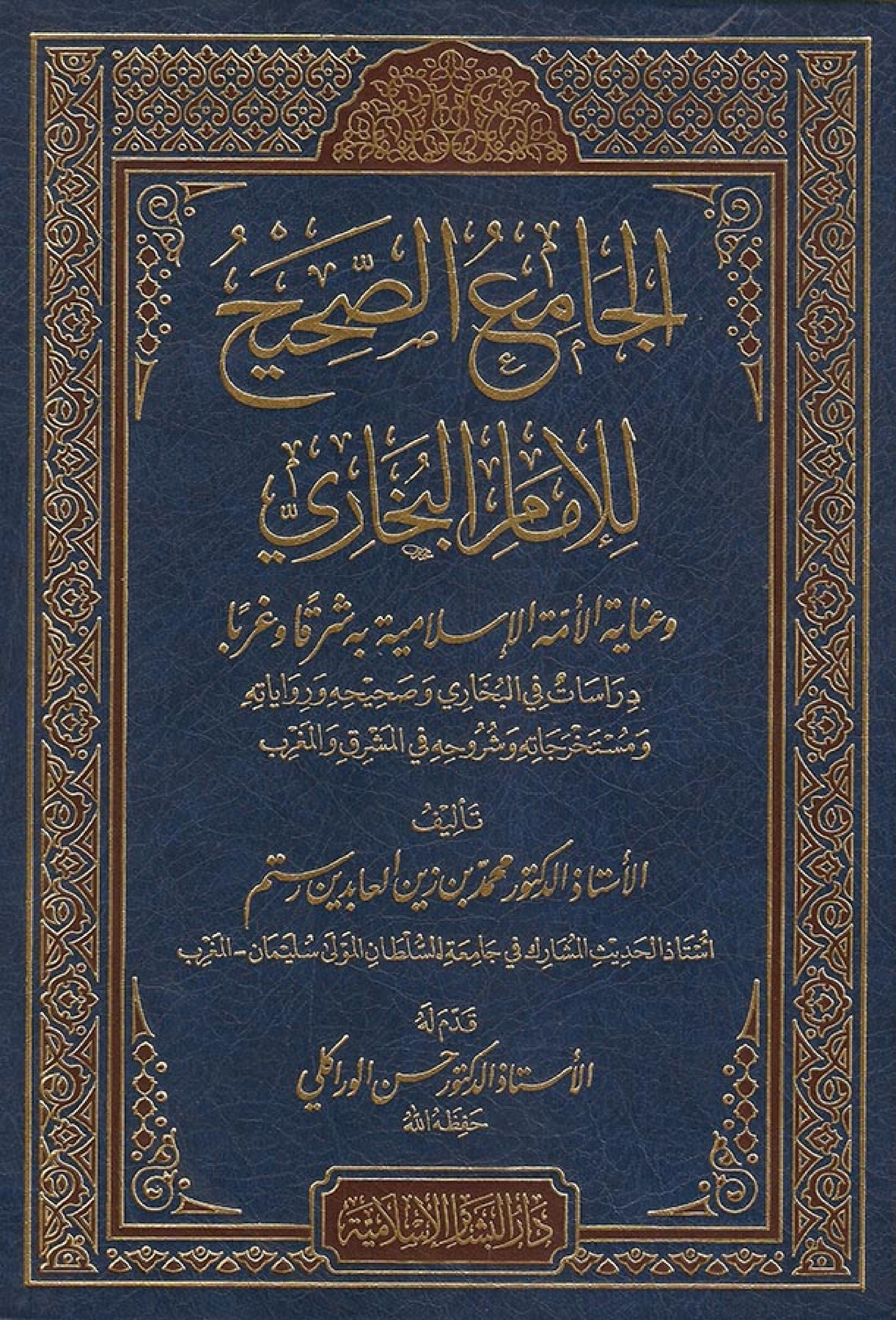

الجامع الصحيح
للإمام البخاري
وعناية الأمة الإسلامية به شرقا وغربا
دراسات في البخاري وصحيحه ورواياته
ومستخرجاته وشروحه في المشرق والمغرب
تأليف
الأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم
أستاذ الحديث المشارك في جامعة السلطان المولى سليمان - المغرب
قدم له
الأستاذ الدكتور حسن الوراكلي
حفظه الله
دار البشائر الإسلامية

الجامع الصحيح للإمام البخاري

وعناية الأمة الإسلامية به شرقًا وغربًا

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

ISBN 978-614-437-039-1



شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٠٠٩٦١١/٧٠٢٨٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
email: info@dar-albashaer.com
website: www. dar-albashaer.com

جامع الصحيح للإمام البخاري

وعناية الأمة الإسلامية به شرقاً وغرباً

(دراسات في البخاري وصحيحه ورواياته
ومستخرجاته وشروحه في المشرق والمغرب)

تأليف
الأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم
أستاذ الحديث المشارك في جامعة السلطان المولى سليمان - المغرب

قدم له
الأستاذ الدكتور حسن الوراكلي
حفظه الله

دار البشائر الإسلامية



تقديم

الأستاذ الدكتور حسن الوراكلي

حَفِظَهُ الله

وُصفت الحواضر المغربية بكونها دار فقه وفروع، حظها من الحديث قليل، وهذه قالة لا تقبل كلها ولا ترد كلها، ذلك أن من يتتبع تاريخ الأمم في بعده الفكري والمعرفي يلحظ كيف كانت حركة العلوم تعرف تارة، مدًّا لهذا العلم، وتعرف له، تارة أخرى جزراً.

ومن هنا نقول في الرد على هذه القالة: نعم إن حركة العلوم في الغرب الإسلامي كانت تعرف حيناً، ضموراً في مجال علمي، وتعرف حينا آخر استقواءً في مجال آخر، ولذلك أسبابه ودواعيه، وأهمها التوجهات الفكرية والعقدية للحكام، ومثاله ما رأينا في عصر المرابطين حين قوي الاتجاه الفقهي وساد، حتَّى إذا كان عهد الموحدين تنحى أو ضمر بجنوح ولاة الأمر إلى الأصلين الكتاب والسنة ومع ذلك عرفت الفترتان منْ جمع بين الفقه والحديث أو من يوصف بالفقيه العارف والمحدث المكث، ويعني هذا أن ما كان لحواضر هذه البلاد ـ عبر العصور ـ من البروز في الفقه وما يتفرع عنه لم يكن ليحول بين بنيها من طلبة العلم ـ وقد وعوا أن شرف العلم تابع لشرف المعلوم ـ وبين الاشتغال بغيره من علوم الشرع الأخرى، وفي مقدمتها بعد القرآن وعلومه، أشرف العلوم حديث الصادق

المصدوق عليه الصلاة والسلام، فرحلوا في طلبه ولزموا حلق شيوخه من أهل الرواية والدراية حتَّى إذا استوفوا من هذه وتلك حصيلة ثرة تصدروا لخدمتهما تدريساً وتأليفاً، نذكر على سبيل التمثيل من أعلام المغرب الأقصى في القرون الماضية القاضي عياض، وابن رشيد، وابن القطان، ومحمد الروداني، ونذكر من أهل العصر عبد الحي الكتاني، وأحمد ابن الصديق الغماري، وعبد الحفيظ الفاسي، ونذكر من الجيل الذي خلفهم الأستاذ الدكتور إبراهيم ابن الصديق، والشيخ محمد بوخبزة، والشيخ عبد الله التليدي، ثُمَّ ترسمت خطى هؤلاء وأولئك طائفة من شباب الدارسين أمثال الأستاذ الدكتور عبد اللطيف الجيلاني، والأستاذ الدكتور الحسين آيت سعيد، والدكتور ياسر الشعيري، ومؤلف هذا الكتاب الأستاذ الدكتور محمد زين العابدين رستم فقد حملوا جميعهم أعباء النهوض بالدرس الحديثي تحقيقاً لنصوصه ودرساً لعلومه فوصلوا بنشاطهم العلمي في مجالي الدرس والتأليف حاضر حركة الحديث بماضيها.

ومن أعمال هذه الصفوة من شباب الدارسين المشتغلين بالدرس الحديثي هذا الكتاب القيم الذي أكرمني مؤلفه الأخ العزيز الدكتور محمد بن زين العابدين رستم بنسخة منه قرأتها في مجالس موصولة لم يعرني فيها ملل ولا سأم، وما مسني نصب ولا لغوب، بل كانت نفسي كلما انتقلت من بحث إلى آخر تزداد انشراحاً بلقيا من أحب من خدمة إرث النبوة حفياً رضياً، هو ـ إلى كونه يشكل شهادة على نشاط حركة الحديث التي ينهض بها هذا الجيل الجديد من الباحثين الشباب ـ ثمرة جهد كبير في البحث والقراءة والتقميش والتحرير، ثُمَّ هو ـ

قبل ذلك وبعده، ثمرة حب عارم ملأ على صاحبه سمعه وبصره وعقله وفؤاده بالجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه منذ باكر صباه حين كان يستمع إلى بعض حفظته وهم يسردونه سرداً، ثُمَّ حين كان يطرب إذ يسمع من شيوخه أعوام الطلب الأولى من أقوال شارحه الحافظ ابن حجر، ولم يقف هذا الحب بصاحبه عند ملازمة الجامع والنهل من ينابيعه الصافية، بل قاده إلى العكوف على قراءة كل ما صنفه العلماء عن مختلف جوانبه ومناحيه، وبحوث هذا الكتاب من عطاء تلك الصحبة للصحيح ولشروحه.

وقد توفر المؤلف بفضل هذه الصحبة المباركة على نصوص ممَّا كتب علماء المشرق وأخرى ممَّا كتب علماء المغرب حول كتاب الجامع الصحيح استثمرها في بحوث رصينة حظيت بتنويه عطر من قبل أهل العلم ذوي الاختصاص حين اطلعوا عليها في منابر علمية متعددة، فبادر منهم نفرٌ بدعوة المؤلف إلى جمعها، وحسناً ما صنع هذا النفرُ من العلماء إذ عادوا فاستحثوه على ما دعوه إليه، وحسناً ما صنع الباحثُ إذ استجاب لهم بلمِّ شتات دراساته في (جامع) تعم به الفائدة وتدوم لكاتبه المحمدة.

ومجموع هذه الدراسات عشرون ونيف قدم لها الدكتور رستم بمدخل عرَّف فيه بالإمام البخاري وعمله الجامع الصحيح ونسخه وطبعاته، وأردفه ببحث جيد سماه (الموازنة والترجيح بين رواة الجامع الصحيح).

ثم تجرد في القسم الأول للبحث في موضوعات ممَّا كتبه علماء

المشرق حول الصحيح، بعضها في الشروح، وبعضها في المستخرجات، وبعضها في التراجم، وبعضها في الحواشي، وبعضها في الاعتراضات، وبعضها في الحوالات.

وفي القسم الثاني من الكتاب تفرغ لجهود علماء الغرب الإسلامي في خدمة الجامع الصحيح، وفيها شروح متنه، وعددها خمسة شروح دلَّت مع ما نعرف من شروح أخرى ممَّا ألفه علماء المغرب والأندلس على وفائهم بالدَّيْن الذي في ذمة الأمة الإسلامية خاصة علماءَها في شرح الجامع الصحيح، ومن هذه الجهود المغربية شرح ابن القزاز القيرواني لغريبه، وأجوبة ابن حزم على مواضع من البخاري، وكلام ابن رشيد السبتي في تراجمه، إلى تعليقات أبي علي الصدفي الأندلسي على نسخته المخطوطة من الجامع الصحيح[1].

والموضوعات التي عالجها الباحثُ في هذه الدراسات متعددة ذات أبعاد، فمنها ما تعلق بنصوص النقول، وهي نصوص غميسة تناثرتْ في بطون المؤلفات والمصنفات في شروح البخاري غاص المؤلف في طلبها واستخرجها كما يستخرج الصياد الماهر اللؤلؤَ والمرجان من أعماق البحر، ثُمَّ تولى ترتيبها وتنسيقها على النحو الذي تتحقق بها فوائد علمية أقلها ـ على حد قوله ـ (تقريب هذه النصوص إلى القارئ المعتني، وتسهيل وصوله إليها) وهذا يشمل كافة

---

(١) «يقصد الدكتور حفظه الله ما قد أشار إليه المؤلف من إشارات إلى نسخة أبي علي الصدفي من الجامع الصحيح التي فصَّل القول فيها في كتابه عن الصدفي».

النصوص المتعلقة بكتب الشروح وليس فقط نصوص النقل عن شرح الزين ابن المنير التي علق المؤلف عليها بقوله الفارط، ومنها ما تعلق بمواضيع متنوعة من مستخرجات وحوالات وتحشيات وغيرها.

ومع تعدد موضوعات هذه البحوث وجدنا الباحث ينهج في درسها نهجاً واحداً من أهم عناصره تمهيد مركَّزٌ مستوفى لجملة عناصر تشمل أهمية موضوع البحث، وعناية العلماء به، وتسمية البواعث على الاعتناء بدرسه مثل أهمية الموضوع، أو قلة الدراسات الموضوعة، أو الحاجة إلى التقصي والاستفاء والاستيعاب إذا كان سبق درسه، ونفاسة العمل المراد درسه وقيمته العلمية وما أشبه هذا وذاك، ثُمَّ يعنى بالترجمة لصاحب النص يستوفي فيها كافة جوانبه وخاصة العلمية منها، وقد أجاد في بناء بعضها مثل ترجمة الداودي المسيلي أول شارح للبخاري في الغرب الإسلامي، ومثل ترجمته لابن القزاز القيرواني، ثُمَّ يفرغ لدرس نص في مباحث تتنوع مادتها العلمية تبعاً لتنوع موضوعاتها يتخلل كثيراً منها فوائد علمية يجمع شتاتها مع نتائج البحث في خاتمة عمله.

وليس يتسع الحيز لسرد أمثلة متعددة من هذه وتلك، ويكفي منها أن نمثل لها بكشف الباحث عن أثر البحوث المغربية حول الجامع الصحيح في النصوص المشرقية مثل ظهور أثر عمل القزاز في الشروح المشرقية للجامع الصحيح، ومثله أثر شرح المهلب بن أبي صفرة المري لصحيح البخاري في أعمال الشراح المشارقة الكرماني وابن حجر والعيني والقسطلاني.

وبالجملة فإن خواتم بحوثه ضمَّنها من عُصارة درْسه بما يدل على قدرته في استيعاب دواعي عمله العلمي وفوائده، وهذه واحدة من مزايا بحوث هذا الكتاب المضمونية والمنهجية الدالة على بصر مؤلفه بعلمه الذي تفرغ لخدمته بسعة اطلاع وجودة منهج، وتوقد ذهن، فإذا أضفت إلى ذلك مزايا أخريات تراها في أسلوبه وقد نصعت لغته، وانسجمت عبارته، وائتلفت ألفاظه أدركت السرَّ في جمع الدكتور رستم إلى درْس الحديث درساً آخر هو درْس الأدب، وقد أبان فيه عن معرفة بآلياته وفهم لخطابه فضلا عن حسن تمثله للوشائج الجامعة بين الدرسين، وهو ما تنم عنه كتابات له كان سبق أن استمتعتُ بقراءة بعضها في صحيفة (النور)التطوانية وفي غيرها عالج فيها موضوعات طريفة عن أثر منهج أهل الحديث في الدراسات الأدبية، والشعر وقضايا علم الحديث ومسائله، وشعر أهل الحديث، والنثر الفني عند أهل الحديث، هذا إلى عناوين أخرى في موضوعات مثل الاستلاب والتغريب في فصل الأدب عن الأخلاق والدين، والاستلاب والتغريب في أدب سلامة موسى، وأدب الحداثة وتجريح المقدس، وهو بهذه الكتابات يُنافح عن لغة القرآن وأدب الاستلاب ويشذب كتابات الإكباب المتمثلة في تيار الاستلاب والتغريب الذي جرف أقلاما دمَّر في نفوس حملتها الوعي بهويتهم العقدية والثقافية.

ومثلُ هذا القلم يجريه صاحبه تارة، في مجال علمي يتهيب ذو التضلع والفهم خوضه فينصاع، ويدعوه أخرى إلى مجال فني يتردد ذوو الموهبة والمهارة في دخوله فيجيب مؤهل ــ لو شاء صاحبه ــ

..ـ يضرب بسهم وافر في علم الحديث وما يتشقق منه، ويضرب بآخر ..ي فن الأدب وما يتفرع عنه حتَّى يبلغ به هذا وذاك ما بلغا بسلفه ..ين وفر الله تعالى لهم مواهب عدة أمثال أعلام العدوتين ابن حزم ..ن عبد البر، والقاضي عياض وابن رشيد.

..نحق أن تتبع محاسن هذا العمل ومحاسن صاحبه يطول بنا ..كتف بما ألمعنا إليه لدلالته على ما لم نذكره، وأختم سطور هذا ..ـيه بهذا العمل القيم بسؤال المولى العلي القدير أن ينفع به، وينفع ..حبه. ويمنحه به أجراً غير ممنون، إنه على ذلك قدير وبالإجابة ..ـير.

وكتب

أبو أيمن حسن الوراكلي

بدارة زمزم

مساء يوم الثلاثاء التاسع عشر

من محرم الحرام عام ١٤٣٤هـ

المقدّمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حقَّ جهاده حتَّى أتاه اليقين، صلَّى الله عليه، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أمَّا بعد:

فلقد كان الجامع الصحيح للإمام المبجَّل، والعلَم المفخَّم أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، من أوائل مسموعاتي من الكتب الحديثية زمنَ الطلب، فكنت أستمتع بسماعه من بعض المشايخ الذين كانوا يسردونه من حفظهم سرداً، كما كنتُ أطربُ لما قد يزيِّنُ به بعضُ الشارحين من مشايخي كلامه من شرح الحافظ ابن حجر الذي ينقل عن شُرَّاح كثيرين كنتُ أعي أسماءهم ولا أعرفُ أعيانهم ودواوينهم، فلمَّا تقدَّم بي الطلبُ، وشدوْتُ طرفاً من هذا العلم، ازداد إعجابي بهذا الكتاب العظيم، والدِّيوان الجليل، كما ازداد إعجابي بشرحه المشهور الماتع فتح الباري، فلمَّا تخصَّصتُ في هذا الشأن،

وتعلَّقتُ به، آثرتُ الاعتناءَ بالجامع الصحيح للإمام البخاري ورواياته وشروحه والكتب الدائرة حول حياضه، فكان من تلك العناية بحوثٌ ودراساتٌ كثيرةٌ دبجتها على صفحات مجلات ودوريات محلية ودولية مذْ أمد بعيد، ومن هذه البحوث ما قد نُشر في مجلات محكَّمة قد جرى فيها قلمُ التهذيب والتقويم والترشيد.

ولقد لقيَتْ هذه البحوث والدراسات ترحيباً كبيراً من قِبل المعتنين في المشرق والمغرب ـ بالجامع الصحيح للإمام البخاري، وبادرَ بعضُهم إلى النقل منها والاعتماد عليها في ما كان منها بحثاً جديداً، وموضوعاً بِكْراً، قلَّ طارقه، وعزَّ الباحثُ فيه، ولقد رغِب إليَّ كثيرٌ من هؤلاء الفُضلاء الواقفين على هذه البُحوث والدِّراسات في مناسبات عدَّة شرقاً وغرباً، أنْ أضمَّها بعضاً إلى بعض، وبحثاً إلى بحث في كتابٍ جامعٍ، وديوانٍ مانعٍ لتفلُّتها وذهابِ أثرها في بُطون مجلات ودوريَّات قد يغفُل عنها الغافلون، ولا يستحضر ذكرَها الذاكرونَ، فلمَّا صحَّ مني العزمُ بعد فترة، بادرتُ إلى تلبية رغبة هؤلاء الفُضلاء، فأسعفتُهم بطِلْبتهم، وحقَّقتُ أمنيَّتهم وأملَهُم.

فعكفتُ على جمع هذه البحوث وتلك الدراسات من بطون مجلات ودوريَّات كثيرة، وكتابتها وتنضيدها، لأنَّ أغلبها كان ـ قِدْماً ـ قد كُتبَ بخطِّ اليد، فلم يكن مطبوعاً مهيئاً للطباعة مباشرةً.

ثُمَّ قسَّمتها إلى قسمين: قسمٍ يرصدُ جهود أهل العلم الموضوعة في المشرق على الجامع الصحيح، وقسمٍ يرصدُ جُهود أهل العلم الموضوعة في المغرب والأندلس على الكتابِ نفسِه.

ولقد رأيتُ أن أقدِّم للقِسمين بحديثٍ عن سيرة صاحب الجامع الصحيح، وكتابه الرائع الجليل الذي لَفَتَ إليه أنظارَ أهلِ العلم مشرقاً ومغرباً فوضعوا حوله الكتبَ المبسوطة والتآليف الواسعة المأثورة، ثُمَّ جاءت بعده البحوث والدراسات تترى.

ولقد راعيتُ في ضمِّ هذه البُحوث بعضها إلى بعض أموراً منها:

ـ رتَّبتُ البحوثَ على حسب تقدُّم وفاة أصحابها، ولم أراعِ زمن كتابتها ولا تاريخ نشرها.

ـ وثَّقتُ في الحاشية مصادرَ النقل، ومراجعَ المراجعة توثيقاً كاملاً، معرضاً عن عمل فهرسٍ لها في آخر الكتاب، لأنَّ ذلك ليس يحتاج إليه في مثل هذا الضَّرب من التأليف الذي يجمع بحوثاً ودراسات كُتبت في أزمنة مختلفة، وأمكنة متعددة، ورُوجعت لها مصادر متباينة قد تصل طبعاتها إلى أكثر من طبعة.

ـ تركتُ كثيراً من البحوث على هيئتها يومَ أن نُشرت، فلم أُحدثْ فيها تغييراً لا إصلاحاً ولا تهذيباً ولا تقويماً، إذ كانت غير محتاجة إلى ذلك، وتناولتُ بعضَها بالإصلاح والتقويم والتهذيب، لحدوث علمٍ جديد بخصوصها، ووصولي إلى معلومة طارئة تخصُّها.

وبعد أنْ تمَّ لي ما أمَّلتُ من هذا الضَّمِّ المرجُوِّ، والجمعِ المأمولِ، وسمتُه بعنوانٍ جامعٍ لمعنى ما ضممتُ، ومقصدِ ما قد جمعتُ، مع أنَّه قد اقتُرح عليَّ، ونُبِّهتُ إليه: «**الجامع الصحيح للإمام البخاري وعناية الأمة الإسلامية به شرقاً وغرباً**»، ولايفوتني في هذه المقدمة أن أشكر كلَّ من حثني على هذا العمل، وزيَّنه في قلبي من

المشايخ الفُضلاء، والأقران النُّبهاء، كما أسوقُ ثناءً عاطراً، وشكراً جزيلاً كثيراً، إلى صاحب الفضيلة أستاذ الجيل الأديب المؤرِّخ الشيخ الدكتور حسن الوراكلي الذي نظرَ في هذا الكتاب، وقدَّم له، وزيَّنه بكلماته العذبة، وأسلوبه الرائق، وأدعو الله عز وجلَّ أن يتقبل مني هذا العمل، ويجعله لي ذخراً يوم أن ألقاه، وصلَّى الله وسلَّم على نبيّنا محمَّد، وعلى آله وصحبه والحمد لله ربِّ العالمين.

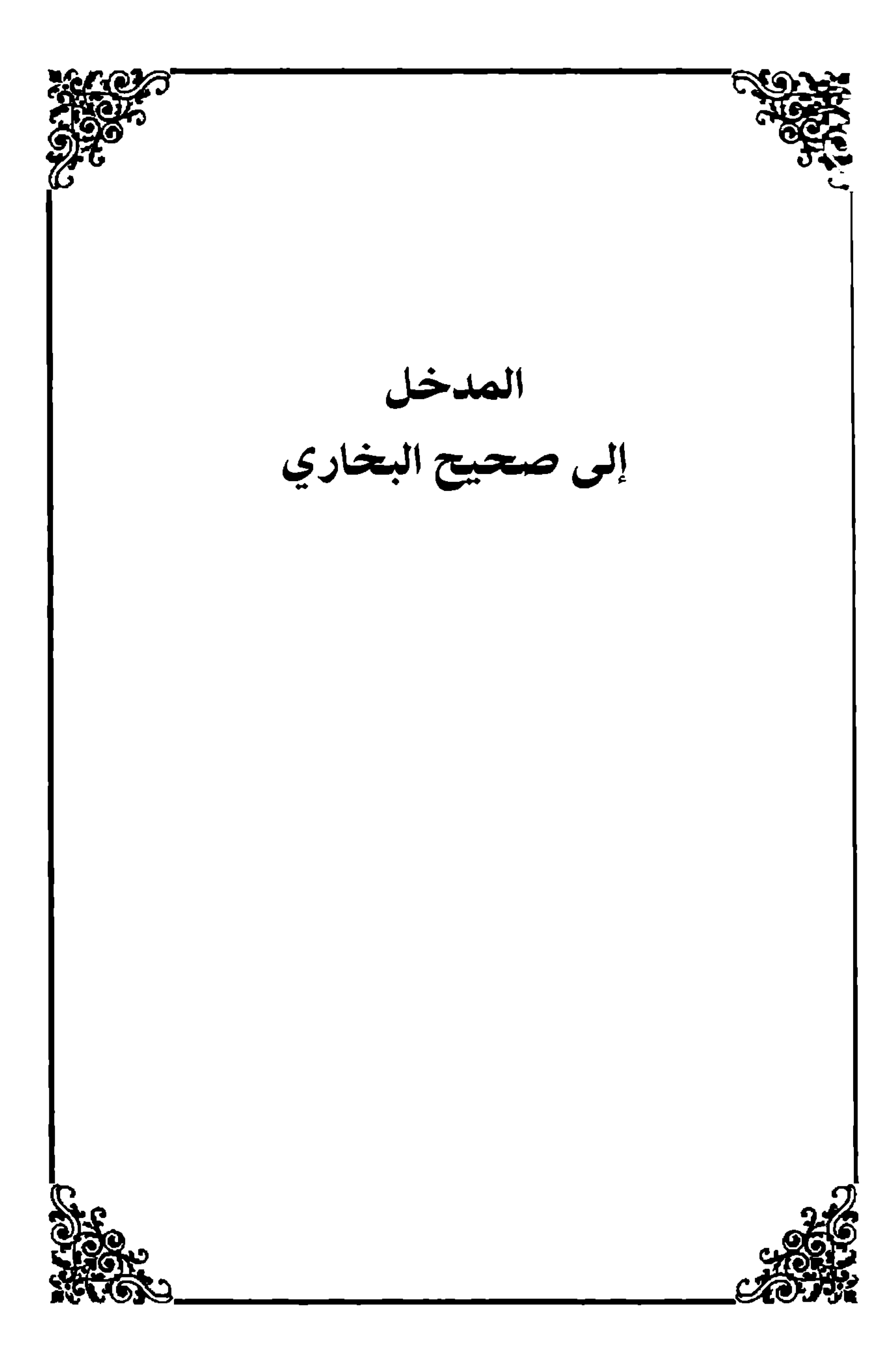
وكتبه:

الأستاذ الدكتور محمد بن زين العابدين رستم

في ظهر يوم السبت

٢٥ من ذي الحجة من عام ١٤٣٣هـ

في الدار البيضاء في المغرب الأقصى



المدخل
إلى صحيح البخاري

التعريف بالإمام البخاري[1]

لمَّا كان الإمام البخاري مشهور الحال، عظيم المقام في صناعة لحديث وعلومه، فقد تناول سيرته وترجمته كثيرٌ من كُتَّاب لسِّير والتراجم، ومنهم من أفردها بتأليف في القديم والحديث، والمتأمل فيما وصل إلينا من سيرة هذا الرَّجل النَّبيل، والسَّيد الماجد لشهير، يجد أن كثيراً من تفاصيل حياة هذا العبقري الفذِّ الكبير، قد أوقفتنا عليه هذه المصادر المتنوعة المشارب، المختلفة المناحي والمناهج.

ونحن هنا سنُورد من ترجمته الحافلة نُبذاً يسيرة، ولمُعاً قصيرة، تُنبِئُ عمَّا وراءها، وتُرشد إلى ما طُوي منها، على أنَّنا سنختار من ذلك شذراتٍ نرجِّح ضرورةَ العلمِ بها، ووجوبَ الاطِّلاع عليها، لمريدِ الوُقوفِ على سيرةِ هذا المحدِّث الجهبذ وكتابه الجامع لصحيح.

---

(١) نُشرت هذه الدراسة ضمن أعمال ملتقى أعلام الإسلام الإمام البخاري نموذجاً الذي أقيم في الكويت في مبرة الآل والصحاب ١٤٣٣هـ، ونشرت هذه الأعمال في كتاب المؤتمر (١/ ٣ ـ ٧٠).

١ ـ اسمه ونسبه وكنيته ومولده:

تكاد تجمع المصادر التي وقفتُ عليها في ترجمة البخاري على أنَّه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري[1] أبو عبد الله[2].

---

(١) قال ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٤٢) دار الكتب العلمية ـ بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩هـ: «ونسبة البخاري إلى سعيد بن جعفر الجعفي والي خراسان، وكان له عليهم الولاء فنسبوا إليه».

(٢) ابن أبي يعلى البغدادي في طبقات الفقهاء الحنابلة (١/ ٣٧٦)، مكتبة الثقافة الدينية ـ مصر، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ؛ والسمعاني في الأنساب (١/ ٢٩٣)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٦هـ؛ والنووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٧)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، دون تاريخ؛ وابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٤٠)، وزاد ابن خلكان في النسب كنية والد البخاري فقال: «محمد بن أبي الحسن إسماعيل...»؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١)، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ؛ والكاشف فيمن له رواية في الكتب الستة (٢/ ١٦٥)، شركة دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن ـ السعودية ١٤١٣هـ؛ والعبر (٢/ ١٨)، دار الكتب العلمية ـ بيروت بلا تاريخ؛ وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت بلا تاريخ؛ وابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٢٧)، دار الكتب العلمية ١٤٠٧هـ؛ والتاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢)، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية، بلا تاريخ؛ وابن قاضي شهبة في طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٥١)، مكتبة الثقافة الدينية ـ مصر، بلا تاريخ؛ والسيوطي في طبقات الحفاظ (ص٢٨٤)، مكتبة وهبة ـ مصر، ١٤١٥هـ.

وضُبطت بردزبه بفتح الباء الموحدة بعدها راء ساكنة، ثُمَّ دال مكسورة مهملة، ثُمَّ زاي ساكنة، ثُمَّ باء موحدة مفتوحة، ثُمَّ هاء[١]، قال التاج السبكي: «هذا ما كنا نسمعه من الشيخ الإمام الوالد رحمه الله»[٢].

وقيل يزدزبه بدال وزاي وباء معجمة بواحدة[٣]، وقال ابن ماكولا: «هو بالبخارية ومعناه بالعربية الزراع»[٤].

وقيل بدل بردزبه الأحنف[٥]، قال ابن خلكان: «ولعل يزذبه كان أحنف الرجل»[٦].

ولقد ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة وقيل لاثنتي عشرة[٧] ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين

---

(١) النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٧)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧)، وقال الحافظ: «هذا هو المشهور في ضبطه».
(٢) التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٢).
(٣) ابن ماكولا في الإكمال (١/ ٢٥٩)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١١هـ، وانظر: ابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧).
(٤) ابن ماكولا في الإكمال (١/ ٢٥٩)، وانظر: الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ١١)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، بلا تاريخ.
(٥) ابن حجر في تهذيب التهذيب (٥/ ٣٣)، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، بلا تاريخ؛ وابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٤٢).
(٦) ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٤٢).
(٧) الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٩٥٩)، مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤٠٩هـ.

ومائة[1]، وهذا محلٌّ اتفاق كما حكاه النووي[2].

وكانت ولادة البخاري في بخارى[3] وهي «من أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها، نزِهةٌ كثيرةُ البساتين واسعةُ الفواكه، جيدتها»[4].

٢ ـ أسرة الإمام البخاري:

يُعرف من أسرة الإمام البخاري:

جده الأعلى بردزبه الذي كان فارسيا على دين قومه[5].

المغيرة بن بردزبه أحد أجداد البخاري الذي أسلم على يد اليمان الجعفي والي بخاري، فنسب إليه ولاء[6].

---

(١) الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٣/ ٩٥٩)؛ والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٦)؛ وابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٢٨)؛ وابن قاضي شهبة في طبقات الفقهاء الشافعية (١/ ٥٢)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧)، وقال الحافظ تعليقاً على التاريخ الأول في ولادة البخاري وهو لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال قائلًا: «قال المستنير بن عتيق: «أخرج لي ذلك محمد بن إسماعيل بخط أبيه، وجاء ذلك عنه من طرق».

(٢) النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٧).

(٣) ابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧).

(٤) ياقوت الحموي في معجم البلدان (١/ ٣٥٣)، دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٥) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٦)؛ وياقوت الحموي في معجم البلدان (١/ ٣٥٥)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧).

(٦) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٦)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧).

جده إبراهيم بن المغيرة، قال ابن حجر: «. . . فلم نقف على شيء من أخباره»[1].

والدُه إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو الحسن، ترجم له ابنه الإمامُ في تاريخه الكبير، فقال: «إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي أبو الحسن رأى حماد بن زيد، [و][2]صافح ابن المبارك بكلتا يديه وسمع مالكاً»[3].

ووثقه ابنُ حبان، وقال: «روى عنه العراقيون»[4].

وقال ابن حجر في ترجمته: «روى عنه يحيى بن جعفر البيكندي وغيره، وذكر ولده عنه ما يدلُّ على أنَّه كان من الصالحين»[5].

مات والدُ البخاريِّ وهو صغيرٌ فنشأ في حجر أمه[6].

والدتُه، التي لم يرد في المصادر التي بين يدي تسميتها، ولكن يظهر ممَّا ورد في ترجمة البخاري أنها كانت من أهل الصلاح

---

(١) ابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧).

(٢) ما بين معقوفتين ساقط من الأصل الذي منه نقلتُ.

(٣) البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٤) ابن حبان في الثقات (٨/ ٨٩)، الطبعة الهندية، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ.

(٥) ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/ ١٧٥).

(٦) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٧)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧).

والتقوى، إذ رحلت مع ولديها: البخاري وأخيه إلى الحجاز قاصدين حجَّ بيت الله الحرام[1].

أخوه: أحمد بن إسماعيل، ويُعلم حاله في رحلته مع البُخاري الإمام بصُحبة والدتهما إلى الحجِّ كما مرَّ آنفاً، وليس لدينا من المعلومات عنه غير ذلك .

ولا شك أن لهذه الأسرة الكريمة دوراً في نشأة أبي عبد الله البخاري على الديانة والصيانة وطلب حديث النبي ﷺ.

٣ ـ طلبه للعلم وأوليته في الحديث:

بدأ طلبُ الإمام البخاري لحديث النَّبي ﷺ في سنٍّ مبكِّرة، لما ناهز عشر سنين أو دونها من عمره المبارك[2]، ولقد نبَّه البخاريُّ نفسه على ذلك عندما سأله وراقه محمد بن أبي حاتم النحوي قائلاً: «كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟ فقال البخاري مجيباً: «أُلهمتُ حفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب، قال الورَّاق: «وكم أتى عليك إذ ذاك؟ قال: عشر سنين أو أقل»[3].

---

(١) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٧)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٧).

(٢) يقول الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥): «وأول سماعه الحديث سنة خمس ومائتين».

(٣) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٧)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٨).

وانطلق البخاريُّ بعد ذلك في مسيرته العلميَّة الموفَّقة، بالإختلاف إلى مجالس أهل الحديث وهو صبيٌّ يافعٌ، ولقد حكى البخاريُّ عن ذلك فقال: «ثم خرجت من الكُتَّاب بعد العشر، فجعلتُ أختلفُ إلى الداخلي وغيره»[1].

ويحكي البخاريُّ قصةً حدثت له في مجلس الداخلي، وقد ناهز إحدى عشر سنة تدل على ولوعه بهذا الشأن مع حداثة السِّن، وبدء العُود، قال: «... فجعلتُ أختلفُ إلى الداخلي وغيره، قال يوماً فيما كان يقرأ للناس، سفيان عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلتُ له: إنَّ أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له ارجع إلى الأصل، إن كان عندك، فدخل فنظر فيه ثُمَّ خرج، فقال كيف هو يا غلام؟، قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه، وقال صدقت»[2].

وواصلَ البخاريُّ طلبه لهذا الشَّأن ممعناً فيه مع تقدم سِنِّه، فلمَّا بلغ ست عشرة سنة، شرع في حفظ كتب أهل الحديث، قال ذاكراً ذلك: «فلما طعنتُ في ست عشرة سنة حفظتُّ كتبَ ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء»[3].

---

(1) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٧)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٨)؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٣).

(2) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٣).

(3) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٧)؛ وابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٨)، والإشارة في قول البخاري هؤلاء إلى أصحاب الرأي كما قال الحافظ.

٤ ـ رحلاته العلمية ومشايخه:

سلك الإمامُ البخاري مسلك أئمة هذا الشأن في الرحلة إلى الأمصار المعروفة بالعلم في المائة الثالثة الهجرية، ولقد انتهزها الإمام البخاري فرصةً للقاء مشايخ هذا العلم ممن تصدَّى للرواية والإسماع، وجلس للناس قصْد الإفادةِ وتقييد السَّماع، فمن البلاد التي رحل إليها:

ـ **الحجاز**: وقد خرج البخاريُّ قاصداً الحجازَ وهو ابنُ ست عشرة سنة، كما نصَّ هو نفسُه على ذلك، وكان غرضُه من هذه الوِجهة الوجيهة الحجَّ وزيارة طيبة، يقول في ذلك: «. . .ثُمَّ خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فلمَّا حججت، رجع أخي بها وتخلفت في طلب الحديث»[1].

قال ابن حجر: «فكان أول رحلته على هذا سنة عشر ومائتين، ولو رحل أول ما طلب لأدرك ما أدركته أقرانه من طبقة عالية ما أدركها، وإن كان أدرك ما قاربها كيزيد بن هارون وأبي داود الطيالسي. . .»[2].

ومن شيوخ البخاري في **مكة**: أبو عبد الرحمن المقرئ وخلاد بن يحيى وحسان بن حسان البصري، وأبو الوليد أحمد بن محمد الأزرقي والحميدي[3].

---

(١) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٧).

(٢) ابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٨).

(٣) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٥).

ومن شيوخه في **المدينة**: عبد العزيز الأويسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس[١].

ولبث البخاري في الحجاز ستة أعوام، صنف فيها تاريخه[٢].

وكان البخاريُّ قبل رحلته ـ قد استوفى طلبَ هذا العلم من مشايخ بلده قبل خروجه منه، فسمع «ببخارى من مولاه من فوق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي وجماعة ليسوا من كبار شيوخه»[٣].

ـ **بلخ**: حيث سمع بها البخاري من مكي بن إبراهيم وهو من عوالي مشايخه[٤].

ـ **مرو**: حيث سمع بها البخاري من عبدان بن عثمان وعلي بن الحسن بن شقيق وصدقة بن الفضل وجماعة[٥].

ـ **نيسابور**: حيث سمع بها البخاري من يحيى بن يحيى الذهلي[٦].

ـ **الري**: حيث سمع بها البخاري من إبراهيم بن موسى[٧].

الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٥).

الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٧).

الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٤).

المصدر السابق.

المصدر السابق.

المصدر السابق.

المصدر السابق.

ـ **مصر**: حيث سمع البخاري بها من سعيد بن أبي مريم وأحمد بن إشكاب وعبد الله بن يوسف وأصبغ وعدة[١].

ـ **الشام**: حيث سمع البخاري بها من أبي اليمان وآدم بن أبي إياس وعلي بن عياش وبشر بن شعيب[٢].

ـ **بغداد**: إذ قدم العراق في آخر سنة عشر ومائتين، فسمع من محمد بن عيسى ابن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق وعفان[٣].

ـ **الكوفة**: وسمع بها البخاري من عبيد الله بن موسى وأبي نعيم وخالد بن مخلد، وطلق بن غنام وخالد بن يزيد المقرئ[٤].

ـ **البصرة**: حيث سمع بها البخاري من أبي عاصم النبيل، حجاج بن المنهال وبدل بن المحبر وعدة[٥].

وفي مشايخ البخاري كثرةٌ، نبه عليها الإمام نفسه عندما قال فيما نقله ورَّاقه محمد بن أبي حاتم: «كتبتُ عن ألف وثمانين نفساً، ليس فيهم إلَّا صاحب حديث»[٦].

---

(١) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) ابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٩)؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩٥)؛ وفي تاريخ بغداد (٢/ ١٠)؛ وفي تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥)؛ وفي طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٤)، قال البخاري: «كتبتُ عن ألف شيخ أو أكثر».

• ـ نبوغه في الحديث وفنونه:

رُزق الإمام البخاري العلم بالحديث وفنونه، فبرع في ذلك، وبذَّ فيه من سواه، وإنَّما كان حال البخاريِّ كذلك لما قد حباه اللهُ تعالى من الخصال والخصائص التالية:

١ ـ سعة حفظه وسيلان ذهنه، وتوقُّد ذكائه، وكثرة اهتباله بهذا الشأن: عُرف الإمام البخاري بكثرة محفوظه، وجودة استحضاره، وسيلان ذهنه، إذ أُلهم حفظَ الحديث ـ كما تقدَّم بيانه ـ وهو في كُتاب صبي يافع، حتَّى اشتهر بذلك بين أهل العلم في زمانه، يقول سليم بن مجاهد: «كنت عند محمد بن سلام البيكندي فقال لي لو جئت قبلُ لرأيت صبيًّا يحفظ سبعين ألف حديث، قال فخرجت في طلبه حتَّى لقيته، فقلت أنتَ الذي تقول: أنا أحفظ سبعين ألف حديث قال: نعم وأكثر.. ولا أجيئك بحديثٍ من الصحابة أو التابعين إلَّا عرفتُ مولد أكثرهم، ووفاتهم، ومساكنهم، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة أو التابعين إلَّا ولي في ذلك أصلٌ أحفظه حفظاً عن كتاب الله وسنَّة رسول الله»[1].

وكان البخاريُّ لا يجد حرجاً في إظهار ما أفاء اللهُ به عليه من نعمة الحفظ لحديث رسول الله ﷺ، تحدثاً بها وشكراً للمنعم بها، فها هو ذا يسأله ورَّاقه محمد بن أبي حاتم قائلاً: «تحفظ جميع ما أدخلت في المصنف، قال: لا يخفى عليَّ جميع ما فيه»[2].

---

(١) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٢٤ و٢٥).

(٢) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٩).

ونُقل عنه قوله: «أحفظُ مائة ألف حديثٍ صحيح، وأحفظُ مائتي ألف حديثٍ غير صحيح»[1]، كما نُقل عنه قوله: «... ما عندي حديثٌ لا أذكر إسناده»[2].

ولذلك كان البخاري يُسأل الإملاء، ويخفُّ إلى مجالسه، ولقد ذكر الخطيب البغدادي قصة وروده على أهل البصرة، وسؤالهم له أن يملي عليهم، فأملى عليهم من حفظه أحاديث عن أهل بلدهم استفادوها[3].

وأغربُ امتحانٍ اختبر به حِفظُ محدِّثٍ في تاريخ أهل هذا الشأن، قد كان حصل للإمام البخاري، في القصة المشهورة التي أخرجها الخطيبُ البغدادي بسنده، وفيها أن مشايخ أهل بغداد لما ورد عليهم البخاريُّ، عمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، فأخذ كلٌّ واحد من العشرة يلقي ما عنده من حديث مقلوباً، والبخاري لا يزيدهم على قوله: «لا أعرفه»، حتَّى إذا انتهى العشرة الرجال جميعا، التفت البخاريُّ إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء، حتَّى أتى على تمام العشرة، فردَّ كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل

---

(١) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٢٥)؛ والذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٦).

(٢) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ١٠).

(٣) انظر القصةَ بطولها عند الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ١٥ و١٦).

الآخرين مثل ذلك[1].

قال ابنُ حجر تعليقاً على هذه الحادثة: «قلتُ: هنا يخضع للبخاري، فما العجبُ من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً بل العجبُ من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة»[2].

ومن أجل كثرة حفظ البخاري، وُصف به من قِبل عُلماء الحديث والمؤرخين لتاريخ الرجال، فهذا أبو علي صالح بن محمد يقول عنه وقد سئل عن حال آخرين معه: «محمد بن إسماعيل البخاري أحفظهم، وأكثرهم حديثاً»[3]، والذهبي يقول فيه: «شيخ الإسلام وإمام الحفاظ»[4].

وقال فيه ابن كثير: «... الحافظ إمام أهل الحديث في زمانه، والمقتدى به في أوانه، والمقدَّم على سائر أضرابه وأقرانه»[5].

---

(1) انظر القصةَ بطولها عند: الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٢٠ و٢١)؛ وأفاد ابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٢٨) حصول قصة مماثلة للبخاري في سمرقند.

(2) ابن حجر في هدي الساري (ص٤٨٦)، وأورد ابنُ حجر القصةَ في النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٩) دار الراية ـ الرياض الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ ونقل ما صرَّح به هنا عن شيخه الزين العراقي.

(3) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٢١).

(4) الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٥).

(5) ابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٢٨).

٢ ـ طلبه لهذا الشأن من أهله، ورحلته في ذلك، وانقطاعه له:

كان تبكير الإمام البخاري في طلب هذا الشأن، سبباً في نبوغه فيه، ولفت النظر إليه، يقول البخاري مشيراً إلى طلبه لهذا الشأن في صباه: «..كنتُ أختلفُ إلى فقهاء مرو وأنا صبيٌّ فإذا جئتُ أستحيي أنْ أسلِّم عليهم، فقال لي مؤدِّب من أهلها: «كتبتَ اليوم؟»، فقلتُ: اثنين، وأردت بذلك حديثَيْن، فضحِك مَنْ حضر المجلس، فقال شيخٌ منهم: «لا تضحكوا، فلعلَّه يضحك منكم يوماً»[١].

وكان سموُّ همَّة البخاريِّ إلى الرحلة إلى الآفاق الإسلامية المعروفة في القرْن الثَّالث بالآثار، سبباً في نبوغه في الحديث، إذ توسَّعتْ بذلك معارفه، وغزُرَ اطلاعه، وكثُر شيوخه، فمن رُفعاء منْ لقيهم في أثناء الرحلة: الإمام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وقتيبة بن سعيد وغيرهم.

ولقد حملَ حبُّ الحديثِ البُخاريَّ على أن ينقطع إليه بالكلية، ويصرف إليه همته بالمرة، ويتوفر عليه تمام التَّوفر، فصار له حافظاً، وفي مباحثه وفنونه نابغة، ومما قد يُستدلُّ به على محبة البُخاريِّ للحديث وفنونه، وانقطاعه لهذا الفن، قوله: «لا أعلم شيئاً أنفعَ للحفظ من نهمة الرَّجل ومُداومة النظر»[٢].

وواصل الإمامُ البخاريُّ انقطاعه لهذا الشأن حتَّى قيل إنه لم يخلق إلَّا للحديث[٣].

---

(١) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠١).

(٢) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٦).

(٣) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٢٢).

٣ ـ **تأليفه في الصحيح الصِّرف من حديث رسولِ الله ﷺ، ودأَبُهُ في ذلك. واحتفاله به**: أُلهم الإمام البخاري جمع كتاب في الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ، فهيأ لذلك أُهبته، وشمَّر عن ساعد الجد، واشترط في الصحة والثبوت شروطاً فصَّل القولَ فيها أهلُ العلم بالحديث، وضمَّن ذلك كتابه الذي جعله مثابة لأهل الحديث، يرجعون إليه، ويعولون عليه، ويحتجون بما ورد فيه، فكان البخاريُّ أول من نهج هذا السبيلَ، ومهَّد هذا الطريق، وفتح الله على يديه لأهل الحديث عهداً جديداً، مُيِّزت فيه السُّنن، وغُربلتْ فيه الأحاديث، فكان عصر البخاري ـ بالنسبة للدراسات الحديثية ـ عصرَ تنقية وتصفية.

وهذا النهجُ الجديد الذي شرَعه البخاريُّ، بيَّنه في غير ما قولٍ مأثورٍ عنه، فمن ذلك قوله: «ما أدخلتُ في هذا الكتاب إلَّا ما صحَّ، وتركتُ من الصِّحاح كي لا يطولَ الكتاب»[1].

ولم يكن البخاريُّ ليسعدَ بكتابه الحفيل، لولا دأَبه في تنقيحه مدة ست عشرة سنة[2]، واجتهاده في ذلك، حتَّى أربى في التنقيح والتهذيب على غيره، يقول محمد بن يوسف البخاري: «كنتُ مع محمد بن إسماعيل بمنزله ذات ليلة، فأحصيت عليه أنَّه قام وأسرج يستذكر أشياء يعلقها في ليلة ثمان عشرة مرة»[3].

(١) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٢).
(٢) ابن حجر في هدي الساري (ص٤٨٩).
(٣) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٤).

وقال محمد بن أبي حاتم الوراق: «كان أبو عبد الله إذا كنت معه في سفر يجمعنا بيت واحد إلَّا في القيظ أحياناً، فكنت أراه يقوم في ليلة واحدة خمس عشرة مرة إلى عشرين مرة في كل ذلك يأخذ القداحة، فيوري ناراً، ويسرج، ثُمَّ يخرج أحاديث فيعلم عليها»[١].

٦ ـ وفاة الإمام البخاري:

توفي الإمامُ البخاري ليلة السبت، ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء سنة ست وخمسين ومائتين[٢]، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر، وعاش اثنتين وستين سنة إلَّا ثلاثة عشر يوماً[٣].

وكانت وفاته بقرية من قرى سمرقند يقال لها خرتنك[٤].

«وقد ترك رحمه الله بعده علماً نافعاً لجميع المسلمين، فعلمه لم ينقطع، بل موصولٌ بما أسداه من الصالحات في الحياة»[٥].

❏❏❏

---

(١) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٠٤).

(٢) الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢/ ٣٤)؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٩)؛ وتذكرة الحفاظ (٢/ ٥٥٦).

(٣) الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٩).

(٤) النووي في تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٦٨)؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٦٩)، وخرتنك: بفتح أوله وتسكين ثانيه وفتح التاء المثناة من فوق، ونون ساكنة وكاف. ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢/ ٣٥٦).

(٥) ابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٢٨).

نسخ وطبعات صحيح الإمام البخاري

هذا المبحث مفردٌ للكلام على النسخ الخطية من الجامع الصحيح التي اشتهر بها بعضُ أهل العلم، كما أنه مخصَّص للحديث عن طبعات الجامع الصحيح التي خرجت في الأزمنة المتأخرة للناس، مع ذكر شروح البخاري التي خدم بها الكتاب عبر العصور.

• ـ نسخ الجامع الصحيح للإمام البخاري:

كان من عادة أهل الحديث أن يكتبوا لأنفسهم نسخاً شخصية من الكتب التي يُعنونَ بسماعها وروايتها، ولقد كان من الجامع الصحيح للإمام البخاري من أوائل الكتب الحديثة التي اعتنى كثير من أهل العلم بنسخه وكتابة أصول شخصية منها، ولقد اشتهر من هذه النسخ:

١ ـ **نُسخة الفربري راوي الصحيح**: ولقد أشار إلى هذه النسخة الحافظ ابن حجر في شرحه الماتع النافع للجامع الصحيح في مواضع منها:

ـ قوله: «. . . وأفاد الكرماني أن في نسخة الفربري التي بخطه تقديم حديث ميمونة هذا[1] إلى الباب الذي قبله، فعلى هذا هو من

---

(١) هو حديث أن النبي ﷺ أكل عندها كتفاً، ثُمَّ صلى ولم يتوضأ، أخرجه البخاري في باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ برقم (٢٠٩).

تصرف النساخ»[١].

ـ قوله: «... وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنَّه قابلها على **نسخة الفربري** التي بخطه زيادة توضح المراد وتفصح بأن الضمير يعود على قتلته[٢] وهم أهل الشام»[٣].

ـ قوله: «... وأفرط الصغاني في العباب فجزم أنها بالموحدة[٤]، وكذا ضبطها في نسخته التي ذكر أنَّه قابلها على **نسخة الفربري**...»[٥].

ولم أقف على خبرٍ عنها في دراسات وبحوث المعتنين بهذا الشَّأن في هذا العصر.

٢ ـ نسخة أبي زيد المروزي: ويوجد منها قطعة محفوظة ضمن مجموعة منجانا، الذي كتب عنها دراسة نشرت سنة ١٩٣٦م في كامبريدج باللغة الإنجليزية، و«الموجود من هذه النسخة اثنتان وخمسون ورقة، ثبت في الورقة الأولى ما صورته: الجزء الثاني من الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه،

---

(١) ابن حجر في فتح الباري (١/ ٣١٣).
(٢) الضمير يعود على عمار المذكور في حديث الباب في قوله ﷺ: «ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار...» أخرجه البخاري في الصلاة باب التعاون في بناء المسجد برقم (٤٤٧).
(٣) ابن حجر في فتح الباري (١/ ٥٤٢).
(٤) يعني قوله: «إذا سكت المؤذن...» الوارد في حديث عائشة برقم (٦٢٦).
(٥) ابن حجر في فتح الباري (٢/ ١٠٩).

تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري... يشتمل هذا الجزء على كتاب الزكاة، ثُمَّ كتاب الصوم، ثُمَّ الحج، إلَّا أن في كتاب الصوم سقطاً... وقد بدأ الناسخ أول الجزء بالتصريح بالسماع من أبي زيد، وكذلك أوائل الكتب، وهذا ما أعلمنا بنسب النُّسخة وسندها وقِدَمها...»[1].

وفي النسخة سماعات وتمليكات فصَّل القولَ فيها د/ أحمد فارس سلوم في مقدمته لتحقيق النصيح في شرح الصحيح للمهلب بن أبي صفرة[2].

٣ ـ نسخة أبي ذر الهروي: أفاد وجودها أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى ابن منظور القيسي الإشبيلي[3] (المتوفَّى سنة ٤٦٩هـ) حتى رحل إلى مكة ولقي أبا ذر الهروي وسمع عليه البخاريَّ، وقال: «سمعته عليه في المسجد الحرام عند باب الندوة سنة ٤٣١هـ، وقرئ عليه مرة ثانية وأنا أسمع، والشيخ أبو ذر ينظر في أصله وأنا أُصلح

---

(١) د/ أحمد بن فارس السلوم مقدمة تحقيق المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح (١/ ٧٦)، دار التوحيد ـ الرياض، ودار أهل السنَّة ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ.

(٢) د/ أحمد بن فارس السلوم في مقدمة تحقيق المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح (١/ ٧٦) وما بعدها.

(٣) ترجمته في إفادة النصيح (ص٤٦ ـ ٤٩)؛ والإشراف على أعلى شرف (ص٩٩ ـ ١٠٠) لابن الشاط، تحقيق إسماعيل الخطيب، تطوان ـ المغرب ١٤٠٦هـ.

في كتابي هذا في المسجد الحرام...»[1].

وهذه النسخة صارت إلى الأمير اللمتوني المرابطي ميمون بن ياسين (ت٥٣٠هـ)، الذي ابتاعه من أبي مكتوم بن أبي ذر لما حج، وأوصله إلى المغرب[2].

٤ ـ نسخة أبي محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي المغربي (ت٣٩٢هـ)، الذي رحل إلى المشرق سنة ٣٥١هـ أو في التي تليها، فلقي أبا زيد المروزي، وسمع منه البخاري، كما سمعه أيضاً من أبي أحمد الجرجاني[3]

ولقد أفاد وجود هذه النسخة الرعينيُّ الذي ذكر قراءته للبخاري على أبي الحسن الشاري، وقال: «وأحضر حين القراءة أصولاً عتيقة منها أصل الأصيلي»[4].

---

(١) ابن خير في الفهرست (١/ ١١٦)، دار الكتاب المصري ـ القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

(٢) د/ محمد بن زين العابدين رستم في الكتب المشرقية والأصول النادرة في الأندلس (ص١٢٥ و١٢٦)، دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ، وعُرف أصل أبي ذر في المغرب في سبعة أسفار إلى عصر بني مرين، ضاعت بعدُ ضمن خروم مكتبة ابن يوسف ـ بمراكش، المصدر السابق (ص١٢٧).

(٣) القاضي عياض في ترتيب المدارك (٢/ ٢٤٢)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(٤) الرعيني في البرنامج (ص٧٥)، تحقيق إبراهيم شبوح، دمشق ١٣٨١هـ.

يتوجد بالمغرب ثلاث نسخ مقابلة على هذا الأصل النفيس في حرية ... يوسف بمراكش، وبخزانة المعهد الأصيل بتارودانت، ... نوه بها العلّامة المؤرخ محمد المنوني[1].

- نسخة الحافظ أبي علي الحسين بن محمد الصدفي ... (ت٥١٤هـ)، الذي «كان حافظاً لمصنفات الحديث، قائماً ... وكتب منها صحيح البخاري في سفر»[2]، ولقد وقف على ... النفيسة القاضي عياض وابن جماعة الكناني، والحافظ ... وابن حجر والسخاوي الذي قال في هذه النسخة: «هذا ... هو الذي ظفر به شيخنا ابن حجر العسقلاني، وبنى عليه شرحه ... واعتمد عليه، لأنَّه طيف به مشارق الأرض ومغاربها الحرمين ... والشام والعراق والمغرب، فكان الأولى بالاعتماد»[3].

ويستفاد من نُقُول الحافظ ابن حجر من النسخة الصدفية، ... رحمه الله قد وقف على أصل أبي علي الصدفي، وباشر العمل ... في أثناء شرحه للجامع الصحيح، وهذا المعنى قد استفدناه قبلُ

---

(1) محمد المنوني في قبس من عطاء المخطوط المغربي (١/ ٩٣ ـ ١٢٣)، دار الغرب الإسلامي ١٩٩٩م.

(2) ابن بشكوال في الصلة (١/ ٢٣٦)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري؛ ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

(3) د. محمد بن زين العابدين رستم في الحافظ الرحالة أبو علي الصدفي الأندلسي وجهوده في خدمة الحديث النبوي وعلومه (ص١٨٧)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.

من كلام شمس الدِّين السخاوي، بيد أنَّه يترسخ عندما يقول الحافظ: «قرأتُ بخط الحافظ أبي علي الصدفي»[1]، أو يقول: «وقد خفي هذا على أبي علي الصدفي، فرأيت بخطه في هامش نسخته. . .»[2].

ولم يكن الحافظ ابن حجر مجرَّد ناقلٍ مستفيدٍ من تعليقات الصَّدفي، بل كان أحياناً ينتقد صنيعه فيها، بما قد يظهر له من رأي ونظر، ولقد اعترض على الصدفي ـ وذاك لعمر الله ليس بضاره شيئاً ـ في النقول التي سبقت الدلالة عليها في ثلاثة مواضع، نومئ إليها في الحوالة[3].

ويستفاد من نقول الحافظ ابن حجر عن الصدفي في تعليقاته على نسخته من الجامع الصحيح، أن هذه التعليقات إما كلام في الأسانيد، أو كلام على المتون، أو كلام على بعض صنيع البخاري في التراجم، أو كلام على تصرفات بعض نساخ الجامع الصحيح، وهي في الأحوال الأربعة المتقدمة، إما استشكالٌ لأمر، وإما إفادة بأمر[4].

---

(١) ابن حجر في الفتح (٣/ ٢٨٦).

(٢) ابن حجر في الفتح (٤/ ٣٩٥).

(٣) ابن حجر في الفتح (٣/ ٣٦٣ و٤/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦ و٩/ ٢٨٢).

(٤) د/ محمد بن زين العابدين رستم في تعليقات أبي علي الصدفي على نسخته المخطوطة من الجامع الصحيح (ص١٦٠)، مجلة آفاق الثقافة والتراث ـ دبي، العدد ٣٩/ ١٤٢٣هـ؛ ونسخة الصدفي توجد الآن في القاهرة عند ورثة الملك إدريس عاهل ليبيا الراحل، وبالمغرب في نسختان قوبلتا على أصل أبي علي الصدفي إحداهما موجودة في =

٦ ـ نسخة موسى بن سعادة أبي عمران البلنسي الأندلسي ت٥٢٢هـ: ولقد انتسخها من نسخة صهره وشيخه أبي علي الصدفي[١]، يعتني عليها غير واحد من فضلاء الغرب الإسلامي[٢]، وتوجد بالمكتبة العامة بالرباط، وانتسخت منها عدة فروع بالمغرب[٣].

٧ ـ نسخ أندلسية قديمة من الجامع الصحيح للمهلب بن أبي صفرة (ت٤٣٥) ولأحمد بن محمد بن عمر ابن ورد التميمي (ت٥٤٠هـ) وطاهر بن مفوز المعافري الشاطبي، وابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)[٤].

٨ ـ النسخة اليونينية: وتنسب إلى شرف الدِّين أبي الحسين علي بن محمد بن أحمد اليونيني (ت٧٠١هـ) الذي «استنسخ صحيح البخاري وعُني به، وقابله بضع عشرة مرة في سنةٍ»[٥]، ولقد اعتنى

= الخزانة الملكية بالرباط برقم (٥١٥٣) في مجلد ضخم، والثانية النسخة السعادية وسيأتي الكلام عليها. وانظر: د/ يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب (١/ ٦٧ ـ ٦٨ و٧٤ ـ ٧٥) دار لسان العرب ـ بيروت، بلا تاريخ.

عبد الحي الكتاني في التنويه والإفادة بمقام رواية ابن سعادة (ص٥ ـ ٩)، المطبعة الحجرية، فاس ـ المغرب.

(٢) محمد بن زين العابدين رستم في الكتب المشرقية والأصول النادرة في الأندلس (ص١٣٢ و١٣٣).

(٣) المصدر السابق (ص١٣٣).

(٤) المصدر السابق (ص١٣٤ ـ ١٤١).

(٥) الذهبي في المعجم المختص (ص١١٨)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

اليونيني بمقابلة أصله الموقوف بمدرسة آقبغا آص بسويقة العزي خارج باب زويلة من القاهرة المعزية، بأصل مسموع على الحافظ أبي ذر الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع على أبي الوقت، وذلك بحضور سيبويه وقته الإمام اللغوي النحوي جمال الدِّين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو، وقرأ البخاري على ابن مالك تصحيحاً، وسمع منه ابن مالك رواية، وأملى عليه فوائد مشهورة[١].

وهناك نسخ أخرى للبخاري، انتسخها أولوا العناية من أهل العلم بالجامع الصحيح كنسخة أبي سهل محمد بن أحمد بن عبيد الله الحفصي، ونسخة أبي محمد الصغاني اللغوي (ت٦٥٠هـ) ـ وتسمى النسخة البغدادية[٢] ـ، وذلك ممَّا ينقل عنه ابن حجر في الفتح، ونسخة كريمة المروزية المشهورة.

---

(١) القسطلاني في إرشاد الساري (١/ ٣٩ و٤٠)، بولاق ـ مصر ١٣٠٥هـ، ولقد اعتمد القسطلاني على هذه النسخة في شرحه المعروف كما صرح بذلك في إرشاد الساري (١/ ٤٠) والمقصود بالفوائد المشهورة التي أملاها ابن مالك، كتابه المطبوع الموسوم بـ: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

(٢) ابن حجر في الفتح (١/ ١٥٣)، والحاشية كتب عنها د/ أحمد بن فارس السلوم بحثه الموسوم بـ: نسخة الإمام الصغاني من صحيح البخاري وقيمتها العلمية.

٢ ـ طبعات الجامع الصحيح:

طبع صحيح الإمام البخاري قديما في أوروبا عند ظهور الطباعة، فممَّا عرف من طبعاته هناك: طبعة بريل سنة ١٨٦٤م.

وعرف الجامع الصحيح في العالم الإسلامي من خلال عدة طبعات منها:

الطبعة الهندية: وهي طبعة الشيخ أحمد علي السهارنفوري (ت١٢٩٧هـ)، التي نشرها في مطبعته الأحمدية بدلهي كاملة سنة ١٢٧٠هـ مع التحقيق والمقابلة بعدة نسخ خطية.

الطبعة السلطانية أو الأميرية: «وهي الطبعة السلطانية التي أمر بطبعها أمير المؤمنين السلطان عبد الحميد رحمه الله، وطبعت بمصر في المطبعة الأميرية في سني ١٣١١هـ ـ ١٣١٣هـ، ثُمَّ الطبعة التالية لها التي طبعت على مثالها في المطبعة الأميرية سنة ١٣١٤هـ»[1].

وهذه الطبعة السلطانية مطبوعة على فروع النسخة اليونينية أو على اليونينية نفسها[2]، ونسخ أخرى شهيرة بالصحة والضبط[3]،

---

(١) مقدمة الشيخ أحمد محمد شاكر للطبعة السلطانية من صحيح البخاري التي كان أعدها لاحقاً للنشر مع الطبعة المذكورة (ص١)، المطبعة الأميرية ـ بولاق ١٣١١هـ.

(٢) تردد الشيخ أحمد محمد شاكر في الجزم بأحد الاحتمالين، فتوقف في القطع.

(٣) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للطبعة السلطانية من صحيح البخاري.

قال الشيخ أحمد محمد شاكر تعليقاً على ما صنعته اللجنة العلمية الساهرة على هذه الطبعة السلطانية: «. . . ولكن المتتبع للنسخة يعلم أنهم كانوا معتمدين أيضاً على شرح القسطلاني، وقد ذكروا في آخرها ما يشعر بأنه كانت بيدهم نسخة عبد الله ابن سالم»[1].

ـ **الطبعة الهندية**: التي صدرت سنة ١٣٤٣هـ في كراتشي مطبوعة على الحجر، ولا أدري عن هذه الطبعة شيئاً لعدم توفر المعلومات عنها.

وعرفت للجامع الصحيح في العصر الحديث عدة طبعات منها التجاري، ومنها غير ذلك، إلَّا أن من بين أدق هذه الطبعات، **طبعة دار طوق النجاة** ببيروت سنة ١٤٢٢هـ بعناية محمد زهير بن ناصر الناصر، ولقد اعتمدت هذه الطبعة على الطبعة السلطانية[2].

❑❑❑

---

(١) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للطبعة السلطانية من صحيح البخاري (ص١).

(٢) أبو عبد الله البخاري في الجامع الصحيح (ص١/ ٥).



القسم الأول

الموازنة والترجيح بين رواة الجامع الصحيح[1]

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الإلماع التي كانت تصدر عن جمعية الإمام ابن عبد البر بمراكش في العدد الثاني والثالث السنة الثانية رمضان ١٤٢١هـ، ثُمَّ وقفتُ عليها بأخرة منشورة في مجلة كلية الشريعة في جامعة قطر، العدد ١٨ لسنة ٢٠٠٠م، ولم ترسل إلي الجهة الناشرة بإشعار النشر ولا بالعدد الذي نشرت فيه الدراسة.

القسم الأول

الموازنة والترجيح
بين رواة الجامع الصحيح

[illegible] الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) كتابه «الجامع الصحيح»، [illegible] فكان يجتمع لديه في المجلس الواحد العدد الكثير، [illegible] ممن له عناية في السَّماع، واهتبال بالرواية، واشتهر [illegible] الغفير الذي سمع «صحيح البخاري» على مؤلفه، طائفةٌ [illegible] فاقوا غيرَهم في الإكثار من سماع الكتاب، حتَّى [illegible] ورواية، ونقلوه إلى مَن بعدهم من حملة الحديث [illegible] ونقلة الرواية والأخبار، فكان أنْ علا نجمُ الكتاب في [illegible] ذكره في الأمصار.

[illegible] وقع بين هؤلاء الرواة اختلاف في أداء ما تحملوه عن [illegible] لتفاوت أوقات الأخذ، وتباين أحوال الرواية، مع أنَّ [illegible] منهم، روى ما سمعه وَفقَ ما أداه اجتهاده، وبلغه وُسعه [illegible]

[illegible] هذه الدراسة بالبحث في أسباب اختلاف هؤلاء الرواة، [illegible] على حقيقة هذا الإختلاف المأثور عنهم، كما أنها تبحث

في منهج أهل العلم بالحديث في توجيه هذا الإختلاف، وبيان مسالك الموازنة والترجيح بينهم في ذلك.

ولقد سلكتُ فيها منهجاً تجلَّت معالمُه في أربعة مباحث وخاتمة:



المبحث الأول

التعريف برواة
الجامع الصحيح للإمام البخاري

عقد الإمام البُخاريُّ مجالس للإملاء في عدَّة مواضع، على جري عادة أهل العلم في إسماع كتبهم، حتَّى تشتهر عنهم، وتقع بأيدي الناس، وكانت مجالس البخاري في إقراء كتابه، حافلةً بالرواة الذين صرفوا همَّهم إلى تجويد الرواية، وتقييد السماع، وضبط الألفاظ.

يقول الفربري: «سمع الصحيح من البخاري معي، نحوٌ من سبعين ألفاً»[1].

واشتهر من بين هذا الجمع الغفير، عددٌ من الرواة الأوائل، الذين سمع الناس منهم الصحيح، وتحمَّلوه عنهم.

❑❑❑

---

(1) البداية والنهاية (١/٢٨)، تحقيق جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

المطلب الأول

الطبقة الأولى من الرواة

وأعيان هذه الطبقة ممن أخذ عن الإمام البخاري، وسمع عليه، وإن كان في سماعه فوت يسير، أو كثير، ومن هؤلاء[1]:

١ ـ إبراهيم بن معقل النسفي: وهو أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج بن خداش النسفي، قاضي نسف[2]، سمع من أعيان أهل الحديث في خراسان والعراق والشام ومصر[3]، وكان من شيوخه: قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمار وحرملة بن يحيى المصري وطبقتهم[4]، وحدث بصحيح البخاري عنه، لكنه فاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة[5]، وقد روى عنه أبو الفضل صالح بن محمد بن

---

(١) رتَّبتُ هؤلاء الرواة الأوائل بحسب تقدم وفاتهم.

(٢) نسف بفتح النون والسين، قال السمعاني: «وهي من بلاد ما وراء النهر، يقال لها نخشب». الأنساب (٥/ ٤٨٦)، دار الفكر ودار الجنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

(٣) الأنساب (٥/ ٤٨٧).

(٤) الأنساب (٥/ ٤٨٧)؛ وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦)، دار إحياء التراث العربي المصورة عن الهندية.

(٥) فتح الباري (١/ ٥)، دار الفكر، بلا تاريخ.

ـنـدن الأصبهاني، أنَّ البخاري أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب[١].

وقد قيل إنَّ رواية إبراهيم بن معقل أنقص الروايات، فإنها تنقص عن رواية الفربري بثلاثمائة حديث[٢]، بيد أن الحافظ ابن حجر تعقبهم قال: «هذا غيرُ مُسلَّم، فإنهم إنَّما قالوا ذلك تقليداً للحموي، فإنه كتب البخاري، ورواه عن الفربري، وعدَّ كلَّ باب عنه، ثُمَّ جمع حصة. وقلده كلٌّ من جاء بعده، نظراً منهم إلى أنَّه راوي الكتاب، وله به عناية. وليس كذلك، إلَّا أن حماد بن شاكر فاته من آخر البخاري فوتٌ ـ ـرد. فبلغ مائتي حديث، فقالوا روايته ناقصة عن رواية الفربري، ـعت ـن معقل أكثرُ من حماد، فعدوه كما فعلوا في رواية حماد»[٣].

روى عن ابن معقل جماعةٌ كثيرة من أهل بلده[٤]، وأثنى عليه ـرـ من أهل العلم، منهم أبو العباس جعفر بن محمد المُستغفري ـحـ. حيث قال فيه: «وكان فقيهاً حافظاً بصيراً باختلاف العلماء، عيد عيث»[٥].

فهرسة ابن خير (١/ ١٢٠)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ـ القاهرة. ودار الكتاب اللبناني ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.

ـ حطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣١٠)، للقنوجي، تحقيق علي حسن حـي. دار الجيل ـ بيروت، ودار عمار ـ عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

ـ المصدر السابق.

ـ الأنساب (٥/ ٤٨٧).

ـ تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦).

وقال الحافظ الذهبي ت٧٤٨هـ في وصفه: «الحافظ العلامة.
قاضي نسف وعالمها، ومصنف المسند الكبير، والتفسير، وغ
ذلك»[١]، توفي ابن معقل سنة ٢٩٥هـ[٢]، وأرَّخ السمعاني وف
سنة ٢٩٤هـ[٣].

٢ ـ **حماد بن شاكر**: هو حماد بن شاكر بن سوية أبو محـ
النسفي، روى عن عيسى بن أحمد العسقلاني، والبخاري والترمـ
وغيرهم[٤]، وحدث عنه غيرُ واحدٍ من الأعلام، قال الحافظ جعـ
المستغفري: «هو ثقة مأمون»[٥]، وقد سمع حماد بن شاكر النسـ
صحيح البخاري من مؤلفه، قال ابن حجر: «وله فيه فوتٌ أيضاً»[٦]
توفي حماد بن شاكر النسفي سنة ٣١١هـ[٧].

٣ ـ **الفربري**: هو محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بـ
أبو عبد الله الفربري، وهذه النسبة إلى فربر ـ بفتح الفاء، وقد تكسـ
وثانيه مفتوح، ثُمَّ باء موحدة ساكنة وراء ـ وهي بلدة بين جيحـ

---

(١) المصدر السابق.
(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦)؛ والعبر في خبر من غبر (١/ ٤٢٨)، تحة
أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ـ بيروت
بلا تاريخ.
(٣) الأنساب (٥/ ٤٨٧).
(٤) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
(٥) المصدر السابق.
(٦) فتح الباري (١/ ٥).
(٧) الإكمال لابن ماكولا (٤/ ٣٩٤)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الط
الأولى ١٤١١هـ؛ وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥).

وبخارى، بينها وبين جيحون نحو الفرسخ[1]، سمع الفربري من أهل عصره: علي بن خشرم المروزي، والبخاري[2]، وكان سماعه للجامع الصحيح مرتين: «مرة بفربر سنة ثمان وأربعين، ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين»[3].

وقال الفربري: «سمع البخاري من مؤلفه، تسعون ألف رجل، فما بقي أحدٌ يرويه عنه غيري»[4]، قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على قول الفربري: «أطلق ذلك بناءً على ما في علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلاثمائة»[5].

ولقد عُرف الفربري برواية الجامع الصحيح، وعنه حمله الناس، قال الحافظ ابن حجر: «والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها، هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري»[6].

---

(١) الأنساب (٤/ ٣٥٩)؛ ومعجم البلدان (٤/ ٢٤٥)، دار الرشاد ـ الدار البيضاء، بلا تاريخ؛ وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر (٣/ ١١٠١)، تحقيق محمد البجاوي ومحمد علي النجار، المكتبة العلمية ـ بيروت، دون تاريخ.

(٢) الأنساب (٤/ ٣٥٩)؛ ومعجم البلدان (٤/ ٢٤٥).

(٣) فتح الباري (١/ ٥).

(٤) البداية والنهاية (١١/ ٢٨)؛ وهدي الساري (ص٤٩١)، دار الفكر، دون تاريخ.

(٥) هدي الساري (ص٤٩١).

(٦) هدي الساري (ص٤٩١ و٤٩٢).

توفي الفربري يوم الأحد لثلاث خلون من شوال سنة ٣٢٠هـ[١].

٤ ـ **أبو طلحة البزدوي**: هو منصور بن محمد بن علي بن قرينة ـ وقيل مزينة ـ بن سوية البزدوي النسفي[٢]، دهقان قرية بزدة[٣]، وصفه الذهبي بقوله: «الشيخ الكبير المسند»[٤]، ووثقه الأمير ابن ماكولا وقال: «كان آخر من حدث بالجامع الصحيح عن البخاري»[٥]، لكن قال الحافظ جعفر المستغفري: «يضعفون روايته من جهة صغره حين سمع، ويقولون: وُجد سماعه بخط جعفر بن محمد مولى أمير المؤمنين دهقان تُوبَن، فقرؤوا كل الكتاب من أصل حماد بن شاكر»[٦].

ولقد اشتهر أبو طلحة البزدوي برواية الجامع الصحيح، فسمعه منه أهل بلده، ورُحل إليه في ذلك[٧].

---

(١) الأنساب (٤/ ٣٥٩)؛ ومعجم البلدان (٤/ ٢٤٥).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٩)؛ وتبصير المنتبه (١/ ١٤١).
(٣) قال السمعاني في الأنساب (١/ ٣٣٩) معرفاً بها: «وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من نسف، على طريق بخارى».
(٤) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٩).
(٥) المصدر السابق.
(٦) الأنساب (١/ ١٠٠)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ، وهي مصورة عن الطبعة الهندية.
(٧) الأنساب (١/ ٤٨٩).

توفي أبو طلحة البزدوي سنة ٣٢٩هـ[١].

هؤلاء هم الرواة الأربعةُ الأوائلُ الذين لهم سماع لصحيح الإمام البخاري من مؤلفه، وإليهم تنتهي أسانيد كلٍّ من جاء بعدهم ممن عتنى برواية الجامع الصحيح متصلاً إلى جامعه، وأخطأ الأستاذ فؤاد سزكين في إدخاله أبا عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي المتوفى سنة ٣٣٠هـ، في الرواة الأوائل المجازين في رواية الجامع الصحيح[٢]، وقديما نبَّه الحافظ ابن حجر على الخطأ في إدخاله فقال: «وقد عاش بعده ـ يعني بعد أبي طلحة البزدوي ـ ممن سمع من البخاري، القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد، ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح، وإنَّما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قدمة قدمها البخاري، وقد غلط من روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاجشاً»[٣].



---

(١) ... (٥/ ٢٨٠)؛ ولسان الميزان (١/ ١٠٠).

(٢) تاريخ التراث العربي (١/ ١٧٥)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧هـ.

(٣) فتح الباري (١/ ٥).

المطلب الثاني

الطبقة الثانية من الرواة

ورجالُ هذه الطبقة، من الرواة عن الطَّبقة الأولى، وكلُّهم ممن صحَّ سماعه منها، ونسوق ههنا تعريفاً موجزاً بالرواة عن الفربري، لكثرتهم وشهرتهم، وتردد أسمائهم في كتب المعتنين بصحيح البخاري ورواياته، فمنهم:[1]

١ ـ ابن السكن: هو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري البزاز البغدادي الأصل، مولده سنة ٢٩٤هـ[2]، وعني بالرواية، فسمع ببغداد من أبي القاسم البغوي، وابن أبي داود وطبقتهما، وبحرَّان من الحافظ أبي عروبة وطائفة، وبدمشق من أحمد بن عمير بن جوصا[3]، وأمعن في الرحلة والتطواف فلقي جماعة من أهل العلم بمصر ونيسابور[4]، قال الذهبي: «جمع وصنَّف

---

(١) رتبت هؤلاء الرواة بحسب تقدم وفاتهم.

(٢) السير (١٦/ ١١٧)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣٧٩)، مكتبة وهبة ـ مصر، ١٤١٥هـ.

(٣) السير (١٦/ ١١٧)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٧).

(٤) السير (١٦/ ١١٧).

وجرح وعدل»[1]، وحدث عن ابن السكن طائفة من الأعلام، من بينهم أبو سليمان بن زبر، وأبو عبد الله بن منده، وعبد الغني بن سعيد الأزدي، وعلي بن محمد الدقاق، وغيرهم[2].

ومن إتقان ابن السكن لهذا الشأن، اشتهر بـ: «الإمام الحافظ المجوِّد الكبير»[3]، وبكونه: «صاحب التصانيف، وأحد الأئمة»[4].

سمع ابن السكن صحيح البخاري من الفربري بخراسان، وحمله معه إلى مصر لمَّا نزل بها، قال الذهبي: «فكان أول من جلب الصحيح إلى مصر، وحدث به»[5].

واشتهر من رواة الصحيح عن ابن السكن أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهني، الذي سمع عليه في منزله بمصر سنة ٣٤٣هـ[6].

توفي ابن السكن سنة ٣٥٣هـ[7].

---

(١) السير (١٦/ ١١٧).
(٢) السير (١٦/ ١١٧ ـ ١١٨)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٧ ـ ٩٣٨).
(٣) السير (١٦/ ١١٧).
(٤) العبر (٢/ ٩٢).
(٥) السير (١٦/ ١١٧).
(٦) فهرسة ابن خير (١/ ١١٧)؛ وفتح الباري (١/ ٦).
(٧) السير (١٦/ ١١٨)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٨)؛ والعبر (٢/ ٩٢)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣٧٩).

٢ ـ **أبو زيد المروزي**: هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد أبو زيد المروزي الفاشاني[١] الشافعي، ولد سنة ٣٠١هـ[٢]، وسمع الكبار: أحمد بن محمد المنكدري، ومحمد بن عبد الرحمن الدغولي، ومحمد بن عبد الله السعدي[٣]، وتنقل من مرو إلى نيسابور، كما أنه دخل مكة وبغداد[٤]، وحدث بهما بصحيح البخاري عن الفربري، ولقد وصف الحاكم أبو عبد الله روايته عن الفربري بأنها «من أجلِّ الروايات لجلالة أبي زيد رحمه الله»[٥].

وأثنى الإمام النووي على أبي زيد المروزي فقال: «الإمام البارع النحرير المدقق، الزاهد العابد، النظار المحقق، المشهور بالورع والزهادة، والعلوم المتظاهرة والعبادة»[٦]، وحلَّاه الذهبي بقوله: «الشيخ الإمام المفتي القدوة الزاهد، شيخ الشافعية»[٧].

---

(١) بالفاء ويقال بالباء والشين المعجمة: قرية من قرى مرو، وانظر العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص٦٢) لابن الملقن، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(٢) السير (١٦/ ٣١٤).

(٣) السير (١٦/ ٣١٣)؛ ومختصر طبقات الفقهاء للنووي (ص١٥١)، مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ١٤١٦هـ.

(٤) مختصر طبقات الفقهاء للنووي (ص١٥١)؛ والسير (١٦/ ٣١٣ ـ ٣١٤).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٣٤)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، بلا تاريخ؛ ومختصر طبقات الفقهاء (ص١٥١).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٣٤).

(٧) السير (١٦/ ٣١٣).

حدث عن أبي زيد المروزي: الحاكمُ وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو بكر البرقاني وطائفة[1]، بيد أن أجَلَّ من اعتنى برواية صحيح البخاري عنه:

أ ـ الأصيلي: وهو عبد الله بن إبراهيم أبو محمد الأصيلي، من أصيلا من المغرب الأقصى[2]، تفقه بقرطبة وسمع بها، ثُمَّ رحل إلى المشرق، فسمع بتونس ومصر ثُمَّ بالحجاز[3]، قال القاضي عياض: «وحجَّ سنة ثلاث وخمسين، فلقي بمكة أبا زيد المروزي سمع منه البخاري... قال أبو عمر بن الحذاء: أقام بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاما، وسمع ببغداد عرضته الثانية في البخاري من أبي زيد، وسمعه أيضاً من أبي أحمد الجرجاني، وهما شيخاه في البخاري، وعليهما يعتمدُ»[4].

ونقل ابن خير الإشبيلي عن الأصيلي أنَّه قال في عرضته الثانية: «وسمعتها على أبي زيد أيضاً ببغداد، في شهر صفر سنة ٣٥٩هـ، قرأ أبو زيد بعضَها، وقرأتُ أنا بعضَها، حتَّى كمُل جميع المصَنَّف»[5].

توفي الأصيلي سنة ٣٩٢هـ[6].

---

(١) السير (١٦/ ٣١٣ و٣١٤).

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون (ص٢٢٤)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

(٣) ترتيب المدارك (٢/ ٢٤٢)؛ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٨هـ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) فهرسة ابن خير (١/ ١١٨).

(٦) تاريخ ابن الفرضي (ص٢٠٦)، دار الكتب العلمية، طبعة سنة ١٤١٧هـ.

ب ـ **القابسي**: هو الحافظ المحدث الفقيه، الإمام علامة المغرب أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري، أخذ بإفريقية وبمصر[1]، ثُمَّ حجَّ فلقي بمكة أبا زيد المروزي، فروى عنه صحيح البخاري، وكان ضريراً[2]، «وهو مع ذلك من أصح الناس كتباً، وأجودهم ضبطاً وتقييداً، يضبط كتبه بين يديه ثقاتُ أصحابه، والذي ضبط له البخاريَّ ـ سماعه على أبي زيد بمكة ـ أبو محمد الأصيلي»[3].

توفي القابسي سنة ٤٠٣هـ[4].

ج ـ **أبو نعيم**: هو الحافظ الكبير أحمد بن عبد الله أبو نعيم المهراني الأصبهاني، استجاز له أبوه من واسط ونيسابور والشام وبغداد[5]، وسمع بنفسه من الأكابر فأكثر[6]، حتَّى تفرد بالسماع من خلق، ورحلت الحفاظ إلى بابه لعلمه وحفظه، وعلُوِّ أسانيده[7]، وصنف «الحلية»، و«المستخرج على البخاري»، و«المستخرج على مسلم»، وغير ذلك، توفي سنة ٤٣٠هـ[8].

---

(١) شجرة النور الزكية (ص٩٧)، دار الفكر، بلا تاريخ.
(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٩).
(٣) الديباج المذهب (ص٢٩٦).
(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٨٠)؛ والديباج المذهب (ص٢٩٧).
(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢).
(٦) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٧ ـ ٨)، دار المعرفة ـ بيروت، دون تاريخ.
(٧) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢).
(٨) طبقات الحفاظ (ص٤٢٣).

وهؤلاء الرواة الثلاثة، هم أجلُّ منْ أخذ عن أبي زيد المروزي، الذي توفي سنة ٣٧١هـ[1].

٣ ـ الجرجاني: هو أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني المكي، سمع ببغداد من البغوي وطبقته[2]، وكانت له رحلة إلى العراق والشام ومصر وخراسان وما وراء النهر[3]، قال السمعاني: يحدث بالبصرة وشيراز بالجامع الصحيح للبخاري، عن أبي عبد الله محمد بن يوسف الفربري»[4].

ومن الرواة عن الجرجاني، أبو نعيم الحافظ والقابسي، رويا عنه الصحيح[5].

توفي أبو أحمد الجرجاني سنة ٣٧٣هـ[6]، وقيل في التي [illegible]

٤ ـ المستملي: هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي المستملي، سمع الكثير، وخرَّج لنفسه معجماً[8]، وسمع

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧).
(٢) السير (١٦/ ٣١٥).
(٣) الأنساب (٢/ ٤١).
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) هدي الساري (١/ ٦).
(٧) السير (١٦/ ١٤٢)؛ وشذرات الذهب (٢/ ٨٢)، دار الفكر، دون تاريخ.
(٨) السير (١٦/ ١٤٧).

الصحيح سنة ٣١٤هـ على الفربري[١]، وحدث به مرات كثيرة، قال الذهبي: «وكان ثقة صاحب حديث»[٢].

وممن روى عنه الجامع الصحيح: **أبو ذر الهروي**، وهو الإمام العلَّامة الحافظ عبد بن أحمد بن محمد أبو ذر الهروي الأنصاري المالكي، قال عبد الغافر في تاريخ نيسابور: «كان أبو ذر زاهداً ورعاً، عالماً سخيًّا... وصار من كبار مشيخة الحرم... خرَّج على الصحيحين تخريجاً حسناً، وكان حافظاً كثير الشيوخ»[٣].

سمع أبو ذر صحيح البخاري على أبي إسحاق المستملي ببلخ سنة ٣٧٤هـ[٤]، وروايته من أتقن الروايات للجامع الصحيح[٥]، توفي أبو ذر سنة ٤٣٥هـ[٦]، وأمَّا المستملي فتوفي سنة ٣٧٦هـ[٧].

٥ ـ ابن شبويه: هو أبو علي محمد بن عمر بن شبويه ـ بفتح الشين وضم الباء المشددة[٨] ـ الشبوي المروزي[٩]، سمع صحيح

---

(١) فهرسة ابن خير (١/ ١١٧)؛ والسير (١٦/ ٤٩٢).

(٢) العبر (٢/ ١٤٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٦).

(٤) فهرسة ابن خير (١/ ١١٦).

(٥) فتح الباري (١/ ٧).

(٦) تذكرة الحفاظ (١/ ١١٠٦)، وقيل سنة ٤٣٤هـ.

(٧) العبر (٢/ ١٤٧)؛ وشذرات الذهب (٣/ ٨٦).

(٨) الأنساب (٣/ ٣٩٨).

(٩) السير (١٦/ ٤٢٣)؛ والعقد المذهب (ص٢١١)، ونبه ابن الملقن فيه على أن السمعاني في الأنساب (٣/ ٣٩٨)، وهم في تسمية ابن شبويه فقال: «أبو علي أحمد بن عمر شبويه».

البخاري سنة ٣١٦هـ من الفربري، وحدث به بمرو سنة ٣٧٨هـ[1]، ومن الرواة عنه: سعيد بن أحمد بن محمد الصيرفي العيار، وعبد الرحمن بن عبد الله الهمداني[2].

لم أقف على وفاته في مصادر ترجمته التي بين يدي[3].

٦ ـ السرخسي الحموي: هو الإمام المحدث الصدوق المسند أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي[4]، سمع في سنة ٣١٦هـ الصحيح من الفربري[5]، توفي السرخسي سنة ٣٨١هـ[6]، وروى الصحيح عنه أبو ذر الهروي، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن المظفر الداودي[7].

٧ ـ الكشميهني: هو المحدث الثقة أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد المروزي الكشميهني ـ بضم الكاف وسكون الشين وكسر الميم وسكون الياء وفتح الهاء[8] ـ سمع بعدة أماكن منها العراق والحجاز

---

(١) السير (١٦/ ٤٦٣).
(٢) فتح الباري (١/ ٦).
(٣) وبذلك راعيتُ في ترتيبه ضمن الرواة تاريخ تحديثه بصحيح الإمام البخاري سنة ٣٧٨هـ.
(٤) الأنساب (٢/ ٢٦٨)؛ والسير (١٦/ ٤٩٢).
(٥) السير (١٦/ ٤٩٢)؛ وفي فهرسة ابن خير (١/ ١١٧)، أن سماع السرخسي من الفربري كان سنة ٣١٥هـ.
(٦) العبر (٢/ ١٥٨)؛ والشذرات (٣/ ١٠٠).
(٧) فتح الباري (١/ ٦).
(٨) السير (١٦/ ٤٩١)؛ والأنساب (٥/ ٧٥).

ومرو وفربر[1]، وحدَّث بصحيح الإمام البخاري مرَّات عن أبي عبد الله الفربري[2]، قال السمعاني: «اشتهر في الشرق والغرب بروايته كتاب الجامع الصحيح، لأنَّه آخر من حدث بهذا الكتاب عالياً بخراسان»[3]. توفي الكشميهني سنة ٣٨٩هـ[4].

ومن رواة الجامع الصحيح عنه:

١ ـ أبو ذر الهروي وقد سبق التعريف به.

٢ ـ أبو سهل محمد بن أحمد الحفصي[5].

ج ـ **كريمة المروزية**: وهي الشيخة العالمة الفاضلة المسندة أم الكرام كريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزية المجاورة في حرم الله[6]، سمعت من الكشميهني صحيح الإمام البخاري ومن غيره[7]، قال الذهبي: «وكانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهم ومعرفة، مع الخير والتعبد»[8]، توفيت كريمة سنة ٤٦٣هـ، وقيل سنة

---

(١) الأنساب (٥/ ٧٦).
(٢) السير (١٦/ ٤٩١).
(٣) الأنساب٥/ ٧٦.
(٤) المصدر السابق؛ والسير (١٦/ ٤٩٢)؛ والعبر (٢/ ١٧٨).
(٥) فتح الباري (١/ ٦).
(٦) السير (١٨/ ٢٣٣).
(٧) العبر (٣/ ٣١٥).
(٨) السير (١٨/ ٢٣٣).

٤٦٥هـ، والصواب القول الأول[١].

٨ ـ **الكشاني**: وهو الشيخ المسند الصدوق أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكشاني[٢] ـ بضم الكاف والشين المعجمة[٣] ـ سمع صحيح الإمام البخاري من الفربري سنة ٣٢٠هـ، وهو آخر من رواه عالياً[٤]، وحدث به عنه: أبو عبد الله الحسين بن محمد الخلال، وأبو سهل أحمد بن علي الأبيوردي، وأبو عبد الله غنجار وغيرهم[٥]، توفي الكشاني سنة ٣٩١هـ[٦].

٩ ـ **الأخسيكثي**: وهو أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكثي ـ وأخسيكث ـ بالفتح ثُمَّ السكون، وكسر السين وياء ساكنة[٧] ـ مدينة بما وراء النهر، وهي قصبة ناحية فرغانة[٨]، لم أقف له على ترجمة مبسوطةٍ في كتب التراجم التي بين يدي،

---

(١) السير (١٨/ ٢٣٤)؛ والعبر٣/ ٣١٥.

(٢) السير ١٦/ ٤٨١.

(٣) قال السمعاني في الأنساب (٥/ ٧٣): «هذه النسبة إلى الكشانية، وهي بلدة من بلاد السغد بنواحي سمرقند على اثني عشر فرسخاً منها»، وقد نص ياقوت الحموي على أن الشين مخففة. انظر: معجم البلدان (٤/ ٤٦١)، دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٤) الأنساب (٥/ ٧٣)؛ والسير (١٦/ ٤٨١).

(٥) السير (١٦/ ٤٨١)؛ وتبصير المنتبه (٣/ ١٢١٦).

(٦) الأنساب (٥/ ٧٣)؛ والسير (١٦/ ٤٨١).

(٧) نص السمعاني في الأنساب (١/ ٩٥) على فتح الكاف فيها.

(٨) معجم البلدان (١/ ١٦١).

وقد ذكره في الرواة عن الفربري الحافظ ابن حجر[1]، وأفاد أن من رواة الجامع الصحيح عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الصفار الزاهد[2].

❑❑❑

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٥).
(٢) فتح الباري (١/٦).

المبحث الثاني

عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح وبيان مصادر ورودها

اعتنى أهل العلم بالحديث بالجامع الصحيح روايةً وسماعاً، فرحلوا في سبيل تحصيل ذلك إلى آفاق بعيدة، حتَّى بلغوا في تجويد السماع الغاية، وأشفوا في إتقان الرواية على النهاية، ولما تمَّ لهم من ذلك المراد، أقبلوا على ما وقع لهم من روايات الجامع الصحيح تدويناً وجمعاً، وموازنةً وترجيحاً.

❑ ❑ ❑

المطلب الأول

مظاهر عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح

فمن ذلك:

١ ـ **تحصيل الجامع الصحيح من طريق مشاهير الرواة**، وذلك حثَّ كثيراً من أهل العلم على الجدِّ في لقاء من اتصل له السماع من جهة أعلام الرواة، وطلب السماع منهم، واستجازتهم في الرواية، ونشأ لذلك جيل من العلماء، يروون الجامع الصحيح إلى مؤلفه، ومن هؤلاء طائفة كثيرة نذكر منهم:

* **القاضي عياض** (ت٥٤٤هـ) الذي يروي صحيح الإمام البخاري سماعاً وقراءةً وإجازةً من طريق أبي ذر والأصيلي والقابسي، وكريمة وابن السكن والكشاني، وابن شبويه وأبي نعيم كلهم عن الفربري، كما أنه روى صحيح البخاري بسند متصل إلى إبراهيم بن معقل النسفي[1].

* **ابن خير الإشبيلي** (ت٥٧٥هـ) الذي يروي صحيح الإمام البخاري عن طريق أبي ذر الهروي عن شيوخه الثلاثة: السرخسي

---

(١) مشارق الأنوار (١/٣٦ ـ ٣٩)، طبعته وزارة الأوقاف المغربية سنة ١٤٠٢هـ.

والمستملي والكشميهني[1]، كما أنه سمعه من طريق ابن السكن والأصيلي والقابسي[2]، وله سماع متصل إلى الإمام البخاري من طريق إبراهيم بن معقل النسفي[3].

* **ابن رشيد السبتي (ت٧٢١هـ)**، الذي يروي صحيح البخاري من طريق أبي ذر عن شيوخه الثلاثة السرخسي والمستملي والكشميهني[4].

* **شمس الدِّين الكرماني (ت٧٨٦هـ)**، الذي يروي البخاري بأسانيده إلى الفربري[5].

* **الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)**، الذي اتصلت له رواية البخاري من طريق رواته الأربعة الأوائل: إبراهيم بن معقل النسفي، وحماد بن شاكر النسفي، والفربري، وأبي طلحة البزدوي[6].

* **الشهاب القسطلاني (ت٩٢٣هـ)**، الذي يروي صحيح البخاري من طريق الكشميهني والسرخسي، والكساني والأصيلي وغيرهم[7].

---

(١) فهرسة ابن خير (١/ ١١٦ ـ ١١٧).

(٢) فهرس ابن خير (١/ ١٢٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر تقديم كتاب إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح للأستاذ محمد العلمي حمدان، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد الأول لسنة ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٥هـ، (ص١٠٤).

(٥) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري (١/ ٧ ـ ٩) دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية لسنة ١٤٠١هـ.

(٦) انظر: فتح الباري (١/ ٥ ـ ٧).

(٧) انظر: إرشاد الساري (١/ ٤٩ ـ ٥١)، طبعة دار الفكر ـ بيروت ١٤١٠هـ.

٢ ـ السعي في الحصول على نسخ من صحيح البخاري مسموعة على مشاهير الرواة، وممن تحقق له الوقوف على نسخة مسموعة على أحد أعلام رواة الجامع الصحيح الكرمانيُّ والقسطلانيُّ[١].

٣ ـ مقابلة بعض أهل العلم لنسخهم من صحيح البخاري بأصل مسموع على أحد مشاهير الرواة: وممن تهيأ له ذلك العلّامة شرف الدِّين علي بن محمد اليونيني (ت٧٠١هـ)، الذي قابل أصله من البخاري بأصل مسموعٍ على أبي ذر الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرِّخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع على أبي الوقت، [٢] وذلك بقراءة الحافظ عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني بحضرة الإمام اللغوي النحوي جمالِ الدِّين ابن مالك سنة ٦٧٦هـ، قال القسطلاني: «وقد بالغ رحمه الله في ضبط ألفاظ الصحيح جامعاً في روايات من ذكرناه، راقماً عليه ما يدل على مراده، فعلامة أبي ذر الهروي: ذه، والأصيلي: ص، وابن عساكر الدمشقي: ش، وأبي الوقت: ظ، ولمشايخ أبي ذر الثلاثة: الحموي: ح، والمستملي: ست، والكشميهني: هـ.

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٤٩)؛ وإرشاد الساري (١/ ٤١).

(٢) هو عبد الأول بن عيسى أبو الوقت السجزي الهروي، اعتنى به أبوه، فسمَّعه البخاريَّ على أبي الحسن الداودي عن السرخسي عن الفربري، وتقدم في ذلك حتَّى صار يعرف بـ: راوي البخاري، توفي سنة ٥٥٣هـ. انظر ترجمته في البداية والنهاية (١٢/ ٢٥٦)؛ والسير (٢٠/ ٣٠٤).

ولقد عوَّل الناس عليه في روايات الجامع، لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابلته على الأصول المذكورة. . . حتَّى إنَّ الحافظ الذهبي حكى عنه أنَّه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة»[١].

٤ ـ كتابة صحيح البخاري بخط اليد من نسخة مقروءة على أحد الرواة المتقنين، وممن صنع ذلك الحافظ الإمام فخر الأندلس أبو علي الحسين بن محمَّد الصدفي المعروف بابن سكرة (ت٥١٤هـ)، فلقد كتب بخطه الحسن الجميل صحيح البخاري، من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود، مقروءة على أبي ذر الهروي، وكان فراغه من ذلك سنة ٥٠٨هـ[٢]، ووقف بعض المتأخرين على الأصل الذي كتبه أبو علي الصدفي، فوجد عليه في أوله كتابة بخط ابن جماعة، والدمياطي وابن العطار، والسخاوي، وفي آخره سماع القاضي عياض وغيره، إلى الحافظ ابن حجر[٣].

❑ ❑ ❑

---

(١) إرشاد الساري (١/ ٤٠).

(٢) انظر: فهرس الفهارس (٢/ ١١٢)، المطبعة الجديدة ـ فاس ١٣٤٧هـ.

(٣) انظر: فهرس الفهارس (٢/ ١١)؛ وصحيح البخاري بخط الحافظ الصدفي للدكتور عبد الهادي التازي، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد الثامن لسنة ١٣٩٣هـ (ص٣٣).

المطلب الثاني
مصادر ورود روايات الجامع الصحيح

اعتنى أهل العلم بروايات الجامع الصحيح، فألفوا فيها الكتب استقلالاً، أو ذكروها في جملة شروحهم لأحاديث الجامع الصحيح، أو أشاروا إليها أثناء كلامهم على أسماء رجال الصحيح، أو على ضبط غريب متون الأحاديث، فمن النوع الأول:

١ ـ كتاب: «الإختلاف بين رواة البخاري عن الفربري، وروايات عن إبراهيم بن معقل النسفي»، تأليف يوسف بن الحسن بن أحمد بن عبد الهادي بن المبرد (ت٩٠٩هـ)[١].

٢ ـ «منحة الباري في جمع روايات البخاري» لعابد بن عبد الله السندي (ت١٢١٣هـ)[٢].

ومن النوع الثاني: شروح صحيح الإمام البخاري، ومن أشهرها عند المتأخرين:

١ ـ شرح الكرماني الموسوم بـ: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري».

---

(١) تاريخ التراث العربي (١/ ١٧٦).

(٢) المصدر السابق.

٢ ـ «فتح الباري» للحافظ ابن حجر.

٣ ـ «عمدة القاري» للبدر العيني (ت٨٥٥هـ).

٤ ـ «إرشاد الساري» للشهاب القسطلاني.

ومن النوع الثالث:

١ ـ «تقييد المهمل وتمييز المشكل»[1] للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الجياني (ت٤٩٨هـ).

٢ ـ «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض بن موسى السبتي.

وتتفاوت هذه المصادر جميعها في ذكر روايات الجامع الصحيح كثرة وقلة.

❑❑❑

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق د/ محمد أبو الفضل، من منشورات وزارة الأوقاف المغربية.

المبحث الثالث

أسباب اختلاف الروايات
وأنواع الخلاف الحاصل بينها

يستطيع الباحث المتتبع لروايات الجامع الصحيح من مصادر ورودها أن يقف على أسباب اختلاف أصحابها، وأنواع خلافهم، وهذا المبحث معقود لبيان أسباب هذا الاختلاف وأنواعه.

❑ ❑ ❑

المطلب الأول

أسباب اختلاف روايات الجامع الصحيح

يمكن النظر في هذه الأسباب من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: طريقة البخاري في تأليف الجامع الصحيح.

الجهة الثانية: رواة الجامع الصحيح.

الجهة الثالثة: كُتَّاب الجامع الصحيح.

الجهة الأولى: طريقة البخاري في تأليف الجامع الصحيح:

ذلك أن البخاري قد يترجم بترجمة لا يذكر فيها حديثاً، ويُخلي بياضاً لذلك، فلعله يظفر بحديث على شرطه يكون من معنى الترجمة، حتَّى إذا لم يقع له ذلك، جاء بعض الواقفين على كتابه، فضمَّ الترجمة التي بلا حديث إلى ما يليها، وساق الكل مساقاً واحداً، ثُمَّ جاء الراوي بعد ذلك، فروى ما وجد كما وجده، فنشأ الخلافُ.

ومن الأمثلة التي تؤيد هذا المعنى، ما ذكره الحافظ ابن حجر عند شرح حديث عائشة في صلاة النبي ﷺ في كسوف الشمس[1]،

---

(١) أخرجه البخاري في الكسوف برقم (١٠٦٤).

فإنه قال: «قوله: «باب الركعة الأولى في الكسوف أطول»، كذا وقع للحموي وللكشميهني، ووقع بدله للمستملي: «باب صب المرأة على رأسها الماء، إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى»، قال ابن رشيد: وقع في هذا الموضع تخليط من الرواة، وحديث عائشة المذكور مطابق للترجمة الأولى قطعاً، وأمَّا الثانية فحقها أن تذكر في موضع آخر، وكأن المصنف ترجم بها، وأخلى بياضاً ليذكر لها حديثاً، أو طريقاً كما جرت عادته، فلم يحصل غرضه، فضمَّ بعضٌ الكتابة إلى بعض، فنشأ هذا، والأليق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب، فهو نصٌّ فيه» اهـ، ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبويه عن الفربري، فإنه ذكر: «باب صب المرأة»، أولاً، وقال في الحاشية: «ليس فيه حديث»، ثُمَّ ذكر: «باب الركعة الأولى أطول»، وأورد فيه حديث عائشة... فعلى هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد، أما من اقتصر على الأولى وهو المستملي فخطأ محض، إذ لاتعلق لها بحديث عائشة، وأمَّا الآخرن فمن حيث إنهما حذفا الترجمة أصلاً، وكأنهما استشكلاها فحذفاها، ولهذا حذفت من رواية كريمة أيضاً عن الكشميهني، وكذا من رواية الأكثر»[1].

(١) فتح الباري (٢/٥٤٨).

الجهة الثانية: رواة الجامع الصحيح:

ولرواة الجامع الصحيح تصرفاتٌ وأحوالٌ تكون سبباً في اختلافهم، فأمَّا التصرفات، فمنها:

١ ـ الوقوع في التصحيف: والذي وقع للرواة من ذلك ضربان: الضرب الأول: تصحيف ألفاظ الرواية، والثاني: تصحيف أسماء من وقع في الإسناد.

١ ـ فمن الأول: ما ذكره ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة في الشفاعة[(١)]، قال: «قوله: إنه قال: قيل يا رسول الله»، كذا لأبي ذر وكريمة، وسقطت: «قيل» للباقين، وهو الصواب، ولعلها كانت: «قلت»، فتصحفت، فقد أخرجه المصنف في الرقاق كذلك»[(٢)].

٢ ـ ومن الثاني: ما وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني، من تصحيف اسم الزبير بن عربي إلى الزبير بن عدي[(٣)]، بدال مهملة بعدها ياء مشددة، قال أبو علي الجياني: «وهو وهَمٌ، وصوابه: «عربي» براء مهملة مفتوحة، بعدها موحدة، ثُمَّ ياء مشددة، كذلك رواه سائر الرواة عن الفربري»، قال ابن حجر: «وكأنَّ البخاريَّ استشعر هذا التصحيف، فأشار إلى التحذير منه، فحكى الفربري أنَّه

---

(١) أخرجه البخاري في العلم باب الحرص على الحديث برقم (٩٩).

(٢) فتح الباري (١/ ١٩٣) وانظر أمثلةً أخرى فيه أيضاً: (١/ ٢١٦ و٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: إسناد حديث رقم (١٦١١) الذي أخرجه البخاري في الحج باب تقبيل الحجر.

وجد في كتاب أبي جعفر محمد بن أبي حاتم ورَّاق البخاري، قال: «قال أبو عبد الله ـ يعني البخاري ـ : «الزبير بن عربي هذا بصري، والزبير بن عدي كوفي»[1].

٢ ـ **إسقاط شيء أثناء الرواية**: والسقط الواقع للرواة، يكون في الترجمة والإسناد والمتن، فمن الأول: أن البخاري قال في البيوع: «باب شراء الإمام الحوائج بنفسه»، وساق حديث عائشة في ذلك[2]، قال ابن حجر: «باب شراء الإمام الحوائج بنفسه»، كذا لأبي ذر عن غير الكشميهني، وسقطت الترجمة للباقين»[3].

ومن الثاني: أن البخاري قال: «حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يحيى بن آدم، قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق... ثمَّ ساق السند إلى تمامه[4]، فقال أبو علي الجياني عند قوله: «حدثنا يحيى بن آدم»: «ثبت لجميع الرواة إلَّا لأبي ذر عن الحموي، فسقط من روايته يحيى بن آدم، وهو وهَمٌ، فلا يتصل السند إلَّا به»[5].

ومن الثالث: أن البخاريَّ أخرج حديث أبي هريرة الذي فيه: «لا يصومنَّ أحدكم يوم الجمعة، إلَّا يوماً قبله أو بعده»[6]، فقال

(١) فتح الباري (٣/ ٤٧٦).
(٢) برقم (٢٠٩٢).
(٣) فتح الباري (٤/ ٣١٩).
(٤) انظر: إسناد حديث جابر برقم (٢٥٢).
(٥) فتح الباري (١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).
(٦) أخرجه البخاري في الصوم باب صوم يوم الجمعة برقم (١٩٨٥).

العيني: «لا يصومنَّ» بنون التأكيد رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: «لايصوم» بدون نون، ولفظ النفي، والمراد به النهي»[1].

٣ ـ تغيير الرواي لما يرويه وتصرفه فيه: ومن الأمثلة فيه، أن البخاريَّ أخرج حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في العفريت الذي كان يقطع الصلاة على النبي ﷺ[2]، وفيه: «... فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد، حتَّى تصبحوا وتنظروا إليه كلكم، فذكرت قول أخي سليمان: «رب اغفر لي، وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي»، قال ابن حجر ههنا: «كذا في رواية أبي ذر، وفي بقية الروايات هنا: «رب هب لي»، قال الكرماني: «لعله ذكره على طريق الاقتباس، لا على قصد التلاوة، قلت، ووقع عند مسلم، كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة، فالظاهر أنَّه تغيير من بعض الرواة»[3].

٤ ـ زيادة الرواي: ومما وقع لبعض الرواة من ذلك:

أ ـ الزيادة في الإسناد: كزيادة اسم الراوي ونسبه، ومنه أن البخاري قال: حدثنا أبو النعمان قال حدثنا أبو عوانة، ثُمَّ ساق السند إلى تمامه[4]، قال ابن حجر: «قوله حدثنا أبو النعمان، زاد الكشميهني

---

(١) عمدة القاري (١/ ١٠٥) دار الفكر، بلا تاريخ؛ وانظر أيضاً: الفتح (٤/ ٢٣٣).

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد برقم (٤٦١).

(٣) فتح الباري (١/ ٥٥٥).

(٤) انظر: إسناد حديث رقم (٦٠) من صحيح البخاري.

في رواية كريمة عنه: «عارم بن الفضل»[1]، يعني عند قوله حدثنا أبو النعمان.

ب ـ الزيادة في الترجمة: وذلك يكون في الأغلب لشرح مراد البخاري، ومنه قوله في كتاب الصوم: «باب صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة فعليه أن يفطر»[2]، قال ابن حجر: «كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي: «يعني إذا لم يصم قبله، ولا يريد أن يصوم بعده»، وهذه الزيادة تشبه أن تكون من الفربري، أو مَنْ دونه، فإنها لم تقع في رواية النسفي عن البخاري، ويبعد أن يُعبِّر البخاريُّ عما يقوله، بلفظ يعني، ولو كان كذلك من كلامه لقال: «أعني»، بل كان يستغني عنها أصلاً ورأساً...»[3].

وقد ينفرد بعض الرواة بزيادة ترجمة برمتها، فقد ساق البخاري حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب في الإناء[4]، ثالثَ ثلاثة أحاديث في باب: «الماء الذي يغسل به شعر الإنسان...»، لكن ابن عساكر فصَله عما قبله، وترجم عليه بقوله: «باب إذا شرب الكلب في الإناء»[5].

---

(١) فتح الباري (١/ ١٤٣).
(٢) انظر: ترجمة رقم (٦٣) من كتاب الصوم.
(٣) فتح الباري (٤/ ٢٣٢).
(٤) أخرجه البخاري في الوضوء برقم (١٧٢).
(٥) فتح الباري (١/ ٢٧٤).

الزيادة في المتن: وتكون بزيادة حرف أو حرفين، أو لفظة أو أكثر.

فمن الأول: أن السرخسي زاد الهمزة في قوله: «وعلَّمه»، فصارت اللفظة هكذا: «أوْ علَّمه»[1]، وذلك من قوله ﷺ: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»[2].

ومن الثاني: أن الكشميهني أثبت أداة النداء ـ وهي من حرفين ـ قبل قول الرجل للنبي ﷺ: «ابنَ عبد المطلب»[3]، بينما أسقطها الباقون[4].

ومن الثالث: أن الكشميهني زاد لفظة: «بالحق»[5]، في قول الرجل الأعرابي لرسول الله ﷺ: «والذي أكرمك»[6].

ومن الرابع: زيادة الأصيلي للفظ الصلاة والسلام، على موسى[7] في قول ورقة: «هذا الناموس الذي نزَّل اللهُ على موسى»[8].

---

(١) انظر: عمدة القاري (٢٨/ ٤٢)؛ والفتح (٩/ ٧٦).
(٢) أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه برقم (٥٠٢٧).
(٣) انظر الحديث بطوله في: العلم باب ما جاء في العلم برقم (٦٤).
(٤) فتح الباري (١/ ١٤٩).
(٥) إرشاد الساري (١/ ٣٤٥).
(٦) أخرجه البخاري في الصوم باب وجوب صوم رمضان برقم (١٨٩١).
(٧) إرشاد الساري (١/ ٦٥).
(٨) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم (٣).

وأما الأحوال، فالمرادُ بها ما يعتري الراوي من وهَم، أو سهْو، أو غفلة أثناء الرواية، فيكون ذلك مظنة لشذوذه وخلافه.

١ ـ وَهَمُ الراوي: ومن الأمثلة في هذا الباب، ما وقع للأصيلي في روايته لآية التيمم هكذا: «فإن لم تجدوا ماءً، فتيمموا صعيداً طيّباً»[1]، قال ابن حجر معلقاً على ذلك: «وهو مغاير للتلاوة، وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر، ثُمَّ أصلحها على وفق الآية»[2].

٢ ـ سهو الرواي: ومن الأمثلة عليه: ما وقع في رواية أبي ذر عن أبي محمد السرخسي في قول البخاري: «حدثنا محمد بن سلام»[3]، بتقديم الألف على اللام، قال أبو الوليد الباجي (ت٤٩٤هـ): «سألتُ أبا ذر، فقال لي أُراهُ ابن سلام، وسها فيه أبو محمد»[4].

٣ ـ غفلة الرواي: والغفلة تجئ الراوي إلى ترك ضبط لفظة من لفظ الرواية، ومما يمكن التمثيل به في هذا الباب، ما وقع من

---

(١) انظر: حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه البخاري في التيمم باب التيمم ضربة برقم (٣٤٧).
(٢) فتح الباري (١/ ٤٥٦).
(٣) انظر: إسناد حديث عائشة برقم (١١٣٢) في التهجد باب من نام عند السحر.
(٤) انظر: فتح الباري (٣/ ١٧).

اختلاف الرواة في ضبط اسم كركرة[1]، حتَّى قال القابسي: «لم يكن عند المروزي فيه ضبطٌ»[2].

وقد يعتقد بعض الرواة أن ما سمعه من هيئة معينة للفظ هو الصواب، فيبادر إلى روايته وفق تلك الهيئة، ويثبُت عليه، ويخالف ما عداه، ومن هذا باب خلاف الرواة في ضبط اسم الموضع الذي كان فيه النبي ﷺ، والذي يقال له: «بتعهن»[3]، قال ابن حجر: «وحكى أبو ذر الهروي أنَّه سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء»[4].

الجهة الثالثة: كُتَّاب الجامع الصحيح:

وفي هؤلاء الكُتَّاب من كان يُدخل في الجامع الصحيح ما ليس منه، من الإلحاقات التي كانت تكون في الهوامش، فيأتي الراوي فينقل ذلك على أنَّه من أصل الجامع، بينما يكون الأمر بخلاف ذلك، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا المعنى، تعليقاً على تكرار شيء في الترجمة في رواية المستملي فقال: «. . . وهذا يؤيد ما تقدم من النقل عن أبي ذر الهروي، أن أصل البخاري، كان عند الفربري،

---

(١) وهو رجل كان على عيال النبي ﷺ فمات، فقال رسول الله ﷺ: «هو في النار، فذهبوا ينظرون إليه، فوجدوا عباءة قد غلها»، أخرجه البخاري في الجهاد باب القليل من الغلول»، برقم (٣٠٧٤).

(٢) الفتح (٦/ ١٨٨).

(٣) انظر: حديث عبد الله بن أبي قتادة في جزاء الصيد برقم (١٨٢١).

(٤) الفتح ٤/ ٢٥.

وكانت فيه إلحاقاتٌ في الهوامش وغيرها، وكان من ينسخ الكتاب يضعُ الملحق في الموضع الذي يظنه لائقاً به، فمن ثَمَّ وقع الإختلاف في التقديم والتأخير»[1].

❏❏❏

(١) الفتح (٤/ ٣٠٠)، وانظر أيضاً: (٢/ ٤٣٦).

المطلب الثاني
أنواع الخلاف بين روايات الجامع الصحيح

إنَّ المتأمِّل في روايات الجامع الصحيح، يجدها تتنوع إلى أوجه عدة من الاختلاف الذي قصد به أصحابه أمرين اثنين:

الأول: أداء ألفاظ الرواية كما وصلت إليهم، من غير زيادة أو نقصان، وإن وقع فيها ما يعد شذوذاً غير صواب، ومن الأدلة التي تشهد لتحري هؤلاء الرواة، واحتياطهم في نقل كل شيء وصل إليهم، أنَّه وقع في رواية الكشميهني عقب حديث عبد الله بن زيد في صلاة النبي ﷺ بالناس في الاستسقاء[1]: «قال أبو عبد الله: ابن زيد هذا مازني، والأول كوفي هو ابن زيد»، قال الحافظ ابن حجر: «كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميهني وحده هنا، وأليق المواضع بها: «باب الدعاء في الاستسقاء قائماً»، فإنَّ فيه عن عبد الله بن يزيد حديثاً، وعن عبد الله بن زيد حديثاً، فيحسن بيان تغايرهما حيث ذكرا جميعاً، وأمَّا هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذكرٌ، ولعل هذا من تصرف الكشميهني، وكأنه رآه في ورقة مفردة، فكتبه في هذا الموضع احتياطاً»[2].

---

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء باب استقبال القبلة في الاستسقاء برقم (١٠٢٨).

(٢) الفتح (٢/ ٥٢٦).

الثاني: نقد المروي الذي في ثبوته نظر، وترجيح ما يصححه الدليل، فيصار إليه، ويعول عليه، ومن تأمل قول الأصيلي: «إنه وقع في نسخة: «شعبة» بدل: «سعيد»، وفي عرضنا على أبي زيد بمكة: «سعيد»[1]، علم صدق هذا الرأي.

ولقد نبه السيوطي (ت٩١١هـ) في البحر الذي زخر على جملة من أنواع الاختلاف الحاصل بين روايات الجامع الصحيح، فقال: «وقد وقع في الصحيح بالنسبة إلى هذه الروايات اختلاف وتفاوت يسير، فما كان منه بزيادة حديث كامل أو نقصه، فهو محمول على أنَّه وقع من صاحب الرواية عند نسخه، بقلب بعض الأوراق عليه، وما كان اختلاف ضبط لفظ واقع في الحديث... فهو محمولٌ على أحد أمرين: إما أن يكون المصنف نفسه حصل عنده شك في كيفية اللفظ المروي، فرواه تارة كذا، وتارة كذا فسمعه منه بعض رواة الصحيح على وجه، وبعضهم على وجه آخر، وإما أن يكون الشك حصل من الرواة، فرواه كل على ما ظن أنَّه أخذه عن البخاري كذلك، لكونه لم يضبطه حفظاً ولا خطًّا»[2].

ولقد تتبعت أنواع الاختلاف الواقع بين روايات الجامع الصحيح، زيادة على ما ذكره السيوطي، فكانت على هذا النحو:

---

(١) يعني في قول البخاري: «وقال سعيد عن قتادة إن أنساً حدثهم تسع نسوة» أخرجه البخاري في الغسل برقم (٢٦٨).
(٢) البحر الذي زخر (لوحة ٣٩) نسخة الأحمدية بحلب.

١ ـ **التقديم والتأخير**: وفيه:

أ ـ **تقديم باب على باب آخر**: ومن الأمثلة على ذلك تقديم الأصيلي وابن عساكر: «باب من أفرغ بيمينه على شماله في الغسل» على باب تفريق الغسل والوضوء...»[١].

ب ـ **تقديم البسملة على الباب وعكسه**: ومن الأمثلة فيه قول ابن حجر: «قوله كتاب العلم، بسم الله الرحمن الرحيم باب فضل العلم» هكذا في رواية الأصيلي وكريمة وغيرهما، وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة»[٢].

ج ـ **تقديم بعض الآثار على بعض في ترجمة الباب**: ومن ذلك أن البخاري ذكر في باب السواك الرطب واليابس للصائم» جملة من الآثار والأحاديث، فوقع الاختلاف بين الرواة في ترتيبها، حتَّى قال ابن حجر: «وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأحاديث تقديم وتأخير، والخطب يسير»[٣].

٢ ـ **الزيادة والنقصان**: ومنها:

أ ـ **زيادة حديث أو نقصه**: وذلك ممكن الوقوع، لأنَّ بعض الرواة لم يسمع الجامع الصحيح جميعه كحماد بن شاكر النسفي الذي «له فيه فوت»[٤]، وإبراهيم بن معقل النسفي الذي «فاته من الجامع

---

(١) انظر: فتح الباري (١/ ٣٧٥).

(٢) فتح الباري (١/ ١٤٠).

(٣) الفتح ٤/ ١٥٩.

(٤) الفتح (١/ ٥).

أوراق، رواها بالإجازة عن البخاري»[1]، ولذلك علق العراقي (ت٨٠٦هـ) على قول ابن الصلاح (ت٦٤٢هـ): «وجملة ما في كتابه الصحيح، سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً، بالأحاديث المكررة»[2]، بقوله: «والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة، وهي رواية محمد بن يوسف الفربري، فأمَّا رواية حماد بن شاكر، فهي دونها بمائتي حديث، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل، فإنها تنقص عن رواية الفربري بثلاثمائة حديث»[3].

وقد يُفهم من هذا، أن النقص في هاتين الروايتين، وقع في أصل البخاري، يقول الحافظ ابن حجر مجيباً عن هذا الإشكال: «كتاب البخاري في جميع الروايات الثلاثة في العدد سواء، وإنَّما حصل الاشتباه من جهة أن حماد بن شاكر، وإبراهيم بن معقل لما سمعا الصحيح على البخاري، فاتهما من أواخر الكتاب شيء، فروياه بالإجازة، وقد نبه على ذلك الحافظ أبو الفضل بن طاهر، وكذا نبه الحافظ أبو علي الجياني في كتاب تقييد المهمل»، على ما يتعلق بإبراهيم بن معقل، فروى بسنده إليه قال: «وأما من أول كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب، فأجازه لي البخاري»... وأمَّا حماد بن شاكر ففاته من أثناء كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب، فتبين أن النقص في رواية حماد بن شاكر وإبراهيم بن معقل، إنَّما

---

(١) الفتح (١/ ٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٠).

(٣) التقييد والإيضاح (ص٢٧).

حصل من طَريان الفَوْت، لا من أصل التصنيف، فظهر أن العدة في الروايات كلها سواء»[١].

ب ـ الاقتصار على بعض الآية: وذلك قد يكون فيما يذكره البخاري في الترجمة، ومنه ما قد ترجم به في كتاب الصلاة: «باب التعاون في بناء المسجد، ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله»، قال الحافظ ابن حجر: «كذا في رواية أبي ذر، وزاد غيره قبل قوله: «ما كان» وقول الله عز وجل، وفي آخره: «إلى قوله: «المهتدين»[٢].

ت ـ ضم ترجمة إلى التي تليها: وهو يفيد أن من خالف في ذلك، فقد زاد على من نقص ترجمة، ومن ذلك: ضم النسفي قول البخاري: «باب الغزو على الحمير» إلى الترجمة التي تلي هذا الباب، فقال: «وبغلة النبي ﷺ البيضاء»[٣].

٣ ـ الإبدال والتغيير: وله صور متعددة منها:

أ ـ إفراد اللفظة: ففي حديث أم عطية قالت: «أُمرنا أن نخرج

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

(٢) يعني أنَّه قد وقع لغير أبي ذر الآية بكاملها، وهي قوله تعالى: «ما كان للمشركين أن يعمروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر أولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون، إنَّما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة، ولم يخش إلَّا الله، فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين» سورة التوبة ١٧ ـ ١٨، وانظر: الفتح (١/ ٥٤١).

(٣) الفتح (٦/ ٧٤).

الحيَّض يوم العيدين...»[1]، قال القسطلاني: «وللكشميهني والمستملي: يوم العيد بالإفراد»[2].

ب ـ جمع المفرد: ومن الأمثلة عليه، أن البخاري أخرج حديث المغيرة بن شعبة الذي فيه: «إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال»[3]، قال العيني في شرحه: «وإضاعة المال، هو رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: «إضاعة الأموال»[4].

ج ـ التغيير في بناء الكلمة: ومنه حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان له حصير يبسطه بالنهار ويحتجره بالليل[5]، قال العينيُّ: «ويحتجِره بالراء المهملة في رواية الأكثرين، ومعناه يتَّخذه مثل الحُجرة، فيصلي فيها، وفي رواية الكشميهني: «يحجزه بالزاي أي يجعله حاجزاً بينه وبين غيره»[6].

وقد يكون التغيير في مبنى الكلمة بزيادة حرف فيها، كقول الراوي: «فذكرت لأيوب فقال: «إلَّا الإقامة»[7]، قال ابن حجر:

---

(١) أخرجه البخاري في الصلاة باب وجوب الصلاة في الثياب... برقم (٣٥١).
(٢) إرشاد الساري (١/ ٣٨٧).
(٣) أخرجه البخاري في الزكاة باب قول الله تعالى لايسألون الناس إلحافاً برقم (١٤٧٧).
(٤) عمدة القاري (٩/ ٦٠)؛ وفتح الباري (٣/ ٣٤٢).
(٥) أخرجه البخاري في الأذان باب صلاة الليل برقم (٧٣٠).
(٦) عمدة القاري (٥/ ٢٦٤).
(٧) أخرجه البخاري في الأذان باب الإقامة واحدة... برقم (٦٠٧).

«كذا للأكثر بحذف المفعول، وللكشميهني والأصيلي: «فذكرته» أي حديث خالد»[١].

د ـ إبدال لفظ بآخر مرادف له في المعنى: وهذا كثيرٌ جداً، به يُعلم أن الاختلاف بين رواة الجامع الصحيح في الأعم الأغلب، اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.

ومن أمثلة هذا الباب حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «إنَّ بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا، حتَّى يؤذن ابن أم مكتوم»[٢]، قال العيني في قوله: «حتى يؤذن»، وفي رواية الكشميهني: «حتى ينادي»[٣].

هـ ـ التغيير في نقط اللفظة: ومنه ما وقع من خلاف في رواية قول سالم: «وهل يتبعون بذلك إلَّا سنته»[٤]، قال ابن حجر: «وقوله: «وهل يتَّبعون بذلك» بتشديد المثناة، وكسر الموحدة بعدها مهملة، كذا للأكثر من الإتباع، وللكشميهني: «يبْتغون في ذلك» بسكون الموحدة، وفتح المثناة، بعدها غين معجمة، من الابتغاء أي لا يطلبون في ذلك الفعل إلَّا سنة النبي ﷺ»[٥].

---

(١) فتح الباري (٢/ ٨٣)؛ وعمدة القاري (٥/ ١١٠).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان، باب الأذان قبل الفجر، برقم (٦٢٣).

(٣) عمدة القاري (٥/ ١٣٥)؛ وفتح الباري (٢/ ١٠٥)، وانظر أمثلة أخرى لهذا النوع من الخلاف في: الفتح (٤/ ٢٨١)؛ وعمدة القاري (١١/ ١٥٦)؛ وإرشاد الساري (٨/ ١٦٦).

(٤) هذه القطعة من حديث أخرجه البخاري في الحج باب الجمع بين الصلاتين بعرفة، برقم (١٦٦٢).

(٥) فتح الباري (٣/ ٥١٤)؛ وعمدة القاري (٩/ ٣٠٤).

وـ التغيير بتقديم حرف على حرف: فقد قال البخاري في كتاب الخوف: «باب التكبير والغلس بالصبح عند الإغارة والحرب»[1]، فاختلف في قوله: «باب التكبير» قال ابن حجر: «كذا للأكثر وللكشميهني من الطريقين: «التبْكير»، بتقديم الموحدة، وهو أوجه»[2].

ز ـ التغيير في الإعراب: ومن الأمثلة فيه، ما وقع في حديث ابن عمر قال: «لما فُتح هذان المصران...»[3]، قال ابن حجر: «كذا للأكثر بضم: «فُتح» على البناء لما لم يُسمَّ فاعله، وفي رواية الكشميهني: «لما فتَح هذين المصرين»، بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل، والتقدير لما فتح الله، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في المستخرج، وبه جزم عياض»[4].

❑ ❑ ❑

---

(١) ترجمة رقم (٦) من كتاب الخوف.

(٢) فتح الباري (٢/ ٤٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في الحج باب ذات عرق لأهل العراق برقم (١٥٣١).

(٤) فتح الباري (٣/ ٣٨٩).

المطلب الثالث

توجيه اختلاف روايات الجامع الصحيح

اعتنى أهل العلم بتوجيه ما وقع بين روايات الجامع الصحيح من اختلاف، وذلك لسببين اثنين:

السبب الأول: تثبت الرواة في نقل الرواية، واحتياطهم في حكاية ما وقع إليهم من خلاف في ذلك، وسلوكهم سبيل التحري والضبط فيما أشكل عليهم، يقول القاضي عياض أثناء كلامه على طرق ضبط اختلاف الروايات: «وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحُمرة، فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط، كأبي ذر الهروي وأبي الحسن القابسي وغيرهما... وقد يقتصر بعضُ المشايخ على مجرد التخريج والتحويق والشق لإحدى الروايتين، ويكل الأمرَ إلى ذِكْره، وما عَقَده مع نفسه من ذلك، وقد رأيتُ أبا محمد الأصيلي التزم ذلك في كثير من كتابه في صحيح البخاري الذي بخطه، وما وقع فيه على أبي زيد المروزي، وقيَّد فيه روايته، ورواية أبي أحمد الجرجاني الذي عليها أصلُ كتابه، فما سقط لأبي ذر، ولم يروه عنه شقَّ عليه بخطه، أو حوَّق عليه، وما سقط لهما معاً شقَّ عليه بخطين ليظهر سقوطه لهما، وما اختلفا فيه أثبت عليه اسم صاحبه»[1].

---

(١) الإلماع (ص١٨٩ ـ ١٩١).

السبب الثاني: اعتذار بعض أهل العلم عن الرواة فيما وقع لهم من تفاوت واختلاف، بأنَّ مرد ذلك إلى حُصول فوتٍ لبعضهم، أو سهوٍ أثناء النسخ، أو شكٍّ للبخاري في هيئة لفظ.

ولقد عاب أهلُ العلم على بعض الطاعنين، ردَّهم لبعض الروايات وغلَّطوهم في ذلك[1]، وبيَّنوا لهم الأوجه الصحيحة التي وردت وفقها الروايات من جهة اللغة وقوانينها.

أولاً: توجيه الروايات من جهة اللغة:

وذلك ببيان صحة المنقول في الرواية لغةً، وجوازه في لسان العرب، ومن الأمثلة في هذا الباب: حديث أبي سعيد الخدري قال: «قال النساء للنبي ﷺ: «غلبنا عليك الرجالُ...»[2]، قال ابن حجر: «قوله: «قال النساء: كذا لأبي ذر وللباقين: «قال: «قالت النساء، وكلاهما جائز»[3].

ثانياً: توجيه الروايات من جهة النحو: ففي حديث أنس قال: «قال النبي ﷺ يوم بدر: من ينظر ما فعل أبو جهل فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتَّى برَد، فأخذ بلحيته فقال أنت أبا جهل...»[4]، قال ابن حجر: «قوله: «أنت أبا جهل»، كذا للأكثر

---

(١) انظر إنكار ابن حجر على القاضي عياض لرده بعض الروايات في: فتح الباري (١/ ٥٢١ و٣/ ١٣٧ و٦١٣).

(٢) أخرجه البخاري في العلم باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم برقم (١٠١).

(٣) فتح الباري (١/ ١٩٦)؛ وانظر أمثلة أخرى في: (١/ ١٠١ ـ ١٢٣ ـ ١٧٥).

(٤) أخرجه البخاري في المغازي باب قتل أبي جهل برقم (٣٩٦٣).

وللمستملي وحده: «أنت أبو جهل»، والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا، فقد صرح إسماعيل بن علية عن سليمان التيمي، بأنه هكذا نطق بها أنس... وقد أخرجه ابن خزيمة، ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثنى شيخ البخاري فيه، فقال فيه: «أنت أبو جهل»، وكأنه من إصلاح بعض الرواة، وكذلك نطق بها يحيى القطان، أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان... قال المقدمي: «هكذا قالها يحيى القطان، وقد وجِّهت الروايةُ المذكورة بالحمل على لغة من يُثبت الألف في الأسماء الستة، في كل حالة، كقوله: «إنَّ أباها وأبا أباها».

وقيل هو منصوب بإضمار أعني...»[1].

ثالثاً: توجيه الروايات مع ارتكاب ما هو مخالف للأولى: ففي سياق قصة مقتل خبيب، قال خبيب:

ما إن أبالي حين أقتل مسلم على أي شق كان لله مصرعي[2]

قال ابن حجر: «قوله: «ما إن أبالي هكذا للأكثر، وللكشميهني: «فلستُ أبالي، وهو أوزنُ، والأول جائز لكنه مخروم، ويكمل بزيادة الفاء»[3].

❑❑❑

(١) فتح الباري (٧/ ٢٩٥)؛ وانظر أمثلة أخرى في: (١/ ٣٦٧ و٣/ ٧).

(٢) أخرجه البخاري في المغازي باب غزو الرجيع برقم (٤٠٨٦).

(٣) فتح الباري (٧/ ٣٨٤).

المبحث الرابع

فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح وطرق الترجيح بينها

للناظر في روايات الجامع الصحيح، أن يَستخرج لاختلافها فوائد وثمرات تُساعد في فهم الرواية، وحلِّ مشكلاتها، كما أن له إذا أمعن في البحث في كلام شُرَّاح الجامع الصحيح، أن يستنبط جملة من الطرق النافعة في الموازنة والترجيح بين هذه الروايات.

❑ ❑ ❑

المطلب الأول

فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح

ونُلمُّ هنا ببعض فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح، على ما ظهر من ذلك باستقراء هذه الروايات، وتتبعها بين ثنايا كلام شراح البخاري، فمن ذلك:

١ ـ دفع احتمال التدليس في الإسناد:

من ذلك أن البخاري قال: «أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس، ثُمَّ ساق الحديث[1]، قال ابن حجر: «قوله: «عن حميد» هو الطويل، عن أنس، وللأصيلي: «حدثناه أنس بن مالك»، فأَمِناً تدليس حميد»[2].

٢ ـ تعيين المهمل من أسماء رجال الإسناد:

ومن الأمثلة على ذلك، أن البخاري قال: حدثنا حجاج حدثنا شعبة، ثُمَّ حوَّل السند[3]، وقال: «وحدثنا علي حدثنا شبابة، ثُمَّ ساق

---

(١) انظر: إسناد حديث أنس عن عبادة بن الصامت برقم (٤٩) من كتاب الإيمان باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر».

(٢) فتح الباري (١/ ١١٣).

(٣) التحويل في السند إيراد الحديث الواحد من طريقين أو أكثر، وعلامته عند أهل الحديث، الرمز إليه بحرف الحاء هكذا: «ح».

السند إلى تمامه[1]، فاختلف في تعيين منْ هو عليٌّ، قال ابن حجر: «قوله: «وحدثنا عليٌّ» كذا للأكثر غير منسوب، وفي رواية ابن السكن وكريمة: «علي بن عبد الله»، ولابن شبويه: علي بن المديني»، ورجَّح أبو علي الجياني أنَّه علي بن سلمة اللبقي بفتح اللام، والموحدة بعدها قاف، وبه جزم الكلاباذي، وابن طاهر وهو الذي ثبت في رواية المستملي. . . »[2].

٣ ـ الاحتجاج بالرواية لنصرة رأي أومذهب:

ومن الأمثلة على ذلك أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً، وكان معه حتَّى يصلي عليها، ويفرغ من دفنها، فإنه يرجع من الأجر، بقيراطين مثل أحد. . . »[3].

قال ابن حجر في شرح هذا الحديث: «قوله: «من اتبع» هو بالتشديد وللأصيلي تبع بحذف الألف وكسر الوحدة، وقد تمسك بهذا اللفظ من زعم أن المشي خلفها أفضل، ولا حجة فيه، لأنَّه يقال: تبعه إذا مشى خلفه، أو إذا مر به، فمشى معه. . . »[4].

---

(١) انظر: إسناد حديث رقم (٢٢٥٩) من كتاب الشفعة باب أي الجوار أقرب؟

(٢) فتح الباري (٤/٤٣٨)؛ وانظر أمثلة أخرى في: (١/ ١٩٠ و٣/ ٢٢٥).

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان باب اتباع الجنائز من الإيمان برقم (٤٧).

(٤) الفتح (١/ ١٠٩).

٤ ـ الإشارة إلى ما طرق الحديث من لفظ مغاير أو زيادة أو نحو ذلك: ومما يمثل به لهذا ما ذكره ابن حجر عند شرح حديث سعد في صلاته بقومه، وقوله: «أركد في الأوليين وأخف في الأخريين»[1]، قال: «قوله: «وأخف بضم أوله، وكسر الخاء المعجمة، وفي رواية **الكشميهني**: «وأحذف بفتح أوله وسكون المهملة، وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي، عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه، أخرجه البيهقي، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفت عليها. . .»[2].

٥ ـ وصْل ما قد يقع للبخاري من تعليق: ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري قال: «قال مالك أخبرني زيد بن أسلم أن عطاء بن يسار أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره أنَّه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه، يكفر الله عنه كل سيئة كان أزلفها. . .»[3].

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «قال مالك» هكذا ذكره معلقاً، ولم يوصله في موضع آخر من هذا الكتاب، وقد وصله **أبو ذر الهروي** في روايته للصحيح، فقال عقبه: «أخبرناه النضروي هو العباس بن الفضل، قال: حدثنا الحسن بن إدريس قال: حدثنا هشام بن خالد، حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك به»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان باب وجوب القراءة للإمام. . . برقم (٧٥٨).
(٢) الفتح (٢/ ٢٣٨).
(٣) أخرجه البخاري في الإيمان باب حسن إسلام المرء برقم (٤١).
(٤) فتح الباري (١/ ٩٨ ـ ٩٩).

٦ ـ **إزالة إشكال الإسناد**: من ذلك أن البخاري قال عقب حديث جابر: «كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق»[١]، تابعه يونس بن محمد عن فليح، وحديث جابر أصح، فاستُشكل قول البخاري إنَّ حديث جابر أصح، مع تصريحه بمتابعة يونس بن محمد بن فليح، إذ لو تابعه لساواه، فكيف تتجه الأصحية الدالة على عدم المساواة»[٢]، قال ابن حجر مبيناً وجه الانفصال عن هذا الإشكال: «وذكر أبو علي الجياني أنَّه سقط قوله: «وحديث جابر أصح» من رواية **إبراهيم بن معقل النسفي** عن البخاري، فلا إشكال فيها، قال: ووقع في **رواية ابن ا لسكن**: «تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة»، وفي هذا توجيه قوله: «أصح» ويبقى الإشكال في قوله: «تابعه»، فإنه لم يتابعه بل خالفه، وقد أزال هذا الإشكال أبو نعيم في المستخرج فقال: «أخرجه البخاري عن محمد عن أبي تميلة: «وقال: «تابعه يونس بن محمد عن فليح، وقال محمد بن الصلت: عن فليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح». . . وقال البيهقي إنه وقع كذلك في بعض النسخ، وكأنها **رواية حماد بن شاكر** عن البخاري، ثُمَّ راجعت رواية النسفي فلم يذكر قوله: «وحديث جابر أصح»، فسلم من الإشكال. . .»[٣].

٧ ـ **تعيين أحد الاحتمالين لفهم المراد من الحديث**: فقد أخرج

---

(١) أخرجه البخاري في العيدين باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد برقم (٩٨٦).

(٢) الفتح (٢/ ٤٧٣).

(٣) الفتح (٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤).

البخاري حديث عائشة قال: «كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي، يتأول القرآن»[1]، قال ابن حجر في شرح هذا الحديث: «... ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري: «قال أبو عبد الله يعني قوله: «فسبح بحمد ربك»، الآية وفي هذا تعيين أحد الاحتمالات في قوله تعالى: «فسبح بحمد ربك»، لأنَّه يحتمل أن يكون المراد بسبح نفس الحمد، لما تضمنه الحمد من معنى التسبيح... فعلى هذا يكفي في امتثال الأمر بالاقتصار على الحمد، ويحتمل أن يكون المراد فسبح متلبساً بالحمد، فلا يمتثل حتَّى يجمعهما، وهو الظاهر»[2].

٨ ـ **الإشارة إلى أحد الوجوه الواردة في قراءة الآية**: ومن الأمثلة على ذلك أن البخاري ترجم في الجنائز، بقوله: «باب الموعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله... وقرأ الأعمش: «إلى نصب»...»[3]، فاختلف الرواة في ضبط نصب، قال ابن حجر: «قوله: «وقرأ الأعمش: إلى نصب، يعني بفتح النون، كذا للأكثر، وفي رواية أبي ذر بالضم، والأول أصح، وكذا ضبطه الفراء عن الأعمش في كتاب المعاني، وهي قراءة الجمهور، وحكى الطبراني أنَّه لم يقرأه بالضم إلَّا الحسن البصري، وقد حكى الفراء عن زيد بن ثابت ذلك»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في الأذان باب التسبيح والدعاء في السجود برقم (٨١٧).
(٢) الفتح (٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).
(٣) انظر: ترجمة رقم (٨٢) من كتاب الجنائز.
(٤) الفتح (٣/ ٢٢٦).

المطلب الثاني

طرق الترجيح بين روايات الجامع الصحيح

لئن كان كثيرٌ من أهل العلم عوَّلوا على روايات الجامع الصحيح، في حلِّ ما أشكل من الأسانيد والمتون، فلقد بادروا إلى نقد بعض هذه الروايات، والموازنة بينها بما يقتضيه النظر والتحقيق.

ولم تمنع ثقة الناس بهؤلاء الرواة من أن يتكلم أهل العلم فيما رووه قبولاً وردًّا، ففي رواية الكشميهني مثلا: «مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره»[1]، كما أن في روايته أوهاماً، وتصحيفاً لأسماء الرواة»[2]، ذلك لأنَّه «لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، بل كان راوية»[3].

وأما أبو ذر الهروي فهو «من الحفاظ»[4]، وروايته «من الروايات المعتمدة»[5]، وإن وقع له فيها أوهام، فذلك لا يقدح في جلالته

---

(١) الفتح (١/ ١٧).

(٢) انظر: الفتح (١/ ٩٦ و٢/ ٥٣٩).

(٣) الفتح (١/ ٥٨٥).

(٤) الفتح (٢/ ٤٥٩).

(٥) الفتح (٣/ ٢٦٦).

وتثبته، وأمَّا الأصيلي ففي روايته تصحيف وأوهام[1]، وربما غلط المستملي غلطاً فاحشاً[2].

ويمكن ترتيب القول في مسالك التَّرجيح بين روايات الجامع الصحيح على هذا النحو:

١ ـ الترجيح بمناسبة الحديث للترجمة: ذلك أنَّه قد تختلف صيغة التَّرجمة بين راوٍ وآخر، فيرجح بينهما بمناسبة الحديث لترجمة أحدهما، ومن هذا الباب: ما ذكره الحافظ ابن حجر في قوله: «قوله: «باب قصة زمزم وجهل العرب»، كذا لأبي ذر ولغيره: «باب جهل العرب»، وهو أولى إذْ لم يجر في حديث الباب لزمزم ذكرٌ»[3].

٢ ـ الترجيح بموافقة الرواية للتلاوة: ومن الأمثلة على ذلك: أن البخاري قد ترجم في كتاب الاستقراض بقوله: «باب ما ينهى عن إضاعة المال، وقول الله تعالى: ﴿... وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾[4]، قال ابن حجر: «كذا للأكثر، ووقع في رواية النسفي: «إن الله لا يحب

---

(١) الفتح (١/ ١٧٦).

(٢) الفتح (٥/ ٢١٩).

(٣) الفتح (٦/ ٥٥١) ويشير ابن حجر إلى حديث ابن عباس قال: «إذا سرك أن تعلم جهل العرب، فاقرأ ما فوق الثلاثين ومائة من سورة الأنعام: «قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفهاً بغير علم»، إلى قوله: «قد ضلوا وما كانوا مهتدين»؛ وانظر: مثالًا آخر في الفتح (٣/ ١٠).

(٤) انظر ترجمة رقم (١٩) من كتاب الاستقراض.

الفساد»، والأول هو الذي وقع في التلاوة»[1].

٣ ـ الترجيح بموافقة الرواية لما وقع وصْله للبخاري في موضع آخر من كتابه: ومن الأمثلة على ذلك، ما أخرجه البخاري عن عائشة في قصة صفية بنت حيي وقول النبي لها: «أما كنت طفت يوم النحر؟ قالت بلى، قال: فلا بأس انفري...»، قال البخاري عقب هذا الحديث: «وقال مسدد: «قلت لا»، تابعه جرير عن منصور في قوله: «لا»[2]، قال ابن حجر في التعليق على قول البخاري: «... فأمَّا رواية مسدد فرويناها كذلك في مسنده... وأمَّا رواية جرير، فوصلها المصنف في باب التمتع والقران»، عن عثمان بن أبي شيبة عنه، وقال فيه: «ما كنت طفتِ ليالي قدمنا مكة؟، قلت لا»، وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستملي حيث وقع عنده: «بلى موضع لا»[3].

٤ ـ الترجيح بمناسبة الترجمة لما بعدها: فقد عقد البخاريُّ ترجمة قال فيها: «باب من لم يتطوع في السفر دبر الصلاة»، قال ابن حجر: «زاد الحموي في روايته: «وقبلها»[4]، والأرجح رواية

---

(١) الفتح (٥/٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في الحج، باب إذا حاضت المرأة بعدما أفاضت، برقم (١٧٦٢).

(٣) الفتح (٣/ ٥٩٠)؛ وانظر: أمثلة أخرى في (٢/ ٤٧٦ و٤/ ٢٠٦).

(٤) انظر ترجمة رقم (١١) من كتاب تقصير الصلاة.

الأكثر لما سيأتي في الباب الذي بعده[1]، يشير الحافظ إلى أن البخاري ترْجم على هذا المعنى بقوله: «باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها»[2].

٥ ـ ترجيح ما هو محفوظ على غيره: ومن الأمثلة في ذلك، أن البخاري أخرج حديث أم العلاء الأنصارية في قصة موت عثمان بن مظعون وقول رسول الله ﷺ: «أمَّا هو، فقد جاءه اليقين والله إني لأرجو له الخير، والله ما أدري ـ وأنا رسول الله ـ ما يُفعل بي...»[3]، ثُمَّ قال البخاري: «حدثنا سعيد بن عفير حدثنا الليث... مثله، وقال نافع بن يزيد عن عقيل: «ما يفعل به»، قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «قوله» «ما يفعل بي» في رواية الكشميهني: «به»، وهو غلطٌ منه، فإنَّ المحفوظ في رواية الليث هذا، ولذلك عقَّبه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عقيل التي لفظها: «ما يُفعل به»، وعلَّق منها هذا القدر فقط، إشارةً إلى أن باقي الحديث لم يختلف فيه»[4].

---

(١) الفتح (٢/ ٥٧٧).

(٢) انظر: ترجمة رقم (١٢) من كتاب تقصير الصلاة.

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز باب الدخول على الميت بعد الموت... برقم (١٢٤٣).

(٤) الفتح (٣/ ١١٥).

٦ ـ ترجيح ما ليس فيه تكرار: من ذلك أن البخاري ترجم بقوله: «باب وقت العصر»[1]، ثُمَّ ذكر فيه ثمانية أحاديث، لكن وقع في رواية المستملي قبل الحديث السابع تكرار الترجمة بلفظها، قال ابن حجر: «وهو خطأ لأنَّه تكرار بلا فائدة»[2].

٧ ـ الترجيح بموافقة الرواية لما وقع في بعض كتب الحديث: ومن أمثلة ذلك، أنَّ البخاري أخرج حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي قعد على بعيره، وأمسك إنسان بخطامه، قال: «أي يوم هذا؟ وذكر الحديث. . .»[3]، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «أي يوم هذا؟ سقط من رواية المستملي والحموي السؤال عن الشهر، والجواب الذي قبله، فصار هكذا: «أي يوم هذا؟ فسكتنا حتَّى ظننا أنَّه سيُسمِّيه سوى اسمه، قال: «أليس بذي الحجة؟» وكذا في رواية الأصيلي، وتوجيهه ظاهر، وهو من إطلاق الكل على البعض، ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره، ما ثبت عند الكشميهني وكريمة»[4].

---

(١) انظر: ترجمة رقم (١٣) من مواقيت الصلاة.

(٢) الفتح (٢/٢٨).

(٣) أخرجه البخاري في العلم باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع برقم (٦٧).

(٤) الفتح (١/١٥٨) ويريد ابن حجر ما ثبت في رواية الكشميهني وكريمة من قول النبي ﷺ: «فأي شهر هذا؟ فسكت حتَّى ظننا أنَّه سيسميه بغير اسمه، فقال: «أليس بذي الحجة؟ قلنا: بلى. . .».

٨ ـ **الترجيح بمناسبة السياق**: ومن الأمثلة في ذلك، ما أخرجه البخاري عن جابر بن عبد الله في قصة غزوة سيف البحر، وفيها قال جابر: «. . . فأقمنا بالساحل نصف شهر، فأصابنا جوع شديد، حتَّى أكلنا الخبط[١]. . . فألقى لنا البحر دابةً يقال لها العنبر، فأكلنا منه نصف شهر. . . فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه، فنصبه، وأخذ رجلاً وبعيراً فمر تحته. . .»[٢]، قال ابن حجر: «في قوله»، فأخذ أبو عبيدة ضلعاً من أضلاعه»، كذا للأكثر وللمستملي: «من أعضائه»، والأول أصوب، لأنَّ في السياق: «قال سفيان مرة ضلعاً من أعضائه»، فدلَّ على أن الرواية الأولى: «من أضلاعه»[٣].

٩ ـ **الترجيح بعدم وجود الزيادة في المستخرجات**: من ذلك أن البخاريَّ ترجم بقوله: «باب فضل صلاة الفجر»[٤]، لكن وقع في رواية أبي ذر بعد هذا زيادة قوله: «والحديث»، قال ابن حجر: «ووجَّهه الكرماني بأن الغرض منه باب كذا، وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر، قلت: لايخفى بُعده، ولم أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات، ولا عرَّج عليها أحدٌ من الشراح، فالظاهر أنها وهَمٌ»[٥].

---

(١) الخبط بفتح المعجمة والموحدة بعدها مهملة: ورق السلم كما في الفتح (٨/ ٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في المغازي باب غزوة سيف البحر برقم (٤٣٦١).

(٣) الفتح (٨/ ٨١)؛ وانظر: مثالًا آخر في (٣/ ٤).

(٤) انظر: ترجمة رقم (٢٦) من كتاب مواقيت الصلاة.

(٥) الفتح (٢/ ٥٣).

١٠ ـ **الترجيح بموافقة الصحيح في اللغة**: من ذلك أن البخاري أخرج حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ: «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلَّا أُجرتَ، حتَّى ما تجعل في فِي امرأتك»[1]، فوقع الخلاف بين الرواة في هذه الجملة الأخيرة، فهناك من رواها هكذا: «في فم امرأتك»، لكن الأكثر على الرواية الأولى، قال القاضي عياض: «هي أصوب»، لأنَّ الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه، وتصغيره على فُوَّيه، قال: وإنَّما يحسن إثبات الميم عند الإفراد، وأمَّا عند الإضافة فلا، إلَّا في لغة قليلة»[2].

١١ ـ **الترجيح بموافقة مقتضيات النحو**: ففي حديث أسامة بن زيد أن النبي ﷺ حيث أفاض من عرفة مال إلى الشعب. . .»[3]، ووقع في رواية أبي الوقت: «حين أفاض»، قال العيني في ترجيحها: «وهي أصوب، لأنَّه ظرف زمان، وحيث ظرف مكان»[4].

١٢ ـ **الترجيح بالصيغة الأتم**: فقد قال البخاري في كتاب الجهاد: «باب قتل الأسير وقتل الصَّبر»[5]، لكن وقع في رواية الكشميهني: «باب قتل الأسير صبراً»، قال ابن حجر:

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة برقم (٥٦).

(٢) الفتح (١/ ١٣٧).

(٣) أخرجه البخاري في الحج باب النزول بين عرفة وجمع برقم (١٦٦٧).

(٤) عمدة القاري (١٠/ ٧)؛ والفتح (٣/ ٥٢٠).

(٥) انظر: ترجمة رقم (١٦٩) من كتاب الجهاد.

«وهي أخصر»[1]، فأشعرَ كلامُ الحافظ ابن حجر أن الصيغة المطولة هي أولى بالترجيح.

١٣ ـ الترجيح بكون الحديث مشهورا برواية الراوي: ومن ذلك ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة في فضل يوم الجمعة[2] فقد وقع في سند الحديث: «ابن شهاب عن أبي سلمة، والأغر عن أبي هريرة»، قال ابن حجر: «والأغر، كذا للأكثر بالمعجمة، والراء الثقيلة، ووقع في رواية الكشميهني: «والأعرج بالعين المهملة الساكنة، وآخره جيم والأولى أرجح، فإنه مشهور من رواية الأغر»[3].

١٤ ـ الترجيح بكون الرواية مفيدة فائدة زائدة: من ذلك أن البخاري ساق ستة أحاديث في دخول النبي ﷺ عام الفتح مكة من كَداء، وخروجه من كُداً[4]، ووقع في رواية المستملي وحده في آخر الباب: «قال أبو عبد الله: «كداء وكدا موضعان»، قال الحافظ ابن حجر عند هذا الموضع: «والمراد بأبي عبد الله المصنف، وهذا تفسير غير مفيد، فمعلوم أنَّهما موضعان بمجرد السياق»[5].

---

(١) الفتح (٦/ ١٦٥).

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق باب ذكر الملائكة برقم (٣٢١١).

(٣) الفتح (٦/ ٣٠٩)؛ وعمدة القاري (١٥/ ١٣٣).

(٤) انظر: حديث رقم (١٥٧٦ و١٥٧٧ و١٥٧٨ و١٥٧٩ و١٥٨٠ و١٥٨١) من الحج باب من أين يخرج من مكة؟

(٥) الفتح (٣/ ٤٣٨).

١٥ ـ الترجيح بكون الترجمة مناسبة للكتاب: ومفهومه أن ترجمة الباب إذا لم تكن مناسبة للكتاب، تترجح رواية من أسقطها، ومن ذلك ما ذكره ابن حجر عند ترجمة وردت في كتاب الكفالة قال: «قوله باب الدين، كذا للأصيلي وكريمة، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر، وأبي الوقت، وسقط الحديث أيضاً من رواية المستملي، ووقع للنسفي وابن شبويه: «باب بغير ترجمة، وبه جزم الإسماعيلي، وأمَّا ابن بطال فذكر هذا الحديث[1] في آخر باب من تكفل عن ميت بدين»، وصنيعه أليق، لأنَّ الحديث لا تعلق له بترجمة جوار أبي بكر[2]، حتَّى يكون منها... وأمَّا من ترجم له: «باب الدين»، فبعيدٌ إذ اللائق بذلك أن يكون في كتاب القرض»[3].

١٦ ـ الترجيح بحفظ الراوي ومعرفته: من ذلك أن البخاري أخرج حديث أبي جهيم في إثم المار بين يدي المصلي»، وفيه: «لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه»[4]، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «ماذا عليه»، زاد الكشميهني: «من الإثم»، وليست هذه الزيادة في شيء من

---

(١) يعني حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدِّين فيسأل هل ترك لدينه قضاء، فإن حدث أنَّه ترك لدينه وفاء صلى وإلَّا قال للمسلمين: «صلوا على صاحبكم...».

(٢) يشير الحافظ ابن حجر إلى الترجمة التي قبل هذا الباب وهي قول البخاري: «باب جوار أبي بكر في عهد النبي ﷺ وعقده».

(٣) الفتح (٤/ ٤٧٧).

(٤) أخرجه البخاري في الصلاة باب إثم المار بين يدي المصلي برقم (٥١٠).

الروايات عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها، وقال ابن عبد البر: «لم يختلف على مالك في شيء منه»، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقا، لكن في مصنف ابن أبي شيبة «يعني من الإثم»، فيحتمل أن تكون ذُكرت في أصل البخاري حاشية فظنَّها الكشميهني أصلاً، لأنَّه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية»[1].

وينبغي التنبيه هنا قبل ختام الحديث عن هذه المرجِّحات على أنَّه قد تكون الروايتان مختلفتين، ومع ذلك لا تترجح إحداهما على الأخرى، لأنهما معاً صواب[2]، أو لأن كلًّا منهما له وجه[3]، والاحتياط يقتضي عدم الترجيح إلَّا بمرجِّح قوي.

كما ينبغي في الترجيح تجنب الأوجه المتكلَّفة، والاعتمادُ على صاحب الرِّواية الموافِقة للصَّواب[4].

❑❑❑

---

(١) الفتح (١/ ٥٨٥).

(٢) الفتح (١٠/ ٢٨٦).

(٣) الفتح (٣/ ١٦).

(٤) انظر: البحر الذي زخر (لوحة ٣٩).

خاتمة الدراسة

اعتنت هذه الدراسة بالبحث في روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، والوقوف عند أسباب اختلافها، وأنواع الخلاف الحاصل بينها، كما أنها اعتنت بالبحث في طرق أهل العلم في توجيه اختلاف هذه الروايات، وبيان مسالكهم في الموازنة والترجيح بينها، وأهمُّ ما خلُصت إليه هذه الدراسة:

ـ بيان عناية أهل العلم بالحديث بروايات الجامع الصحيح، سماعاً ونقلاً وتدويناً وانتساخاً.

ـ الدلالة على مصادر ورود روايات الجامع الصحيح وبيان الكتب التي اعتنت بالإشارة إليها، على أنَّ هذه المصادر أوردت أغلب روايات الجامع الصحيح، ولم تقتصر على بعضها[1].

ـ بيان أسباب اختلاف روايات الجامع الصحيح، وشرح ذلك على نحوٍ يُشعر أن الاختلاف كان أمراً ضروريًّا، لكنه مع ذلك غير قادح في هذه الروايات، لإمكان الجمع أو الترجيح بينها.

---

(١) ولذلك لا يصح ما ذهب إليه فؤاد سزكين من أن روايات البخاري قد ضاعت ما عدا رواية الفربري، وانظر تاريخ التراث العربي (١/ ١٧٦).

ـ وصف الاختلاف الحاصل بين روايات الجامع الصحيح، بأنه في الجملة اختلاف تنوع، وليس اختلاف تضاد، وهذا الحكم نابع من استقراء نصوص هذه الروايات وتحليلها[1].

ـ بيان جهود أهل العلم في توجيه اختلاف روايات الجامع الصحيح، والكلام على كيفية استفادتهم من اختلاف هذه الروايات في شرح أحاديث الجامع الصحيح.

ـ استقراء مسالك الترجيح بين روايات الجامع الصحيح من كتب أهل العلم، على وجهٍ يُمكن معه العملُ بجميع الروايات، أو بعضها، ولما كان هذا هو المقصد الذي توخيته من هذه الدراسة، جعلتُه عليها دليلاً ومرشداً، ولمباحثها ومطالبها شعاراً وعنواناً.

❑ ❑ ❑

---

(١) ولقد غاب هذا المعنى عن فؤاد سزكين فادعى أن نصوص هذه الروايات بينها اختلاف كبير؛ وانظر: تاريخ التراث العربي (١/ ١٧٦).



المستخرج على صحيح البخاري

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي

(ت٣٧١هـ)

دراسة وتحليل[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض في العدد ٣٦ شوال ١٤٢٢هـ.

تمهيد

فلقد أودع الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) في الجامع الصحيح علماً شريفاً، وفقهاً دقيقاً وفق شرط محكم، ونهج مرتب، دهشت له عقول العلماء، وتحيرت فيه أفهام الفضلاء، فأقبل عليه جمع من هؤلاء وهؤلاء، لاستخراج عجيب الصنعة فيه، واستنباط خفي معانيه، فكانت هذه التآليف التي بسط القول فيها، وامتد عنان الكلام بين ثناياها، في شرح غريب ألفاظه، وكشف غامض مشكلات إسناده، واستخراج درر تراجمه وأبوابه، والكلام على رجاله ورواته، واستنباط دقيق فقه متونه وأحاديثه.

وعني جمع من أهل العلم بالجامع الصحيح، فبحثوا في أسانيده، وطريقة الإمام البخاري في سياق الأحاديث، ثُمَّ اجتهدوا في إيرادها على نحو قد يتفق، أو يخالف سياق البخاري لها، فنشأ من ذلك ضرب من التأليف أطلق عليه «الاستخراج»، وعرفت فيه مؤلفات وُسمت بـ: «المستخرجات».

واشتهر من المستخرجات الموضوعة على الجامع الصحيح، مستخرج الإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) الذي سنفرد هذه الدراسة للكلام عليه.

ولقد كان الباعث عليها أمور منها:

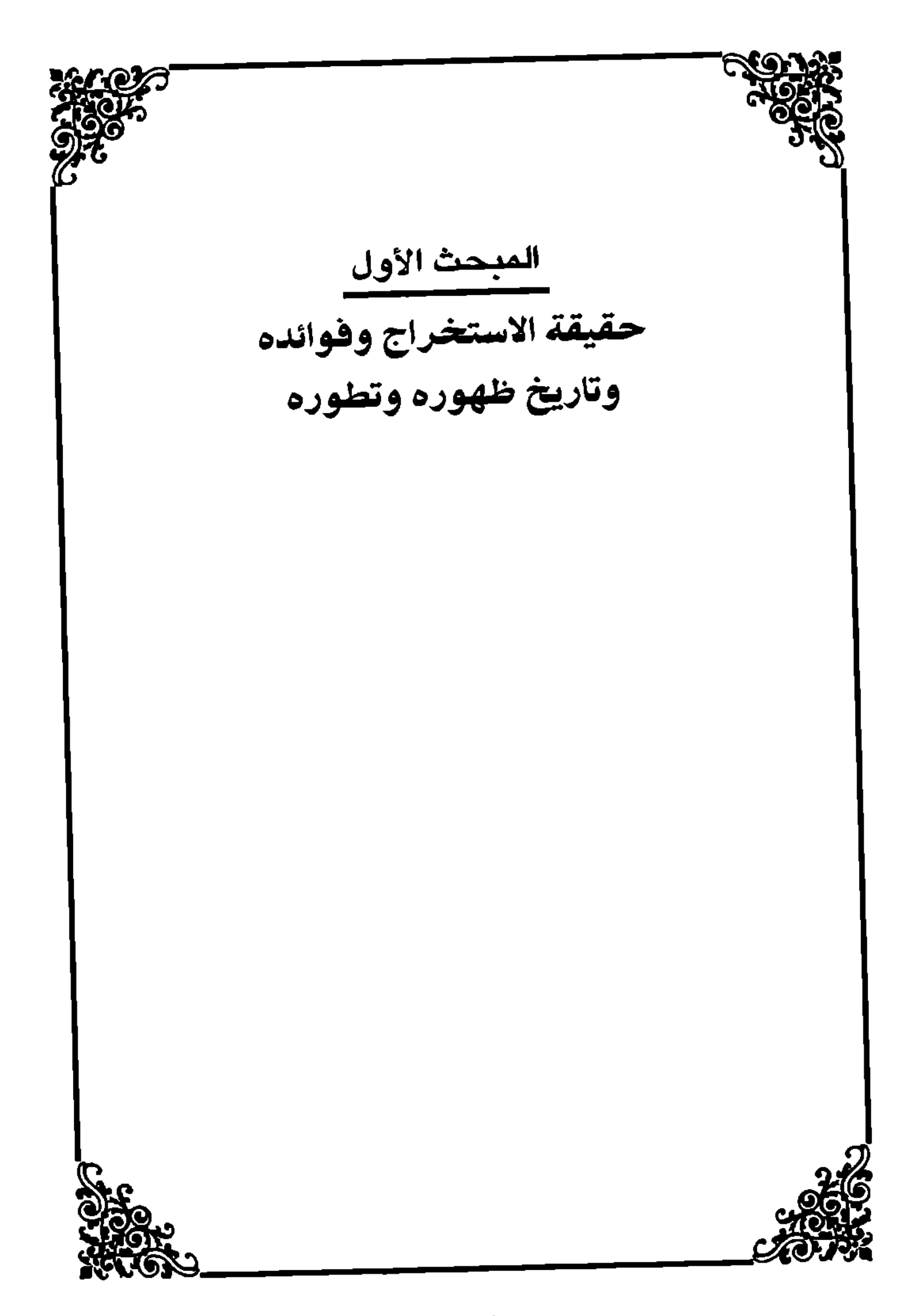
أولا: بيان حاجة أهل هذا الشأن إلى العلم بالاستخراج وفوائده، وما ألف فيه من المؤلفات المبسوطة، والتصانيف المفيدة الممتعة التي كثرت وجوه الانتفاع بها في حل ما أشكل علمه من خفايا الجامع الصحيح، وغمض فهمه من دقائق أسانيده وعللها.

ثانيا: رسوخ قدم أبي بكر الإسماعيلي في فنون كثيرة من العلم، وتقدمه في علم الحديث خاصة، فهو الإمام الحافظ الحجة المتقن.

ثالثا: الظن الغالب الذي يقارب اليقين بأن قلة من الباحثين هم الذين طرقوا هذا الباب، وعنوا بجمع مادة مستخرج الإسماعيلي المتناثرة من كتب شراح صحيح البخاري المتأخرين، والحديث عن ذلك في دراسة تفتح مغلق هذا الباب، وتجمع أطراف القول فيه، ولست أزعم لنفسي التفرد بهذا الباب، فمن قبلُ تكلم فيه الدكتور/ زياد محمد منصور، فأجاد وأفاد، بيد أنَّه ما بلغ المراد في التقصي والاستيعاب، وله مع ذلك فضل السبق إلى فتح مستغلق هذا الباب، والأمر في هذا كما قال ابن مالك في الألفية:

وهو بسبق حائز تفضيلا   مستوجب ثنائي الجميلا

❏ ❏ ❏



المبحث الأول

حقيقة الاستخراج وفوائده
وتاريخ ظهوره وتطوره



المبحث الأول

حقيقة الاستخراج وفوائده
وتاريخ ظهوره وتطوره

المطلب الأول

تعريف الاستخراج لغةً واصطلاحاً

أولاً: الاستخراج لغةً:

الاستخراج: مصدر الفعل استخرج المزيد من الفعل الثلاثي خرج، يقال: خرج خروجاً ومخرجاً: إذا برز من مقره وانفصل، وخرج من الأمر: إذا خلص منه، ويقال: استخرجه استخراجاً إذا استنبطه استنباطاً، وأيضاً إذا طلب إليه أن يخرج واستخرج الشيء من المعدن: إذا خلصه من ترابه[1].

ثانياً: تعريف الاستخراج اصطلاحاً:

عرَّف أهل الحديث الاستخراج بتعريفات كثيرة، تتفاوت في العبارة وتأتلف في المعنى، نختار منها ههنا ثلاثة تعريفات:

١ ـ قال الحافظ أبو الفضل زين الدِّين العراقي (ت٨٠٦هـ): «المستخرج: موضعه أن يأتي المصنف إلى كتاب البخاري، أو مسلم،

---

(١) لسان العرب (١٢/ ٢٤٩)، دار صادر ـ بيروت، دون تاريخ؛ والقاموس المحيط (ص٢٣٧)، مكتب تحقيق التراث، دون تاريخ؛ وتاج العروس (٢/ ٢٨ ـ ٣٠)، مادة خرج، دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ.

فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه، من غير طريق البخاري أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه، أو مَنْ فوقه»(1).

٢ ـ قال الإمام شمس الدِّين السخاوي (ت٩٠٢هـ): «... والاستخراج أن يعمد حافظٌ إلى صحيح البخاري مثلاً، فيورد أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيد لنفسه، غير ملتزم فيها ثقةَ الرواة ـ وإن شذَّ بعضُهم حيث جعله شرطاً ـ من غير طريق البخاري إلى أن يلتقي معه في شيخه، أو شيخ شيخه، وهكذا ولو في الصحابي كما صرَّح به بعضُهم»(2).

٣ ـ قال الحافظ الشيخ أحمد بن الصديق الغماري (ت١٣٨٠هـ): «... وأمَّا الاستخراج فهو أن يقصد الحافظ إلى مصنفٍ مسندٍ لغيره، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد نفسه، من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو شيخ شيخه، وهكذا إلى صحابي الحديث»(3).

*** والناظر في هذه التعريفات نظرةَ تحليل وموازنة تعنُّ له الأمور الآتية:**

---

(1) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٥٦ ـ ٦٦)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، دون تاريخ.

(2) فتح المغيث (١/ ٥٢)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(3) حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ٢)، مصورتي عن نسخة مصورة بمكتبة الشيخ محمد بن الأمين بوخبزة الحسني بتطوان بالمغرب الأقصى.

١ ـ أنها جميعاً تعريفات بالمثال، ولقد جرى الاصطلاح على خلاف ذلك، وإنَّما يؤتى بالمثال لتوضيح التعريف، وتقريب ما أُجمل فيه، وقد يبدو ـ لأول وهلة ـ أن تعريف الشيخ أحمد بن الصديق ينأى عن المثال، فيكون بذلك مخالفاً للتعريفين الآخرين، لكن التحليلَ المقارن للتعريفات الثلاثة، يُظهر اتِّفاقها على إيراد المثال، واختلافها في الصيغة، فتعريفُ الحافظ العراقي لو أُدخل عليه أدنى تغيير، لأصبح مماثلاً لتعريف الشيخ أحمد بن الصديق، إن لم نقل إنه هو بعينه، مثال ذلك، قال العراقي: «المستخرج موضعه أن يأتي المصنف إلى كتاب مسند لغيره، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه...»، وبذلك يتضح أنَّه لا وجود لخلاف جوهري بين التعريفات المذكورة[1].

---

(١) ومما يدلكَ على أن التعريفات الثلاثة متقاربة، قولُ الشيخ أحمد بن الصديق عقب الإجمال الذي قدمه في تعريف الاستخراج: «فإذا قصد الاستخراج على صحيح البخاري مثلًا، فأول حديث فيه حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وقد رواه البخاري عن شيخه الحميدي عن سفيان بنت عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيأتي المستخرج فيسند هذا الحديث بإسناده إلى الحميدي شيخ البخاري، فإن لم يتصل بالحميدي، فيسنده إلى سفيان بن عيينة شيخ الحميدي، فإن لم يتصل بابن عيينة، رواه إلى يحيى بن سعيد الأنصاري من رواية مالك أو الثوري أو ابن المبارك، أو عبد الرحمن بن مهدي، أو غيرهم... وهكذا إن لم يتصل بيحيى رواه بإسناده إلى التيمي، أو إلى علقمة بن وقاص، أو إلى عمر بن الخطاب»، انظر: حصول التفريج بأصول التخريج لوحة٢.

٢ ـ جماعُ أمر الاستخراج قائم على ثلاثة أركان، **تخريج** أحاديث الكتاب المستخرج عليه بأسانيد خاصة، **ومجانبة** طريق مؤلف الكتاب ما أمكن، **والاجتماع** مع صاحب الكتاب في بعض طبقات السند.

وهذه الثلاثة الأركان قد لا يطرد وقوعها للمستخرج، إذ ربما أسقط أحاديث لم يجد له بها سنداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب[1]، لكن لا يسوغ للمستخرج «العدول عن الطريقة التي يقرب اجتماعه مع مصنف الأصل فيها، إلى الطريقة البعيدة إلَّا لغرض من علوٍّ، أو زيادة حكم مهمٍّ، أو نحو ذلك»[2].

٣ ـ هناك علاقة بين المعنى اللغوي للاستخراج، وبين المعنى الاصطلاحي، لتحقق معنى الاستنباط في الثاني، من حيث أن المستخرج يستنبط أحاديث الكتاب المستخرج عليه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف، ولقد أومأ السيوطي (ت٩١١هـ)، إلى هذا المعنى عندما قال: «. . . سُمِّي به هذا النوع من التأليف، لأنَّه استنباط طرق أحاديث الكتاب المستخرج عليه»[3].

❑❑❑

---

(١) فتح المغيث (١/ ٥٣)؛ وتدريب الراوي (١/ ١١٢)، دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ.

(٢) فتح المغيث (١/ ٥٢)؛ والنكت الوفية (١/لوحة ٢٣)، نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد.

(٣) البحر الذي زخر (لوحة ٧٦)، نسخة الأحمدية بحلب ـ بسوريا.

المطلب الثاني
فوائد المستخرجات

لم يذكر الحافظ ابن الصلاح (ت٦٤٢هـ) للمستخرجات سوى فائدتين هما: علو الإسناد «والزيادة في قدر الصحيح، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة، وتتمات في بعض الأحاديث، تُثبت صحتها بهذه التخاريج، لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين، أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت»[1].

ولقد استدرك الحافظ العراقي على ابن الصلاح فائدة ثالثة، وهي تكثير طرق الحديث، ليرجح بها عند التعارض[2].

وأفاد الحافظ ابن حجر (ت٨٥٣هـ) أن ما ذكره العراقي على أنَّه فائدة ثالثة للاستخراج، قد أوردها ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم، وتلقاها عنه الإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، فاستدركها في مختصره في علوم الحديث[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص١٢).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٣٢)، دار الفكر ـ بيروت ١٣٨٩هـ، وحكى الأبناسي استدراك العراقي على ابن الصلاح في الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (ص٤١)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٨هـ.

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٢١)، دار الراية ـ الرياض ١٤٠٨هـ.

ولقد زاد الحافظ ابن حجر سبعاً من فوائد المستخرجات، جزم عدم تعرض ابن الصلاح والنووي لذكرها وهي:

١ ـ الحكم بعدالة من أُخرج له في المستخرج على الصحيح «لأن المخرِّج على شرط الصحيح، يلزمه أن لا يخرج إلَّا عن ثقة عنده»[1].

ثم قسَّم ابن حجر رجال المستخرج إلى ثلاثة أقسام: قسم ثبتت عدالته قبل الاستخراج، فلا كلام فيهم، وقسم وُجد فيه طعنٌ من غير المخرج، فيبحث في ذلك الطعن، إن كان مقبولاً قُدم، وإلَّا فلا، وقسم لا يعرف لأحد قبل المخرج فيه توثيق ولا تجريحٌ، فرجال هذا القسم يُكتفى في قبولهم تخريج من اشترط الصحة لأحاديثهم، لأنهم نُقلوا من درجة مَنْ هو مستور إلى درجة مَنْ هو موثوق[2].

٢ ـ التصريح بالسماع عند ذكر عنعنة المدلسين، وإن كنّا لا نتوقف في صحة ما رُوي في الصحيح من ذلك، لأننا لا نرجح ثبوت سماع المدلس عنده[3].

٣ ـ تمييز رواية المختلط، وبيان ما سُمع منه قبل الاختلاط[4]، «وإن كنّا لا نتوقف في صحة ما رُوي في الصحيح، من ذلك غير مبين، ونقول لو لم يطلع مصنفه على أنَّه روي عنه قبل الاختلاط...

---

(١) النكت على ابن الصلاح (١/ ٣٢١).
(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٣) النكت (١/ ٣٢٢).
(٤) المصدر السابق.

لم يخرجه»[1].

٤ ـ التصريح بالأسماء المبهمة والمهملة الواقعة في الصحيح في السند والمتن[2].

٥ ـ التميز للمتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب مسلم كثير جدًّا، فإنه يخرج الحديث على لفظ بعض الرواة، ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده، فتارة يقول: «مثله»، فيُحمل على أنَّه نظيره سواء، وتارة يقول: «نحوه»، أو معناه، فتوجد بينهما مخالفة بالزيادة والنقص[3].

٦ ـ الفصل للقدر المدرج في الحديث ممَّا ليس في الحديث[4].

٧ ـ التصريح برفع ما وقع في الصحيح موقوفاً، أو في صورة الموقوف[5].

---

(١) هذا الكلام نقله السيوطي في تدريب الراوي (١/ ١١٦) مستفاداً من عبارة ابن حجر في النكت.

(٢) النكت (١/ ٣٢٢).

(٣) النكت (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣).

(٤) النكت (١/ ٣٢٣).

(٥) المصدر السابق، وهذه الفوائد السبع نقلها عن الحافظ ابن حجر، البقاعيُّ في النكت الوفية (١/لوحة ٢٥)؛ والسيوطي في تدريب الراوي (١/ ١١٦)؛ والبحر الذي زخر (لوحة ٧٦)؛ والصنعاني في توضيح الأفكار (١/ ٧٢ ـ ٧٣)، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد المكتبة السلفية بالمدينة المنورة بدون تاريخ.

وقد نقل البرهان البقاعي (ت٨٨٥هـ) أنَّه قيل للحافظ ابن حجر: «إنَّ الحافظ شمس الدِّين محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدِّين الدمشقي (ت٨٤٢هـ)، قد ذكر للمستخرجات بضع عشرة فائدة، فأطرق الحافظُ، ثُمَّ قال: «عندي ما يزيد على ذلك بكثير، وهو أن كل علَّة أُعل بها حديثٌ في أحد الصحيحين، جاءت روايةُ المستخرج سالمة منها، فهي من فوائد المستخرج، وذلك كثير جدًّا»[1].

ومن فوائد المستخرجات التي نبَّه عليها السيوطي، وأفاد أنَّه لم يُسبق إليها، أن يكون الحديث مشتملاً على لفظٍ مخالفٍ للقاعدة العربية، فيتكلف في توجيهه، ويتمحل لتخريجه، فيجيءُ المستخرَج على القاعدة، فيُعرف أنَّه الصواب، وأن ما وقع في الصحيح وهَمٌ من تغيير الرواة[2].

ويتضح ممَّا سبق أن هؤلاء العلماء ـ ابن الصلاح والعراقي وابن حجر والسيوطي ـ قد ذكروا من فوائد المستخرجات إحدى عشرة فائدة، وتكشف الدراسة المقارنة لهذه الفوائد، أنها تنقسم في جملتها إلى قسمين اثنين:

ـ قسم غايته دفعُ ما قد يرد على الحديث، من أسباب التوهين أو التضعيف.

ـ وقسم يساعد على فهم معاني الحديث، فيُجلِّي غامضه، ويقرِّب مُشكله.

---

(١) النكت الوفية (١/ ٢٦)؛ والبحر الذي زخر (لوحة ٧٧)؛ ونقل السيوطي في التدريب (١/ ١١٦) كلمة ابن حجر دون القصة.

(٢) البحر الذي زخر (لوحة ٧٧).

المطلب الثالث

نشأة الاستخراج وتطوره

تأخر ظهور الاستخراج بالمعنى الذي شرحناه آنفاً، إلى المائة الثالثة، حيث وُجد من أهل هذه المائة مَن اعتنى بالاستخراج على صحيح الإمام مسلم، وعلى بعض الكتب الأخرى.

ويمكن أن يُردَّ تأخر العناية بالاستخراج إلى القرن الثالث الهجري فما بعده إلى الأمور التالية:

١ ـ لقد كانت فترةُ القرن الثالث الهجري فترة العطاء الحديثي الناضر الذي لم يذبل على امتداد العصور، وكان ما بعده عالةً عليه، ففي هذه المرحلة نضجت القواعد التأصيلية التي يتمُّ على أساسها تمحيص السنة النبوية، والتي سُميت من بعد بمصطلح الحديث، كما أنَّ النصوص النبوية جُمعت مفردة عن غيرها في مسانيد ومصنفات وصحاح جوامع، وواكب جمع النصوص النبوية ضبطُ رجالها، والترجمة لهم، وبيان علل الأحاديث، وشرح مضمونها اللغوي، وهكذا كانت فترة القرن الثالث في تاريخ السنة النبوية فترة النضج والكمال[1].

---

(١) تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها (ص١٨ ـ ٢٨) دار الثقافة البيضاء ـ المغرب ١٤١٣هـ.

٢ ـ إنَّما اتسع العلماء في القرن الثالث وما بعده في الاستخراج، لأنَّ الروايات قد انتشرت، والأسانيد قد طالت، فاشتدت الحاجة إلى هذا الضرب من التأليف لكي يتحقق علو الإسناد وتكثر الطرق[1].

٣ ـ تبسَّط أهل العلم في القرن الثالث الهجري وما بعده في الاستخراج لظهور نوع جديد من المعرفة الحديثية، يتعلق بفقه الحديث والاستنباط منه، فكان لا بد من اللجوء إلى هذا اللون من التأليف لتكثير طرق الأحاديث، وللوقوف على ألفاظٍ أُخر لها تساعد في شرح متونها، واستنباط ما فيها من حكم وفقه[2].

٤ ـ اعتنى أهل الحديث في القرنين الرابع والخامس بالزيادة في قدر الصحيح المخرَّج في الكتب الموضوعة فيه، فاحتاجوا إلى الاستخراج والاستدراك على الصحيحين[3].

لقد تقدم آنفاً أن نشأة الاستخراج كانت في المائة الثالثة، لكن ليس يعرف على وجه التحديد، مَن هو أول من عمل مستخرجاً، والمعروف من أهل هذه المائة: الإمام أبو أحمد حميد بن زنجويه الأزدي[4]

(١) حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ٥ و٦).
(٢) تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها (ص٣٥).
(٣) تطور دراسات السنة النبوية ونهضتها المعاصرة وآفاقها (ص٣٣).
(٤) ترجمته في الأنساب (٥/ ٤٨٤)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ؛ وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١٩ ـ ٢٢)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ.

النسائي (ت٢٥١هـ)، الذي وضع مستخرجاً على كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، قال محمد بن جعفر الكتاني: «وكتابه كالمستخرج على كتاب أبي عبيد، وقد شاركه في بعض شيوخه، وزاد عليه زيادات»[١].

ومن أهل هذه المائة أيضاً: الحافظ أبو بكر محمد بن محمد الإسفراييني[٢] (ت٢٨٦هـ)، قال الذهبي (ت٧٤٨هـ)، فيه: «مصنِّف الصحيح، ومخرِّجه على كتاب مسلم»[٣]، والحافظ أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري البزار العدل[٤] (ت٢٨٦هـ)، قال الذهبي: «له مستخرج كهيئة صحيح مسلم»[٥].

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٤٧)، دار البشائر ـ بيروت ١٤٠٦هـ؛ وكتاب ابن زنجويه مطبوع في الرياض.

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦)، الطبعة المصورة عن الهندية بدار إحياء التراث العربي ـ بيروت، بلا تاريخ؛ وطبقات الحفاظ (ص٢٩٨)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(٣) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٦).

(٤) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٧٣)؛ وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٧).

(٥) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٣٧)، ولقد ذكر محمد بن جعفر الكتاني هذا الكتاب على أنَّه مستخرج على صحيح مسلم في الرسالة المستطرفة (ص٢٣)، لكن تعقبه الشيخ أحمد بن الصديق الغماري في الأمالي المستطرفة على الرسالة المستطرفة (لوحة ١١٣) بأنَّه ليس بمستخرج، وإنَّما هو صحيح على هيئة صحيح مسلم، قلت: ولا يمكن الانفصال عن هذا الخلاف إلَّا بالوقوف على الكتاب.

وفي المائة الرابعة كثُر الاستخراج، وأمعن أهلها فيه، فممَّا وقع لهم من ذلك: «المستخرج على صحيح مسلم» للحافظ أبي جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري الحيري[1] (ت٣١١هـ)، قال السيوطي: «وصنَّف الصحيح على شرط مسلم»[2].

و«المستخرج على جامع الترمذي»[3] للحافظ أبي علي الحسن بن علي الطوسي[4] (ت٣١٢هـ)، و«المستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي العباس محمد بن إسحاق السراج النيسابوري[5] (ت٣١٣هـ)، الذي استعان في تأليفه بتلميذه ابن الأخرم، يقول ابن الأخرم في ذلك: «استعان بي السراج في تخريجه على صحيح مسلم، فكنت أتحير من كثرة حديثه، وحسن أصوله، وكان إذا وجد

---

(١) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٩ ـ ٣٠٣)؛ وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٦١ ـ ٧٦٢).

(٢) طبقات الحفاظ (ص٣٢٠) وعبارة السيوطي تحتمل أن يكون كتاب الحيري مستخرجاً، وتحتمل أن يكون مصنفاً مستقلًّا، تبع فيه شرط مسلم، ولقد ذكر الكتاب على أنَّه مستخرج، الكتانيُّ في الرسالة المستطرفة (ص٣١).

(٣) ويقال له أيضاً الأحكام، وتوجد منه نسخة خطية بالظاهرية، وأفاد الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص٣١) أن الطوسي قد شارك الترمذي في الكتاب في كثير من شيوخه.

(٤) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٨٧ ـ ٧٨٨)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣٣٠).

(٥) ترجمته في الأنساب (٣/ ٢٤١)؛ وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٨٨ ـ ٣٩٨).

الخبر عالياً يقول: «لا بد أن نكتبه»[1].

والمستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني[2] (ت٣١٦هـ)، وقد نوَّه به الذهبيُّ فقال: «صاحب الصحيح المسند المخرَّج على صحيح مسلم»[3] والمستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي عمران موسى بن العباس الجويني[4] (ت٣٢٣هـ)، قال الذهبي: «صاحب المسند الصحيح على هيئة مسلم»[5].

والمستخرج على سنن أبي داود للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الملك القرطبي[6] (ت٣٣٠هـ)، قال ابن فرحون (ت٧٩٩هـ): «وألف كتاباً على سنن أبي داود»[7].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٣٨) وانتقى فوائد مستخرج السراج زاهر بن طاهر الشحامي المتوفى سنة ٤٧٩هـ، في كتاب حققه أكرم حسين في رسالة دكتوراة، مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٧٩)؛ وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤١٢ ـ ٤١٧).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٧٧٩) وقد طبع مستخرج أبي عوانة في الهند قديماً، ثُمَّ أخرجته دار المعرفة ببيروت وفق الطبعة الهندية في مجلدين بعنوان: «مسند أبي عوانة».

(٤) ترجمته في الأنساب (٢/ ١٢٩)؛ وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٣٥).

(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨١٨).

(٦) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ؛ وجذوة المقتبس (ص٢٩٧)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(٧) الديباج المذهب (ص٤٠٩) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

والمستخرج على صحيح البخاري للحافظ أبي العباس أحمد بن محمد بن عقدة الكوفي[1] (ت٣٣٢هـ).

والمستخرج على صحيح البخاري للحافظ أبي محمد أحمد بن محمد الطوسي الواعظ[2] (ت٣٣٩هـ)، قال الذهبي يذكر كتابه: «وخرَّج صحيحاً على وضع كتاب مسلم»[3].

ومن أهل الأندلس الذين صنفوا في هذا النوع في هذه المائة: الحافظ أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبي[4] (ت٣٤٠هـ) الذي ألَّف مصنفه المخرج على كتاب أبي داود، قال ابن فرحون: «واختصاره المسمى بالمجتبى على نحو كتاب ابن الجارود[5] ـ المنتقى ـ: «وكان قد فاته السماع منه، ووجده قد مات فألف مصنفاً على أبواب كتابه، خرَّجها عن شيوخه»[6].

---

(١) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٣٩ ـ ٨٤٢)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣٣٢).

(٢) ترجمته في الأنساب (١/ ٤٢٣)؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٦).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٩٢).

(٤) ترجمته في تاريخ ابن الفرضي (ص٢٨٦ ـ ٢٨٧)؛ وجذوة المقتبس (ص٢٩٧).

(٥) في الديباج المذهب: «الحاروني»، وهو تحريف، والتصويب من رسالة ابن حزم في فضل الأندلس (٢/ ١٧٩)، المؤسسة العربية للدراسات ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧م؛ وجذوة المقتبس (ص٢٩٨).

(٦) الديباج المذهب (ص٣٢١، ٣٢٢) وهكذا سمى ابن فرحون مختصر مستخرج قاسم بن اصبغ بالمجتبى، وسماه ابن خير في فهرسته (ص١٠٤): «المجتنى بالنون، ومن المجتبى نسخة خطية بخزانة الجامع الكبير بمكناس بالمغرب =

ومن المستخرجات في هذه المائة الرابعة: «المستخرج على الصحيحين»[1]، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني المعروف بابن الأخرم[2] (ت٣٤٤هـ)، قال الحاكم أبو عبد الله (ت٤٠٥هـ): «سمعت أبا عبد الله غير مرة يقول: «ذهب عمري في جمع هذا الكتاب ـ يعني المستخرج على كتاب مسلم»[3].

والمستخرج على صحيح مسلم[4]، للحافظ الزاهد أبي الوليد حسان بن محمد القزويني النيسابوري (ت٣٤٤هـ)[5].

والمستخرج على صحيح مسلم[6] للحافظ أبي النضر محمد بن محمد الطوسي[7] (ت٣٤٤هـ)، قال الذهبي في ترجمته: «. . . وصنف

= برقم (١٠٧) تشتمل على المجلد الأول وهو مبتور البداية في ٣٠٧ من القطع الكبير، وانظر مخطوطات مغربية في القرآن والحديث» للعلامة محمد المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية الصادرة بالرباط العدد الثالث (ص١٠٣).

(١) انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٤).

(٢) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٦٦ ـ ٤٧٠)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣٥٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٦٤ ـ ٨٦٥)، وظاهر هذه القصة كما هو واضح في مستخرج ابن الأخرم على صحيح مسلم خاصة.

(٤) انظر: حصول التفريج في أصول التخريج (لوحة ١١).

(٥) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٩٢ ـ ٤٩٦)؛ والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص٤٤ ـ ٤٥) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(٦) الرسالة المستطرفة (ص٢٨).

(٧) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٩٣)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣٦٥).

وجمع وخرَّج الصحيح على كتاب مسلم»[1].

والمستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي سعيد أحمد بن محمد الحيري النيسابوري (ت٣٥٣هـ)[2].

والمستخرج على صحيح ابن خزيمة للحافظ أبي الحسن محمد بن الحسن بن الحسين النيسابوري التاجر[3] (ت٣٥٥هـ)، قال الذهبي: «. . . صنَّف كتاباً على رسم إمام الأئمة ابن خزيمة»[4].

والمستخرج عل صحيح البخاري للحافظ أبي علي الحسن بن محمد الماسرجسي[5] (ت٣٦٥هـ)، والمستخرج على صحيح مسلم[6] له أيضاً.

والمستخرج على صحيح مسلم لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الشماخي الهروي الصفار[7] (ت٣٧٢هـ)، والمستخرج على صحيح البخاري[8] للحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد الغطريفي الجرجاني[9] (ت٣٧٧هـ).

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٩٣).

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٢).

(٣) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٦٦ ـ ٦٧)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣١٣ ـ ٣٦٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٦٦).

(٥) ترجمته في الأنساب (٥/ ١٧١)؛ والسير (١٦/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩).

(٦) الرسالة المستطرفة (ص٢٩).

(٧) ترجمته في السير (١٦/ ٣٦٠ ـ ٣٦١)؛ وميزان الاعتدال (١/ ٥٢٨).

(٨) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٦٠).

(٩) ترجمته في الأنساب (٤/ ٣٠١)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧١ ـ ٩٧٣).

والمستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي العباس بن أبي ذهل الضبي الهروي[1] (ت٣٧٨هـ)، وقيل إنَّ له مستخرجاً على صحيح البخاري أيضاً[2].

والمستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي العباس بن أبي ذهل الضبي الهروي[3] (ت٣٧٨هـ)، وقيل إنَّ له مستخرجاً على صحيح البخاري أيضاً[4].

وللحافظ أبي أحمد محمد بن محمد الحاكم النيسابوري[5] (ت٣٧٨هـ)، على صحيح البخاري مستخرجٌ، وعلى صحيح مسلم، وعلى سنن الترمذي[6].

وللحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الجوزقي[7] (ت٣٨٨هـ)، مستخرجٌ على صحيح مسلم، ولقد نوه الذهبي بالجوزقي فقال:

---

(١) ترجمته في الوافي بالوفيات (٣/ ١٩١)، طبعة ألمانيا؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٠٦)؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨١).

(٣) ترجمته في الوافي بالوفيات (٣/ ١٩١)؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٠٦)؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨١).

(٥) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٠ ـ ٣٧٧)؛ وطبقات الحفاظ (ص٣٨٩).

(٦) انظر: الوافي بالوفيات (١/ ١١٥)؛ وحصول التفريج (لوحة ١١).

(٧) ترجمته في الأنساب (٢/ ١١٩)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

«مفيد الجماعة بنيسابور، وصاحب الصحيح المخرَّج على كتاب مسلم»[1].

وسار أهلُ المائة الخامسة على سَنن مَن سبقهم في الاستخراج على الكتب الحديثية، فمن أعلامهم: الحافظ أبو بكر أحمد بن مردويه الأصبهاني[2] (ت٤١٦هـ)، الذي عمل مستخرجاً على صحيح البخاري[3]، والحافظ أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني[4] (ت٤٢٥هـ) الذي استخرج على الصحيحين[5]، واستخرج الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه البزدوي[6] (ت٤٢٨هـ) على الصحيحين، وعلى سنن الترمذي، وعلى سنن أبي داود[7].

وعمل الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبيد الله الأصبهاني[8]

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٩٣).

(٢) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٥٠ ـ ١٠٥١)؛ وطبقات الحفاظ (ص٤١٢).

(٣) الرسالة المستطرفة (ص٢٧).

(٤) ترجمته في الأنساب (١/ ٣٢٣)؛ وطبقات الفقهاء (ص١٢٧)، دار الرائد العربي ـ بيروت ١٤٠١هـ.

(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٧٣).

(٦) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٣٨)؛ وطبقات الحفاظ (ص٤٢٠ ـ ٤٢١).

(٧) الرسالة المستطرفة (ص٣٠).

(٨) ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢ ـ ١٠٩٧)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٧ ـ ٨)، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

(ت٤٣٠هـ) على صحيح البخاري مستخرجاً، وآخر على صحيح مسلم[١].

ومن أعيان هذا القرن الخامس: الحافظ عبد بن أحمد أبو ذر الهروي[٢] (ت٤٣٥هـ)، الذي وضع على الصحيحين مستخرجاً[٣].

والحافظ أبو محمد الحسن بن محمد الخلال[٤] (ت٤٣٩هـ) الذي ألف على الصحيحين مستخرجاً[٥].

وللحافظ أبي مسلم عمر بن علي الليثي البخاري[٦] (ت٤٦٦هـ) مستخرج على الصحيحين سماه: «مسند الصحيحين[٧]، كما أنَّ للحافظ أبي مسعود سليمان ين إبراهيم الملنجي الأصبهاني[٨] (ت٤٨٦هـ) مستخرجاً على الصحيحين[٩].

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص٢٩)، وطبع مستخرج أبي نعيم الأصبهاني على مسلم خاصة.

(٢) ترجمته في ترتيب المدارك (٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٣ ـ ١١٠٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٠٦).

(٤) ترجمته في الأنساب (٥/ ٢١٨)؛ وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩٣).

(٥) تذكرة الحفاظ (٤/ ١١١٠).

(٦) ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٠٧ ـ ٤٠٩)؛ وطبقات الحفاظ (ص٤٥).

(٧) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٢٣٦).

(٨) ترجمته في الأنساب (٥/ ٣٨٢)؛ وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٢١ ـ ٢٥).

(٩) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٩٨).

وإذا طوينا القرن السادس والسابع والثامن، وجدنا الحافظ العراقي[1]، وهو من أهل المائة التاسعة، قد أملى مستخرجاً على مستدرك الحاكم، فكتب منه إلى أثناء الصلاة، قريباً من مجلد، وتوفي الحافظُ قبل إكماله[2].

وممن اعتنى بالاستخراج في العصر المتأخر، الشيخ أحمد بن الصديق الغماري[3] (ت١٣٨٠) بالقاهرة، فألف في ذلك: «الإسهاب المستخرج على مسند الشهاب»[4]، كما عمل مستخرجاً على شمائل الترمذي، يقول الشيخ في وصف الكتابين: «المستخرج على مسند الشهاب... وهو في مجلدين ضخمين، قدر المسند أربع مرات، أو خمسة بل أكثر، ولم أذكر فيه الأحاديث بأسانيدي لطولها، بل اكتفيتُ بأسانيد المخرجين، إلَّا إني أوردتها على طريقة الاستخراج

---

(١) ترجمته في إنباء الغمر (٥/ ١٧٠ ـ ١٧٦) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٨٧هـ؛ والضوء اللامع (٤/ ١٧١ ـ ١٧٧)، منشورات دار الحياة ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس (ص٢٥٦).

(٣) ترجم الشيخ أحمد بن الصديق لنفسه في كتاب سماه: «البحر العميق في مرويات ابن الصديق»، في مجلدين كبيرين»، توجد منه نسخة خطية بخزانة الكتب بتطوان بالمغرب وحُقق الكتاب في رسالة علمية بأخرة، كما ترجمه تلميذه عبد الله التليدي في كتابه: «حياة الشيخ أحمد بن الصديق».

(٤) هذا العنوان من إفادات شيخنا محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التي أثبتها في تعليقاته الحافلة على النسخة الخطية من حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ١١).

في الاجتماع مع القضاعي تارة في شيخه، وتارة فيمن فوقه، ثُمَّ رتبت أحاديثه على حروف المعجم، وجعلتها فهرساً له في الآخر، بعد أن وضعتُ جنب أحاديثه أرقاماً مسلسلة. . . والمستخرج على شمائل الترمذي لنا أيضاً في مجلد، على الطريقة التي سلكتها في الذي قبله»[1].

❑ ❑ ❑

(١) حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ١١).

المبحث الثاني

حياة الإمام الإسماعيلي وعنايته بالحديث وعلومه

القصدُ من هذا المبحث، ذكر نبذة عن عصر الإمام أبي بكر الإسماعيلي وبيئته، والتعريف به تعريفاً موجزاً، ثُمَّ الانتقال إلى بيان عنايته بالحديث وعلومه، واهتباله بذلك منذ الصغر ونبوغه فيه، وإقبال الناس عليه من أجل ذلك، للاستفادة منه والسماع عليه، كما أنَّ القصد الكلام على إمامة الإسماعيلي في علم الحديث روايةً ودراية وتأليفاً، مع حكاية أقوال أهل العلم في الثناء عليه وإظهار جلالته وغَنائه في الإسلام وعلومه.

❑❑❑

المطلب الأول

تعريف موجز بأبي بكر الإسماعيلي

عاش الإمام الإسماعيلي بين سنة ٢٧٧ و٣٧١هـ، وكانت هذه الفترة التاريخية، توج بالاضطرابات السياسية، والفتن الداخلية، ففي القرن الثالث الهجري، ظهرت دويلات إسلامية ساهمت في الاضمحلال السياسي للخلافة العباسية، وقلصت من نفوذها في أطرافٍ كثيرةٍ من ولاياتها.

وفي القرن الرابع الهجري تفاقم الضعف، وازداد التفكك حتَّى أضحت الخلافة اسماً بلا مسمى، وشعاراً بلا معنى[1].

وشهدت جرجان[2] ـ بلد الإسماعيلي ـ من الاضطراب والفوضى مثل ما شهدته بقية دويلات الخلافة العباسية، فكانت مسرحاً

---

(١) التاريخ الإسلامي العام، للدكتور علي إبراهيم حسن (ص٤٣٤)، مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة.

(٢) جرجان بالضم وآخره نون: مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان، وهي بلدة حسنة فتحها يزيد بن المهلب أيام سليمان بن عبد الملك، انظر: الأنساب (٣/ ٤٠)؛ ومعجم البلدان (٢/ ١١٩)، دار الرشاد، الدار البيضاء ـ المغرب.

للصراع بين السامانيين أصحاب خراسان، وبين الديلم أصحاب طبرستان[1].

بيْد أن الحالة الفكرية في جرجان، لم تكن كالحالة السياسية، فمنذ أن وطئت أرضها جيوشُ الفتح الإسلامي، وفدت إليها أفواج من العلماء من سائر الأمصار الإسلامية، حتَّى صارت دار علم وأدب في منطقة قزوين[2].

ولما أقبل القرن الثالث الهجري، ازدحمت جرجان بطائفة كبيرة من المشتغلين بالعلم، وكثرت المؤلفات، وعُقدت الحلقات العلمية في المساجد[3]، ونبغ الناس فيها في أنواع كثيرة من العلم.

ففي علوم القرآن الكريم، نبغ في القراءات أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الرفاء الرازي (ت٣١٣هـ)، وهو أحد من سكن جرجان[4]، وعبد الكريم بن عبد الكريم الخزاعي الجرجاني[5] (ت٣٧٩هـ).

وكان في جرجان من أهل التفسير محمد بن علي بن سهل أبوبكر

---

(١) مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ٤٢ ـ ٤٣)، مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.

(٢) مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (١/ ٤٧).

(٣) مقدمة تحقيق معجم أبي بكر الإسماعيلي (١/ ٦٥) وما بعدها.

(٤) تاريخ جرجان (ص٤٥٩)، عالم الكتب ـ بيروت، الطبعة الرابعة ١٤١١هـ.

(٥) البداية والنهاية (١١/ ٣٢٨) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٧هـ.

الأنصاري[1] (ت٢٩٦هـ)، وأبو الحسن علي بن عبد العزيز قاضي جرجان[2] (ت٣٩٢هـ).

واشتهر بالعناية بالحديث في جرجان جمعٌ غفير من أهل العلم، نذكر منهم أبازرعة محمد بن عبد الوهاب الأنصاري[3] (ت٣٠٤هـ)، وأبا إسحاق عمران بن موسى السختياني[4] (ت٣١٥هـ)، والحافظ أبا أحمد عبد الله بن عدي[5] (ت٣٦٥هـ).

واشتغل بالفقه في جرجان، أعلام منهم: أبو جعفر محمد بن الحسن الطبري[6] (ت٣٢٣هـ)، وكميل بن جعفر الجرجاني[7] (ت٣٣٦هـ)، وإسحاق بن عبد الله بن إسحاق النصري[8] (ت٣٩٦هـ).

---

(١) وهو في عداد شيوخ الإسماعيلي، ولذلك ذكره في معجمه (١/ ٤٩٣) وقال فيه: «المفسر بجرجان، لم يكن بذلك».

(٢) تاريخ جرجان (ص٣٥١)؛ ويتيمة الدهر (٤/ ٣) تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.

(٣) وهو في عداد مشايخ الإسماعيلي ولذلك ترجمه في معجمه (١/ ٤٢٤) وقال فيه: «جرجاني حافظٌ فقيه».

(٤) تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٦٢)، وقال فيه الإسماعيلي: «جرجاني صدوق محدث جرجان في أيامه»؛ والمعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٣/ ٧٢٥).

(٥) تاريخ جرجان (ص٢٨٧)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٠)؛ وابن عدي مؤلف كتاب الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الأحاديث.

(٦) تاريخ جرجان (ص٥١٣)؛ والعقد المذهب (ص٢٤٨).

(٧) تاريخ جرجان (ص٤٠٢).

(٨) تاريخ جرجان (ص١٥٦).

وظهر في جرجان أئمةٌ في اللغة والنحو والأدب، نذكر من بينهم أبا جعفر محمد بن أحمد الجرجاني[1] (ت٣٦٨هـ)، وأبا عبد الله محمد بن الحسين بن معاذ الغازي[2] (ت٣٢٥هـ)، وأبا بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الطولي الجرجاني الأصل[3] (ت٣٣٥هـ).

كما عرفت جُرجان متقدمين في علم الكلام والطب[4].

وفي هذا الوسط العلمي، وُلد أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس أبو بكر الإسماعيلي[5] سنة٢٧٧هـ[6].

ولقد أومأ الإسماعيلي نفسُه إلى تاريخ مولده عندما قال: «كتبتُ في صغري الإملاء بخطي في سنة ثلاث وثمانين ومائتين، ولي يومئذ ست سنين»[7].

وجدَّ الإسماعيلي في الطلب منذ صباه، فدار على المشايخ في

---

(١) بغية الوعاة (١/ ٥٢)، المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت، بدون تاريخ.

(٢) تاريخ جرجان (ص٥٠١).

(٣) وفيات الأعيان (٤/ ١٦٣)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٩هـ.

(٤) ذكر الدكتور زياد محمد منصور طائفة من العلماء الذين كان لهم اطلاع على هذا العلم في مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ٧٣ ـ ٧٤).

(٥) تاريخ جرجان (ص٨٥)؛ وطبقات الفقهاء (ص١٢٤)؛ والأنساب (١/ ١٥٢)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٧).

(٦) تاريخ جرجان (ص٨٦)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٧٩).

(٧) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٩).

بلده، وعلى الواردين عليها يكتب ويستفيد، فممن كتب عنه وهو صغيرٌ: هارون بن محمد بن هارون الجوباري[1]، والفضل بن عبيد الله الحميري الإستراباذي[2]، وشريح بن عقيل الإسفراييني[3]، وحمدان بن مجاهد التستري[4] وطائفة.

وهناك طائفة من العلماء أخذ عنهم الإسماعيليُّ سماعاً، ومنهم محمد بن العباس بن الوليد الدمشقي[5] (ت٢٩٠هـ)، ويعقوب بن يوسف الجوباري الجرجاني[6] (ت٢٩٢هـ)، وأبو عوانة الإسفراييني[7] (ت٢٩٢هـ)، والفتح بن سعيد بن عثمان الإستراباذي[8] (ت٢٩٣هـ).

والحاصل أن في مشايخ الإسماعيلي كثرة، ولذلك أفردهم بالذكر في معجم حافل كبير، اشتمل على سبعة وأربعمائة شيخ[9]،

---

(١) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٣/ ٧٩١)؛ وتاريخ جرجان (ص٥٦١).

(٢) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٣/ ٧٦٥).

(٣) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٢/ ٦٥٧).

(٤) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٢/ ٦٣٨).

(٥) تاريخ جرجان (ص٤٧٢).

(٦) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٣/ ٧٩٤).

(٧) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٣/ ٧٩٦)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٧٧٩).

(٨) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٣/ ٧١٤)؛ وتاريخ جرجان (ص٣٧٠).

(٩) ذكر الإسماعيلي في معجمه ٤١٠ ترجمة، تكرر منها ثلاث تراجم، =

وهناك طائفة من المشايخ الذين أخذ عنهم الإسماعيلي، ولم يُدخلهم هذا المعجم الكبير، وثبت من مصادر ترجمته أنهم من شيوخه الذين تحقق له بهم لقاءٌ، أو نوع من الأخذ[1].

وأقبل الإسماعيلي على الرحلة في العلم، فطاف في بلاد كثيرة ودخل إلى أمصار معروفة بالعلم والفضل، وكثرة المشايخ، كبغداد والكوفة والبصرة ونيسابور والحجاز وغيرها[2]، وهو في أثناء ذلك شديد الدأب في الأخذ، مستكثر من الكتابة والسماع.

وطلب الإسماعيلي الفقه، فتفقه على شيخ الشافعية بجرجان إبراهيم بن هاني المهلبي (ت٣٠١هـ)، قال السهمي (ت٤٣٧هـ): «سمعت أبي يوسف بن إبراهيم يقول: «سمعت أبي إبراهيم بن موسى يقول: «كنا في جماعة صبيان، نختلف من بكراباذ إلى إبراهيم بن هاني بن خالد أبي عمران المهلبي، نتفقه ونتعلم مذهب الشافعي، فكان منا من يسبق أبا بكر الإسماعيلي، لكي يتأخر فيما يقرأ، فأبى الله العليُّ إلَّا رفعه، ونفعه بما تعلم»[3].

= فيكون عدد الشيوخ الذين ذكروا من غير تكرار ٤٠٧ مشايخ، وانظر: تحقيق د/ زياد منصور لمعجم شيوخ الإسماعيلي (١/ ٢٢٩).

(١) انظر مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٢).

(٢) الأنساب (١/ ١٥٢)؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٣)؛ وطبقات السبكي (٢/ ٨٠).

(٣) تاريخ جرجان (ص٨٦).

وما زال الإسماعيلي يستفيد ويُفيد حتَّى قبضه الله إليه حميداً سنة ٣٧١هـ[1]، يوم السبت غرة رجب[2]، وهو ابن أربع وتسعين سنة وأشهر[3]، ودُفن يوم الأحد رحمه الله تعالى[4].

❑❑❑

---

(١) تاريخ جرجان (ص٨٦)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٥٠)؛ وطبقات السبكي (٢/ ٨٠).

(٢) الأنساب (١/ ١٥٣)؛ وفي البداية والنهاية (١١/ ٣١٨) في العاشر من رجب.

(٣) الأنساب (١/ ١٥٣)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٥٠).

(٤) تاريخ جرجان (ص٨٦)؛ والأنساب (١/ ١٥٣).

المطلب الثاني

منزلة أبي بكر الإسماعيلي في الحديث وعلومه

حرص أهل الإسماعيلي[1] عليه منذ الصغر، فأحضروه مجلس السماع، وأجلسوه في حلق الرواية والإملاء، يقول الإسماعيلي في ترجمة الحسين بن حفص الجرجاني: «كتبتُ عنه، وأنا صغيٌر سنة ثلاث وثمانين ومائتين، وضبطتُّ فيما كتبتُ بالإملاء»[2].

ولقد كان تبكير الإسماعيلي للسماع، سبباً في سعة حفظه، وقوَّة استحضاره، وكثرة مشايخه.

وعندما رجع الإسماعيلي إلى بلده جرجان من رحلته التي أومأنا إليها آنفاً ـ تصدَّر للإسماع والإفادة والتدريس، فكان له مجلس في الجامع الكبير، يملي فيه كلَّ يوم سبت[3]، فيزدحم عنده في هذا

(١) عُرف من أهل الإسماعيلي بالعلم جده إسماعيل بن العباس، وقد قرأ عليه الإسماعيلي كتاباً من كتبه فيه أمال بخطه؛ وانظر: معجم الإسماعيلي (٢/ ٥٧٧).

(٢) المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (٢/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦)، وقد سبقت هذه الكلمة على نحو آخر.

(٣) تاريخ جرجان (ص١٣٥).

المجلس أهل جرجان، والواردون عليها، ممن بلغتهم شهرته ونباهته فرغبوا فيما عنده من علم ومعرفة.

ويصف السهمي مجلس الإسماعيلي الملآن بالفوائد والفرائد، فيقول: «كنتُ كلما حضرتُ مجلس الشيخ الإمام أبي بكر الإسماعيلي، ورأيته لم يتفوه بشيء من تفسير خبر، أو ضرب مثل، أو حكاية، أو بيت شعر، أو نادرة، أو غير ذلك من سائر العلوم إلَّا ويبادر جماعة من الغرباء، وأهل البلد علقوا وكتبوا، خصوصاً أبو بكر البرقاني أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، فإنَّه قلَّما كان يترك شيئاً يجري إلَّا وهو يكتب، وكذلك أبو الفرج الورثاني، وأبو جعفر بن علي بن دلان الجرجاني، وأبو الفضل بن أبي سعد الهروي، وأبو الفضل المخزومي البصري، وأبو سعد الماليني، وأبو القاسم عيسى بن عباد الدينوري، ويحيى الأبهري... وغيرهم رضي الله عنهم ممن لا أحصي عددهم، وما من يوم إلَّا وكان بحضرته من الغرباء الجوالين ممن يَفهم ويحفظ، مقدارَ أربعين، أو خمسين نفساً، وكنتُ أعلِّق عنه بمقدار فهْمي وحفظي، أو أنسخُ ممَّا علَّق عنه أبو بكر البرقاني، وأبو جعفر بن دلان الجرجاني، وعندي بخط أبي بكر الخوارزمي ما كتب لي»[1].

وتخرج بالإسماعيلي أعلام العلماء كأحمد بن محمد البرقاني والسهمي وعبد القاهر بن طاهر التميمي (ت٤٢٩هـ)، وغيرهم[2].

---

(١) تاريخ جرجان (ص١١٠ ـ ١١١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٣)؛ وطبقات السبكي (٢/ ٨٠).

وتقدم الإسماعيلي في العلوم وخاصة في علم الجرح والتعديل، حيث نقلت عنه أقوال في بعض الرواة وحملة العلم، امتلأت بها كتب الرجال والتواريخ والسير.

ولقد تتبع الدكتور زياد محمد منصور أقوال الإسماعيلي في الجرح والتعديل، وجردها من مصادر مختلفة منها: «تاريخ جرجان»، وتاريخ بغداد»، و«سير أعلام النبلاء»، و«ميزان الاعتدال»، و«لسان الميزان» وغيرها، وأضاف إليها ما ورد في معجم الإسماعيلي، فخلص إلى أن الإسماعيلي تكلم على ثمانين راوٍ من رواة الحديث، بين في معجمه حال ستة وخمسين راوياً[1]، ثُمَّ إنَّ الدكتور الفاضل وازن بين مذهب الإسماعيلي في هؤلاء الرواة، وبين مذاهب علماء هذا الشأن، واستنتج من ذلك «أن أقوال هذا الإمام الجليل تدور مع أقوال ابن عدي في بعض الأحيان، وتتوافق مع أقوال الدارقطني، أو الخطيب، أو الذهبي، أو ابن حجر في بعض الأحيان الأخرى، ممَّا يدل على علو مكانته النقدية، واعتداله في نقد الرجال...»[2].

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ٢٤٠ ـ ٢٥٨).

(٢) مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨) ولم أر هنا سياق أقوال الإسماعيلي في الجرح والتعديل، فلقد سردها د/ زياد محمد منصور، ووثَّقها ودرسها دراسة مقارنة، ممَّا أظهر منزلة الإسماعيلي في علم الجرح والتعديل، فلينظرها من شاء في مقدمة تحقيق المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ٢٤٠ ـ ٢٥٨).

وانتشر ذكر الإسماعيلي في الآفاق، وطبَّقت شهرته الأمصار، فتسامع به العلماء، وعرفه الفضلاء، واشتاقت إلى لقائه نفوس النجباء، قال الإمام الدارقطني (ت٣٨٥هـ): «قد كنتُ عزمتُ غير مرة أن أرحل إلى أبي بكر الإسماعيلي، فلم أرزق»[١].

وقال القاضي أبو الطيب الطبري (ت٤٥٠هـ): «دخلتُ جرجان قاصداً إلى أبي بكر الإسماعيلي وهو حيٌّ، فمات قبل أن ألقاه»[٢].

ولقد كانت إمامةُ الإسماعيلي في العلم، سبباً في حسن الأحدوثة، والذكر الجميل عند العلماء المتقدمين والمتأخرين.

فلقد كتب الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ) في رسالته التي أثنى فيها على الإسماعيلي وولديه أبي نصر وأبي سعد ـ يقول: «. . . وأمَّا أنت أيها الفقيه أبا سعد فمن يراك كيف تدرس وتفتي وتحاضر، وتروي وتكتب وتملي، علمَ أنك الحبر بن الحبر، والبحر بن البحر، والضيا بن الفجر، وأبو سعد بن أبي بكر، فرحم الله شيخكم الأكبر، فإنَّ الثناء عليه غُنم، والنساء بمثله عُقم، فليفخر به أهل جُرجان ما سال واديها، وأذَّن مناديها»[٣].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «كان الإسماعيلي واحدَ عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلهم في الرياسة والمروءة والسخاء،

---

(١) البداية والنهاية (١١/ ٣١٨)؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٤).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٨ ـ ٩٤٩).

(٣) طبقات الفقهاء (ص١٢٩).

ولا خلاف بين علماء الفريقين، وعقلائهم فيه»[1].

وقال أبو إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) في بيان منزلة الإسماعيلي في العلم: «. . . جمع بين الفقه والحديث، ورياسة الدِّين والدنيا»[2].

ووصف الذهبي الإسماعيلي بأوصافٍ دلَّت على جلالته ومقداره العلمي فقال: «الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام. . . كبير الشافعية بناحيته. . . قد جمع مع إمامته في علم الحديث والفقه، رفعة الأسانيد والتفرد ببلاد العجم»[3].

وذهب السخاويُّ إلى أنَّ جرجان صارت دار حديث بأبي أحمد ابن عدي وأبي بكر الإسماعيلي، والغطريفي وغيرهم، فبهؤلاء حييَ علم السنن وماتت البدع والفتن[4].

❑❑❑

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٨ ـ ٩٤٩)؛ وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٤)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨٠).

(٢) طبقات الفقهاء (ص١٢٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٧ ـ ٩٥٠).

(٤) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص١٣)، دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٣هـ.

المطلب الثالث

تآليف الإسماعيلي في الحديث وعلومه

صنف الإمام أبو بكر الإسماعيلي تصانيف تشهد له بالتقدم في الحديث وعلومه، ولقد رزق فيها القبول والإعجاب والذكر الحسن.

قال السهمي: «سألني الوزير أبو الفضل جعفر بن الفضل بن الفرات بمصر عن الإسماعيلي، وما صنف وسيرته، فكنتُ أخبره بما صنف منن الكتب، وجمع من المسانيد والمقلين، [1] وتخريجه على كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، وجميع سيرته[2]، فيعجب من ذلك، وقال: «لقد كان رُزق من العلم والجاه»[3].

وهذه تسميةُ كُتب الإسماعيلي في الحديث وعلومه[4]:

---

(١) في تاريخ جرجان بعد قوله: «والمقلين»، ألف تخريجه. . .»، والصواب ما في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء.

(٢) في تاريخ جرجان: «سيره»؛ والتصحيح من تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء.

(٣) تاريخ جرجان (ص١١٠)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٩)؛ وسير أعلام النبلاء (١١/ ٢٩٤).

(٤) ولقد كان من منهجي في سرد كتب الإسماعيلي، أنني إذا علمتُ أن الكتاب مطبوع أو مخطوط، ذكرتُ ذلك، وإذا سكتُّ اكتفيت بالإشارة إلى من ذكره للإسماعيلي.

١ ـ **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**: ذكره له الذهبي وقال: «في مجلدين عن نحو ثلاثمائة شيخ»[١]، ولقد طُبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور.

٢ ـ **المدخل**: لم يذكر أحدٌ ممن ترجم للإسماعيلي هذا الكتاب بين كتبه، ولقد ذكره محمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ) في جملة مروياته من الكتب فقال: «المدخل إلى صحيح البخاري، وفيه اعتراضات عليه، والجواب عنها لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، به[٢] إلى السلفي عن ثابت بن محمد بن بندار عن أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني عنه»[٣].

والذي يظهر أن المدخل عبارة عن مقدمة المستخرج، وذلك للأدلة التالية:

١ ـ يلوح من عنوان الكتاب كما أورده الروداني في النص الذي نقلناه آنفاً أنَّه مقدمة تمهيدية للباحث في صحيح الإمام البخاري.

وقد يُعترض على هذا فيقال لو كان المدخل مقدمة المستخرج لكان الروداني قال: «المدخل إلى المستخرج»، فلمَّا لم يفعل ذلك دلَّ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٩٣).

(٢) يعني بالسند المتصل من المؤلف إلى السلفي، ولقد ذكره الروداني في أوائل الكتاب.

(٣) صلة الخلف بموصول السلف (ص٤٠٧) دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٨هـ.

صنيعُه على أنَّ المدخل ليس مقدمة للمستخرج، ويقال في الجواب عن هذا الاعتراض: لقد أثبت الاستقراء لتصرفات الأئمة المؤلفين، أنهم قد يمهِّدون لتآليفهم الموضوعة على كتب أخرى بمقدمة جامعة فيها ذكرٌ لفضل الكتاب الذي تصدوا لشرحه، مع الإشارة إلى شرط الكتاب ومنهج صاحبه فيه، وغير ذلك، فلمَّا تصدى الإسماعيلي إلى الاستخراج على صحيح البخاري، كان طبيعيًّا أن يجري على سَنن أهل العلم في ذلك، فيمهد لعمله بتقديم عام عن الجامع الصحيح وصاحبه، فعمل المدخل إلى صحيح البخاري، وهو يريد المدخل الممهد إلى المستخرج الموضوع على الجامع الصحيح، ثُمَّ إنَّ الإسماعيلي مدَّ عنان القول في المدخل، حتَّى صار كأنه كتاب مفردٌ، لكنه في واقع الأمر مقدمة لكتاب واحد، هو المستخرج، وقد يُعترض أيضاً على هذا الذي قررناه بأن يقال: لو كان المدخل مقدمة للمستخرج، فلِم غاير الروداني بين الكتابين، فذكرهما في موضعين مختلفين من فهرسته[1]، فهما عنده إذن كتابان؟ وإذا علمتَ ما قررناه آنفاً من أنَّ الإسماعيلي بسط القول في المدخل، حتَّى صار كأنه كتاب مستقل، سهل عليك دفع هذا الاعتراض.

٢ ـ بدهيٌّ أن تكون مقدمة كل كتاب تنوه بالكتاب، وترشد إلى شرط صاحبه، وطريقته التي ارتضاها في التأليف، كما أنها تذكر من فضائل الكتاب ومحاسنه، ما قد يرغب في الإقبال عليه، والعناية به،

(١) صلة الخلف بموصول السلف (ص٢٨٣) و(ص٤٠٧).

وكلٌّ هذا مذكور في مدخل المستخرج، فلقد نقل الحافظ ابن حجر عن الإسماعيلي من الكتاب[1] نصًّا فيه: «. . . أمَّا بعد فإني نظرت في كتاب الجامع الصحيح الذي ألفه أبو عبد الله البخاري، فرأيته جامعاً كما سمي لكثير من السنن الصحيحة، ودالًّا على جُمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها، إلَّا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته، والعلم بالروايات وعللها، علماً بالفقه واللغة، وتمكناً منها كلها، وتبحراً فيها، وكان يرحمه الله الرجلَ الذي قصر زمانه على ذلك، فبرع وبلغ الغاية، فحاز السبق، وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير، فنفعه الله ونفع به»، قال[2]: «وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة منهم الحسن بن علي الحلواني، لكنه اقتصر على السنن، ومنهم أبو داوٗد السجستاني، وكان في عصر أبي عبد الله البخاري، فسلك فيما سمَّاه سنناً ذكر ما روي في الشيء وإن كان في السند ضعف، إذا لم يجد في الباب غيره، ومنهم مسلم بن الحجاج وكان يقاربه في العصر فرام مرامه، وكان يأخذ عنه، أو عن كتبه، إلَّا أنه لم يضايق نفسه مضايقة أبي عبد الله، وروى عن جماعة كثيرة لم يتعرض أبو عبد الله للرواية عنهم، وكل قصد الخيرَ، غير أن أحداً منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبد الله، ولا تسبب إلى استنباط المعاني، واستخراج لطائف فقه الحديث، وتراجم الأبواب الدالة على

---

(١) اقتصر ابن حجر في الإشارة إلى الكتاب على قوله المدخل.

(٢) القائل الإسماعيلي، والناقل ابن حجر، وكأنه حذف من كلام الإسماعيلي شيئاً.

ما له صلة بالحديث المروي فيه تسببه، ولله الفضل يختص به من يشاء»[1].

ولقد آثرنا نقل كلام الإسماعيلي بطوله لبيان أن المدخل مقدمة للمستخرج، بما اشتمل عليه من ثناء على الإمام البخاري، وتنويه بفضل كتابه، وإشادة بمسلكه فيه.

٣ ـ لو كان المدخل كتاباً مستقلًّا عن المستخرج، لذكره الذين ترجموا للإسماعيلي في جملة كتبه، فلمَّا لم يفعلوا عُلم أنهم عدوه مقدمة للمستخرج، وفرعاً تابعاً له، وقسماً ملحقاً به، ولذلك ذكروا الأصل، وهو المستخرج، وأهملوا الفرع.

وبعضُ أهل العلم كابن حجر، لما احتاج إلى نقل جزئية لا تكاد توجد إلَّا في مقدمة المستخرج، سمى مورد النقل، وصرح بأنه في المدخل، وهو يريد المدخل إلى المستخرج.

٤ ـ بيَّن الإسماعيلي في المدخل شرطه في المستخرج في تخريج الحديث، وهذا دليلٌ قويٌّ على أن المدخل مقدمة للمستخرج، قال السخاوي: «ميز الإسماعيلي بين ما يخرجه في المستخرج من طريق من يعرض في القلب منه شيء، وبين الصحيح على شرطه بذكر الخبر من فوق، ثُمَّ بعد فراغه منه يقول: أخبرنيه فلانٌ عن فلان، كما نبه عليه في المدخل»[2].

---

(١) هدي الساري (ص١١)، دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ؛ ونقل ابن حجر أيضاً من المدخل في فتح الباري (٥/ ٢٥٦) حكاية استشكال والجواب عنه.

(٢) فتح المغيث (٢/ ٥٧).

والاحتياط يقتضي بعد سياق هذه الأدلة عدم القطع بأن المدخل مقدمة للمستخرج، كما يقتضي عدم المبادرة إلى دفع احتمال أن يكون مقدمة له، والله أعلم وأحكم[١].

٣ ــ «المستخرج»: وسيأتي الكلام عليه مبيناً إن شاء الله تعالى.

٤ ــ «المسند الكبير»: ذكره له التاج السبكي (ت٧٧١هـ)، وأفاد أنَّه في مائة مجلد[٢].

٥ ــ «مسند عمر»: ذكره له الذهبي[٣]، والظاهر أنَّه أحد مسانيد المسند الكبير، الذي هذبه الإسماعيلي في مجلدين، قال الذهبي: «طالعته وعلقتُ منه، وابتهرت بحفظ هذا الإمام، وجزمت بأن المتأخرين على إياس من أن يلحقوا المتقدمين في الحفظ والمعرفة»[٤].

ولقد نقل منه الحافظ ابن حجر في موضعين من كتبه[٥].

٦ ــ «مسند علي»: ذكره الحافظ ابن حجر في أثناء شرح

---

(١) هذا الذي انتهيت إليه هو الذي قرره أيضاً د/ زياد محمد منصور في مقدمة تحقيقه للمعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي (١/ ١٨٠).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨٠).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٣).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٨).

(٥) في فتح الباري (١٢/ ٩٤٨)؛ ولسان الميزان (٤/ ٦٤)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، عن الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ.

حديث: «من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب. . .»[1]، والراجح أنَّه من مسانيد المسند الكبير.

٧ ـ «مسند يحيى بن سعيد الأنصاري»: ذكره الحافظ ابن حجر في قوله: «وروى الإسماعيلي في مسند يحيى بن سعيد الأنصاري»، تألفيه من طريق يحيى المذكور، عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة قالت: «جاءت امرأة من قريش، قال يحيى: «لا أدري ابنة النحام، أو أمها بنت سعد. . .»[2].

٨ ـ «الفوائد»: ذكره للإسماعيلي ابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)[3].

٩ ـ «العوالي»: ذكره للإسماعيلي ابن تغري بردي أيضاً[4].

١٠ ـ «كتاب أحاديث الأعمش»: ذكره للإسماعيلي، السيوطي والكتاني[5].

١١ ـ «سؤالات السهمي للإسماعيلي»، وقد طُبع بتحقيق عبد الله بن عبد القادر.

١٢ ـ «معجم الصحابة»: ذكره للإسماعيلي ابن حجر في «الإصابة»[6].

---

(١) فتح الباري (١١/ ٣٤١).

(٢) هدي الساري (ص٣٢٥).

(٣) النجوم الزاهرة٤/ ١٤٠ الطبعة المصرية.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تدريب الراوي (٢/ ١٥٥)؛ والرسالة المستطرفة (ص١١٠).

(٦) موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص٤٤٣)، دار القلم ـ دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ.

١٣ ـ «سؤالات البرقاني للإسماعيلي»: نقل منها الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) في «تاريخ بغداد»[١].

١٤ ـ «حديث»: وهو عبارة عن مجموعة أحاديث، مدونة مع أحاديث أخرى لمحدثين آخرين، منه نسخة خطية بالمكتبة الظاهرية[٢].

١٥ ـ «كتاب جمع فيه حديث الزهري»: ذكره الكتاني وقال: «وجوَّده »[٣].

١٦ ـ «كتاب جمع فيه حديث مالك»: ذكره الكتاني وقال: «وجوده أيضاً»[٤].

١٧ ـ «كتاب جمع فيه حديث عبد الله بن دينار»: ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»[٥].

١٨ ـ «كتاب جمع فيه حديث موسى بن عقبة»: ذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»[٦].

❑❑❑

---

(١) موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ص٣٧١).
(٢) تاريخ التراث العربي (١/ ٣٢٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
(٣) الرسالة المستطرفة (ص١١١).
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر السابق.
(٦) المصدر السابق.

المبحث الثالث

دراسة تحليلية
لمستخرج أبي بكر الإسماعيلي

عَرف الإسماعيلي لصحيح الإمام البخاري قدره، فأقبل عليه متأملاً عجيب الصنعة فيه، حتَّى إذا تمَّ له ذلك، بادر إلى وضع مستخرج عليه، يسير بسيرة صاحب الصحيح، وينسج على منواله.

وهذا المبحث معقود للكلام على عنوان المستخرج، وبيان طريقة الإسماعيلي فيه، وذكر التعقبات عليه.

❑❑❑

المطلب الأول

عنوان المستخرج

اختلفت عباراتُ أهل العلم في الإشارة إلى مُستخرج الإسماعيلي، فمنهم من أشار إليه على جهة الإجمال، فقال أثناء ذكر مؤلفات الإسماعيلي: «... صنف على كتاب مسلم والبخاري»[1]، ومنهم من ذكر الكتاب على جهة الاختصار فقال: «المستخرج»[2]، أو قال: «صحيح الإسماعيلي»[3]، أو قال: «الصحيح»[4].

ومن أهل العلم من ذكر الكتاب على جهة البسط، فقال: «المستخرج على البخاري»[5]، أو المستخرج على الصحيح»[6]،

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٧٩٣)، مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤٠٩هـ؛ والمنتظم في تاريخ الرسل والملوك (٧/ ١٠٧)، الطبعة الهندية ١٣٥٨هـ.

(٢) تدريب الراوي١/ ١١١.

(٣) عمدة القاري (٣/ ١٩٤ و٩/ ٢١٤)، دار الفكر ـ بيروت؛ وصلة الخلف بموصول السلف (ص٢٨٣).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٤٨)؛ وطبقات علماء الحديث (٣/ ١٤١)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ؛ والنجوم الزاهرة (٤/ ١٤٠).

(٥) النكت لابن حجر (١/ ٣١٠)؛ والبحر الذي زخر (لوحة ٧٥).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٠)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٢/ ٨٠).

أو المستخرج على صحيح البخاري»[1].

وبإلقاء نظرة متأنية فيما سبق، تتضح الأمور الآتية:

١ ـ مراد من أجمل ذكر مستخرج الإسماعيلي من أهل العلم، الإشارة إلى جملةٍ من كتب الإسماعيلي، ومستخرجه على البخاري منها.

٢ ـ إطلاق من أطلق من أهل العلم على مستخرج الإسماعيلي: «صحيح الإسماعيلي»، أو «الصحيح»، إطلاق صحيح، وذلك للاعتبارات التالية:

أ ـ أن في المستخرج صحيحاً كثيراً، كما أن فيه ما لا يرتقي إلى الصحة.

ب ـ لقد صرح الروداني بأن صحيح الإسماعيلي هو المستخرج، عندما قال: «كتاب صحيح أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، وهو مستخرجٌ على صحيح البخاري»[2].

ت ـ لم يعرف عن الإسماعيلي أنَّه ألف لنفسه صحيحاً، ولقد صرح بذلك علانية الحسن بن علي الحافظ، فيما نقله عنه السهميُّ قال: «كان الواجب للشيخ أبي بكر ـ يعني الإسماعيلي ـ أن يصنف

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٨)؛ والشذا الفياح (ص٤١).

(٢) صلة الخلف (ص٢٨٣)، وهذا دليل ساطع وبرهان واضح على أن الإسماعيلي لم يؤلف صحيحاً، وإنَّما وضع على صحيح البخاري مستخرجاً.

لنفسه سنناً، ويختار ويجتهد، فإنه كان يقدر عليه، لكثرة ما كتب، ولغزارة علمه وفهمه وجلالته، وما كان ينبغي له أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل البخاري، فإنه كان أجل من أن يتبع غيره»[1].

فلما وضح أن الإسماعيلي، لم يؤلف صحيحاً، عُلم أنَّه مراد من قال: «صحيح الإسماعيلي»، الدلالة على مستخرجه.

٣ ـ مراد من ذكر مستخرج الإسماعيلي على جهة البسط، استيعاب ذكر العنوان ما أمكن، وبتأمل الصيغ الواردة في هذا القسم، يتضح أن الصيغة التي استعملها من قال: «المستخرج على صحيح البخاري» أتم وأكمل، ولذلك رجحتُها على غيرها، وجعلتها لهذه الدراسة عنواناً، وذلك للأسباب التالية:

ـ أنها صحيحة في نفسها، لأنَّ مفادها أن الإسماعيلي وضع على صحيح البخاري مستخرجاً.

ـ أنها منسجمة تماماً مع مضمون المستخرج.

ـ أنها الصيغة القريبة ممَّا ذكره الروداني، الذي يُظنُّ أنَّه آخر من وقف على المستخرج.

❑❑❑

---

(١) تاريخ جرجان (ص١١٠).

المطلب الثاني

ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه

لما كان أصل مستخرج الإسماعيلي مفقوداً، أقبلت على النظر في شروح صحيح البخاري، عسى أن أظفر بشيء من مادة المستخرج، ولقد ألفيتها بحمد الله تعالى متناثرة في كتب أربعة أعلام من مشاهير شرَّاح صحيح البخاري وهم:

١ ـ شمس الدِّين محمد بن يوسف الكرماني (ت٧٨٦هـ) في شرحه الممتع لصحيح البخاري الذي سماه: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري».

٢ ـ الحافظ ابن حجر في شرحه الحافل الموسوم بـ: «فتح الباري شرح صحيح البخاري».

٣ ـ بدر الدِّين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) في شرحه النافع: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري».

٤ ـ شهاب الدِّين أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٣٢هـ) في شرحه الموسوم بـ: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري».

ولقد طفقت ألتقط من هذه الكتب الأربعة، كل نص فيه ذكر للإسماعيلي، واستوعبت في ذلك، حتَّى جردت ألفي وخمسمائة

وثمانية وستين نصًّا[1]، وكان من منهجي في هذا الجمع أن ألتقط كل ما قدرت عليه، ممَّا نسبه أصحاب الشروح المتقدمة إلى الإسماعيلي، وهو على ثلاث مراتب، بعضها أصرح من بعض، وهي:

١ ـ ما جاء منسوباً إلى الإسماعيلي صراحة، كأن يقول ابن حجر: «قال الإسماعيلي»، أو«زعم الإسماعيلي»، أو «أجاب الإسماعيلي»، ثُمَّ يذكر نص كلامه.

٢ ـ ما جاء منسوباً إلى الإسماعيلي على سبيل الحكاية، كأن يقول الناقل عنه: «حذفه الإسماعيلي»، أو أخرجه الإسماعيلي»، أو وصله الإسماعيلي»، أو فصله الإسماعيلي»، أو «وبه ترجم الإسماعيلي»، أو «وعليها اقتصر الإسماعيلي»، وأمثال هذه الصيغ الدالة على حكاية الفعل.

٣ ـ ما جاء دالًّا على وجوده في مستخرج الإسماعيلي، كأن يقول الناقل: «وقع عند الإسماعيلي»، أو «في رواية الإسماعيلي»، أو «وفي صحيح الإسماعيلي».

---

(١) لا أدعي الإحاطة بكل نص ثابت عن الإسماعيلي في هذه الكتب الأربعة التي سمَّيتها، فقد يدركني ما يدرك بني البشر من سهو وغفلة وذهول، والكمال لله وحده، ولقد أفاد الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٣) أن مستخرج الإسماعيلي يقع في أربعة مجلدات.

*** ولا يخلو طريق جمع مادة المستخرج من عثرات وزلات، وأعظمها:**

١ ـ الخلط بين كلام الإسماعيلي وبين كلام الناقل عنه، وأشد ما يكون ذلك عند تمام النقل، فلا يُدرى آخره، فتزل الأقدام ويشق التمييز في ذلك المقام.

٢ ـ قد يزيغ البصر ويشرد الذهن، ويغفل الفكر، ويكل الخاطر، وتفتر القوى، فيدع المتتبع نصًا أو نصوصاً صحيحة النسبة إلى الإسماعيلي، لكن يهون الخطب، عدم ادعاء الإحاطة والاستيعاب من قبل المتتبع.

وبعدما تمَّ لي ما قصدت من الجمع، أقبلت على دراسة هذه النصوص المستخرجة من الكتب الأربعة التي سبق ذكرها آنفاً، فتبنيت لي معالم المنهج الذي سلكه الإسماعيلي في مستخرجه.

*** لقد رتب الإسماعيلي كتابه وفق ترتيب البخاري لصحيحه الكتب والأبواب، لكنه لم يتابع البخاري حذو القذة بالقذة، بل إنه خالفه في جملة أمور منها:**

١ ـ حذف ترجمة الباب: ويكون حذف الترجمة بإسقاطها جملة، أو بإسقاط شيء منها، فمن الأول: قول ابن حجر عند شرح: «باب وفاة النبي ﷺ»[١]: كذا وقعت هذه الترجمة عند أبي ذر، وسقطت من رواية النسفي، ولم يذكرها الإسماعيلي»[٢].

---

(١) انظر: باب رقم (١٩) من كتاب المناقب.

(٢) فتح الباري (٦/٥٥٩)، وأيضاً: (٦/٥٥١).

ومن الثاني قول ابن حجر عند شرح: «باب فضل قول الله تعالى: «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون»[1]: «كذا لأبي ذر، وساق الأصيلي وكريمة الآيتين، ومعنى قوله: «فضل قول الله»، أي من ورد فيه قول الله، وقد حذف الإسماعيلي لفظ فضل من الترجمة. . .»[2].

٢ ـ المخالفة في إيراد الحديث تحت باب معين: ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري أورد حديث ظهير ـ بالتصغير ـ بن رافع في المحاقلة في باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمر»[3]، فخالفه في ذلك الإسماعيلي، حيث أورد الحديث في آخر الباب الذي قبله»[4].

٣ ـ المخالفة في سياق الحديث: ذلك أن البخاري قد يختصر شيئاً من المتن فلا يذكره بتمامه، لكونه معلوماً عند أهل الحديث، فيستخرج الإسماعيلي ذلك المتن بعينه تامًّا غير منقوص، ومن أمثلته، أن البخاري أخرج حديث محمد بن المنتشر قال: « . . . ذكرته لعائشة فقالت: «يرحم الله أبا عبد الرحمن، كنت أطيب رسول الله ﷺ، فيطوف على نسائه، ثُمَّ يصبح محرماً ينضح طيباً»[5]، قال الحافظ

---

(١) انظر: باب رقم (١٩) من كتاب الجهاد.

(٢) فتح الباري (٦/ ٣١)، وأيضاً (١٢/ ٥٢).

(٣) انظر: باب رقم (١٨) من كتاب الحرث والمزارعة.

(٤) فتح الباري (٥/ ٢٣ و٢٤).

(٥) أخرجه البخاري في الغسل باب إذا جامع ثُمَّ عاد. . . برقم (٢٦٧).

ابن حجر: «قوله ذكرته، أي قول ابن عمر المذكور بعد باب، وهو قوله: ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً»، وقد بينه مسلم في روايته عن محمد بن المنتشر، قال: «سألت عبد الله بن عمر عن الرجل يتطيب، ثُمَّ يصبح محرماً، فذكره وزاد: «قال ابن عمر: «لأن أُطلى بقطران أحبّ إليَّ من أن أفعل ذلك»، وكذا ساقه الإسماعيلي بتمامه عن الحسن بن سفيان عن محمد بن بشار...»[1].

وقد يكون المحذوف من المتن طويلاً، فتأتي رواية المستخرج بتمامه وبيانه، ومن ذلك أن البخاري ساق حديث ابن أبي ليلى وفيه: «قال: «خرجنا مع حذيفة، وذكر النبي ﷺ قال: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة...»[2]، قال العيني: «ولهذا ذكر مختصراً، وفيه حذف كثيرٌ، بينه الإسماعيلي فقال: «خرجنا مع حذيفة إلى بعض السواد فاستسقى، فأتاه دهقان بإناء من فضة، فرمى به في وجهه، قال: فقلنا اسكتوا فإنَّا إن سألناه لم يحدثنا، قال فسكتنا فلمَّا كان بعد ذلك، قال: «أتدرون لم رميت بهذا في وجهه، قلنا: لا. قال: ذلك أني كنت نهيته. قال: فذكر النبي ﷺ أنَّه قال: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة...» الحديث»[3].

---

(١) فتح الباري (١/ ٣٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في الأشربة باب آنية الفضة برقم (٥٦٣٣).

(٣) عمدة القاري (٢١/ ٢٠٢)؛ وانظر أيضاً: فتح الباري (١٠/ ٩٦)؛ وإرشاد الساري (٨/ ٣٣٥).

٤ ـ المخالفة في ترتيب التراجم: وذلك بتقديم ترجمة على ترجمة، ومن ذلك أنَّه وقع في جميع نسخ صحيح البخاري من طريق الفربري تقديم قول البخاري: «باب جوائز الوفد»، على «باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ومعاملتهم»، قال ابن حجر: «إلَّا أن في رواية أبي علي بن شبويه عن الفربري، تأخير ترجمة: «جوائز الوفد»، عن الترجمة: «هل يستشفع...»، وكذا هو في عند الإسماعيلي»[1].

٥ ـ المخالفة في إيراد كلام البخاري على بعض الحديث في موضع آخر: ومنه أن البخاري في رواية أبي ذر ساق حديث ابن عمر: «فيما سقت السماء والعيون، أو كان عثرياً العشر...»[2]، ثُمَّ قال: «قال أبو عبد الله: هذا تفسيرُ الأول، لأنَّه لم يؤقت في الأول، يعني حديث ابن عمر: «فيما سقت السماء العشر»، وبين في هذا ووقتَ، والزيادة مقبولة، والمفسر يقضي على المبهم، إذا رواه أهل الثبت... «قال العيني: «هكذا وقع في رواية أبي ذر، هذا الكلام عقب حديث أبي سعيد المذكور في الباب الذي بعده، وهو الذي وقع عند الإسماعيلي أيضاً»[3].

---

(١) فتح الباري (٦/ ١٧٠).
(٢) أخرجه البخاري في الزكاة باب العشر فيما يسقى من ماء السماء... برقم (١٤٨٣).
(٣) عمدة القاري (٩/ ٧٥)؛ وانظر: فتح الباري (٣/ ٣٤٩).

٦ ـ **المخالفة بإبدال لفظ من الحديث بآخر**: ومن أمثلته أن البخاري أخرج حديث أنس: «لايؤمن أحدكم حتَّى أكون أحب إليه من والده، وولده والناس أجمعين»[١]، فخالف الإسماعيلي في بعض ألفاظه إذ ساقه من طريق عبد الوارث بن سعيد عن عبد العزيز، وقال: «لا يؤمن الرجل»[٢].

وقد يكون الإبدال في لفظ الحديث من جهة الإعراب، ومن الأمثلة فيه أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة وفيه: «انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلَّا الإيمان بي، وتصديق برسلي. . .»[٣]، فاستخرجه الإسماعيلي وقال: «لا يخرجه إلَّا إيماناً بي. . .»، قال الحافظ ابن حجر: «قال النووي: هو مفعول له، وتقديره لا يخرجه المخرج إلَّا الإيمان والتصديق»[٤].

٧ ـ **المخالفة بإسقاط شيء من الحديث**: وقد يكون الإسقاط بحذف حرف أو كلمة، فمن الأول: أن البخاري أخرج حديث النعمان بن بشير وفيه: «فمن اتقى المشبهات استبرأ لدينه وعرضه. . .»[٥]، قال ابن حجر: «قوله فمن اتقى المشبهات»،

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب حب الرسول ﷺ من الإيمان برقم (١٥).

(٢) فتح الباري (١/ ٥٩).

(٣) الحديث بطوله في كتاب الإيمان باب الجهاد من الإيمان برقم (٣٦).

(٤) فتح الباري (١/ ٩٣)؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (١/ ٢٣٠).

(٥) أخرجه البخاري في الإيمان باب فضل من استبرأ لدينه برقم (٥٢).

أي حذر منها، والاختلاف في لفظها بين الرواة نظيرُ التي قبلها[1]، لكن عند مسلم والإسماعيلي: «الشبهات» بالضم: جمع شبهة»[2].

ومن الثاني أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة قال: «حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين فأمَّا أحدهما فبثثته، وأمَّا الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم»[3]، قال ابن حجر: «... وفي رواية الإسماعيلي: «لقُطع هذا»، يعني رأسه»[4].

٨ ـ المخالفة في إفراد، وذكره مستقلًّا: وذلك بسياق إسناد له، يفرده عما قبله، ومن أمثلته: أن البخاري أورد حديث ابن عمر من طريق عروة بن الزبير، وفيه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»[5]، ثُمَّ قال: «وقال حدثني ابن عمر قال: «قال رسول الله ﷺ: «أفرده الإسماعيلي، وذكر أنَّه وقع له الحديثان معاً من رواية علي بن مسهر، وعيسى بن يونس، ومحمد بن بشر، ووكيع ومالك بن مسعر ومحاضر كلهم عن هشام، وأنَّه وقع له الحديث الثاني فقط من رواية عبد الله بن نمير عن هشام»[6].

---

(١) يعني ابن حجر قول رسول الله ﷺ: «وبينهما متشابهات لا يعلمها كثير من الناس».
(٢) فتح الباري (١/ ١٢٧).
(٣) أخرجه البخاري في العلم باب حفظ العلم برقم (١٢٠).
(٤) فتح الباري (١/ ٢١٦).
(٥) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة بعد الفجر حتَّى ترتفع الشمس برقم (٥٨٢).
(٦) فتح الباري (٢/ ٦٠)؛ وأيضاً: عمدة القاري (٥/ ٧٩).

٩ ـ **المخالفة في صيغ الأداء الواقعة في السند**: ومن أمثلته أن البخاري قال: «حدثنا آدم حدثنا شعبة عن حميد الطويل عن أنس بن مالك»، ثُمَّ ساق الحديث[١]، فلمَّا استخرجه الإسماعيلي من هذا الوجه، قال: «عن حميد سمعت أنساً»[٢].

ومن معالم منهج الإسماعيلي في سياق الأحاديث، أن يخرج الحديث بإسناده لنفسه، ويتنكب طريق البخاري ما وسعه ذلك، وقد يضيق عليه المخرج أحيانا، فيسوق الحديث من طريق البخاري، فربما التقى معه في شيخه أو شيخ شيخه وهكذا.

ومن أمثلة هذا الباب أن البخاري أخرج حديث اغتسال النبي ﷺ بالصاع من طريق أبي نعيم[٣]، قال ابن حجر: «وقد رواه الإسماعيلي من طريق أبي نعيم شيخ البخاري قال...»[٤].

ويرى ابن حجر أن السبب في بعض ذلك راجع إلى أن الحديث قد يكون غير موجود عند غير البخاري، فيأتي الإسماعيلي، فيخرجه من طريقه، فعند حديث عائشة في ذكر الملائكة ورد السند هكذا: «حدثنا محمد حدثنا ابن أبي مريم...»[٥]، قال ابن حجر:

---

(١) حديث رقم (٢٢٨١) من الإجارة باب من كلم موالي العبد أن يخففوا عنه من خراجه.

(٢) فتح الباري (٤/ ٤٥٩)؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (١٢/ ١٠٣).

(٣) انظر: حديث رقم (٢٠١) من كتاب الوضوء.

(٤) فتح الباري (١/ ٣٠٥)؛ وعمدة القاري (٣/ ٩٤)؛ وإرشاد الساري (٣/ ١٤٠).

(٥) انظر: حديث رقم (٢٢١٠) من كتاب بدء الخلق.

«قال الجياني محمد هذا هو الذهلي، كذا قال، وقد قال أبو ذر بعد أن ساقه محمد هذا هو البخاري، وهذا هو الأرجح عندي، فإنَّ الإسماعيلي وأبا نعيم لم يجدا الحديث من غير رواية البخاري فأخرجاه عنه، ولو كان عند غير البخاري لما ضاق عليهما مخرجه»[1].

*** ومن معالم منهج الإسماعيلي في المستخرج، اعتراضه على بعض صنيع البخاري في كتابه، وتعليقه على ما يقع عنده مستخرجاً من حديث سنداً ومتناً، وإليك بيان ذلك:**

أولاً: اعتراض الإسماعيلي على صنيع البخاري: ويمكن شرح هذه الاعتراضات على هذا النحو:

١ ـ الاعتراض على البخاري في حمله لفظاً من الترجمة على معنى غير مراد: ومن أمثلته أن البخاري ترجم بقوله: «باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل»[2]، ثُمَّ ساق فيه حديث عائشة: «كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب، فأخذ بكفه، فبدأ بشق رأسه الأيمن، ثُمَّ الأيسر...»[3]، فاعترضه الإسماعيلي بقوله: «رحم الله أبا عبد الله يعني البخاري من ذا الذي سلم من الغلط، سبق إلى قلبه أن الحلاب طيبٌ، وأي معنى للطيب عند الاغتسال قبل الغسل، وإنَّما الحلاب إناء وهو ما يحلب فيه، يسمى

---

(١) فتح الباري (٦/ ٣٠٩).

(٢) ترجمة رقم (٦) من كتاب الغسل.

(٣) حديث رقم (٢٥٨).

حلاباً ومحلباً . . . وفي تأمل طرق هذا الحديث بيان ذلك، حيث جاء فيه: «كان يغتسل من حلاب»[1].

٢ ـ الاعتراض على البخاري بنفي المطابقة بين الحديث والترجمة: وهذا النوع من الاعتراض كثير في مستخرج الإسماعيلي، ولقد اعتنى الحافظ ابن حجر وغيره من الشراح بحكايته، ومن أمثلته أن البخاري ترجم بقوله: «باب قول الله تعالى: «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض. . .»[2]، ثُمَّ أخرج فيه حديث أنس قال: «آلى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً. . .»[3]، فخفيت مناسبة الحديث للترجمة على الإسماعيلي فقال: «لم يتضح لي دخول هذا الحديث في هذا الباب، ولا تفسير الآية التي ذكرها»[4].

٣ ـ الاعتراض على البخاري في شرح ما يقع في الترجمة من لفظ غريب: من ذلك أن البخاري ترجم بقوله: «باب الكباث وهو ورق الأراك»[5]، فتعقبه الإسماعيلي فقال: «إنَّما هو ثمر الأراك وهو البرير

---

(١) فتح الباري (١/ ٣٦٩)، ومال الحافظ ابن حجر إلى ترجيح اعتراض الإسماعيلي وإن كان قد تعقبه في بعضه، وانظر تفصيل ذلك في الفتح (١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

(٢) الباب التاسع عشر من كتاب النكاح.

(٣) حديث رقم (٥٢٠١).

(٤) فتح الباري (٩/ ٣٠٠)؛ وعمدة القاري (١٨/ ٢٦٣)، وحكى ابن حجر في الفتح هذا الاعتراض من غير أن يتعقبه، فكأنه أقره.

(٥) ترجمة رقم (٥٠) من كتاب الأطعمة.

يعني بالموحدة وزن الحرير، فإذا اسودَّ فهو الكباث»[1].

٤ ـ الاعتراض على البخاري فيما يستدل به من آثار عن الصحابة في قول يختاره، ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري قال: «باب ما يذكر في الفخذ... ثم ساق عن زيد بن ثابت قوله: «أنزل الله على رسوله ﷺ، وفخذه على فخذي، فثقلت علي حتَّى خفت أن ترض فخذي»[2].

قال ابن حجر: «وقد اعترض الإسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة، لأنَّه ليس فيه التصريح بعدم الحائل، قال: «ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحائل، لأنا نقول العضو الذي يقع عليه الاعتماد، يخبر عنه بأنه معروف الموضع، بخلاف الثوب»[3].

٥ ـ الاعتراض على البخاري فيما يفسر به الآية التي يذكرها في الترجمة: من ذلك: أن البخاري ترجم بقوله: «باب إذا استأجر أجيراً، فبين له الأجل، ولم يبين العمل لقوله: إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين ـ إلى قوله ـ والله على ما نقول وكيل، يأجر فلاناً يعطيه أجراً...»[4]، قال الحافظ ابن حجر: «قوله يأجر ـ بضم الجيم ـ فلاناً

---

(١) فتح الباري (٩/ ٥٧٦).

(٢) ترجمة رقم (١٢) من كتاب الصلاة.

(٣) فتح الباري (١/ ٤٧٩) وقال ابن حجر بعد حكاية الاعتراض: «والظاهر أن المصنف تمسك بالأصل والله أعلم».

(٤) ترجمة رقم (٦) من كتاب الإجارة.

أي يعطيه أجراً، هذا ذكره المصنفُ تفسيراً لقوله تعالى: «على أن تأجرني»... وتعقبه الإسماعيلي بأن معنى الآية في قوله: «على أن تأجرني»، أي تكون لي أجيراً، والتقدير على أن تأجرني نفسك»[1].

٦ ـ الاعتراض على البخاري فيما يذهب إليه من ترجيح بعض الإسناد على بعض: من ذلك أن البخاري ساق حديث أنس: «إنَّ أقواماً بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعباً، ولا وادياً إلَّا وهم معنا فيه، حبسهم العذر»[2] من طريق سليمان بن حرب حدثنا حماد هو ابن زيد عن حميد عن أنس، ثُمَّ قال: «ثم قال موسى: «حدثنا حماد عن حميد هن موسى بن أنس عن أبيه قال: قال النبي ﷺ، قال أبو عبد الله: الأول أصح». يعني البخاري بهذا القول الأخير: أن حذف موسى بن أنس من الإسناد أصح، وهو رأي خالفه فيه الإسماعيلي كما قال: حماد عالم بحديث حميد، مقدم فيه على غيره»[3].

ثانياً: تعليقات الإسماعيلي على ما يقع عنده مستخرجاً من حديث سنداً ومتناً:

أ ـ تعليقات الإسماعيلي على الحديث من جهة السند: وفيها:

١ ـ الكلام على خفايا علل بعض الأسانيد: من ذلك أن البخاري ساق قول ابن عباس في تفسير «وداً ولا سواعاً ولا يغوث

---

(١) فتح الباري (٤/ ٤٤٥)، وحكى ابن حجر اعتراض الإسماعيلي من غير تعقب.

(٢) أخرجه البخاري في الجهاد باب من حبسه العذر عن الغزو برقم (٢٨٣٩).

(٣) فتح الباري (٦/ ٤٧).

ويعوق»، من طريق ابن جريج قال: «قال عطاء عن ابن عباس وذكره...»[1]، فاستشكل هذا الإسناد، لأنَّه منقطع بين عطاء وهو الخراساني وبين ابن عباس، قال الإسماعيلي: «أخبرت عن علي بن المديني أنَّه ذكر عن تفسير ابن جريج كلاماً أنَّه يقول عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، فطال على الوراق أن يكتب الخراساني في كل حديث فتركه، فرواه من روى على أنَّه عطاء بن أبي رباح»[2].

٢ ـ **التنبيه على اضطراب سند الحديث:** من ذلك أن البخاري قال: «حدثنا أبو معمر قال حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن أبي قلابة عن أنس: «ثم ذكر الحديث فيمن نعس في صلاته[3]، قال ابن حجر: «أشار الإسماعيلي إلى أن في هذا الحديث اضطراباً فقال: «رواه حماد بن زيد عن أيوب فوقفه وقال فيه عن أيوب قرئ علي كتاب عن أبي قلابة فعرفته»، ورواه عبد الوهاب الثقفي عن أيوب فلم يذكر أنساً»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في التفسير باب ودًّا ولا سواعاً ولا يغوث ويعوق برقم (٤٩٢٠).

(٢) فتح الباري (٨/ ٦٦٧) ولقد قرر ابن حجر أن البخاري لم تخف عليه هذه العلة، وانه لم يكثر من تخريج ما هذه سبيله وغاية ما وقع له بهذا الإسناد موضعان هنا، وآخر في كتاب النكاح، ثُمَّ قال: «ولو كان خفي عليه لا ستكثر من إخراجها، لأنَّ ظاهرها أنها على شرطه»، فتح الباري (٨/ ٦٦٧ ـ ٦٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء باب الوضوء من النوم... برقم (٢١٣).

(٤) فتح الباري (١/ ٣١٥).

٣ ـ التنبيه على أن الحديث من مرسل الصحابي: من ذلك أن البخاري أخرج حديث ابن عباس قال: «لما نزلت: «وأنذر عشيرتك الأقربين» جعل النبي ﷺ ينادي: يا بني فهر يا بني عدي لبطون قريش»[١]، ثُمَّ أخرج حديث أبي هريرة في مناداة النبي ﷺ على قبائل قريش، وإنذاره لهم[٢] قال القسطلاني: «حديث ابن عباس وأبي هريرة من مراسيل الصحابة، وبذلك جزم الإسماعيلي، لأنَّ أبا هريرة إنَّما أسلم بالمدينة وهذه القصة كانت بمكة، وابن عباس كان حينئذ إما لم يولد وإما طفلاً. . . »[٣].

ب ـ تعليقات الإسماعيلي على الحديث من جهة المتن: وفيها:

١ ـ التعليق على اللفظ المشكل يقع في المتن: من ذلك أنَّه وقع في حديث ابن عباس: « . . . إنَّ الجمعة عزمته. . . »[٤]، فاستشكل ذلك الإسماعيلي وقال: «لا إخاله صحيحاً، فإنَّ أكثر الروايات بلفظ: «إنها عزمة أي كلمة المؤذن وهي: «حي على الصلاة»، لأنها دعاء إلى الصلاة تقتضي لسامعه الإجابة، ولو كان المعنى: «الجمعة عزمة»، لكانت العزيمة لا تزول بقية الأذان»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري في المناقب باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية برقم (٣٥٢٥، ٣٥٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في المناقب باب من انتسب إلى آبائه. . . برقم (٣٥٢٧).

(٣) إرشاد الساري (٦/ ١٩).

(٤) أخرجه البخاري في الجمعة باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر برقم (٩٠١).

(٥) فتح الباري (١/ ٣٨٤)؛ وعمدة القاري (٦/ ١٩٦).

٢ ـ التعليق على المعنى المشكل في الحديث: من ذلك أن البخاري أخرج حديث عائشة قالت: «سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ في سورة بالليل فقال: «يرحمه الله، لقد أذكرني آية كذا وكذا كنت أنسيتها من سورة كذا كذا»[1]، فاستشكل قوله ﷺ: «كنت أنسيتها»، قال الإسماعيلي: «النسيان من النبي ﷺ لشيء من القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن قُرب، وذلك قائمٌ بالطباع البشرية، وعليه يدل قوله ﷺ في حديث ابن مسعود في السهو: «إنَّما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون»، والثاني: أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى: «سنقرئك فلا تنسى إلَّا ما شاء الله»، قال فأمَّا القسم الأول فعارضٌ سريعُ الزوال لظاهر قوله تعالى: «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون»، وأمَّا الثاني فداخلٌ في قوله تعالى: «ما ننسخ من آية أو ننسها» على قراءة من قرأ بضم أوله من غير همزة»[2].

٣ ـ العناية بشرح دلالة ألفاظ المتن: من ذلك أن البخاري أخرج حديث عائشة قالت: «كأني أنظر إلى وبيص الطيب في مفرق

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب نسيان القرآن وهل يقول نسيت آية كذا وكذا... برقم (٥٠٣٨).

(٢) فتح الباري (٩/ ٨٦)، وأيضاً: (٦/ ٣٢٤) و(١٠/ ٥٥٦)، وقد قرأ عبد الله بن كثير المكي وأبو عمرو البصري: «ننسأها»، بفتح النون والسين وهمزة ساكنة بين السين والهاء، وقرأ بقية السبعة: «ننسها»، بضم النون وكسر السين من غير همز؛ وانظر: غيث النفع في القراءات السبع (ص١٨).

النبي ﷺ وهو محرم[1]، فتوقف الإسماعيلي عند قولها: «وبيص الطيب» قائلاً: «وبيص الطيب تلألؤه وذلك لعين قائمة، لا للريح فقط»[2].

٤ ـ العناية باستنباط الحكم الشرعي من الدليل: ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري أخرج حديث عائشة في ترك النبي ﷺ الاعتكاف في العشر الأواخر من رمضان في بعض السنوات، قالت: «ثم اعتكف عشراً في شوال»[3]، قال الإسماعيلي: «فيه دليلٌ على جواز الاعتكاف بغير صوم، لأنَّ أول شوال هو يوم الفطر، وصومه حرام»[4].

٥ ـ العناية بالرد على من وهن الحديث لشيء واقع فيه: من ذلك قول الإسماعيلي عند ذكر الاختلاف في ثمن الجمل الذي اشتراه النبي ﷺ من جابر: «ليس اختلافهم في قدر الثمن بضار، لأنَّ الغرض الذي سيق الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ وتواضعه وحنوه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك، ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن، توهينه لأصل الحديث»[5].

❑❑❑

---

(١) أخرجه البخاري في الغسل باب من تطيب ثُمَّ اغتسل وبقي أثر الطيب برقم (٢٧١).

(٢) فتح الباري (١/ ٣٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في الاعتكاف باب اعتكاف النساء برقم (٢٠٢٣).

(٤) فتح الباري (٤/ ٢٧٦)؛ وعمدة القاري (١١/ ١٤٨).

(٥) فتح الباري (٥/ ٣٢١).

المطلب الثالث

التعقبات على مستخرج الإسماعيلي

لئن كان الإسماعيليُّ تعقَّب البخاريَّ في مواضع من مُستخرجه، فلقد اعترضه بعض شُراح وجامع الصحيح، وانتقدوا صنيعه، كما أنهم بينوا وهمه في بعض ما تكلم عليه من حديث.

وسنخص ههنا اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإسماعيلي بالذكر، لكثرتها ونقل أهل العلم لها في كتبهم الموضوعة على الجامع الصحيح.

١ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في تعقبه البخاري في مناسبة الحديث للترجمة:

وهو كثير جدًّا، ومنه أن البخاري قال: «باب كراهية الصلاة في المقابر»، ثُمَّ أخرج فيه حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها مقابر»[١]، قال الحافظ ابن حجر: «وقد نازع الإسماعيلي المصنف أيضاً في هذه الترجمة، فقال: الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر، لا في المقابر، قلت قد

(١) حديث رقم (٤٣٢) من كتاب الصلاة.

ورد بلفظ: «المقابر»، كما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر»(١).

٢ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في تعقبه البخاري في معاني الترجمة: من ذلك أن البخاري قال: «باب إذا وهب هبة، أو وعد ثُمَّ مات قبل أن تصل إليه»(٢)، فتعقبه الإسماعيلي قائلاً: «هذه الترجمة لا تدخل في الهبة بحال»، قال ابن حجر: «قال ذلك بناء على أن الهبة لا تصح إلَّا بلا قبض، وإلَّا فليست هبةُ، وهذا مقتضى مذهبه، لكن من يقول إنها تصح بدون قبض يسميها هبة، وكأن البخاري جنح إلى ذلك»(٣).

٣ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في نسبة التصحيف إلى البخاري: من ذلك أن البخاري ترجم بقوله: «باب صلاة القاعد بالإيماء»، ثُمَّ ساق فيه حديث عمران قال: «سألت النبي ﷺ عن صلاة الرجل وهو قاعد، فقال: من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد»(٤)، قال ابن حجر: «وقد اعترضه يعني البخاري الإسماعيليُّ

---

(١) فتح الباري (١/ ٥٢٩)، ونقل العيني هذا الاعتراض في عمدة القاري (٤/ ١٨٦)؛ وانظر أمثلة أخرى في: الفتح (١/ ٣١٨ و٥٦٠ و٢/ ٢١٢ و٢٢٤ و٥/ ٤٠٩).

(٢) ترجمة رقم (١٨) من كتاب الهبة.

(٣) فتح الباري (٥/ ٢٢٢).

(٤) حديث رقم (١١١٦) من كتاب تقصير الصلاة.

فقال: «ترجم بالإيماء، ولم يقع في الحديث إلَّا ذكر النوم، فكأنه صحف قوله: «نائماً»، يعني بنون على اسم الفاعل من النوم، فظنه بإيماء يعني بموحدة مصدر أومأ فلهذا ترجم بذلك»، انتهى، ولم يصب في ظنه أن البخاري صحفه، فقد وقع في رواية كريمة وغيرها عقب حديث الباب: قال أبو عبد الله يعني البخاري قوله: «نائماً»، عندي أي مضطجعاً، فكأن البخاري كوشف بذلك، وهذا التفسير قد وقع مثله في رواية عفان عن عبد الوارث في هذا الحديث، قال عبد الوارث: «النائم: المضطجع، أخرجه الإسماعيلي»[1].

٤ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في خفاء صنيع البخاري عليه:

من ذلك أن البخاري ساق حديث بريرة وعتقها، من طريق إسماعيل بن جعفر عن ربيعة أنَّه سمع القاسم بن محمد يقول: «كان في بريرة ثلاث سنين. . .»[2]، قال ابن حجر في شرح صنيع البخاري هنا: «وليس فيه أنَّه أسنده عن عائشة، وتعقبه الإسماعيلي فقال: «هذا الحديث الذي صححه مرسل»، وهو كما قال من ظاهر سياقه، لكن البخاري اعتمد على إيراده موصولاً، من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم، عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق، ولكنه جرى على عادته من تجنب إيراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر. . .»[3].

---

(١) فتح الباري (٢/٥٨٦ و٥٨٧).
(٢) أخرجه البخاري في الأطعمة باب الأدم برقم (٥٤٣٠).
(٣) فتح الباري (٩/٥٥٦ ـ ٥٥٧).

٥ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في غفلته عما ورد في موضع آخر من الجامع الصحيح: من ذلك أن البخاري أخرج حديث ابن عباس قال: «ضمني رسول الله ﷺ وقال: «اللهم علمه الكتاب»[١]، وقال الحافظ ابن حجر في شرحه: «ووقع في رواية مسدد: «الحكمة»، بدل الكتاب، وذكر الإسماعيلي أن ذلك هو الثابت في الطرق كلها عن خالد الحذاء، كذا قال وفيه نظر، لأنَّ المصنف أخرجه أيضاً من حديث وهيب عن خالد، بلفظ: «الكتاب»، أيضاً. . .»[٢].

٦ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في تنبيهه على شيء في موضع دون موضع: من ذلك أن البخاري ساق حديث ابن عباس في قصة الأعرابي الذي أصابته الحمى[٣]، في «باب علامات النبوة في الإسلام» فقال الحافظ ابن حجر: «ووجه دخوله في هذا الباب، أن في بعض طرقه زيادة تقتضي إيراده في علامات النبوة، أخرجه الطبراني وغيره من رواية شرحبيل والد عبد الرحمن، فذكر نحو حديث ابن عباس وفي آخره: «فقال النبي ﷺ: أما إذا أبيت فهي كما تقول، قضاء الله كائن، فما أمسى من الغد إلَّا ميتاً»، وبهذه الزيادة يظهر دخول هذا الحديث في هذا الباب، وعجبتُ للإسماعيلي

---

(١) أخرجه البخاري في العلم باب قول النبي ﷺ: «اللهم علمه الكتاب» برقم (٧٥).

(٢) فتح الباري (١/ ١٧٠).

(٣) حديث رقم (٣٦١٦) من كتاب المناقب.

كيف نبه على مثل ذلك في قصة ثابت بن قيس، وأغفله هنا»[١].

٧ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في تصحيح الحديث: من ذلك أن الإسماعيلي ساق حديث سهل بن سعد قال: حدثني أبي بن كعب أن الفتيا التي كانوا يقولون: «الماء من الماء» رخصة كان رسول الله ﷺ رخص بها في أول الإسلام، ثُمَّ أمر بالاغتسال بعدُ، قال الحافظ ابن حجر: «صححه ابن خزيمة وابن حبان، وقال الإسماعيلي: هو صحيح على شرط البخاري، كذا قال، وكأنه لم يطلع على علته، فقد اختلفوا في كون الزهري سمعه من سهل، ولهذا الإسناد أيضاً علَّة أخرى ذكرها ابن أبي حاتم، وفي الجملة هو إسناد صالح لأنَّ يحتج به»[٢].

٨ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في إعلال الحديث: فقد ساق البخاري بسنده إلى حميد قال: «سأل ميمون بن سياه أنس بن مالك قال: «يا أبا حمزة ما يحرم دم العبد وماله، فقال: «من شهد أن لا إله إلَّا الله واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا فهو المسلم: له ما للمسلم، وعليه ما على المسلم»[٣].

ثم عقب البخاري ذلك بقوله: «قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي ﷺ»، قال الحافظ ابن حجر مفسراً صنيع البخاري في ذلك: «ولمَّا لم يكن في قول حميد: «سأل ميمون

---

(١) فتح الباري (٦/ ٦٢٥).

(٢) فتح الباري (١/ ٣٩٧).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة باب فضل استقبال القبلة... برقم (٣٩٣).

أنساً التصريح بكونه حضر ذلك، عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها تصريح حميد، بأن أنساً حدثهم لئلا يظن أنَّه دلَّسه، ولتصريحه أيضاً بالرفع، وإن كان للأخرى حكمة، وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولة في الإيمان لمحمد بن نصر، ولابن منده وغيرهما: من طريق ابن أبي مريم المذكور، وأعلَّ الإسماعيلي طريق حميد المذكورة فقال: «الحديث حديث ميمون وحميد إنَّما سمعه منه: »، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن حميد عن ميمون قال: «سألت أنساً»، قال: «وحديث يحيى بن أيوب لا يحتج به يعني في التصريح بالتحديث قال: «لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر فيما يروونه»، قلتُ هذا التعليل مردود، ولو فُتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلاً ولو صرح بالسماع، والعمل على خلافه، ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميداً لم يسمعه من أنس، لأنَّه لا مانع أن يسمعه من أنس، ثُمَّ يستثبت فيه من ميمون لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك، فكان حقيقاً بضبطه، فكان حميد تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو، وتارة عن ميمون لكونه ثبته فيه، وقد جرت عادة حميد بهذا يقول: «حدثني أنس وثبتني فيه ثابت»، وكذا وقع لغير حميد»[1].

٩ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في دعوى الإدراج في الحديث: من ذلك أن البخاري أخرج حديث خالد بن سعد قال: «خرجنا ومعنا غالب بن أبحر، فمرض في الطريق، فقدمنا المدينة وهو مريض، فعاده ابن أبي عتيق، فقال لنا: عليكم بهذه الحبيبة

---

(١) فتح الباري (١/ ٤٩٧).

السوداء، فخذوا منها خمساً أو سبعاً، فاسحقوها، ثُمَّ اقطروها في أنفه بقطرات زيت في هذا الجانب، وفي هذا الجانب...»[1].

قال ابن حجر: «وهذا الذي أشار إليه ابن أبي عتيق ذكره الأطباء في علاج الزكام العارض... فلعل غالب بن أبجر كان مزكوماً، فلذلك وصف له ابن أبي عتيق الصفة المذكورة، وظاهر سياقه أنها موقوفة عليه، ويحتمل أن تكون عنده مرفوعة أيضاً، فقد وقع في رواية الأعين عند الإسماعيلي بعد قوله من كل داء: «واقطروا عليها شيئاً من الزيت»، وفي رواية له أخرى: «وربما قال واقطروا إلى آخره»، وادعى الإسماعيلي أن هذه الزيادة مدرجة في الخبر، وقد أوضحت ذلك رواية ابن أبي شيبة، ثُمَّ وجدتها مرفوعة من حديث بريدة...»[2].

١٠ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في تعيين المهمل في السند:

من ذلك أن البخاري علق عن محمد بن عيسى حدثنا حماد[3]، فاختلف في حماد هذا، فجزم الإسماعيلي أنَّه ابن سلمة، قال ابن حجر: «فلم يتضح لي صحة ما قال، أن حماداً في التعليق عن محمد بن عيسى هذا هو ابن سلمة، بل الظاهر أنَّه ابن زيد والله أعلم»[4].

---

(١) حديث رقم (٥٦٨٧) من كتاب الطب باب الحبة السوداء.

(٢) فتح الباري (١٠/ ١٤٤).

(٣) انظر: حديث رقم (١٧٦٩) من كتاب الحج باب من نزل بذي طوى إذا رجع من مكة.

(٤) فتح الباري (٣/ ٥٩٣).

١١ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في تغليط الرواة: من ذلك أن البخاري أخرج بسنده عن عبد الله بن أبي قتادة، أن أباه أخبره أن رسول الله ﷺ خرج حاجًّا، فخرجوا معه. . .»[١].

قال الإسماعيلي عند قوله: «خرج حاجًّا» هذا غلطٌ فإنَّ القصة كانت في عمرة، وأمَّا الخروج إلى الحج فكان في خلق كثير، وكانوا كلهم على الجادة، لا على ساحل البحر، ولعل الراوي أراد خرج محرماً، فعبر عن الإحرام بالحج غلطاً، قال ابن حجر بعد أن ساق اعتراض الإسماعيلي: «لا غلط في ذلك، بل هو من المجاز السائغ، وأيضاً فالحج في الأصل قصد البيت، فكأنه قال خرج قاصداً البيت. . .»[٢].

١٢ ـ الاعتراض على الإسماعيلي في وهمه في نسبة بعض الرواة: من ذلك أن البخاري أخرج بسنده عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة عن عائشة، ثُمَّ ساق الحديث[٣]، فلمَّا استخرجه الإسماعيلي قال: «رجل من بني تيم الرباب»، قال ابن حجر: «وهو وهمٌ والصواب تيم بن مرة، وهو رهط أبي بكر الصديق»[٤].

---

(١) حديث رقم (١٨٣٤) من كتاب جزاء الصيد، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال.

(٢) فتح الباري (٤/ ٢٩)؛ ونقل العيني هذا الاعتراض في العمدة (١٠/ ١٧٣)؛ والقسطلاني في إرشاد الساري (٣/ ٢٩٦).

(٣) حديث رقم (٢٥٩٥) من كتاب الهبة باب بمن بدأ بالهدية.

(٤) فتح الباري (٥/ ٢٢٠).

وبالجملة، فإنَّ اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإسماعيلي كثيرة، ومع ذلك فاستفادته منه عظيمة، وموافقته له في رأي يذهب إليه، أو قول يرجحه كثيرٌ وقوعه[1].

❑❑❑

(١) انظر: فتح الباري (٥/ ٢٦٦).

المبحث الرابع

فوائد مستخرج الإسماعيلي ومحاسنه وأثره في شروح صحيح البخاري

من مقاصد هذه الدراسة بيان فوائد مستخرج الإسماعيلي ومحاسنه، كما أن من مقاصدها الكلام على عناية أهل العلم بمستخرج الإسماعيلي واهتبالهم الكثير به، ممَّا يُظهر منزلته بين كتب أهل الحديث التي أُلِّفت في فنه، وأثره الكبير في شروح صحيح البخاري.

❑ ❑ ❑

المطلب الأول

فوائد المستخرج ومحاسنه

جمع مستخرج الإسماعيلي فوائد كثيرة، ومحاسن غزيرة، دلت على جلالة الكتاب، وإمامة واضعه، ويمكن الكلام على هذه الفوائد على هذا النحو:

١ ـ **وصل المعلقات**: أمعن الإسماعيلي في وصل ما قد يذكره البخاري من غير سند، وأوعب في ذلك، حتَّى إنَّ الحافظ ابن حجر نقل كلامه في ذلك في أكثر من مائة موضع[١].

٢ ـ **تقييد المهمل**: وقد يكون المهمل في أول السند: كقول البخاري: «حدثنا محمد أخبرنا عبد الوهاب الثقفي...»[٢]، فقد استخرجه الإسماعيلي من طريق محمد بن المثنى عن عبد الوهاب[٣].

وقد يكون المهمل في وسط السند: كقول البخاري: «حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد هو ابن أبي أيوب قال: «حدثني

---

(١) انظر: هدي الساري (ص٢٠ ـ ٧٠).

(٢) هذا إسناد حديث رقم (٣٥١٤) من كتاب المناقب باب أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع.

(٣) فتح الباري (٦/ ٤٥٥).

أبو الأسود عن عكرمة..[1].»، فقد استخرجه الإسماعيلي في مستخرجه ونسب أبا الأسود فقال: «محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي»[2].

وقد يكون المهمل في آخر السند كقول البخاري: «حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرنا عامر بن سعد بن أبي وقاص عن سعد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً...»[3] قال ابن حجر: «قوله عن سعد هو ابن أبي وقاص، كما صرح به الإسماعيلي في روايته وهو والد عامر الراوي عنه»[4].

٣ ـ تسمية المكنى: من ذلك أن البخاري أخرج من طريق محمد بن سلام قول أبي جحيفة قلتُ لعلي هل عندكم كتاب...»[5]، قال ابن حجر: «قوله عن أبي جحيفة هو وهب السوائي، وقد صرح بذلك الإسماعيلي في روايته»[6].

---

(١) هذا سند حديث رقم (٢٤٨٠) من المظالم باب من قاتل دون ماله.
(٢) فتح الباري (٥/ ١٣٣).
(٣) أخرجه البخاري في الإيمان باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة... برقم (٢٧).
(٤) فتح الباري (١/ ٧٩)؛ وانظر أمثلة أخرى في: الفتح (١/ ٣٣٣)؛ وعمدة القاري (٣/ ١٤٧)؛ وإرشاد الساري (١/ ٢٩٧).
(٥) أخرجه البخاري في العلم باب كتابة العلم برقم (١١١).
(٦) فتح الباري (١/ ٢٠٤).

٤ ـ **بيان السقط في السند**: من ذلك أن البخاري قال: «حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة قال سمعت ثابتاً البناني قال: «سئل أنس بن مالك رضي الله عنه: «أكنتم تكرهون الحجامة للصائم...»[١]، قال ابن حجر: «قوله: «سمعت ثابتاً البناني قال: «سئل أنس بن مالك، كذا في أكثر أصول البخاري: «سئل بضم أوله على البناء للمجهول، وفي رواية أبي الوقت: «سأل أنساً»، وهذا غلطٌ، فإنَّ شعبة ما حضر سؤال ثابت لأنس، وقد سقط منه رجل بين شعبة وثابت، فرواه الإسماعيلي وأبو نعيم والبيهقي من طريق جعفر بن محمد القلانسي، وأبي قرصافة محمد بن عبد الوهاب، وإبراهيم بن الحسين بن دريد كلهم، عن آدم بن أبي إياس شيخ البخاري فيه فقال: «عن شعبة عن حميد قال: «سمعت ثابتاً وهو يسأل أنس بن مالك»، فذكر الحديث، وأشار الإسماعيلي والبيهقي إلى أن الرواية التي وقعت للبخاري خطأ، وأنَّه سقط منه حميد قال الإسماعيلي: «وكذلك رواه علي بن سهل عن أبي النضر عن شعبة عن حميد»[٢].

٥ ـ **رفع الموقوفات**: ومن أمثلته: ما أخرجه البخاري من طريق إسحاق بن شاهين عن ابن عباس: «من استمع ومن تحلم، ومن صور، عذب وكلف أن ينفخ فيها، وليس بنافخ»[٣]، فقد استخرجه

---

(١) أخرجه البخاري في الصوم باب الحجامة والقيء للصائم برقم (١٩٤٠).

(٢) فتح الباري (٤/١٧٨)؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (٦/١٠٢).

(٣) أخرجه البخاري في التعبير باب من كذب في حلمه برقم (٧٠٤٢).

الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله فذكره إلى ابن عباس عن النبي ﷺ مرفوعاً[1].

٦ ـ **تمييز رواية المختلط**: ومن أمثلته ما أخرجه البخاري من طريق خالد بن عبد الله الطحان عن سعيد بن إياس الجريري بضم الجيم عن ابن بريدة عن عبد الله بن مغفل المزني مرفوعاً: «بين كل أذانين صلاة لمن شاء»[2]، قال ابن حجر: «والجريري: سعيد بن إياس. . . ووقع مسمى في رواية وهب بن بقية عن خالد عند الإسماعيلي، وهي إحدى فوائد المستخرجات، وهو معدود فيمن اختلط، واتفقوا على أن سماع المتأخرين منه كان بعد اختلاطه، وخالد منهم، لكن أخرجه الإسماعيلي من رواية يزيد بن زريع، وعبد الأعلى وابن علية، وهم ممن سمع منه قبل اختلاطه، وهي إحدى فوائد المستخرجات»[3].

٧ ـ **التصريح بالسماع عند ذكر عنعنة المدلسين**: ومن ذلك أن البخاري قال: «حدثنا أبو نعيم قال حدثنا زكرياء عن عامر. . .»[4]، قال ابن حجر: «زكريا هو ابن أبي زائدة، عن عامر هو الشعبي، وزكرياء مدلس، ولم أره من حديثه إلَّا بالعنعنة، لكن أخرجه أحمد

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٤٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان باب كم بين الأذان والإقامة. . . برقم (٦٢٤).

(٣) فتح الباري (٢/ ١٠٧).

(٤) هذا إسناد حديث رقم (٢٠٦) من الوضوء باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان.

عن يحيى القطان عن زكريا، والقطان لا يحمل من حديث شيوخه المدلسين إلَّا ما كان مسموعاً لهم، صرح بذلك الإسماعيلي»[1].

٨ ـ **علو الإسناد**: من ذلك أن البخاري أخرج حديث العسيف من طريق علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال: «حفظناه من في الزهري قال أخبرني عبيد الله أنَّه سمع أبا هريرة وزيد بن خالد قالا: «. . الحديث»[2]، فقد استخرج الإسماعيلي هذا الحديث من طريق عمرو بن علي، وعبد الجبار بن العلاء، والوليد بن شجاع، وأبي خيثمة، ويعقوب الدورقي، وإبراهيم بن سعيد الجوهري عن سفيان به»[3].

فلو أن الإسماعيلي ساق الحديث من طريق البخاري وشيخه فيه، لطال الإسناد، ولم يتحقق العلو، ولا علمت حلاوة السياق.

٩ ـ **تكثير الطرق**: وذلك أن الإسماعيلي قد يسوق للحديث المستخرج، طريقاً آخر لم يقع في الصحيح، أو طريقين أو ثلاث[4].

١٠ ـ **الإشارة إلى زيادات الثقات**: والزيادات التي وقعت في مستخرج الإسماعيلي أنواع منها:

أ ـ زيادة لتقييد ما أطلق من معنى في الرواية المختصرة: ومن

---

(١) فتح الباري (١/ ٣٠٩)؛ وإرشاد الساري (١/ ٢٨٠)؛ وانظر مثالًا آخر في: الفتح (١/ ٢٥٨).
(٢) حديث رقم (٦٨٢٧ و٦٨٢٨) من كتاب الحدود باب الاعتراف بالزنا.
(٣) فتح الباري (١٢/ ١٣٧).
(٤) فتح الباري (١٢/ ٣١٣)، وأيضاً (٩/ ٩١، ٩٧، ٩٨).

أمثلة هذا النوع من الزيادة: أن البخاري أخرج حديث أنس: «لا يؤمن أحدكم حتَّى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[1]، فاستخرجه الإسماعيلي من طريق روح عن حسين بلفظ: «حتى يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير»، قال ابن حجر تعليقاً على هذه الرواية: «فبين المراد بالأخوة، وعيَّن جهة الحب»[2].

ب ـ زيادة تفيد معنى لم يذكر في الرواية المختصرة: ومن أمثلة هذا الضرب من الزيادة: ما أخرجه البخاري عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله ﷺ أعطى رهطاً وسعد جالس. . .»[3]، فقد استخرج الإسماعيلي هذا الحديث من طريق ابن أبي ذئب، وفيه أن رسول الله ﷺ جاءه رهط فأعطاهم فترك رجلاً منهم»[4].

ج ـ زيادة ترفع الإشكال الواقع في الرواية: من ذلك أن البخاري أخرج حديث المنهال قال: «لما كان ابن زياد ومروان بالشام، وثب ابن الزبير بمكة، ووثب القراء بالبصرة. . .»[5]،

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه حديث رقم (١٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٥٧).

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة. . . برقم (٢٧).

(٤) فتح الباري (١/ ٧٩)؛ وإرشاد الساري (١/ ١١١).

(٥) أخرجه البخاري في الفتن باب إذا قال عند قوم شيئاً ثُمَّ خرج فقال بخلافه برقم (٧١١٢).

قال ابن حجر: «ظاهره أن وثوب ابن الزبير وقع بعد قيام ابن زياد، ومروان بالشام، وليس كذلك، وإنَّما وقع في الكلام حذفٌ، وتحريره ما وقع عند الإسماعيلي من طريق يزيد بن زريع عن عوف قال: «حدثنا أبو المنهال قال: «لما كان زمن أُخرج ابنُ زياد يعني من البصرة، وثب مروان بالشام، ووثب ابن الزبير بمكة، ووثب الذين يدعون القراء بالبصرة...»[1].

د ـ **زيادة تبين سبب ورود الرواية**: ومن الأمثلة في هذا الضرب من الزيادة ما أخرجه البخاري بسنده إلى سعيد بن الحارث قال: «صلى لنا سعيد...»[2]، قال الحافظ ابن حجر: «... وبيَّن الإسماعيلي في روايته من طريق يونس بن محمد عن فليح سبب ذلك، ولفظه: «اشتكى أبو هريرة أو غاب فصلى أبو سعيد...»[3].

وقد بين ابن حجر حكم ما زاده الإسماعيلي على صاحب الصحيح فقال: «... وأمَّا كتاب الإسماعيلي، فليس فيه أحاديث مستقلة زائدة، وإنَّما تحصل الزيادة في أثناء بعض المتون، والحكم بصحتها متوقف على أحوال رواتها، فربَّ حديثٍ أخرجه البخاري من طريق بعض أصحاب الزهري عنه مثلاً فاستخرجه الإسماعيلي وساقه

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٧٢)؛ وانظر أيضاً: إرشاد الساري (١٠/ ٢٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان باب يكبر وهو ينهض من السجدتين برقم (٨٢٥).

(٣) فتح الباري (٢/ ٣٠٤)؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (٦/ ١٠٠)؛ وإرشاد الساري (٢/ ١٢٥).

من طريق آخر من أصحاب الزهري، بزيادة فيه، وذلك الآخر ممن تُكُلم فيه، فلا يحتج بزيادته»[1].

١١ ـ تعيين المبهم في المتن: ومن أمثلته أن الأحنف بن قيس قال: «ذهبت لأنصر هذا الرجل...»[2]، فقد استخرجه الإسماعيليُّ وقال: «يعني عليًّا»[3].

١٢ ـ نفي وقوع الشك من صحابي الحديث: من ذلك أن البخاري أخرج عن أبي بكرة أنَّه ذكر النبي ﷺ قعد على بعير، وأمسك إنسان بخطامه، أو بزمامه...»[4]، فلمَّا استخرج الإسماعيليُّ هذا الحديث من طريق ابن المبارك عن ابن عون قال: «خطب رسول الله ﷺ على راحلته يوم النحر وأمسكتُ إما قال بخطامها، وإما قال بزمامها...»، قال ابن حجر بعد أن ساق ما سبق آنفا: «... واستفدنا من هذا أن الشك، ممن دون أبي بكرة لا منه»[5].

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٢٩٢).

(٢) أخرجه البخاري في الإيمان باب وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما... برقم (٣١).

(٣) فتح الباري (١/ ٨٦)؛ وعمدة القاري (١/ ١٩٤).

(٤) أخرجه البخاري في العلم باب قول النبي ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع برقم (٦٧).

(٥) فتح الباري (١/ ١٥٨)؛ وانظر أيضاً: الفتح (١/ ٢٩٧)؛ وعمدة القاري (٣/ ٨٠).

١٣ ـ فصل المدرج في المتن: ومن أمثلة ذلك، أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده، لولا الجهادُ في سبيل الله والحج، وبرُّ أمي لأحببتُ أن أموت وأنا مملوك»[(١)].

ولقد بين الإسماعيليُّ هنا أن قوله: «والذي نفسي بيده إلى آخره مدرجٌ من كلام أبي هريرة، ولفظه عنده: «والذي نفس أبي هريرة بيده إلى آخره»[(٢)].

ويظهر من هذا العرض لفوائد مستخرج الإسماعيلي أنَّه قد أتى على الفوائد التي ذكرها أهل العلم للمستخرجات أو قارب، وإنَّ كنَّا نتوقف في الجزم أنَّه قد أربى على ما ذكروه، أو زاد عليهم فوائد لم يشيروا إليها، لسبب واضح وهو أن أصل المستخرج مفقود، على أنَّنا نرجِّح أنَّ كلَّ ما قد يكون فيه من الفوائد الزوائد، يكون داخلاً تحت عموم قول الحافظ ابن حجر من أنَّ كل علَّة أعلَّ بها حديثٌ في الصحيحين جاءت روايةُ المستخرج سالمة منها[(٣)].

❑❑❑

---

(١) أخرجه البخاري في العتق باب العبد إذا أحسن عبادة ربه، ونصح سيده برقم (٢٥٤٨).

(٢) فتح الباري (٥/ ١٧٦).

(٣) تقدم قول ابن حجر في فوائد المستخرجات.

المطلب الثاني

منزلة مستخرج الإسماعيلي
وأثره في شروح صحيح البخاري

أنزل أهل العلم بالحديث مستخرج الإسماعيلي منزلاً حسناً، وأحلُّوه بينهم محلًّا رفيعاً، ومن بين مظاهر عنايتهم بالكتاب:

١ ـ اعتناؤهم بروايته وحمله بالسند المتصل إلى الإسماعيلي، ولعل أول من سارع إلى ذلك، حفيد الإسماعيلي، أبو معمر المفضل بن إسماعيل بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣١هـ)، قال السمعاني مشيراً إلى ذلك: «... وروى عن جده الكتب الكثيرة، وسمع كتابه الجامع المخرج على الصحيح وغيره من المجموعات والتصانيف والمشايخ والأمالي»[(١)].

وممن اعتنى برواية مستخرج الإسماعيلي، العلَّامة أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ): «الذي قال أثناء ذكره لمصنفات الإسماعيلي: «... وصنَّف كتاباً على صحيح البخاري، حدثنا به يحيى بن ثابت بن بندار عن أبيه عن البرقاني عنه»[(٢)].

---

(١) الأنساب (١/ ١٥٤).

(٢) المنتظم (٧/ ١٠٨).

وقرأ ابن حجر مستخرج الإسماعيلي طرفاً منه على أحمد بن الحسن القدسي السويداوي (ت٨٠٤هـ) من باب: «إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة...»، قال ابن حجر: «وهو أول الجزء السابع منه إلى أثناء باب: «يهوي بالتكبير»، وقال الحسن[١] في حديث عباس[٢] وصفية: «ربنا لك الحمد»، بسماعه لهذا القدر على يحيى بن فضل الله، بإجازته من أحمد بن المفرح بن مسلمة، بإجازته من أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطي، ويحيى بن ثابت بن بندار، وبإجازة ابن فضل الله من إسماعيل بن أحمد العراقي، ومكي بن علان، بإجازتهما من السلفي، بسماع الثلاثة من ثابت بن بندار، بسماعه من أبي بكر البرقاني عنه»[٣].

كما سمع ابن حجر من أبي بكر إبراهيم المقدسي المعروف بالفرائضي (ت٨٠٣هـ) «جزءاً من منتقىً من المستخرج على البخاري تأليف أبي بكر الإسماعيلي، وأكثره ممَّا علَّقه البخاري، ووصله هو، بإجازته من أبي القاسم علي بن الإمام أبي الفرج بن الجوزي قال: «أنا يحيى بن ثابت بن بندار قال: أنا أبي قال أنا أبو بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني عنه»[٤].

---

(١) هكذا ولعل الصواب أحمد بن الحسن القدسي شيخ الحافظ.

(٢) هكذا ولعل الصواب ابن عباس.

(٣) المجمع المؤسس (ص١٠٠)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(٤) المصدر السابق.

ويروي الروداني مستخرج الإسماعيلي بسنده المتصل إلى عائشة المقدسية عن أبي نصر محمد بن محمد بن الشيرازي، عن أبي القاسم علي بن عبد الرحمن بن الجوزي عن يحيى بن ثابت بن بندار، عن أبيه عن أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني عن الإسماعيلي[1].

٢ ـ اعتناؤهم بالتنويه بالمستخرج والحديث عن فوائده التي لا يستغني عنها طالبُ علم الحديث عامة، والمشتغل بالجامع الصحيح خاصة، يقول ابن كثير (ت٧٧٤هـ) في وصفه مستخرج الإسماعيلي: «صنف كتاباً على صحيح البخاري فيه فوائد كثيرة، وعلوم غزيرة»[2].

٣ ـ اعتناؤهم بتحصيل نسخة من المستخرج ليكون الكتاب تحت اليد، تتناوله متى عظُمت الحاجة إليه، واشتدت الرغبة فيه، وممن كان يمتلك نسخة من مستخرج الإسماعيلي الحافظُ ابن حجر[3].

٤ ـ تعويل شرَّاح الجامع الصحيح على مستخرج الإسماعيلي، ونقلهم من فوائده، واقتباسهم من فرائده، ولقد نهل ثلاثةٌ من أعلام شرَّاح البخاري من المستخرج فأكثروا وبالغوا، واغترفوا فارتووا، وهم الحافظ ابن حجر، والبدر العيني، والشهاب القسطلاني، بيد أن

---

(١) صلة الخلف (ص٢٨٣) ويلاحظ أن مدار رواية الكتاب على أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني.

(٢) البداية والنهاية (١١/ ٣١٨).

(٣) انظر تصريح ابن حجر بذلك في فتح الباري (١٠/ ٤٠٤).

أكثر الثلاثة نقلاً، وأبسطهم في ذلك يداً، الحافظُ ابن حجر الذي نقل من المستخرج ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين نصًّا، ونثر ذلك في «هدي الساري» و«فتح الباري».

ونقل البدر العيني في «عمدة القاري» من مستخرج الإسماعيلي خمسمائة وثلاثة وعشرين نصًّا، على حين نقل الشهاب القسطلاني في «إرشاد الساري» منه مائتين وسبعة وثمانين نصًّا[1].

والظاهر من تصرفات ابن حجر في فتح الباري، أنَّه كان شديدَ الإعجاب بمستخرج الإسماعيلي، كثيرَ التعويل عليه في شرح أحاديث الجامع الصحيح، وتجلى ذلك واضحاً فيما يلي:

أ ـ من تمام عناية الحافظ ابن حجر بكلام الإسماعيلي على الجامع الصحيح، تنبيهه على أن ما ذكره الإسماعيلي شيءٌ لم يُسبق إليه، وهو من اختراعه، وكلٌّ من جاء بعده عوَّل عليه، فنقل كلامه، واستفاد منه، وإن لم ينسبه إليه[2].

ب ـ نشأ للحافظ ابن حجر بكلام الإسماعيلي أنسٌ، وصارت له

---

(١) لقد تدبرتُ وترفقت وترويت في إحصاء نقول هؤلاء الأعلام من مستخرج الإسماعيلي، ولا مانع بعد ذلك من أن توجد نصوص فاتتني، لأنَّ الأمر خطير، والكشف عن النصوص عسير، والكمال لله وحده، ولم أدخل في هذا الإحصاء ما عند الكرماني في الكواكب الدراري، لأنَّ غاية الموجود عنده أربعة نصوص هذه مواضعها من شرحه (١٨/ ٢١٥) و(١٩/ ١٢٠ و١٢٧ و٢٢/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٢) فتح الباري (١/ ٢٨٨).

فيه دربةٌ، حتّى مكنه ذلك من نفي الكلام المنسوب إليه، ودفع القول الضعيف المحكي عنه، وتبرئته منه[1].

ج ـ استعان الحافظُ ابن حجر بكلام الإسماعيلي في المستخرج في ردِّ أوهام الشارحين لأحاديث الجامع الصحيح، ومن هؤلاء طائفةٌ نذكر من أعلامهم، أبا جعفر أحمد بن نصر الداودي[2] (ت٤٠٣هـ)، والقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، وعبد الواحد بن التين الصفاقسي (ت٦١١هـ)، والكرماني[3].

د ـ ترجيح الحافظ ابن حجر لرأيٍ يذهب إليه الإسماعيلي، أو لرواية يستخرجها، وذلك كأن يقول مثلاً: «وهي أبينُ في المراد»[4]، ونحو ذلك[5].

هـ ـ استعان الحافظ ابن حجر بمستخرج الإسماعيلي، لاستنباط عجيب صنيع الإمام البخاري في تراجم الأبواب، وللكشف عن خفي إشاراته في إيراد الأحاديث، فخرج من ذلك بجملة قواعد اطردت للبخاري، فصارت له عاداتٍ مشى عليها في وضع كتابه وترتيبه[6].

---

(١) فتح الباري (١١/ ١٩٧).
(٢) انظر: أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري، د/ محمد زين العابدين رستم، مجلة دعوة الحق، العدد ٣١٣ أكتوبر ١٩٩٥م (ص٩٤ ـ ١٠٤).
(٣) فتح الباري (١/ ٢١٣ و٣٤٠ و٥٠١ و٣/ ٢٩٥ و٣٤٠ و٤/ ٣٨٠).
(٤) فتح الباري ١/ ٥٢١).
(٥) فتح الباري (١/ ٤٥٧).
(٦) فتح الباري (١/ ٥٤٢).

ومن أجل نظرِ الحافظ ابن حجر في المستخرجات، ومنها مستخرج الإسماعيلي فضَّل بعض أهل العلم شرحه على غيره[1].

❑❑❑

(١) حصول التفريج بأصول التخريج لوحة٣ ومن أجل عناية ابن حجر بمستخرج الإسماعيلي، آثرت التعويل عليه في كتابة هذه الدراسة، وما إخال الواقف على نصوص الإسماعيلي في فتح الباري إلَّا سالكاً مسلكي، وذلك لسببين اثنين:
الأول: أن أغلب ما يذكره ابن حجر من نقول عن الإسماعيلي ينقله البدر العيني، والشهاب القسطلاني عنه، فكان الرجوع إلى الأصل أولى.
الثاني: يكشف الترجيح بين صيغ النقول التي اتفق عليها هؤلاء الثلاثة، عما يفيد تقديم الصيغة الواردة عند ابن حجر لأنها أتم وأكمل، والله أعلم وأحكم.

خاتمة الدراسة

اعتنى أهل العلم بالجامع الصحيح للإمام البخاري عناية فائقة، فوضعوا عليه الشروح والحواشي والتعليقات، وألفوا حوله المستخرجات والمختصرات.

وكان الباعث لأهل العلم على هذه العناية الزائدة، بهذا الجامع الصحيح، ما وقفوا عليه من شرط محكم، ومنهج فريد، وترتيب عجيب.

وتوالت كتب أهل العلم تترى عن الجامع الصحيح عبر القرون، فكان منها في المائة الرابعة، مستخرج الإمام الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الذي أذهبته الأيام، فلم تترك منه بأيدي الناس اليوم إلَّا بقية تدل عليه، وترشد إليه.

ولما كان هذا المستخرج النفيس مفقوداً، ابتدرت إلى التقاط مادته المتناثرة من الشروح المتأخرة للجامع الصحيح، ثُمَّ كانت هذه الدراسة التحليلية التي أسفرت عن الآتي:

ـ وصف مستخرج الإسماعيلي وصفاً تحليليًّا، وذلك بالحديث عن عنوانه وترتيبه وذكر منهج المؤلف فيه، مع الإلمام بفوائده وخصائصه.

ـ إثبات جلالة مستخرج الإسماعيلي، وذلك من حيث غزارةُ مادته، وسعة مناحي القول فيه، ووجود هذه المادة في الجملة متناثرة في بعض الشروح المتأخرة لصحيح الإمام البخاري.

ـ إثبات عناية أهل العلم بالحديث بمستخرج الإسماعيلي، روايةً وسماعاً، ونقلاً لفوائده، واستعانة به في شروح الجامع الصحيح، وحلِّ غوامضه ومشكلاته.

ـ الإشارة إلى ما تمتع به علماء الإسلام عامة، وأهل الحديث خاصة من حس نقدي، وتمحيص وتدقيق، لكل ما يقفون عليه من آثار العلماء المتقدمين عليهم، وذلك ساهم في تطوير ملكة الاجتهاد عندهم، وكان سبيلاً إلى الإبداع والتجديد.

وبعد: فإنَّ الأسفَ يشتد، والأسى ليعظم لفقدان هذا الأثر النفيس، والعلق الثمين الذي ظل موجودا إلى القرن الحادي عشر الهجري[1]، ولعل فيما بقي متناثراً منه في بعض شروح الجامع الصحيح، ما يهون الخطب، ويقر العين، ويجبر بعض الكسر، والعزم معقودٌ إن شاء الله تعالى على استخراج مادة مستخرج الإسماعيلي من هذه الشروح، وتجريدها، ثُمَّ ترتيبها على الكتب والأبواب، والتعليق عليها بما يقرب معناها، ويوضح سياقها، وإخراجها في كتاب لا يزعم

(١) فلقد روى الروداني المدخل والمستخرج كما تقدم بيانه.

جامعه أنَّه المستخرج كما وضعه الإسماعيلي، بل هو أثارة منه، وقبس من نور مشكاته[1].

❑❑❑

(١) يسر الله تعالى في استخراج مادة مستخرج الإسماعيلي من كتب الأئمة الأربعة المذكورين آنفاً، والعزم معقودٌ على ترتيبها وفق ما وصفتُ والتعليق عليها، ومقارنتها بما عند أبي نعيم في مستخرجه على البخاري الذي أشتغل الآن في جمع مادته من الكتب السابقة، وأسأل الله التمام.



المستخرج على صحيح البخاري لأبي نعيم الأصبهاني

دراسة وتحليل[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الذخائر اللبنانية ببيروت في العددين رقم (١٧ و١٨) ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.

المقدّمة

اعتنى جمع من أهل الحديث بوضع تأليف على الجامع الصحيح للإمام البخاري، وذلك لما رأوا فيه من عجيب الصنعة، وإحكام التأليف، وحسن التبويب، وكان في هذا الجمع، طائفة اهتمت بالاستخراج على الجامع الصحيح، وذلك بإيراد أحاديث الكتاب بأسانيد خاصة، من غير طريق الإمام البخاري، وقد يحصل الاجتماع معه في إحدى طبقات الإسناد.

ولقد كان من بين هؤلاء المعتنين بالاستخراج على الجامع الصحيح، الحافظ الإمام أبو نعيم الأصفهاني، الذي أفردنا هذه الدراسة للتعريف بكتابه، ولقد بعث على هذه الدراسة جملة أسباب منها:

١ ـ عدمُ معرفة كثير من المشتغلين بالحديث وعلومه في هذا العصر، بأن لأبي نعيم مستخرجاً على الجامع الصحيح للإمام البخاري، وظنُّهم أنَّ غاية ما وضعه أبو نعيم في هذا الضرب من التأليف ـ هو مستخرجه على صحيح مسلم الذي طبع من قريب، ورسَّخ ذلك الظنَّ عندهم، عدمُ وقوفهم إلى اليوم على الكتاب مطبوعاً، وهم يروْن عشرات الكتب التي كان يُظنُّ إلى وقت قريب أنها في عداد المفقودات، قد أُخرجت إلى الناس في هذا الزمان.

٢ ـ عناية شراح الجامع الصحيح قديماً، بمستخرج أبي نعيم على صحيح البخاري، واقتباسهم من فوائده، وتعويلهم عليه، كما سيأتي بيانه في موضعه إن شاء الله تعالى.

٣ ـ منزلة أبي نعيم في العلم، فهو إمامٌ من أئمة الحديث، قد رُزق الشهرة بالحفظ، والحظوة في التأليف، وناهيك بحلية الأولياء: سعةَ رواية، وكثرةَ مشايخ، وغزارة علمٍ.

ولقد جعلتُ هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: في بيان أسباب البحث في الموضوع.

المبحث الأول: ترجمتُ فيه للإمام الحافظ أبي نعيم ترجمة مختصرة.

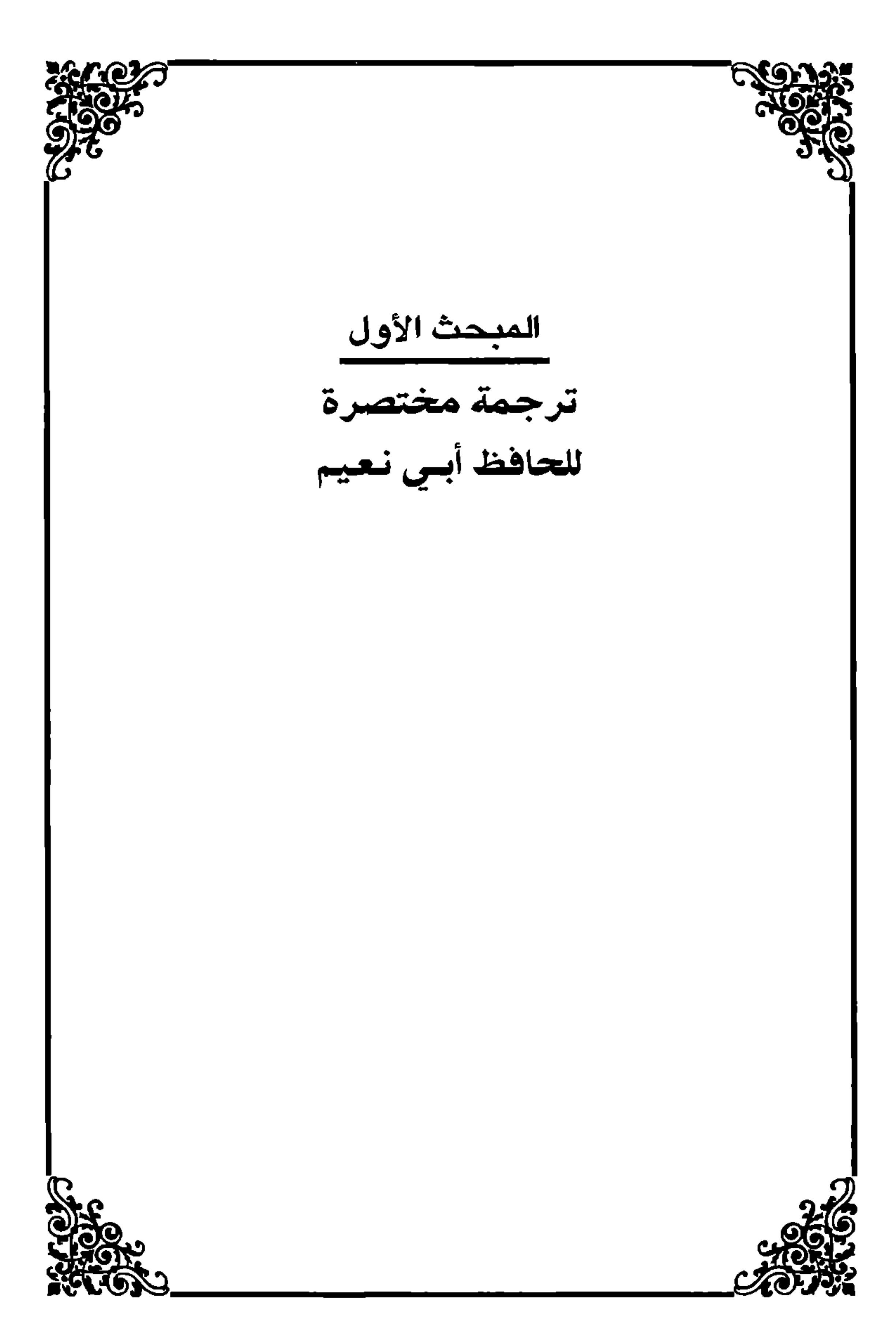
المبحث الثاني: درستُ فيه مستخرج أبي نعيم على صحيح البخاري دراسة تحليلية، مع ذكر انتقادات أهل العلم له.

المبحث الثالث: ذكرت فيه طائفة صالحةً، من فوائد مستخرج أبي نعيم، كما تعرضت لوصف أثره في شروح الجامع الصحيح، وألممتُ بالموازنة بينه وبين مستخرج أبي بكر الإسماعيلي.

الخاتمة: وذكرت فيها نتائج الدراسة.

وأسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يجنبني القول في دينه بما لا أعلم، إنه سميع مجيب.





المبحث الأول

ترجمة مختصرة للحافظ أبي نعيم

المطلب الأول

اسمه ونسبه ومولده

هو أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني[(١)].

وأصبهان بكسر الهمزة وفتحها وسكون الصاد المهملة، وفتح الباء الموحدة، ويقال بالفاء أيضاً، وفتح الهاء وبعد الألف نون[(٢)].

قال السمعاني (ت٥٦٢هـ) في التعريف بها: «هذه النسبة إلى أشهر بلدة بالجبال، وإنَّما قيل لها هذا الاسم، لأنها تسمى بالعجمية: سباهان، وسباه: العسكر، وهان: الجمع، وكانت جموع عساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت لهم واقعة في هذا الموضع، مثل عسكر فارس وكرمان، والأهواز وغيرها، فعرِّب فقيل: أصبهان»[(٣)].

---

(١) وفيات الأعيان (١/ ١١٠) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٩هـ؛ والوافي بالوفيات (٧/ ٨١) طبعة ألمانيا ١٤٠١هـ؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٧) دار المعرفة ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٢) وفيات الأعيان (١/ ١١١).

(٣) الأنساب (١/ ١٧٥) دار الفكر ودار الجنان ١٤٠٨هـ؛ ووفيات الأعيان (١/ ١١١)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢)؛ والبداية والنهاية (١٢/ ٤٩) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

ولقد كان مولد أبي نعيم في رجب سنة ست وثلاثين وثلاثمائة[1]، وزاد ابن خلكان (ت٦٨١هـ): «وقيل أربع وثلاثين»[2].

❑❑❑

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢)؛ والبداية والنهاية (١٢/ ٤٩) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

(٢) وفيات الأعيان (١/ ١١٠).

المطلب الثاني

طلبه للعلم وشيوخه

اعتنى أبو نعيم بهذا الشأن، وهو حدَثٌ صغيرٌ لم يجاوز ست سنين، قال الذهبي (ت٧٤٨هـ): «وأجاز له مشايخ الدنيا سنة نيف وأربعين وثلاث مائة، وله ست سنين، فأجاز له من واسط المعمر عبد الله بن عمر بن شوذب، ومن نيسابور شيخها أبو العباس الأصم، ومن الشام شيخها خيثمة بن سليمان الأطرابلسي، ومن بغداد جعفر الخلدي، وأبو سهل بن زياد، وطائفة تفرد في الدنيا بإجازتهم»[(١)].

بيْد أنَّ إقبال أبي نعيم على السماع كان سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، حيث سمع فيها على حُفَّاظ زمانه، كمسنِد أصبهان المعمر أبي محمد بن فارس، وأبي أحمد العسال، وأحمد بن معبد السمسار، وأحمد بن بندار العشار، وأحمد بن محمد القصار، وأبي القاسم الطبراني، وأبي بكر الآجري، وأبي علي بن الصواف، وأبي الشيخ بن حيان، وخلائق سواهم»[(٢)].

قال الذهبيُّ: «وتهيَّأ له من لُقيِّ الكبار ما لم يقع لحافظٍ»[(٣)].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢ ـ ١٠٩٣)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٧ ـ ٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٣).

المطلب الثالث

منزلته العلمية وآثاره

جدَّ أبو نعيم في الطلب، وأمعن في السَّماع حتَّى بلغ درجة الحفظ، فوقف أهل الحديث على بابه، ورحل الناس إليه قاصدين بلاده، قال أحمد بن محمد بن مردويه: «كان أبو نعيم في وقته مرحولاً إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحدٌ أحفظَ منه ولا أسند منه، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده، وكل يوم نوبةُ واحد منهم، يقرأ ما يريده إلى قريب الظهر، فإذا قام إلى داره ربما كان يُقرأ عليه في الطريق جزءٌ، وكان لا يضجر، لم يكن له غذاء سوى التسميع والتصنيف»(١).

ومن معرفة أهل الفن بمقدار أبي نعيم، أطلقوا عليه «الحافظ»، قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم، وأبي حازم العبدوي»(٢).

وقال ابن خلكان في صفة أبي نعيم: «كان من الأعلام المحدثين، وأكابر الحفاظ الثقات»(٣).

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٤)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٨).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٣)؛ وطبقات الحفاظ (ص٤٢٣) تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة ١٤١٥هـ.

(٣) وفيات الأعيان (١/ ١١٠).

وقال الصلاح الصفدي في حِلية أبي نعيم: «تاج المحدثين، وأحد أعلام الدين، له العلوُّ في الرواية والحفظ، والفهم والدراية»[1].

وأما الذهبيُّ فترجمَ لأبي نعيم في تذكرة الحفاظ، وحلَّاه بقوله: «الحافظ الكبير، محدث العصر. . .»[2].

وعرف لأبي نعيم أفاضلُ أخذوا عنه وانتفعوا به، فمن أعلامهم أبو سعد الماليني، والخطيب البغدادي، وأبو صالح المؤذن، وأبو علي الوخشي، وخلق كثير»[3].

ولقد ألف أبو نعيم تصانيف اشتهر بها حتَّى قال ابن كثير (ت٧٧٨هـ). . . ذو التصانيف المفيدة، الكثيرة الشهيرة»[4].

ومن هذه التصانيف:

١ ـ حلية الأولياء: وهو الكتاب الذي رفع لأبي نعيم في العالمين ذكراً، قال الحافظ السِّلفي فيه: «لم يصنف مثل كتابه حلية الأولياء»[5]. ، وأفاد ابنُ كثير أنَّه «في مجلدات كثيرة، دلَّت على اتساع روايته، وكثرة مشايخه، وقوة اطلاعه على مخارج الحديث، وشعب

---

(١) الوافي بالوفيات (٧/ ٨١).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨)؛ وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٤)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٩ ـ ١٠).

(٤) البداية والنهاية (١٢/ ٤٨).

(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٤).

طرقه»[1]، والكتاب مطبوع عدة مرات.

٢ ـ معجم الصحابة، هكذا ذكره ابن كثير[2]، وذكره له الذهبيُّ وسماه: «معرفة الصحابة»[3]، وبهذا العنوان طبع محقَّقاً في مجلدات.

٣ ـ دلائل النبوة: ذكره له غير واحد ممن ترجم له، وهو مطبوع.

٤ ـ المستخرج على مسلم: وقد طبع محقَّقاً كما أسلفنا آنفاً.

٥ ـ المستخرج على صحيح البخاري: وسيأتي الكلام عليه مفصلاً.

٦ ـ صفة الجنة: ذكره الذهبي وابن كثير والتاج السبكي، والسيوطي والروداني[4].

٧ ـ الطب النبوي: ذكره له من تقدَّم آنفاً.

٨ ـ فضائل الصحابة: ذكره له الذهبي والتاج السبكي، والسيوطي والروداني[5]، والظاهر أنَّه غير كتابه معرفة الصحابة.

٩ ـ المعتقد: ذكره له الذهبي والروداني[6].

---

(١) البداية والنهاية (١٢/ ٤٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧)؛ والبداية والنهاية (١٢/ ٤٨)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٩)؛ وصلة الخلف بموصول السلف (ص٢٩٤)، دار الغرب الإسلامي؛ وطبقات الحفاظ (ص٤٢٣).

(٥) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٩)؛ وصلة الخلف بموصول السلف (ص٤٢٣)؛ وطبقات الحفاظ (ص٤٢٣).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧)؛ وصلة الخلف بموصول السلف (ص١٠١).

١٠ ـ تاريخ أصبهان: ذكره له ابن خلكان، والذهبي والتاج السبكي وغيرهم[١]، والكتاب مطبوع.

١١ ـ الضعفاء: وقد طبع بتحقيق شيخنا الدكتور فاروق حمادة.

ومازال أبو نعيم يدأب ويستفيدُ ويُفيد حتَّى قُبض حميداً في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربع مائة، عن أربع وتسعين سنة[٢]، وقال ابن خلِّكان: «وتوفي في صفر، وقيل يوم الاثنين الحادي والعشرين من المحرَّم سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان»[٣].

وقال ابنُ كثير: «توفي أبو نعيم في الثَّامن والعشرين من المحرَّم»[٤].

❑❑❑

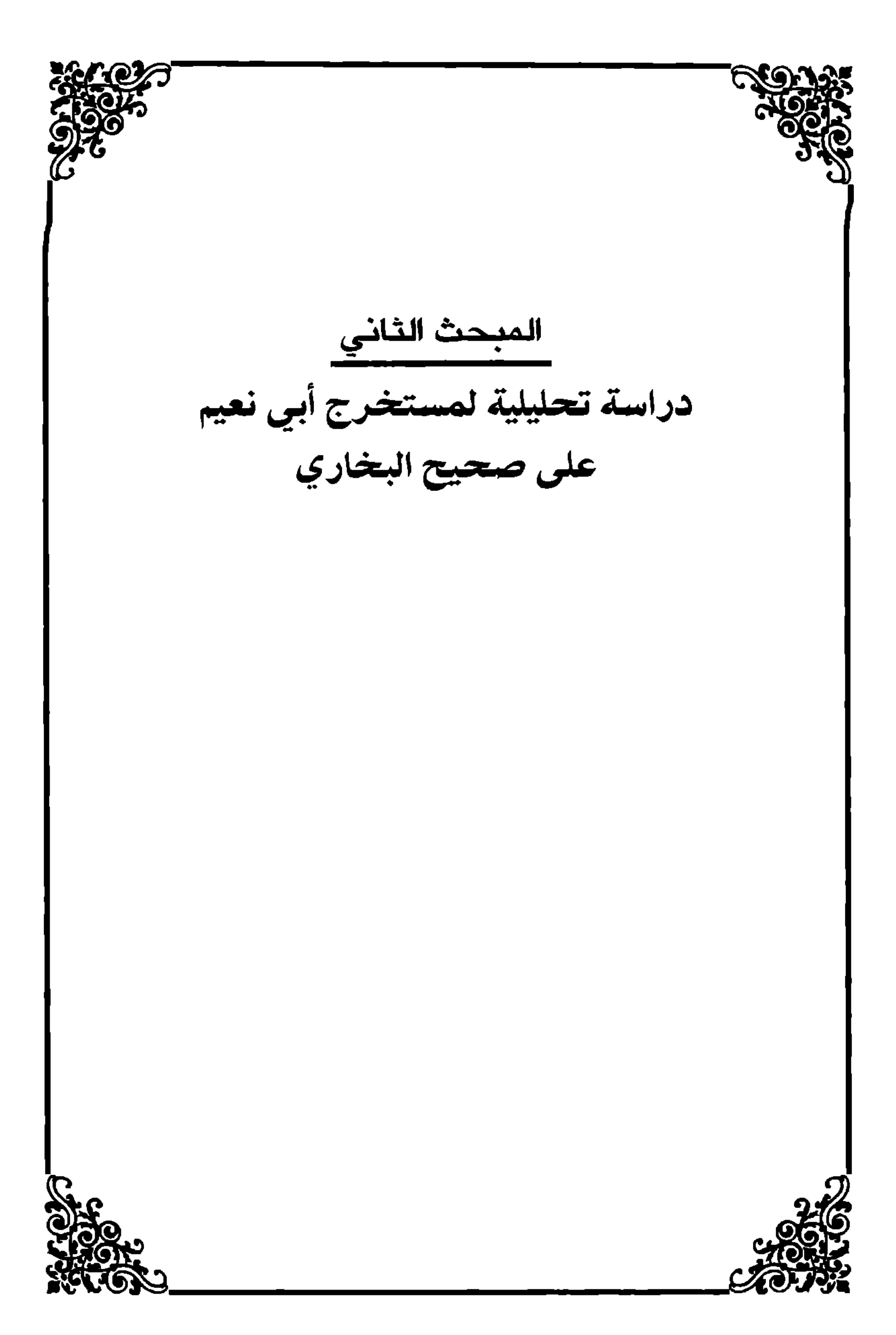
---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٩)؛ ووفيات الأعيان (١/ ١١٠).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٩)؛ وطبقات الحفاظ (ص٤٢٣).

(٣) وفيات الأعيان (١/ ١١٠).

(٤) البداية والنهاية (١٢/ ٤٨ ـ ٤٩)، وقال ابن هداية في طبقاته (ص١٤٢) طبعة دار الآفاق الجديدة: «في يوم الأحد الحادي والعشرين من المحرم»، ولم أعرج هنا على كلام ابن منده في أبي نعيم، ولا على كلام الثاني في الأول لأنَّ المقام لا يحتمل ذلك، ولأنه من قبيل كلام الأقران بعضهم في بعض، وهو مما لا يُعبأ به كما قال الذهبي في الميزان (١/ ١١١)، طبعة دار الفكر تحقيق البجاوي.



المبحث الثاني

دراسة تحليلية لمستخرج أبي نعيم على صحيح البخاري

المطلب الأول

عنوان المستخرج

لقد ثبت أن لأبي نعيم الأصبهاني على البخاري مستخرجاً، بيْد أن أهل العلم اختلفوا في ذكره على كيفيات متعددة، فمنهم من قال: «المستخرج على البخاري»[1]، ومنهم من قال: «المستخرج على صحيح البخاري»[2]، ومنهم من أشار إلى الكتاب بقوله: «المستخرج على كتاب البخاري»[3]، ومنهم من ذكر الكتاب فقال: «المستخرج»[4].

وبتأمل الهيئات التي ذكر عليها مستخرج أبي نعيم تعنُّ الأمور الآتية:

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٩٧)؛ وطبقات السبكي (٣/ ٩)؛ وطبقات الحفاظ (ص٤٢٣).

(٢) المجمع المؤسس للمعجم المُفهرس (ص٣٦٠)، مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ؛ وصلة الخلف (ص٣٦٧).

(٣) عمده القاري للعيني (٥/ ١٤٧) دار الفكر، بدون تاريخ.

(٤) فتح الباري (٣/ ١٦٣) دار الفكر؛ وانتقاض الاعتراض (٢/ ٢١٠) تحقيق: عبد المجيد السلفي؛ وصبحي السّامرائي؛ مكتبة الرشد ١٤١٨هـ؛ وإرشاد الساري (٢/ ٢١٩) دار الفكر ١٤٠٨هـ.

أ ـ مرادُ منْ أجمل ذكر مستخرج أبي نعيم وقال: «المستخرج»، الإشارة إلى الكتاب بالاقتصار على اسم العلَم الدالِّ عليه، دون قصد إلى استيعاب ذكر العنوان.

ب ـ ويقرُب من هذا الصنيع ما قد ورد عند الصفدي والذهبي لما أشارا إلى الكتاب بقولهما: «المستخرج على الصحيحين»[1]، فإنهما لم يقصدا أن أبا نعيم وضع كتاباً واحداً، جمع فيه بين الاستخراج على البخاري، وبين الاستخراج على مسلم في وقت واحد، وإنَّما قصدا الدلالة على الكتابين بأقل عبارة، وأوجز إشارة، كيف والذهبيُّ نفسه قد ذكر الكتابين معاً، وميَّز بينهما![2].

ت ـ مرادُ منْ ذكر مستخرج أبي نعيم على جهة البسط، استيعاب ذكر عنوان الكتاب ما أمكن، ولذلك قال: «المستخرج على صحيح البخاري»، أو قال: «المستخرج على كتاب البخاري»، أو قال باختصارٍ قليل: «المستخرج على البخاري».

وبالنظر في صنيع هذا القسم، يتَّضح أنَّ الصيغة التي استعملها من قال: «المستخرج على صحيح البخاري» أتمُّ وأكمل، ولذلك رجَّحتها على غيرها، واخترتها لهذه الدراسة عنواناً، وذلك للأسباب التالية:

---

(١) الوافي بالوفيات (٧/ ٨٣)؛ وسير أعلام النُّبلاء (١٧/ ٤٥٦).
(٢) انظر: تذكرة الحُفّاظ (٣/ ١٠٩٧).

١ ـ أنها صحيحةٌ في نفسها، لأنَّ مفادها أنَّ أبا نعيم وضع على صحيح البخاري مستخرجاً.

٢ ـ أنها منسجمة تماماً مع مضمون المستخرج الذي سنقف عليه بعد حين.

٣ ـ أنها الصيغة التي ذكرها الروداني، الذي يُظن أنَّه آخرُ من وقف على الكتاب، والله أعلم وأحكم.



المطلب الثاني

ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه

وأنتَ إذا تأملتَ ما مرَّ آنفاً، علمتَ أن مستخرج أبي نعيم مفقود، ولقد غلِط غلطاً فاحشاً من زعم أنَّه مخطوطٌ، منه نسخة خطية في خزانة الكتب الجرمنية[1]، كما ذهب إلى ذلك صاحبا معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»[2]، ووجه غلطهما أنَّهما قد تابعا المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي[3].

بيْد أنَّهما ما وُفقا إلى فهم عبارة المباركفوري، الذي ذكر جملة من المستخرجات على الصحيحين، أو على أحدهما، ثُمَّ قال: «والمستخرج على كلٍّ منهما لأبي نعيم الأصبهاني»[4]، ثُم قال بعد ذلك: «... وأيضاً نسخةٌ كاملةٌ صحيحةٌ من كتاب المستخرج لأبي

---

(١) هي الألمانية.

(٢) انظر: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص٣٦٣)؛ دار الهجرة ـ السعودية ١٤١٣هـ.

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٦٩) دار الفكر، بدون تاريخ؛ وأولُ مَنْ نبّهني على غلطهما في ذلك، شيخُنا المحققُ المدققُ محمد بن الأمين بوخبزة سلّمه الله؛ فيما كتَبَ به إليَّ.

(٤) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٦٨).

نعيم الأصبهاني المذكور، موجودة فيها . . . »[1].

فالمباركفوري كما ترى، لم يعيِّن أي المستخرجيْن موجودٌ، مخطوطاً بالمكتبة الجرمنية، واقتصر على عبارة مُوهِمة تحتمل ضروبا من التأويل.

ولما كان الذِّي وصل إلينا يقيناً من مُستخرجيْ أبي نعيم، هو مستخرجه على مسلم، جزمنا أنَّه الذي عناه المباركفوري بعبارته.

وأيضاً، فلقد نفض الباحثون مكتبات العالم شرقاً وغرباً، فلو أنَّ أحدهم وجد مستخرج أبي نعيم على البخاري، لطارَ به أيما مطارٍ، ولاشتهر بذلك أيما اشتهارٍ، فلمَّا لم يكن من ذلك شيءٌ، عُلمَ أنَّ الكتاب يكاد يكون مفقوداً، وأنَّ عبارة المباركفوري في مستخرج أبي نعيم على مسلم خاصة.

ولقد طفقتُ أبحثُ عن مادة مستخرج أبي نعيم على البخاري، فوجدتها مبثوثةً في كتب ثلاثة مشاهير من شُراح الجامع الصحيح، وهم:

- الحافظ ابن حجر في شرحه «فتح الباري».
- البدر العيني (ت٨٥٥هـ) في شرحه «عمدة القاري».
- الشهاب القسطلاني (ت٩٢٣هـ) في شرحه «إرشاد الساري».

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٦٩).

ولمَّا تمَّ لي ما قصدت من جمع مادة المستخرج من هذه الكتب، أقبلتُ عليها دراسةً وتحليلاً.

١ ـ ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

رتَّب أبو نعيم المستخرج وِفق ترتيب البخاري للجامع الصحيح على الكتب والأبواب، بيْد أنَّه خالفه في أمور منها:

أ ـ المخالفة في ألفاظ متون الأحاديث، وذلك من وجهين:

ـ **الأول: إبدال لفظ بآخر**: فمن ذلك أن البخاريَّ ساق حديث عائشة في الوليدة السوداء التي اتهمت في وشاح أحمر، فلمَّا بانَ أنها بريئة، قال: «هذا الذي اتهمتموني به زعمتم، وأنا منه بريئة، وهو ذا هو...»[١]، فلمَّا استخرج أبو نعيم هذا الحديث قال: «وها هو ذا»[٢].

ـ **الثاني: تقديم لفظ على لفظ**: فمن ذلك أن البخاري ساق حديث ابن عمر في الدواب التي يجوز للمحرم أن يقتلها[٣]، فلمَّا استخرجه أبو نعيم وقع عنده فيها تقديم وتأخير[٤].

والذي استقريته من التغير الواقع في متون الأحاديث عند أبي نعيم، أنَّه تغيير لا يُسلم إلى التضاد، بل هو تغيير تنوع، ومن الأدلة على ذلك، أنَّ البخاري ساق حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه،

---

(١) أخرجه البخاري في الصَّلاة، باب نوم المرأة في المسجد برقم (٤٣٩).

(٢) الفتح (١/ ٥٣٤)؛ والعمدة (٤/ ١٩٧).

(٣) أخرجه البخاري في جزاء الصيد... برقم (١٨٢٧).

(٤) الفتح (٤/ ٣٥).

قال: «سرنا مع النبي ﷺ ليلة...»، فلمَّا استخرجه أبو نعيم قال: «كنا مع النبي ﷺ وهو يسير بنا...»[1].

ب ـ **المخالفة في الأسانيد**: وذلك من وجهين:

ـ **الأول**: **في إسقاط شيء من الإسناد**: ومنه أنَّ البخاري قال: حدثنا أيوب بن سليمان قال حدثنا أبو بكر عن سليمان قال صالح بن كيسان حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيره، عن أبي هريرة[2]... قال الحافظُ ابن حجر: «... وقد رواه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن أيوب بن سليمان، فلم يقل فيه: «وغيره»[3].

ـ **الثاني**: **المخالفة في صيغ الأداء**: ومن ذلك أنَّ البخاري قال: «قال ابن مريم أخبرنا يحيى حدثنا حميد حدثنا أنس عن النبي ﷺ...»[4].

قال العيني: «هذا أيضاً معلَّق... وقد وصله أبو نعيم حدثنا أبو أحمد الجرجاني حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا إبراهيم بن هانئ حدثنا عمرو بن الربيع، وحدثنا إبراهيم بن محمد، حدثنا أبو عروبة... حدثنا ابن أبي مريم، قال حدثنا يحيى بن أيوب أخبرني حميد سمع أنساً...»[5].

---

(١) الفتح (٢/ ٦٧).

(٢) سندُ حديث رقم (٥٣٣، ٥٣٤) من مواقيت الصلاة.

(٣) الفتح (٢/ ١٥)؛ والعمدة (٥/ ١٩).

(٤) سندُ حديث رقم (٣٩٣) من الصلاة.

(٥) العمدة (٤/ ١٢٧).

ت ـ المخالفة في إيراد حديث في موضع لم يورده البخاري فيه: فمن ذلك أن البخاري ساق حديث عمرة في الغسل يوم الجمعة في باب: «وقت الجمعة إذا زالت الشمس»، فلمَّا استخرجه أبو نعيم ساقه في باب من أين تؤتى الجمعة، وعلى من تجب؟...»[1].

ج ـ المخالفة في صيغ التراجم: من ذلك أن البخاري قال: «باب النجار»، قال الحافظ ابن حجر: «بالنون والجيم، وللكشميهني بكسر النون وتخفيف الجيم، وزيادة هاء في آخره، وبه ترجم أبو نعيم في المستخرج...»[2].

ومن معالم منهج أبي نعيم في المستخرج:

١ ـ التعليق على ما قد يستخرجه من الحديث: من ذلك أنَّ البخاريَّ قال في أول سند حديث ابن عمر في السعي: «حدثني محمد»، ثُمَّ ساق السند إلى تمامه[3]، قال الحافظ ابن حجر: «... وأمَّا أبو نعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبد الله بن نمير عن شريح: «أخرجه البخاريُّ عن محمد، ويقال: هو ابن نمير»[4].

٢ ـ التعليق على بعض صنيع البخاري في الأسانيد: فمن ذلك أن البخاري قال: «وقال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب،

---

(١) الفتح (٢/ ٣٨٨).
(٢) الفتح (٤/ ٣١٩)؛ وانظر أيضاً: إرشاد الساري (٨/ ٤٣٧).
(٣) حديث رقم (١٦٠٤) من الحج.
(٤) الفتح (٣/ ٤٧١)؛ والعمدة (٩/ ٢٥٠).

حدثني حميد عن أنس»، ثُمَّ ذكر الحديث[1]، فانبرى أبو نعيم في المستخرج معلقاً، فقال: «ذكره البخاريُّ بلا رواية»[2].

٣ ـ الإفصاح بأن مخرج الحديث قد ضاق: من ذلك قول أبي نعيم عند حديث طواف النساء مع الرجال: «هذا حديث عزيزٌ ضيق المخرج»[3].

٢ ـ الطرق التي استخرج منها أبو نعيم في المستخرج:

وأنت خبيرٌ أنَّنا لا نملك حصر جميع الطرق التي أخرج منها أبو نعيم في المستخرج، لأننا لانرجع في ذلك إلى أصل الكتاب، لأنَّه في حكم المفقود، وقُصارى ما نضع أن نستخرج تلك الطرق ممَّا التقطناه من مادة الكتاب، من الشروح التي أومأنا إليها آنفاً.

فمن ذلك:

١ ـ الحميدي في مسنده[4].

٢ ـ أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده[5].

٣ ـ أبو أحمد الجرجاني[6].

---

(١) حديث رقم (٦٥٦) من الأذان.

(٢) الفتح (٢/ ١٤٠)؛ والعمدة (٥/ ١٧٣).

(٣) الفتح (٣/ ٤٨٠)؛ والعمدة (٩/ ٢٦١).

(٤) الفتح (٣/ ٥١٦ و٥/ ٢٨٨ و٩/ ٥٣٧)؛ والعمدة (١٠/ ٣).

(٥) الفتح (٣/ ٢٣٠).

(٦) الفتح (٢/ ١٢٥ و٥٨١)؛ والعمدة (٤/ ١٢٧ و٧/ ١٥٣)؛ وإرشاد الساري (٢/ ٣٠١).

٤ ـ الطبراني[١].

٥ ـ أبو بكر بن خلاد[٢].

٦ ـ محمد بن أحمد هكذا غير منسوب[٣].

٧ ـ عبد الله هكذا غير منسوب[٤].

٨ ـ علي بن هارون هكذا غير منسوب[٥].

٩ ـ أبو إسحاق بن حمزة[٦].

١٠ ـ ابن رسته[٧].

١١ ـ أحمد بن الفرات[٨].

١٢ ـ إسحاق بن راهويه في مسنده[٩].

١٣ ـ أحمد بن يحيى الحلواني[١٠].

---

(١) الفتح (٢/ ٥١)؛ والعمدة (٥/ ٦٨).
(٢) العمدة (٧/ ٢٨١).
(٣) العمدة (٧/ ٤١)؛ وإرشاد الساري٢/ ٢٥١.
(٤) العمدة (٩/ ٩٢).
(٥) العمدة (٩/ ١٣١).
(٦) العمدة (١٣/ ١٣١).
(٧) الفتح (١٣/ ٤٥).
(٨) العمدة (١٦/ ٤٠).
(٩) الفتح (٦/ ٤٩١)؛ والعمدة ١٦/ ٤٠.
(١٠) الفتح (١٣/ ٣٦٦).

١٤ ـ الفربري[١].

١٥ ـ أحمد بن عبد الكريم الوزان[٢].

١٦ ـ يوسف القاضي[٣].

ومما يمكن الحديثُ عنه هنا، بعضُ المصادر التي صرح أبو نعيم، باستمداده منها في المستخرج، كنسخة أبي عمرو الجيزي، فقد قال الحافظ ابن حجر في أثناء شرح قول البخاري: «وقال إسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة...» يعني الماجشون... ووقع في الأطراف لأبي مسعود وخلف جميعاً، أنَّ إسماعيل المذكور هو ابن جعفر، وبه جزم أبو نعيم في المستخرج، وقال: «رأيته في نسخة أبي عمرو» يعني الجيزي: «قال إسماعيل بن جعفر»[٤].

❑❑❑

---

(١) الفتح (١/١٤٨).

(٢) العمدة (١١/٢٠٨).

(٣) الفتح (٩/٤٩).

(٤) الفتح (٥/٣٨٧)؛ وانظر: العمدة (٤/١٢٧).

المطلب الثالث

التعقبات على مستخرج أبي نعيم

درج شرَّاح الجامع الصحيح، والمتكلمون عليه، على النقل من فوائد مستخرج أبي نعيم على ما سيأتي بيانه في موضعه من هذه الدراسة، لكنهم لم يقلدوه في بعض ما قد يقع له من أوهام وأغلاطٍ، وكان الحافظ ابن حجر أكثر هؤلاء الشراح تعقُّباً لأقوال أبي نعيم، وانتقاداً لبعض صنيعه، ولذلك سنُفرد هنا تعقباته بالحديث عنها.

فمن ذلك:

١ ــ ذهول أبي نعيم في عزوه شيئاً على البخاري: ومن الأمثلة في ذلك، أن البخاري قال في إسناد حديث عائشة في قصة اشتراط بريرة: «حدثنا محمد أخبرنا جرير...»، قال الحافظ ابن حجر: «ومحمد المذكور... قال أبو علي الغساني: هو ابن سلام إن شاء الله، وجرير هو ابن عبد الحميد، قلتُ: وقد وقع في الاستقراض: «حدثنا محمد حدثنا جرير»... وليس في الكتاب محمد عن جرير سوى هذين الموضعين، والمرجح أنَّه ابن سلام، وقد أغرب أبو نعيم فأخرج الحديث من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير، ثُمَّ قال: «أخرجه البخاريُّ عن عثمان»، لهذا وجدته، وما أظنه

إلَّا ذهولا»[1].

٢ ـ تفرد أبي نعيم بذكر شيء في متن الحديث: من ذلك أنَّ البخاري أخرج حديث البراء بن عازب وفيه: «... وألجأت ظهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك...»، فلمَّا استخرجه أبو نعيم، وقعت له في هذا الموضع زيادة، قال الحافظ: وقع في مستخرج أبي نعيم في هذا الموضع ما نصه: «استرهبوهم من الرهبة، ملكوت ملك، مثل رهبوت ورحموت، تقول ترهب خيرٌ من أن ترحم» انتهى ولم أره لغيره هنا»[2].

٣ ـ تقصير أبي نعيم في استخراج الحديث من طريق البخاري مع إمكانية تجنب طريقه: ومن أمثلة ذلك أن البخاري أخرج حديث: «كانت الأمة من إماء أهل المدينة، لتأخذ بيد رسول الله ﷺ، فتنطلق به حيث شاءت»[3]، قال الحافظ ابن حجر: «وقد ضاق مخرجه على أبي نعيم أيضاً، فساقه في مستخرجه من طريق البخاري، وغفل عن كونه في مسند أحمد»[4].

٤ ـ ترك أبي نعيم لبيان ما في الحديث من علَّة: من ذلك أن البخاري أخرج حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنَّه رأى بلالاً يؤذن، فجعلت أتتبع فاه هنا وهنا بالأذان»[5]، قال ابن حجر: «وفي

---

(١) الفتح (١٢/ ٤٧).
(٢) الفتح (١١/ ١١٥)، وأيضاً: (١٣/ ٣٢١).
(٣) حديث رقم (٦٠٧٢) من كتاب الأدب.
(٤) الفتح (١٠/ ٤٩٠).
(٥) حديث رقم (٦٣٤) من الأذان.

رواية عبد الرزاق عن الثوري في هذا الحديث زيادتان: إحداهما الاستدارة والأخرى وضع الإصبع في الأذن، ولفظه عند الترمذي: «رأيتُ بلالاً يؤذن ويدور، ويتبع فاه هنا وهنا، وإصبعاه في أذنيه»، فأمَّا قوله: «ويدور» فهو مدرجٌ في رواية سفيان عن عون. . . وساق أبو نعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، عن سفيان بلفظ عبد الرزاق من غير بيانٍ، فما أجاد لإيهامه أنَّهما متوافقتان، وقد عرفتَ ما في رواية عبد الرزاق من الإدراج، وسلامة رواية عبد الرحمن من ذلك»[١].

٤ ـ وقوع التصحيف في مستخرج أبي نعيم: من ذلك أن البخاري قال عقب حديث جابر في قصة عبد الله بن أبي الذي أخرج من قبره[٢]، قال سفيان وقال أبو هارون. . . قال ابن حجر: «كذا وقع في رواية أبي ذر وغيرها، ووقع في كثير من الروايات: «وقال أبو هريرة»، وكذا في مستخرج أبي نعيم، وهو تصحيف. . .»[٣].

٥ ـ خلْطُ أمرٍ صحيح بآخر سقيم: ومن أمثلة ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث الصعب بن جثامة في الحِمى، من طريق ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس[٤]، ثُمَّ قال: «وقال: «بلغنا أن النبي ﷺ حمى النقيع. . .»، قال ابن حجر: «والقائل

---

(١) الفتح ٢ / ١١٦.
(٢) حديث رقم (١٣٥٠) من كتاب الجنائز.
(٣) الفتح (٣/ ٢١٤).
(٤) حديث رقم (٢٣٧٠) من كتاب المساقاة.

هو ابن شهاب، وهو موصولٌ بالإسناد المذكور إليه، وهو مرسلٌ أو معضلٌ. . . ووقع لأبي نعيم في مستخرجه تخبيطٌ، فإنه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الإسماعيليُّ، فاقتصر في الإسناد الموصول على المتن المرسل، وهو قوله: «حمَى النقيعَ»، وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصَّعب، وإنَّما هو بلاغٌ للزهري كما تقدَّم»[1].

٦ ـ دعوى أبي نعيم وقوع التصحيف في الإسناد ممن دون البخاري: فمن ذلك أن البخاريَّ قال: «حدثنا قبيصة حدثنا سفيان. . .»، ثُمَّ ذكر الحديث[2]، فقال ابن حجر: «وزعم أبو نعيم في المستخرج أن لفظ قبيصة هنا تصحيفٌ ممن دون البخاري، وأن الصواب: حدثنا قتيبة، وعلى هذا فسُفيان هو ابن عيينة، لأنَّ قتيبة لم يسمع من الثوري، لكن لا أعرف لإنكاره معنى، إذ لا مانع أن يكون عند السفيانين، وقد أخرجه المصنف في الأدب من طريق يحيى القطان عن سفيان الثوري»[3].

وربما حكى الحافظُ ابن حجر ما ذهب إليه أبو نعيم، ثُمَّ قارنه بقول غيره، فرجَّحه عليه، أو قال: «ليس ذلك بلازم»[4].

---

(١) الفتح (٥/ ٤٥).
(٢) حديث رقم (٢٩٠٥) من كتاب الجهاد.
(٣) الفتح (٦/ ٩٤) ونقل العيني والقسطلاني اعتراض الحافظ ابن حجر في: العمدة (٤/ ١٨٦)؛ وإرشاد الساري (٥/ ٩٦).
(٤) الفتح (٣/ ٥٤٩)، وأيضاً: (١/ ٤٧٤) و(٨/ ٤٢١) و(٩/ ١٢١).



المبحث الثالث

فوائد مستخرج أبي نعيم
وأثره في شروح الجامع الصحيح

المطلب الأول

فوائد مستخرج أبي نعيم

كان لا بد أن يكون لمستخرج أبي نعيم، فوائد تخدم الجامع الصحيح خدمة جليلة، تُسعف في حلِّ مشكلاته، وتنير الطريق أمام المستفيدين من دُرره.

فمن هذه الفوائد:

١ ـ الزيادة في قدر متون الأحاديث: والزيادة الواقعة في مستخرج أبي نعيم أنواعٌ، فهناك زيادة لفظٍ، وزيادة ألفاظٍ، كما أن هناك الزيادة المفسِّرة لما قد يجمل في الحديث.

فمن النوع الأول: قول العيني: «قوله: «كانت الكلاب تُقبل وتدبر»، وفي رواية أبي داود والإسماعيلي، وأبي نعيم والبيهقي أيضاً: «كانت الكلاب تبول وتُقبل وتدبر» بزيادة تبول قبل: «تقبل وتدبر»[(١)].

ومن النوع الثاني: أن البخاريَّ أخرج حديث أبي سعيد: «كنا نحمل لبنة لبنةً وعمار لبنتين لبنتين، فرآه النبي ﷺ فينفض التراب عنه،

(١) العمدة (٣/ ٤٤).

ويقول: ويح عمار تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار، قال يقول عمار: «أعوذ بالله من الفتن»[١].

قال الحافظ ابن حجر: «وفي هذا الحديث زيادةٌ أيضاً لم تقع في رواية البخاري، وهي عند الإسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج من طريق خالد الواسطي عن خالد الحذاء، وهي: «فقال رسول الله ﷺ: «ياعمار ألا تحملُ كما يحمل أصحابك؟ قال: إني أريد من الله الأجر»[٢].

ومن النوع الثالث: أن البخاريَّ أخرج حديث أنس: «آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار»[٣]، فاستشكل حصر الإيمان في حب الأنصار، قال الحافظ ابن حجر: «وليس كذلك، فإن قيل واللفظ المشهور أيضاً يقتضي الحصر، ولهذا أورده المصنف في فضائل الأنصار من حديث البراء بن عازب: «الأنصار لا يحبهم إلَّا مؤمن» فالجواب عن الأول أن العامة كالخاصة تطرد ولا تنعكس، فإن أخذ من طريق المفهوم، فهو مفهوم لقبٍ لا عبرة به، سلمنا الحصر، لكنه ليس حقيقيًّا بل ادعائيًّا للمبالغة... والجواب عن الثاني أن غايته أن لا يقع حب الأنصار إلَّا لمؤمن، وليس فيه نفي الإيمان عمن لم يقع منه ذلك، بل فيه أن غير المؤمن لا يحبهم فإن قيل فعلى الشق الثاني هل يكون من أبغضهم منافقاً، وإن صدق وأقرَّ؟ فالجواب

---

(١) حديث رقم (٤٤٧) من كتاب الصلاة.

(٢) الفتح (١/ ٥٤٣)؛ والعمدة (٣/ ١٧٨)

(٣) حديث رقم (١٧) من الإيمان.

أن ظاهر اللفظ يقتضيه، لكنه غير مرادٍ. . . فمن أبغضهم من جهة هذه الصفة وهي كونهم نصروا رسول الله ﷺ ـ أثَّر ذلك في تصديقه، فيصحُّ أنَّه منافقٌ، ويقرِّب هذا الحملَ زيادة أبي نعيم في المستخرج في حديث البراء بن عازب: «من أحبَّ الأنصار فبحبِّي أحبهم، ومن أبغض الأنصار، فببغضي أبغضهم. . .»[١].

٢ ـ وصل المعلقات: وهذه هي الفائدةُ الجليلةُ للمستخرج، وبواسطتها أمكن الانفصال عن كثير من مواطن الإشكال في الجامع الصحيح، ومن الأمثلة في ذلك: أن البخاريَّ قال في أول إسناد حديث ابن عمر في السواك: «وقال عفان»، ثُمَّ ساق الإسناد إلى تمامه، فاستُشكل صنيعُ البخاري، حتَّى قال الإسماعيلي: «أخرجه البخاري بلا رواية»، قال ابن حجر: «قلت: وقد وصله أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن إسحاق الصنعاني وغيره عن عفان، وكذا أخرجه أبو نعيم والبيهقي»[٢].

ومن هذا الباب وصلُ المتابعات التي يذكرها البخاريُّ عقب بعض الأحاديث، فمن ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث أبي هريرة في فضل اتباع الجنائز من طريق روح، ثُمَّ قال: «تابعه عثمان المؤذن، قال: حدثنا عوف عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. . . نحوه»[٣].

---

(١) الفتح (١/ ٦٣).

(٢) الفتح (١/ ٣٥٦)؛ والعمدة (٣/ ١٨٦)؛ وإرشاد الساري (١/ ٣١١).

(٣) حديث رقم (٤٧) من كتاب الإيمان

قال الحافظ ابن حجر: «ومتابعة عثمان هذه وصلها أبو نعيم في المستخرج قال: حدثنا أبو إسحاق بن حمزة حدثنا أبو طالب بن أبي عوانة، حدثنا سليمان بن سيف، حدثنا عثمان بن الهيثم... فذكر الحديثَ، ولفظه موافقٌ لرواية روح...»[1].

والظاهر من المادة المتوفرة من مستخرج أبي نعيم، أنَّ وصل المعلقات كثيرٌ فيه[2].

٣ ـ **الأمن من تدليس المدلسين**: ومن أمثلته أن البخاريَّ قال: «حدثنا مسلم بن إبراهيم قال: حدثنا هشام قال: «كتب إلي يحيى عن عبد الله بن أبي قتادة...»، ثُمَّ ذكر الإسنادَ إلى تمامه، [3] قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «كتب إليَّ يحيى ظاهرٌ في أنَّه لم يسمعه منه، وقد رواه الإسماعيليُّ من طريق هشيم عن هشام، وحجاج الصواف كلاهما عن يحيى، وهو من تدليس الصيغ، وصرَّح أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن هشام، أنَّ يحيى كتب إليه أن عبد الله بن أبي قتادة حدثه، فأُمن بذلك تدليسُ يحيى»[4].

٤ ـ **تكثير الطرق**: وذلك ينفع في الترجيح عند التعارض: ومن

---

(١) الفتح (١/ ١٠٩)؛ والعمدة (١/ ٢٧٤).

(٢) وانظر هذه المواطن: الفتح (١/ ٣٢٢ ـ ٤٤٥ ـ ٥١٦) (٢/ ٥١) (٣/ ٢٣٠)؛ والعمدة (٤/ ١٦٠) و(٥/ ٦٨) و(٦/ ٢٧٦) و(٧/ ٤١ ـ ٢٨١) (٩/ ٩٢)؛ وإرشاد الساري (١/ ٤٢٤ و٢/ ٢٥١).

(٣) حديث رقم (٦٣٧) من كتاب الأذان.

(٤) الفتح (٢/ ١١٩)؛ والعمدة (٥/ ١٥٣).

الأمثلة في ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث أنس في الصدقة التي تحرم على رسول الله ﷺ من طريق قبيصة، وفيه: «مرَّ النبي ﷺ بتمرة مسقوطة فقال: «لولا أن تكون صدقةً لأكلتها»، قال الحافظ ابن حجر: «... وأخرجه أبو نعيم من وجهين آخرين عن قبيصة شيخ البخاري فيه، فقال: «بتمرة»، ولم يقل مسقوطة ولا مسقطة»[1].

والمتأمِّل في الطرق التي يخرِّج منها أبو نعيم في المستخرج يجدها متفاوتة في العدد، فقد يخرِّج الحديثَ من طريقين، أو ثلاثة، أو أكثر من ذلك، حتَّى إنه ربما خرج للحديث الواحد خمسة وثلاثين طريقاً[2].

ولذلك أثنى الشهابُ القسطلاني على بعض صنيع أبي نعيم في هذا، فقال عند شرح حديث: «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء، وعن هبته»[3] ـ : «وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرق هذا الحديث عن عبد الله بن دينار»[4].

٥ ـ بيان المهمل في الإسناد: وهو كثير في مستخرج أبي نعيم، وفيه أمثلة كثيرة منها: أن البخاريَّ قال: «حدثنا محمد... ثمَّ ساق الإسناد[5]، قال ابن حجر: «قال أبو علي الجياني: «لم ينسبه أحدٌ من

---

(١) حديث رقم (٢٠٥٥) من كتاب البيوع.
(٢) الفتح (٤/ ٢٩٤).
(٣) العمدة (٧/ ١١٠)؛ والفتح (١/ ٢٨٥ و٢/ ٣١٧).
(٤) الفتح (١٢/ ٤٤).
(٥) حديث رقم (٣٩١١) من كتاب مناقب الأنصار.

الرواة، وهو عندي ابن سلام، قلتُ: وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج»[1].

وربما عرض لأبي نعيم الظنُّ في تقييد المهمل، فلا يجزم في تعيينه، ومن أمثلته، أن البخاريَّ قال: «حدثني محمد. . .»، ثُمَّ ساق الإسناد[2]، فقال أبو نعيم: «أظنه أنَّه محمد بن المثنى أبو موسى»[3].

٦ ـ **تعيين المبهم في الإسناد**: ومنه أن البخاريَّ قال في سياق حديث أبي هريرة: «إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه»[4]، قال: «وأخبرني ابن فلان عن سعيد المقبري. . . فأشكلَ أمر ابن فلان هذا، قال ابن حجر: «وقد بين ذلك أبو نعيم في المستخرج بما خرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت، وقال فيه: «ابن سمعان. . .»[5].

٧ ـ **بيان قائل بعض الحديث**: من ذلك أنَّ البخاري أخرج عن قتادة قال: «ما نعلمُ حيا من أحياء العرب، أكثر شهيداً أعز يوم القيامة من الأنصار، قال قتادة: «وحدثنا أنس بن مالك، أنَّه قتل منهم يوم أُحد سبعون، ويوم بئر معونة سبعون، ويوم اليمامة سبعون، قال: «وكان بئر معونة على عهد رسول الله ﷺ، ويوم اليمامة على عهد

---

(١) الفتح (٧/ ٢٥٠)؛ والعمدة ١٧/ ٥٢.
(٢) حديث رقم (٢٥٥٩) من كتاب العتق.
(٣) الفتح (٥/ ١٨٢)؛ وإرشاد الساري ٤/ ٣٢٧.
(٤) حديث رقم (٤٠٧٨) من كتاب المغازي.
(٥) الفتح (٧/ ٣٧٦)؛ وإرشاد الساري ٦/ ٣٠٨.

أبي بكر يوم مسيلمة الكذاب»[1].

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «وكان بئر معونة إلخ» قائل ذلك قتادة قاله شرحاً لحديث أنس، وقد بينه أبو نعيم في المستخرج»[2].

٨ ـ بيان أن الحديث في أصله حديثان، قد جمع البخاريُّ بينهما في سياق واحد، ومن الأمثلة في ذلك، أن البخاريَّ أخرج حديث أبي هريرة: «إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ثُمَّ لينثر، ومن استجمر فليوتر، وإذا استيقظ أحدكم من نومه، فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»[3].

ولقد اقتضى سياق البخاري لهذا الحديث، أنَّه حديث واحدٌ، قال ابن حجر: «وليس هو كذلك في الموطأ، وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من موطأ يحيى رواية عبد الله بن يوسف شيخ البخاري مفرَّقاً...»[4].

وليس يتأتى لنا هنا القولُ بأن مستخرج أبي نعيم على البخاري، قد جمع جميع الفوائد التي ذكرها أهلُ العلم للمستخرجات، وذلك لما أومأنا إليه آنفاً من أنَّنا لا نرجع في هذه الدراسة إلى أصل الكتاب، وإنَّما نرجع في ذلك إلى شذرات مبثوثة منه هنا وهناك.

---

(١) حديث رقم (٤٠٧٨) من كتاب المغازي.

(٢) الفتح (٧/ ٣٧٦)؛ وإرشاد الساري ٦/ ٣٠٨.

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء برقم (١٦٢) من طريق عبد الله بن يوسف قال أخبرنا مالك.

(٤) فتح الباري (١/ ٢٦٣)؛ وأيضاً: العمدة (٣/ ١٨).

المطلب الثاني

أثر مستخرج أبي نعيم في شروح الجامع الصحيح

لم تكن عناية أهل العلم بمستخرج أبي نعيم على البخاري، إلَّا فرعاً من عنايتهم بكتب أبي نعيم عامة، وتطلبهم لها، وإقبالهم عليها روايةً واستفادةً.

ويشهد لذلك ويعضده، رواية ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) لجملة من تآليف أبي نعيم بالسند المتصل إلى مؤلفها[١].

كما يؤيد ذلك تلك النقول الكثيرة المستفيضة، من تصانيف أبي نعيم في «فتح الباري» و«عمدة القاري»[٢].

ولقد ظهرت عناية أهل العلم بمستخرج أبي نعيم على البخاري خاصة فيما يلي:

---

(١) انظر: فهرسة ابن خير (ص١٣٠ ـ ١٣٤)، تعليق محمد فؤاد منصور دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٩هـ.

(٢) وانظر هذه المواطن: الفتح (١/ ٣٢٢ ـ ٤٤٥ ـ ٥١٦) (٢/ ٥١) (٣/ ٢٣٠)؛ والعمدة (٤/ ١٦٠) و(٥/ ٦٨) و(٦/ ٢٧٦) و(٧/ ٤١ ـ ٢٨١) (٩/ ٩٢)؛ وإرشاد الساري (١/ ٤٢٤) و(٢/ ٢٥١)

أ ـ حرص طائفة منهم على روايته وحمله بالسند المتصل إلى مؤلفه، ومن هؤلاء محمد بن سليمان الروداني[1].

ب ـ حرص بعض أهل العلم على انتقاء فوائد المستخرج واختصارها، ثُمَّ إخراجها في كتاب، وممن صنع ذلك الحافظ ابن حجر الذي ألف: «المنتقى من المستخرج على صحيح البخاري»[2].

ولقد قرأ الحافظ ما انتقاه من المستخرج على شيخه محمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الوراق[3]، وفي ذلك يقول: «قرأتُ عليه المنتقى من المستخرج على صحيح البخاري»، لأبي نعيم، انتقائي بإجازته من ابن أبي التائب عن إسماعيل بن أحمد العراقي، عن أبي موسى الحافظ المديني في آخرين، قالوا: «أخبرنا أبو علي الحداد عنه، وبإجازة شيخنا أيضاً من زينب بنت الحمال عن يوسف بن خليل الحافظ، قال: «أخبرنا محمد إسماعيل الطرسوسي سماعاً عن أبي علي الحداد إجازةً، والجزء المذكور انتقائي، وأكثره ممَّا وصله أبو نعيم من تعاليق البخاري»[4].

---

(١) انظر: صلة الخلف بموصول السلف (ص٣٦٧).
(٢) انظر: مجمع المؤسس للمعجم المفهرس (ص٣٦٠).
(٣) توفي سنة ٨٠٣هـ، وقد تَرْجَمَهُ الحافظُ ابن حجر في: إنباء الغُمر بأنباء العُمْر (٤/ ٣٤٠) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٦هـ؛ والسخاوي في: الضوء اللامع (٩/ ١٩٨) مكتبة دار الحياة ـ بيروت.
(٤) المجمع المؤسس (ص٣٦٠).

ت ـ حرص طائفة من أهل العلم ممن تصدى لشرح الجامع الصحيح على اقتباس فوائد مستخرج أبي نعيم، فترى كتبهم بها مشحونة، وتآليفهم بها طافحة معمورة.

ومن هذه الطائفة الحافظ ابن حجر والبدر العيني والشهاب القسطلاني، بيْد أنَّ الحافظ ابن حجر أكثر هؤلاء الثلاثة نقلاً من مستخرج أبي نعيم، إذ اقتبس منه في أكثر من ٥٤٠ موضعاً، بينما اقتبس منه العيني في نحو ١٥٠ موضعاً، ونقل القسطلاني منه في نحو ١٠٠ موضع[١].

ولقد تأملت هذه النقول المقتبسة في الشروح الثلاثة المشار إليها، فظهر ما يلي:

أ ـ أرجح أن يكون الحافظ ابن حجر ممتلكاً لنسخة من مستخرج أبي نعيم، كما كان يمتلك نسخة من مستخرج الإسماعيلي[٢].

والذي أقطع به أنَّ الحافظ ابن حجر قد وقف على مستخرج أبي نعيم، وباشر العمل عليه، وسدَّد وصوَّب، ونقَّح وانتقد، ولذلك تراه يقول: «. . . هكذا رأيته في مستخرج أبي نعيم»[٣]، أو يقول: «. . . ثمَّ رأيت أبا نعيم استخرجه من طريق إسحاق بن راهويه. . .»[٤].

---

(١) هذا ما استظهرته من النَّظر في شروح هؤلاء الأئمة، ولستُ أُبرىء نفسي من الوَهَم، أو زَيْغ البصر.

(٢) انظر: فتح الباري (١٠/ ٤٨٥).

(٣) الفتح (٨/ ٢٨٧)، وأيضاً: (٨/ ٦٦٢).

(٤) الفتح (٤/ ٣٢٩).

ب ـ في هذه النقول المستخرجة، ما قد ينفرد الواحد من هؤلاء الثلاثة الأعلام بنقله، فلا ينقله الآخر، وفيها ما قد يتفق الاثنان أو الثلاثة على نقله.

ت ـ أكثر الحافظ ابن حجر من النقل من مستخرج أبي نعيم حتَّى بالغ، وذلك لحل كثير من مشكلات الجامع الصحيح، ومنها:

١ ـ بيان القلب الحاصل لبعض رواة الجامع الصحيح في أسماء الرجال: ومن ذلك أن البخاري قال: «حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي...»، فقال ابن حجر: كذا للأكثر، وحكى الجياني أنَّه وقع في رواية الأصيلي عن الجرجاني: «حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي»، وهو خطأ مقلوبٌ، وليس لحفص بن عمر أبٌ يروي عنه في الصحيح، وإنَّما هو عمر بن حفص بن غياث... وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكورَ في المستخرج من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص بن غياث، ونسبه ثُمَّ قال: «أخرجه البخاري عن عمرو بن حفص»[١].

٢ ـ الردُّ على مَنْ زعم أنَّ في الجامع الصحيح أحاديث مقحمة: من ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث عمرو بن ميمون قال: «رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها، فرجمتها معهم»[٢]، فاستشكل هذا الحديث الحميديُّ[٣]، حتَّى زعم «أنَّ هذا

---

(١) الفتح (٤٨/٩).

(٢) حديث رقم (٣٨٤٩) من كتاب مناقب الأنصار.

(٣) هو الحميدي تلميذ ابن حزم، صاحبُ الجمع بين الصحيحين المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

الحديث وقع في بعض نسخ البخاري وأن أبا مسعود وحده ذكره في الأطراف، قال: وليس في نسخ البخاري أصلاً، فلعله من الأحاديث المقحمة في كتاب البخاري»[١]، قال ابن حجر متعقباً: «وما قاله مردودٌ فإنَّ الحديث المذكور في معظم الأصول التي وقفنا عليها، وكفى بإيراد أبي ذر الحافظ له عن شيوخه الثلاثة الأئمة المتقنين عن الفربري حجةً، وكذا إيراد الإسماعيلي وأبي نعيم في مستخرجيهما، وأبي مسعود له في أطرافه...»[٢].

٣ ـ الرد على من زعم التعليق في موضع من الجامع الصحيح: من ذلك أن البخاري ساق حديث ابن عباس في مبيته مع النبي ﷺ من طريق عمرو بن الحارث... ثمَّ قال: «قال عمرو: فحدثت به بكيراً فقال: «حدثني كريب بذلك»[٣].

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «قال عمرو أي ابن الحارث المذكور بالإسناد المذكور إليه، ووهم من زعم أنَّه من تعليق البخاري، فقد ساقه أبو نعيم مثل سياقه»[٤].

٤ ـ الرد على من صحَّف شيئاً من المتن: فمن ذلك أنَّ البخاري أخرج حديث عمر: «اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى، فاليد العليا هي

---

(١) الفتح (٧/ ١٦١)؛ وانظر بقية كلام ابن حجر فهو نفيس جدًّا.
(٢) المصدر السابق.
(٣) حديث رقم (٦٩٨) من الأذان.
(٤) الفتح (٢/ ١٩).

المنفقة، والسفلى هي السائلة»[1]، فقال ابن حجر: «قوله: «فاليد العليا هي المنفقة»، قال أبو داود: «قال الأكثر عن حماد بن زيد: المنفقة، وقال واحد عنه: المتعففة»... وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ: «واليد العليا يد المعطي»، وهذا يدل على من رواه عن نافع بلفظ: «المتعففة، فقد صحف»[2].

٥ ـ دفع تصرف الرواة في المتن: من ذلك أن البخاري أخرج حديث أنس قال: «إن قيس بن سعد، كان يكون بين يدي النبي ﷺ بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير»[3]، فقال ابن حجر: «... وقد وقع في رواية الترمذي وابن حبان والإسماعيلي وأبي نعيم وغيرهم من طرق عن الأنصاري بلفظ: «كان قيس بن سعد بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم...»، فظهر أن ذلك من تصرف الرواة»[4].

٦ ـ ترجيح أحد المعاني المحتملة في فهم الحديث: من ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث جابر قال: «كان بالمدينة يهودي، وكان يُسلفني في تمري إلى الجِذاذ، وكانت لجابر الأرضُ التي بطريق رومة...»[5]، قال ابن حجر: «قوله: «وكانت لجابر الأرض التي

---

(١) حديث رقم (١٤٢٩) من الزكاة.

(٢) الفتح (٣/ ٢٩٧).

(٣) حديث رقم (٧١٥٥) من كتاب الأحكام.

(٤) الفتح (١٣/ ١٣٥).

(٥) حديث رقم (٥٤٤٣) من كتاب الأطعمة.

بطريق رومة»، فيه التفاتٌ، أو هو مدرجٌ من كلام الراوي، لكن يرده ويعضد الأول أنَّ في رواية أبي نعيم في المستخرج، من طريق الرمادي عن سعيد بن أبي مريم شيخ البخاري فيه: «وكانت لي الأرضُ التي بطريق رومة»[1].

ج ـ كان الحافظ ابن حجر كثيرَ النزوعِ إلى تأييد ما قد يذهب إليه أبو نعيم، وقد يقول: «وهو المعتمد»[2].

ح ـ كان اعتمادُ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» على مراجعة المستخرجات ومستخرج أبي نعيم منها ـ سبباً في ترجيح شرحه على بقية الشروح الموضوعة على الجامع الصحيح، وفي ذلك يقول الشيخ أحمد بن الصديق: «وما تفوَّق شرحُ الحافظ على غيره من الشروح إلَّا بوقوفه على بعض المستخرجات، واعتنائه بمراجعتها عند كلِّ حديث يتكلم عليه»[3].

❑❑❑

---

(١) الفتح (٩/ ٥٦٧).

(٢) الفتح (٧/ ٣٢٨)، وانظر أيضاً: ١/ ١٩٥ و(١٣/ ٣٧١).

(٣) حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ٣).

المطلب الثالث

الموازنة بين مستخرج أبي نعيم ومستخرج الإسماعيلي

ليس تتهيأ الموازنة بين مستخرج أبي نعيم ومستخرج الإسماعيلي، إلَّا من خلال الوقوف على مضمون الكتابين معاً، ودراسة ذلك دراسة تحليلية، ثُمَّ رصد أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين منهج أبي نعيم والإسماعيلي في كتابيهما.

ولقد تُستصعبُ لأول وهلة الموازنةُ بين المستخرجيْن لأنهما في حكْم المفقود، لكنها لا تلبث بعد ذلك أن تُستسهل إذا وُقف على مادة الكتابين من خلال الشروح الثلاثة التي أومأنا إليها مراراً.

فمن أوجه الاتفاق بين المستخرجين:

١ ـ **الاتفاق على ترتيب المستخرجين على الكتب والأبواب،** وفق ترتيب البخاري صاحب الصحيح.

٢ ـ قد يتفق الإسماعيلي وأبو نعيم على استخراج شيء من الحديث من طريق واحدة من ذلك: أن البخاري ساق حديث عائشة أنها استعارت من أسماء قلادة، فهلكت، فبعث رسول الله ﷺ رجلاً،

فوجدها، فأدركتهم الصلاة، وليس معهم ماءٌ، فصلوا...»[1]، قال ابن حجر: «قوله: «وليس معهم ماء فصلوا»، زاد الحسن بن سفيان في مسنده عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه: «فصلوا بغير وضوء»، أخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم من طريقه»[2].

٣ ـ ورود فوائد الاستخراج التي ذكرها أهل الحديث في المستخرجين معا، وقد يقع للإسماعيلي وأبي نعيم أن يتفقا على ذكر الفائدة الواحدة في موضع واحد[3].

٤ ـ الاتفاق على إسقاط شيء من الجامع الصحيح، سواء كان ذلك الشيء متعلقاً بالسند أو المتن، فمن الأول: أن البخاري لما أخرج حديث زيد بن ثابت في اتخاذ النبي ﷺ حجرةً من حصير في المسجد[4]، قال: «قال عفان: حدثنا وُهيب حدثنا موسى سمعت أبا النضر عن بُسر عن زيد عن النبي ﷺ، قال ابن حجر: «قوله: «قال عفان»، كذا في رواية كريمة وحدها، ولم يذكره الإسماعيلي ولا أبو نعيم...»[5].

ومن الثاني: أن البخاري ساق قي كتاب الرقاق، في باب صفة

---

(١) حديث رقم (٣٣٦) من كتاب التيمم.
(٢) الفتح (١/ ٤٤٤).
(٣) انظر: الفتح (١/ ٥٤٣) و(٣/ ٥٤٨) و(١١/ ١٣٠)؛ والعمدة (٤/ ٢٠٩) و(١٠/ ٤٣)؛ وإرشاد الساري (٩/ ١٨٩).
(٤) حديث رقم (٧٣١) من الأذان.
(٥) الفتح (٢/ ٢١٤)؛ وإرشاد الساري (٢/ ٧٠).

الجنة والنار[1] حديث عمران وحديث أسامة في أهل الجنة، وأهل النار[2]، فقال ابن حجر في تعليقاً على حديث أسامة: «سقط هذا الحديثُ، والذي قبله من كثير من النسخ، ومن مستخرج الإسماعيلي وأبي نعيم. . .»[3].

٥ ـ الاتفاق على عدم استخراج طرق ذكرها البخاري، ومن ذلك الطريق التي أوردها البخاري لحديث فضل صلاة الجماعة، قال: «قال شعيب: وحدثني نافع عن عبد الله بن عمر قال: «تفضلها بسبع وعشرين درجة»[4]، قال ابن حجر: «. . . ولكن لم أر طريق شعيب هذه إلّا عند المصنف، ولم يستخرجها الإسماعيلي ولا أبو نعيم. . .»[5].

٦ ـ الاتفاق على التعليق على طرف من الحديث: ومن ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث أبي جمرة الذي سأل ابن عباس عن المتعة، قال: فأمرني بها، قال: وسألته عن الهدي، فقال: فيها جزورٌ أو بقرة، أو شاة، أو شِرك في دم، قال: وكأن ناساً كرهوها، فنمتُ فرأيتُ في المنام كأن إنساناً ينادي حج مبرور، ومتعة متقبلة. . .»[6].

---

(١) حديث رقم (٦٥٤٦ و٦٥٤٧).
(٢) الفتح (١١/ ٤٢٠).
(٣) الفتح (١١/ ٤٢٠).
(٤) حديث رقم (٦٤٩) من الأذان.
(٥) الفتح (٢/ ١٣٨)؛ والعمدة (٥/ ١٦٩)؛ وانظر أيضاً: الفتح (١١/ ١٩٧).
(٦) حديث رقم (١٦٨٨) من كتاب الحج.

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «ومتعة متقبلة»، قال الإسماعيلي وغيره: «تفرد النضر بقوله: «متعة»، ولا أعلم أحداً من أصحاب شعبة رواه عنه إلَّا قال: «عمرة»، وقال أبو نعيم: «قال أصحاب شعبة كلهم، عمرة، إلَّا النضر، وقال: «متعة»[1].

ومن أوجه الاختلاف بين المستخرجين:

١ ـ الظاهر من النُّقول المقتبسة من مستخرج الإسماعيلي عند ابن حجر والعيني والقسطلاني، أنَّه أكبر حجماً من مستخرج أبي نعيم، إذ نقل ابن حجر وحده من مستخرج الإسماعيلي ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين نصًّا، ونثر ذلك في «هدي الساري» و«فتح الباري»، وهو مقدار يجيء في نحو ثلاثة أضعاف ما نقله ابن حجر من مستخرج أبي نعيم.

٢ ـ عمل الإسماعيلي لمستخرجه مقدمة حافلة، عرفت بالمدخل إلى صحيح البخاري، بينما لم نجد إشارة تثبت أن أبا نعيم سلك مسلكه في ذلك، وإن كنَّا نجزم بعدم وجود المقدمة عنده، لسيما أنَّ كتابه في حكم المفقود.

٣ ـ قد تختلف الطرق التي يستخرج منها الإسماعيلي عن تلك التي يخرج منها أبو نعيم في مستخرجه[2].

٤ ـ قد يختلف صنيع الإسماعيلي في التخريج عن صنيع أبي نعيم، ومما يقرب ذلك أن البخاري ساق حديث عاصم الأحول

---

(١) الفتح (٣/ ٥٣٥) والعمدة (١٠/ ٢٦).

(٢) انظر: الفتح (٩/ ١٨٤)؛ وإرشاد الساري (٨/ ٤٩).

في صفة قدح النبي ﷺ[1] من طريق الحسن بن مدرك قال: حدثني يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة... قال ابن حجر: «قوله حدثنا[2] الحسن بن مدرك، حدثنا يحيى بن حماد، كذا أخرج هنا، وفي غير موضع عن يحيى بن حماد بواسطة... والحسن بن مدرك كان صهر يحيى بن حماد، فكان عنده عنه ما ليس عند غيره، ولهذا لم يخرجه الإسماعيلي من طريق أبي عوانة، ولا وجد له أبو نعيم إسناداً غير إسناد البخاري، فأخرجه في المستخرج من طريق الفربري عن البخاري..»[3].

٥ ـ كان الإسماعيلي في أثناء استخراجه على الجامع الصحيح يعترض على كثير من صنيع البخاري، في كونه أدخل حديثاً تحت ترجمة معينة ولا مناسبة بينه وبينها، أو في شرح البخاري للفظ غريبٍ يقع في الترجمة، أو فيما يستدل به من آثار عن الصحابة في قولٍ اختاره، أو غير ذلك ممَّا قد بسطت القول فيه في غير هذا الموضع[4].

ولم أجد في المادة العلمية التي وقفتُ عليها من مستخرج أبي نعيم، مثلَ صنيع الإسماعيلي مع إمكان ذلك، فأبو نعيم إمام حافظ، وعلامةٌ مطلع، قد توفرت فيه أدوات الاعتراض والنقد، وكان

---

(١) حديث رقم (٥٦٣٨) من كتاب الأشربة.

(٢) كذا نقله ابن حجر، وفي المطبوع من البخاري: «حدثني».

(٣) الفتح (١٠/ ١٠٠).

(٤) انظر أمثلة من اعتراض الإسماعيلي على البخاري في: فتح الباري (١/ ١٤٩) و(٩/ ٣٠٠) و(٩/ ٥٧٦)؛ والعمدة (١٨/ ٢٦٣).

بإمكانه الاستمداد من مستخرج الإسماعيلي، والاطلاع على مواضع اعتراضه على البخاري، لكننا لم نعرف لأبي نعيم نظراً في مستخرج الإسماعيلي، ولا أخذاً منه[1].

ولقد كان يسعنا هنا بعد الموازنة بين المستخرجين، أن نلمَّ بشيء من الترجيح بينهما، لكننا آثرنا الإمساك عن ذلك، لأمر بدهيٍّ وواضح، وهو أنَّ في كلٍّ من الكتابين ما ليس في الآخر، فما أخطأه الإسماعيليُّ فلم يذكره في كتابه، عرَّج عليه أبو نعيم وذكره والعكس صحيح أيضاً.

ولقد يظهر من بعض صنيع الحافظ ابن حجر في فتح الباري، أنَّه كان ينتصر لأحد الرجلين على الآخر، أو يرجح ما في أحد المستخرجين على الآخر، وذلك عند النظر والتحقيق غير صحيح، لأنَّ ترجيح جزئية في كتابٍ لا يعني ترجيح جميع الكتاب بالجملة.

ومن أمثلة هذا الضرب من الترجيح عند ابن حجر، قوله عند شرح حديث عائشة: «الضحية كنا نملح منه، فنقدم به إلى النبي ﷺ بالمدينة، فقال: لا تأكلوا إلَّا ثلاثة أيام، وليست بعزيمة، ولكن أراد أن نطعم منه والله أعلم»[2] ـ قوله: «وليست بعزيمة، ولكن أراد أن نطعم منه. . .»، قال الإسماعيلي بعد أن أخرج هذا الحديث عن

---

(١) لا يذهبَنَّ عنك هنا أنَّ الإسماعيلي توفي سنة٣٧١هـ، فهو متقدم على أبي نُعيم، فالعجبُ من أبي نعيم كيف لم يُفد من مُستخرج الإسماعيلي؟ أو أنه أفاد منه، ولم نقف على ذلك في مادة مستخرجه التي بين أيدينا.

(٢) حديث رقم (٥٥٧٠) من كتاب الأضاحي.

علي بن العباس عن البخاري بسنده إلى قوله: «بالمدينة» «كأن الزيادة من قوله بالمدينة إلخ من كلام يحيى بن سعيد»، قلتُ: بل هو من جملة الحديث، فقد أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن البخاري بتمامه...»[1].

والظاهر من تصرفات الحافظ ابن حجر في فتح الباري، أنَّه كان دائم الاستحضار لما يوجد في المستخرجين، مكثراً من مراجعتهما، حاكياً للواقع فيهما من غير مفاضلة بينهما، انظر إليه يقول: «... لم أجد طريق إسرائيل هذه في مستخرج الإسماعيلي، وضاقت على أبي نعيم، فأوردها من طريق البخاري، ولم يستخرجها من وجه آخر»[2].



(١) الفتح (١٠/٢٦).
(٢) الفتح (١١/١٩٧).

خاتمة الدراسة

اعتنى أهل الحديث في المائة الثالثة فما بعدها بالاستخراج على الصحيحين أو على أحدهما، وإنَّما احتاج أهل العلم في هذه الفترة إلى الاستخراج، لأنَّ الأسانيد قد طالت، والروايات قد انتشرت، فنشأ لذلك هذا الضرب من التأليف لكي يتحقق العلوُّ في الإسناد، وتكثر الطرق[١].

وسببٌ آخر دعا إلى الإقبال على هذا اللون من التصنيف، وهو ظهور الحاجة في القرن الرابع الهجري والخامس، إلى الزيادة في قدر الصحيح المخرَّج في الكتب الموضوعة فيه، فاحتاج أهل الحديث إلى «الاستخراج» و«الاستدراك» على الصحيحين أو على أحدهما[٢].

ولقد اعتنى هذا البحث بدراسة مستخرج أبي نعيم على صحيح

---

(١) حصول التفريج بأصول التخريج (لوحة ٥و٦).

(٢) وهذه الزيادة يجب أن يُحكم لها بالصحة تبعاً لِثُبوت الصفات المشترطة في الصَّحيح، فإنَّ صاحب المستخرج قد لا يتورع عن الرواية عن الضعفاء، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في النكت (١/ ٢٩٣)». . . بل رأيتُ في مُستخرج أبي نعيم وغيره الرواية عن جماعة من الضُعفاء، لأنَّ أصل مقصودهم بهذه المستخرجات أن يعلو إسنادهم ولم يقصدوا إخراج هذه الزيادات، وإنَّما وقعت اتفاقاً».

البخاري دراسة تحليلية، وذلك من خلال المنهج الآتي:

١ ـ استقراء نُقول شراح الجامع الصحيح عن أبي نعيم.

٢ ـ دراسة وتحليل هذه النقول بعد تجريدها.

ولقد أسفرت هذه الدراسة التحليلية لهذه النقول عما يلي:

أ ـ استنباط منهج أبي نعيم في المستخرج على صحيح البخاري.

ب ـ استخراج خصائص مستخرج أبي نعيم وفوائده.

ت ـ بيان اعتراضات بعض أهل العلم على أبي نعيم في المستخرج.

ج ـ إثبات جلالة مستخرج أبي نعيم، وأثره في شروح صحيح البخاري.

ح ـ عقد الموازنة بين مستخرج الإسماعيلي ومستخرج أبي نعيم.

ولقد أثنى الصلاح الصفدي على مستخرج أبي نعيم على الصحيحين فقال: «ذكر فيها أحاديث ساوى فيها البخاريَّ ومسلماً، وأحاديث علا عليهما فيها، كأنهما سمعاها منه، وذكر فيها حديثاً كان البخاري ومسلم سمعاه ممن سمعه منه»[1].

وبعد فالعزم معقودٌ إن شاء الله تعالى على استخراج مادة مستخرج أبي نعيم من شروح صحيح البخاري التي سبق ذكرها آنفاً، ثُمَّ ترتيبها على الكتب والأبواب، والتعليق عليها بما يوضح سياقها.

---

(١) الوافي بالوفيات (٧/ ٨٣).

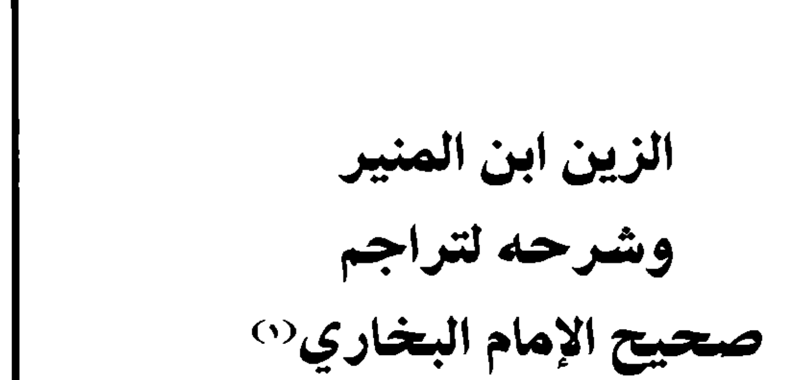
ويجلي معناها[1]، وإخراجها في كتابٍ لا يقال فيه: إنه مستخرج أبي نعيم بعينه، بل هو أثارةٌ منه، وقبسٌ من نور مشكاته.

ولقد أعلم أن كل مبتدئ قولاً في نمط مخترع، يخشى عليه من العثرات، ولا تؤمن عليه الزلات، فإن يكن من ذلك شيء واقع، فعذري أني فتحت الباب للطارقين، ومهدت السبيل للسالكين، والحمد لله ربِّ العالمين.

❏❏❏

---

(١) ولقد صنعتُ ما ذكرتُه هنا، وبقي من ذلك ترتيبُ المادة والتعليق عليها، وأَسأل الله تعالى حُسن التَّمام.



الزين ابن المنير
وشرحه لتراجم
صحيح الإمام البخاري[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الأحمدية التي كانت تصدر بدبي، العدد الثامن جمادى ١٤٢٢هـ.

الزين ابن المنير
وشرحه لتراجم صحيح الإمام البخاري

تعريف موجز بالزين ابن المنير:

هو زين الدِّين أبو الحسن علي بن محمد بن منصور بن المنير[1] المالكي الإسكندري[2]، ينتسب إلى أسرة عريقة في العلم والفضل، فأبوه هو محمد بن منصور بن المنير من أهل العلم بثغر الإسكندرية،

---

(١) المنير بضم الميم وفتح النون وياء مثناة من تحت مكسورة، هكذا ضبطه ابن فرحون في الديباج المذهب (ص١٣٣) وقال ابن حجر في تبصير المنتبه بتحرير المشتبه(٤/ ١٣٢٥) تحقيق علي البجاوي المؤسسة المصرية العامة ١٩٦٥م: «منير عدة منهم أبو المنير بدل المحبر، وبالتثقيل عالم الديار المصرية ناصر الدِّين أحمد بن المنير، وأخوه زين الدِّين، وقال في الفتح (١/ ٣٠) عند قول البخاري حدثنا عبد الله بن منير: «. . . لكن وقع هنا في رواية الأصيلي: «المنير بزيادة الألف واللام، فقد يلتبس بابن المنير الذي ننقل عنه في هذا الشرح، لكنه بتثقيل الياء ونون مفتوحة».

(٢) رحلة العبدري (ص١٠٠) وزارة الثقافة المغربية ١٩٦٨م؛ والوافي بالوفيات (٢٢/ ١٤٢) نشر ألمانيا؛ والديباج المذهب (ص٣٠٧) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ؛ ونيل الإبتهاج (ص٣٠٤) بهامش الديباج دار الكتب العلمية ـ بيروت، دون تاريخ.

وأخوه هو ناصر الدِّين أبو العباس أحمد بن محمد الإسكندري[1]، صاحب: «المتواري على تراجم أبواب البخاري».

ولد زين الدِّين ابن المنير سنة تسع وعشرين وستمائة[2]، ثُمَّ طلب العلم فقرأ على أبيه، ثُمَّ على أخيه، وأبي عمرو ابن الحاجب[3]، وأقبل على العلوم، فحفظ من دواوينها الكثير، وأمعن في ذلك حتَّى فاق الأقران، قال الرحالة المغربي العبدري الحيحي: «وقد استظهر دواوين من العلم في صغره، ولم يتغير حفظه لها في زمان كبره»[4].

---

(١) ولد ناصر الدِّين ابن المنير سنة ٦٢٠ هـ، وأخذ عن ابن الحاجب، وتقدَّم في العلوم من تفسير وفقه وأصول وعربية وأنساب، كان عز الدِّين ابن عبد السلام يقول: «ديار مصر تفتخر برجلين في طرفيها: ابن المنير بالإسكندرية، وابن دقيق العيد بقوص»، توفي ناصر الدِّين ابن المنير سنة ٦٨٣هـ. وانظر: فوات الوفيات (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠) دار صادر ـ بيروت، دون تاريخ؛ والوافي بالوفيات (٨/ ١٢٨)؛ وحسن المحاضرة (١/ ٢٧٤) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٧م.

(٢) الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٤٢).

(٣) هو العلَّامة جمال الدِّين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المصري المالكي، برع في الأصول والفروع والعربية، صنف المختصر في الأصول ومنتهى السؤل في الأصول، والكافية في النحو وغير ذلك، توفي سنة ٦٤٦هـ، انظر ترجمته في الديباج المذهب (ص٢٨٩ ـ ٢٩٠) وحسن المحاضرة (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠) وبغية الوعاة (٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥) المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت، دون تاريخ.

(٤) رحلة العبدري (ص١٠٠).

ولمَّا اكتملت في الزين ابن المنير، أدوات العلم أفتى وصنف ودرَّس[1]، ثُمَّ ولي القضاء بثغر الإسكندرية بعد أخيه[2]، فحمدت سيرته، وأعجب الناس بطريقته، وأخذ عنه جماعة منهم ابن أخيه عبد الواحد والعبدري[3].

ووصف الزين ابن المنير غيرُ واحد من الفضلاء بالجلالة في العلم، والنباهة في الفضل، فأطنبوا وأكثروا، بيد أن العبدري كان في ذلك أوفرهم حظا، وأفصحهم لساناً، وأبلغهم عبارة، قال ـ وقد كان لقيه في رحلته إلى المشرق بالإسكندرية ـ : «ومنهم الشيخ الجليل الفاضل، العالم الكامل الرئيس الأوحد، القاضي العادل شرف الفقهاء والمفتين واسطة قلادة المدرسين، صدر البلغاء، ورئيس الكتاب والناظمين، وحيد العلماء، وبحر المصنفين، ذو المآثر السنية، والمفاخر العلية... لقيتُ منه بحر علم تفيض أمواجه، وغيث سماح لا يغيض ثجاجه. له تصرف في العلوم وفنونه، وتحقق بتمييز أبكاره وعونه، وتسلط بثاقب ذهنه على استنباط عيونه، وما رأيتُ أحداً اجتمع له من حسن الحفظ، وجودة اللفظ، وذكاء الفهم ما اجتمع له، ولا رئيساً جعل العلم قيد همته كما جعله».[4] ثُمَّ مضى العبدري في وصف أخلاق الزين ابن المنير، فقال: «وقد منح من حسن

---

(١) الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٤٢).

(٢) شجرة النور الزكية (ص١٨٨) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٣) المصدر السابق.

(٤) رحلة العبدري (ص١٠٠).

الخلق، وجميل العشرة، وكمال الإنصاف، ما يعيا ببعض أوصافه اللسن الوصاف، وما يكلُّ دون شأوه طرفان البيان، ما خُصَّ به من طلاقة الوجه واليد واللسان»[1].

ويخلص العبدري إلى القول بأنَّ: «الفقيه الإمام أبا الحسن زين الدين، ممن يُسرُّ العاقلُ بمعرفته، ويطنب القائل في صفته»[2].

وممن ذكر الزين ابن المنير الرحالة أبو القاسم التجيبي الذي صلى عليه يوم مات، وقال في رحلته: «صلينا بالإسكندرية بعد صلاة الجمعة ثالث عشر ذي الحجة سنة خمس وتسعين وستمائة على جماعة منهم: الشيخ الفقيه الفاضل زين الدِّين ابن الإمام الفاضل وحيد الدِّين أبي المعالي محمد بن منصور ابن المنير الإسكندري أخو ناصر الدِّين، كان أحد الفضلاء المدرسين بهذا الثغر الموصوفين بالحفظ والإتقان»[3].

وقال الصفدي في نعت ابن المنير: «وكان هذا زين الدِّين صدراً جليلاً محتشماً، وافر الحرمة، مليح الصورة، حسن البزة، كامل الفضيلة»[4].

---

(١) رحلة العبدري (ص١٠٠).

(٢) رحلة العبدري (ص١٠٨).

(٣) نيل الإبتهاج (ص٢٠٤)، ولقد نقل أبو العباس أحمد بن أحمد المعروف ببابا التنبكتي هذا النص من رحلة التجيبي، لكنه لا يوجد فيما طبع منها حديثاً.

(٤) الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٤٢).

ولقد بلغ الزين ابن المنير في العلم مبلغاً عظيماً، مكَّنه من أن يكون من أهل الترجيح والاجتهاد في مذهب الإمام مالك[1]، توفي الزين ابن المنير في ذي الحجة سنة خمس وتسعين وستمائة للهجرة[2].

أقبل ابن المنير على التأليف، فحصل له من ذلك تآليف حسان نوه بها أهل العلم، قال العبدري: «وله على التأليف حسن اقتدار، وفي إجادة التصنيف مكنةٌ، تدل على أنَّه لراية المجد ذو ابتدار»[3].

*** ومن هذه التآليف:**

١ ـ شرح صحيح الإمام البخاري: وهذا الكتاب يدل على عناية الزين ابن المنير بالجامع الصحيح، وعلى صرفه همته لخدمته، ولقد ذكره العبدري له في رحلته، وابن فرحون والسيوطي وأبو العباس أحمد بن أحمد المعروف ببابا التنبكتي، والشيخ محمد بن محمد مخلوف، والحجوي الثعالبي[4]، ولم يذكر هؤلاء للشرح عنواناً يعرف به، وإنَّما أشاروا إليه بعبارة مجملة.

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٢٧٤)؛ والديباج المذهب (ص٣٠٧)؛ وشجرة النور الزكية (ص١٨٨)؛ والفكر السامي (٣/ ٢٧٥) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٦هـ.

(٢) الوافي بالوفيات (٢٢/ ١٤٢)؛ وقال ابن فرحون في الديباج المذهب (ص٣٠٧): «ولم أقف على وفاته».

(٣) رحلة العبدري (ص١٠٠).

(٤) رحلة العبدري (ص١٠٠)؛ والديباج المذهب (ص٣٠٧)؛ وحسن =

ولقد وصف العبدري هذا الشرح بطريقته البليغة البديعة فقال: «. . . بدأ على البخاري شرحاً مؤسس المباني، محقق المعاني، زانه حسن العبارة في التصريح والإشارة، إلى أن قضى الله له به التمام، كان مفتاحاً يعول في كل مشكلات المشروح عليه، ومصباحاً يلجأ في إزاحة ظلام الشكوك إليه»[1].

ويفهم من كلام العبدري، أنَّه لقي الزين ابن المنير، ولماَّ يتمَّ شرحه، فأوقفه على ما نجز منه، وأسمعه بعضه، وأجازه به، قال: «قرأتُ عليه بعضه، وسمعتُ منه مواضع قصد قراءتها عليَّ، وأجازني ما نجز منه، وما سينجز إن شاء الله تعالى»[2].

ويصف ابن فرحون منهج الزين ابن المنير في الشرح، فيقول: «وله شرحٌ على البخاري في عدة أسفار[3]، لم يُعمل على البخاري مثله، يذكر الترجمة، ويورد عليها أسئلة مشكلة حتَّى يقال: لا يمكن

= المحاضرة (١/ ٢٧٤)؛ ونيل الإبتهاج (ص٢٠٤)؛ وشجرة النور الزكية (ص١٨٨)؛ والفكر السامي (٣/ ٢٧٥)؛ ومن المعاصرين الذين ذكروا للزين ابن المنير شرحاً على البخاري محمد عصام عرار الحسيني في إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري (ص٢٠١) اليمامة ـ دمشق ١٤٠٧هـ.

(١) رحلة العبدري (ص١٠٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) يستفاد من هذا أن شرح الزين ابن المنير كبير الحجم، ولذلك قال السيوطي في صفته: «وله شرح عظيم على البخاري»، وانظر: حسن المحاضرة (١/ ٢٧٤) وسيرد أن الشرح في عشر مجلدات.

الانفصال عنها، ثُمَّ يجيب، ثُمَّ يتكلم على فقه الحديث، ومذاهب العلماء، ثُمَّ يرجح المذهب، ويفرع»[1].

ولـمَّا حجَّ الزين ابن المنير حمل معه سفراً من الشرح، فوقف عليه بمكة المكرمة، محب الدِّين الطبري وقرضه، فكتب على ظهره ما نصه: «نظر فيه العبد الفقير إلى رحمة مولاه في سره ونجواه، المحب أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري المكي، مستضيئاً بفرائده، مستفيداً من فوائده، متيمناً بنظره، مستسعداً بأثره، متبركاً برؤياه، حرس الله مجد مؤلفه، فألفاه رياضاً أريضة، ودرراً منيرة، وشمساً بازغة، وبراهين لحجج أهل الزيغ دامغة، ومعاني لطيفة، وأحكاماً منيفة، ومورداً لكل ظمآن لهفان، ومصدراً للبيان والتبيان، وصادراً عن ضبط وإتقان، وواردًا من التحقيق مورد الإيقان، نفع الله به مفيده والمستفيد، وعمر بإفادته أقطار الوجود، وعطَّر بذكاء شهرته الآفاق، ونوَّر بذكاء أنواره مواطن الإشراق ما تناسقت الظلم والأنوار. . .»[2].

وقال الشيخ سبط أبي إسحاق العراقي عبد الكريم بن علي الأنصاري في ذكر مزايا شرح الزين ابن المنير للجامع الصحيح:

وكان ابن بطال تصدى لمثل ما ... تصدى له قاضي القضاة من الشرح
فأجهد في شرح البخاري نفسه ... وأظهر تحقيقاً، وبالغ في النصح
فلما سما زين الأنام لنيل ما ... تقاصر عنه الشارحون مع الكدح
فأوضح أسرار الشريعة ظافراً ... على إثر هذا السعي بالأجر والنجح

(١) الديباج المذهب (ص٣٠٧).
(٢) رحلة العبدري (ص١٠١).

وفاز بتحقيق، وحسن تصرُّف وشقَّ ظلام الجهل عن فلق الصبح
تعين أن يعنى الأنام به، وأن يكافوه بالتعظيم والشكر والمدح
وأن يجعلوه رأس مال علومهم ليظفر من يبغي التجارة بالربح[1]

ولعلَّ شهرة الزين ابن المنير بهذا الشرح كانت سبباً في تفضيله على أخيه ناصر الدين، قال السيوطي: «وكان بعض الفضلاء يفضله على أخيه، وإن كان هو أشهر منه»[2].

وقد وهِمَ جمعٌ من أهل العلم، في نسبة هذا الشرح إلى الزين ابن المنير، فنسبوه إلى أخيه ناصر الدِّين خطأً، ومن هؤلاء حاجي خليفة الذي خلط بين الأخ الكبير، والأخ الصغير، فركَّب بين لقب الكبير، وبين اسم الصغير في سياق واحد، فقال ـ وهو يذكر شروح صحيح البخاري ـ : «وشرح الإمام ناصر الدِّين علي بن محمد بن المنير الإسكندراني. . . وهو كبيرٌ في نحو عشر مجلدات»[3].

وتابع حاجي خليفة على هذا الوهم العلَّامة عبد الرحمن المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي، والكاندهلوي في مقدمة لامع الدراري[4].

---

(١) رحلة العبدري (ص١٠١).
(٢) حسن المحاضرة (١/ ٢٧٤).
(٣) كشف الظنون (١/ ٥٤٦) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ.
(٤) انظر مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥) دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ، ومقدمة لامع الدراري (١/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، الطبعة الهندية.

١ ـ شرح تراجم صحيح البخاري: ذكر هذا الكتاب للزين ابن المنير الشيخ محمد بن محمد مخلوف، فقال: «وشرحٌ على خصوص التراجم»[١]، ولقد قلّد الأستاذ صلاح الدِّين مقبول أحمد، في مقدمة تحقيقه لكتاب المتواري[٢]، الشيخَ محمد مخلوف.

بيْد أنَّ الأستاذ علي حسن عبد الحميد في مقدمة تحقيقه للمتواري، نكَّت على صاحب شجرة النور الزكية، أو على الأستاذ صلاح الدِّين مقبول أحمد، عندما قال: «. . . فلم يذكر أحد من مترجميه ـ يعني الزين ابن المنير ـ أن له كتاباً مفرداً في التراجم، كما توهمه البعض»[٣].

وفيما اعترض به الأستاذ علي حسن عبد الحميد نظرٌ، وذلك من وجوه:

أولها: لم يزعم منْ ترجم للزين ابن المنير استيعاب ذكر مؤلفاته جميعاً، حتَّى لا يترك منها كتاب، ومن أهل العلم طائفةٌ اشتهروا بكتب لم يذكرها لهم مترجموهم، كالإمام ابن حزم الذي ألَّف: «الإعراب عن الحيرة والإلتباس الموجودين في كلام أهل الرأي والقياس»، وأغفل مترجموه ذكرَ الكتاب، وذكرهُ هو نفسه في

---

(١) شجرة النور الزكية (ص١٨٨).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المتواري للأستاذ صلاح الدِّين مقبول أحمد (ص١٣) مكتبة المعلا ـ الكويت ١٤٠٧هـ.

(٣) مقدمة تحقيق المتواري للأستاذ علي حسن عبد الحميد (ص٨) هامش رقم (٤) المكتب الإسلامي، دار عمار.

بعض كتبه»[1].

ثانيها: قد يُظن أنَّ الرجلين ـ الشيخ محمد بن محمد مخلوف والأستاذ صلاح الدِّين مقبول أحمد ـ قد خلطا بين الأخ الأكبر والأخ الأصغر من آل المنير، فنسبا ما للأخ الكبير للأخ الصغير، وعند مُراجعة كلامهما في ذلك، تبيَّن أنَّهما لم يهما، بل ذكرا أنَّ لناصر الدِّين ابن المنير تأليفاً على تراجم البخاري، كما أن لأخيه زين الدِّين شرحاً على خصوص التراجم»[2].

ولو أنَّ الشيخ محمد بن محمد مخلوف، لم ينبه في ترجمة ناصر الدِّين على أن له مؤلفاً على تراجم الجامع الصحيح، لكُنَّا جزمنا بوهمه في نسبة شرح التراجم للزين ابن المنير، فلمَّا نبه في الموضع الأول[3] على حصول التأليف في مناسبات التراجم لناصر الدين، علمنا أنَّه عارف بالتمييز بينهما، موقنٌ بأن لكل واحد منهما تأليفاً على التراجم.

ثالثها: إن المثبت مقدّمٌ على النافي، ذلك أن مع الأول زيادة علم، قد تخفى على الثاني.

---

(١) انظر: تحقيقي للإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس (١/ ١١٥ ـ ١٤٢).

(٢) انظر: شجرة النور الزكية (ص١٨٨)؛ ومقدمة تحقيق المتواري للأستاذ صلاح الدِّين مقبول أحمد (ص١٢ ـ ١٣).

(٣) ترجم الشيخ مخلوف للزين ابن المنير عقب أخيه.

وحيث إننا نميل إلى ما ذهب إليه الشيخ مخلوف، ومن شايعه، فقد ترد على هذا المذهب جملة إيرادات، لابد من الجواب عنها حتَّى يجلي الأمر، ويتضح الحق، فمن ذلك:

١ ـ أن يقال: إن الحافظ ابن حجر قد أومأ في هدي الساري إلى كلام الزين ابن المنير على مناسبات تراجم البخاري، فقال: «وتكلم أيضاً على ذلك زين الدِّين علي بن المنير ـ أخو العلَّامة ناصر الدِّين ـ في شرحه على البخاري، وأمعن في ذلك»[1]، فعُلم من هذا أنَّ الزين ابن المنير لم يُفرد كتاباً في خصوص التراجم، وكلامه في ذلك إنَّما يجيء في غضون شرحه الكبير على البخاري، وفيه كان يذكر الترجمة ويورد عليها الإيرادات المختلفة، ثُمَّ يُجيب بما يرفع الإشكال، ويزيل الالتباس، كما بان النقل بذلك في كلام ابن فرحون.

ونقول في الجواب عن هذا الإيراد: قد يكون من الجائز، عدم اطلاع الحافظ ابن حجر على تأليف الزين ابن المنير في خصوص تراجم البخاري، أو أنَّ الزين اختصر تأليفه في المناسبات من شرحه المطول على البخاري، فلمَّا احتاج الحافظُ إلى مراجعة كلامه، نوَّه بالأصل وترك الفرع.

٢ ـ وقدْ يقال أيضاً: إن العبدري الذي لقي الزين ابن المنير لم يشر إلى تأليفه في خصوص التراجم، وقال: «كان الفقيه الأوحد ناصر الدِّين أبو العباس أحمد بن محمد أخو شيخنا المذكور، جرَّد من

---

١) هدي الساري (ص١٤) دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ.

جامع البخاري أربعمائة ترجمة مشكلة، فتكلَّم عليها، وحلَّ إشكالها، ووضع شيخنا هذا الكتاب عليه شرحاً موعباً شافياً، وسمعته يذكر تأليف أخيه المذكور، وقال: إنه تكلَّم على أربعمائة ترجمة مشكلة.

ولا يُعدم فيما تخلص من تأليفنا هذا أربعة آلاف ترجمة[1]، كلها مشكل»[2].

فظاهرُ كلام العبدري ليس يتنزل إلَّا على شرح الزين ابن المنير على صحيح البخاري.

ونقولُ في الجواب عن هذا الإيراد: إن العبدري لقي الزين ابن المنير ولما يتمَّ شرحه، ولعل الزين ابن المنير إنَّما وضع تأليفه على التراجم بعد الانتهاء من الشرح المطوَّل، فلم يقف عليه العبدريُّ، ولا ذكره في رحلته.

---

(١) كذا في رحلة العبدري المطبوعة وهو الموافق لنسخة الرحلة المخطوطة بالخزانة العامة بالرباط برقم (١٠١٢د)، ووقع في نسخة الرحلة المحفوظة بمكتبة حسن حسني عبد الوهاب (لوحة ١٦٥): «أربعمائة آلاف»، وهذا العدد لا يمكن تصوره في صحيح البخاري، ولذلك قال لي صديقنا د/ عبد اللطيف الجيلاني لما وقف على هذا البحث وكان قد أطلعني على نسخة الرحلة التي بمكتبة حسن حسني عبد الوهاب: «على أن العدد إن صح أنَّه أربعمائة كما في التونسية أو غيره في حدود المئات مثلا، فلعله لا يبلغ الآلاف، وكأن مراد الزين أن هناك ضعف العدد الذي جاء عند أخيه الناصر لايستغني عن أن يوجه بالتوجيه المناسب».

(٢) رحلة العبدري (ص١٠١).

٣ ـ وقد يقال: إن العدد أربعة آلاف يستوعب عدد أبواب البخاري جميعها، بل يزيد عليها، فليس يكون كلام ابن المنير على هذا العدد الكثير، إلَّا في شرحه المطول الجامع، ونقول في الجواب عن هذا الإيراد قد يكون الزين ابن المنير اختصر الكلام اختصاراً في تأليفه المستقل على التراجم، وخالف عادته المعهودة في شرحه المطول من كثرة الإيراد والجواب.

ومما يؤيد هذا الاحتمال، أن نُقول الحافظ ابن حجر عن الزَّين ابن المنير التي أورد فيها نصَّ كلامه من غير تصرف أو اختصار موجزة قصيرة.

ولقد أعلمُ أنَّ الكلام قد طال في تقرير هذه المسألة، والقصد من ذلك إثارة الانتباه إلى أن الاحتياط يقتضي عدم دفع أن يكون للزين ابن المنير كتاب مستقل في خصوص التراجم والله أعلم وأحكم.

وإذْ قد شرح اللهُ صدرك لهذا الذي اخترناه، فإن بعض الباحثين ظنوا أن هذا الكتاب هو المتواري على تراجم أبواب البخاري، فنسبوه إلى الزين ابن المنير، بينما المتواري صحيح النسبة إلى ناصر الدِّين ابن المنير الكبير، ومن هؤلاء حاجي خليفة الذي قال في سياق حديثه عن الزين ابن المنير: «وله أيضاً كلام على التراجم سماه: «المتواري»[(١)]، وإسماعيل باشا الذي حذف لقب ناصر الدِّين ونسب

---

(١) كشف الظنون (١/ ٥٤٦).

المتواري إلى علي بن محمد بن المنير الصغير[1]، وعمر رضا كحالة الذي تابع إسماعيل باشا[2].

ثم جاء على أثر هؤلاء محمد عصام عرار، فنسب المتواري إلى الزين ابن المنير، وأبعد النجعة لمَّا ظنَّ أنَّ له شرحاً على خصوص التراجم لأخيه ناصر الدين[3].

والمتواري صحيح النسبة إلى ناصر الدِّين ابن المنير الكبير، ومن الأدلة القوية في ذلك:

١ ـ تصريحُ الحافظ ابن حجر بأن لناصر الدِّين تأليفاً في تراجم صحيح البخاري واستفادته منه في فتح الباري[4]، قال الحافظُ: «وقد جمع العلَّامة ناصر الدِّين أحمد بن المنير خطيب الإسكندرية، من ذلك أربعمائة ترجمة، وتكَّلم عليها، ولخصها القاضي بدر الدين بن جماعة، وزاد عليها أشياء»[5].

---

(١) انظر: هدية العارفين (١/ ٧١٤) دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٢هـ.

(٢) معجم المؤلفين (٢/ ٥٢٧) مؤسسة الرسالة ١٤١٤هـ.

(٣) انظر إتحاف القاري (ص٢١٠)، وكأن الأستاذ فهم من عبارة العبدري التي نقلناها آنفاً وفيها: «ووضع شيخنا هذا الكتاب عليه شرحاً موعباً شافياً. . .».

(٤) نقل الحافظ ابن حجر عن ناصر الدِّين في نحو مائة وستين موضعاً على ما ذكره صلاح مقبول أحمد في مقدمة تحقيق المتواري (ص١٩).

(٥) هدي الساري (ص١٤).

٢ ـ صرَّح الحافظُ ابن حجر فيما كتبه على الورقة الأولى من كتاب مناسبات تراجم البخاري لابن جماعة، بأن المتواري لابن المنير الكبير، وهو الذي لخصه ابن جماعة في كتابه[١].

٣ ـ ضياء المتلألي في تعقب إحياء الغزالي: ذكره للزين ابن المنير الشيخُ محمد مخلوف[٢]، والظاهر من عنوانه أنَّه مفردٌ في تعقب الأحاديث التي اشتمل عليها «إحياء علوم الدِّين» للإمام الغزالي، ممَّا قيل فيه إنه ضعيفٌ أو موضوعٌ[٣].

---

(١) يوجد خط ابن حجر على مناسبات تراجم البخاري لابن جماعة في النسخة المحفوظة من الكتاب بالمكتبة الأحمدية بحلب برقم (٣١٨)، وانظر: مقدمة الأستاذ صلاح الدِّين مقبول أحمد في تحقيق المتواري (ص١٥ و١٦).

(٢) انظر: شجرة النور الزكية (ص١٨٨).

(٣) يذكر صاحب كشف الظنون (١/ ٥٤٦) والمباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥) والشيخ محمد مخلوف في شجرة النور الزكية (ص١٨٨) للزين ابن المنير حواشي على شرح ابن بطال، بيْد أن السخاوي في الجواهر والدرر (٢/ ٧١١) نسب هذه الحواشي إلى ناصر الدين، ومن قبله نقل منها شيخه ابن حجر في مواضع من فتح الباري، انظر مثلًا: (٤/ ٢٤١) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ، ونسبها إلى ناصر الدين، لكن يشكل على هذا أن الحافظ ابن حجر نفسه نقل منها فقال: «قال الزين ابن المنير في الحاشية. . .»، وانظر: فتح الباري (٢/ ٣٨٨)، ويحتاج هذا إلى مراجعة نسخ فتح الباري الموثوق بها قبل توهيم الحافظ.

منهج الزين ابن المنير في إبداء مناسبات تراجم البخاري لما تحتها من أحاديث:

توجد مادة شرح الزين ابن المنير للجامع الصحيح في كتب ثلاثة أعلام من شراح البخاري، وهم:

ـ ابن حجر الذي نقل عن الزين ابن المنير أكثر من ٢٢٣ نصًّا في «فتح الباري»[1].

ـ البدر العيني الذي نقل عن الزين ابن المنير ٦٢ نصًّا في «عمدة القاري»[2].

---

(١) هذا العدُّ يتناول شرح الزين ابن المنير للتراجم وغيرها.

(٢) الذي صحَّ عندي بالاستقراء أن البدر العيني لا يصرح باسم الزين ابن المنير أثناء النقل عنه، وإنَّما يقول: «قيل»، هكذا بصيغة التمريض، ثُمَّ يذكر نص كلامه، أو لعله يتصرف فيه اختصاراً، وربما نقل عن الزين ابن المنير فصاغ كلامه على هيئة سؤال وجواب موهماً أن ذلك من اختراعه، ولقد صرح العيني في أربعة مواضع باسم المنقول عنه، وقال: «قال ابن المنير»، أو نحو ذلك، انظر: عمدة القاري (٥/ ٨٣ و٦/ ٢٦ و٥٢ و١٠٠) دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ، ويتردد الأمر بين الزين وناصر الدين، وعلم من مراجعة فتح الباري أنَّه الزين قطعاً، وانظر: فتح الباري (٢/ ٦٤ و٢٤٨ و٢٦٦ و٣٠٤).
والذي تحرر عندي أنَّ البدر العيني أثناء شرحه لتراجم البخاري نقل عن الزين ابن المنير في ٦٢ موضعاً، أنا ذاكرها هنا، مع ما يقابلها عند الحافظ ابن حجر في فتح الباري:
العمدة (٥/ ٥٨)؛ والفتح (٢/ ٤٣). =

. . . .

= العمدة (٥/ ٨٣)؛ والفتح (٢/ ٦٤).
العمدة (٥/ ١١٠)؛ والفتح (٨٤).
العمدة (٥/ ١١٣)؛ والفتح (٢/ ٨٨).
العمدة (٥/ ١٣١)؛ والفتح (١٠١).
العمدة (٥/ ١٩٦)؛ والفتح (٢/ ١٥٩).
العمدة (٥/ ٣٠٤)؛ والفتح (٢/ ٢٣٢).
العمدة (٦/ ٢٦)؛ والفتح (٢/ ٢٤٨).
العمدة (٦/ ٥٢)؛ والفتح (٢/ ٢٦٦).
العمدة (٦/ ٧٨)؛ والفتح (٢/ ٢٩١).
العمدة (٦/ ١٠٠)؛ والفتح (٢/ ٣٠٤).
العمدة (٦/ ١٥٠)؛ والفتح (٢/ ٣٤٥).
العمدة(٦/ ١٨٤)؛ والفتح (٢/ ٣٧٨).
العمدة (٦/ ٢٠١)؛ والفتح (٢/ ٣٨٩).
العمدة (٢٣٦)؛ والفتح (٢/ ٤١٢).
العمدة (٦/ ٢٩٧)؛ والفتح (٢/ ٤٦٤).
العمدة (٦/ ٢٩٧)؛ والفتح (٢/ ٤٦٥).
العمدة (٦/ ٣٠٢)؛ والفتح (٢/ ٤٦٩).
العمدة ٦/ ٣٠٤ الفتح (٢/ ٤٧١).
العمدة (٧/ ١٦)؛ والفتح (٢/ ٤٩٠).
العمدة (٧/ ٧٥)؛ والفتح (٢/ ٥٣٥).
العمدة (٨/ ٣)؛ والفتح (٣/ ١٠٨).
العمدة (٨/ ٦)؛ والفتح (٣/ ١١٢).
العمدة (٨/ ١٨)؛ والفتح (٣/ ١١٢). =

. . . .

= العمدة (٨/ ٢٤)؛ والفتح (٣/ ١١٧).

العمدة (٨/ ٤١)؛ والفتح (٣/ ١٣٠).

العمدة (٨/ ٥٢)؛ والفتح (١٣٠).

العمدة (٨/ ٨٧)؛ والفتح (٣/ ١٦٣).

العمدة (٨/ ١١٢)؛ والفتح (٣/ ١٨٣).

العمدة (٨/ ١٢٢)؛ والفتح (٣/ ١٤٠).

العمدة (٨/ ١٢٦)؛ والفتح (٣/ ١٤٣).

العمدة (٨/ ١٢٩)؛ والفتح (٣/ ١٩٦).

العمدة (٨/ ١٧٩)؛ والفتح (٣/ ٢٢٢).

العمدة (٨/ ٢٠٨)؛ والفتح (٣/ ٢٤٢).

العمدة (٨/ ٢١٨)؛ والفتح (٣/ ٢٥٣).

العمدة (٨/ ٢٣٠)؛ والفتح (٣/ ٢٥٨).

العمدة (٨/ ٢٣٣)؛ والفتح (٣/ ٢٦٣).

العمدة (٨/ ٢٦٦)؛ والفتح (٣/ ٢٧٧).

العمدة (٨/ ٢٧١)؛ والفتح (٣/ ٢٨٢).

العمدة (٨/ ٢٧٤)؛ والفتح (٣/ ٢٨٣).

العمدة (٨/ ٢٧٩)؛ والفتح (٣/ ٢٨٥).

العمدة (٨/ ٢٨٧)؛ والفتح (٣/ ٢٩١).

العمدة (٨/ ٢٩٠)؛ والفتح (٣/ ٢٩٣).

العمدة (٨/ ٣٠٦)؛ والفتح (٣/ ٣٠٤).

العمدة (٩/ ٩)؛ والفتح (٣/ ٣١٤).

العمدة (٩/ ١٥)؛ والفتح (٣/ ٣١٧).

العمدة (٩/ ٢٥)؛ والفتح (٣/ ٣٢٣). =

ـ الشهاب القسطلاني الذي نقل عن الزين ابن المنير في أربعة مواضع من «إرشاد الساري»[1].

= العمدة (٩/ ٣٨)؛ والفتح (٣/ ٣٢٧).
العمدة (٩/ ٧١)؛ والفتح (٣/ ٣٤٧).
العمدة (٩/ ٩٤)؛ والفتح (٣/ ٣٦١).
العمدة (١١/ ١١)؛ والفتح (٤/ ١٣٩).
العمدة (١١/ ٣٥)؛ والفتح (٤/ ١٧٤).
العمدة (١١/ ٥٣)؛ والفتح (٤/ ١٨٩).
العمدة (١١/ ٥٦)؛ والفتح (٤/ ١٨٩).
العمدة (١١/ ٨٥)؛ والفتح (٤/ ٢١٦).
العمدة (١١/ ٨٧)؛ والفتح (٤/ ٢١٧).
العمدة (١١/ ٨٩ ـ ٩٠)؛ والفتح (٤/ ٢٢٠).
العمدة (١١/ ٩٣)؛ والفتح (٤/ ٢٢٥).
العمدة (١١/ ١٠١)؛ والفتح (٤/ ٢٣٠).
العمدة (١١/ ١٠٧)؛ والفتح (٤/ ٢٣٥).
العمدة (١١/ ١٠٩)؛ والفتح (٤/ ٢٣٩).
والمتأمل في عمدة القاري يرى أن العيني قد نقل عن ابن المنير الكبير لكنه لم يذكره بما يميزه، وكان يقول في الإحالة عليه: «قال ابن المنير»، ويكتفي بذلك، وبالرجوع إلى المتواري يُعلم أن العيني يقصد ناصر الدين، وهذه بعض المواطن التي نقل فيها العيني عن ابن المنير الكبير: العمدة (٢/ ٥٤ و١٧٧ و٣/ ٧٣ و١٦٦ و٢٢٢و٢٦٢ و٣١٥ و٤/ ٢٣٥ و٢٥٧ و٢٦٢ و٢٩٦).

(١) هذه المواطن الأربعة نقل القسطلاني فيها عن الزين ابن المنير في شرح التراجم، وهي كالآتي: إرشاد الساري (٢/ ٢٤٦ ـ ٤١٢ ـ ٤٣٨ =

ولقد التقطت هذه المادة من كتب هؤلاء الأعلام، وراعيتُ في ذلك التمييز بين ما ينقله هؤلاء عن ناصر الدِّين ابن المنير، وزين الدِّين ابن المنير، فجمعت الثاني دون الأول[1].

لقد شحذ الزينُ ابنُ المنير فكره لحلِّ غامض صنيع الإمامِ البُخاري في التَّراجم فجاء كلامه على ذلك وفق المنهج الآتي:[2]

= و٣/ ٣٢) دار الفكر ـ بيروت ١٤١٠هـ، ويقابلها عند ابن حجر في فتح الباري (٢/ ٥١٠ و٣/ ١٧٢ ـ ٢٠٨ ـ ٢٩٩).

(١) كان الحافظُ ابنُ حجر شديدَ التَّوقي في النقل عن الأخوين مميزاً لكل واحد منهما بما يختص به ولقد تتبعته في فتح الباري واستنبطت من هذا التتبع قاعدته في العزو إليهما، فكلما قال: «قال ابن المنير»، وأطلق أراد ناصر الدِّين ابن المنير، وإذا أراد الأخ الصغير قال: «الزين ابن المنير»، أو قال: «قال علي بن المنير»، وربما أشار إلى الأول بقوله: «قال ابن المنير الكبير».

(٢) ههنا تنبيهان مُهمَّان:
الأول: هذا المنهج مستخرج من النقول التي جمعتها من فتح الباري وعمدة القاري وإرشاد الساري، فإن قيل لقد ثبت أن للزين ابن المنير شرحاً لصحيح البخاري، وكتاباً آخر على تراجم أبوابه، وفيهما جميعا تكلم على التراجم، فكيف يقع التمييز بين المنقول من أحدهما دون الآخر؟ قلتُ: هذا السؤال لم أزعم الجواب عنه فيما جمعته من نقول عن الزين ابن المنير، ولو ادعى مدع أنَّه متكلم على منهج الزين ابن المنير في شرحه لصحيح البخاري حسبُ، لألزم بالجواب على هذا الإشكال، أما أنا فمفردٌ القول في بيان منهج ابن المنير في إبداء مناسبات تراجم الصحيح خاصة، ويصح لي أن أجمع معالم المنهج من نقول، قد تكون من الكتابين معاً. =

أولاً: الكلام على خصوص الترجمة: ونعني بذلك الكلام على الترجمة في نفسها، بقطع النظر عن تراجم سبقتها، أو تراجم تأتي بعدها، وفي هذا الباب تكلم ابن المنير على ما يلي:

أ ـ صياغة الترجمة: صرف الزين ابن المنير قسطاً من عنايته إلى صياغة البخاري لألفاظ التراجم، وذلك لأنَّ المعاني تنزل على هذه الألفاظ، وتفهم بما تدل عليه، ولقد كان نظر الزين ابن المنير إلى صياغة الترجمة من خلال الآتي:

١ ـ اختيار لفظ دون لفظ: أدرك الزين ابن المنير أن البخاري يتخير في صياغة تراجمه من الألفاظ ما يكون أقوم بأداء المعاني، وأدق في استنباط الأحكام، وأبلغ في التعبير عن دقائق الأسرار،

= الثاني: قد يطول عجب الواقف على هذا البحث، حين يرى أن إحالاته كلها على فتح الباري، دون العمدة وإرشاد الساري، بينما النقول عن الزين ابن المنير موجودة في الكتب الثلاثة، أقول: إنَّما كان ذلك كذلك لأمرين اثنين:

الأول: كثرة النقول عند الحافظ ابن حجر، والكثرة مظنة التنوع، وذلك يساعد على انتزاع المثال المناسب من الموضع المناسب.

الثاني: لقد صح عندي بعد استخراج النقول من الكتب الثلاثة المذكورة، والموازنة بينها، أن العيني والقسطلاني استفادا في النقل عن الزين ابن المنير من الحافظ ابن حجر، وآيةُ ذلك: أن النقل عند الحافظ يكون في الغالب الأعم تامًّا مستوعباً، بينما يكون عند العيني والقسطلاني مختصراً موجزاً، على أني لم أخل البحث من الإحالة على العمدة لكن بشرط تقديم الإحالة على فتح الباري أولاً.

فقال: «من أنعم النظر في تراجم هذا الكتاب[1]، وما أودعه فيها من أسرار المقاصد، استبعد أن يغفل أو يهمل، أو يضع لفظاً بغير معنى، أو يرسم في الباب خبراً يكون غيره به أقعد وأولى»[2].

ومن هذا الضرب ما قد ترجم به البخاري في المواقيت: «باب الصلاة بعد الفجر حتَّى ترتفع الشمس»[3]، وساق فيه أحاديث يستفاد منها النهي عن الصلاة بعد الصبح والعصر، فكأن الزين ابن المنير لاحت له في ذلك نكتة، فقال: «خص الترجمة بالفجر، مع اشتمال الأحاديث على الفجر والعصر، لأنَّ الصبح هي المذكورة أولاً في سائر أحاديث الباب»[4].

ومنه أيضاً: قول البخاري في كتاب العيدين: «باب خروج الصبيان إلى المصلى»[5]، فقد عنَّ للزين ابن المنير في لفظ الترجمة أمر أراد التنبيه عليه، فقال: «آثر المصنف في الترجمة قوله: «إلى المصلى» على قوله: «صلاة العيد»، ليعُمَّ من يتأتى منه الصلاة، ومن لا يتأتى»[6].

---

(١) يعني صحيح البخاري.

(٢) فتح الباري (٣/ ٣١٧) وقدَّم الحافظُ لقول ابن المنير بقوله: «قال الزين ابن المنير»، ونقل العيني في العمدة (٩/ ١٥) قول ابن منير وصدَّره بـ: «قيل».

(٣) باب رقم (٣٠) من مواقيت الصلاة.

(٤) فتح الباري (٢/ ٥٨) وصدَّر ابن حجر النقل عن الزين بقوله: «قال...».

(٥) باب رقم (١٦) من كتاب العيدين.

(٦) فتح الباري (٢/ ٤٦٤)، وقدم ابن حجر لقول الزين بقوله: «قال الزين ابن المنير...»، ونقله العيني في العمدة (٦/ ٢٩٧) من غير عزو.

٢ ـ تكرار اللفظ وإعادته: يلوح من صنيع البخاري في بعض تراجمه أنَّه يكرر بعض الألفاظ التي تفيد نفس المعنى، ويجمع بينها في ترجمة واحدة، ويضع بعضها إلى جنب بعض، فيكون ذلك مدعاة إلى التفكر في عجيب صنيعه، ولطيف مأخذه، ومن هذا الباب: قوله: «باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء»[1]، فقد استشعر الزين ابن المنير ما قد يرد على البخاري من عطف الخير على الفقه، والفقه داخل في الخير، فكأنه حشو زائد، وتكرار ظاهر، فقال: والفقه يدخل في عموم الخير، لكنه خصه بالذكر تنويهاً بذكره، وتنبيهاً على قدره»[2].

ومنه أيضاً قول البخاري في كتاب الجنائز: «باب النهي عن النوح والبكاء، والزجر عن ذلك»[3]، فقد عطف البخاري الزجر عن النهي وهما بادئ الرأي واحدٌ، فلأي معنى صنع البخاريُّ ذلك، يقول الزين ابن المنير: «عطف الزجر على النهي للإشارة إلى المؤاخذة الواقعة في الحديث بقوله: «فاحث في أفواههن التراب»[4].

---

(١) باب رقم (٤٠) من مواقيت الصلاة.

(٢) فتح الباري (٢/ ٧٤)، وصدر ابن حجر هذا القول بأن قال: «قال علي بن المنير».

(٣) باب رقم (٥٤) من كتاب الجنائز.

(٤) فتح الباري (٣/ ١٧٦)، وصدَّر ابن حجر هذا القول بقوله: «قال الزين ابن المنير. . .».

٣ ـ اختيار لفظ من الحديث والترجمة به: من أنعم النظر في تراجم البخاري، وقف على عادته في الترجمة بلفظ مأخوذ من الحديث، أو جملة منتزعة منه، ومن دقق في الفحص، وتأنى في الفكرة علم أن لذلك أسراراً ونكاتٍ، لا تظهر إلَّا للغواص النظار، ومن هذا القبيل، ترجمة البخاري على حديث: «ليس منا من لطم الخدود، وشقَّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية»[(١)]، بقوله: «باب ليس منا من شق الجيوب»، قال الزين ابن المنير: «أفرد هذا القدر بترجمة ليشعر بأن النفي الذي حاصله التبري يقع بكل واحد من المذكورات لا بمجموعها»[(٢)].

٤ ـ الجمع بين لفظ الحديث ومعنى حديث آخر في ترجمة واحدة: وهو دقيق خفيٌّ، نبه عليه الزين ابن المنير في غير موضع، ومنه قول البخاري: «باب لا يفترش ذراعيه في السجود»[(٣)]، قال الزين ابن المنير: «أخذ لفظ الترجمة من حديث أبي حميد[(٤)]، والمعنى من حديث أنس[(٥)]، وأراد بذلك أن الافتراش المذكور في

---

(١) باب رقم (٣٥) من كتاب الجنائز.

(٢) فتح الباري (٣/ ١٦٣) وقدَّم ابنُ حجر لهذا القول بأن قال: «قال الزين ابن المنير»، ونقل العيني في العمدة (٨/ ٨٧) معناه من غير عزو.

(٣) ترجمة رقم (١٤١) من كتاب الأذان.

(٤) علَّقه البخاريُّ في ترجمة هذا الباب قال: «وقال أبو حميد: سجد النبي ﷺ ووضع يديه غير مفترش، ولا قابضهما».

(٥) أخرجه البخاري في هذا الباب برقم (٨٢٢) قال أنس بن مالك عن النبي ﷺ: «اعتدلوا في السجود، ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب».

حديث أبي حميد بمعنى الانبساط في حديث أنس»[1].

٥ ـ هيئة الترجمة وصورتها: فقد يترجم البخاري بترجمة على هيئة سؤال، فيعنُّ للزين ابن المنير من ذلك سر عدول البخاري عن هيئة التقرير إلى هيئة السؤال، من ذلك، أن البخاريَّ ترجم بقوله: «باب فضل الغسل يوم الجمعة، وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء؟»[2] قال الزين ابن المنير: « . . . واستعمل الاستفهام في الترجمة للإشارة إلى وقوع الاحتمال في حق الصبي، في عموم قوله: «أحدكم»[3]، لكن تقيده بالمحتلم في الحديث الآخر يخرجه، وأمَّا النساء فيقع فيهن الاحتمال بأن يدخلن في: «أحدكم»، بطريق التبع، وكذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد، لكن تقيده بالليل يخرج الجمعة»[4].

ب ـ بيان مناسبة الترجمة للفظ الحديث: وهذا الأمر هو الذي شمر في بيانه العلماء، وتنافس فيه الفضلاء، لأنَّ البخاريَّ جرى على عادته في الترجمة بأمر يغمض الجمع بينه وبين الحديث الواقع في الباب، وهو رحمه الله تعالى لابد مدخلٌ الحديث في الباب لأدنى مناسبة، وأقلّ مطابقة.

---

(١) فتح الباري(٢/ ٣٠١) وصدَّر ابن حجر هذا القول بقوله: «وقال الزين ابن المنير . . .».

(٢) ترجمة رقم (٢) من كتاب الجمعة.

(٣) يعني من قوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل».

(٤) فتح الباري (٢/ ٣٥٧)، وقدم ابن حجر لهذا القول بقوله: «قال الزين ابن المنير . . .».

ومن دقيق استنباط الزين ابن المنير لمناسبة الترجمة للحديث، قوله ـ عند حديث جابر بن عبد الله، أن عمر بن الخطاب جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس، فجعل يسب كفار قريش، قال: «يارسول الله ما كدت أصلي العصر، حتَّى كادت الشمس تغرب، قال النبي ﷺ: والله ما صليتها، فقمنا إلى بطحان، فتوضأ للصلاة وتوضأنا لها فصلى العصر بعدما غربت الشمس، ثُمَّ صلى بعدها المغرب»[1] ـ «فإن قيل ليس فيه تصريحٌ بأنه صلَّى في جماعة[2]، أُجيب بأن مقصود الترجمة مستفادٌ من قوله: «فقام وقمنا وتوضأ وتوضأنا»[3].

وقد يستشكل الزين ابن المنير إدخال الحديث في الترجمة، ثُمَّ ينفصل عنه بجواب قد يرفع الإشكال، ومن الأمثلة على ذلك، ما وقع للبخاري من إدخال حديث عائشة: «كان النبي ﷺ يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء، والإقامة من صلاة الصبح»[4]، وحديث حفصة أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف المؤذن للصبح، وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة»[5] ـ في باب: «الأذان بعد الفجر»، قال الزين ابن المنير: «حديث عائشة أبعدُ في الاستدلال به

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المواقيت.

(٢) يشير الزين ابن المنير إلى قول البخاري في الترجمة: «باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت».

(٣) فتح الباري (٢/ ٧٠) وصدر ابن حجر النقل بقوله: «... جزم ابن المنير زين الدِّين فقال...».

(٤) حديث رقم (٦١٩) من كتاب الأذان.

(٥) أخرجه البخاري في الأذان برقم (٦١٨).

للترجمة من حديث حفصة، لأنَّ قولها: «بين النداء والإقامة»، لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر»، قال الحافظ ابن حجر: «ثم أجاب عن ذلك بما محصله، إنها عنت بالركعتين ركعتي الفجر، وهما لا يصليان إلَّا بعد الفجر، فإذا صلاهما بعد الأذان، استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر»[1].

ت ـ بيان سرِّ عدول البخاري عن التصريح بالحكم في الترجمة:
فقد يترجم البخاري بترجمة لايستفاد منها حكم فيرى الزين ابن المنير في ذلك رأياً يجعله من أهم مقاصد البخاري في الترجمة.

ومن الأمثلة في ذلك قول البخاري: «باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور؟ وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم»[2]، قال الزين ابن المنير معلقاً: «لم ينصَّ على حكمه ـ يعني وضوء الصبيان ـ لأنَّه لو عبر بالندب لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء، ولو عبَّر بالوجوب لاقتضى أن الصبيَّ يعاقب على تركه، كما هو حدُّ الواجب، فأتى بعبارة سالمة من ذلك. . .»[3].

وقد لا تُفصح الآثار الواردة في الباب بالحكم، فيُعرض البخاري عن الجزم به في الترجمة، فيكون ذلك سبباً لتعليق الزين ابن المنير، ومنه ما صنعه البخاري في أوائل كتاب الأذان، فقد أعرض عن ذكر

---

(١) فتح الباري (٢/ ١٠٢).
(٢) ترجمة رقم (١٦١) من كتاب الأذان.
(٣) فتح الباري (٢/ ٣٤٥) وصدر ابن حجر هذا القول بقوله: «قال الزين ابن المنير. . .»، ونقله العيني في العمدة (٦/ ١٥٠) من غير عزو.

حكم الأذان، وصدَّر الكتاب بقوله: «باب بدء الأذان[1] »، قال الزين ابن المنير معلقاً على ذلك: «أعرض البخاري عن التصريح بحكم الأذان، لعدم إفصاح الآثار الواردة فيه عن حكم معين، فأثبت مشروعيته، وسلم من الاعتراض، وقد اختلف في ذلك، ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان، لما كان عن مشورة أوقعها النبي ﷺ بين أصحابه، حتَّى استقر برؤيا بعضهم فأقره، كان ذلك بالمندوبات أشبه، ثُمَّ لما واظب على تقريره، ولم ينقل أنَّه تركه، ولا أمر بتركه، ولا رخَّص في تركه كان ذلك بالواجبات أشبه»[2].

و لقد يستعمل الإمام البخاري عدة أساليب تشعر أنَّه لا يجزم بالحكم الذي لا يترجم به، من بينها:

ـ **أدوات الشرط**: ومن الأمثلة التي وقف عليها الزين ابن المنير في ذلك: قول البخاري: «باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة»، قال الزين ابن المنير: «حذف جواب الشرط في هذه الترجمة إشعاراً بعدم الجزم بالحكم لقوة الخلاف»[3].

ـ **أدوات الاستفهام**: ومن الأمثلة في ذلك قول البخاري: «باب هل يقول كسفت الشمس أو خسفت»، وقال الله تعالى: «وخسف

---

(١) انظر: الباب الأول من كتاب الأذان.

(٢) فتح الباري (٢/ ٧٩)، وقدم ابن حجر لهذا النص بقوله: «قال الزين ابن المنير...».

(٣) فتح الباري (٢/ ١٥٩) وصدَّر ابن حجر النقل بقوله: «قال الزين ابن المنير...»، وأورده العيني في العمدة (٥/ ١٩٦) من غير عزو.

القمر»[1]، قال الزين ابن المنير: «أتى بلفظ الاستفهام إشعاراً منه بأنه لم يترجح عنده في ذلك شيء»[2].

ومن هذا الباب أيضاً قول البخاري: «باب متى يقضى قضاء رمضان...؟»[3] قال الزين ابن المنير مفسراً لطيف صنيع البخاري: «جعل المصنف الترجمة استفهاماً، لتعارض الأدلة، لأنَّ ظاهر قوله تعالى: «فعدة من أيام أخر»، يقتضي التفريق لصدق: «أيام أخر»، سواء كانت متتابعة أو متفرقة، والقياس يقتضي التتابع إلحاقاً لصفة القضاء بصفة الأداء»[4].

ج ـ **بيان ما في الترجمة من الفقه**: وهذا هو المقصد الأهم الذي من أجله وضع الإمام البخاري هذه التراجم، فكان حقًّا على من تصدى لشرح الجامع الصحيح أن يلم بما فيها من الفقه والاستنباط.

ولقد أطال الزين ابن المنير النظر إلى تراجم البخاري من هذه الجهة، وذلك من خلال ما يلي:

١ ـ **بيان ما في الترجمة من الرد على بعض المذاهب**: ومن الأمثلة في ذلك قول البخاري: «باب قدر كم يعطي من الزكاة والصدقة، ومن

---

(١) انظر: ترجمة رقم (٥) من كتاب الكسوف.

(٢) فتح الباري (٢/ ٥٣٥)، وصدر ابن حجر النص بقوله: «قال الزين ابن المنير...» ونقله العيني في العمدة (٧/ ٧٥)، وقدَّم له بقوله: «قيل».

(٣) ترجمة رقم (٤٠) من كتاب الصوم.

(٤) فتح الباري (٤/ ١٨٩)، وقدم ابن حجر لهذا النقل بقوله: «وقال الزين ابن المنير...»، ونقله العيني في العمدة (١١/ ٥٣) بتصرف من غير عزو.

أعطى شاة»[1]، قال الزين ابن المنير مستخرجاً ما في الترجمة من دقيق الفقه، ولطيف الاستنباط: «عطف الصدقة على الزكاة من عطف العام على الخاص، إذ لو اقتصر على الزكاة، لأفهم أن غيرها بخلافها، وحذف مفعول «يعطي» اختصاراً لكونهم ثمانية أصناف، وأشار بذلك إلى الرد على من كره أن يدفع إلى شخص واحد قدر النصاب، وهو محكي عن أبي حنيفة، وقال محمد بن الحسن: لابأس به»[2].

٢ ـ حكمة إطلاق اللفظ في الترجمة: تتبع الزين ابن المنير ما كان يطلقه البخاري من استعمالات في الترجمة، وتروَّى في البحث عن سر ذلك، لعلمه أن البخاري ما وضع شيئاً في الترجمة إلَّا لنكتة فقهية، أو فائدة حكمية، ومن هذا التتبع ما علق به على قول البخاري: «باب اغتسال الصائم»[3]، فإنه قال: «أطلق الاغتسال ليشمل الأغسال المسنونة والواجبة والمباحة»[4].

٣ ـ الإشارة إلى الخلاف الفقهي: جرى الزين ابن المنير على تتبع ما كان يشير إليه البخاري في الترجمة من خلاف فقهي أو قول محكي، ومن ذلك ما وقع للبخاري في الترجمة بقوله: «باب صوم يوم الفطر»[5]، قال الزين ابن المنير: «لعله أشار إلى الخلاف فيمن نذر

---

(١) انظر: باب رقم (٣١) من كتاب الزكاة.
(٢) فتح الباري (٣/ ٣٠٩) وصدَّره ابنُ حجر بقوله: «قال الزين ابن المنير. . .».
(٣) انظر: ترجمة رقم (٢٣) من كتاب الصوم.
(٤) فتح الباري (٤/ ١٥٣) وصدره ابن حجر بقوله: «قال الزين ابن المنير».
(٥) انظر: ترجمة رقم (٦٦) من كتاب الصوم.

صوم يوم، فوافق يوم العيد، هل ينعقد نذره أم لا؟»[١].

٤ ـ إلحاق ما ليس في الخبر بما ذكر فيه في الحكم: صرف الزين ابن المنير عنايته لبيان ما يلحقه البخاري بحكم الخبر ممَّا يذكره في الترجمة، ممَّا هو أدق في العبارة، وألطف في الإشارة، وأدعى أن يحكم للبخاري فيه بالتقدم والريادة.

ومن ذلك قول البخاري: «باب العُشر فيما يُسقى من ماء السماء وبالماء الجاري. . .»[٢]، قال الزين ابن المنير: «عدل عن لفظ العيون الواقع في الخبر[٣] إلى الماء الجاري، ليجريه مجرى التفسير للمقصود من ماء العيون، وأنَّه الماء الذي يجري بنفسه من غير نضح، وليبين أن الذي يجري بنفسه من نهر، أو غدير، حكمه حكم ما يجري من العيون»[٤].

ثانياً: الكلام على الترجمة بالنظر إلى ما قبلها أو ما بعدها:

والمقصود من ذلك أن البخاري رتب أبواب الجامع الصحيح على

---

(١) فتح الباري (٤/ ٢٣٩)، وصدره ابن حجر بقوله: «قال الزين ابن المنير. . .»؛ ونقله العيني في عمدة القاري (١١/ ١٠٩)، وقدم له بقوله: «قيل».

(٢) انظر: ترجمة رقم (٥٥) من كتاب الزكاة.

(٣) هو حديث: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر. . .».

(٤) فتح الباري (٣/ ٣٤٧)، وصدره ابن حجر بقوله: «قال الزين ابن المنير. . .»، وأورد العيني بعضه متصرفاً فيه، انظر: عمدة القاري (٩/ ٧٠).

ترتيب عجيب، ومنهج فريد، مراعياً ما بين الترجمة من مناسبة معنوية، أو مطابقة فقهية، ولقد كان نظر الزين ابن المنير إلى هذا المعنى الشريف من جهات متعددة منها:

أ ـ **بيان أسرار ترتيب الكتب**: تتبع الزين ابن المنير ما كان يقع للإمام البخاري من عجيب ترتيب الكتب، ووضع بعضها عقب بعض وفق معان تربطها، ومقاصد تنتظمها، ونقف بالقارئ الكريم على طرف من ذلك، فقد جعل البخاري كتاب صلاة الخوف عقب كتاب صلاة الجمعة، فانبرى الزين ابن المنير قائلاً ـ فيما لخصَّه ابنُ حجر ـ: «ذكر صلاة الخوف إثر صلاة الجمعة، لأنها من جملة الخمس، لكن خرج كلٌّ منهما عن قياس حكم باقي الصلوات، ولمَّا كان خروج الجمعة أخف قدمه تلو الصلوات الخمس، وعقبه بصلاة الخوف لكثرة المخالفة، ولا سيما عند شدة الخوف»[1].

ب ـ **بيان مقاصد البخاري في تكرار الترجمة**: وهذا الصنيع ممَّا يتحير فيه العقل، ويشحذ له الذهن، لاستخراج مقصد تكراره، ومعنى إعادته، ومن هذا الضرب: أن البخاري قال: «باب استقبال الإمام الناس في خطبة العيد»[2]، وكان تقدم له نظير هذه الترجمة في كتاب الجمعة، [3] قال الزين ابن المنير: «إن إعادة هذه الترجمة بعد أن تقدم له نظيرها في الجمعة لرفع احتمال من يتوهم أن العيد يخالف

---

(١) فتح الباري (٢/ ٤٢٩).

(٢) انظر: باب رقم (١٧) من كتاب العيدين.

(٣) انظر: ترجمة رقم (٢٨) من كتاب الجمعة.

الجمعة في ذلك، وأن استقبال الإمام في الجمعة يكون ضروريًا، لكونه يخطب على منبر، بخلاف العيد، فإنه يخطب فيه على رجليه كما تقدم في «باب خطبة العيد»، فأراد أن يبين أن الاستقبال سنة على كل حال»[١].

ومن هذا الباب أيضاً: أن البخاري ترجم بقوله: «باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء»[٢]، ثُمَّ ترجم عقبه بقوله: «باب رفع الإمام يده في الاستسقاء»[٣]، فكأنَّ الزينُ ابنُ المنير استشعر من المطالع دعوى التكرار فانبرى يُبين الوجه في ذلك، فقال: «لا تكرار في هاتين الترجمتين، لأنَّ الأولى لبيان اتباع المأمومين الإمام في رفع اليدين، والثانية لإثبات رفع اليدين للإمام في الاستسقاء»[٤].

ت ـ بيان مقاصد البخاري في جعل ترجمة معينة بين ترجمتين:
وهو دقيق خفي، يقضى منه للبخاري بالريادة والتقدم في الفقه والاستنباط، ومنه أن البخاري جعل قوله: «باب يجعل الكافور في

---

(١) فتح الباري (٢/ ٤٦٥)، وصدر ابن حجر هذا النص بقوله: «قال الزين ابن المنير ما حاصله...»، ونسج منه العيني سؤالًا وجواباً، انظر: عمدة القاري (٦/ ٢٩٧).
(٢) انظر: باب رقم (٢١) من كتاب الاستسقاء.
(٣) انظر: باب رقم (٢٢) من كتاب الاستسقاء.
(٤) فتح الباري (٢/ ٥١٧) وقال ابن حجر: «وقال الزين ابن المنير ما محصله».

الأخيرة»[١]، بين قوله: «باب هل تكفن المرأة في إزار الرجل»[٢]، وبين قوله: «باب نقض شعر المرأة...»[٣]، قال ابن حجر: «قيل ما مناسبة إدخال هذه الترجمة ـ وهي متعلقة بالغسل ـ بين ترجمتين متعلقتين بالكفن، أجاب الزين ابن المنير بأن العرف تقديم ما يحتاج إليه الميت قبل الشروع في الغسل، أو قبل الفراغ منه ليتيسر غسله، ومن جملة ذلك الحنوط»[٤].

ج ـ بيان مناسبة الترجمة لما قبلها: من ذلك أن البخاري ساق هذه التراجم الثلاثة الواحدة تلو الأخرى فقال: «باب فضل التأذين»[٥]، و«باب رفع الصوت بالنداء»[٦]، و«باب ما يحقن بالأذان من الدماء»[٧]، فقال الزين ابن المنير مستثيراً خفايا هذا الصنيع: «قصد البخاري بهذه الترجمة، [٨] واللتين قبلها، استيفاء ثمرات الأذان، فالأولى فيها فضل التأذين لقصد الاجتماع للصلاة، والثانية فيها فضل أذان المنفرد لإيداع الشهادة له بذلك، والثالثة فيها حقنُ الدماء عند وجود الأذان، وإذا انتفت عن الأذان فائدة من هذه

---

(١) أي في الغسلة الأخيرة؛ وانظر باب رقم (١٣) من كتاب الجنائز.
(٢) انظر: باب رقم (١٢) من كتاب الجنائز.
(٣) انظر: باب رقم (١٤) من كتاب الجنائز.
(٤) فتح الباري (٣/ ١٣١)، وقال ابن حجر عند تمام النقل: «انتهى ملخصاً».
(٥) انظر: ترجمة رقم (٤) من كتاب الأذان.
(٦) انظر: ترجمة رقم (٥) من كتاب الأذان.
(٧) انظر: ترجمة رقم (٦) من كتاب الأذان.
(٨) يعني الترجمة الأخيرة.

الفوائد، لم يُشرع إلَّا في حكايته عند سماعه، ولهذا عقَّبه بترجمة: «ما يقول إذا سمع المنادي»[1].

د ـ بيان سر تقديم ترجمة على غيرها: وهو أبلغُ في التنكيت، وأدخل في اللطف، ومثله لا يُستغرب من البخاري، ومما وقع له من ذلك، ووقف عليه الزين ابن المنير، قوله: «باب زيارة القبور»[2]، قال الزين ابن المنير: «قدم المصنف ترجمة زيارة القبور على غيرها من أحكام تشييع الجنازة، وما بعد ذلك ممَّا يتقدم الزيارة، لأنَّ الزيارة يتكرر وقوعها، فجعلها أصلاً، ومفتاحاً لتلك الأحكام»[3].

ر ـ بيان سر الجمع بين معنى الترجمة وما قبلها: من ذلك تعليق الزين ابن المنير على قبول البخاري: «باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يناول بنفسه»[4]، فإنه قال: «فائدة قوله: «ولم يناول بنفسه» التنبيه على أن ذلك ممَّا يغتفر، وأن قوله في الباب قبله: «الصدقة باليمين»[5] لا يلزم منه المنع من إعطائها بيد الغير، وإن كانت المباشرة أولى»[6].

---

(١) فتح الباري (٢/ ٩٠) وقال ابن حجر عند تمام النقل: «انتهى كلامه ملخّصاً».
(٢) انظر: ترجمة رقم (٣١) من كتاب الجنائز.
(٣) فتح الباري (٣/ ١٥٠) وقال ابن حجر عند تمام النقل: «انتهى ملخّصاً».
(٤) انظر: ترجمة رقم (١٧) من كتاب الزكاة.
(٥) انظر: ترجمة رقم (١٦) من كتاب الزكاة.
(٦) فتح الباري (٣/ ٢٩٣) وصدر ابن حجر هذا القول بأن قال: «قال الزين ابن المنير...»، ونقله العيني في عمدة القاري (٨/ ٢٩٠)، وقدم له بصيغة التمريض: «قيل».

وقد يعرض البخاري عن تقييد بعض الألفاظ في الترجمة، اكتفاءً بما قدمه في التي قبلها، ومن ذلك قوله: «باب صدقة الكسب والتجارة، لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم. . .»، إلى قوله: «إن الله غني حميد»[1]، قال الزين ابن المنير: «لم يقيد الكسب في الترجمة بالطيب، كما في الآية استغناءً عن ذلك بما قدَّم في ترجمة: «باب الصدقة من كسب طيب»[2].

ز ـ بيان سر الجمع بين ترجمتين في ترجمة واحدة: جرى البخاري على تفريق التراجم إذا ورد فيها خبرٌ أو خبران، لكنه قد يخالف عادته في ذلك لمعنى يدق، ومأخذ يخفى، فيتصدى الزين ابن المنير لبيانه، ومن ذلك قول البخاري: «باب الحجامة والقيء للصائم»[3]، فقد علق الزين ابن المنير على صنيع البخاري فقال: «جمع بين القيء والحجامة مع تغايرهما، وعادته تفريق التراجم إذا نظمها خبرٌ واحدٌ، فضلا عن خبرين، وإنَّما صنع ذلك لاتحاد مأخذهما، لأنهما إخراج، والإخراج لا يقتضي الإفطار»[4].

---

(١) انظر: ترجمة رقم (٢٩) من كتاب الزكاة.

(٢) فتح الباري (٣/ ٣٠٧) وصدره ابن حجر بقوله: «قال الزين ابن المنير. . .».

(٣) انظر: ترجمة رقم (٣٢) من كتاب الصوم.

(٤) فتح الباري (٤/ ١٧٤) وصدَّر ابنُ حجر هذا القول بأن قال: «قال الزين ابن المنير. . .»، ونقل عبارة الزين ابن المنير العيني في عمدة القاري (١١/ ٣٠)، وصدَّرها بقوله: «قيل».

التعقبات على الزين ابن المنير:

إن المتأمل لبعض الشروح المتأخرة للجامع الصحيح، يجد فيها نقولاً كثيرةً عن الزين ابن المنير، وتنقسم هذه النقول إلى قسمين: قسم استفاد منه أصحاب هذه الشروح، وهذا الضرب يكتفي فيه صاحب الشرح بالنقل والحكاية، ثُمَّ الموافقة عليه، وقسم أدخله أصحاب هذه الشروح كتبهم، من أجل انتقاده والاعتراض عليه، ولا شك أن بالقسمين معا تظهر القيمة العلمية لشرح الزين ابن المنير على التراجم.

وسنقتصر في ههنا على إيراد بعض اعتراضات ابن حجر والعيني على الزين ابن المنير.

أولاً: اعتراضات ابن حجر على الزين ابن المنير: ويمكن تلخيص أهم تعقبات ابن حجر في الآتي:

١ ـ مجانبة الصواب في شرح بعض ألفاظ الترجمة: من ذلك أن البخاري قال: «باب فضل التأذين»، فقال الزين ابن المنير: «التأذين يتناول جميع ما يصدر عن المؤذن من قول وفعل وهيئة، وحقيقة الأذان تعقل بدون ذلك»[(١)]، فتعقبه ابن حجر قائلاً: «كذا قال، والظاهر أن التأذين هنا أطلق بمعنى الأذان لقوله في الحديث: «حتى لا يسمع التأذين»، وفي رواية لمسلم: «حتى لا يسمع صوته»، فالتقييد بالسماع لا يدل على فعل، ولا على هيئة مع أن ذلك هو الأصل في المصدر»[(٢)].

---

(١) فتح الباري (٢/ ٨٥).

(٢) المصدر السابق.

٢ ـ مجانبة الصواب في إبداء المناسبة بين الحديث والترجمة:

من ذلك أن البخاري قال: «باب الأذان بعد الفجر»، ثُمَّ ساق فيه حديث حفصة أن رسول الله ﷺ كان إذا اعتكف المؤذن للصبح، وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين...»[1]، وحديث عائشة: «كان النبي ﷺ يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح»[2]، قال الزين ابن المنير: «حديث عائشة أبعد في الاستدلال به للترجمة من حديث حفصة، لأنَّ قولها: «بين النداء والإقامة»، لا يستلزم كون الأذان بعد الفجر»[3].

قال الحافظ ابن حجر: «ثم أجاب عن ذلك بما محصله: «إنها عنت بالركعتين ركعتي الفجر»، وهما لا يصليان إلَّا بعد الفجر، فإذا صلاهما بعد الأذان استلزم أن يكون الأذان وقع بعد الفجر» انتهى، وهو مع ما فيه من التكلف غير سالم من الانتقاد، والذي عندي أن المصنف جرى على عادته في الإيماء إلى بعض ما ورد في طرق الحديث الذي يستدل به، وبيان ذلك فيما أورده بعد بابين من وجه آخر عن عائشة، ولفظه: «كان إذا سكت المؤذن قام، فركع ركعتين خفيفتين قبل صلاة الصبح، بعد أن يستبين الفجر»[4].

٣ ـ مجانبة الصواب في الاعتراض على البخاري في الترجمة بنحو

---

(١) حديث رقم (٦١٨) من كتاب الأذان.

(٢) حديث رقم (٦١٩) من كتاب الأذان.

(٣) فتح الباري (٢/ ١٠٢).

(٤) المصدر السابق.

معين: من ذلك أن البخاري قال: «باب الجهر في المغرب»، فاعترض الزين ابن المنير على هذه الترجمة والتي بعدها[١]، بأن الجهر فيهما لا خلاف فيه[٢]، قال ابن حجر: «وهو عجيب، لأنَّ الكتاب موضوعٌ لبيان الأحكام من حيثُ هي، وليس مقصوراً على الخلافيات»[٣].

٤ ـ مجانبة الصواب في استنباط بعض الأحكام من تراجم: من ذلك أن البخاري قال: «باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط»، فقال الزين ابن المنير: «ظاهر هذه الترجمة منع أهل الذمة من الاستبداد بالاستسقاء»[٤]، قال ابن حجر متعقباً هذا القول: «كذا قال: ولا يظهر وجه المنع من هذا اللفظ»[٥].

٥ ـ مجانبة الصواب في تفسير بعض تصرفات البخاري في الترجمة: من ذلك أن البخاري قال: «باب كيف حول النبي ﷺ ظهره إلى الناس» قال ابن حجر: «وحمل الزين ابن المنير قوله: «كيف» على الاستفهام، فقال: «لما كان التحويل المذكور لم يتبين كونه من ناحية اليمين، أو اليسار احتاج إلى الاستفهام عنه».

---

(١) يعني قول البخاري: «باب الجهر في العشاء».
(٢) فتح الباري (٢/ ٢٤٨).
(٣) المصدر السابق، وساق العيني في العمدة (٦/ ٢٦) اعتراض الزين ابن المنير، وتعقب ابن حجر من غير عزو، وهو عجيب من صنيعه، لكنه صرح باسم الأول من غير ذكر للقبه.
(٤) فتح الباري (٢/ ٥١٠).
(٥) المصدر السابق، وانظر أيضاً: (٢/ ٣٠٥).

والظاهر أنَّه لم يتبين من الخبر ذلك، كأنه يقول هو على التخيير، لكن المستفاد من خارج أنَّه التفت بجانبه الأيمن لما ثبت أنَّه كان يعجبه التيمن في شأنه كله»[1].

٦ ـ مجانبة الصواب في توجيه إثبات ترجمة: ومن الأمثلة في ذلك، أن البخاري قال: «باب متى يقعد إذا قام للجنازة»، ثُمَّ ساق فيه حديث عامر بن ربيعة: «إذا رأى أحدكم جنازة، فإن لم يكن ماشياً معها، فليقم حتَّى يخلفها أو تخلفه، أو توضع من قبل أن تخلفه»[2].

وحديث سعيد القبري عن أبيه قال: «كنا في جنازة، فأخذ أبو هريرة رضي الله عنه بيد مروان، فجلسنا قبل أن توضع، فجاء أبو سعيد رضي الله عنه، فأخذ بيد مروان فقال: قم فوالله لقد علم هذا أن النبي ﷺ نهانا عن ذلك، فقال أبو هريرة، صدق»[3]، ثُمَّ قال البخاري: «باب من تبع جنازة فلا يقعد حتَّى توضع عن مناكب الرجال»، ثُمَّ ذكر فيه حديث أبي سعيد الخدري: «إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يقعد حتَّى توضع»[4].

قال الزين ابن المنير: «ثبت بين حديثي الباب ترجمة لفظها: «باب من تبع جنازة»، وجد ذلك في نسخة محررة مسموعة، فإن

---

(١) فتح الباري (٢/ ٥١٤)؛ وانظر أمثلة أخرى في: (٢/ ٤٦٩ و٥٣٥ و٣/ ١٣٠ و١٣٨).

(٢) حديث رقم (١٣٠٨) من كتاب الجنائز.

(٣) حديث رقم (١٣٠٩) من كتاب الجنائز.

(٤) حديث رقم (١٣١٠) من كتاب الجنائز.

سقطت في غيرها قدم من أثبت على من نفى. . . وإنَّما لم يستغن عنها بما قبلها، لتصريحه في الخبر، بأنهما جلسا قبل أن توضع»[١].

قال ابن حجر متعقّباً: «وهو عجيبٌ منه، فإن الذي تضمنه الحديث الثاني من الزيادة، قد اشتملت عليه الترجمة الأولى، وليس في الترجمة زيادة على ما في الحديثين إلَّا قوله: «عن مناكب الرجال»، وقد ذكرتُ من وقعت في روايته»[٢].

ولقد كان الحافظُ ابن حجر في اعتراضاته على الزين ابن المنير رفيقا به، متأدّباً في العبارة متلطّفاً في الإشارة، يحكي قول الزين ابن المنير ثُمَّ يتعقبه بقوله: «. . . والذي يظهر لي. . .»[٣]، أو يقول: «. . . فالظاهر. . .»[٤]، أو يقول: «. . . وهو عجيب. . .»[٥]، وربَّما رجح الحافظُ رأياً لم يقل به الزين ابن المنير فقال: «. . . والأول أولى»[٦].

---

(١) فتح الباري (٣/ ١٧٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) فتح الباري (٢/ ٣٠ و٣٧٣).
(٤) فتح الباري (٢/ ٢٧٧).
(٥) فتح الباري (٢/ ٢٤٨).
(٦) فتح الباري (٣/ ١١٦) وأشد ما وجدت للحافظ ابن حجر من حط على الزين ابن المنير قوله في فتح الباري (٨/ ٥٠٨): «. . . وهي غفلة شديدة منه. . .» على أن هذا الحط كان في غير كلام الزين ابن المنير على التراجم، فهو خارجٌ عن شرطنا في هذه الدراسة.

وللناظر في هذه الاعتراضات أن يستنتج أنها قليلة بالنسبة للموافقات[1]، وذلك دليلٌ على جلالة كلام الزَّين ابن المنير، وعظم وقعه في نفْس الحافظ ابن حجر.

ثانياً: اعتراضات العيني على الزين ابن المنير: لم يكتف البدرُ العيني بالنقل عن الزين ابن المنير، والتسليم بأقواله، بل إنه عمد إلى الاعتراض عليه، فيما قد بدا له أنَّه حاد فيه عن الصواب، فلم يرزق فيه التوفيق، ولا أصاب به عين التحقيق، فمن ذلك:

١ ـ الاعتراض على الزين المنير في بيان مناسبة الحديث للترجمة: ومن أمثلة ذلك ما قد ترجم به البخاري من قوله: «باب جهر المأموم بالتأمين»، ثُمَّ ذكر فيه حديث: «إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقولوا آمين...»[2]، قال الزين ابن المنير في بيان مناسبة الحديث للترجمة: «مناسبة الحديث للترجمة من جهة أن في الحديث الأمر بقول آمين، والقول إذا وقع به الخطاب مطلقاً، حمل على الجهر ومتى أريد به الإسرار، أو حديث النفس قيد بذلك»، [3] ولما وقف البدر العيني على كلام الزين ابن المنير قال:

---

(١) نقل ابن حجر عن الزين ابن المنير في خصوص التراجم في أكثر من مائة وثمانين موضعاً انتقده فيها في عشرين موضعاً هي: (٢/ ٣٠ و٨٥ و١٠٢ و٢٤٨ و٢٧٧ و٣٠٥ و٣٧٣ و٤٦٩ و٥١٠ و٥١٤ و٥٣٥ و٣/ ١١٦ و١٣٠ و١٣٨ و١٦١ و١٧٩ و١٩٦ و٣٢٣ و٤/ ١٣٩ و٥/ ٤٠٥).

(٢) حديث رقم (٧٨٢) من كتاب الأذان.

(٣) عمدة القاري (٦/ ٥٢) ونقل العيني عن الزين ابن المنير فذكره بقوله: =

«قلتُ: المطلق يتناول الجهر والإخفاء، وتخصيصه بالجهر، والحمل عليه تحكم فلا يجوز»[1].

٢ ـ الاعتراض على الزين ابن المنير في حمل بعض ألفاظ الترجمة على معنى غير مراد: ومن أمثلة ذلك، أن البخاري قال: «باب ما يصلى بعد العصر من الفوائت ونحوها»، فقال الزين ابن المنير: «السر في قوله: «ونحوها»، لتدخل فيه رواتب النوافل...»[2].

وتعقَّبه البدر العيني قائلا: «قلتُ: لا نسلم أن قوله: «ونحوها» لدخول رواتب النفل، بل المراد من ذلك دخول مثل صلاة الجنازة إذا حضرت في ذلك الوقت وسجدة التلاوة»[3].

٣ ـ الاعتراض على الزين ابن المنير في بيان سر تعبير البخاري في الترجمة بلفظ دون لفظ: من ذلك أن البخاري قال: «باب من انتظر حتَّى تدفن»، ثُمَّ ساق فيه حديث: «من شهد الجنازة حتَّى يصلي فله قيراط، ومن شهدها حتَّى تدفن كان له قيراطان...»[4]، قال الزين

= «قال الزين ابن المنير»، وهو الزين وما أورده العيني هنا من كلام منقول ذكره ابن حجر في الفتح (٢/ ٢٦٦) منسوباً إلى الزين فتنبه.

(١) العمدة (٦/ ٥٢).

(٢) العمدة (٥/ ٨٣) وصدر العيني النقل عن الزين ابن المنير بقوله: «قال ابن المنير»، وهو الزين بلا شك، فلقد ورد النقل عنه بذلك صريحاً في فتح الباري (٣/ ٦٣).

(٣) العمدة (٥/ ٨٣).

(٤) حديث رقم (١٣٢٥) من كتاب الجنائز.

ابن المنير مبيِّناً سر عدول البخاري عن لفظ الشهود الوارد في الخبر، إلى لفظ الانتظار: «لينبه على أن المقصود من الشهود، إنَّما هو معاضدة أهل الميت، والتصدي لمعونتهم، وذلك من المقاصد المعتبرة»[1].

ولما وقف البدرُ العيني على هذا الموضع من كلام الزين ابن المنير، بدا له فيه نظرٌ فسره بقوله: «. . . فلأنه إذا عاضد أهل الميت تصدى لمعونتهم، ولم يصل ليستحق القيراط الموعود به، وكذلك إذا صلى ولم يحضر الدفن، لا يستحق القيراطين الموعود بهما، وإنَّما يستحق قيراطاً واحداً، فعُلم من ذلك أنَّ المقصود من الشهود ليس مجرد الشهود لأجل ما ذكره»[2].

٤ ـ الاعتراض على الزين ابن المنير فيما يورده على البخاري:
من ذلك أن البخاري قال: «باب حق الضيف في الصوم»، قال الزين ابن المنير: «لو قال حق الضيف في الفطر، لكان أوضح»[3]، فتصدى له العيني معترضاً فقال: «قلتُ: الذي قاله البخاريُّ أصوب وأحسن، لأنَّ الضيف ليس له تصرف في فطر المضيف، بل تصرفه في صومه،

---

(١) لم يصرح العيني هنا (٨/ ١٢٩) باسم الزين ابن المنير، وقدم لقوله بـ: «قيل»، وتعلم صحة نسبة هذا النص إلى الزين ابن المنير من فتح الباري (٣/ ١٩٦).

(٢) العمدة (٨/ ١٢٩).

(٣) عمدة القاري ١١/ ٨٧ وقدم العيني لقول الزين ابن المنير بقوله: «قيل»، وعلم أنَّه للزين ابن المنير من فتح الباري (٤/ ٢١٧).

بأن يتركه لأجله، فيتعين له الطلب فيه، فحقه إذا في الصوم لا في الفطر»[(١)].

وبالجملة فإن المتتبع لاعتراضات العيني على الزين ابن المنير، يجدها قليلةً بالنسبة لنُقوله التي استفادها منه، [(٢)] وهو في أغلبها منفردٌ عن غيره من الشراح، وفي بعضها مقلدٌ للحافظ ابن حجر[(٣)].

وبعدُ فإذا كان لنا من توصيةٍ في آخر هذه الدراسة، فهي حثُّ همم الباحثين على تتبع مادة شرح الزين ابن المنير من كتب شرَّاح صحيح البخاري[(٤)]، مع مراعاة الأمور التالية:

أ ـ عدم الخلط بين النقول الواردة عن الزين ابن المنير وبين النقول عن أخيه ناصر الدِّين ابن المنير.

---

(١) العمدة ١١/ ٨٧.

(٢) فإذا كان البدر العيني قد نقل عن الزين ابن المنير في ٦٢ موضعاً كما سبق بيانه، فإنه انتقده في ١٣ منها وهي: (٥/ ٨٣ و١١١ و١١٣ و٦/ ٢٦ و٥٢ و١٠٠ و١٨٤ و٨/ ١٢٩ و٢٣٠ و٩/ ١٥ و٢٥ و١١/ ٨٥ و٨٧).

(٣) قلد العينيُّ ابنَ حجر في اعتراضه على الزين ابن المنير في موضعين هما: (٥/ ١١١ و٦/ ٢٦) وقارن بفتح الباري (٢/ ٨٥ و٢٤٨).

(٤) قد يبدو هذا العمل ضئيل الفائدة، قليل الجدوى فالنقول موجودة مكانها في كتب بعض شراح صحيح البخاري، فلمَ الجمع والالتقاط، ثُمَّ الترتيب والتنسيق؟ قلتُ: فائدة استلال النقول عن الزين ابن المنير عظيمة، وذلك من جهة تقريب هذه النقول إلى القارىء المعتني، وتسهيل وصوله إليها، ولأن يراجع باحثٌ تلك النقول في مُجيْلد أهونُ عليه من مراجعتها في مجلدات كثيرة.

ب ـ الرفق في انتزاع النص المنقول عن الزين ابن المنير من سياقه، وذلك بالتدبر في بدايته ونهايته، فقد تكون بدايته معلومة إذا قال الناقل: «قال الزين ابن المنير»، ولكن نهاية النص قد لا تكون معلومة، إذا طال النقل وترك الناقل ذكر ما قد يرشد إلى ذلك كقوله: «انتهى».

ت ـ التأني في استقراء النقول وجمعها، لأنَّ مجال الاستقراء واسعٌ يتضمن البحث عن مادة الشرح في بطون مجلدات كثيرة.

ج ـ بعد استخراج المادة يرجى ترتيبها على الكتب والأبواب كترتيب الجامع الصحيح، ثُمَّ التعليق عليها بما يجليها، ويوضح سياقها.

ح ـ عدم الجزم بأن ما استخرج من نقول هو المادة الأصلية لشرح الزين ابن المنير، لاحتمال وجود نقول لم يوردها أصحاب الشروح المتأخرة للجامع الصحيح.





حاشية الحافظ الدمياطي
على الجامع الصحيح للإمام البخاري[1]

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الإلماع التي كانت تصدر في مراكش في المغرب في العدد الرابع جمادى الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

حاشية الحافظ الدمياطي
على الجامع الصحيح للإمام البخاري

صرف أهل الحديث قسطاً كبيراً من عنايتهم إلى أصول مسموعاتهم، فجودوا كتابتها، وضبطوا ألفاظها، وأتقنوا طريقة تقييد شكلها، وابتكروا للتصحيح والإلحاق فيها طرقا أشفت على الغاية في حماية الأصل من التزييف، وبلغت النهاية في صيانته من أن يتسلط عليه من لا يُحسن.

ولقد كانت قراءة أهل العلم بالحديث قراءة تفهم وتفقه، ولذلك ـخر أصولهم بحواشي أثبتوا فيها فوائد وتعليقات نفيسة، انتفع بها كل من وقف عليها.

ولقد اعتنى جمع من أهل الحديث بكتابة الحواشي على أصول سماعهم للجامع الصحيح للإمام البخاري، فممن اعتنى منهم بذلك ـو علي الصدفي (ت٥١٤هـ)، وأبو عبد الله بن أبي الخصال ٥٤٠هـ، والدمياطي.

وسنُفرد هذه الدراسة لحاشية نسخة الحافظ الدمياطي تعريفاً صاحبها، وبياناً لمحتواها وتنويهاً بقيمتها:

١ ـ تعريفٌ مختصر بالحافظ الدمياطي:

هو شرف الدِّين ذو الكنيتين أبو محمد وأبو أحمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين بن الخضر بن موسى التوني[١] الدمياطي[٢] الشافعي[٣]، مولده سنة ٦١٣هـ بتونة[٤]، وقد كان أول سماعه في سنة ٦٣٢هـ بالإسكندرية[٥]، ثُمَّ رحل فسمع من الجم الغفير، والعدد الكثير بدمشق وحلب، ومكة والمدينة وبغداد وغيرها[٦]، حتَّى بلغ عدد مشايخه ألف شيخ، ومائتي شيخ وخمسين

---

(١) نسبة إلى تونة بضم التاء المثناة من فوق، وإسكان الواو بعدها نون، ثُمَّ هاء وهي قرية من عمل دمياط انظر طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٢)، دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثالثة.

(٢) دمياطي نسبة دمياط بدال مكسورة وبعدها ميم ساكنة، قال ياقوت في وصفها: «مدينة قديمة بين تنيس ومصر على زاوية بين بحر الروم المالح والنيل، مخصوصة بالهواء الطيب وعمل ثياب الشرب الفائق، وهي ثغر من ثغور الإسلام»، معجم البلدان (٢/ ٤٧٢)، دار صادر ـ بيروت، بدون تاريخ؛ ورحلة العبدري (ص١٣٣) وزارة الثقافة المغربية ١٩٦٨م.

(٣) رحلة العبدري (ص١٣٢ ـ ١٣٣)؛ والمعجم المختص للذهبي (ص٦٩)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٣هـ.

(٤) فوات الوفيات (٢/ ٤١٠) دار صادر ـ بيروت، تحقيق إحسان عباس؛ والعقد المذهب في طبقات حملة المذهب لابن الملقن (ص٣٨٦)، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(٥) البداية والنهاية (١٤/ ٤٢)، تحقيق مجموعة من الأساتذة دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

(٦) طبقات الشافعية (٦/ ١٣٣).

شيخاً[1]، من بين أجلهم، الحافظ زكي الدِّين عبد العظيم المنذري، الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل[2].

ولقد أثنى غيرُ واحد من أهل العلم على الدمياطي، فوصفه العبدري ـ وكان لقيه في رحلته ـ بقوله: «الشيخ الفقيه المحدث الراوية المسند المفتي، الثقة الضابط. . . راويةٌ جماعة، مقيد ضابط حافظ»[3].

ونعته الذهبيُّ بقوله: «شيخنا الإمام الحافظُ النسابةُ، شيخ الأئمة»[4]، ونقل عن الحافظ المِزِّي قوله في الدمياطي: «ما رأيتُ أحداً أحفظ منه لهذا الشأن»[5].

وحلَّاه التاج السبكي بقوله: «كان حافظ زمانه، وأستاذ الأستاذين في معرفة الأنساب، وإمام أهل الحديث، المجمع على جلالته، الجامع بين الدراية والرواية بالسند العالي. . .»[6].

وقدم الكتبي لترجمة الدمياطي بقوله: «. . . الشيخ الإمام البارع الحافظ النسابة المجود الحجة، علم المحدثين، عمدة النقاد. . .»[7].

---

(1) الدرر الكامنة (٢/ ٢٥٣) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٨هـ.
(2) طبقات الشافعية (٦/ ١٣٣).
(3) رحلة العبدري (ص١٣٣).
(4) المعجم المختص (ص٦٩).
(5) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٤٧٨)، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، عن الطبعة الهندية.
(6) طبقات الشافعية (٦/ ١٣٢).
(7) فوات الوفيات (٢/ ٤٠٩).

ولما ترجم ابنُ كثير للدمياطي قال في تحليته: «. . . وهو الشيخُ الإمامُ العالم الحافظ، شيخ المحدثين. . . حامل لواء هذا الفن ـ أعني صناعة الحديث وعلم اللغة ـ في زمانه، مع كبر السن والقدر، وعلوّ الإسناد وكثرة الرواية، وجودة الدراية، وحسن التآليف وانتشار التصانيف، وتردد الطلبة إليه من سائر الآفاق»[١].

ولقد حمل العلمَ عن الدمياطي، مشاهيرُ أعلام من بينهم أبو حيان الأندلسي، وابن سيد الناس، والبرزالي والتقي السبكي والذهبي، [٢] كما عُرفت للدمياطي مؤلفات منها:

١ ـ معجم في أسماء شيوخه ومن لقيه وأخذ عنه في أي فن كان، قال العبدري: «كبير في أربعة أسفار، وسمعته يقول إنهم ينيفون على ألف ومائتين وسبعين. . .»[٣]، وأفاد عبد الحي الكتاني أن من هذا المعجم نسخة بخط الدمياطي في مكتبة تونس[٤].

٢ ـ السيرة النبوية أو مختصر السيرة[٥]، وسمَّاه الزَّركلي: «المختصر في سيرة سيد البشر»، وأفاد أنَّه مخطوط[٦].

---

(١) البداية والنهاية (١٤/ ٤٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١٤٧٨)؛ وطبقات الشافعية (٦/ ١٣٣).

(٣) رحلة العبدري (ص١٣٣).

(٤) فهرس الفهارس (١/ ٤٠٧) دار الغرب الإسلامي ١٤٠٢هـ، وأفاد محقق الكتاب أن فايدا نشر بالفرنسية تلخيصاً لهذا المعجم بباريس سنة ١٩٦٢م.

(٥) الدرر الكامنة (٢/ ٢٥٣)؛ وفوات الوفيات (٢/ ٤١١).

(٦) الأعلام للزركلي (٤/ ١٧٠) دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨٦م.

٣ ـ **كشف المغطى في تبيين الصلاة الوسطى**: ذكره غير واحد من أهل العلم[١]، وأفاد الزركلي أنَّه مطبوع[٢].

٤ ـ **المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**، وهو مطبوع[٣].

٥ ـ **كتاب في الخيل**[٤].

ولم يزل الدمياطي يُسمع الحديث، ويُفيد الطلبة إلى أن توفي فجأة في خامس عشر ذي القعدة سنة ٧٠٥هـ[٥]، قال التاج السبكي: «ودفن بمقابر باب النصر من القاهرة»[٦]، وقال ابن كثير: «وكانت جنازته حافلةً جدًّا»[٧].

• ـ إثبات نسبة الحاشية إلى الحافظ الدمياطي:

لم أجد في كلام مَن ترجم للحافظ الدمياطي إشارةً إلى حاشيته على الجامع الصحيح، وقد يكون السبب في ذلك أن الحاشية ليست كتابًا مستقلًّا قائم الذات، بل هو عبارة عن فوائد وتعليقات أثبتها

---

(١) المعجم المختص (ص٧٠)؛ والبداية والنهاية (١٤/ ٤٢)؛ والدرر الكامنة (٢/ ٢٥٣).
(٢) الأعلام (٤/ ١٧٠).
(٣) الأعلام (٤/ ١٧٠).
(٤) المعجم المختص (ص٧٠)؛ وفوات الوفيات (٢/ ٤١١).
(٥) الدرر الكامنة (٢/ ٢٥٣).
(٦) طبقات الشافعية (٦/ ١٣٣).
(٧) البداية والنهاية (١٤/ ٤٢).

الحافظ الدمياطي بطُررِ نسخته من الجامع الصحيح، بيْد أن نسبة الحاشية إلى الدمياطي صحيحة لأمرين اثنين:

الأول: ورود النقل عنها في كلام شُرَّاح الجامع الصحيح، كالحافظ ابن حجر، والبدر العيني والشهاب القسطلاني[1].

الثاني: ذكر القسطلاني الحاشيةَ في جملة مصادر تقي الدِّين يحيى بن محمد الكرماني ت ٨٣٣هـ في شرحه على البخاري المسمى: «مجمع البحرين وجواهر الحبرين»[2].

ويستفاد من النُّقول الواردة عند ابن حجر والعيني والقسطلاني بعضُ صفات حاشية الدمياطي على الجامع الصحيح، فمن ذلك:

* علق الحافظ الدمياطي فوائد حاشيته على أصله من الجامع الصحيح، وذلك الأصل مكتوب بخطه[3]، وقد يوجد به ضربٌ على بعض ألفاظ الرواية، وذلك من صنيع الدمياطي نفسه[4].

---

(١) انظر: الفتح (١/ ١٨١ و٢/ ١٠٥ و٣/ ١٥٦) دار الفكر، بدون تاريخ؛ وعمدة القاري (٢/ ١٠٢ و٥/ ١٣٦) دار الفكر؛ وإرشاد الساري (٤/ ٢٠٦ و٥/ ٧١) دار الفكر ١٤١٠هـ.

(٢) إرشاد الساري (١/ ٤٢)؛ وكشف الظنون (١/ ٥٤٧) دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

(٣) انظر: عمدة القاري (٢/ ٢٠٤ و٢٢٥ و٧/ ٢٨٠).

(٤) انظر: فتح الباري (١١/ ٥٨)؛ وإرشاد الساري (٩/ ١٥٥).

* قد تطول تعليقاتُ الدِّمياطي في حاشيته أو تقْصُر، وذلك تبعاً لتداعي إلى التعليق[1].

* حاشية الدمياطي عبارة عن مجموعة من التعليقات على مواضع متفرقة من الجامع الصحيح، لذلك يرد العزو إليها في كلام من ينقل عنها، بقوله: «... وجزم الدمياطي في حواشيه...»[2].

* في حاشية الدمياطي تصحيحٌ وإلحاقٌ، كما أن فيها تنبيهات وفوائد ليست من أصل الجامع الصحيح، وكان الدمياطي شديد التمييز بين ما هو سقطٌ يستدركه، وبين ما هو فائدة يفيدها.

يقول ابن حجر مبيِّناً صنيع الدمياطي في ذلك: «... وذلك أن الدمياطي لم يعمد إلى شرح البخاري وجمع طرقه كما جرت عادة الشراح، وإنَّما صحح نسخته وحشَّاها، فتارة تكون تلك الحاشية الأصل، بأن تكون سقطت أولاً من الأصل الذي كتب منه، فيستدركها، وتارة يريد أن يزيد فائدة ليست من صلب الرواية، بل على سبيل التنبيه والإفادة، فيذكرها ويميزها عن صفة الأصل، بأن يكتب فوقها حاشية وما أشبه ذلك»[3].

ويعلم ممَّا سبق آنفاً أنْ ليس للحافظ الدمياطي شيءٌ على صحيح

---

(١) انظر مثالاً طويلاً من: تعليقات الدمياطي في حاشيته في عمدة القاري (١١/٩٩).

(٢) فتح الباري (١٠/٥١٨)؛ وإرشاد الساري (٩/١٣).

(٣) انتقاض الاعتراض (٢/٢٧٧) تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي مكتبة الرشد وشركة الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ.

البخاري، إلَّا الحاشية التي نوهنا بها[1]، ولقد وهم الأستاذ محمد عصام عرار الحسني، فجزم غير هيَّاب ولا وجِلٍ، بأن للدمياطي كتاباً موسوماً بـ: «أوهام الجامع الصحيح للبخاري»، وأحال الأستاذ الفاضل على «طبقات الشافعية الكبرى»، وزعم أن التاج السبكي ذكر الكتاب للدمياطي[2].

وعندي أن الأستاذ الفاضل ما أصاب ولا أجاد فيما قد زعم، وذلك للأدلة الآتية:

* ليس في الموضعين اللذين أحال عليهما الأستاذ الفاضل، ذكر الكتاب المنسوب إلى الدمياطي، ففي الموضع الأول: نقل التاج السبكي عن الدمياطي[3] أن لابن عبد البر أوهاماً في «الاستيعاب»، وذكر جملة منها، ثُمَّ قال: قال الدمياطي: «وفي كتاب إمام المشرق والغرب[4]، أوهام أخر، تركتُ ذكرها اختصاراً، وكنتُ عزمتُ على جمعها في كتاب، فإن يسر الله فعلتُ، وأمَّا إمام الدنيا أبو عبد الله البخاري، ففي جامعه الصحيح أوهام...»[5].

---

(١) يذكر الكتاني في فهرس الفهارس (١/ ٤٠٧) للدمياطي كتاب الأربعين الأبدال التساعيات للبخاري ومسلم»، ويظهر أنَّه ليس مفرداً للجامع الصحيح بل هو في الصحيحين معاً.

(٢) إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري (ص١٨٧) اليمامة ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

(٣) وذلك في: جواب عن سؤال بعث به اليونيني إلى الدمياطي، وانظر السؤال والجواب في: طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٣ ـ ١٣٩).

(٤) هو الحافظ ابن عبد البر.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٨).

ثم شرع الدمياطي في حكاية هذه الأوهام، وبيان الصواب فيها[1].

وأما الموضع الثاني، فلم أقف فيه على ما يشير إلى ما قد جزم به الأستاذ الفاضل[2].

وليس يتهيأ من الموضع الأول، القولُ بأن للدمياطي كتاباً مجموعاً في أوهام الجامع الصحيح، وغايةُ المستفاد جملة اعتراضات على البخاري، تعقب بها الدمياطي صاحب الصحيح، وربما أدخل الوهم عَلى الأستاذ الفاضل، ما قد ذكره الدمياطي من عزمه على جمع أوهام ابن عبد البر في كتاب، فظن أن عزم الدمياطي متعلق بجمع أوهام البخاري، لا ابن عبد البر.

* لم يذكر من ترجم للدمياطي كتابه في أوهام الجامع الصحيح للبخاري، ولو ثبت ذلك عندهم لما أغفلوه، لما لذلك من وقع شديد عند من رسخت في نفسه جلالة الجامع الصحيح، وعظم شأنه.

* لو صحَّ أنَّ للدمياطي كتاباً في أوهام الجامع الصحيح للبخاري، لكان العزوُ إليه في بعض ما حكاه ابن حجر والعيني عن الدمياطي من أوهام[3].

---

(١) حاصلُ الأوهام التي أوردها الدمياطي تسعة أوهام، حكاها الحافظ ابن حجر في الفتح وأجاب عن أغلبها؛ وانظر: الفتح (١/ ٢٩٠ و٣٦٩ و٢/ ١٤٩ و٣/ ٢١٦ و٦/ ٧٧ و٧/ ٥٧ و٢٢٢ و٣١١ و٢٣٨).

(٢) أحال الأستاذ الفاضل على هذا الموضع (٤/ ١٠) من الطبعة المحققة لـ: «طبقات الشافعية الكبرى»، بيد أنَّه لا طائل تحته.

(٣) انظر: الفتح (٧/ ٢٢٢)؛ والعمدة (١١/ ٣٢).

٣ ـ مضمون حاشية الحافظ الدمياطي على الجامع الصحيح:

لما لم أقف على خبر عن حاشية الدمياطي التي أثبت محتواها على أصله من الجامع الصحيح، طفقت أبحث عن مادتها في شروح بعض المتأخرين للجامع الصحيح، فألفيتها بحمد الله مبثوثة عند ابن حجر في الفتح، والعيني في العمدة، والقسطلاني في إرشاد الساري، ثُمَّ عزمت على التقاط ما في هذه الكتب من نقول عن الدمياطي، فخرج لي من ذلك أكثر من مائة وسبعين نقلاً، ولما تأملتُ هذه النقول، وجدتها على ثلاثة مراتب:

المرتبة الأولى: ما قد صرح فيه الناقلون، بالاستمداد من حاشية الدمياطي، فأمره واضح، وهو الذي قصدنا دراسته في هذا البحث.

المرتبة الثانية: مالم يصرح فيه الناقلون بمورد النقل، لكن يمكن إلحاقه بالمرتبة الأولى، إذا اتضح تعلقه بشيء من الجامع الصحيح، لأنَّه حينئذ يترجح كونه من حاشية الدمياطي.

المرتبة الثالثة: ما قد صرح فيه الناقلون بالرجوع إلى أحد كتب الدمياطي، كـ: «السيرة»، أو «كتاب الخيل»، أو «كشف المغطى عن حكم الصلاة الوسطى»[١]، وأمره واضح من حيث عدم إدخاله في حاشية الدمياطي.

---

(١) انظر: الفتح (١/ ٣٠ و٦/ ٥٩)؛ والعمدة (٥/ ١٠٧ و١٤/ ١٣٠)؛ وإرشاد الساري (٥/ ٢٩١).

ولما كان دخول نُقول المرتبتين الأوليين في الحاشية دخولاً محققاً، أقبلتُ على دراسة هذه النُّقول، وذلك من أجل الوقوف على محتوى الحاشية.

ويمكن إجمال القول في محتوى الحاشية على هذا النحو:

١ ـ **ضبط الألفاظ**: ومنه ما فيه وجهان من جهة النحو، ومن الأمثلة فيه ما قد ورد في حديث الرجل الذي كان يمشي، فاشتد عليه العطش، فنزل بئراً فشرب منها، ثُمَّ خرج فإذا هو بكلب يلهث، يأكل الثرى من العطش فقال: «لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي...»[١]

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «بلغ هذا مثل» بالفتح أي بلغ مبلغاً مثل الذي بلغ بي، وضبطه الدمياطي بخطه بضم مثل، ولا يخفى توجيهه»[٢].

وقد يضبط الدمياطي ما قد يقع فيه الخلاف من الألفاظ، ففي حديث ابن عمر أنَّه كان ينام ـ وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي ﷺ[٣] قال القسطلاني: «... أعزب بهمزة ثُمَّ مهملة، فزاي وهي لغة قليلة، بل أنكرها القزاز، ولأبي ذر عزب بفتح العين والزاي من غير همزة، وهي اللغة الفصيحة، وضبطها البرماوي وابن حجر في الفتح بكسر الزاي، وقال إنه المشهور، لكن حكى في المقدمة الفتح، وكذا ضبطه الدمياطي بخطه»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في المساقاة باب فضل سقي الماء برقم (٢٣٦٣).

(٢) الفتح (٥/ ٤١)؛ والعمدة (١٢/ ٢٠٧)؛ وإرشاد الساري (٤/ ٢٠٢).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة باب نوم الرجال في المسجد برقم (٤٤٠).

(٤) إرشاد الساري (١/ ٤٣٧)؛ وانظر: الفتح (١/ ٤٣٥ و٤٣٦).

٢ ـ شرح معاني الألفاظ: ومن الأمثلة على ذلك، ما وقع في حديث: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف...»[١]، قال الحافظ ابن حجر: «... وفي حواشي الدمياطي: «المعازف الدفوف وغيرها ممَّا يضرب به»[٢]، وقد يوافق قول الدمياطي في شرح الغريب قول غيره، ففي حديث أنس بن مالك في قتال أهل خيبر، وقوله: «فصارت صفية لدحية الكلبي، وصارت لرسول الله ﷺ، ثُمَّ تزوجها، وجعل صداقها عتقها»، قال البخاري: «ففال عبد العزيز لثابت: يا أبا محمد أنتَ سألت أنساً ما أمهرها؟، قال: أمهرها نفسها، فتبسم»[٣]، قال العيني: «قال ابن الأثير يقال مهرت المرأة وأمهرتها، إذا جعلت لها مهراً، وإذا سقت إليها مهرا وهو الصداق، وبخط الدمياطي مثل ما قاله ابن الأثير»[٤].

وليس بمستغرب أن يعتني الدمياطي بشرح معاني ألفاظ الجامع الصحيح، فلقد كان «جيد العربية، غزير اللغة»[٥]، و«حمل عن

---

(١) أخرجه البخاري في الأشربة باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه برقم (٥٥٩٠).

(٢) الفتح (١٠/ ٥٥) ونقله في العمدة (٢١/ ١٧٦)؛ وإرشاد الساري (٨/ ٣١٨).

(٣) أخرجه البخاري في صلاة الخوف باب التكبير والغلس بالصبح والصلاة عند الإغارة والحرب برقم (٩٤٧).

(٤) عمدة القاري (٦/ ٢٧٦).

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطي (ص٥١٢) تحقيق علي بن محمد عمر مكتبة وهبة ـ مصر، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.

ـصغاني[1] عشرين مجلّداً من تصانيفه في الحديث واللغة»[2].

٣ ـ العناية بالمذكورين في الأسانيد وذلك من خلال ما يأتي:

* **ذكر أنسابهم وتواريخ وفاتهم** وغير ذلك ومن أمثلته: أن ـبخاري قال: «حدثنا أحمد بن محمد... ثمَّ ساق السند على تمامه[3]، فقال العيني: «أحمد بن محمد بن ثابت بن عثمان بن ـسعود بن يزيد أبو الحسن الخزاعي المروزي المعروف بابن شبويه، ـت بطرسوس سنة ثلاثين ومائتين، قاله الحافظ الدمياطي»[4].

* **تعيين المهمل من أسمائهم**: ومن أمثلته أن البخاري قال: «حدثنا إسحاق...، ثُمَّ ساق الإسناد إلى تمامه[5]، فقال العيني: «وجدت بخط الحافظ الدمياطي على حاشيته: الصحيح أن إسحاق هذا هو ابن شاهين الواسطي»[6].

---

(١) هو العلّامة الفقيه المحدث اللغوي النحوي رضي الدِّين أبو الفضائل الحسن بن محمد الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠هـ.

(٢) فوات الوفيات (٢/ ٤١١).

(٣) انظر: إسناد حديث رقم (١٦٨٤) من كتاب الحج باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة.

(٤) العمدة (٩/ ٢٩١)؛ وانظر أمثلة أخرى في: الفتح (٢/ ٢٤٥ و٤/ ١٠٣)؛ والعمدة (١٧/ ١٠٦ ـ ١٠٧).

(٥) انظر: إسناد حديث رقم (٦٢٢ و٦٢٣) من كتاب الأذان باب الأذان قبل الفجر.

(٦) العمدة (٥/ ١٣٦)؛ والفتح (٢/ ١٠٥)؛ وانظر مثالًا آخر في: العمدة (١٦/ ٨٨).

٤ ـ **العناية ببيان المبهم في المتون**: ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري ساق حديث عائشة وفيه: «أن امرأة سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض. . .» الحديث[١]، فاختلف في اسم المرأة السائلة، فقال الخطيب هي أسماء بنت يزيد الأنصارية، قال العيني: «وتبعه ابن الجوزي في التنقيح والدمياطي. . .»[٢].

٥ ـ **الاعتراض على بعض الأقوال الشارحة للحديث**: من ذلك أن البخاري ساق حديث أنس أن النبي ﷺ دخل على أم سليم، ثُمَّ ذكر الحديث، [٣] فاستشكل ذلك، فقال ابن التين: كان النبي ﷺ يزور أم سليم لأنها خالته من الرضاعة، وقال ابن عبد البر إحدى خالاته من النسب، قال العيني: «وأنكر الدمياطي هذا القول، وذكر أن هذه الخؤولة بعيدة لا تثبت حرمة، ولا تمنع نكاحاً، وقال وفي الصحيح أنَّه عليه السلام كان لا يدخل على أحد من النساء إلَّا على أزواجه، إلَّا على أم سليم، فقيل له في ذلك، فقال أرحمها، قتل أخوها حرام معي»، فبين تخصيصها بذلك، فلو كان ثمة علَّة أخرى لذكرها، لأنَّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، وهذه العلة مشتركة بينها وبين أختها أم حرام، قال: وليس في الحديث ما يدل على الخلوة بها، فلعله كان ذلك مع ولد، أو خادم أو زوج أو تابع. . .»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في الحيض باب دلك المرأة نفسها. . . برقم (٣١٤).

(٢) العمدة (٣/ ٢٨٦)؛ وانظر: الفتح (١/ ٢٥٦)؛ وإرشاد الساري (١/ ٣٥٣).

(٣) أخرجه البخاري في الصوم باب من زار قوماً فلم يفطر عندهم برقم (١٩٨٢).

(٤) العمدة (١/ ٩٩)؛ وانظر مثالاً آخر في: العمدة (٦/ ٢٣٤)؛ والفتح (١١/ ٧٨).

٦ ـ **الترجيح بين الروايات**: ومن ذلك أن البخاري ساق عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قوله: «وقعت الفتنة الأولى ـ يعني مقتل عثمان ـ فلم تُبق من أصحاب بدر أحداً، ثُمَّ وقعت الفتنة الثانية يعني الحرة فلم تبق من أصحاب الحديبية أحداً ـ ثُمَّ وقعت الثالثة، فلم ترتفع وللناس طباخٌ»[١]، قال ابن حجر: «قوله: «ثم وقعت الثالثة»، كذا في الأصول، ووقع في رواية أبي خثيمة: «ولو وقعت الثالثة»، ورجحها الدمياطي، بناءً على أن يحيى بن سعيد قال ذلك قبل أن تقع الثالثة، ولم يفسر الثالثة كما فسر غيرها»[٢].

٧ ـ **العناية بالاستنباط وذكر فوائد الحديث**: من ذلك أن البخاري أخرج حديث جابر في قصة الجمل وفيه: «قال النبي ﷺ لجابر: «بل بعنيه، قد أخذته بأربعة دنانير، ولك ظهره إلى المدينة...»[٣]، قال العيني: «فيه ابتداء المشتري بذكر الثمن، كذا هو بخط الدمياطي»[٤].

٨ ـ **بيان ما في الجامع الصحيح من أوهام**: وهذه الأوهام تكون في التراجم أو في الإسناد أو في المتن، فمن الأول أن البخاري ترجم بقوله: «باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل»، ثُمَّ ذكر فيه

---

(١) انظر: حديث رقم (٤٠٢٤) من المغازي، والطباخ: القوة.
(٢) الفتح (٧/ ٣٢٥)؛ وانظر مثالاً آخر في: الفتح (١١/ ٣٠٤)؛ وذكره أيضاً في: العمدة ٢٣/ ٦٨.
(٣) أخرجه البخاري في الوكالة باب إذا وكل رجل رجلًا... برقم (٢٣٠٩).
(٤) العمدة (١٢/ ١٤٠).

حديث عائشة: «كان النبي ﷺ إذا اغتسل من الجنابة دعا بشيء نحو الحلاب، فأخذ بكفه...»[1].

قال الدمياطي: «ظنَّ البخاري أن الحلاب ضربٌ من الطيب فوهم فيه، وإنَّما هو إناء يسع حلب الناقة، وهو أيضاً المحلب بكسر الميم، وحب المحلب بفتح الميم، من العقاقير الهندية»[2].

ومن الثاني أن البخاري قال: «حدثنا مسدد قال: حدثنا إسماعيل قال: أخبرني عبد الحميد صاحب الزيادي قال: حدثنا عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سيرين...»[3]، فانبرى الدمياطي معترضاً على قوله: «ابن عم محمد بن سيرين»، فقال: «كان زوج بنت سيرين، فهو صهر ابن سيرين، لا ابن عمه»[4].

ومن الثالث: أن البخاري أخرج حديث جابر الذي فيه: «... وكُفِّن أبي وعمي في نمرة واحدة»[5]، فقال الدمياطي: «ولم يكن لجابر عمٌّ، وإنَّما هو عمرو بن الجموح بن زيد بن حرام بن كعب،

---

(١) حديث رقم (٢٥٨) من كتاب الغسل.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٨)؛ وحكى الحافظ في الفتح (١/ ٣٦٩) هذا الاعتراض على البخاري عن جماعة من أهل العلم، وأطال في مناقشته.

(٣) انظر: إسناد حديث رقم (٩٠١) من كتاب الجمعة باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر.

(٤) الفتح (٢/ ٣٨٤)؛ وانظر: إرشاد الساري (٢/ ١٧١).

(٥) أخرجه البخاري في الجنائز باب من يقدم في اللحد... رقم (١٣٤٨).

كانت عنده عمة جابر هند بنت عمرو بن حزام بن ثعلبة، وحزام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة»[1].

ومن أراد الإمعان في تتبع هذه الأوهام، فعليه بمراجعة الرسالة التي بعث بها الدمياطي إلى اليونيني، ولقد أوردها التاج السبكي كما ألمعنا إلى ذلك آنفاً[2].

على أن التحقيق كشف لي أن هذه الأوهام التي ذكرها الدمياطي في هذه الرسالة من الحاشية الموضوعة على الجامع الصحيح، ولذلك لم أجد غضاضةً في النقل منها ههنا.

ومن الدليل على أن ما ورد في الرسالة من أوهام، هو من

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٩)؛ وأورد الحافظ في الفتح (٣/ ٢١٦) قول الدمياطي فقال: «. . . وأمَّا قول الدمياطي إن قوله: «وعمي»، وهمٌ فليس بجيد، لأنَّ له محملًا سائغاً، والتجوز في مثل هذا يقع كثيراً».

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ١٣٤ و١٣٨ ـ ١٣٩) ولعل قائلاً يقول: لقد زعمت التقاط مادة حاشية الدمياطي من الثلاثة الشروح التي أومأت إليها آنفاً، فلم أعرضت عن ذكر التاج السبكي وطبقاته، وأنتَ ههنا تقرر أن مادة الحاشية موجودة عنده، قلتُ: لما كانت حاشية الدمياطي موضوعة على صحيح البخاري، آثرت تتبع مادتها من مظان وجودها وهي شروح البخاري، والشروح التي التقطت منها مادة الحاشية، نقلت عنها من كتاب بدء الوحي إلى كتاب التوحيد، ونقول هذه الشروح عامة تشمل الأوهام وغيرها، وأمَّا ما نقله التاج السبكي في طبقاته فهو في الأوهام خاصة، ولذلك أعرضت عن ذكره في مصادر مادة الحاشية، وذكرته في الموضوع اللائق به عند ذكر الأوهام.

الحاشية أن يقال إنه من المستبعد أن يذكر الدمياطي طرفاً من الأوهام الواقعة في الجامع الصحيح لمناسبةٍ اقتضت ذلك في رسالةٍ أجاب فيها عن سؤال ورد إليه، ثُمَّ لا يذكر تلك الأوهام في الحاشية التي وضعها على الكتاب الذي زعم وجود تلك الأوهام فيه؟؟

٤ ـ التعقبات على حاشية الدمياطي:

اعتنى أهل العلم من الواقفين على حاشية الدمياطي، بالاستفادة منها، والاقتباس من فوائدها، ولقد أحصيتُ من المستفيدين جمعاً منهم العلاء مغلطاي[١]، والقطب الحلبي[٢]، وابن الملقن[٣] والدماميني[٤]، والحافظ ابن حجر والبدر العيني، والشهاب القسطلاني. .بيد أن اقتباس هؤلاء الأعلام لم يمنعهم من الاعتراض على صاحب الحاشية، وتعقبه بما فتح الله عليهم من نظر وتحقيق، ولما كانت اعتراضات الحافظ ابن حجر على الدمياطي كثيرة، رأيتُ أن أفردها بحديث.

ويمكن إجمال القول في هذه الاعتراضات على هذا النحو:

١ ـ الاعتراض على الدمياطي في نسبة الغلط إلى بعض الرواة في الصحيح: من ذلك أن البخاري أخرج حديث ابن مسعود في سؤال

---

(١) العمدة (٢٠/ ٣٠٥) و(٢١/ ٢١٧).

(٢) الفتح (٥/ ٢٩٨ و٦/ ٢٣٣)؛ والعمدة (١٥/ ٤٦)؛ وإرشاد الساري (٥/ ٢١١).

(٣) الفتح (٨/ ٣٢٣ و١٠/ ٤٥٤)؛ وإرشاد الساري (٩/ ١٣١).

(٤) إرشاد الساري (٦/ ٣١٢).

قريش النبي ﷺ، أن يدعو الله لهم أن يمطروا، قال البخاري: «قال: وزاد أسباط عن منصور: فدعا رسول الله ﷺ فسقوا الغيث، فأطبقت عليهم سبعاً، وشكا الناس كثرة المطر، ، فقال اللهم حوالينا ولا علينا. . .»[1]، قال الحافظ ابن حجر: «وقد تعقب الداودي وغيره هذه الزيادة، ونسبوا أسباط بن نصر إلى الغلط في قوله: «وشكا الناس كثرة المطر الخ»، وزعموا أنَّه أدخل حديثاً في حديث، وأن الحديث الذي فيه شكوى كثرة المطر، وقوله: «اللهم حوالينا ولا علينا»، لم يكن في قصة قريش، وإنَّما هو في القصة التي رواها أنس، وليس هذا التعقب عندي بجيد، إذ لامانع أن يقع ذلك مرتين»، ثُمَّ أخذ ابن حجر يبين وجه تعقبه ببيانٍ ناصع، ونفَسٍ عال، وتحريرٍ متناهٍ، إلى أن قال: «وإني ليكثر تعجبي من كثرة إقدام الدمياطي على تغليط ما في الصحيح بمجرد التوهم، مع إمكان التصويب بمزيد التأمل والتنقيب عن الطرق، وجمع ما ورد في الباب من اختلاف الألفاظ»[2].

ومن هذا الضرب أيضاً، أن البخاري أخرج حديث جابر قال: «شهد بي خالاي العقبة»، ثُمَّ قال: «قال ابن عيينة: أحدهما البراء بن معرور»[3]، فتعقب الدمياطي قول ابن عيينة فقال: أم جابر هي أنيسة

---

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط برقم (١٠٢٠).

(٢) الفتح (٢/ ٥١٢).

(٣) انظر: حديث رقم (٣٨٩٠) من كتاب مناقب الأنصار باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة.

بنت غنمة بن عدي، وأخواها ثعلبة وعمرو وهما خالا جابر، وقد شهدا العقبة الأخيرة، وأمَّا البراء بن معرور فليس من أخوال جابر»[1]، ولما وقف الحافظ ابن حجر على كلام الدمياطي قال: «قلتُ لكن من أقارب أمه»[2]، وأقارب الأم يسمون أخوالاً مجازاً»، ثُمَّ قال بعد حين: «إن حمل على الحقيقة تعين كما قاله الدمياطي، وإلَّا فتغليطُ ابن عيينة، مع أنَّ كلامه يمكن حمله على المجاز بأمرٍ فيه مجاز ليس بمتجه»[3].

٢ ـ الاعتراض على الدمياطي في تعقبه بعض صنيع الإمام البخاري: ومن الأمثلة في ذلك، أن البخاري عدَّ خبيب بن عدي فيمن شهد بدراً، بناء على حديث أبي هريرة[4]، فتعقبه الدمياطي بأن أهل المغازي لم يذكر أحد منهم أن خبيب بن عدي ببدر خبيب بن إساف، وهو غير خبيب بن عدي، وهو خزرجي، وخبيب بن عدي أوسي»، قال الحافظ ابن حجر معترضاً: «قلتُ يلزم من الذي قال ذلك[5]، ردَّ هذا الحديث الصحيح، فلو لم يقتل خبيب بن عدي الحارث بن عامر، ما كان لاعتناء الحارث بن عامر بأسر خبيب معنى ولا بقتله، مع التصريح في الحديث الصحيح أنهم قتلوه به...»[6].

---

(١) الفتح (٧/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).
(٢) أي أقارب أم جابر كما هو واضح.
(٣) الفتح (٧/ ٢٢٢).
(٤) أخرجه البخاري في المغازي باب غزوة الرجيع... برقم (٤٠٨٦).
(٥) كذا ولعلها يلزم قائل ذلك برد.
(٦) الفتح (٧/ ٣٨٢).

ومن أمثلة هذا الضرب أيضاً أن البخاري استظهر من مجيء أبي موسى بعد خيبر، أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر[1]، قال ابن حجر: «. . . وعجبتُ من ابن سيد الناس كيف قال: جعل البخاري حديث أبي موسى هذا حجة في أن غزوة ذات الرقاع متأخرة عن خيبر. . . وأمَّا شيخه الدمياطي فادعى غلط الحديث الصحيح، وأن جميع أهل السير على خلافه، وقد قدَّمتُ أنهم مختلفون في زمانها، فالأولى الاعتماد على ما ثبت في الحديث الصحيح. . .»[2].

والذي استنبط الحافظ ابن حجر من صنيع الدمياطي في حاشيته، وسائر كتبه، أنَّه كان ميَّالاً إلى ترجيح ما في السير على ما في الصحيح، وأن ذلك كثيراً ما أدى إلى الاعتراض على الإمام البخاري[3].

ومع ذلك فإن الحافظ الدمياطي كان أحياناً رجّاعاً إلى الحق، مرجحاً ما في الصحيح، فلقد ذكر ابن حجر عند شرح حديث البراء وجاءه رجل فقال: «يا أبا عمارة، أتوليت يوم حنين؟ فقال: أمَّا أنا فأشهد على النبي ﷺ أنَّه لم يول، ولكن عجل سرعان القوم، فرشقتهم هوازن، وأبو سفيان بن الحارث آخذ برأس بغلته البيضاء[4]، أنَّه وقع

---

(١) يعني مجيء أبي موسى الأشعري من الحبشة.

(٢) الفتح (٧/ ٤١٨).

(٣) الفتح (٧/ ٢٤٣ و٣٣٨).

(٤) أخرجه البخاري في المغازي باب قول الله تعالى: ﴿ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم. . .﴾ برقم (٤٣١٥).

عند ابن سعد وتبعه جماعة ممن صنف السيرة، أنه ﷺ كان على بغلته دلدل، وفيه نظر لأنَّ دلدل أهداها له المقوقس، وقد ذكر القطب الحلبي أنَّه استشكل عند الدمياطي ما ذكره ابن سعد فقال له: كنتُ تبعته فذكرت ذلك في السيرة، وكنت حينئذ سيريًّا محضاً، وكان ينبغي لنا أن نذكر الخلاف»، ثُمَّ قال ابن حجر: «ودلَّ قول الدمياطي أنَّه كان يعتقد الرجوع عن كثير ممَّا وافق فيه أهل السير وخالف الأحاديث الصحيحة، وأن ذلك كان منه قبل أن يتضلع من الأحاديث الصحيحة ولخروج نسخٍ من كتابه وانتشاره لم يتمكن من تغييره»[1].

٣ ـ الاعتراض على الدمياطي فيما يغيره من لفظ الرواية الثابتة:

من ذلك أن البخاري أخرج حديث أبي موسى الأشعري: «إني لأعرف أصوات رفقة الأشعريين بالقرآن حين يدخلون بالليل. . .»[2]، فقال ابن حجر: «قوله يدخلون بالليل بالدال والخاء المعجمة لجميع رواة البخاري ومسلم، وحكى عياضٌ عن بعض رواة مسلم بالراء والحاء المهملة، وصوبها الدمياطي في البخاري وهو عجيب منه، فإن الرواية بالدال والمعجمة، والمعنى صحيح فلا معنى للتغيير. . .»[3].

ولقد وافق ابنَ حجر على هذا الاعتراض الدمامينيُّ إذ نقل عنه

---

(١) الفتح (٨/ ٣٠) ولا يخفى على كل فطن لبيب أن كلام الحافظ هنا على كتاب السيرة للدمياطي، لكن يستفاد منه ما قد قلناه آنفاً من إنصاف الدمياطي ورجوعه إلى الصواب.

(٢) أخرجه البخاري في المغازي باب غزوة خيبر برقم (٤٢٣٢).

(٣) الفتح (٧/ ٤٨٧).

القسطلاني قوله: «لم أعرف ما الموجب لطرح هذه الرواية مع استقامتها، هذا شيء عجيب»[1].

ومن هذا الضرب أيضاً أن البخاري أخرج حديث أبي بردة في بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن، وفيه قال معاذ: «أنام أول الليل، فأقوم وقد قضيتُ جزئي من النوم...»[2]، فقال الدمياطي في قوله: «وقد قضيت جزئي: «لعله أدبي وهو الوجه»، لكن تعقبه ابن حجر فقال: «وهو كما قال لو جاءت به الروايةُ، ولكن الذي جاء في الرواية صحيح، والمراد به أنَّه جزَّأَ الليل أجزاءً: جزءاً للنوم، وجزءاً للقراءة والقيام، فلا يُلتفت إلى تخطئة الرواية الصحيحة الموجهة بمجرد التخيل»[3].

٤ ـ الاعتراض على الدمياطي في ادعائه الزيادة في المتن: من ذلك أن البخاري أخرج حديث ابن عباس الذي يقول فيه: «كان المال للولد، وكانت الوصية للوالدين، فنسخ الله من ذلك ما أحب، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وجعل للأبوين لكل واحدٍ منهما السدس والثلث، وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج الشطر والربع»[4].

---

(١) إرشاد الساري (٦/ ٣٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في المغازي باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع برقم (٤٣٤١ و٤٣٤٢).

(٣) الفتح (٨/ ٦٢).

(٤) أخرجه البخاري في التفسير باب: «ولكم نصف ما ترك أزواجكم» برقم (٤٥٧٨).

قال الدمياطي: «قوله: «والثلث» زيادة هنا، وقد أخرج المصنف هذا الحديث بهذا الإسناد في كتاب الفرائض، فلم يذكرها»، قال الحافظ ابن حجر متعقباً: «قلتُ: اختصرها هناك، ولكنها ثابتة في تفسير محمد بن يوسف الفريابي شيخه فيه، والمعنى أن لكل واحد منهما السدس في حالٍ، وللأم الثلث في حالٍ، ووَازِنُ ذلك ما ذكره في بقية الحديث: «وللزوج النصف والربع»، أي كل منهما في حالٍ»[1].

٥ ـ الاعتراض على الدمياطي في كلامه على بعض الرواة:

وذلك من جهتين: في ضبط أسمائهم، وبيان المهمل منهم في الإسناد، فمن الأول: أن البخاري قال: حدثنا الفضل بن يعقوب، حدثنا عبد الله بن جعفر الرقي، حدثنا المعتمر بن سليمان، ثُمَّ ساق السند إلى تمامه[2]، فقال ابن حجر: «قوله: «حدثنا المعتمر بن سليمان»، كذا في جميع النسخ بسكون العين المهملة، وفتح المثناة وكسر الميم... وزعم الدمياطي أن الصواب: المعمَّر بفتح المهملة وتشديد الميم المفتوحة بغير مثناة، قال: «لأن عبد الله بن جعفر الرقي لا يروي عن المعتمر البصري»، وتُعقب بأن ذلك ليس بكاف في رد الروايات الصحيحة، وهبْ أن أحدهما لم يدخل بلد الآخر، أمَا يجوز أن يكونا التقيا مثلاً في الحج أو الغزو؟...»[3].

---

(١) الفتح (٨/ ٢٤٥).

(٢) انظر: إسناد حديث رقم (٣١٥٩) من كتاب الجزية والموادعة باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب.

(٣) الفتح (٦/ ٢٦٣) وانظر مثالاً آخر في: الفتح (٨/ ٦٤) و(١٠/ ٢٩٣).

ومن الثاني: أن البخاريَّ قال: «حدثنا يحيى بن بكير عن الليث عن يزيد، ثُمَّ ساق الإسناد إلى تمامه[1]، قال ابن حجر: «قوله: «الليث عن يزيد»، قال الدمياطي في حواشيه: «هو ابن عبد الله بن هاد»، ووهِمَ في ذلك، وإنَّما هو ابن أبي حبيب كذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج. . .»[2].

٦ ـ الاعتراض على الدمياطي فيما يضبطه من ألفاظ الرواية:

من ذلك أن البخاريَّ أخرج حديث عروة الطويل، وفي آخره: «قال أبو بكر: أسمع هذه الآية[3] نزلت في الفريقين كليهما. . .»[4]، قال ابن حجر: «قوله: «فأسمع هذه الآية نزلت في الفريقين» كذا في معظم الروايات، بإثبات الهمزة، وضم العين بصيغة المضارعة للمتكلم، وضبطه الدمياطي في نسخته بالوصل، وسكون العين بصيغة الأمر، والأول أصوبُ، فقد وقع في رواية سفيان المذكورة: «فأُراها نزلت»، وهو بضم الهمزة أي أظنها. . .»[5].

---

(١) انظر: إسناد حديث رقم (٥٣١٩) من كتاب الطلاق باب: «واللائي يئسن من المحيض. . .».

(٢) الفتح (٩/ ٤٧١).

(٣) يعني قوله تعالى: «إن الصفا والمروة من شعائر الله، فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما. . .».

(٤) أخرجه البخاري في الحج باب وجوب السعي بين الصفا والمروة. . . برقم (١٦٤٣).

(٥) الفتح (٣/ ٥٠١).

٧ ـ الاعتراض على الدمياطي في دعواه وجود شيء في الصحيح: من ذلك أن البخاري أخرج حديث ثعلبة القرظي: «أن قيس بن سعد الأنصاري رضي الله عنه ـ وكان صاحب لواء رسول الله ﷺ أراد الحج فرجَّل»[١]، فقال ابن حجر: «. . . واقتصر البخاري على هذا القدر من الحديث، لأنَّه موقوف، وليس من غرضه في هذا الباب. . . وذكر الدمياطي في الحاشية أن البخاري ذكر بقية الحديث في آخر الكتاب، وليس في الكتاب شيء من ذلك»[٢].

وبالجملة فإن تعقبات الحافظ ابن حجر للدمياطي، يمكن الوقوف عليها في فتح الباري بيْد أنَّه لا بد من الإشارة إلى أمرين مهميْن:

الأول: إذا كان الحافظ ابن حجر قد تعقب الدمياطي في مواضع من حاشيته، فلقد استفاد منه في مواضع كثيرة من شرحه الحافل الماتع الموسوم بـ: «فتح الباري»، بل كان في مواضع أخرى يتابع الدمياطي في بعض ما قد يُبديه من اعتراضٍ على الرواة، ويصف اعتراضه بأنه: «صواب»[٣]، أو بأن قوله هو: «المعتمد»[٤]، ولقد دلَّ صنيع الحافظ هذا على الإنصاف، والاعتراف بجلالة قدر الدمياطي في العلم.

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب ما قيل في لواء رسول الله ﷺ برقم (٢٩٧٤).

(٢) الفتح (٦/ ١٢٧).

(٣) الفتح (٧/ ٣٩٠).

(٤) الفتح (٨/ ٧٠٦ و٩/ ٢٨٦).

الثاني: كانت تعقبات الحافظ ابن حجر للدمياطي، سبباً في اعتراض البدر العيني على مواضع كثيرة من فتح الباري، فكثيراً ما انتصر العيني للدمياطي، ووصفه بالحفظ والإتقان، فكيف يُعترض عليه[1]؟؟

وبعد فهذه شذراتٌ عن حاشية الحافظ الدمياطي على الجامع الصحيح، قصدتُ من خلالها بيان جلالتها، وجلالة صاحبها، كما قصدتُ بيان أنْ ليس كلُّ حاشيةٍ أُلفت في عصر المختصرات والحواشي يُعرض عنها ولا يُلتفتُ إليها.

❑ ❑ ❑

---

(١) انظر: العمدة (٨/ ٧٣)؛ وقارن بـ: الفتح (٣/ ١٥٣)؛ وانظر: انتقاض الاعتراض (١/ ٣٦٥)، وانظر أمثلة أخرى لانتصار العيني في: العمدة (١٩/ ٢٥٥) و(٢٤/ ١٨٩).



شمس الدِّين الكرماني
وشرحه للجامع الصحيح(١)

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية التي تصدر عن كلية الشريعة بالكويت في العدد السابع والأربعين رمضان ١٤٢٢هـ.

شمس الدِّين الكرماني
وشرحه للجامع الصحيح

نبغ في الشرق الإسلامي أعلام في شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري، أضنوا فيه قرائحهم، وأفنوا من أجله أعمارهم، واستفرغوا فيه سبيله وسعهم ومكنتهم، ووضعوا فيه كتباً استمد منها كل من جاء بعدهم، ونسج على منوالهم من اقتفى أثرهم، وتعنى هذه الدراسة بالكلام على شارح مشرقي لصحيح الإمام البخاري، ظهر أثره في شروح المتأخرين الذين اقتبسوا من فوائده، ونهلوا من حياضه، وهو شمس الدِّين محمد بن يوسف الكرماني[1].

❑ ❑ ❑

---

(١) كان الكرماني فيما أعلم موضوع رسالة دكتوراة وحيدة لم أطلع عليها وقت كتابة هذه الدراسة: «الكرماني ومنهجه في كتابه الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، لأحمد منجي حسين أحمد نوقشت سنة ١٤١٦هـ في قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى.

المبحث الأول

التعريف بشمس الدِّين الكرماني

توجد ترجمة شمس الدِّين الكرماني في كتب خمسة من أعلام كتاب السير والتراجم:

الأول: ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، وهو أقربهم عهداً بالكرماني، ولقد ترجمه في تاريخه ترجمة متوسطة، عول عليها كل من أتى بعده.

الثاني: الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)، ولقد ترجم للكرماني في موضعين من كتبه: الأول في إنباء الغمر، وللثاني في الدرر الكامنة، وتوسط ابن حجر في الترجمة في الموضع الأول، واختصرها في الموضع الثاني.

الثالث: السيوطي (ت٩١١هـ) الذي ترجم للكرماني في بغية الوعاة ترجمة متوسطة.،

الرابع: ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ) الذي توسط في ترجمة الكرماني، وكأنه استفادها من المصدرين السابقين.

الخامس: العلَّامة الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) الذي اختصر ترجمة الكرماني اختصاراً في البدر الطالع، وكأنه نظر في كتابتها المصادر

المتقدمة[1]، وبذلك يصح أن يقال: إن مادة الترجمة عند هؤلاء الخمسة متقاربة.

والشارح هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن عبد الكريم الكرماني[2]، شمس الدين[3]، قال السيوطي: «قال ابنه في ذيل المسالك: «ولد يوم الخميس سادس عشر جمادى الآخرة سنة

(١) ذكرت هنا أهم المصادر في ترجمة الكرماني، وأعرضتُ عن المصادر التي ذكرت الكرماني بعبارة موجزة، أو إشارة مختصرة، كابن فهد في لحظ الألحاظ (ص١٦٨) دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، بلا تاريخ، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (١١/ ٣٠٣) الطبعة المصرية، بدون تاريخ.

(٢) قال الكرماني في ضبط كرمان: «كرمان بكسر الكاف، هي مملكتنا منزل الكرم والكرام، دار أهل السنة والجماعة»؛ وانظر: الكواكب الدراري (٨/ ٨٦) دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ؛ وقال ياقوت الحموي في معجم البلدان (٤/ ٤٥٤)، دار صادر ـ بيروت، بدون تاريخ: «كرمان بالفتح ثُمَّ السكون وآخره نون ربما كسرت، والفتح أشهر بالصحة مدينة بين غزنة وبلاد الهند... وهي ولاية مشهورة وناحية كبيرة معمورة ذات بلاد وقرى ومدن واسعة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان وهي بلاد كثيرة النخل والزروع، والمواشي والضرع تشبه بالبصرة في كثرة التمور وجودتها وسعة الخيرات...».

(٣) إنباء الغمر (٢/ ١٨٢) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ؛ والدرر الكامنة (٤/ ١٨٩) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ؛ وساق السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٢٧٩) المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت، بدون تاريخ نسب الكرماني هكذا: «محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني».

سبع عشرة وسبعمائة»[1]

ابتدأ شمس الدِّين الكرماني في طلب العلم، فأخذ عن أبيه وطائفة من أهل بلده[2]، ثُمَّ رحل إلى شيراز، وهناك أخذ عن القاضي عضد الدِّين الإيجي[3]، ولازمه اثنتي عشرة سنة، حيث قرأ عليه في هذه المدة تصانيفه، وتخرج به[4].

ودأب الكرماني في العلم وجدَّ فيه، فرحل إلى مصر والشام والحجاز والعراق[5]، وهو في أثناء ذلك دائم الاشتغال، علي الهمة، حريص على الأخذ والتحصيل، حتَّى مهر وفاق أقرانه، وفضل غالب أهل زمانه[6].

---

(١) بغية الوعاة١/ ٢٧٩ ووقع فيها: «سادس عشرين جمادى الآخرة»؛ والتصويب من إنباء الغمر (٢/ ١٨٢)؛ وشذرات الذهب (٦/ ٢٩٤).

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبة (١/ ١٥٢) المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ١٩٧٧م؛ وإنباء الغمر (٢/ ١٨٢)؛ والدرر الكامنة (٤/ ١١٩).

(٣) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار القاضي عضد الدِّين الإيجي. كان إماماً في المعقول والأصول والمعاني والعربية، قال ابن حجر: «وأنجب تلامذةً عظاماً اشتهروا في الآفاق مثل شمس الدِّين الكرماني. . .» من تآليفه شرح المختصر، والمواقف في علم الكلام، توفي سنة ٧٥٦هـ. انظر: الدرر الكامنة (٢/ ١٩٢)؛ وبغية الوعاة (٢/ ٧٥ ـ ٧٦).

(٤) تاريخ ابن قاضي شهبة (١/ ١٥٢)؛ والدرر الكامنة (٤/ ١٨٩)؛ والبدر الطالع (٢/ ٢٩٢) دار المعرفة ـ بيروت، بدون تاريخ.

(٥) إنباء الغمر (٢/ ١٨٢)؛ وشذرات الذهب (٦/ ٢٩٤).

(٦) بغية الوعاة (١/ ٢٧٩).

ألقى الكرماني عصا التسيار ببغداد فاستوطنها، وتصدى بها لنشر العلم ثلاثين سنة[1]، فأخذ عنه الأكابر، قال ابن حجر: «سمع منه جماعةٌ منهم صاحبنا القاضي محب الدِّين البغدادي وولده الشيخ تقي الدِّين يحيى الكرماني»[2].

وأثنى أهل العلم بالسير على الكرماني، فوصفوا من علمه وخلقه، قال ابن قاضي شهبة في بيان منزلته: «... الشيخ الإمام العلامة»[3].

وقال ابن حجر واصفاً الكرماني: «... وكان مقبلاً على شأنه، معرضاً عن أبناء الدنيا، وقال ولده: كان متواضعاً بارًّا لأهل العلم»، وكان شريف النفس، قانعاً باليسير، لا يتردَّد إلى أبناء الدنيا»[4].

وقال ابن فهد المكي (ت٨٧١هـ) في تحلية الكرماني: «شيخ الشافعية ببغداد العلامة..»[5].

وقال السيوطي: «... وكان تامّ الخلق، فيه بشاشة وتواضع للفقراء وأهل العلم، غير مكترث بأهل الدنيا، ولا يلتفت إليهم، يأتي إليه السلاطين في بيته، ويسألونه الدعاء والنصيحة»[6].

---

(١) تاريخ ابن قاضي شهبة (١/ ١٥٢)؛ وإنباء الغمر (٢/ ١٨٢).
(٢) الدرر الكامنة (٤/ ١٨٩).
(٣) تاريخ ابن قاضي شهبة (١/ ١٥٢).
(٤) إنباء الغمر (٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣).
(٥) لحظ الألحاظ (ص١٦٨).
(٦) بغية الوعاة (٢/ ٢٧٩).

وتصدى الكرماني للتصنيف، فحصل له من ذلك ما يلي:

١ ـ «شرح صحيح البخاري»، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً.

٢ ـ «شرح المواقف»[1].

٣ ـ «شرح مختصر ابن الحاجب»، ولقد وصفه ابن قاضي شهبة فقال: «في ثلاث مجلدات، يذكر فيه عبارات الشراح برمز، وذكَر من شروح الكتاب المشهورة سبعة شروح، وسماها: «الكواكب السبعة»، وذكر من شروحه الخفية ثلاثة، فاحتوى كتابه على عشرة شروح»[2].

---

(١) ذكره له السيوطي في بغية الوعاة (٢/ ٢٨٠).

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبة (١/ ١٥٢) ويفهم من عبارة حاجي خليفة في كشف الظنون (٢/ ١٨٥٤) دار الفكر ـ بيروت، بدون تاريخ أن الكرماني سمى هذا الكتاب: «النقود والردود»، قال: «لأنه اختار النقل من شروحه السبعة المشهورة، وذكر من شروحه الخفية ثلاثة، فصار كتابه مشتملاً على عشرة شروح، وذكر فيه أنَّه اشتغل بعد فراغه من شرح المواقف المسمى بالكواشف البرهانية، بعلم أصول الفقه، وذكر أن خير الكتب مختصر المنتهى، وخير شروحه شرح أستاذه عضد الدين... وأنَّه وقع إليه من الشروح، عشرة أخرى أشهرها السبعة السيارة المنسوبات إلى أكابر الفضلاء كالمولى الشيخ قطب الدِّين الشيرازي، والسيد ركن الدِّين الموصلي والشيخ جمال الدِّين الحلي، وزين الدِّين الخنجي، وشمس الدِّين الأصفهاني، وبدر الدِّين التستري، وشمس الدِّين الخطيبي...»، ويعلم ممَّا سبق ما في عبارة ابن حجر في الدرر الكامنة (٤/ ١٩٠) من الوهم في قوله إن الشروح أربعة عشر شرحاً، ووقع في كشف الظنون (١/ ١٨٥٤) سقط مطبعي في آخر الكلام على شرح أكمل الدِّين =

٤ ـ «شرح الفوائد الغياثية في المعاني والبيان»[1].

٥ ـ «شرح الجواهر».

٦ ـ «أنموذج الكشاف».

٧ ـ «حاشية على تفسير البيضاوي»، وصل فيها إلى سورة يوسف.

٨ ـ «رسالة في مسألة الكحل».

وهذه الكتاب الأربعة الأخيرة، ذكرها للكرماني السيوطي في «بغية الوعاة»[2].

= محمد بن محمود البابرتي الحنفي، وأول الكلام على شرح الكرماني لمختصر ابن الحاجب، إذ أن وفاتهما كانت في عام واحد وهو ٧٨٦ هـ، وكل منهما شرح المختصر، فحدث من السقط المطبعي إشكال كان سبباً في التباس الأمر على محققي إنباء الغمر (٢/ ١٨٢) حيث قطعوا بأنهم لم يقفوا على شرح الكرماني لمختصر ابن الحاجب في كشف الظنون، على كثرة شروح المختصر فيه، ولقد حقق كتاب النقود والردود في رسائل علمية في المشرق.

(١) بغية الوعاة (٢/ ٢٨٠).

(٢) المصدر السابق، وأفاد الزركلي في الأعلام (٧/ ١٥٣) دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة السابعة ١٩٨٧م أن أنموذج الكشاف لا يزال مخطوطاً في مجموع البلدية ١٩٥٦م كما أن الزركلي ذكر كتاباً آخر للكرماني لم أقف عليه في مصادر ترجمته وهو: «ضمائر القرآن»، وأفاد أنَّه مخطوط.

لم يزل الكرماني ملازماً للتدريس والإفادة، مقبلاً على شأنه مكثراً من الحج[1]، حتَّى قبضه الله إليه حميداً، وهو راجع من مكة في سادس عشر المحرم سنة ست وثمانين وسبعمائة[2].

قال ابن حجر: «. . . ومات عن سبعين سنة إلَّا سنة»[3].

❑❑❑

---

(١) إنباء الغمر (٢/ ١٨٢).

(٢) إنباء الغمر (٢/ ١٨٣)؛ والدرر الكامنة (٤/ ١٩٠)؛ وبغية الوعاة (٢/ ٢٨٠)؛ وشذرات الذهب (٦/ ٢٩٤).

(٣) إنباء الغمر (٢/ ١٨٣) وأفاد ابن قاضي شهبة أنَّ الكرماني توفي بموضع يعرف بروضة مهنا، ونقل إلى بغداد فدفن هناك؛ وانظر: تاريخ ابن قاضي شهبة (١/ ١٥٢).

المبحث الثاني

التعريف بشرح الكرماني للجامع الصحيح، ومنهجه فيه

عرف الشمس الدِّين الكرماني للجامع الصحيح قدره ومنزلته بين كتب الحديث، فنطق بذلك لسانه، وجرى به قلمه وبنانه، ومما وقع له من ذلك، قوله: «. . . وكان كتاب الجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً، أجل الكتب الصحيحة، نقلاً وروايةً وفهماً ودرايةً. . . وقد فاق أمثاله في جميع الفنون والأقسام، وخص بالمزايا من بين دواوين الإسلام، تشهد له بالبراعة والتقدم الصناديد العظام، والأفاضل الكرام. . . وفوائد هذا الكتاب العظيم الشأن الرفيع المقدار. . . أكثر من أن تحصى، وأغزر من أن تستقصى، وكيف لا وهو شامل لأكثر أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأحواله. . . إلى غير ذلك ممَّا لا يخفى من غموض الاستنباطات التي ترجم عليها في الأبواب، والإشارة إلى المذاهب المستخرجة من الأحاديث للأصحاب. . .»[1].

ولمَّا كان الكرماني معجباً بالجامع الصحيح، سعى في تحصيله سماعاً من لفظ رواته بالأسانيد المتصلة إلى جامعه، فرحل في ذلك،

(١) الكواكب الدراري (١/ ٣).

وأمعن في تكثير الشيوخ، وتجويد الرواية، يقول في ذلك: «. . . فأمَّا إسنادي إليه ـ يعني الجامع الصحيح ـ فهو عن شيوخ متوافرة، وعلماء متكاثرة من أهل الحرمين الشريفين، مكة والمدينة، والقدس والخليل ومصر والشام والعراق وغيرها، ورحلتُ لأجله خاصة إلى هذه البلاد برها وبحرها»[١].

ثم يذكر الكرماني شيوخه في رواية الجامع الصحيح، وأسانيده في ذلك فيقول: «. . . لكن السماع التام الشافي، والاستماع الكامل الكافي إنَّما هو من شيوخ ثلاثة: الأول: ناصر الدين بن أبي القاسم أبو عبد الله الفارقي[٢]. . . فإنه حدَّثني بأكثره قراءة منه، وأخبرني بالباقي قراءةً عليه[٣]. . . الثاني: أبو الحسن علي بن يوسف بن الحسن الزرندي الأنصاري[٤]. . . الثالث: جمال الدِّين محمد بن

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ٧).

(٢) يصفه الكرماني بقوله: «الشيخ الإمام العلَّامة محدث الجامع الأزهر. . . كان شيخا فقيهاً صوفيًا، عالماً بما يقرأ ضابطاً مصنفاً. . . وكان قد داوم سنين على قراءة شيء من صحيح البخاري كل يوم بالجامع الأزهر، مات في حدود سنة ستين وسبعمائة» الكواكب الدراري (١/ ٧).

(٣) يروي الكرماني بواسطته صحيح البخاري بإسناده إلى الفربري، وانظر: المصدر السابق.

(٤) الزرندي بفتح الزاي والراء وإسكان النون وبالمهملة، هكذا ضبطه الكرماني وقال في وصفه: «الشيخ الإمام الحافظ، محدث الحرم الشريف النبوي. . . كان عالم المدينة في أوانه، المضروب إليه أكباد المطي في زمانه. . .». انظر: الكواكب الدراري (١/ ٨).

ثم شرع الكرماني في الكلام على شروح البخاري المتداولة في عصره وبيان وجوه الضعف فيها، ومواطن القصور بين ثناياها فقال: «وها هو ذا كتاب الإمام أبي الحسن علي بن خلف المالكي المغربي المشهور بابن بطال، إنَّما هو غالباً في فقه الإمام مالك رضي الله عنه من غير تعرض لما هو الكتاب مصنوع له، وكتاب الشيخ العلَّامة أبي سليمان أحمد[1] بن محمد بن إبراهيم الخطابي ـ شكر الله مساعيه ـ فيه نكتٌ متفرقات، ولطائفٌ على سبيل الطفرات، وأمَّا الذي ألَّفه الإمام العالم المشهور بمغلطاي التركي المصري، فهو بتتميم الأطراف أشبه، وبصحف تصحيح التعليقات أمثل، فكأنه من إخلائه عن مقاصد الكتاب على ضمان، ومن شرح ألفاظه وتوضيح معانيه على أمان. . .»[2].

٢ ـ مكان تأليف الشرح:

الظاهر من عبارات أهل السير أن الكرماني شرع في تأليف صحيح البخاري أثناء رحلته إلى مصر، يقول ابن حجر:

---

(١) هكذا سماه بعض أهل العلم، وسماه بعضهم: «حمد بن محمد»، وقال السيوطي: «وقال السمعاني: «سئل عن اسمه» فقال «هو حمد، لكن الناس كتبوه أحمد، فتركته عليه، وانظر: بغية الوعاة (١/ ٥٤٧)؛ وطبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي (٢/ ٢١٨) ويشير الكرماني هنا إلى شرح الخطابي الموسوم بـ: «أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»، وقد طبع بمكة المكرمة سنة ١٤٠٩هـ، وطبع أيضاً بالمغرب بتحقيق الدكتور يوسف الكتاني.

(٢) الكواكب الدراري (١/ ٣).

شهاب الدِّين أحمد بن عبد الله الأنصاري المكي[1]. . . سمعنا عليه صحيح البخاري بمكة المكرمة بالمسجد الحرام، بباب الرحمة تجاه الكعبة المعظمة حذاء الركن اليماني، إلَّا من كتاب الشهادات إلى سورة الفتح، فإنه كان بداره المباركة التي بقرب الباب المشهور بباب إبراهيم من الحرم الشريف في ثلاثة أشهر، آخرها شهر رمضان سنة خمس وسبعين وسبعمائة»[2].

وبعد أن حصل الكرماني الجامع الصحيح سماعاً وضع عليه شرحاً حافلاً وسمه بـ: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»[3].

١ ـ سبب تأليف الشرح:

كان الباعث للكرماني على تأليف شرح صحيح البخاري، ما قد صرح به عندما قال: «. . . وإني لم أر له شرحاً مشتملاً على كشف بعض ما يتعلق من الكتاب، فضلاً عن كلها، أو مستقلًّا بما يتعلق بالبحث عن عويصاته، فضلاً عن جلها، مع ارتحالي إلى بلاد كثيرة هي مظان وجدانه، ولم أظفر بعد التفتيش والتنقيب إلَّا على فقدانه»[4].

---

(١) وصفه الكرماني بقوله: «الشيخ الكبير، الثقة بقية السلف، قدوة الخلف. . . محدِّث الحرم الشريف الإلهي. . . ككثير الطاعات والعبادات، غزير المناسك. . .»، الكواكب الدراري (١/ ٩) ويروي الكرماني صحيح البخاري بواسطة جمال الدِّين الأنصاري بسنده إلى المحاملي.

(٢) الكواكب الدراري (١/ ٧ و٩).

(٣) الكواكب الدراري (١/ ٥).

(٤) الكواكب الدراري (١/ ٣).

«. . . واستوطن ببغداد، ودخل إلى الشام ومصر، لما شرع في شرح البخاري[1]، ثُمَّ لمَّا واصل الكرماني رحلته، دخل إلى الحجاز وجاور في مكة المكرمة، وفيها بيض أجزاء من شرحه[2]، وكان ربما يخرج من مكة إلى الطائف، فيكتب من الشرح الشيء بعد الشيء، قال الحافظ ابن حجر: «ورأيتُ في الدعوات أو بعدها من شرحه للبخاري، أنَّه انتهى في شرحه وهو بالطائف البلد المشهور بالحجاز»[3].

والذي يترجح أن الكرماني ألف غالب الشرح في الحجاز، وأتمه ببغداد، ولذلك قال ابن حجر في إنباء الغمر[4]: «. . . كأنه لما كان مجاوراً بمكة كان يبيض فيه، وما أكمله إلَّا ببغداد»، ولا يرد على هذا أن الكرماني قال في خطبة «الكواكب الدراري»: «. . . ولا زلت متفكّراً في تسميته إذ كنت في بعض الليالي في المطاف، بعد فراغي من الطواف، فألهمني ملهم بأنه: «الكواكب الدراري. . .»[5]، فظهر بذلك أنَّه أتم الشرح بمكة المكرمة، لكن يمكن دفع هذا الإيراد بأن يقال لا مانع من أن يكون الكرماني قد وضع مقدمة الشرح في مكة المكرمة، ثُمَّ نظر فيه منقّحاً مهذّباً وهو ببغداد، فاستفاد ابن حجر من ذلك أنَّه أكمل الشرح ببغداد.

---

(١) الدرر الكامنة (٤/ ١٨٩).

(٢) إنباء الغمر (٢/ ١٨٣).

(٣) المصدر السابق، وما أشار إليه الحافظ ابن حجر موجود في الكواكب الدراري (٢٢/ ١٤٩).

(٤) (٢/ ١٨٣).

(٥) الكواكب الدراري (١/ ٥).

ولقد جزم حاجي خليفة أن الكرماني فرغ من الشرح بمكة المكرمة سنة ٧٧٥هـ[١]، وتابعه على هذا الرأي القنوجي، والمباركفوري[٢]، ولا أدري مستند حاجي خليفة في هذا الرأي؟؟

٣ ـ موارد الكرماني في شرح الجامع الصحيح:

استمد الشمس الكرماني في شرح الجامع الصحيح من عدة مصادر وهي:

أ ـ الشروح الموضوعة على الجامع الصحيح:

ومنها شرح العلَّامة أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)[٣]، وشرح الإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي (ت٤١١هـ)[٤]، وشرح الإمام أبي الحسن علي بن بطال (ت٤٤٩هـ) على القول الراجح[٥]، وشرح المهلب بن أبي صفرة المري (ت٤٣٥هـ) على القول المختار[٦]، وشرح العلَّامة علاء الدِّين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢هـ).

---

(١) كشف الظنون (١/ ٥٤٦).

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٦) دار الجيل ـ بيروت، ودار عمار ـ عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ؛ ومقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٣) الكواكب الدراري (٨/ ٥١).

(٤) الكواكب الدراري (١٢/ ٢٩).

(٥) الكواكب الدراري (١/ ١٤، و٣/ ١٠١ و٨/ ٥١).

(٦) الكواكب الدراري (٨/ ٨ و٢٠/ ١٤٧).

ولقد صرح الكرماني باستمداده من هذه المصادر، عندما ذكر مآخذه عليها، ثُمَّ قال: «. . . ولا أقول ذلك ـ والله أعلم ـ غضاً من مراتبهم الجليلة العلية، أو وضعاً من رفيعات أقدارهم الشريفة السنية، وحاشا من ذلك، وكيف وإني مقتبس من لوامع أنوارهم الشارقات، ملتمس من جوامع آثارهم البارقات، فهم القدوة، وبهم الأسوة رضي الله عنهم»[1].

ب ـ كلام أهل اللغة والنحو:

استمدَّ الكرماني في شرح الجامع الصحيح من كلام أهل اللغة والنحو، من أجل بيان غريب، أو إعراب مشكل، وممن نقل عنه في هذا الباب: سيبويه (ت١٨٠هـ)، والكسائي (ت١٨٢هـ)، والأصمعي (ت٢١٦هـ)، والجوهري (ت٣٩٢هـ) في الصحاح، وابن مالك في الشواهد[2].

ج ـ مصادر أخرى متنوعة:

فمنها النقول عن بعض أهل الحديث، كالنقول عن الحافظ ابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، والإمام المازري (ت٥٣٦هـ)، والقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت٥٤٤هـ)، والإمام النووي (ت٦٧٦هـ)[3].

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ٤).

(٢) الكواكب الدراري (١/ ٤٠ و٤٦).

(٣) انظر النقول عن هؤلاء في: الكواكب الدراري (١/ ٢٢ و٨/ ٦٦ و٧٧ و٩٣ و٢٢/ ٢٠).

ومنها النقول عن بعض أهل التفسير كتلك النقول عن الإمام الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، والإمام الحسين بن محمد الطيبي (ت٧٤٣هـ)[١].

ومنها النقول عن بعض أهل الأصول كالنقول عن ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) والقاضي ناصر الدِّين البيضاوي ت٦٨٥هـ[٢].

٤ ـ معالم منهج الكرماني في شرح الجامع الصحيح:

لقد بيَّن الشمس الكرماني في خطبة كتابه منهجه في شرح الجامع الصحيح فقال: «. . . إنَّما قصدت بذلك إظهار احتياج هذا الكتاب الذي هو ثاني كتاب بعد كتاب الله تعالى[٣]، إلى شرح مكمل للفوائد. . . جامع لشرح الألفاظ اللغوية الغريبة، ووجه الأعاريب النحوية البعيدة، وبيان الخواص التركيبية، واصطلاحات المحدثين، ومباحث الأصوليين، والفوائد الحديثية، والمسائل الفقهية، وضبط الروايات الصحيحة، وتصحيح أسماء الرجال، وألقاب الرواة وأنسابهم وصفاتهم، ومواليدهم ووفياتهم، وبلادهم ومروياتهم،

---

(١) انظر النقل عن الزمخشري والطيبي في: الكواكب الدراري (٤/ ٢٢٣). والطيبي هو المفسر المحدث. تنظر ترجمته في طبقات المفسرين للداودي (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧) دار الكتب العلمية ـ بيروت؛ والبدر الطالع (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(٢) انظر النقول عن هؤلاء في: الكواكب الدراري (١/ ١٠٦ ـ ٢/ ٧٠).

(٣) في الأصل الذي نقلت منه: «الذي هو ثاني كتاب الله تعالى. .»، ولعل الصواب ما أثبته.

والتلفيق بين الأحاديث المتنافية الظواهر، والتوفيق بينها، وبين التراجم المستورة عن أكثر الضمائر... فاستخرتُ الله تعالى واستعنتُ به في تأليف شرح موصوف بهذه الصفات[1] وزيادة، معروف بإفادة ذلك، ونعم الإفادة... فتصديتُ لذلك، وشرحتُ مفردات اللغة غير الواضحة، وذكرت توجيه الإعرابات النحوية غير اللائحة، وتعرضت لبيان خواص التراكيب بحسب علم المعاني، وإظهار أنواع التصرفات البيانية من المجاز والاستعارة والكناية والإشارة، إلى ما يستفاد منها من القواعد الكلامية من أصول الفقه... والمسائل الفقهية، والمباحث الفرعية[2]، ومن الآداب والرقائق[3]... ولمَّا يتعلق بعلوم الحديث، واصطلاحات المحدثين... وتصحيح الروايات، واختلاف النسخ وترجيحها، والتعرض لأسماء الرجال وتعجيم ألفاظها، وتوضيح ملتبسها... وبينتُ مناسبة الأحاديث التي في كل باب لما ترجم عليه، وسعيتُ فيه في توضيح العبارات وكشف القناع عن المشكلات...»[4].

وهذا النص بطوله جامع لمعالم المنهج الذي سلكه الكرماني في الشرح، ويمكن الحديث عنها وفق هذا النحو:

---

(١) في الأصل: «... موصوف بالصفات»، ولعل الصواب ما تراه.

(٢) في الأصل: «الفروعية» وله وجه وأحسن منه ما أثبته.

(٣) الأصل: «الدقائق» والراجح ما تراه.

(٤) الكواكب الدراري (١/ ٤ ـ ٥).

١ ـ عناية الكرماني باللغة:

وذلك من خلال ما يأتي:

أ ـ شرح الغريب: وقف الكرماني عند كل لفظ غريب وارد في متون الأحاديث، فشرح مدلوله، وبين معناه، ومن الأمثلة في ذلك، أن البخاري أخرج حديث أنس قال: «كانت ناقة لرسول الله ﷺ تسمى العضباء، وكانت لا تسبق، فجاء أعرابي على قعود له فسبقها...» الحديث[١] فقال الكرماني: «القعود بفتح القاف، وهو المبكر من الإبل حيث يمكن ظهره من الركوب، وأدنى ذلك سنتان»[٢].

ب ـ ضبط الألفاظ وشكلها: اعتنى الكرماني بضبط ألفاظ الأحاديث ضبطاً تامًّا يعصم اللسان من الزلل، ويصونه عن الخطأ عند التلفظ بالأحاديث التي اشتمل عليها الجامع الصحيح، ومن ذلك ضبطه للفظ: «القبل» الوارد في حديث ابن عمر في صلاة الخوف[٣]، فإنه قال: «القبل بكسر القاف وفتح الموحدة: الجهة»[٤]، ومن هذا الباب ضبط أسماء البقاع والمواضع، ففي شرح حديث أنس:

---

(١) أخرجه البخاري في الرقاق باب التواضع حديث رقم (٦٥٠١).

(٢) الكواكب الدراري (٢٣/ ٢٢)، وانظر أمثلة أخرى في: شرح الغريب في الكواكب الدراري (٧/ ٣٦ و١٠/ ١٥٣ و٢٤/ ٢٣).

(٣) أخرجه البخاري في صلاة الخوف باب صلاة الخوف حديث رقم (٩٤٢).

(٤) الكواكب الدراري (٦/ ٤٨)؛ وانظر أمثلة أخرى في: ضبط الألفاظ في الكواكب الدراري (١٠/ ٥٥ و١٤/ ٨٦).

«... وعمرة الجعرانة...»[1]، قال الكرماني: «الجعرانة بسكون العين في الأصح»[2].

ج ـ **الإعراب**: اهتم الكرماني ببيان موقع الكلمة من الجملة، حتَّى يتضح المراد، فيسهل الاستنباط، ويتيسر الاستدلال، فمن ذلك قوله عند شرح حديث ابن عباس في مبيته عند ميمونة قال: «... فنام حتَّى انتصف الليل أو قريباً منه...»[3]: «قوله: «قريباً» منصوباً بعامل مقدر، نحو صار الليل قريباً من الانتصاف»[4].

وكان الكرماني أحياناً يوجه ما يختاره من وجوه الإعراب الجائزة، ويحتج على ذلك بالشواهد الشعرية، ومن ذلك ما ذكره عند شرح حديث ابن عباس في الرجل الذي سأله عما يصنعه بيده من التصاوير، قال ابن عباس: «لا أحدثك إلَّا ما سمعت من رسول الله ﷺ، سمعته يقول: «من صور صورة، فإن الله معذبه حتَّى ينفخ فيها الروح... قال ابن عباس: ويحك إن أبيت إلَّا أن تصنع، فعليك بهذا الشجر، كل شيء ليس فيه روح»[5]، قال الكرماني:

---

(١) أخرجه البخاري في العمرة باب كم اعتمر النبي ﷺ حديث رقم (١٧٧٨).
(٢) الكواكب الدراري (٩/ ٥).
(٣) أخرجه البخاري في كتاب الوتر باب ما جاء في الوتر حديث رقم (٩٩٢).
(٤) الكواكب الدراري (٦/ ٩١).
(٥) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب بيع التصاوير التي ليس فيها روح وما يكره من ذلك برقم (٢٢٢٥).

«قوله: «كل شيء» بالجر، فإن قلت: قد جوزه بعض النحاة، وهو قسم خامس من الإبدال كقول الشاعر:

«نضر الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات»[1].

د ـ **العناية بخواص التركيب**: اعتنى الكرماني بالكلام على خصائص التراكيب وأبنية الكلم، وأدى به ذلك، أحياناً إلى الاستطراد والاستكثار من ذكر الخلاف، وتعقب الأقوال، من ذلك قوله ـ عند شرح حديث عائشة في بدء الوحي[2]: «التحنث التعبد، وحقيقته التجنب عن الحنث وهو الإثم... قالوا: وليس في كلامهم تفعل بهذا المعنى غير هذه، وأقول: هذه شهادة نفي، وكيف وقد ثبت في الكتب الصرفية، أن باب تفعل يجيء للتجنب كثيراً، نحو تحرج وتخون أي اجتنب الحرج والخيانة»[3].

هـ ـ **إظهار الخصائص البيانية**: صرف الكرماني قسطاً من عنايته لبيان ما اشتمل عليه حديث رسول الله ﷺ من جمال العرض، وبراعة في البناء، وسلاسة في التركيب، ومن الأمثلة التي تجلي هذه العناية، قوله عند شرح حديث: «بني الإسلام على خمس..»[4] ـ مبيناً موقع كلمة بني: «من البلاغة والبيان: «ويجوز أن تكون الاستعارة تبعية بأن تقدر الاستعارة في: «بني»، والقرينة الإسلام، شبه ثبات الإسلام واستقامته

---

(١) الكواكب الدراري (١٠/ ٧٦ ـ ٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي برقم (٣).

(٣) الكواكب الدراري (١/ ٣١).

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان باب دعاؤكم إيمانكم حديث رقم (٨).

عمى هذه الأركان ببناء الخباء على الأعمدة الخمسة، ثُمَّ تسري
الاستعارة من المصدر إلى الفعل، وأن تكون مكنية، بأن تكون الاستعارة
في الإسلام، والقرينة: «بني» على التخييل بأن شبه الإسلام بالبيت،
ثُمَّ خيل كأنه بيت على المبالغة، ثُمَّ أطلق الإسلام على ذلك المخيل،
ثُمَّ خيل له ما يلازم البيت المشبه به من البناء، ثُمَّ أثبت له ما هو لازم
البيت من البناء على الاستعارة التخييلية»[1].

٢ ـ عناية الكرماني بالصناعة الحديثية: ليس بمستغرب من
الكرماني أن يعتني بالصناعة الحديثية عناية فائقة، ذلك لأنَّه تصدى
لشرح كتاب لإمام الحديث وطبيب علله في القديم والحديث، وتجلت
عنايته في الآتي:

أ ـ الكلام على الإسناد: وفيه:

١ ـ الترجمة لرجال السند: وذلك بذكر اسم الرجل ونسبه
ونسبته، ودرجته في العلم ووفاته وقد يتوسط الكرماني في ذلك
أو يوجز، وهو الأعم الأغلب[2].

٢ ـ إعجام أسماء الأعلام: وهو أمرٌ ظاهرٌ لمن مارس شرح الكرماني
وتأمله، ووقف على طريقة الكرماني في ضبط الاسم ضبط حرف،
حمايةً للقارئ من التصحيف، وصيانةً له من الوقوع في التحريف[3].

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ٨٠).

(٢) الكواكب الدراري (١/ ١٦ و٢٤).

(٣) انظر أمثلة من ضبط أسماء الأعلام في: الكواكب الدراري (١/ ٣٠ و٦/ ١٤ و١٢/ ٥٩ و١٩/ ١٣٩ و٢٤/ ٥٤).

٣ ـ **ذكر لطائف الإسناد**: درج الكرماني في شرح الجامع الصحيح على ذكر النكات الإسنادية من تسلسل، أو رواية أقران، أو رواية صحابي عن صحابي أو غير ذلك من اللطائف التي قد يشتمل عليها الإسناد، ولا يقف عليها إلَّا المتقدمُ في علوم الحديث المطَّلع على خفاياه[1].

٤ ـ **تقييد المهمل في الإسناد**: وتجلية أمره، حتَّى يعرف حاله، وتعلم مرتبته في العدالة والضبط[2].

ب ـ الكلام على صنيع البخاري في الكتب والتراجم:

أعجب الكرماني بالمنهج الفريد الذي سلكه البخاري في الكتب والأبواب، فشحذ فكره لبيان أسرار ذلك المنهج، وأطال نظره في استخراج بدائع ذلك الترتيب، ومن ذلك:

١ ـ **بيان أسرار ترتيب كتب الجامع الصحيح**: بادر الكرماني في مطلع شرحه إلى الحديث عن ذلك فقال: «اعلم أن البخاري لم يسبقه أحدٌ في مثل ترتيب هذا الكتاب، ومحاسنه كثيرة منها: أنَّه بدأ بعد مقدمة الكتاب في شأن بدء الوحي بذكر كتاب الإيمان، ثُمَّ بكتاب الصلاة بسوابقها من الطهارة وغيرها، ثُمَّ بكتاب الزكاة

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ١٧).

(٢) انظر أمثلة لتقييد المهمل في: الإسناد في الكواكب الدراري (٩/ ٦٩ و١٠/ ١٠ و١٣/ ١٩ و٢٠/ ٤٠ و٢٣/ ١٨٢).

ومـ يتعلَّق بها، ثُمَّ بكتاب الحج وأبوابه، ثُمَّ بكتاب الصيام قصداً الاعتناء بالترتيب الذي رتبه رسول الله ﷺ في هذا الحديث[1]... وأمَّا توسط كتاب العلم بين الإيمان والصلاة، فسرٌ ذكرناه في كتاب العلم[2]، ومنها أنَّه ميَّز الأجناس بالكتب، والأنواع بالأبواب إشعاراً بما به الاشتراك، وبما به الامتياز بين الأحاديث»[3].

٢ ـ بيان مطابقة الحديث للترجمة: قال الكرماني: «وهو قسمٌ عجز عنه الفحول البوازل في الأعصار، والعلماء الأفاضل من الأنصار، فتركوها واعتذروا عنها بأعذار»[4]، وهكذا تصدى الكرمانيُّ للحديث عن هذا القسم، بعد استقراء صنيع البخاري فيه وتتبع عادته من عقده الترجمة، وذكره أحاديث أخر فيها، بينها وبين الترجمة أدنى

---

(١) يعني حديث: «بني الإسلام على خمس»، وقد سبق تخريجه.

(٢) قال الكرماني في كتاب العلم الكواكب الدراري (٢/ ٢): «إنَّما قدم هذا الكتاب على سائر الكتب التي بعده، لأنَّ مدار تلك الكتب كلها على العلم، فإن قلتَ فلم لم يقدم على كتاب الإيمان؟ قلتُ لأنَّ الإيمان أول واجب على المكلف، أو لأنه أفضل الأمور على الإطلاق وأشرفها».

(٣) الكواكب الدراري (١/ ٧٠).

(٤) الكواكب الدراري (١/ ٤ و٥)، والضمير في قوله: «فتركوها» راجع على الأحاديث.

ملابسة[1]، أو إيراده لحديث في الترجمة يكون مطابقاً لها في بعضه لا كله[2].

وصنيعُ الكرماني في هذا الباب صنيعٌ مبرور، وسعيه فيه سعيٌ مبارك مشكور، إذ استفاد منه كل من وقف على شرحه ممن أتى بعده كالحافظ ابن حجر وغيره، بيد أن الكرماني لم يستوعب فيه استيعاب من أفرد كتب وتراجم الجامع الصحيح بمؤلف، كناصر الدِّين أبي العباس أحمد بن محمد بن المنير ت ٦٧٣هـ، وأخيه زين الدِّين أبي الحسن علي بن محمد بن المنير (ت٦٩٥هـ)، وأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي (ت٧٢١هـ).

ت ـ الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض:

تعرَّض الكرماني في شرح الجامع الصحيح إلى بعض ما قد يشكل معناه من الأحاديث الصحيحة، فيظنه بعض من في قلبه زيغٌ من المتناقض الذي لا يعقل له معنى، ومن المواطن التي وقف عندها الكرمانيُّ ما أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «ليحجن البيت وليعتمرن بعد خروج يأجوج ومأجوج»[3]، قال البخاري:

---

(١) الكواكب الدراري (٩/ ١٦١).

(٢) الكواكب الدراري (٣/ ١٨ و١٠/ ١٨ و١٣/ ٩١ و٢٠/ ٤٩) وفي الإحالة على هذه المواضع ما يغني عن إيراد الأمثلة والشواهد التي تبين عناية الكرماني بتفسير التراجم، وبيان مطابقتها لما فيها من أحاديث.

(٣) أخرجه البخاري في الحج باب قول الله تعالى: «جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس...» حديث رقم (١٥٩٣).

تابعه أبان وعمران عن قتادة، وقال عبد الرحمن عن شعبة قال: «لا تقوم الساعة حتَّى لا يحج البيت»، والأول أكثر»، قال الكرماني مبيناً وجه الجمع بين الحديثين: «فإن قلت ما وجه المعارضة بينهما حتَّى يحتاج إلى الترجيح؟ قلتُ المفهوم من الأول أن البيت يحج بعد أشراط الساعة، ومن الثاني: انه لا يحج بعدها، إذ قبلها هو محجوج قطعاً، مع أن العمل بمقتضاهما صحيح ظاهراً، وهو أنه يحج بعد يأجوج مرة، ثُمَّ يصير عند قرب ظهور الساعة متروكاً»[1].

٣ ـ عناية الكرماني بالاستنباط، وذكر خلاف أهل الفقه: اعتنى الكرماني في شرحه بالاستنباط، وله في ذلك مسلكان:

المسلك الأول: استخراج الحكم من الدليل، وذكر فوائد الحديث: ومن منهج الكرماني في ذلك أن يختم شرحه للحديث بقوله: «فيه كذا وكذا» ثُمَّ يذكر ما اشتمل عليه الحديث من فقه وأحكام[2].

المسلك الثاني: إيراد الآراء الفقهية المختلفة: حرص الكرماني على أن يحكي مختلف آراء أهل العلم في المسألة الفقهية التي قد يعرض لها، والذي يظهر من منهج الكرماني في هذا الباب أنَّه لا يتوسع في نصب الخلاف، وذكر الأدلة، وتحرير مواطن النزاع إلَّا لماماً[3].

---

(١) الكواكب الدراري (٨/ ١١٤)؛ وأيضاً (٢٣/ ٥٤).

(٢) الكواكب الدراري (٥/ ١٨ و١٠/ ٦٥ و٢٠/ ١٠٨ و١١٦).

(٣) انظر: الكواكب الدراري (٣/ ١٤٠ و٦/ ٨٦ و٨/ ١٤ و٩٤ و١٠/ ١١٥ و١٣/ ٧٨ و١٩/ ٢٠٨ و٢٠/ ١٠٨).

٤ ـ **الإشارة إلى القواعد الأصولية**: درج الكرماني في شرح الجامع الصحيح على الاحتجاج بالقواعد الأصولية لترجيح رأي، أو نصرة مذهب، وذلك بعد تصحيح القول بتلك القواعد، والاستدلال لها من الحديث الذي يتصدى لشرحه[1].

ونختم الكلام بعد هذا التطواف في منهج الشمس الكرماني في شرح الجامع الصحيح بهذه الملاحظات العامة:

١ ـ سلك الكرماني في شرحه مسلكاً وسطاً بين الإطالة والإيجاز من غير إخلال أو تقصير.

٢ ـ استعمل الكرماني أسلوب المناظرة في مناقشة فقه الحديث، وذلك بالإتيان بمختلف الإيرادات والاعتراضات واستخدام: «فإن قلت. . . قلت».

٣ ـ يختم الكرماني في الأغلب الأعم كلامه في شرح الكتاب الواحد من كتب الجامع الصحيح بالدعاء، ويكون ذلك الدعاء مناسباً للكتاب، كقوله في آخر شرح كتاب الطهارات: «هذا آخر كتاب الطهارات، طهرنا الله تعالى من دنس الأوزار. . .»[2].

٤ ـ يحيل الكرماني على ما سبق له من شرح وبيان، إذا تكرر الحديث في مواضع كثيرة[3].

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ١٩ و٢٠ و٨/ ٣٠ و٩٨).

(٢) الكواكب الدراري (٣/ ٢٣٥).

(٣) الكواكب الدراري (٢٣/ ٥٠).

٥ ـ قدم الكرماني لشرحه بمقدمة في مصطلح الحديث اشتملت على بعض الآراء التي تعقبه فيها البرهان البقاعي (ت٨٨٥هـ)، و الجلال السيوطي[1].

❑ ❑ ❑

---

(1) من هذه الآراء ما ذكره الكرماني من قوله إن الحديث موضوعه ذات النبي ﷺ، من حيث إنه رسول الله وحده هو: «علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأحواله» قال السيوطي: «وهذا الحد مع شموله لعلم الاستنباط غير محرر، ولم يزل شيخنا العلّامة محيي الدِّين الكافيجي، يتعجب من قوله: إن موضوع علم الحديث ذات الرسول؟ ويقول هذا موضوع الطب، لا موضوع الحديث» وانظر: التدريب (١/ ٤١)؛ والنكت الوفية بما في شرح الألفية (١/ لوحة ٨ ـ نسخة أوقاف بغداد)؛ و«اليواقيت والدرر في شرح شرح نخبة ابن حجر» للمناوي (١/ ٢٠١) بتحقيقي (الذي لم يطبع بعدُ).

المبحث الثالث

منزلة شرح الكرماني
بين شروح الجامع الصحيح

أعجب الشمس الكرماني بشرحه للجامع الصحيح، فقال: «. . . فجاء بحمد الله كتاباً حافلاً بكل ما يحتاج إليه المحتفل به، فهو شيخ للطالب، وأستاذ للمتعلم، ومرشد للمشتغل به، فيا لها نعمة عظيمة أخلصت لك نقاوتها. . . ولو كان لكتابي هذا نفس ناطقة، ولسان مطلقة، لقال بمقال صريح، وكلام فصيح، لله در مؤلف هذا التأليف الرائق الرئيس، ولا شلت يد مصنف هذا التصنيف الفائق النفيس»[١].

ولقد حظي شرح الكرماني للجامع الصحيح بالعناية التامة من قبل الشراح المتأخرين، فبادروا إلى التقاط درره، والاستفادة من فوائده، ونقل فرائده.

وكان من أوائل المستفيدين منه ولد الشارح تقي الدِّين يحيى بن محمد الكرماني (ت٨٣٣هـ)[٢] الذي ألف شرحاً للجامع الصحيح

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ٥).

(٢) سمع تقي الدِّين الكرماني على أبيه جميع الشرح، وانظر: إنباء الغمر (٢/ ١٨٣)؛ والضوء اللامع (١٠/ ٢٥٩) منشورات دار الحياة ـ بيروت، بدون تاريخ.

ـ: «مجمع البحرين وجواهر الحبرين»[1]، استمد فيه من شرح أبيه
شرح ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) وأضاف إليه من شرح البدر الزركشي
ت٧٩٤هـ)، ومن حواشي الدمياطي (ت٧٤٩هـ)، و«فتح الباري»
«عمدة القاري»[2].

ولقد أثنى الحافظ ابن حجر على شرح الكرماني فقال:
«... وهو شرح مفيدٌ على أوهام فيه في النقل، لأنَّه لم يأخذ
إلا من الصحف»[3].

والحق أن الحافظ ابن حجر وإن كان انتقد الكرماني على
ما سيأتي تفصيل القول فيه، فلقد أكثر من النقل منه والاستفادة من
فوائده ودرره[4].

ومن الناهلين من حياض شرح الكرماني العلَّامة بدر الدِّين العيني

---

(١) قال حاجي خليفة في وصف هذا الشرح: «وهو في ثمانية أجزاءٍ كبار بخطه»، وانظر: كشف الظنون (١/ ٥٤٧) والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٦) وأفاد محقق الحطة أنَّه توجد نسخة خطية من الشرح في مكتبة أحمد الثالث في تركيا برقم (٤٠٢) بخط المصنف.

(٢) كشف الظنون (١/ ٥٤٧)؛ والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٦).

(٣) الدر الكامنة (٤/ ١٩٠).

(٤) نقول الحافظ ابن حجر من شرح الكرماني كثيرة، وهذه بعض مواضعها في فتح الباري (١/ ٣٨٣) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ و(٢/ ٥٢٢ و٣/ ١٢١ و٦/ ٢٩١ و٧/ ٤٦) و(١١/ ٣٣١ و٣٩٠ و٤١٠ و٤٩٢ و١٢/ ١٨٨ و١٣/ ٣٠١ و٣٥٦ و٤٣٢ و٥٠٢).

(ت٨٥٥هـ) في شرحه النافع «عمدة القاري»[١]، وشهاب الدِّين القسطلاني (ت٩٢٢هـ) في شرحه «إرشاد الساري»[٢]، حيث أثنى في مقدمته على الشرح فقال: «. . . فشرحه بشرح مفيد جامع لفرائد الفوائد وزوائد العوائد»[٣]، وتظهر منزلة شرح الكرماني بين شروح الجامع الصحيح في الآتي:

١ ـ حوى الشرح مادة شروح نادرة متقدمة عليه، فقد بعضها كشرح الإمام الداودي، وشرح المهلب بن أبي صفرة، أو لم يبق من بعضها إلَّا شذرات منقولة في شروح متأخرة، أو لا يزال بعضها غير معروف عند كثير من الناس، كشرح ابن بطال.

٢ ـ لم يكن الشمس الكرماني مجرد ناقل من هذه الشروح، وإنَّما كان أحياناً ناقداً لبعض ما ينقله منها، ولذلك وجدناه يعترض على الداودي في موضعين[٤]، وعلى ابن بطال في عشرة مواضع[٥].

---

(١) من المواضع التي نقل فيها العيني من شرح الكرماني: عمدة القاري (١/ ١٣٩) دار الفكر ـ بيروت، بدون تاريخ و(٣/ ١٧٤ و٤/ ٦٣ و٦/ ٧٧ و١٠/ ١١٣ و١٥/ ٨١ و١٧/ ٤٣ و٢١/ ٥٧ و٢٢/ ٦٩).

(٢) إرشاد الساري (١٠/ ١٥٥ و١٩١) دار الفكر ـ بيروت ١٤٠١هـ.

(٣) إرشاد الساري (١/ ٤٢).

(٤) انظر: أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري للدكتور محمد زين العابدين رستم مجلة «دعوة الحق» العدد ٣١٣ (ص١٠٤).

(٥) انظر: شارح مالكي لصحيح الإمام البخاري من الغرب الإسلامي للدكتور محمد زين العابدين رستم مجلة «الإحياء» التي تصدر عن رابطة علماء =

٣ ـ أظهرت الدراسة التحليلية المقارنة بين «الكواكب الدراري» وبين بعض الشروح المتأخرة للجامع الصحيح، أن منهج الكرماني يختلف أحياناً عن مناهج هذه الشروح، فإذا قارنا مثلاً بين منهج القسطلاني في «إرشاد الساري» وبين منهج الكرماني، وجدنا الأول يسلك في الشرح مسلك الدمج، أو المزج، بحيث لا يفصل بين أصل الحديث وبين الشرح بفاصل[1]، ويسوق كل ذلك مساقاً واحداً، بينما نجد الكرماني، يفصل بين شرحه وبين الأصل بقوله: «قوله كذا. . .»، ثم يسوق تعليقه، ومنهج الكرماني في هذا قريب من منهج الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

ولاشك أن طريقة فصل الأصل عن الشرح، تساعد على الوصول إلى الحديث بسهولة كما أنها تيسر فهم الشرح فهماً صحيحاً.

❏❏❏

= المغرب رقم (١٠) (ص١٢٨).

(١) انظر: انتقاد د/ محمد رشاد خليفة لشرح القسطلاني من هذه الجهة في مدرسة الحديث بمصر منذ سقوط بغداد إلى نهاية القرن العاشر الهجري ص٣٦٢ و٣٦٣) الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤٠٣هـ.

المبحث الرابع

التعقبات على شرح الكرماني للجامع الصحيح

رُزق شرح الكرماني الحظوة بين الشرَّاح المتأخِّرين لصحيح الإمام البخاري، فنقلوا منه، وعوَّلوا عليه، ولم يمنعهم ذلك من الاعتراض على مؤلفه، وبيان عثراته، وكشف سقطاته.

ومن جملة المعترضين على الشمس الكرماني: الحافظ ابن حجر، والبدر العيني والشهاب القسطلاني، بيد أن الحافظ ابن حجر كان أوفرهم في الاعتراض حظًّا، وألهجهم به لساناً، من أجل ذلك سنخص اعتراضاته بالدراسة والتحليل[1].

والحافظ ابن حجر لم يخص الكرماني بالنقد والاعتراض، بل إنَّه كان حريصاً في شرحه على تتبع ما وقع للشراح قبله من أوهام، والتنبيه عليها، ومن بين هؤلاء الشراح طائفة منهم الداودي والمهلب بن أبي صفرة، وابن بطال، وابن التين (ت٦١١هـ)، والإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، والزين ابن المنير وابن رشيد السبتي ومغلطاي والزركشي وغيرهم.

---

(١) اعتراضات البدر العيني والشهاب القسطلاني على الكرماني قليلة. وانظر طرفاً منها في: عمدة القاري (٣/ ٢٢ و٣٠)؛ وإرشاد الساري (٢/ ٢٠٨و٢٢٦).

ويمكن تلخيص أهم الأسباب التي دعت الحافظ ابن حجر إلى الاعتراض على الكرماني فيما يلي:

أولا: وهم الكرماني في النقل: يرى الحافظ ابن حجر أن سبب وهم الكرماني في النقل يرجع إلى اعتماده على ما في الصحف، فيقول واصفاً الشرح: «وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل، لأنَّه لم يأخذ إلَّا من الصحف»[1]، ووهم الكرماني في النقل على قسمين:

أ ـ وهم في العزو إلى المصدر

ب ـ وهم في حمل كلام المنقول عنه على وجه غير مراد.

فمن القسم الأول: أن الكرماني حكى عن ابن بطال أنَّه ضبط لفظ «الأذن» الوارد في حديث أنس: «أذن رسول الله ﷺ لأهل بيت من الأنصار أن يرقوا من الحمة والأذن»[2]، هكذا: «الأُدر» بضم الهمزة وسكون المهملة بعدها راء، ثُمَّ قال: «وهو غريب شاذ»[3]، قال الحافظ ابن حجر: «ولم أر ذلك في كتاب ابن بطال فليحرر»[4].

ومن القسم الثاني: أن الكرماني ادعى أن المراد بـ: «حرب»

---

(١) الدرر الكامنة (٤/ ١٨٩)؛ وقال ابن قاضي شهبة في تاريخه (١/ ١٥٢) في شرح الكرماني: «وفيه أوهام فاحشة وتكرار كثير، لا سيما في ضبط أسماء الرواة».

(٢) أخرجه البخاري في الطب باب ذات الجنب حديث رقم (٥٧٢١).

(٣) الكواكب الدراري (٢١/ ١١).

(٤) فتح الباري (١٠/ ١٧٣).

الذي روى عنه عبد الله بن رجاء: «حرب بن ميمون»[1]، قال ابن حجر: «ونسبه لصاحب الكاسف، وهو عجيب فإن صاحب الكاشف لم يرقم لحرب بن ميمون، ولا يلزم من كون عبد الله بن رجاء روى عنه أن يروي عن حرب بن شداد، بل روايته عن حرب بن شداد موجودة في غير هذا»[2].

ثانياً: وهم الكرماني في معرفة الرواة: وإنَّما نشأ للكرماني الوهم في معرفة بعض من أهمله البخاري في السند من الرواة، لأنَّه قلد في ذلك غيره من غير تحقيق أو تدقيق[3]، ومن الأمثلة في ذلك أن الكرماني قال عند قول البخاري: «وقال ابن عيينة عن صدقة: «أنكاثاً» هي خرقاء كانت إذا أبرمت غزلها نقضته»[4]: «صدقة هذا هو ابن الفضل المروزي شيخ البخاري، وهو يروي عن سفيان بن عيينة، وهنا روى عنه سفيان»[5].

قال ابن حجر: «وسلف له فيما ادعاه من ذلك، ويكفي في الرد عليه، ما أخرجناه من تفسير ابن جرير، وابن أبي حاتم من رواية صدقة هذا عن السدي، فإن صدقة بن الفضل المروزي ما أدرك

إسناد حديث رقم (٥٨٣) من كتاب اللباس باب لبس الحرير للرجال وقدر ما يجوز منه.

(٢) فتح الباري (١٠/ ٢٩٠).

(٣) فتح الباري (٤/ ١٩٠).

(٤) ترجمة رقم (١٦) من كتاب التفسير باب سورة النحل.

(٥) الكواكب الدراري (١٧/ ١٧٦).

السدي، ولا أصحاب السدي، وكنتُ أظن أن صدقة هذا هو ابن أبي عمران قاضي الأهواز، لأنَّ لابن عيينة عنه رواية، إلى أن رأيتُ في تاريخ البخاري: «صدقة أبو الهذيل روى عن السدي قوله روى عنه ابن عيينة»، وكذا ذكره ابن حبان في الثقات من غير زيادة. وكذا ابن أبي حاتم عن أبيه، لكن قال: «صدقة بن عبد الله بن كثير القارئ صاحب مجاهد»، فظهر أنَّه غير ابن أبي عمران، ووضح أنَّه من رجال البخاري تعليقاً، فيستدرك على من صنف في رجاله. فإنَّ الجميع أغفلوه»[1].

ثالثاً: غفلة الكرماني وذهوله، وذلك أوقعه في أمور منها:

أ ـ عدم استحضار ما قد يقع في روايات الحديث من زيادة:
ومن الأمثلة المنتقدة على الكرماني من هذه الجهة ماذكره ابن حجر عند شرح قول مالك بن الحويرث: «أتينا النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون...»[2]، قال: «... فقد وقع عند أبي داود من طريق مسلمة بن محمد عن خالد الحذاء: «وكنا يومئذ متقاربين في العلم». ولمسلم: «كنا متقاربين في القراءة»، ومن هذه الزيادة يؤخذ الجواب عن كونه قدم الأسن، فليس المراد تقديمه على الأقرأ، بل في حال الاستواء في القراءة، ولم يستحضر الكرماني هذه الزيادة، فقال: «يؤخذ استواؤهم في القراءة من القصة، لأنهم أسلموا وهاجروا معاً.

(١) فتح الباري (١١/ ٣٨٧)، وانظر أمثلة أخرى في: (٢/ ١٣٨ و١٥١ و٣/ ٤٨٢
(٢) أخرجه البخاري في أخبار الآحاد باب ما جاء في إجازة الخبر الواحد. حديث رقم (٧٢٤٦).

وصحبوا، ولازموا عشرين ليلة، فاستووا في الأخذ[1]، وتعقب بأن ذلك لا يستلزم الاستواء في العلم للتفاوت في الفهم، إذ لا تنصيص على الاستواء»[2].

ب ـ عدم استحضار ما قد يقع في الطريق الأخرى للحديث من تفسير وبيان: ومما تعقب الحافظ ابن حجرُ الكرماني فيه ممَّا هذه سبيله: قوله عند شرح حديث أنس الذي فيه: «ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث، إلَّا أدخله الله الجنة، بفضل رحمته إياهم»[3]، وقال الكرماني: «الظاهر أن المراد بقوله: «إياهم» جنس المسلم الذي مات أولاده، لا الأولاد أي بفضل رحمة الله لمن مات لهم...»، وهذا الذي زعم أنَّه ظاهرٌ ليس بظاهر، بل في غير هذا الطريق ما يدل على أن الضمير للأولاد، ففي حديث عمرو بن عبسة عند الطبراني: «إلَّا أدخله الله برحمته هو وإياهم»، وفي حديث أبي ثعلبة الأشجعي المقدم ذكره: «أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم»، قاله بعد قوله: «من مات له ولدان»، فوضح بذلك أن الضمير في قوله: «إياهم للأولاد لا للآباء»[4].

ت ـ عدم استحضار ما قد يقع في الرواية المستخرجة على

---

(١) الكواكب الدراري (٢٥/ ١٥).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٢٣٦).

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسب برقم (١٢٤٨).

(٤) الكواكب الدراري (٧/ ٥٩)؛ وفتح الباري (٣/ ١٢١).

الحديث من فصل للقدر المدرج فيه: ومن المواضع المنتقدة على الكرماني من هذه الجهة: ما ذكره عند حديث أبي هريرة مرفوعا: «والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج، وبر أمي، لأحببتُ أن أموت وأنا مملوك»[١]، قال: «أراد بذلك تعليم أمته، أو أورده على سبيل فرض حياتها، أو المراد أمه التي أرضعته»[٢].

قال ابن حجر تعليقاً على هذا القول: «وفاته التنصيص على إدراج ذلك، فقد فصله الإسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه: «والذي نفس أبي هريرة بيده إلى آخره: «. . . فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة»[٣].

ج ـ **الخطأ في نسبة قول إلى غير قائله**: من ذلك أن الكرماني جزم أن قائل: «وحسبت أن قد قال: «والرجل راع في مال أبيه»[٤]، هو يونس الذي روى عنه الليث[٥]، فتعقبه ابن حجر بقوله: «وفيه نظرٌ، والذي يظهر أنَّه سالم، ثُمَّ ظهر لي أنَّه ابن عمر، وسيأتي في كتاب الاستقراض بيان ذلك إن شاء الله تعالى»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في العتق باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده حديث رقم (٢٥٤٨).

(٢) الكواكب الدراري (١١/ ٩٦).

(٣) فتح الباري (٥/ ١٧٦).

(٤) أخرجه البخاري في الجمعة باب الجمعة في القرى والمدن برقم (٨٩٣).

(٥) الكواكب الدراري (٦/ ١٦).

(٦) فتح الباري (٦/ ٣٨١).

ح ـ ادعاء الإجماع على مسألة من المسائل التي وقع فيها الخلاف: من ذلك أن الكرماني ادعى حصول الإجماع على عدم وجوب التسبيح في الركوع والسجود[1]، فاعترض عليه ابن حجر بقوله: «وفي دعوى هذا الإجماع نظرٌ، فإن أحمد يقول بوجوبه»[2].

د ـ نفي تعيين تاريخ ورود الحديث: من ذلك أن البخاري أخرج حديث أم عطية في خروج النساء إلى شهود العيدين[3]، واختلف العلماء هل ذلك واجب أم مستحب؟ فمهم من قال: إن ذلك منسوخٌ، وقد كان في أول الإسلام، وأمَّا الكرماني فقال: «تاريخ الوقت لا يعرف»[4]، فتعقبه ابن حجر بقوله: «قلتُ بل هو معروف، بدلالة حديث ابن عباس أنَّه شهده وهو صغيرٌ، وكان ذلك بعد فتح مكة»[5].

ر ـ قلة الاكثرات بمراعاة اصطلاح أهل الحديث: من ذلك قال: «حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحد بهذا[6]، وقال: «في كل

---

(١) الكواكب الدراري (٥/ ١٨٢).

(٢) فتح الباري (٢/ ٣١٢).

(٣) أخرجه البخاري في العيدين باب اعتزال الحيض المصلى برقم (٩٨١).

(٤) الكواكب الدراري (٦/ ٨٤).

(٥) فتح الباري (٢/ ٤٧٠ ـ ٤٧١).

(٦) يعين حديث جابر: «قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل مال ما لم يقسم» أخرجه البخاري في البيوع باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعاً غير مقسوم برقم (٢٢١٤).

ما لم يقسم» تابعه هشام عن معمر، قال عبد الرزاق: «في كل مال»، رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن الزهري، وقف الكرماني عند هذه الصيغ الثلاث»، قال: «وتابعه»، و«رواه» فقال: «الفرق بين هذه الثلاث. . . أنَّ المتابعة أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه، والرواية إنَّما تستعمل عند المذاكرة، والقول أعم»[1]، فتعقبه ابن حجر بقوله: «وما ادعاه من الإتحاد في المتابعة مردود، فإنها أعم من أن تكون باللفظ أو بالمعنى، وحصره الرواية في المذاكرة مردود أيضاً، فإن ما في هذا الكتاب ما عبر عنه بقوله: «رواه فلانٌ، ثُمَّ أسنده هو في موضع آخر بصيغة: «حدثنا»، وأمَّا الذي هنا بخصوصه فعبد الرحمن بن إسحاق ليس على شرطه، ولذلك حذفه مع كونه أخرج الحديث عن مسدد الذي وصله عن عبد الرحمن»[2].

رابعاً: إبعاد النجعة في الكلام على صنيع البخاري في تراجم الأبواب، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: التكلف الظاهر في الجمع بين الحديث والترجمة: ومما انتقده ابن حجر من هذه الجهة أن البخاري ساق حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك في: «باب اليمين في ما لا يملك، وفي المعصية وفي الغضب»[3]، فقال الكرماني: «لا مناسبة لهذا الحديث

---

(١) الكواكب الدراري (١٠/ ٦٦).

(٢) فتح الباري (٤/ ٤٠٨).

(٣) انظر: ترجمة رقم (١٨) من كتاب الإيمان والنذور.

بالجزأين الأوليين إلَّا أن يكون قاسهما على الغضب، أو المراد بقوله: «وفي المعصية»، وفي شأن المعصية، لأنَّ الصديق حلف بسبب إفك مسطح، والإفك من المعصية، وكذا كل ما لا يملك الشخص، فالحلف عليه موجب للتصرف فيما لا يملكه قبل ذلك، أي ليس له أن يفعله شرعاً»[1].

قال ابن حجر متعقباً كلام الكرماني: «ولا يخفى تكلفه، والأولى أنَّه لا يلزم أن يكون كل خبر في الباب يطابق جميع ما في الترجمة»[2].

الوجه الثاني: نسبة الاضطراب إلى البخاري في الترجمة: من ذلك أن البخاري قال: «باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلاف الرسول من غير علم، فحكمه مردود، لقول النبي ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»[3]، فقال الكرماني: «المراد بالعامل عامل الزكاة وبالحاكم القاضي، وقوله: «فأخطأ »، أي في أخذ واجب الزكاة أو في قضائه»، [4] فتعقبه ابن حجر فقال: «وعلى

---

(١) الكواكب الدراري (٢٣/١١٧) وزاد الكرماني قائلاً: «الظاهر أنَّه من تصرفات النقلة من أصل البخاري، فإنه مات وفيه مواضع مبيضة من تراجم بلا حديث، وأحاديث بلا ترجمة، فأضافوا بعضاً إلى بعض»، قال ابن حجر متعقباً: «وهذا إنَّما يصار إليه، إذا لن تتجه المناسبة، وقد بينا توجيهها»، انظر الفتح (١١/٥٦٦).

(٢) الفتح (١١/٥٦٦).

(٣) انظر: ترجمة رقم (٢٠) من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة.

(٤) الكواكب الدراري (٢٥/٧٦).

تقدير ثبوت رواية الكشميهني، [1] فالمراد بالعالم: المفتي أي أخطـ
في فتواه»[2].

ثم قال الكرماني: «والمراد بقوله: «فأخطأ خلاف الرسول»
أي يكون مخالفاً للسنة... وفي الترجمة نوع تعجرفٍ»[3].

قال الحافظ: «قلتُ ليس فيها قلق إلَّا في اللفظ الذي بعد قوله
«فأخطأ» فصار ظاهر التركيب ينافي المقصود، لأنَّ من أخطأ خلاف
الرسول لا يذم بخلاف من أخطأ وفاقه، وليس ذلك المراد، وإنَّما تمَّ
الكلام عند قوله: «فأخطأ» وهو متعلق بقوله: «اجتهد»، وقوله
«خلاف الرسول»، أي فقال خلاف الرسول، وحذفُ: «قال»، يقع في
الكلام كثيراً، فأي عجرفة في هذا؟ والشارح من شأنه أن يوجه كلام
الأصل مهما أمكن، ويغتفر القدر اليسير من الخلل تارة، ويحمله على
الناسخ تارة، وكل ذلك في مقابلة الإحسان الكثير الباهر، ولا سيما
مثل هذا الكتاب»[4].

---

(١) يشير ابن حجر إلى ما وقع في رواية الكشميهني من قوله: «العالم»، بدل
العامل.

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣١٧).

(٣) الكواكب الدراري (٢٥/ ٧٦).

(٤) فتح الباري (١٣/ ٣١٧ ـ ٣١٨)، وقد أكثر الكرماني من وصف بعض
صنيع البخاري بالتعجرف فعندما قال البخاري: «حدثنا مكي بن إبراهيم
حدثنا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح وغيره، يزيد بعضهم على بعض
ولم يبلغه كله، رجل واحد منهم ـ عن جابر بن عبد الله...»، وصف
الكرماني هذا التركيب بالتعجرف، فانبرى الحافظ لله دره ـ للانتصار =

الوجه الثالث: النزاع في فقه البخاري في تراجمه: من ذلك أن البخاري قال: «باب يمين الرجل لصاحبه أنَّه أخوه، إذا خاف عليه القتل أو نحوه، وكذلك كل مكره. . . وقال بعض الناس: لو قيل له لتشربن الخمر، أو لتأكلن الميتة أو لنقتلن أباك أو ابنك، أو ذا رحم محرم، لم يسعه لأنَّ هذا ليس بمضطر، ثُمَّ ناقض فقال: إن قيل له: لنقتلن أباك، أو ابنك أو لتبيعن هذا العهد، أو تقر بدين أو تهب، يلزمه في القياس، ولكنا نستحسن، ونقول: البيع والهبة وكل عقدة في ذلك باطل، فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة. . .»[1].

قال الكرماني معلقاً على قول البخاري: «فرقوا بين كل ذي رحم محرم وغيره بغير كتاب ولا سنة»، وقوله إن تفريقهم بين المحرم وغيره شيء قالوه لا يدلّ عليه كتاب ولا سنَّة، أي ليس فيهما ما يدل على الفرق بينهما في باب الإكراه وهو أيضاً كلام استحساني. . . وأمثال هذه المباحث غير مناسبة لوضع هذا الكتاب إذ هو خارج عن فنه»[2].

قال الحافظ ابن حجر معترضاً: «قلتُ: وهو عجبٌ منه، لأنَّ كتاب البخاري كما تقدم تقريره لم يقصد به إيراد الأحاديث نقلاً

= للبخاري وقال: «والعجب من الشارح ترك الرواية المشهورة التي لا قلق في تركيبها، وتشاغل بتجويز شيء لم يثبت في الرواية، ثُمَّ يطلق على الجميع التعجرف، أفهذا شارحٌ أو جارحٌ). انظر: فتح الباري (٤/ ٤٨٦).

(١) انظر: ترجمة رقم (٧) من كتاب الإكراه.

(٢) الكواكب الدراري (٢٤/ ٧١).

صرفا، بل ظاهر وضعه أنَّه يجعل كتاباً جامعاً للأحكام وغيرها، وفقهه في تراجمه، فلذلك يورد فيه كثيراً الاختلاف العالي، ويرجح أحياناً، ويسكت أحياناً توقفاً عن الجزم بالحكم، ويورد كثيراً من التفاسير، ويشير فيه إلى كثير من العلل، وترجيح بعض الطرق على بعض، فإذا أورد فيه شيئاً من المباحث لم يستغرب، وأمَّا رمزه إلى أن طريقة البحث ليست من فنه، فتلك شكاة ظاهر عنك عارها، فللبخاري أسوة بالأئمة الذين سلك طريقهم كالشافعي وأبي ثور والحميدي وأحمد وإسحاق، فهذه طريقتهم في البحث، وهي محصلة للمقصود، وإن لم يعرجوا على اصطلاح المتأخرين»[1].

وبالجملة فإن اعتراضات الحافظ ابن حجر على الكرماني كثيرة يمكن تتبعها من فتح الباري[2]، وهي في أغلبها على ضربين:

* ضرب يقع فيه النقد من غير بيان لموجبه، وهو قيلي، ويكتفي الحافظ ابن حجر فيه ـ بعد حكاية قول الكرماني ـ بقوله: «ولا يخفى تكلفه»[3]، أو يقول: «ولا يخفى بعده»[4].

* ضرب يقع فيه النقد مع بيان الحجة وذكر السبب، وهو كثير. وفيه شواهد متعددة.

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٣٢٥).
(٢) اعتراضات الحافظ ابن حجر على الكرماني تصل إلى ٢٧٠ اعتراضاً.
(٣) فتح الباري (٤/ ٥٤).
(٤) فتح الباري (٤/ ٧٢).

ولقد تباينت عبارة ابن حجر في النقد شدة وليناً، تبعاً للسبب الداعي إلى ذلك، فتارة يقدم ابن حجر لنقده بقوله: «أغرب الكرماني، أو ظن الكرماني، أو أبعد، أو تكلف أو زعم، أو اغتر، أو ذهل[1]، ثُمَّ يسوق الاعتراض، وتارة يقول: «وخبط الكرماني هنا فقال»، أو تجاسر الكرماني فقال»، أو وأتى الكرماني بأعجوبة»[2].

وطوراً ثالثاً يعلق ابن حجر على صنيع الكرماني فيقول: «. . . وهو خطأ ظاهرٌ»، أو «خطأ صريح»، أو فهم عجيب، أو وهو تساهل شديد منه[3].

ولما وقف البدر العيني على اعتراضات ابن حجر على الكرماني لم يرتض أغلبها، واندفع منتصراً للكرماني منتقداً صنيع الحافظ، مجيباً عن مطاعنه، وذلك ما سنبينه في المبحث القادم إن شاء الله تعالى.

❑❑❑

---

(١) فتح الباري (٤/ ٢٥١ و٢٩٥ و٣٦٢ و٣٨٠ و٥/ ٣٢٨ و٣٢٩ و١٠/ ٥٩٨ و١١/ ٥٩٠).

(٢) فتح الباري (٦/ ١١٨ و١٠/ ٤٧٤ و١٢/ ٣٤٠).

(٣) فتح الباري (٦/ ٦٣٠ و٧/ ١٠٧ و٨/ ٥٩ و١٣/ ٢٩٠).

المبحث الخامس

انتصار البدر العيني للكرماني في شرح الجامع الصحيح

لعلَّ الحامل للبدر العيني على الانتصار للكرماني في شرح البخاري، ما كان بينه وبين الحافظ ابن حجر من منافرة عظيمة، وجفوة كبيرة، ممَّا قد يكون بين الأقران المعاصرين، والأتراب المتنافسين، وكان للعيني مع ابن حجر وقفاتٌ في الانتصار للكرماني نجمل القول فيها على هذا النحو:

١ ـ بيان ما أخذه الحافظ ابن حجر من الكرماني، ولم ينسبه إليه صراحة: من ذلك أن الحافظ ابن حجر قال في بيان مناسبة حديث أبي هريرة: «كل كلم يكلمه المسلم في سبيل الله، تكون إذ طعنت تفجر دماً، اللون لون الدم، والعرف عرف المسك»[1]، لما ترجم به البخاري: «باب ما يقع من النجاسات في السمن والماء»[2]: «. . . وأجيب بأن مقصود المصنف بإيراده تأكيد مذهبه في أن الماء لا يتنجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير، فاستدلَّ لهذا الحديث على

(١) أخرجه البخاري في الوضوء حديث رقم (٢٣٨).

(٢) انظر: ترجمة رقم (٦٧) من كتاب الوضوء.

أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف. . . وتعقب بأن الغرض إثبات انحصار التنجيس بالتغير، وما ذكر يدل على أن التنجيس يحصل بالتغير، وهو وفاقٌ، لا أنه لا يحصل إلَّا به، وهو موضع النزاع»[1]، ولما وقف العيني على قول الحافظ قال: «هذا القائل أخذ من كلام الكرماني، فإنه نقله في شرحه عن بعضهم»[2].

واعتذر الحافظ ابن حجر عن هذا، بأنه من التوارد الذي يقع بين أهل العلم في كلامهم على موضوع واحد فقال: «أخذ العيني غالب هذا الفصل[3] من كلام ابن حجر ولم ينسبه، وفي أكثره ما لم يتوارد فيه مع من سبقه، فانظروا كيف يؤاخذ بموضع واحد، مع احتمال توارد، ثُمَّ يقع هو في أكثر من عشرين موضعاً يسلبها ويصرح بنسبتها إلى نفسه حتَّى يقول في بعضها: قلت، وهو كلام ابن حجر، وبعضها لا يحتمل التوارد والله المستعان»[4].

٢ ـ التنبيه على ما انتقد فيه الحافظ ابن حجر الكرمانيَّ، ولم يصرح باسمه، من ذلك أن العيني قال ـ عند حديث أنس ـ : «كأني أنظر إلى غبار ساطع في سكة بني غنم. . .»[5]، وقال

---

(١) الفتح (١/ ٣٤٥).

(٢) عمدة القاري (٣/ ١٦٤)؛ والكواكب الدراري (٣/ ٩١).

(٣) يشير ابن حجر إلى باب أين يصلي يوم التروية؟ من كتاب الحج من الجامع الصحيح.

(٤) انتقاض الاعتراض (١/ ٤٢٠) مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤١٨هـ.

(٥) أخرجه البخاري في بدء الخلق باب ذكر الملائكة. . . برقم (٣٢١٤).

بعضهم[1]: «ووهم من زعم أن المراد ببني غنم حي من بني تغلب ـ بفتح التاء المثناة من فوق، وسكون الغين المعجمة ـ فإن أولئك لم يكونوا يومئذ بالمدينة» أراد بهذا الحط على الكرماني، فإن القائل به هو الكرماني»[2].

ويجيب الحافظ ابن حجر عن مثل هذا الاعتراض بأنه إذا أبهم القائل، فلا يلزم من ذلك أن يكون الكرماني[3].

٣ ـ رد دعوى جزم الكرماني بأمر من الأمور: من ذلك أن العيني قال عند شرح حديث ابن مسعود ـ : «. . . وعدَّ السابع. فلم نحفظه»[4]: «فاعل عد رسول الله ﷺ، أو عبد الله بن مسعود، وفاعل: «فلم نحفظه» عبد الله أو عمرو بن ميمون، قاله الكرماني، وقال بعضهم[5]: «فلا أدري من أين تهيأ له الجزم بذلك، مع أن في رواية الثوري عن مسلم ما يدل على أن فاعل عد عمرو بن ميمون» انتهى، الكرماني لم يجزم بذلك، بل ذكره بالشك، فكيف ينكر عليه بلا وجه»[6].

---

(١) يريد العينيُّ ابن حجر، وانظر: الفتح (٦/ ٣١٠).
(٢) عمدة القاري (١٥/ ١٣٤).
(٣) انتقاض الاعتراض (٢/ ٣٨٠).
(٤) أخرجه البخاري في الوضوء باب إذا القي على ظهر المصلي قذر أو جيفة لم تفسد عليه صلاته. . . حديث رقم (٢٤٠).
(٥) فتح الباري (١/ ٣٥١).
(٦) عمدة القاري (٣/ ١٧٤)؛ والكواكب الدراري (٣/ ٩٧).

ويرى العيني أن ابن حجر قد يجزم بأن الكرماني رجح قولاً، وعند البحث يوجد للكرماني بخصوص تلك المسألة ثلاثة أقوال جياد، لم يقع بينها الترجيح، فكيف يقال: إنه جزم، ثُمَّ يعترض عليه بعد ذلك؟[1]

٤ ـ بيان قصور فهم الحافظ ابن حجر عن إدراك مراد الكرماني:

من ذلك أن البخاري قال: «باب قصة إسحاق بن إبراهيم عليهما السلام، فيه ابن عمر وأبو هريرة عن النبي ﷺ[2]، ثُمَّ لم يخرج فيه حديثاً، فقال الكرماني: «قوله: «فيه» أي في الباب يعني: روى ابن عمر في حق إسحاق وقصته، حديثاً فأشار البخاري إليه إجمالاً، ولم يذكره بعينه، لأنَّه لم يكن بشرطه»[3].

فتعقبه الحافظ ابن حجر بما يستفاد منه أنَّه كلام من لم يفهم مقصد البخاري «لأنه يستلزم أن يكون البخاري أثبت في كتابه حديثاً لا يعرف له سنداً، ومع ذلك ذكره مرسلاً، ولم تجر للبخاري بذلك عادة، حتَّى يُحمل هذا الموضع عليها»[4].

قال العيني منتصراً للكرماني: «هذه مناقشة باردة، لأنَّ كل من له أدنى فهم، يفهم ما قاله ابن التين والكرماني، هو الكلامُ الواقع في محله، وهذا الذي ذكره[5] أوجه من كلامه الذي ذكره بالشك والتردد،

---

(١) عمدة القاري (٣/ ٢٢٦ و٤/ ٧٤ و٧٥).

(٢) انظر: ترجمة رقم (١٣) من كتاب أحاديث الأنبياء.

(٣) الكواكب الدراري (١٤/ ٣٢ و٣٣).

(٤) الفتح (٦/ ٤١٤).

(٥) يعني الكرماني.

حيث قال: «كأنه يشير بحديث ابن عمر إلى ما سيأتي في قصة يوسف، وبحديث أبي هريرة إلى الحديث المذكور في الباب الذي يليه: «فلينظر المتأمل الحاذق في حديث ابن عمر الذي في قصة يوسف، هل يجد لما ذكره من الإشارة إليه وجهاً قريباً أو بعيداً؟ وكذلك في حديث أبي هريرة»[1].

ويرى العيني أن تصرف الحافظ ابن حجر في عبارة الكرماني أوقعه في عدم فهم مراده، ففي شرح حديث محمود بن الربيع الذي فيه: «قال سمعت عتبان بن مالك الأنصاري، ثُمَّ أحد بني سالم...»[2] قال الحافظ: «قوله: «ثم أحد بني سالم» بنصب أحد عطفاً على قوله الأنصاري، وهو بمعنى قوله الأنصاري ثُمَّ السالمي، هذا الذي يكاد من له أدنى ممارسة بمعرفة الرجال أن يقطع به، وقال الكرماني: «يحتمل أن يكون عطفاً على عتبان يعني سمعت عتبان، ثُمَّ سمعت أحد بني سالم أيضاً...»[3]. فتعقبه العيني منتصراً للكرماني فقال: «هذا القائل ذكر أولاً شيئاً. وهو حطٌّ على الكرماني في الباطن، ثُمَّ أظهره بعد ذلك بما لا يجديه من وجوه:

الأول: أنَّه غير غالب عبارة الكرماني في النقل لتمشية كلامه.

---

(١) العمدة (١٥/ ٢٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان باب من لم ير رد السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة برقم (٨٤٠).

(٣) الفتح (٢/ ٣٢٤)؛ والكواكب الدراري (٥/ ١٨٩).

يتأمله من يقف عليه، الثاني: أن الكرماني ما جزم بما ذكره بل إنَّما قال بالاحتمال، وباب الاحتمال مفتوح. . .»[1].

٥ ـ نفي التهمة عن نسخة الكرماني التي شرَحَ عليها الجامع الصحيح: ففي شرح حديث عبد الله بن زيد في الاستسقاء، قال الراوي إنه سمع عباد بن تميم يحدث أباه عن عمه[2]، قال الحافظ ابن حجر: «الضمير في قوله: «أباه»، يعود على عبد الله بن أبي بكر، لا على عباد، وضبطه الكرماني بضم الهمزة وراء بدل الموحدة، أي أظنه، ولم أر ذلك في شيء من الروايات التي اتصلت لنا»[3]، فقال العيني منتصراً للكرماني: «لا يستلزم عدم رؤيته لذلك عدم رؤية غيره، والنسخة التي اطلع عليها الكرماني أوضح وأظهر»[4].

ولما وقف الحافظ ابن حجر على هذا الاعتراض اعتذر بأنه «ما نفى إلَّا وجود ذلك في نسخة اتصلت روايته لها، فليس نفيه مطلقاً»[5].

---

(١) هذا الذي ذكره العيني صحيح، وعبارة الكرماني: «أحد بني سالم» عطف على الأنصاري، فمعناه ثُمَّ السالمي، أو على عتبان» الكواكب الدراري (٥/ ١٨٩).

(٢) انظر بقية الوجوه في: العمدة (٦/ ١٢٥).

(٣) انظر: إسناد حديث رقم (١٠١٢) الذي أخرجه البخاري في الاستسقاء باب تحويل الرداء في الاستسقاء.

(٤) الفتح (٢/ ٤٩٩)؛ والكواكب الدراري (٦/ ١٠٤).

(٥) العمدة (٧/ ٣٣ و٣٤).

٦ ـ نفي تقليد الكرماني لغيره: من ذلك أن الحافظ ابن حجر قال ـ عند ذكر فوائد حديث أبي موسى الأشعري في دعاء النبي ﷺ»[١] نقل الكرماني تبعاً لمغلطاي عن القرافي أن قول القائل في دعائه: «اللهم اغفر لجميع المسلمين» دعاء بالمحال، لأنَّ صاحب الكبيرة قد يدخل النار، ودخول النار ينافي الغفران...»[٢]، فتعقبه العيني قائلاً: «قطُّ لم يتبع الكرماني أحداً في نقله هذا عن القرافي»[٣].

والمتأمِّل في انتصار العيني للكرماني، يجد العينيَّ أحياناً ينقض اعتراض ابن حجر من غير حجة أو دليل، ويكتفي بقوله: «... الصواب مع الكرماني»[٤]، وقد تكون حجته أحياناً داحضة كادعائه عدم دخول الكرماني إلى الديار المصرية، وأنَّه لم يذكر ذلك في شرحه[٥]، أو يكون دليله ناقصاً يحتاج إلى تتبع ومراجعة وتدقيق[٦]، أو يكون اعتراضه «انتصاراً بارداً»[٧]، لأنَّه «يحب الاعتراض»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري في الدعوات باب قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت» حديث رقم (٦٣٩٩).
(٢) الفتح (١١/ ١٩٨)؛ والكواكب الدراري (٢٢/ ١٨٠).
(٣) العمدة (٢٣/ ٢٠و٢١)؛ وجواب ابن حجر عن هذا الاعتراض في انتقاض الاعتراض (٢/ ٤١١).
(٤) العمدة (١/ ١٢٦).
(٥) العمدة (٢/ ١٥١) ومعلوم أن الكرماني قد دخل إلى مصر وسمع الجامع الصحيح بالأزهر الشريف.
(٦) العمدة (٢١/ ٢٥٣)؛ وانتقاض الاعتراض (٢/ ٣٣٩).
(٧) انتقاض الاعتراض (١/ ٢٧١).
(٨) انتقاض الاعتراض (٢/ ١١).

٦ ـ **نفي تقليد الكرماني لغيره**: من ذلك أن الحافظ ابن حجر قال ـ عند ذكر فوائد حديث أبي موسى الأشعري في دعاء النبي ﷺ»[١] نقل الكرماني تبعاً لمغلطاي عن القرافي أن قول القائل في دعائه: «اللهم اغفر لجميع المسلمين» دعاء بالمحال، لأنَّ صاحب الكبيرة قد يدخل النار، ودخول النار ينافي الغفران. . .»[٢]، فتعقبه العيني قائلاً: «قطُّ لم يتبع الكرماني أحداً في نقله هذا عن القرافي»[٣].

والمتأمِّل في انتصار العيني للكرماني، يجد العينيَّ أحياناً ينقض اعتراض ابن حجر من غير حجة أو دليل، ويكتفي بقوله: «. . . الصواب مع الكرماني»[٤]، وقد تكون حجته أحياناً داحضة كادعائه عدم دخول الكرماني إلى الديار المصرية، وأنَّه لم يذكر ذلك في شرحه[٥]، أو يكون دليله ناقصاً يحتاج إلى تتبع ومراجعة وتدقيق[٦]، أو يكون اعتراضه «انتصاراً بارداً»[٧]، لأنَّه «يحب الاعتراض»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري في الدعوات باب قول النبي ﷺ: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت» حديث رقم (٦٣٩٩).

(٢) الفتح (١١/ ١٩٨)؛ والكواكب الدراري (٢٢/ ١٨٠).

(٣) العمدة (٢٣/ ٢٠و٢١)؛ وجواب ابن حجر عن هذا الاعتراض في انتقاض الاعتراض (٢/ ٤١١).

(٤) العمدة (١/ ١٢٦).

(٥) العمدة (٢/ ١٥١) ومعلوم أن الكرماني قد دخل إلى مصر وسمع الجامع الصحيح بالأزهر الشريف.

(٦) العمدة (٢١/ ٢٥٣)؛ وانتقاض الاعتراض (٢/ ٣٣٩).

(٧) انتقاض الاعتراض (١/ ٢٧١).

(٨) انتقاض الاعتراض (٢/ ١١).

وقد ينصف العيني من نفسه فيعترف أن الكرماني ذهل[1]، وأنَّه تابع غيره في الوهم[2]، وأنَّه نشأ له الذهول «لعدم تحريه في النقل واعتماده في هذا الفن على العقل»[3]، وأن النسخة التي شرح عليها الجامع الصحيح سقطت منها أشياء[4]، كما دل تصرف الحافظ ابن حجر على الإنصاف، وتحري العدل، فعندما يظهر له صواب اعتراض العيني يقول: «إن كان كذلك فلا اعتراض»[5]، لكنه ساءه من العيني أمران:

الأول: إفراطه في التعصب للكرماني، وتمحله أحياناً في الجواب عنه بما يصح، وبما لايصح، حتَّى ولو أداه ذلك إلى التشنيع، وكان الحافظ كلما عنَّ له من هذا شيءٌ قال: «انظروا إلى اعتذاره عن الكرماني وإساءته على ابن حجر»[6].

---

(١) العمدة (١٠/ ١٠٤).

(٢) العمدة (١٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٣) العمدة (١/ ١٠٠ ـ ١٠١).

(٤) العمدة (١٠/ ٢١٩).

(٥) انتقاض الاعتراض (٢/ ٢١١) وقد يتفق أن ينتصر الحافظ ابن حجر للكرماني وينتقد العيني كقوله ـ وهو يذكر صنيع العيني ـ : «ويفعل معه ذلك في غالب ما يورده، ويتفق أن غالب ما يعترض به عليه، يكون الصواب مع الكرماني، حتَّى في الأمور الواضحة» انتقاض الاعتراض (١/ ١٠٨).

(٦) انتقاض الاعتراض (٢/ ٢٦٤).

الثاني: عدم إمعان العيني النظرَ في تحرير ما توقف فيه الحافظ، وكان سبباً في اعتراضه على الكرماني، فعندما عزا الكرماني إلى ابن بطال أنَّه ضبط «الأدر» بضم الهمزة وسكون المهملة بعدها راء، اعترض عليه الحافظ بأنه لم ير ذلك في كتاب ابن بطال[1]، فتعقبه العيني بأن ذلك لا يستلزم نفي رؤية غيره[2]، واكتفى بهذا الرد مستكيناً إليه، فثارت ثائرة الحافظ وقال: «وكان من شأن هذا المعترض أن يمعن النظر في كتاب ابن بطال ويخرج الموضع الذي ذكر ذلك، حتَّى يبرأ الكرماني من عهدة النسيان الجائز على كل إنسان، ويفيد ما توقف فيه ابن حجر، ليظهر للناظر زيادة اطلاعه، وإلَّا فكل أحد يقدر على الدفع بالصدر»[3].

وبعدُ فحريٌّ بكتاب نهل منه الأكابر كالحافظ ابن حجر والبدر العيني والشهاب القسطلاني، أن يقع بأيدي الباحثين المعاصرين في تحقيق حافل، وإخراج باهر ينأى به عن موارد الخطأ، ومواطن الزلل، فتقرّ به العيون، وتنشرح له الصدور[4].

❑ ❑ ❑

---

(١) الفتح (١٠/ ١٧٣)؛ والكواكب الدراري (٢١/ ١١).

(٢) العمدة (٢١/ ٢٥٣).

(٣) انتقاض الاعتراض (٢/ ٣٣٩) ولقد تتبعت العيني في المواطن التي انتصر فيها للكرماني فبلغت ٢٢٠ موطناً.

(٤) وقفت في بعض الملتقيات على شبكة المعلومات على ما يفيد أن بعض المشايخ يقوم بتحقيق الكتاب ولعله قد فعل.



اعتراضاتُ الحافظ ابن حجر على العلاء مغلطاي والبدر الزَّركشي في شرح البخاري[1]

(١) نشرت هذه الدراسة في مجلة «دعوة الحق» المغربية، العدد ٣٣١ جمادى الأولى والثانية ١٤١٨هـ.

اعتراضاتُ الحافظ ابن حجر
على العلاء مغلطاي والبدر الزَّركشي
في شرح البخاري

سمَتْ همَّةُ الحافظِ ابنِ حجر إلى «شرح الجامع الصحيح» للإمام البخاري، فهيَّأ لذلك عُدَّته، فأسْهرَ ليلَه، وأتعَبَ فيه نهارَه، حتَّى خرج الشَّرح وقد استوى حافلاً مُمْتعاً نافعاً، قد أشفى على الغايةِ، وبلغ النهايةَ.

وكان من نِعم الله تعالى على الحافظ ابن حجر في هذا الشرح الحافل، أن وُفِّق لسُلوك منهج فذٍّ، وطريقة فريدة، أعجبتْ أكابر العُلماء في عصره وبعد عصره، فانطلقتْ ألسنتُهم وأقلامُهم منوهة بهذا الشرح النَّفيس، والعمل الرائع الجليل[1].

وكان من خصائص هذا المنهج ومحاسنه أمران:

* **الأول**: الجمع والاستقراء: وذلك لأنَّ الحافظ ابن حجر قد استمدَّ في شرحه من مصادر كثيرة، وموارد وفيرة، تدل على الإطلاع الواسع، والعلم المتبحر.

---

(١) انظر طرفاً من مدح فتح الباري في: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي (ص٥٧) المكتبة العلمية ـ بيروت ١٩٢٧م؛ والجواهر والدرر (١/ ٧٩) نسخة الخزانة الحسنية برقم (١٥٠٠).

ولقد ندب البحاثة أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان نفسه إلى جمع موارد الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» والكلام عليها، فجاء عمله في مصنف حافل، طبع بعنوان: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري»[١]، كما فعل الصنيع ذاته، الدكتور إدريس الخرشافي في رسالة جامعية، فأربى على ما ذكره الباحث السابق.

وكان من نتائج هذا الجمع والاستقراء الذي اختص به فتح الباري، أنْ سارَ في الآفاق، واشتهر بين العلماء، وصار موسوعةً جامعةً للفوائد الحديثية، والنُّكات الأدبيَّة، والفرائد الفقهيَّة، وازداد عدد المُستفيدين منه، والنَّاهلين من حياضه، فكثُرت لذلك مختصراته، وازداد عدد من التقط من فوائده وفرائده[٢]، حتَّى لقد جرد الباحث حافظ ثناء الله الزاهدي فوائده الأصولية والحديثية في كتاب جامع وسمه بـ: «توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري»[٣]، فأمتع وأجاد.

* **الثاني**: الموازنة بين الآراء ومناقشتها والاعتراض عليها: لقد حرص الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» على تتبع ما وقع للشراح قبله من أوهام، والتنبيه عليها، والدلالة على مواطن الضعف فيها،

---

(١) من نشر دار الصميعي بالرياض ودار ابن حزم ببيروت.

(٢) انظر جمهرة من المستفيدين في: الجواهر والدرر (١/ ٧٩).

(٣) طبع هذا الكتاب بجهلم بباكستان تحت إشراف جامعة العلوم الأثرية سنة١٤٠٦هـ.

وكان من بين هؤلاء الشراح: الداودي (ت٤٠٢هـ)، والمهلب بن أبي صفرة (ت٤٣٥هـ)، وابن بطال (ت٤٤٩هـ)، وابن التين (ت٦١١هـ)، والنووي (ت٦٧٦هـ)، والزين ابن المنير (ت٦٩٥هـ)، وابن رشيد السبتي (ت٧٢١هـ)، وعلاء الدِّين مغلطاي (ت٧٦٢هـ)، والكرماني (ت٧٨٦هـ)، والبدر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، وغيرهم.

ولإعجاب ابن حجر بما وقع له من تعقب هؤلاء، رغب إلى بعض من كان يحضره من الطلبة أن يعتني بالتقاط ما حصل له من ذلك في شرحه، يفرده بالتصنيف، قال السخاوي (ت٩٠٢هـ): «فما لبى أحد منهم دعوته»[(١)].

ولقد عزم الله لي هنا على تجريد ما وقع للحافظ ابن حجر من ذلك، فأفردت اعتراضاته على العلاء مغلطاي والبدر الزركشي ببحث.

أولاً: تعريف موجز بالشارحين المنتقدين:

* **العلاء مغلطاي**[(٢)]: هو مغلطاي بن قليج بن عبد الله علاء

---

(١) الجواهر والدرر ١/لوحة ٢٧٥.

(٢) هذه تسمية من ترجم لمغلطاي: ابن حجر في الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٢)؛ ولسان الميزان (٦/ ٧٢)؛ وقاسم بن قطلوبغا في تاج التراجم (ص٧٧)؛ وابن فهد في ذيله على تذكرة الحفاظ (ص١٣٣)؛ والسيوطي في طبقات الحفاظ (ص٥٣٧)؛ وحسن المحاضرة (١/ ٣٥٩)؛ وابن العماد الحنبلي في الشذرات (٣/ ١٩٧)؛ وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (١/ ٩)؛ والإمام الشوكاني في البدر الطالع (٢/ ٣١٢).

الدِّين أبو عبد الله الحنفي[1]، ولد سنة ٦٨٩هـ[2]، ولما صار صبيًّا كان «يذهب إلى حلق أهل العلم فيحضرها»[3]، ثُمَّ عني بهذا الشأن «فقرأ بنفسه وأكثر جدًّا، وكان جلُّ طلبه في العشر الثاني بعد السبعمائة، فأكثر عن شيوخ هذا العصر»[4]، وجدَّ في الطلب، ومن شيوخه:

* الحافظ ابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ.

* الحافظ ابن سيد الناس المتوفى سنة ٧٣٤هـ.

* الإمام أمين الدِّين محمد بن إبراهيم الداني المتوفى سنة ٧٣٥هـ[5] وغيرهم.

وتولى مغلطاي مشيخة الحدي بالمظفرية البيبرسية، ومدرسة أبي حليفة والضرغتمشية والناصرية وميعاد أقسنقر الناصري[6].

---

(١) الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٢) دار الجيل ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٢) البدر الطالع (٢/ ٣١٢) دار المعرفة ـ بيروت، بلا تاريخ، وفي مولد مغلطاي أقوال أخرى.

(٣) ذيل ابن فهد على تذكرة الحفاظ (ص١٣٣) دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) تاج التراجم (ص٣٠٥) دار القلم ـ دمشق، تحقيق محمد خير رمضان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

(٦) المصدر السابق، وللتعريف بهذه المدارس الخطط المقريزية (١/ ٣٧٨ و٢/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤) طبعة الثقافة الدينية ـ مصر.

واشتغل مغلطاي بالتأليف، فصنف الكثير، فمن ذلك:

* شرح البخاري وسيأتي الكلام عليه قريباً.

* إكمال تهذيب الكمال، أفاد قاسم بن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ) بأنه في: «ثلاثة عشر مجلّداً، ثُمَّ لخصه»[١].

* الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم»[٢]، وطبع هذا الكتاب.

* شرح قطعة من سنن ابن ماجه في خمس مجلّدات[٣].

* زوائد ابن حبان على الصحيحين في مجلد[٤].

* ترتيب الوهم والإيهام لابن القطان[٥].

* الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين[٦]، ولقد طبع.

---

(١) تاج التراجم (ص٣٠٦).
(٢) طبقات الحفاظ (ص٥٣٤) تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة ـ مصر ١٤١٥هـ.
(٣) تاج التراجم (ص٣٠٦)؛ والبدر الطالع (٢/ ٣١٣).
(٤) ذيل ابن فهد على تذكرة الحفاظ (ص١٣٩).
(٥) المصدر السابق.
(٦) حصل لمغلطاي بسبب هذا الكتاب محنة، قال الشوكاني في البدر الطالع (٢/ ٣١٣): «وأنشد لنفسه في الواضح المبين، شعراً يدل على استهتار وضعف في الدين».

ولمغلطاي مؤلفات أخرى غير ما تقدم[1].

تبوأ العلاء مغلطاي مكانة مرموقة بين أهل العلم في عصره، فوُصف بأوصاف تدل على ذلك، منها ما ذكره الحافظُ ابن حجر في حقه عندما قال: «... وكان عارفاً بالأنساب معرفة جيدة، وأمَّا غيرها من متعلقات الحديث فله بها خبرة متوسطة»[2].

وقال السيوطي في حقه: «... وكان حافظاً عارفاً بفنون الحديث، علامة في الأنساب»[3].

ووصف الشيخ قاسم بن قطلوبغا[4]، وابن تغري بردي مغلطاي بالحفظ والإمامة[5].

وقال فيه ابن فهد: «... وقال الصلاح الصفدي: كان جامد الحركة، كثير المطالعة، والدأب، والكتابة، وكان عنده كتب كثيرة جدًّا، ولم يزل يدأب ويكتب إلى أن مات في شعبان في سنة اثنتين وسبعمائة»[6].

---

(١) انظر بقية مؤلفات مغلطاي في: تاج التراجم (ص٣٠٦)؛ وذيل ابن فهد (ص١٣٩).

(٢) الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٣).

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٣٥٩) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مصر ١٣٨٧م.

(٤) تاج التراجم (ص٣٠٤).

(٥) النجوم الزاهرة (١١/ ٩)، مصر ـ بلا تاريخ.

(٦) ذيل ابن فهد على التذكرة (ص١٤١)؛ والشذرات (٣/ ١٩٧)؛ ولسان الميزان (٦/ ٧٢) طبعة دار الفكر، بلا تاريخ، وإنَّما ذكر ابن حجر =

* **البدر الزركشي**: [1]

هو محمد بن مهادر بن عبد الله الزركشي بدر الدِّين التركي الأصل ثُمَّ المصري أبو عبد الله[2]، مولده سنة ٧٤٥هـ، قال ابن حجر: «وعني بالاشتغال من صغره، فحفظ كتباً»[3].

ثم أقبل على التفقه فأخذ عن علماء زمانه، من بينهم: علاء الدِّين مغلطاي الذي تخرج به في الحديث[4]، والشيخ جمال الدِّين

= مغلطاي في لسان الميزان لأمور منها: ادعاء مغلطاي السماع من جماعة ثبت بالدليل الصحيح عدم سماعه منهم، ومنها تأليفه للواضح المبين، وفيه ما لا ينبغي قوله في الصديقة عائشة رضي الله عنها.

(١) ترجم للبدر الزركشي طائفة من أهل السير منهم: ابن حجر في الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٨)؛ وإنباء الغمر (٣/ ١٣٨)؛ والسيوطي في حسن المحاضرة (١/ ٤٣٧)؛ والجوهري ـ علي بن داود الصيرفي ـ في نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان (١/ ٣٥٤)؛ وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (١٢/ ١٣٤)؛ والداودي في طبقات المفسرين (٣/ ١٧٥)؛ وابن العماد في الشذرات (٦/ ٣٣٥).

(٢) وكنَّاه ابن هداية في طبقاته (ص٢٤١) طبعة دار الآفاق بأبي الحسن، ووهم فيه، حيث ترجم لأبي الحسن محمد بن إبراهيم الزركشي التونسي المتوفى سنة ٩٣٣هـ ونسب إليه بداية المحتاج في شرح المنهاج، وهو صحيح النسبة إلى البدر الزركشي صاحبنا.

(٣) الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧).

(٤) إنباء الغمر بأنباء العمر (٣/ ١٣٩) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.

الأسنوي (ت٧٢٢هـ)، الذي تخرج به في الفقه[1]، وعماد الدِّين ابن كثير (ت٧٧٤هـ)، الذي سمع منه بدمشق[2]، وشهاب الدِّين الأذرعي (ت٧٨٣ﻫ)، الذي رحل إليه، فأخذ عنه بحلب[3].

واشتهر البدر الزركشي بقوة الحفظ، وحدة الوعي، حتَّى قيل في لقبه المنهاجي، لأنَّه حفظ المنهاج للإمام النووي[4]، كما اشتهر أيضاً بالانزواء عن الخلق، والانقطاع عن العوائق، قال ابن حجر: «. . . وكان منقطعاً في منزله لا يتردد إلى أحد إلَّا إلى سوق الكتب، وإذا حضره لا يشتري شيئاً، وإنَّما يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق، يعلق فيها ما يعجبه، ثُمَّ يرجع فينقله إلى تصانيفه»[5].

ومع انجماع البدر الزركشي، تولى مشيخة خانقاه كريم بالقرافة الصغرى[6]، فبثَّ علمه، ونشره بين الناس، فكان من الآخذين عنه: شمس الدِّين محمد بن عبد الدائم البرماوي (ت٨٣١ﻫ)، ونجم الدِّين عمر بن حجي (ت٨٣٠هـ)، وكمال الدِّين الشمني (ت٨٢١هـ)، وغيرهم[7].

---

(١) حسن المحاضرة (١/ ٤٣٧).

(٢) إنباء الغمر (٣/ ١٣٩)؛ وحسن المحاضرة (١/ ٤٣٧).

(٣) الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧)؛ وإنباء الغمر (٣/ ١٣٩).

(٤) انظر: مقدمة البحر المحيط (١/ ١٧) دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤١٤ﻫ، طبعة مصر.

(٥) الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٦).

(٦) الشذرات (٦/ ٣٣٥).

(٧) انظر: مقدمة البحر المحيط (١/ ٢٢ _ ٢٣).

ولقب البدر الزركشي بالمصنف لانتشار تصانيفه وكثرتها[1]، قال الداودي: «وله تصانيف كثيرة في عدة فنون»[2]، وقد ترك من المصنفات أكثر من ثلاثين كتاباً منها:

* «إعلام الساجد بأحكام المساجد»[3]، وهو مطبوع بتحقيق أبي الوفاء المراغي.

* «البرهان في علوم القرآن»، وهو مطبوع، قال ابن حجر: «ورأيتُ أنا بخطه من تصنيفه: «البرهان في علوم القرآن» من أعجب الكتب وأبدعها»[4].

* «تخريج أحاديث الرافعي في الشرح الكبير»[5].

* «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»، [6] وقد طبع.

* «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح»، وسيأتي الحديث عنه.

* «النكت على ابن الصلاح»[7].

* «المنثور في ترتيب القواعد»[8]، وهو مطبوع.

---

(١) مقدمة البحر المحيط (١/ ٢٣).

(٢) طبقات المفسرين (٣/ ١٥٧).

(٣) حسن المحاضرة (١/ ٤٣٧)؛ وهدية العارفين (٢/ ١٧٤) دار الفكر.

(٤) إنباء الغمر (٣/ ١٤٠).

(٥) حسن المحاضرة (١/ ٤٣٧)؛ وهدية العارفين (٢/ ١٧٤).

(٦) كشف الظنون (١/ ٣٨٦) دار الفكر.

(٧) حققه شيخنا الدكتور زين العابدين بلافريج، وطبع بالرياض.

(٨) حسن المحاضرة (١/ ٤٣٧).

* «البحر المحيط»[1]، وهو مطبوع.

* «سلاسل الذهب في الأصول»[2].

* «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»[3]، وهو مطبوع.

ولقد وصف البدر الزركشي بأوصاف تنوه بجلالته في العلم، ونباهته بين العلماء، فقال الخطيب الجوهري فيه: «الفقيه المتفنن، المشهور بالزركشي الشافعي، صاحب التصانيف الفائقة المفيدة الرائقة البديعة»[4].

وقال ابن تغري بردي: «... وكان فقيهاً مصنفاً»[5].

وأجمع من ترجم للبدر الزركشي على أنَّه توفي سنة ٧٩٤هـ بالقاهرة[6].

قال السيوطي: «ودفن بالقرافة الصغرى»[7].

---

(١) الدر الكامنة (٣/ ٣٩٨)؛ وحسن المحاضرة (١/ ٤٣٧).

(٢) انظر: تقديم البحر المحيط (١/ ٢٦).

(٣) انظر: تقديم البحر المحيط (١/ ٢٤).

(٤) نزهة النفوس والأبدان (١/ ٣٥٤) مصر مركز تحقيق التراث، ١٩٧٠م.

(٥) النجوم الزاهرة (١٢/ ١٣٤).

(٦) الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧)؛ ونزهة النفوس والأبدان (١/ ٣٥٤).

(٧) حسن المحاضرة (١/ ٤٣٧).

ثانياً: الكلام على شرح العلاء مغلطاي والبدر الزركشي لصحيح الإمام البخاري:

ليس القصد من الكلام على شرح مغلطاي، والبدر الزركشي الحديث عن منهج الشارحين ومواردهما، وبيان مزية شرحيهما، وإنَّما القصد ههنا إثبات أن لكل واحد من العلَميْن شرحاً لصحيح الإمام البخاري.

أولاً: نبذة عن شرح مغلطاي:

أثبت كل من ترجم للعلاء مغلطاي صحة نسبة «شرح البخاري» إليه، ومن هؤلاء: الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»، و«الدرر الكامنة»[1]، وابن فهد المكي في ذيله على «تذكرة الحفاظ»[2]، والشيخ قاسم بن قطلوبغا في «تاج التراجم»[3]، والسيوطي في «طبقات الحفاظ»، و«حسن المحاضرة»، والشوكاني في «البدر الطالع»[4]، كما ذكره القسطلاني[5]، وهؤلاء جميعاً أهملوا ذكر اسم الشرح بيْد أن

---

(١) انظر: لسان الميزان (٦/ ٧٢)؛ والدر الكامنة (٤/ ٢٥٤).

(٢) (ص١٣٩).

(٣) تاج التراجم (ص٣٠٦).

(٤) طبقات الحفاظ (ص٥٣٧)؛ وحسن المحاضرة (١/ ٣٥٩)؛ والبدر الطالع (٢/ ٣١٣).

(٥) إرشاد الساري (١/ ٤٢) دار الفكر، بلا تاريخ، ونقل القسطلاني عن الكرماني كلمة في شرح مغلطاي قال فيها: «. . . وشرحه بتتميم الأطراف أشبه، وبصحف تصحيح التعليقات أمثل، وكأنه من إخلائه من مقاصد الكتاب على ضمان، ومن شرح ألفاظه، وتوضيح معانيه على أمان».

حاجي خليفة ذكر له اسماً فقال: «وشرح الإمام الحافظ علاء الدِّين مغلطاي بن قليج التركي المصري الحنفي المتوفى سنة ٧٩٢هـ، وهو شرح كبير سماه التلويح، وهو شرحٌ بالقول، أوله: الحمد لله الذي أيقظ من خلقه...»[١].

ويُعلم من قول حاجي خليفة أن شرح مغلطاي كبير، وهو كذلك، فقد قال ابن حجر: «... فشرح البخاري» في نحو عشرين مجلدة»[٢]، ولذلك تصدى جلال الدِّين التباني المتوفى سنة ٧٩٣هـ لاختصاره[٣].

ويوجد الجزء الأول لشرح مغلطاي في خزانة الكتب في تطوان في المغرب الأقصى بقسم المخطوطات برقم٧٣٦، وقفتُ عليه، فألفيتُه في مجلد ضخمٍ قد ذهب خطه من أثر الرطوبة، وأكلتِ الأرضةُ بعض أوراقه، كما توجد أوراقٌ من الشرح في تركيا والعراق، ولقد كنتُ رغبتُ إلى بعض طلبة الدراسات العليا في تحقيقه بإشرافي، فمضى فيه حيناً من الدهر ثُمَّ تركه.

ثانياً: نبذة عن شرح البدر الزركشي:

يستفاد من كلام من ترجم للبدر الزركشي، أن له شرحاً كبيراً في شرح البخاري، شرع فيه، لكنه لم يكمله، قال ابن حجر: «وشرع في

---

(١) كشف الظنون (١/ ٥٤٦) طبعة دار الفكر؛ وانظر أيضاً: تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥) دار الفكر، بلا تاريخ.

(٢) لسان الميزان (٦/ ٧٢).

(٣) كشف الظنون (١/ ٥٤٦).

شرح كبير، لخصه من «شرح ابن الملقن»، وزاد فيه كثيراً، ورأيت منه المجلد الأول بخطه»[1].

وقال في موضع آخر: «وشرع في «شرح البخاري»، فتركه مسودة، وقفتُ على بعضها»[2].

قلتُ: ومن هذا الشرح لخص البدر الزركشي شرحه الذي سماه «التنقيح»، قال ابن حجر: «. . . في مجلد» وهو مطبوع.

«وأفاد حاجي خليفة أن البدر الزركشي قصد فيد إيضاح غريبه، وإعراب غامضه، وضبط نسب، أو اسم يخشى فيه التصحيف، منتخباً من الأقوال أصحها، ومن المعاني أوضحها، مع الإيجاز العبارة، والرمز بالإشارة، وإلحاق فوائد، يكاد يستغني به اللبيب من الشروح، لأنَّ أكثر الحديث ظاهر لا يحتاج إلى بيان. . .»[3].

ووضع ابن حجر على التنقيح نكتا، قال القسطلاني: «لم تكمل»[4].

وممن نكَّت عليه أيضاً القاضي محب الدِّين أحمد بن نصر البغدادي المتوفى سنة ٨٤٤هـ[5].

---

(١) إنباء الغمر (٣/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٢) الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧)؛ وحسن المحاضرة (١/ ٤ ٣٧).

(٣) كشف الظنون (١/ ٢٠٣)؛ ومقدمة الأحوذي (١/ ٢٠٣)؛ والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٦) للقنوجي، دار الجيل ودار عمار ـ لبنان؛ والأعلام للزركلي (٦/ ١٦)؛ ومعجم المؤلفين (١٠/ ٢٠٥).

(٤) إرشاد الساري (١/ ٤٣)، وطبعت هذه النكات بأخرة.

(٥) تقديم البحر المحيط (١/ ٢٥).

ثالثاً: منهج ابن حجر في الاعتراض على مغلطاي والزركشي:

أولا: **أسباب الاعتراض**: هناك جملة أسباب حملت الحافظ ابن حجر على الاعتراض منها:

* **الوهم في النقل من الكتب**: فقد يدعي أحد الشارحين وجود رواية في أحد الكتب المعتبرة، وعند التحقيق لا يوجد ذلك، فينبري ابن حجر معترضاً، ليبيِّن وهَمَ الشارح وغفلته عما هو موجودٌ في واقع الحال.

* **سوء فهم كلام المنقول عنه**: ذلك أن أحد الشارحين قد ينقل من كلام من سلف من أهل العلم في المسألة العارضة، ثُمَّ يفهم منه ما ليس مرادا البتة للمنقول عنه، فينبري ابن حجر متعقباً الشارح الناقل، لأنَّه قد يأتي من الشرَّاح ممن تأخَّر بهم الزمن، فينقل فهم الشارح، فيزيده وهماً على وهم.

* **حمل كلام البخاري في تراجمه على غير وجه صواب**: فقد يعمد أحد الشارحيْن إلى ادعاء أن القطعة من كلام البخاري في الترجمة صحيحة النسبة إليه، فيقول: إنها من كلامه، بينما يظهر من البحث والنظر أنها ليست له، إذ هي ثابتة لأحد الصحابة، أو التابعين من طريق آخر مروي في المسانيد أو السنن، فيكون هذا الأمر مدعاة لاعتراض الحافظ ابن حجر.

* التفرد في إعراب لفظة على نحو لم يسبق إليه أحد، ذلك أن أحد الشارحين قد يعرب لفظة على نحو يسبق إليه، ويكون إعرابه

مخالفاً للقواعد وللمنصوص عليه في كتب أهل الفن، فينبري الحافظ ابن حجر إلى الاعتراض، وبيان حقيقة الحال.

* الغلط في نقل كلام أهل العلم، فقد يستمد أحد الشارحيْن من كلام العلماء على أحاديث الجامع الصحيح، فيغلط الواحد منهما في النقل، فيكتب شيئاً بينما يكون الموجودُ في كلام المنقول عنه شيئاً آخر، فيكون ذلك سبباً في التعقب للتنبيه على الغلط الواقع، والسهو الحاصل.

* عدم وقوف الحافظ ابن حجر على ما أحال عليه الشارح، فقد يدعي أحد الشارحين وجود هيئة لترجمة ما، أو للفظ ما، في نسخة أخرى من البخاري متعقباً بذلك كلام من سبقه من الشارحيْن، فيأتي الحافظ ابن حجر، فيعترض بأنه لم يرَ في شيء من نُسخ البُخاري التي وقعت له ما ادعاه أحد الشارحين.

* ذهول أحد الشارحيْن عن تعيين المهمل في السند، ذلك أن أحد الشارحيْن قد يهِمُ في معرفة من أهمله البخاري في السند، ولا يهتدي إليه، ويسمي غيره، بينما يأبى عليه ذلك سياق الإسناد، ومعرفة أحوال الرجال وتراجمهم، فيتصدى ابن حجر وهو الخبير المطلع على خفايا الأسانيد للاعتراض، وبيان الوجه الصواب.

* شدة قصور أحد الشارحين في التخريج، ذلك أنَّه قد يتصدى أحد الشارحيْن لتخريج رواية أو حديث، فيعزوه إلى أحد الكتب، ثُمَّ يدعي أنَّه لم يرَ ذلك إلَّا في ذلك الكتاب، ويجزم في قوله، فينبري ابن حجر ــ وهو من أهل الاستقراء التام في معرفة دواوين الإسلام ــ للاعتراض، وبيان أن تلك الرواية وقعت عند غير من ذكره الشارح.

* حمل كلام أحد الرواة على المجاز، فقد يفسر أحد الشارحيْن كلام أحد الرواة باستعمال المجاز لكي يبين حقيقة الحال فيه، بينما في استعمال الحقيقة مندوحة، لأنَّ ذلك قد يؤدي إلى تغليط الرواة الثقات، كما يرى ابن حجر.

* نسبة الوهم إلى الرواة من غير موجبه، ذلك أن أحد الشارحيْن قد يضيق عليه المخرجُ في رواية، فيزعم أن راويها قد وهِمَ، بينما يكون لتلك الرواية وجهٌ صحيحٌ، ومخرجٌ معتبر سليم، فينبري الحافظ ابن حجر للانتقاد وتبرئة الرواة الأثبات.

* الغفلة عن مقاصد البخاري في الجمع بين الحديث والترجمة، فقد يغمض الوجه الذي ساق من أجله البخاريُّ الحديثَ في ترجمة ما، فينفي أحد الشارحيْن مناسبة ذلك الحديث، ويلوح لمن فتح الله عليه وجه الجمع، فيكون ذلك من أسباب اعتراض الحافظ ابن حجر.

* القصور في معرفة أحوال الرجال ومراتبهم في الجرح والتعديل، فقد يجرح أحد الشارحين أحد الرواة، فيضعفه، وينسى أن غيره الذي معه أضعف منه، فهو بالجرح أولى، وبالقدح أليق، فينبري الحافظ ابن حجر، وهو الذي إذا جمع إليه الرواة في صعيد واحد عرفهم معترضاً.

* مجانبة الدقة في التعبير: ذلك أن أحد الشارحيْن قد ينسب المسألة إلى البخاري، ويقطع على أنها من صنيعه، لكن العبارة تقعد به عن الوفاء في الدلالة على صنيع البخاري، فينبري ابن حجر

ـ وهو الذي مارسَ الصحيح وعرف مقاصد صاحبه ـ موضحاً عادة البخاري مثلاً في إخراج حديث فلان الرواي مقروناً بغيره، وليس منفرداً كما ادَّعى أحد الشارحين، فلم يُصبِ المحزَّ، ولم يُطبِّق المفصِل.

ثانياً: منهج الحافظ ابن حجر في الاعتراض: سار الحافظ ابن حجر في الاعتراض وفق منهج يمكن تقريبه إلى القارئ على النحو التالي:

أ ـ قد يذكر الحافظ ابن حجر رأيه في المسألة، ثُمَّ يحكي بعد ذلك القدر المنتقد على أحد الشارحين، ويقول: وفيه تعقب على مغلطاي مثلاً، وقد يقول أحياناً: واعترض فلان الشارح... وهو متعقب أيضاً، ثُمَّ يوضح السبب في الاعتراض.

ب ـ يصرح الحافظ ابن حجر في الغالب، بأن القدر المنتقد، وقف عليه بخط الشارح، أو قرأه في شرحه، أو وقع في الشرح.

ت ـ قد يذكر الحافظ ابن حجر من شايع الشارح على رأيه، فوهم أيضاً، ثُمَّ يتبع ذلك ببيان وجه الوهم، وسبب الخطأ.

ج ـ قد يحكي الحافظ ابن حجر رأي الشارح الذي تعقب فيه غيره، ثُمَّ ينقضه، فيكون كلامه نقضاً للاعتراض، وهذا من أعجب ما وقع له في فتح الباري.

ح ـ يبين الحافظ ابن حجر مصدر وهَم الشارح المعترض عليه، ويوضح المُوقع في الغلط، مزيلاً الالتباس، وكاشفاً للإشكال.

د ـ يفصل الحافظ ابن حجر بين القدر المنتقد من كلام الشارح، وبين اعتراضه بقوله: «قلت»، على أن ذلك ليس يطرد له في جميع الاعتراضات.

هـ ـ يعترف الحافظ ابن حجر ـ مع جلالته في العلم ـ أنَّه قلَّد مغلطاي وابن الملقن فيما قالاه، وأنَّه ثبت له بعد البحث خطأ ما ذهبا إليه.

و ـ استعمل الحافظ ابن حجر في الاعتراض ألفاظاً مخصوصة، على مراتب ثلاثة مختلفة وهي:

أ ـ استعمال الفعل الماضي للدلالة على الوقوع في الخطأ، كقوله: «وهم»، «زعم»، «ذهل»، «أخطأ»، «خفي هذا على الشيخ».

ب ـ استعمال الفعل الماضي المنفي بأداة: كقوله: «ليس كما قال»، أو «ليس ما زعم».

ج ـ الإشارة إلى الخطأ الواقع من الشارح، أو تأكيد أنَّه كذلك بضمير ظاهر، فمن الأول قوله: «وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه»، أو «وهذا بعيد عن الصواب»، أو «وهذا من أعجب ما وقع له».

ومن الثاني: قوله: «. . . وهو غلط، أو وهو سهو».

رابعاً: خطتي في الجمع والتعليق:

كان من منهجي في الجمع والتعليق أنْ سِرتُ وفق الخطوات التالية:

١ ـ قدَّمت للجمع بدراسة، تكلمت فيها على منهج الحافظ ابن حجر في فتح الباري، مبيِّناً أنَّ من خصائص هذا المنهج، تتبع أقوال الشراح الذين سبقوا إلى شرح الجامع الصحيح، ثُمَّ عرفت بالشارحين المنتقديْن، وتكلمت على شرحيهما، ثُمَّ تكلمت على منهج الحافظ ابن حجر في الاعتراض، مبيناً أسباب ذلك.

٢ ـ كان من منهجي في الجمع أن ألتقط كل ما قدرت عليه من قول صحيح النسبة إلى مغلطاي والزركشي، ثُمَّ ميزت بعد ذلك بين المعترض عليه، وبين غيره ممَّا نقله الحافظُ مستفيداً منه، وهو خارج عن شرط هذا الجمع.

٣ ـ رتَّبتُ ما التقطه وفق الكتب والأبواب، حسب ترتيب الجامع الصحيح، وأدخلت ما كان لمغلطاي والزركشي بعضه في بعض[1].

٤ ـ رقَّمتُ الكتب والأبواب وفق ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي للجامع الصحيح، في الطبعة التي علق عليها العلَّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وذلك حتَّى يسهل التَّهدي إلى المقصود بيسر وسهولة.

---

(١) تعقب ابن حجر العلاء مغلطاي في ٣٠ موضعاً، وتعقب البدر الزركشي في ٥ مواضع.

٥ ـ لم انقل صيغ تراجم البخاري بكاملها، فقد يترجم البخاري بكلام يطوله نقله، ويصعب تتبعه، لذلك أترك من الترجمة يسيراً أو كثيراً.

٦ ـ رقَّمتُ المستخرج من القدر المنتقد بأرقام مسلسلة.

٧ ـ صدَّرتُ ما استخرجته بقولي: «قال ابن حجر في قوله كذا»، فأنقل من لفظ الحديث أو سنده، أو من كلام البخاري في الترجمة أو في السند، القدر الذي شرحه مغلطاي، أو الزركشي، ثُمَّ جاء الحافظ ابن حجر فاعترض.

٨ ـ قد أحذف من اعتراض ابن حجر شيئاً يسيراً، وخاصة إذا طال النقل، وامتد الكلام، لكن الحذف غير مخل بأصل الاعتراض ومادته.

٩ ـ عزوتُ ما استخرجت إلى موضعه من فتح الباري ورددت القدر المتكلم عليه من لفظة أو رجل واقع في الإسناد، إلى موضعه من الحديث أو الإسناد أو الترجمة.

١٠ ـ استعنتُ بتعليقات البدر العيني في عمدة القاري على اعتراضات الحافظ ابن حجر، كما نظرتُ انتقاض الاعتراض في بيان حال هذه التعليقات، وأثبت جميع ذلك في موضعه في الحواشي.

وبعد فليس بي حاجةٌ إلى القول بأنني قد أترك ممَّا زعمتُ أني جمعته شيئاً كثيراً أو قليلاً لكني ههنا أبسط عذري، وأظهر عجزي، وأستمدُّ من الله قوتي فهو وحده ولي التوفيق والسداد.

خامساً: النصوص المستخرجة:

٥ ـ كتاب الغسل

٢٨ ـ باب إذا التقى الختانان

١ ـ قال ابن حجر في قوله: «تابعه عمرو»[١]، : «وقرأت بخط الشيخ مغلطاي أن رواية عمرو بن مرزوق هذه عند مسلم عن محمد بن عمرو بن جبلة عن وهب بن جرير، وابن عدي كلاهما عن عمرو ابن مرزوق عن شعبة، وتبعه بعض الشراح على ذلك، وهو غلطٌ، فإن ذكر عمرو بن مرزوق في إسناد مسلم زيادة، بل لم يخرج مسلم لعمرو بن مرزوق شيئاً»[٢].

٢ ـ قال ابن حجر في قوله: «وقال موسى»[٣]، : «وقرأت بخط مغلطاي أيضاً أن رواية موسى هذه عند البيهقي، أخرجها من طريق عفان وهمام، كلاهما عن موسى عن أبان، وهو تخليط تبعه عليه أيضاً بعض الشراح، وإنَّما أخرجها البيهقي من طريق عفان عن همام وأبان جميعا عن قتادة، فهمام شيخ عفان لا رفيقه، وأبان رفيق همام لا شيخ شيخه، ولا ذكر لموسى فيه أصلاً، بل عفان رواه عن أبان كما رواه عنه موسى، فهو رفيقه لا شيخه، والله الهادي إلى الصواب»[٤].

---

(١) يعني قول البخاري: «تابعه عمرو بن مرزوق عن شعبة مثله».

(٢) فتح الباري (١/ ٣٩٤) دار الفكر.

(٣) يعني قول البخاري: «وقال موسى حدثنا أبان قال حدثنا قتادة أخبرنا الحسن مثله».

(٤) فتح الباري (١/ ٣٩٤).

٧ ـ كتاب التيمم

١ ـ باب

٣ ـ قال ابن حجر في قوله: «في بعض أسفاره»[١]، وفي رواية علي بن مسهر في هذا الحديث[٢] عن هشام قال: «وكان ذلك المكان يقال له الصلصل»، رواه جعفر الفريابي في كتاب الطهارة له، وابن عبد البر من طريقه، والصلصل بمهملتين مضمومتين، ولامين: الأولى ساكنة بين الصادين، قال البكري: هو جبل عند ذي الحليفة»، كذا ذكره في حرف الصاد المهملة، ووهم مغلطاي في فهم كلامه، فزعم أنَّه ضبطه بالضاد المعجمة، وقلده في ذلك بعض الشراح، وتصرف فيه، فزاده وهماً على وهم»[٣].

١٠ ـ كتاب الأذان

٨٧ ـ باب وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة

٤ ـ قال ابن حجر في قوله: «وقال إسماعيل ينمي ذلك»[٤]، وقرأت بخط مغلطاي هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، وكأنه رأى الحديث عند الجوزقي والبيهقي وغيرهما من روايته عن القعنبي، فظن أنَّه المراد، وليس كذلك، لأنَّ رواية إسماعيل بن إسحاق

---

(١) انظر: حديث رقم (٣٣٤) من صحيح البخاري.

(٢) هو حديث عائشة في التيمم برقم (٣٣٤).

(٣) فتح الباري (١/ ٤٣٢).

(٤) ينمى بضم أوله وفتح الميم بلفظ المجهول، وانظر: الفتح (٢/ ٢٢٥).

موافقة لرواية البخاري، ولم يذكر أحد أن البخاري روى عنه، وهو أصغر سنًّا من البخاري، وأحدث سماعاً، وقد شاركه في كثير من مشايخه البصريين القدماء»[1].

١٤٥ ـ باب سنة الجلوس في التشهد

٥ ـ قال ابن حجر في قوله: «وكانت فقيهة»[2]: «... فجزم بعض *الشراح بأن ذلك من كلام البخاري*، لا من كلام مكحول، فقال مغلطاي: القائل: «وكانت فقيهة»، هو البخاري فيما أرى، وتبعه شيخنا ابن الملقن فقال: الظاهر أنَّه قول البخاري»، وليس كما قالا، فقد رويناه تامًّا في مسند الفريابي أيضاً بسنده إلى مكحول، ومن طريقة البخاري أن الدليل إذا كان عامًّا، وعمل بعمومه بعض العلماء، رجح به، وإن لم يحتج به بمجرده»[3].

---

(١) الفتح (٢/ ٢٢٥) ورجح ابن حجر في إسماعيل أن يكون إسماعيل بن أبي أويس كما جزم به الحميدي في الجمع بين الصحيحين.

(٢) هذه قطعة من ترجمة البخاري وأولها: «وكانت أم الدرداء تجلس في صلاتها جلسة الرجل».

(٣) فتح الباري (٢/ ٣٠٦)، وللعيني تعقب لما اعترض به ابن حجر العلاء مغلطاي وابن الملقن؛ وانظر: انتقاض الاعتراض (٢/ ١٢٨) من تحقيق جماعة من الطلبة في مرحلة الإجازة تحت إشرافي سنة ١٩٩٣م.

١٨ ـ كتاب تقصير الصلاة

٤ ـ باب في كم يقصر الصلاة

٦ ـ قال ابن حجر: «قوله: «مسيرة يوم، وليلة ليس معها حرمة»[١]، قال شيخنا ابن الملقن تبعاً لشيخه مغلطاي: الهاء في قوله: «مسيرة يوم وليلة» للمرة الواحدة، والتقدير أن تسافر مرة واحدة مخصوصة بيوم وليلة، ولا سلف له في هذا الإعراب، ومسيرة إنَّما هي مصدر سار، كقوله سيراً مثل عاش معيشة وعيشاً»[٢].

٢٣ ـ كتاب الجنائز

٨ ـ باب غسل الميت ووضوؤه بالماء والسدر

٧ ـ قال ابن حجر: «قوله: «ابنته[٣]»، وقرأت بخط مغلطاي: زعم الترمذي أنها لأم كلثوم، وفيه نظر»، كذا قال، ولم أر في الترمذي شيئاً من ذلك»[٤].

٢٥ ـ كتاب الحج

١١٨ ـ باب نحر الإبل مقيدة

٨ ـ قال ابن حجر: «قوله: «وقال شعبة عن يونس: أخبرني

---

(١) حديث رقم (١٠٨٨) من الجامع الصحيح.
(٢) الفتح (٢/٥٦٨).
(٣) من حديث أم عطية الأنصارية في قصة غسل بنت النبي ﷺ، انظره بطوله في: الجامع الصحيح برقم (١٢٥٣).
(٤) الفتح (٣/١٢٨).

زياد،[1] وقد نسب مغلطاي، ومن تبعه تعليق شعبة المذكور لتخريج إبراهيم الحربي، عن عمرو بن مرزوق عن شعبة، فراجعته، فوجدته فيه عن يونس عن زياد بالعنعنة، وليس في ذلك وفاء بمقصود البخاري، فإنه أخرج طريق شعبة لبيان سماع يونس له من زياد، وكذا أخرجه أحمد عن محمد بين جعفر غندر عن شعبة بالعنعنة»[2].

٢٨ ــ كتاب جزاء الصيد

٢٧ ــ باب من نذر المشي إلى الكعبة

٩ ــ قال ابن حجر: «قوله: «بين ابنيه»[3]، لم أقف على اسم هذا الشيخ، ولا على اسم ابنيه، وقرأت بخط مغلطاي: «الرجل الذي يهادى»، قال الخطيب: هو أبو إسرائيل»، كذا قال، وتبعه ابن الملقن، وليس ذلك في كتاب الخطيب، وإنَّما أورده من حديث مالك عن حميد بن قيس وثور أنَّهما أخبراه أنَّ رسول الله ﷺ رأى رجلاً قائماً في الشمس، فقال: ما بال هذا؟ قالوا نذر أن لا يستظل...»، قال الخطيب: هذا الرجل

---

(١) قاله البخاري عقب حديث زياد بن جبير برقم (١٧١٣).

(٢) الفتح (٣/ ٥٥٤) وقد رجح ابن حجر أن يكون التعليق مخرجاً في مسند إسحاق بن راهويه، وساقه بسنده منه، وعلق البدر العيني على اعتراض ابن حجر بقوله: «إنَّما قصد مغلطاي ذكر مجرد الاتصال، مع قطع النظر عن ما ذكر»؛ وانظر: العمدة (١٠/ ٥١)؛ وانتقاض الاعتراض (٣/ ٦٣).

(٣) قطعة من حديث أنس برقم (١٨٦٥).

هو أبو إسرائيل، ثُمَّ ساق حديث عكرمة عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة، فرأى رجلاً يقال له أبو إسرائيل...»، وهذا الحديث سيأتي في الأيمان والنذور من حديث ابن عباس والمغايرة بينه وبين حديث أنس ظاهرة من عدة أوجه، فيحتاج من وحد بين القصتين إلى مستند والله المستعان»[1].

٢٩ ـ كتاب فضائل المدينة

باب[2]

١٠ ـ قال ابن حجر: «قوله: «تابعه عثمان بن عمر عن يونس»[3]... وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي فأخرجه من طريق عبد الله بن وهب... وساق رواية وهب بن جرير فقال: حدثنا أبو يعلى حدثنا زهير أبو خيثمة وقاسم بن أبي شيبة، كلاهما عن وهب بن جرير»... ثمَّ قال قاسم بن لأبي شيبة: ليس من شرط هذا الكتاب»، ونقل مغلطاي كلام الإسماعيلي هذا، وتبعه شيخنا ابن الملقن، وقال في آخره: قال الإسماعيلي: أبو شيبة، ليس من شرط هذا الكتاب: «وهو سهوٌ كأنه أراد أن يكتب قاسم بن أبي شيبة، فقال: وأبو شيبة»[4].

---

(١) الفتح (٤/ ٧٩).

(٢) قال ابن حجر في الفتح (٤/ ٩٨): «كذا للأكثر بلا ترجمة وسقط من رواية أبي ذر فأشكل...»، قلتُ: لذلك اختار محمد فؤاد عبد الباقي عدم ترقيمه، وتبعناه في ذلك.

(٣) قاله البخاري عقب حديث أنس برقم (١٨٨٥).

(٤) الفتح (٤/ ٩٨).

١١ ـ قال ابن حجر في شرح حديث أنس أن النبي ﷺ كان قدم من سفر. . .»[١]، ثمَّ قال مغلطاي: وقال الإسماعيلي: «قال الحسن عن أنس: إن رسول الله ﷺ قال: فذكره»، وقال: «يعني المدينة» اهـ، وهذا نظر من لم يطلع على حقيقة الحال فيه، إذ الإسماعيلي، ذكر رواية الحسن عن أنس لهذا الحديث متابعة لرواية يونس عن الزهري عن أنس، كما ذكر رواية ابن وهب وشبيب بن سعيد متابعة لجرير بن حازم عن يونس، وليس كذلك، وإنَّما أورد الإسماعيلي طريق شبيب بن سعيد فقال: أخبرني الحسن يعني ابن سفيان، حدثنا إبراهيم بن سعيد، حدثنا أحمد بين شبيب بن سعيد، حدثنا أبي عن يونس عن الزهري، ثُمَّ تحول الإسماعيلي إلى طريق ابن وهب. . . وساق الحديث على لفظه، ثُمَّ قال بعد فراغه: وقال الحسن عن أنس، ومراده أن رواية ابن وهب فيها تصريح ابن شهاب، وهو الزهري، أن أنساً حدثه، بخلاف رواية شبيب بن سعيد التي أخرجها من طريق الحسن بن سفيان، فإنه قال فيها عن أنس»[٢].

٣٠ ـ كتاب الصوم

١٨ ـ باب تعجيل السحور

١٢ ـ قال ابن حجر: «قوله باب تعجيل السحور، قال ابن بطال: ولو ترجم له بباب تأخير السحور لكان حسناً، وتعقبه مغلطاي بأنه وُجد في نسخة أخرى من البخاري: «باب تأخير السحور»، ولم أره

(١) انظر الحديث بطوله في: الصحيح برقم (١٨٨٦).
(٢) الفتح (٤/ ٩٨ ـ ٩٩).

في شيء من نسخ البخاري التي وقعت لنا»[1].

١٣ ـ قال ابن حجر عند قول البخاري: حدثنا محمد بن عبيد الله»[2]، قلت: ورأيتُ هنا بخط القطب ومغلطاي: «محمد بن عبيد»، بغير إضافة، وهو غلطٌ، والصواب: «محمد بن عبيد الله»، وهو أبو ثابت المدني مشهور من كبار شيوخ البخاري»[3].

٢٣ ـ باب المباشرة للصائم

١٤ ـ قال ابن حجر عند قول طاووس: «أولي الإربة»: «الأحمق لا حاجة له في النساء»[4]، ورأيتُ بخط مغلطاي في شرحه هنا قال: «وقال ابن عباس أي في تفسير أولي الإربة ـ المقعد، وقال ابن جبير: المعتوه، وقال عكرمة: العنين، «ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري، وإنَّما أوقعه في ذلك أن القُطبَ لما أخرج أثر طاووس قال بعده: «وعن ابن عباس المقعد إلخ»، ولم يرد القطب أنَّ البخاري ذكر ذلك، وإنَّما أورده القطب من قبل نفسه من كلام أهل التفسير»[5].

---

(١) الفتح (٤/ ١٣٧)؛ وقال العيني في العمدة (١٠/ ٢٩٨) طبعة دار الفكر لما وقف على اعتراض ابن حجر: «ليت شعري هل أحاط بجميع نسخ البخاري في أيدي الناس، وفي البلاد، وعدم رؤيته فذلك لا يستلزم العدم»، بيد أن ابن حجر قال في الرد عليه في انتقاض الاعتراض (٣/ ٧٦): «قلتُ: فصح أنَّه غلط».

(٢) انظر: سند حديث رقم (١٩٢٠).

(٣) الفتح (٤/ ١٣٨).

(٤) نقله البخاري عقب حديث رقم (١٩٢٧).

(٥) الفتح (٤/ ١٥١).

٤٠ ـ باب متى يجوز قضاء رمضان

١٥ ـ قال ابن حجر: «قوله حدثنا زهير عن يحيى»[١]:
«. . . وذهل مغلطاي فنقل عن الحافظ الضياء أنَّه القطان، وليس كما قال، فإن الضياء حكى قول من قال إنه يحيى بن أبي كثير، ثُمَّ ردَّه وجزم بأنه يحيى بن سعيد، ولم يقل القطان، ولا جائزٌ أن يكون القطان، لأنَّه لم يدرك أبا سلمة، وليست لزهير بن معاوية عنه رواية، وإنَّما هو يروي عن زهير»[٢].

٤٣ ـ كتاب البيوع

٦٤ ـ باب النهي للبائع أن لا يعقل الإبل والبقر والغنم

١٦ ـ قال ابن حجر: «وما يذكر عن أبي صالح ومجاهد»[٣]، وأمَّا رواية مجاهد فوصلها البزار، قال مغلطاي: لم أرها إلَّا عنده، قلتُ: قد وصلها أيضاً الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن ابن نجيح، والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد»[٤].

---

(١) انظر: سند حديث رقم (١٩٥٠).
(٢) اختار ابن حجر أن يكون يحيى بن سعيد الأنصاري وانظر الفتح (٤/ ١٩٠ ـ ١٩١)؛ وقال العيني في العمدة (٦/ ٥٥) متعقباً قول ابن حجر: «هو أيضاً غفل، فإن لقائل أن يقول: يحتمل أن يكون يحيى بن سعيد كما قاله الضياء، ونقله عن مغلطاي»؛ وانظر: انتقاض الاعتراض (٤/ ٧).
(٣) قاله البخاري عقب حديث رقم (٢١٤٨).
(٤) الفتح (٤/ ٣٦٤).

٦١ ـ كتاب المناقب

٦ ـ باب ذكر أسلم وغفار ومزينة وجهينة وأشجع

١٧ ـ قال ابن حجر في قوله: «حدثنا محمد»[١]، هو ابن سلام، وقرأت بخط مغلطاي: «قيل هو ابن سلام، وقيل ابن يحيى الذهلي»، وهذا الثاني وهم، فإن الذهلي لم يدرك عبد الوهاب الثقفي، والصواب أنَّه ابن سلام كما ثبت عند أبي علي بن السكن في غير هذا الحديث، ويحتمل أن يكون ابن حوشب، فقد خرج البخاري في تفسير اقتربت، وفي الإكراه عن محمد بن عبد الله بن حوشب عن عبد الله الثقفي، فهو أولى أن يفسر به من محمد بن يحيى، وقد أخرجه الإسماعيلي وأبو يعلى من طريق محمد بن المثنى عن عبد الوهاب، فيحتمل أن يكون هو، فإنه من شيوخ البخاري»[٢].

٦٣ ـ كتاب مناقب الأنصار

٢٦ ـ باب وفود الأنصار إلى النبي ﷺ بمكة وبيعة العقبة

١٨ ـ قال ابن حجر: «قوله: «وخالاي[٣]، وقرأت بخط مغلطاي: «يريد عيسى بن عامر بن عدي بن سنان، وخالد بن عمرو بن عدي بن سنان، لأنَّ أم جابر أنيسة بنت غنمة بن عدي بن سنان، يعني

---

(١) انظر: سند حديث رقم (٣٥١٤).
(٢) الفتح (٦/ ٥٤٤).
(٣) هذه قطعة من حديث جابر برقم (٣٨٩٠).

فكل منهما ابن عمها بمنزلة أخيها، فأطلق عليهما جابر أنَّهما خالاه مجازاً، قلتُ: إن حمل على الحقيقة تعين كما قاله الدمياطي، وإلَّا فتغليطُ ابن عيينة، مع أنَّ كلامه يمكن حمله على المجاز بأمر فيه مجاز، ليس بمتجه، والله المستعان»[١].

٥٠ ـ باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه؟

١٩ ـ قال ابن حجر في قوله: «فقالت جارية على ظهر بيت: يا أمير المؤمنين، فقتله العبد الأسود»[٢]، واعترض مغلطاي أيضاً بأن أول من قيل له يا أمير المؤمنين عبد الله بن جحش، وهو متعقب أيضاً بأنه لم يلقب به، وإنَّما خوطب بذلك، لأنَّه كان أول أمير في الإسلام على سرية»[٣].

٦٤ ـ كتاب المغازي

٥٦ ـ باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان

٢٠ ـ قال ابن حجر: «قوله في رواية منصور فقال رجل»[٤]، في رواية الأعمش: «فقال رجل من الأنصار»، وفي رواية الواقدي أنَّه معتب بن قشير، من بني عمرو بن عوف، وكان من المنافقين، وفيه تعقب على مغلطاي حيث قال: لم أر أحداً قال إنه من الأنصار

---

(١) الفتح (٧/ ٢٢٢) واعترض البدر العيني على ابن حجر؛ وانظر العمدة (١٧/ ٣١)؛ وانظر رد ابن حجر في: انتقاض الاعتراض (٤/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٢) هذه قطعة من حديث طويل فيه قصة مقتل حمزة بن عبد المطلب حديث رقم (٤٠٧٢).

(٣) الفتح (٧/ ٣٧١).

(٤) انظر: حديث رقم (٤٣٣٦).

إلَّا ما وقع هنا، وجزم بأنه حرقوص بن زهير السعدي، وتبعه ابن الملقن، وأخطأ في ذلك، فإن قصة حرقوص غير هذه كما سيأتي قريباً من حديث أبي سعيد الخدري»[1].

٦٥ ـ كتاب التفسير

٤ ـ باب: ﴿قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ...﴾

٢١ ـ قال ابن حجر: «قوله: التبرج أن تخرج زينتها»[2]، هو قول أبي عبيدة، واسمه معمر بن المثنى... وتوهم مغلطاي، ومن قلده أن مراد البخاري معمر بن راشد، فنسب هذا إلى تخريج عبد الرزاق في تفسيره عن معمر، ولا وجود لذلك في تفسير عبد الرزاق، وإنَّما أخرج عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في هذه الآية، قال: «كانت المرأة تخرج تتمشى بين الرجال، فذلك تبرج الجاهلية»[3].

٢٢ ـ قال ابن حجر: «قوله: سنة الله استنها جعلها»[4]، هو قول أبي عبيدة أيضاً وزاد جعلها سنة، ونسبه مغلطاي، ومن تبعه أيضاً إلى تخريج عبد الرزاق عن معمر، وليس ذلك فيه»[5].

---

(١) الفتح (٨/ ٥٦).
(٢) كذا قال ابن حجر والموجود في البخاري: «التبرج أن تخرج محاسنها»، ولعله في نسخة أخرى من البخاري.
(٣) الفتح (٨/ ٥١٩).
(٤) هذا من كلام البخاري في ترجمة الباب المذكور آنفاً.
(٥) الفتح (٨/ ٥٢٠).

١ ـ باب: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية[1]

٢٣ ـ قال ابن حجر: «في قوله: «ولم يذكر ذلك عن أبيه يعني أبا بكر»[2]، قال مغلطاي: «يحتمل أنَّه أراد بذلك أبا بكر عبد الله بن الزبير، أو أبا بكر عبد الله بن أبي مليكة، فإن أبا مليكة له ذكر في الصحابة»، قلتُ: وهذا بعيد عن الصواب، بل قرينة ذكر عمر ترشد إلى أن مراده أبو بكر الصديق»[3].

٦٦ ـ كتاب فضائل القرآن

١٧ ـ باب فضل القرآن على سائر الكلام

٢٤ ـ قال ابن حجر في قوله: «ولا ريح لها»[4] في رواية شعبة: «وريحها مر»، واستشكلت هذه الرواية من جهة أن المرارة من أوصاف الطعوم، فكيف يوصف بها الريح؟ وأجيب بأن ريحها لما كان كريهاً استعير له وصف المرارة، وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية

---

(١) هذا هو الباب الأول في سورة الحجرات ولذلك كان رقمه (١).

(٢) قطعة من حديث رقم (٤٨٤٥).

(٣) الفتح (٨/ ٥٩١) قال العيني لما وقف على هذا الاعتراض: «وهو بعيد من الصواب، لكن سبقه أي الإنكار على مغلطاي، صاحب التوضيح، فكيف يقول هكذا، وهو شيخه ولم يشرح الذي جمعه إلَّا من كتاب شيخه؟؟؟، ولم يذكر من خارج إلَّا شيئاً يسيراً»؛ وانظر: عمدة القاري (١٩/ ١٨٣)، وانظر رد ابن حجر على هذا الاعتراض في: انتقاض الاعتراض (٥/ ٥٤)، فهو طريف عجيب يخفُّ إليه كل لبيب أريب.

(٤) قطعة من حديث أبي موسى الأشعري برقم (٥٠٢٠).

وهم، وأن الصواب ما في رواية هذا الباب: «ولا ريح لها»، ثُمَّ قال في كتاب الأطعمة لما جاء فيه: «ولا ريح لها»، هذا أصوب من رواية الترمذي: «طعمها مر، وريحها مر»، ثُمَّ ذكر توجيهها، وكأنه ما استحضر أنها في هذا الكتاب، وتكلم عليها، فلذلك نسبها للترمذي»[1].

٦٧ ـ كتاب النكاح

١١ ـ باب تزويج الصغار من الكبار

٢٥ ـ قال ابن حجر في قوله: «أنت أخي في دين الله وكتابه»[2]، وقال مغلطاي: في صحة هذا الحديث نظرٌ، لأنَّ الخلة لأبي بكر إنَّما كانت بالمدينة، وخطبة عائشة كانت بمكة فكيف يلتئم قوله: إنَّما أنا أخوك»، وأيضاً النبي ﷺ ما باشر الخطبة بنفسه... قلتُ: اعتراضه الثاني يرد الاعتراض الأول من وجهين، إذ المذكور في الحديث الأخوة وهي أخوة الدين، والذي اعترض به الخلة، وهي أخص من الأخوة، ثُمَّ الذي وقع بالمدينة إنَّما هو قوله ﷺ: «لو كنت متخذاً خليلاً» الحديث الماضي في المناقب من رواية أبي سعيد، فليس فيه إثبات الخلة إلَّا بالقوة لا بالفعل، الوجه الثاني: أن في الثاني إثبات ما نفاه في الأول، والجواب عن اعتراضه بالمباشرة إمكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله»[3].

---

(١) الفتح (٩/ ٦٧).

(٢) هذه قطعة من حديث عروة برقم (٥٠٨١).

(٣) الفتح (٩/ ١٢٤).

٦٨ ـ كتاب الطلاق

٧ ـ باب من قال لامرأته: أنت عليَّ حرام

٢٦ ـ قال ابن حجر: «قوله: وقال الليث عن نافع قال: كان ابن عمر إذا سئل عمن طلق ثلاثاً قال: لو طلقت مرة أو مرتين، فإن النبي ﷺ أمرني بهذا، فإن طلقها ثلاثاً حرمت عليك حتَّى تنكح زوجاً غيرك»[١]، بعد أن ذكر وجه مناسبة هذا الحديث للترجمة، وخفي هذا على الشيخ مغلطاي، ومن تبعه فنفوا مناسبة هذا الحديث للترجمة، ولكن عرج شيخنا ابن الملقن تلويحاً على شيءٍ ممَّا أشرت إليه»[٢].

٧٠ ـ كتاب الأطعمة

١١ ـ باب طعام الواحد يكفي الاثنين

٢٧ ـ قال ابن حجر: «قوله باب طعام الواحد يكفي الاثنين»[٣]، وقال ابن المنير: «ورد حديث بلفظ الترجمة، لكنه لم يوافق شرط البخاري، فاستقرأ معناه من حديث الباب، لأنَّ من أمكنه ترك الثلث، أمكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى»، وتعقبه مغلطاي بأن الترمذي أخرج الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر، وهو على شرط البخاري انتهى»، وليس كما زعم، فإن البخاري وإن كان أخرج لأبي سفيان، لكن أخرج له مقروناً بأبي صالح عن جابر ثلاثة أحاديث

---

(١) حديث رقم (٥٢٦٤).

(٢) الفتح (٩/ ٣٧٣).

(٣) هذا من كلام البخاري في ترجمة الباب.

فقط. . . ثمَّ لا أدري لم خصه بتخريج الترمذي مع أن مسلماً أخرجه من طريق الأعمش عنا أبي سفيان. . .»[1].

٧٥ ــ كتاب المرضى

٩ ــ باب ما جاء في كفارة المرض

٢٨ ــ قال ابن حجر في قوله: «تفيئها»[2] بفاء وتحتانية، مهموز أي تميلها وزنه ومعناه، قال الزركشي: هنا لم يذكر الفاعل، وهو الريح، وبه يتم الكلام، وقد ذكره في باب كفارة المرض، وهذا من أعجب ما وقع له، فإن هذا الباب الذي ذكر فيه ذلك، باب كفارة المرض، ولفظ الريح ثابت فيه عند معظم الرواة»[3].

٨١ ــ كتاب الرقاق

١٧ ــ باب كيف كان عيش النبي ﷺ وأصحابه...

٢٩ ــ قال ابن حجر في قوله: «حدثنا أبو نعيم بنحو من نصف هذا الحديث»[4]، وقد جزم مغلطاي وبعض شيوخنا أن القدر المسموع له منه هو الذي ذكره في باب إذا دعي الرجل، فجاء هل يستأذن»، من كتاب الاستئذان حيث قال: حدثنا أبو نعيم. . . أنبأنا مجاهد عن أبي هريرة قال: دخلت مع رسول الله ﷺ، فوجد لبناً في قدح، فقال:

---

(١) الفتح (٩/ ٣٣٥ ــ ٣٣٦).

(٢) هذه قطعة من حديث أبي هريرة برقم (٥٦٤٤).

(٣) الفتح (١٠/١٠٦).

(٤) هذا قول البخاري في أول «إسناد حديث» مجاهد عن أبي هريرة برقم (٦٤٥٢).

أبا هر، الحق أهل الصفة فادعهم إليَّ، قال: فأتيتهم فدعوتهم فأقبلوا فاستأذنوا فأذن لهم فدخلوا»، قال مغلطاي: «فهذا هو القدر الذي سمعه البخاري من أبي نعيم»، واعترضه الكرماني فقال: «ليس هذا ثلث الحديث، ولا ربعه فضلاً عن نصفه»، قلتُ: وفيه نظرٌ من وجهين آخرين: أحدهما احتمال أن يكون هذا السياق لابن المبارك، فإنه ليس فيه القصة الأولى المتعلقة بأبي هريرة، ولا ما في آخره من حصول البركة في اللبن...»[1].

٤٣ ـ باب نفخ الصور

٣٠ ـ قال ابن حجر في قوله: «قال ابن عباس الناقور: الصور»[2]، واعترض مغلطاي على عبد الحق في تضعيفه الحديث بإسماعيل بن رافع، وخفي عليه أن الشامي أضعف منه، ولعله سرقه منه، فألصقه بابن عجلان، وقد قال الدارقطني: إنه متروك، يضع الحديث، وقال الخليلي: شيخ ضعيف، شحن تفسيره بما لا يتابع عليه... وقول عبد الحق في تضعيفه أولى، وضعفه قبله البيهقي»[3].

---

(١) الفتح (١١/ ٢٨٣) وقال العيني لما وقف على هذا الاعتراض: «في هذا النظر نظرٌ، لأنَّه إذا لم يتبين كون السياق لأبي نعيم، كذلك لا يتعين كونه لابن المبارك»؛ وانظر: عمدة القاري (٢٣/ ٥٩).

(٢) من كلام البخاري في الترجمة.

(٣) الفتح (١١/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).

٨٢ ــ كتاب القدر

٩ ــ باب وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون...

٣١ ــ قال ابن حجر: «قوله: «عن عكرمة عن ابن عباس: وحرم بالحبشية وجب»[١]، لم أقف على هذا التعليق موصولاً، وقرأت بخط مغلطاي، وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره، فقالوا: أخرجه أبو جعفر عن ابن قهزاد عن أبي عوانة عنه، قلتُ: ولم أقف على ذلك في تفسير أبي جعفر الطبري، وإنَّما فيه، وفي تفسير عبد بن حميد، وابن أبي حاتم جميعاً من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى: «وحرم على قرية» أهلكناها قال: وجب. . . »[٢].

٣٢ ــ قال ابن حجر قوله: «عن ابن عباس: «ما رأيت شيئاً أشبه باللمم ممَّا قال أبو هريرة»[٣]، فذكر الحديث ثُمَّ قال: «وقال شبابة حدثنا ورقاء عن ابن طاووس عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. . . ». . . ولم أقف على رواية شبابة هذه موصولة، وكنت قرأت بخط مغلطاي، وتبعه شيخنا ابن الملقن، أن الطبراني وصلها في المعجم الأوسط عن عمرو بن عثمان عن ابن المنادى عنه، وقلدتهما في ذلك في تغليق التعليق ثُمَّ راجعتُ المعجم الأوسط، فلم أجدها»[٤].

---

(١) هذا من كلام البخاري في ترجمة الباب.

(٢) الفتح (١١/ ٥٠٣).

(٣) هذه قطعة من حديث رقم (٦٦١٢).

(٤) الفتح (١١/ ٥٠٣).

٩١ ـ كتاب التعبير

٤ ـ باب الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة

٣٣ ـ قال ابن حجر في قوله: «الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان»[١]، وقد اعترضه الإسماعيلي فقال: ليس هذا الحديث من هذه الباب في شيء، وأخذه الزركشي فقال: إدخاله في هذا الباب لاوجه له، بل هو ملحق بالذي قبله، قلت: . . . ويجاب عن صنيع الأكثر بأن وجه دخوله في هذه الترجمة إلى أن الرؤيا الصالحة، إنَّما كانت جزءا من أجزاء النبوة، لكونها من الله تعالى، بخلاف التي من الشيطان، فإنها ليست من أجزاء النبوة، وأشار البخاري مع ذلك إلى ما وقع في بعض الطرق عن أبي سلمة عن أبي قتادة. . . »[٢].

٩٢ ـ كتاب الفتن

٢٠ ـ باب قول النبي ﷺ للحسن بن علي: إن ابني هذا سيد...

٣٤ ـ قال ابن حجر في قوله: «لو كنت في شدق الأسد»[٣]، ووقع في تنقيح الزركشي أن القاضي ـ يعني عياض ـ ضبط الشذق بالذال المعجمة، قال: وكلام الجوهري يقتضي أنه بالدال المهملة،

---

(١) هذه قطعة من حديث أبي قتادة برقم (٦٩٨٦).

(٢) الفتح (١٢/ ٣٧٤).

(٣) هذه قطعة من حديث طويل برقم (٧١١٠).

وقال لي بعض من لقيته من الأئمة، إنه غلط على القاضي قلتُ وليس كذلك فإنه ذكره في المشارق في كلام على حديث سمرة الطويل في الذي يشرشر شدقه، فإنه ضبط الشدق ـ بالذال المعجمة ـ وتبعه ابن قرقول في المطالع، نعم هو غلطٌ، فقد ضبط في جميع كتب اللغة بالدال المهملة، والله أعلم»[1].

٩٦ ـ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة

٣ ـ باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة لا من غير الرسول:

٣٥ ـ قال ابن حجر في قوله: «باب من رأى ترك النكير من النبي ﷺ حجة»[2]، ووقع في تنقيح الزركشي في الترجمة بدل قوله: «لا من غير الرسول»، لأمر يحضره الرسول، ولم أره لغيره»[3].

تَمَّ الجمع بحول الله وقوته، والصلاة والسلام على النبي محمد وآله وصحبه أجمعين.

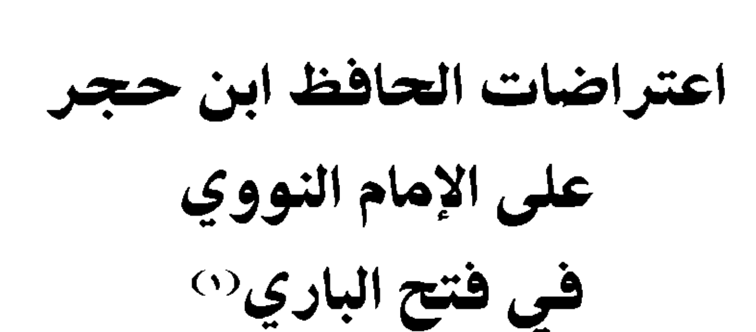
❑ ❑ ❑

---

(١) الفتح (١٣/ ٦٨).

(٢) هذا من قول البخاري في ترجمة الباب.

(٣) الفتح (١٣/ ٣٢٤).



اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإمام النووي في فتح الباري[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الذخائر اللبنانية العدد ٢١ ـ ٢٢ ربيع ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م (ص٥٩).

اعتراضات الحافظ ابن حجر
على الإمام النووي
في فتح الباري

تصدى الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) لشرح الصحيحين، فكان له في ذلك كتابان عظيمان:

الأول: «تلخيص شرح الألفاظ والمعاني ممَّا تضمنه صحيح البخاري»[(١)].

(١) أشار إليه النووي في تهذيب السماء واللغات١/ ٧٥ دار الكتب العلمية؛ ونسبه إليه الذهبي في التذكرة (٤/ ١٤٧٢) دار إحياء التراث العربي؛ وابن قاضي شهبة في طبقاته (٢/ ١٥٧)؛ والبغدادي في هدية العارفين (٢/ ٥٢٤) دار الفكر؛ وبروكلمان في تاريخه (٣/ ١٢٧)؛ وذكر فؤاد سزكين في تاريخ التراث (١/ ٢٤٤) الرياض، تلخيصين مشروحين للصحيح للنووي، وفهم من ذلك أن النووي وضع على الصحيح كتابين، بينما الصواب أنَّه كتاب واحد.
ولقد شرح النووي في هذا الكتاب الجامع الصحيح إلى كتاب العلم كذا قال السخاوي؛ وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٥٠): «. . . وهو شرح قطعة من أوله إلى آخر كتاب الإيمان» قلتُ: وقد طبعت هذه القطعة في مصر مذيلة بإرشاد الساري وعون الباري، قال صاحب الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه (ص٣٠٣) طبعة دار البشائر =

الثاني: «المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج»[1].

كما ألَّف النووي كتباً دلت على نباهته في العلم، منها: «رياض الصالحين»، و«الأذكار»، و«الأربعين» و«الروضة»، و«شرح المهذب».

ولقد استمد الحافظ ابن حجر في شرحه الجامع النافع لصحيح البخاري، من أغلب هذه الكتب الكثيرَ الطيبَ، وأدخله في كتابه مستفيداً منه تارة، ومتعقباً له تارةً أخرى.

ولقد رأيتُ أن أجرد من «فتح الباري» ما وقع للحافظ من تعقبات للنووي[2]، وأن أفرد منها ما كان في الاستنباط والفقه خاصة.

= الإسلامية: «وصور أخيراً في بيروت، من غير تاريخ ويقع في ٢٨٠ صفحة»، وقرأتُ في بعض الملتقيات العلمية على الشبكة، أنَّ طارق بن عوض الله بن محمد حقق هذا الجزء من الشرح، وهو يطبع في دار ابن عفان بمصر ودار ابن القيم بالدمام، وأفرد علي حسن عبد الحميد مقدمة هذه القطعة بالطبع، فنشرت بدار الكتب العلمية، من غير تاريخ.

(١) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٧) وللعلامة محمد زاهد الكوثري رأي في شرح النووي لمسلم رأيتُ إثباته هنا لكيلا يغتر به، قال في المقالات (ص١٧٥) نشر مصر: «. . . وشرح النووي هذا هو أول شرح برز في عالم المطبوعات من شروح صحيح مسلم، إلَّا انه ليس ممَّا يشفي غلة الباحث في جل المطالب».

(٢) وقفتُ في هذا الجرد على أكثر من ١٠٠ اعتراض في الحديث وفقهه واللغة وغير ذلك.

١ ـ استمداد الحافظ ابن حجر من كتب النووي:

واستمدادُ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» من كتب النووي ظاهرٌ للعيان، فهو ينقل عنه من «شرح مسلم»، و«رياض الصالحين»، و«الروضة»، و«الأذكار»، و«شرح المهذب»، ولقد كان الحافظُ في ذلك حفياً بالإمام، ومن مظاهر حفاوته به[١]:

١ ـ ذكره له بـ: «الشيخ»، وذلك يدل على جلالته في عينه، وكبره في نفسه، واعترافه بغنائه في الإسلام وأهله[٢].

٢ ـ موافقته له في رأيٍ يختاره، أو نظرٍ يراه، أو فهمٍ يظهر له، فتراه ينقل نص كلامه ويقول: «وهو كما قال»[٣].

٣ ـ متابعته في تعقب أقوال ينقلها، أو يحكيها في شرح حديث أو ترجيح فهم، أو حل إشكال[٤].

٤ ـ تقديم قوله إذا تعارضت الأقوال، وتعددت المذاهب، واحتيج للترجيح، فترى الحافظَ يقول: «والأصح كما قال النووي. . .»[٥].

---

(١) انظر النقول عن النووي في هذه الكتب في: فتح الباري (١/ ٢٧٥ و١/ ٥١٣ و١/ ٣٨٨ و١/ ١٦٧ و١/ ٢٢٦) طبعة دار الفكر.

(٢) الفتح (١١/ ٣٣٥) ولا يفهمن قارىءٌ أن ذلك يطرد للحافظ، بل لو قال قائلٌ إن ذلك وارد في مواضع قليلة لما ابعد، لكن وروده دليل على ما قلته آنفاً فتأمله.

(٣) الفتح (١٢/ ٢٧٤).

(٤) الفتح (٦/ ٤٩٢).

(٥) الفتح (٩/ ٦٦٦).

٥ ـ الدفاع عن النووي في اختيار يراه، أو نظر يرتضيه، أو مسلك ينتهجه، وذلك بطريقتين:

الأولى: الاعتذار عن النووي، وتخريج قوله[١].

الثانية: الانتصار له، ورد اعتراض من اعترض عليه[٢].

٢ ـ أسباب اعتراض ابن حجر على النووي:

هناك جملة من الأسباب والبواعث حملت الحافظَ ابن حجر على الاعتراض على النووي، فمنها:

١ ـ حكاية الاتفاق على أمر من الأمور: ذلك أن النووي، قد يدعي وجود الاتفاق على مسألة فقهية، جوازاً أو حرمة، ويكون فيها قولٌ مخالفٌ، لم يخف على الحافظ، فينبري متعقّباً، ذاكراً حجّته في ذلك[٣].

٢ ـ عدم مطابقة الحديث للقدر المستنبط منه: فقد يفهم النوويُّ من حديث ما معنى غير متعين فيه، ولا مذكور، فيكون ذلك مدعاة لاعتراض الحافظ ابن حجر[٤].

٣ ـ التردد بين معنيين في فهم الحديث: ذلك أنَّه قد يكون في لفظ الحديث ما يتردد معناه بين مدلولين، فيحكي النوويُّ ذلك معاً، ولا يجزم بأحدهما، فينبري الحافظ ابن حجر للاعتراض، والجزم

---

(١) الفتح (١/ ٢٣٧) و(٨/ ٢١٩).

(٢) الفتح (١٣/ ١١٧).

(٣) انظر: الاعتراض رقم (١ و٧ و١٢ و٢٢ و٢٤ و٣٠).

(٤) انظر: الاعتراض رقم (٩ و١٥ و١٦ و٢٠ و٢٣ و٢٩ و٣٧).

بأحدهما لورود دليل راجح في ذلك، قد يكون خفي على الإمام النووي[١].

٤ ـ **مخالفة ما حكاه النووي لواقع الحال**: فقد ينقل النوويُّ رأياً وينسبه إلى أحد الفقهاء المشاهير، استقلالاً أو تبعاً، بينما يكون رأي ذلك الفقيه، أو العالم مخالفاً لما نسبه إليه، ولعله لم يطلع على رأيه فيه، أو اطلع لكن لم يستوعب جميع كتبه، فيكون لنظر الحافظ ابن حجر في ذلك مجالٌ[٢].

٥ ـ **التعليق على طريقة النووي في الجمع بين معنى حديثين مشكلين**: فقد يقع التعارض بين حديثين ظاهراً، فيتصدى النووي للجمع بينهما، لكنه لا يكون موفقاً برأي الحافظ ابن حجر[٣].

٦ ـ **مجانبة الدقة في ظاهر عبارة النووي**: ذلك أن النووي قد يشعر لفظه بشيء محتمل، فينبري ابن حجر لدفع ما أوحى به لفظه، وبيان حقيقة الحال فيه، لكي يسلم من الإيراد[٤].

٧ ـ **ادعاء أفضلية أمر من غير دليل**: فقد يدعي النووي أفضلية أمر قولاً كان أو عملاً، ولا يكون فيه دليلٌ خاصٌّ، فيكون ذلك مدعاة لاعتراض الحافظ ابن حجر[٥].

---

(١) انظر: الاعتراض رقم (٣).

(٢) انظر: الاعتراض رقم (٤ و١٠).

(٣) انظر: الاعتراض رقم (٦ و١١).

(٤) انظر: الاعتراض رقم (١٣).

(٥) انظر: الاعتراض رقم (٢١).

٨ ــ ادعاء بطلان مذهب أو رأي: ذلك أن النووي قد يطلق في مذهب أنَّه باطلٌ، ويكون ذلك محكيًّا عن بعض التابعين ومن هو دونهم في الدرجة، فيتساءل الحافظُ ابن حجر كيف استجاز النووي إطلاق البطلان عليه؟؟[١]

٩ ــ توهين قول منقول عن إمام مشهور: فقد يحكي النووي قولاً عن إمامٍ مشهورٍ، ثُمَّ يضعفه، ويكون لذلك القول مخرجٌ حسنٌ، ومحمل مقبولٌ، ينفي عنه الضعف، فينبري الحافظ ابن حجر لبيان ذلك[٢].

١٠ ــ دفع تأويلات النووي: فقد يذكر النووي للقضية احتمالاً ثُمَّ يرجحه ويقويه، ويراه هو الوجه الصواب، بينما يراه الحافظ ابن حجر تأويلاً بعيداً، لأنَّه لايرفع الإشكال، ولا يغني عن البيان[٣].

١١ ــ التصرف في مجرى الخلاف: فقد يكون الخلاف بين العلماء جارياً في معنى مخصوص، فيجريه النووي في معنى آخر فينبري الحافظ لبيان ذلك[٤].

١٢ ــ قد يعترض النووي على قول يحكيه، فيتصدى الحافظُ للنظر في ذلك الاعتراض، ويقلبه على وجوهه، ويذكر ما يحتمله منها، ممَّا يلزم منه عدم الاعتراض، أو إثباته، وكأنه لا يسلِّم بما قاله النووي[٥].

---

(١) انظر: الاعتراض رقم (٢٦).
(٢) انظر: الاعتراض رقم (٢٧).
(٣) انظر: الاعتراض رقم (٢٨).
(٤) انظر: الاعتراض رقم (٣١).
(٥) انظر: الاعتراض رقم (٣٥ و٣٦).

٣ ـ منهج الحافظ ابن حجر في الاعتراضات:

للمتأمل في اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإمام النووي أن يستخرج منها طريقته في ذلك، ومن معالمها:

١ ـ حكاية نص كلام النووي، ثُمَّ نقضه بعد ذلك، والحافظُ لا يلتزم بلفظ النووي حذو القذة بالقذة، بل يسوق معناه، وقد يحتفظ ببعض ألفاظه، وهو أمرٌ يمكن تتبعه فيما أحلتُ عليه من شرح النووي على مسلم في الحواشي.

٢ ـ يُصَدِّر الحافظ ابن حجر نقده بقوله: «وفيه نظر»[١]، أو قد يحكي صنيع النووي، ثُمَّ يستدرك بقوله: «لكن...»[٢]، أوقد يفصل بين كلام النووي وبين كلامه هو لنفسه بقوله: «قلت»[٣].

٣ ـ لم يقسَ الحافظ ابن حجر على النووي في الاعتراض قسوته على غيره، بل كان رحمه الله شديد التوقي في نقده، صائناً لفظه عن الإقذاع، ممسكاً لسانه عن التجريح، وكيف لا يفعل ذلك وهو يعترض على سيد جليل، وعالم حصور نبيل، وورع فاضل كبير[٤]؟ وقصارى

---

(١) انظر: الاعتراض رقم (١ و٢).

(٢) انظر: الاعتراض رقم (٣).

(٣) انظر: الاعتراض رقم (٦).

(٤) عرف الجهابذة الكبار مقدار الإمام النووي وبلاءه في الإسلام بما ألف وكتب وصنف، فقالوا وأكثروا، من ذلك ما كان ينشده التقي السبكي:

(وفي دار الحديث لطيف معنى ... على بُسط لها أصبو وآوي

على أني أمس بحُرِّ وجهي ... مكاناً مسَّه قدم النواوي)

وانظر طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ١٦٦) دار المعرفة ـ بيروت.

ما يفعله الحافظُ أن يقول: «وهذا ضعيف»[1]، «وما فعله متعقب»[2]، أو «تعقب»[3]، أو «كذا قال»[4]، أو «فيما نقله مؤاخذات»[5].

٤ ـ يستعين الحافظ ابن حجر بتعقبات العلماء للنووي، فيحكيها مقرًّا لها، وله في ذلك طريقتان:

الأولى: تصريحه بالمتعقب وذكره صراحة: كقوله: «وقد تعقب والدي رحمه الله في نكته على الأذكار ما قاله الشيخ»[6].

---

(١) انظر: الاعتراض رقم (٦).

(٢) انظر: الاعتراض رقم (٧).

(٣) انظر: الاعتراض رقم (٨).

(٤) انظر: الاعتراض رقم (١٩).

(٥) انظر: الاعتراض رقم (٢٥).

(٦) انظر: الاعتراض رقم (٣٠) ووجدت الحافظ ابن حجر ينقل في موضع آخر عن والده في الفتح (١١/ ٤٥٧) قال: «وجدت بخط أبي رحمه الله تعالى ـ ولم اسمعه من نظمه ما يوافق مختار النووي وهو قوله:

(يارب أعضاء السجود عتقتها ... من عبدك الجاني وأنت الوافي

والعتق يسري بالغنى يا ذا الغنى ... فامنن على الفاني بعتق الباقي)

ولقد ترجم الحافظ لوالده فقال: «سمع من أبي الفتح ابن سيد الناس وغيره واشتغل بالفقه والعربية، ومهر في الآداب وقالب الشعر فأجاد، ووقع في الحكم... وله دواوين. وكان موصوفاً بالعقل والمعرفة والديانة والأمانة ومكارم الأخلاق... وله استدراك على الأذكار للنووي فيه مباحث حسنة... قال: «وتركني لم أكمل أربع سنين، وأنا الآن أعقله كالذي يتخيل الشيء ولا يتحققه، وأحفظ منه أنَّه قال: «كنية ولدي أحمد أبو الفضل رحمه الله تعالى»، قلت توفي والد ابن حجر سنة ٧٧٧هـ؛ وانظر: إنباء الغمر (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، دار الكتب العلمية المصورة عن الطبعة الهندية.

الثانية: إعراضه عن التصريح بالمتعَقَّب، والدلالة عليه بقوله: «. . . وتُعقِّب»[1].

٤ ـ منهجي في جمع الاعتراضات:

١ ـ جمعتُ بادئ ذي بدء كل اعتراض على النووي، سواء تعلق بالاستنباط وفقه الحديث أو غيره، ثُمَّ ميزت بعد ذلك بينه وبين غيره ممَّا هو خارجٌ عن شرط هذا الجمع.

٢ ـ أدخلتُ في هذا الجمع الاعتراض الصريح دون غيره، ممَّا قد يظهر لأول وهلة أنَّه اعتراض، ومما أعرضتُ عنه ممَّا هذه سبيله:

أ ـ ما يذكره الحافظ ابن حجر تعليقاً على كلام النووي أو شرحاً له[2].

ب ـ ما يذكره الحافظ ابن حجر زيادة على ما تقدم في قول النووي[3].

٣ ـ رتبتُ القدر المستخرج على الكتب والأبواب كصنيعي في غيره[4].

٤ ـ تابعتُ محمد فؤاد عبد الباقي في ترقيمه لكتب وأبواب البخاري، كما رقمت ما استخرجته من اعتراضات بأرقام مسلسلة.

---

(١) انظر: الاعتراض رقم (٨ و١٥).
(٢) انظر مثلاً: الفتح (١/ ٥٨٦).
(٣) الفتح (٥/ ٨١).
(٤) انظر: اعتراضات الحافظ ابن حجر على العلاء مغلطاي والبدر الزركشي في شرح البخاري (ص٦٣) مجلة دعوة الحق العدد (٣٣١).

٥ ـ صدَّرتُ الاعتراض بقولي: «قال ابن حجر»، فأذكر الحديث الذي وقع فيه الاعتراض أو طرفه، أو أقول: «في شرح حديث فلان»، أو في فوائد حديث كذا أو في شرح حديث الباب.

٦ ـ عزوتُ ما ذكرته من أحاديث أو أطرافها إلى موضعه في الصحيح وذكرتُ مواضع الاعتراضات في فتح الباري.

٧ ـ خرَّجتُ النقول عن الإمام النووي في شرح الصحيح لمسلم خاصة، واجتهدت في ذلك، إلَّا في مواضع خفي عليَّ مكانها.

٥ ـ ثمرات الجمع:

لعلَّ من ثمرات جمع اعتراضات الحافظ ابن حجر على الإمام النووي الوقوف على ما يأتي:

أولاً: سعة اطلاع الحافظ ابن حجر، وتبحره في معرفة المنقول عن العلماء في قضايا الفقه والخلاف.

ثانياً: عدم جمود الحافظ ابن حجر على المنقول عن المعترض عليه، ومناقشة ذلك، وإثبات الصحيح من قوله، وتزييف غيره.

ثالثاً: لدارس تاريخ فقه الحديث أن يستفيد من الوقوف على هذه الاعتراضات، وله أيضاً أن يوازن بين المنتقد من الأقوال، وبين غيرها ممَّا سلم من ذلك.

وبعد فلقد كررتُ فيما كتبتُ فيه من هذا الضرب القولَ بأني قد أترك ممَّا زعمتُ أني تصديتُ لجمعه وإحصائه قليلاً أو كثيراً، ذلك لأنَّ الخطب جليل، والكرب فيه عظيم، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله رب العالمين.

٦ ـ نصوص الاعتراضات:

٤ ـ كتاب الوضوء

٤٣ ـ باب وضوء الرجل مع امرأته وفضل المرأة...

١ ـ قال ابن حجر في شرح حديث ابن عمر[1]: «ونقل الطحاوي، ثُمَّ القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال الرجل والمرأة من الإناء الواحد، وفيه نظر، لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنَّه كان ينهى عنه، وكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم، وهذا الحديث حجة عليهم ونقل النووي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس، وفيه نظر أيضاً، فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي، وثبت عن ابن عمر والشعبي، والأوزاعي المنع، لكن مقيداً بما إذا كانت حائضاً»[2].

٥ ـ كتاب الغسل

١ ـ باب الوضوء قبل الغسل

٢ ـ قال ابن حجر في استخراج فوائد حديث

---

(١) برقم (١٩٣) ولفظه: «كان الرجال والنساء يتوضؤون في زمان رسول الله ﷺ جميعاً».

(٢) الفتح (١/ ٣٠٠) وتعقب العيني ابن حجر فقال في عمدة القاري (٣/ ٨٤) دار الفكر: «في نظره نظرٌ، لأنهم قالوا الاتفاق دون الإجماع. . . على أنَّه روي جواز ذلك عن تسعة من الصحابة»، واعترضه ابن حجر في انتقاض الاعتراض (٢/ ٣٣) فقال: «انظر وتعجب، بينا هو يصحح الاتفاق، إذا به يقتصر على تسعة من الطبقة الأولى».

ميمونة[1]: «قال ابن دقيق: وقد يؤخذ منه الاكتفاء بغسلة واحدة، لإزالة النجاسة، والغسل من الجنابة، لأنَّ الأصل عدم التكرار وفيه خلاف» انتهى، وصحَّح **النووي** وغيره أنَّه يجزئ، لكن لم يتعين في هذا الحديث أن ذلك كان لإزالة النجاسة بل يحتمل أن يكون للتنظيف، فلا يدل على الاكتفاء»[2].

٨ ـ كتاب الصلاة

١ ـ باب ما يستر من العورة

٣ ـ قال ابن حجر: «قوله: «عن اشتمال الصماء»[3]، قال أهل اللغة: هو أن يخلل جسده بالثوب لايرفع منه جانباً، ولا يبقى ما يخرج منه يده. . .» وقال الفقهاء: هو أن يلتحف بالثوب ثُمَّ يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه، فيصير فرجه بادياً، قال **النووي**: فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً لئلَّا تعرض له حاجة، فيتعسر عليه إخراج يده، فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشاف العورة، قلتُ: ظاهر سياق المصنف من رواية يونس في اللباس أن

---

(١) برقم (٢٤٩) ولفظه: «توضأ رسول الله ﷺ وضوءه للصلاة غير رجليه، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى، ثُمَّ أفاض عليه الماء، ثُمَّ نحَّى رجليه فغسلهما، هذا غسله من الجنابة».

(٢) الفتح (١/ ٣٦٢).

(٣) هذا طرف من حديث أبي سعيد الخدري برقم (٣٦٧) قال: «نهى رسول الله ﷺ عن اشتمال الصماء، وأن يحتبي في ثوب واحد، ليس على فرجه منه شيء».

التفسير المذكور فيها مرفوع: وهو موافق لما قال الفقهاء»، ولفظه: والصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه، فيبدو أحد شقيه، وعلى تقدير أن يكون موقوفاً، فهو حجة على الصحيح لأنَّه تفسير من الرواي لا يخالف ظاهر الخبر»[١].

١١ ـ باب ما يذكر في الفخذ ويروى عن ابن عباس وجرهد ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ: «الفخذ عورة»...

٤ ـ قال ابن حجر في شرح حديث أنس:[٢] «قال **النووي**: «ذهب أكثر العلماء إلى أن الفخذ عورة، وعن أحمد ومالك في رواية: العورة القبل والدبر فقط، وبه قال أهل الظاهر وابن جرير والإصطخري، قلتُ: في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظرٌ، فقد ذكر المسألة في تهذيبه، ورد على من زعم أن الفخذ ليست بعورة»[٣].

٣٨ ـ باب دفن النخامة في المسجد:

٥ ـ قال ابن حجر: «قوله: «فيدفنها»[٤]... وقال **النووي** في

---

(١) الفتح (١/ ٤٧٧).

(٢) برقم (٣٧١) وهو طويل وفيه: «فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر وإن ركبتي لتمس فخذ نبي الله ﷺ، ثُمَّ حسر الإزار عن فخذه حتَّى إني أنظر إلى بياض فخذ نبي الله ﷺ».

(٣) الفتح (١/ ٤٧٧).

(٤) هذه لفظة من حديث أبي هريرة برقم (٤١٦) ولفظه: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يبصق أمامه، فإنَّما يناجي الله مادام في مصلاه، ولا عن يمينه... وليبصق عن يساره أو تحت قدمه فيدفنها».

الرياض: «المراد بدفنها ما إذا كان المسجد ترابيًّا أو رمليًّا، فأمَّا إذا كان مبلطاً مثلاً، فدلكها عليه بشيء مثلاً، فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير»[1]، قلتُ: لكن إذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم: «ثم دلكه بنعله»، وكذا قوله في حديث طارق عند أبي داود: «وبزق تحت رجله ودلك»[2].

٨ ـ كتاب مواقيت الصلاة

٢٠ ـ باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعاً

٦ ـ قال ابن حجر: «قوله: «وهي التي يدعونها الناسُ العتمة»[3]، قال **النووي** وغيره يجمع بين النهي عن تسميتها عتمة، وبين ما جاء من تسميتها عتمة بأمرين: أحدهما أنَّه استعمل ذلك لبيان الجواز وأن النهي للتنزيه لا للتحريم، والثاني بأنه خاطب بالعتمة من لا يعرف العشاء لكونه أشهر عندهم من العشاء، فهو لقصد التعريف لا لقصد التسمية، ويحتمل أنَّه استعمل لفظ العتمة في العشاء، لأنَّه كان مشتهراً عندهم استعمال لفظ العشاء للمغرب، فلو قال لو يعلمون ما في الصبح والعشاء لتوهموا أنها المغرب»[4]، قلتُ: وهذا ضعيف، لأنَّه قد ثبت في نفس هذا الحديث: «لو يعلمون ما في الصبح

---

(١) رياض الصالحين للإمام النووي دار الريان للتراث، بلا تاريخ (ص٤٥٧).
(٢) الفتح (١/ ٥١٣).
(٣) هذا طرف من حديث سالم عن أبيه برقم (٥٦٤).
(٤) شرح النووي لمسلم (٥/ ١٤٨) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ.

والعشاء»، فالظاهر أن التعبير بالعشاء تارة، وبالعتمة تارة من تصرف الرواة»[1].

٣٠ ـ باب الصلاة بعد الفجر حتَّى ترتفع الشمس.

٧ ـ قال ابن حجر عند شرح حديث ابن عباس[2]: «قال النووي: « أجمعت الأمة على كراهة صلاة لا سبب لها في الأوقات المنهي عنها، واتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها، واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة تحية المسجد، وسجود التلاوة، والشكر وصلاة العيد والكسوف وصلاة الجنازة، وقضاء الفائتة، فذهب الشافعي وطائفة إلى جواز ذلك كله بلا كراهة، وذهب أبو حنيفة وآخرون إلى أن ذلك داخلٌ في عموم النهي، واحتج الشافعي بأنه ﷺ قضى سنة الظهر بعد العصر، وهو صريحٌ في قضاء السنة الفائتة، فالحاضرة أولى، والفريضة المقتضية أولى، ويلتحق ما له سبب»[3]، قلتُ: وما نقله من الإجماع والاتّفاق متعقبٌ فقد حكى غيره عن طائفة من السلف الإباحة مطلقاً، وأن أحاديث النهي منسوخة، وبه قال داود وغيره من أهل الظاهر، وبه جزم ابن حزم، وعن طائفة أخرى المنع مطلقاً في جميع الصلوات، وصح عن أبي بكرة وكعب بن عجرة المنع

---

(١) الفتح (٢/ ٤٦).

(٢) برقم (٥٨١) ولفظه: «شهد عندي رجال مرضيون، وأرضاهم عندي عمر أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتَّى تشرق الشمس، وبعد العصر حتَّى تغرب».

(٣) شرح النووي لمسلم (٦/ ٣٥٩).

من الصلاة الفرض في هذه الأوقات، وحكى آخرون الإجماع على جواز صلاة الجنازة في الأوقات المكروهة، وهو متعقب بما سيأتي في بابه»[1].

١٠ ـ كتاب الأذان

٤٢ ـ باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة وكان ابن عمر يبدأ بالعشاء...

٨ ـ قال ابن حجر في شرح أحاديث الباب[2]: «وأما من شرع، ثُمَّ أقيمت الصلاة، فلا يتمادى بل يقوم إلى الصلاة، قال النووي: وصنيع ابن عمر يبطل ذلك، وهو الصواب، وتعقب بأن صنيع ابن عمر اختيارٌ له، وإلَّا فالنظر إلى المعنى يقتضي ما ذكروه، لأنَّه يكون قد أخذ من الطعام ما دفع شُغلَ البال به، ويؤيد ذلك حديث عمرو بن أمية المذكور في الباب بعده، ولعل ذلك هو السر في إيراد المصنف له عقبه»[3].

١١٧ ـ باب التكبير إذا قام من السجود

٩ ـ قال ابن حجر: «قوله: «ثم يكبر حين يركع»[4]، قال النووي: «فيه دليل على مقارنة التكبير للحركة، وبسطه عليها، فيبدأ بالتكبير حين يشرع في الانتقال إلى الركوع، ويمده حتَّى يصل إلى حد

---

(١) الفتح (٢/ ٥٩).

(٢) انظر: أحاديث رقم (٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤).

(٣) الفتح (٢/ ١٦١).

(٤) هذا طرف من حديث أبي هريرة برقم (٧٨٩) في صفة صلاة النبي ﷺ.

الراكع انتهى»[1]، ودلالة هذا اللفظ على البسط الذي ذكره غير ظاهرة»[2].

١٣ ــ كتاب العيدين

٢٦ ــ باب الصلاة قبل العيد وبعدها...

١٠ ــ قال ابن حجر: «قوله: «باب الصلاة قبل العيد وبعدها»... وأمَّا النووي في شرح النووي، فقال: «قال الشافعي وجماعة من السلف لا كراهة في الصلاة قبلها، ولا بعدها»[3]: «فإن حمل كلامه على المأموم وإلَّا فهو مخالف لنص الشافعي المذكور»[4].

١٨ ــ كتاب تقصير الصلاة

١٢ ــ باب من تطوع في السفر في غير دبر الصلوات وقبلها...

١١ ــ قال ابن حجر: «قوله: «يومئ برأسه»[5]... وقد جمع

---

(١) شرح مسلم للنووي (٤/ ٣٤١).

(٢) الفتح (٢/ ٢٧٣).

(٣) شرح مسلم للنووي (٦/ ١٨١).

(٤) الفتح (٢/ ٤٧٦) وقول الشافعي الذي أشار إليه ابن حجر هو ما نقله عنه في الأم من أنَّه «يجب للإمام أن لا يتنفل قبلها ولا بعدها، وأمَّا المأموم فمخالف له في ذلك».

(٥) هذا طرف من حديث ابن عمر برقم (١١٠٥): «أن رسول الله ﷺ كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه، يومئ برأسه، وكان ابن عمر يفعله».

ابن بطال بين ما اختلف عن ابن عمر في ذلك بأنه كان يمنع التنفل على الأرض، ويقول به على الدابة، وقال **النووي** تبعاً لغيره: لعل النبي ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله، ولا يراه ابن عمر، أو لعله تركها في بعض الأوقات لبيان الجواز» انتهى، وما جمعنا به تبعاً للبخاري فيما يظهر أظهرُ، والله أعلم»[١].

٢٣ ـ كتاب الجنائز

٣١ ـ باب زيارة القبور

١٢ ـ قال ابن حجر: «قوله باب زيارة القبور»... قال **النووي** تبعاً للعبدري والحازمي وغيرهما: اتفقوا على أن زيارة القبور للرجال جائزة»[٢]، كذا أطلقوا، وفيه نظرٌ، لأنَّ ابن أبي شيبة وغيره روى عن ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي الكراهة مطلقاً حتَّى قال الشعبي: لولا نهي النبي ﷺ لزرت قبر ابنتي»، فلعل من أطلق أراد بالاتفاق ما استقر عليه الأمر بعد هؤلاء، وكأن هؤلاء لم يبلغهم الناسخ والله أعلم»[٣].

٨١ ـ باب الجريدة على القبر...

١٣ ـ قال ابن حجر قوله: «وقال نافع: «كان ابن عمر يجلس على القبور»[٤]... قال النووي: «المراد بالجلوس القعود عند

---

(١) الفتح (٢/ ٥٧٩).

(٢) شرح مسلم للنووي (٧/ ٥١) وقال النووي: «وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم» يعني للرجال.

(٣) الفتح (٣/ ١٤٨).

(٤) هذا القول في ترجمة الباب الطويلة.

الجمهور، وقال مالك: المراد بالقعود الحدث، وهو تأويل ضعيف أو باطل انتهى[1]، وهو يوهم انفراد مالك بذلك، وكذا أوهمه كلام ابن الجوزي حيث قال: «جمهور الفقهاء على الكراهة خلافاً لمالك، وصرح النووي خلافاً لمالك، وصرح النووي في شرح المهذب بأن مذهب أبي حنيفة كالجمهور، وليس كذلك، بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي، واحتج له بأثر ابن عمر المذكور»[2].

٢٥ ـ كتاب الحج

٥١ ـ باب إغلاق البيت ويصلي في أي نواحي البيت شاء

١٤ ـ قال ابن حجر في شرح حديث الباب[3]: «ومن المشكل ما نقله النووي، في زوائد الروضة، عن الأصحاب أن صلاة الفرض داخل الكعبة ـ إن لم يرج جماعة ـ أفضل منها خارجها «ووجه الإشكال أن الصلاة خارجها متفق على صحتها بين العلماء بخلاف داخلها، فكيف يكون المختلف في صحته أفضل من المتفق؟»[4].

---

(١) شرح مسلم للنووي (٧/ ٤١).

(٢) الفتح (٣/ ٢٢٤).

(٣) هو حديث سالم عن أبيه برقم (١٥٩٨) أنَّه قال: «دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم، فلمَّا فتحوا كنت أول من ولج، فلقيت بلالًا فسألته: هل صلى فيه رسول الله ﷺ قال: نعم بين العمودين اليمانيين».

(٤) الفتح (٣/ ٤٦٧).

٢٦ ـ كتاب العمرة

٦ ـ باب عمرة التنعيم

١٥ ـ قال ابن حجر في شرح حديث الباب[١]: «. . . وفي رواية جعفر عند مسلم: «فقام سراقة فقال: «يا رسول الله ألعامنا هذه أم للأبد؟ فشبك أصابعه واحدة في الأخرى، وقال دخلت العمرة في الحج مرتين، لا بل للأبد أبداً»، قال النووي: «معناه عند الجمهور أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إبطالاً لما كان عليه الجاهلية، وقيل معناه جواز القرآن أي دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج، وقيل معناه سقط وجوب العمرة، وهذا ضعيف، لأنَّه يقتضي النسخ بغير دليل، وقيل معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة، قال وهو ضعيف»، وتُعقب بأن سياق السؤال يقوي هذا التأويل بل الظاهر أن السؤال وقع عن الفسخ، والجوابُ وقع عما هو أعم من ذلك حتَّى يتناول التأويلات المذكورة إلَّا الثالث، والله أعلم»[٢].

٥٦ ـ كتاب الجهاد

٧ ـ باب تمني الشهادة

١٦ ـ قال ابن حجر في ذكر فوائد حديث

---

(١) هو حديث جابر برقم (١٧٨٥) وفيه: «أن سراقة بن مالك بن جعشم لقي النبي ﷺ وهو بالعقبة وهو يرميها فقال: «ألكم هذه خاصة يا رسول الله؟ قال: لا بل للأبد».

(٢) الفتح (٣/ ٦٠٩).

أبي هريرة:[1] «قال النووي: «في هذا الحديث الحض على حسن النية... وفيه أن الجهاد على الكفاية، إذ لو كان على الأعيان ما تخلف عنه»، قلتُ: وفيه نظرٌ، لأنَّ الخطاب إنَّما يتوجه للقادر، وأمَّا العاجز فمعذور، وقد قال سبحانه: «غير أولي الضرر»، وأدلة كون الجهاد فرض كفاية تؤخذ من غير هذا وسيأتي البحث فيه في باب وجوب النفير إن شاء الله تعالى»[2].

٦٠ ـ كتاب أحاديث الأنبياء

٤٨ ـ باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا...﴾

١٧ ـ قال ابن حجر في شرح حديث أبي هريرة في قصة جريج[3]: «قال النووي وغيره: «إنَّما دعتْ فأُجيبتْ، لأنَّه كان يمكنه أن يخفف ويجيبها، لكن لعله خشي أن تدعوه إلى مفارقة صومعته والعود إلى الدنيا وتعليقاتها»، كذا قال النووي، وفيه نظرٌ لما تقدم من أنها كانت تأتيه فيكلمها، والظاهر أنها كانت تشتاق إليه فتزوره وتقتنع

---

(١) برقم (٢٧٩٧) قال: «سمعت النبي ﷺ يقول: «والذي نفسي بيده، لولا أن رجالاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتخلفوا عني، ولا أجد ما أحملهم عليه ما تخلفت عن سرية تغدو في سبيل الله...».

(٢) الفتح (٦/ ١٧).

(٣) برقم (٣٤٣٦) وفيه: «وكان في بني إسرائيل رجل يقال له جريج كان يصلي، فجاءته أمه فدعته فقال: «أجيبها أو أصلي؟ فقالت: «اللهم لا تمته حتَّى تريه وجوه المومسات...».

برؤيته وتكليمه، وكأنه إنَّما لم يخفف، ثُمَّ يجيبها لأنَّه خشي أن ينقطع خشوعه»[1].

٦٤ ــ كتاب المغازي

٤٨ ــ باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح؟

١٨ ــ قال ابن حجر في ذكر الخلاف في هل فتحت مكة صلحاً أو عنوة: «[2]. . . وأمَّا قول **النووي** احتج الشافعي بالأحاديث المشهورة بأن النبي ﷺ صالحهم بمر الظهران قبل دخول مكة، ففيه نظرٌ، لأنَّ الذي أشار إليه إن كان مراده ما وقع له من قوله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»، كما تقدم، وكذا: «من دخل المسجد»، كما عند ابن إسحاق، فإن ذلك لا يسمى صلحاً إلَّا إذا التزم من أشير إليه بذلك الكف عن القتال، والذي ورد في الأحاديث الصحيحة ظاهرٌ في أن قريشاً، لم يلتزموا ذلك، لأنهم استعدوا للحرب كما ثبت في حديث أبي هريرة عند مسلم. . . وإن كان مراده بالصلح وقوع عقد به، فهذا لم ينقل، ولا أظنه عنى إلَّا الاحتمال الأول، وفيه ما ذكرته»[3].

---

(١) الفتح (٦/ ٤٨٢).

(٢) عند شرح حديث هشام عن أبيه برقم (٤٢٨٠) وهو طويل.

(٣) الفتح (٨/ ١٢)؛ وانظر أيضاً: شرح مسلم للنووي (١٢/ ٣٧٢).

٦٥ ــ كتاب التفسير

٣ ــ باب إذا جاءك المؤمنات يبايعنك.

١٩ ــ قال ابن حجر: «قوله: فانطلقت، ورجعت فبايعها»[١]. . . وفي رواية النسائي: «قال فاذهبي فأسعديها قالت: فذهبت فساعدتها، ثُمَّ جئت فبايعتُ» قال النووي: هذا محمول على أن الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة، ولا تحل النياحة لها ولا لغيرها في غير آل فلان كما هو ظاهر الحديث، وللشارع أن يخص من العموم من شاء بما شاء، فهذا صواب الحكم في هذا الحديث»[٢]، كذا قال وفيه نظرٌ إلَّا إن ادعى أن الذين ساعدتهم لم يكونوا أسلموا، وفيه بعدٌ، وإلَّا فليدع مشاركتهم لها في الخصوصية وسأبين ما يقدح في خصوصية أم عطية بذلك»[٣].

٦٦ ــ كتاب فضائل القرآن

١٥ ــ باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن

٢٠ ــ قال ابن حجر عند شرح حديث الباب[٤]: «قال النووي:

---

(١) هذا طرف من حديث أم عطية برقم (٤٨٩٢) قالت: «بايعنا رسول الله ﷺ، فقرأ علينا: «أن لا يشركن بالله شيئاً» ونهانا عن النياحة، فقبضت امرأة يدها، فقالت أسعدتني فلانة فأريد أن أجزيها، فما قال النبي ﷺ شيئاً، فانطلقت ورجعت فبايعها».

(٢) شرح مسلم للنووي (٦/ ٢٣٨).

(٣) الفتح (٨/ ٦٣٨).

(٤) هو حديث أسيد بن حضير في نزول الملائكة بينا هو يقرأ من الليل سورة البقرة برقم (٥٠١٨).

في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الأمة للملائكة، كذا أطلق، وهو صحيح، لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلاً والحسن الصوت، قال: «وفيه فضيلةُ القراءة، وأنها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة»، قلت: الحكم المذكور أعم من الدليل، فالذي في الرواية إنَّما نشأ عن قراءة خاصة من سورة خاصة بصفة خاصة، ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر، وإلَّا لو كان على الإطلاق لحصل ذلك لكل قارئ»[1].

٧٠ ـ كتاب الأطعمة

٢ ـ باب التسمية على الطعام والأكل باليمين

٢١ ـ قال ابن حجر: «قوله: «باب التسمية على الطعام، والأكل باليمين... وأمَّا قول النووي في أدب الأكل من الأذكار: «صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته، والأفضل أن يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، فإن قال بسم الله كفاه وحصلت السنة ـ فلم أرَ لما ادعاه من الأفضلية دليلاً خاصًّا»[2].

٢٢ ـ قال ابن حجر: «قوله: يا غلام: سمِّ الله[3]، قال **النووي**: أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله، وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظرٌ، إلَّا إن أريد بالاستحباب أنَّه راجحُ الفعل، وإلَّا فقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك، وهو قضية القول

---

(١) الفتح (٩/ ٦٤).

(٢) الفتح (٩/ ٥٢١) وانظر: الأذكار للنووي (ص٢٠٧).

(٣) هذا طرف من حديث عمر بن أبي سلمة برقم (٥٣٧٦).

بإيجاب الأكل باليمين، لأنَّ صيغة الأمر بالجميع واحدة»[1].

٧٣ ـ كتاب الأضاحي

٧ ـ باب أضحية النبي ﷺ بكبشين أقرنين ويذكر سمينين...

٢٣ ـ قال ابن حجر: «قوله كان النبي ﷺ يضحي بكبشين، وأنا أضحي بكبشين»[2]... ومن ثمَّ قال الشافعية: إن الأضحية بسبع شياه أفضل من البعير، لأنَّ الدم المراق فيها أكثر، والثواب يزيد بحسبه، وأن من أراد أن يضحي بأكثر من واحد يعجله، وحكى الروياني من الشافعية استحباب التفريق على أيام النحر، قال **النووي**: «هذا أرفق بالمساكين لكنه خلاف السنة، «كذا قال والحديث دال على اختيار التثنية، ولا يلزم منه أن من أراد أن يضحي بعدد، فضحى أول يوم باثنين ثُمَّ فرق البقية على أيام النحر أن يكون مخالفاً للسنة»[3].

٧٤ ـ كتاب الأشربة

٢٤ ـ باب الشرب من فم السقاء

٢٤ ـ قال ابن حجر: «قوله: «أن يشرب من في السقاء»[4]...

---

(١) الفتح (٩/ ٥٢٢)، وانظر: الأذكار للنووي (ص٢٠٧).

(٢) هذا من حديث أنس بن مالك برقم (٥٥٥٣).

(٣) الفتح (١٠/ ١١).

(٤) هذا من حديث أبي هريرة برقم (٥٦٢٨): «نهى النبي ﷺ أن يشرب من في السقاء».

وقال النووي: «اتفقوا على أن النهي هنا للتنزيه لا للتحريم» كذا قال، وفي الاتفاق نظرٌ لما سأذكره، فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك أنَّه أجاز الشرب من أفواه القرب، وقال: «لم يبلغني فيه نهيٌ» وبالغ ابن بطال في رد هذا القول، واعتذر عنه ابن المنير باحتمال أنَّه كان لا يحمل النهي فيه على التحريم. قال النووي: «ويؤيد كون هذا النهي للتنزيه أحاديث الرخصة في ذلك» قلتُ لم أر في شيء من الأحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز، إلَّا من فعله ﷺ، وأحاديث النهي كلها من قوله، فهي أرجح إذا نظرنا إلى علَّة النهي عن ذلك، فإن جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي أنَّه مأمون منه ﷺ أما أولاً: فلعصمته ولطيب نكهته، وأمَّا ثانياً فلرفقه في صب الماء، وبيان ذلك ما ورد في علَّة النهي...»[1].

٧٧ ـ كتاب اللباس.

٩١ ـ باب ما وطئ من التصاوير

٢٥ ـ قال ابن حجر: «قوله: «فيه تماثيل»[2]، واستدل بهذا الحديث على جواز اتخاذ الصور، إذا كانت لا ظل لها وهي مع ذلك ممَّا يوطأ ويداس، أو يمتهن بالاستعمال كالمخاد والوسائد، قال النووي: «وهو قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين، وهو قول

---

(١) الفتح (١٠/ ٩١).

(٢) هذا طرف من حديث عائشة برقم (٥٩٥٥) قالت: «فقدم النبي ﷺ من سفر، وعلقت درنوكاً فيه تماثيل، فأمرني أن أنزعه، فنزعته «والدرنوك: ثوب غليظ له خمل إذا فرش فهو بساط».

الثوري ومالك وأبي حنيفة والشافعي ولا فرق في ذلك بين ما له ظل، وما لا ظل له، فإن كان معلقاً على حائط أو ملبوساً أو عمامة، أو نحو ذلك ممَّا لا يعد ممتهناً فهو حرامٌ، قلتُ: وفيما نقله مؤاخذات: منها أن ابن العربي من المالكية نقل أن الصورة إذا كان لها ظلٌّ حرم بالإجماع سواء كانت ممَّا يمتهن أم لا، وهذا الإجماع محله في غير لعب البنات كما سنذكره في باب من صور صورة»... ومنه أن إمام الحرمين نقل وجهاً أن الذي يرخص فيه ممَّا لا ظل له ما كان على ستر أو وسادة، وأمَّا ما على الجدار والسقف فيمنع... ومنها أن مذهب الحنابلة جواز الصورة في الثوب ولو كان معلقاً على ما في خبر أبي طلحة، لكن إن ستر به الجدار منع عندهم»[1].

٢٦ ـ قال ابن حجر: «قوله تماثيل»[2] قال النووي: «وذهب بعض السلف إلى أن الممنوع ما كان له ظلٌّ، وأمَّا ما لاظل له، فلا بأس باتخاذه مطلقاً، وهو مذهب باطلٌ، فإن الستر الذي أنكره النبي ﷺ كانت الصورة فيه بلا ظل بغير شك، ومع ذلك فأمر بنزعه» قلتُ: المذهب المذكور نقله ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد بسند صحيح، ولفظه عن ابن عون: «قال: «دخلتُ على القاسم، وهو بأعلى مكة في بيته، فرأيتُ في بيته تصاوير القندس والعنقاء»، ففي إطلاق كونه مذهباً باطلاً نظرٌ، إذ يحتمل أنَّه تمسك في ذلك بعموم قوله:

(١) الفتح (١٠/٣٨٨).

(٢) هذا طرف من حديث عائشة الذي تقدم آنفاً وفصلت بين الاعتراض الأول والثاني وإن ساقهما ابن حجر مساقاً واحداً.

«إلَّا رقماً في ثوب»، فإنه أعم من أن يكون معلقاً أو مفروشاً، وكأنه جعل إنكار النبي ﷺ على عائشة تعليق الستر المذكور مركباً من كونه مصوراً، ومن كونه ساتراً للجدار»[1].

٧٨ ـ كتاب الأدب.

٤٤ ـ باب ما ينهى عن السباب واللعن.

٢٧ ـ قال الحافظ ابن حجر: «قوله لا يرمي رجلٌ رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر، إلَّا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كما قال»[2]. . . قال النووي: «اختلف في تأويل هذا الرجوع، فقيل: رجع عليه الكفر إن كان مستحيلاً، وهذا بعيد من سياق الخبر، وقيل على الخوارج، لأنهم يكفرون المؤمنين هكذا نقله عياض عن مالك وهو ضعيف، لأنَّ الصحيح عند الأكثرين أن الخوارج لا يكفرون ببدعتهم»، قلتُ: ولما قاله مالك وجهٌ، وهو أن منهم من يكفر كثيراً من الصحابة ممن شهد له رسول الله ﷺ بالجنة والإيمان، فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم للشهادة المذكورة لا من مجرد صدور التفكير منهم بتأويل كما سيأتي إيضاحه في باب من أكفر أخاه بغير تأويل»[3].

---

(١) الفتح (١٠/٦٨٨).
(٢) هذا حديث أبي ذر أنَّه سمع النبي ﷺ يقول وذكره برقم (٦٠٤٥).
(٣) الفتح (١٠/٤٦٦).

٧٨ ـ كتاب الأدب

٩٥ ـ باب ما جاء فيقول الرجل: ويلك

٢٨ ـ قال ابن حجر عند حديث أنس[(١)]: «. . . وأمَّا قول **النووي**: يحتمل أنه ﷺ أراد أن الغلام المذكور لا يؤخر ولا يعمر ولا يهرم، أي فيكون الشرط لم يقع، فكذلك لم يقع الجزاء فهو تأويل بعيدٌ، ويلزم منه استمرار الإشكال، لأنَّه إن حمل الساعة على انقراض الدنيا، وحلول أمر الآخرة، كان مقتضى الخبر أن القدر كان بين زمانه ﷺ وبين ذلك بمقدار ما لو عمر ذلك الغلام إلى أن بلغ الهرم، والمشاهد خلاف ذلك، وإن حمل الساعة على زمن مخصوص رجع إلى التأويل المتقدم، وله أن ينفصل عن ذلك بأن سن الهرم لا حد لقدره»[(٢)].

١٢٣ ـ باب الحمد للعاطس

٢٩ ـ قال ابن حجر: «قوله باب الحمد للعاطس: «. . . وقال **النووي** في «الأذكار»: «اتفق العلماء على أنَّه يستحب للعاطس أن يقول عقب عطاسه: «الحمد لله»، ولو قال الحمد لله رب العالمين، لكان أحسن، فلو قال الحمد لله على كل حال، كان أفضل»، كذا قال: والأخبار التي ذكرتها تقتضي التخيير، ثُمَّ الأولوية كما تقدَّم، والله أعلم»[(٣)].

---

(١) برقم (٦١٦٧) وفيه: «فمر غلام للمغيرة وكان من أقراني فقال: إن أخر هذا فلن يدركه الهرم حتَّى تقوم الساعة».

(٢) الفتح (١٠/٥٥٧).

(٣) الفتح (١٠/٦٠١)؛ وانظر: الأذكار للنووي (ص٢٤٠).

٧٩ ـ كتاب الاستئذان

٨ ـ باب إفشاء السلام.

٣٠ ـ قال ابن حجر عند شرح حديث الباب:[١] «قال النووي: «وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالإنصات... وأمَّا المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي: الأولى ترك السلام عليه، فإن سلم عليه كفاه الرد بالإشارة... قال النووي: وفيه نظرٌ، والظاهر أنَّه يشرع السلام عليه، ويجب عليه الرد، ثُمَّ قال: وأمَّا من كان مشتغلاً بالدعاء مستغرقاً فيه، مستجمع القلب، فيحتمل أن يقال هو كالقارئ، والأظهر عندي أنَّه يكره السلام عليه، لأنَّه يتنكد به ويشقُّ عليه أكثر من مشقة الأكل، وإن كان مصلياً لم يجز أن يقول بلفظ المخاطبة كعليك السلام، أو عليك فقط، فلو فعل بطلت إن علم التحريم لا إن جهل في الأصح... وقد تعقبَ والدي رحمه الله في نكته على الأذكار ما قاله الشيخ في القارئ لكونه يأتي في حقه نظير ما أبداه هو في الداعي، لأنَّ القارئ قد يستغرق فكره في تدبير معاني ما يقرأه، ثُمَّ اعتذر عنه بأن الداعي يكون مهتمًّا بطلب حاجته، فيغلب عليه التوجه طبعاً... انتهى»، ولا يخفى أن التعليل الذي ذكره الشيخ من تنكد الداعي يأتي نظيره في القارئ، وما ذكره الشيخ في بطلان الصلاة إذا رد السلام بالخطاب ليس متفقاً عليه،

---

(١) هو حديث البراء بن عازب برقم (٦٢٣٥) قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بسبع بعيادة المريض، واتباع الجنائز، وتشميت العاطس، ونصر الضعيف وعون المظلوم وإفشاء السلام، وإبرار المقسم...».

فعن الشافعي نص في أنها لا تبطل، لأنَّه لايريد حقيقة الخطاب بل الدعاء، وإذا عذرنا الداعي والقارئ بعدم الرد، فردَّ بعد الفراغ كان مستحبًّا. . . قال:[1] «وكذا الخصم إذا سلم على القاضي لا يجب عليه الرد، وكذلك الأستاذ إذا سلم عليه تلميذه لا يجب الرد عليه»، كذا قال، وهذا الأخير لا يوافق عليه»[2].

١٨ ـ باب من ردَّ فقال عليك السلام وقالت عائشة: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته...

٣١ ـ قال ابن حجر: «قوله: «باب من رد فقال عليك السلام»، قال النووي: «فلو أسقط الواو، فقال: عليكم السلام» قال الواحدي: فهو سلام، ويستحق الجواب، وإن كان قلب اللفظ المعتاد»، هكذا جعل النووي الخلاف في إسقاط الواو وإثباتها، والمتبادر أن الخلاف في تقديم عليكم على السلام، كما يشعر به كلام الواحدي»[3].

١٩ ـ باب إذا قال فلان يقرئك السلام.

٣٢ ـ قال ابن حجر في شرح حديث الباب[4]: «قال **النووي** في هذا الحديث مشروعية إرسال السلام، ويجب على الرسول تبليغه،

---

(١) القائل النووي، ولقد امتد النقل عنه، وابن حجر يحكي بعض قوله ثُمَّ يعترض عليه، ثُمَّ يستأنف حكاية القول.

(٢) الفتح (١١/ ٢٠)؛ وانظر: الأذكار (ص٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٣) الفتح (١١/ ٣٧) وشرح النووي لمسلم (١٤/ ١٤١)؛ وانظر: الأذكار (ص٢٢٣).

(٤) هو حديث عائشة برقم (٦٢٥٣).

لأنَّه أمانة، وتعُقِّب بأنه بالوديعة أشبه: «والتحقيق أن الرسول إن التزمه أشبه الأمانة، وإلَّا فوديعةٌ، والودائع إذا لم تقبل لم يلزمه شيء»[1].

٢٢ ـ باب كيف الرد على أهل الذمة بالسلام...

٣٣ ـ قال ابن حجر في شرح أحاديث الباب[2]: «... وقال **النووي** تبعا لعياض: «من فسر السام بالموت، فلا يبعد ثبوت الواو ومن فسرها بالسآمة فإسقاطها هو الوجه»[3]، قلتُ: بل الرواية بإثبات الواو ثابتة، وهي ترجح التفسير بالموت، وهو أولى من تغليط الثقة»[4].

٧٩ ـ باب المصافحة

٣٤ ـ قال ابن حجر عند شرح قول قتادة لأنس: «أكانت المصافحة في أصحاب النبي ﷺ؟ قال: نعم»[5]، «قال النووي: وأصل المصافحة سنة، وكونهم حافظوا عليها في بعض الأحوال لا يخرج ذلك عن أصل السنة»، قلت: وللنظر فيه مجال، فإن أصل صلاة النافلة سنة مرغب فيها ومع ذلك، فقد كره المحققون تخصيص وقت دون وقت»[6].

---

(١) الفتح (١١/ ٣٨).

(٢) منها حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سلم عليكم اليهود فإنَّما يقول أحدكم السلام عليكم، فقل: وعليك»، برقم (٦٢٥٧).

(٣) شرح مسلم للنووي (١٤/ ١٥).

(٤) الفتح (١١/ ٤٦).

(٥) برقم (٦٢٦٣).

(٦) الفتح (١١/ ٥٥).

٨١ ـ كتاب الرقاق.

٥٢ ـ باب بالصراط جسر جهنم.

٣٥ ـ قال ابن حجر: «قوله: وحرم الله على النار أن تأكل من ابن آدم اثر السجود»[١]، قال النووي: «وظاهر الحديث أن النار لا تأكل جميع أعضاء السجود السبعة وهي الجبهة واليدان والركبتان والقدمان، وبهذا جزم بعض العلماء، وقال عياض: ذكر الصورة ودارات الوجوه يدل على أن المراد بأثر السجود خاصة خلافاً لمن قال يشمل الأعضاء السبعة، ويؤيد اختصاص الوجه في بقية الحديث: «أن منهم من غاب في النار إلى نصف ساقيه»، وفي حديث سمرة عند مسلم: «وإلى ركبتيه»، وفي رواية هشام بن سعد في حديث أبي سعيد: «إلى حقويه» قال النووي: وما أنكره هو المختار، ولا يمنع من ذلك قوله في الحديث الآخر في مسلم: «إن قوماً يخرجون من النار يحترقون فيها إلَّا دارات وجوههم»، فإنه يحمل على أن هؤلاء قوم مخصوصون من جملة الخارجين من النار، فيكون الحديث خاصًّا بهم، وغيره عامًّا، فيحمل على عمومه، إلَّا ما خص منه»، قلت: إن أراد أن هؤلاء يخصون بأن النار لا تأكل وجوههم كلها، وأنَّ غيرهم لا تأكل منهم محل السجود خاصة، وهو الجبهة سلم من الاعتراض، وإلَّا يلزمه تسليم ما قال القاضي[٢]، في حق الجميع إلى

---

(١) هذا طرف من حديث أبي هريرة الطويل في الصراط وما فيه من أهوال برقم (٦٥٧٣).

(٢) المراد بالقاضي كما هو ظاهر عياض.

هؤلاء، وإن كانت علامتهم الغرة كما تقدم النقل عمن قاله، وما تعقبه بأنها خاصة بهذه الأمة، فيضاف إليها التحجيل وهو في اليدين والقدمين ممَّا يصل إليه الوضوء، فيكون أشمل ممَّا قاله النووي، من جهة دخول جميع اليدين والرجلين، لا تخصيص الكفين والقدمين، ولكن ينقص منه الركبتان، وما استدل به القاضي من بقية الحديث لا يمنع سلامة هذه الأعضاء مع الانغمار، لأنَّ تلك الأحوال الأخروية خارجة على قياس أحوال أهل الدنيا»[1].

٨٦ ـ كتاب الحدود

٢١ ـ يرجم المحصن وقال الحسن: من زنى بأخته فحده حد الزاني.

٣٦ ـ قال ابن حجر في شرح حديث علي[2]: «ومن المذاهب المستغربة ما حكاه ابن المنذر وابن حزم عن أبي بن كعب ـ زاد ابنُ حزم: «وأبي ذر»، وابنُ عبد البر عن مسروق أن الجمع بين الجلد والرجم خاص بالشيخ والشيخة، وأمَّا الشاب، فيجلد إن لم يحصن ويرجم إن أحصن فقط، وحجتهم في ذلك حديث الشيخ والشيخة إذا زنيا، فارجموهما ألبتة. . . وقال عياض: شذت فرقة من أهل الحديث، فقالت: الجمع على الشيخ الثيب دون الشاب، ولا أصل له»، وقال النووي: «وهو مذهب

(١) الفتح (١١/٤٥٧).

(٢) «حين رجم المرأة يوم الجمعة وقال: قد رجمتها بسنة رسول الله ﷺ» برقم (٦٨١٢).

باطل»[1]، كذا قاله ونفى أصله، ووصفه بالبطلان إن كان المراد به طريقه، فليس بجيد، لأنَّه ثابت كما سأبينه في باب البكران يجلدان، وإن كان المراد دليله، ففيه نظر أيضاً، لأنَّ الآية وردت بلفظ الشيخ، ففهم هؤلاء من تخصيص الشيخ بذلك أن الشاب أعذر منه في الجملة، فهو معنى مناسب وفيه جمع بين الأدلة، فكيف يوصف بالبطلان؟»[2].

باب إذا زنت الأمة[3]

٣٧ ـ قال ابن حجر في شرح حديث أبي هريرة وزيد بن خالد[4]: «قال **النووي**: «وفيه أن الزاني إذا حدَّ، ثُمَّ زنى، لزمه حد آخر، ثُمَّ كذلك أبداً، فإذا زنى مرات، ولم يحد، فلا يلزمه إلَّا حد واحد»[5]، قلت: من قوله فإذا زنى ابتداءً كلام قاله لتكميل الفائدة، وإلَّا فليس في الحديث ما يدلّ عليه إثباتاً، ولا نفياً بخلاف الشق الأول فإنه ظاهر»[6].

---

(١) شرح النووي لمسلم (١١/ ٢٠٢).

(٢) فتح الباري (١٢/ ١٢٠).

(٣) كذا لم يرقم هذا الباب، قال الحافظ: «وسقطت هذه الترجمة للأصيلي، وجرى على ذلك ابن بطال وصار الحديث المذكور فيها حديث الباب المذكور قبلها. . .».

(٤) برقم (٦٨٣٧ و٦٨٥٨) قالا: «إن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن قال إذا زنت فاجلدوها، ثُمَّ إن زنت فاجلدوها. . .».

(٥) شرح مسلم للنووي (١١/ ٢٢٤).

(٦) الفتح (١١/ ١٦٥).

٣٧ ـ باب أحكام أهل الذمة وإحصائهم إذا زنوا ورفعوا إلى الإمام

٣٨ ـ قال ابن حجر في شرح حديث ابن عمر[(١)]: «وقال النووي: «دعوى أنَّهما كانا حربيين باطلة، بل كانا من أهل العهد» كذا قال[(٢)].

٣٩ ـ قال ابن حجر في شرح حديث ابن عمر: «... وقال النووي: «الظاهر أنَّه رجمهما بالاعتراف، فإن ثبت حديث جابر، فلعل الشهود كانوا مسلمين، وإلَّا فلا عبرة بشهادتهم، ويتعين أنَّهما أقرا بالزنى[(٣)] قلت: «لم يثبت أنهم كانوا مسلمين، ويحتمل أن يكون الشهود أخبروا بذلك لسؤال بقية اليهود لهم، فسمع النبي ﷺ كلامهم، ولم يحكم فيهم إلَّا مستنداً لما أطلعه الله تعالى، فحكم في ذلك بالوحي، وألزمهم الحجة بينهم كما قال تعالى: «وشهد شاهدٌ من أهلها»، وأنَّ شهودهم شهدوا عليهم عند أحبارهم بما ذكر، فلمَّا رفعوا الأمر إلى النبي ﷺ استعلم القصة على وجهها، فذكر كل من حضره من الرواة ما حفظه في ذلك، ولم يكن مستند حكم النبي ﷺ إلَّا ما أطلعه الله عليه»[(٤)].

---

(١) برقم (٦٨٤١) في قصة رجم النبي ﷺ لليهوديين اللذين زنيا.
(٢) الفتح (١٢/ ١٧٠).
(٣) شرح النووي لمسلم (١١/ ١٧١).
(٤) الفتح (١٢/ ١٧١).

٣٨ ـ باب إذا رمى امرأته أو امرأة غيره بالزنا عند الحاكم والناس، هل على الحاكم أن يبعث إليها فيسألها عما رميت به؟

٤٠ ـ قال ابن حجر في شرح الترجمة: «أشار بقوله: «هل على الإمام؟...» إلى الخلاف في ذلك، والجمهور على أن ذلك بحسب ما يراه الإمام، قال النووي: «الأصح عندنا وجوبه، والحجة فيه بعث أنيس إلى المرأة»، وتعقب بأنه فعل وقع في واقعة حال لا دلالة فيه على الوجوب لاحتمال أن يكون سبب البعث ما وقع بين زوجها وبين والد العسيف من الخصام والمصالحة على الحد، واشتهار القصة حتَّى صرَّح والد العسيف بما صرح به، ولم ينكر عليه زوجها، فالإرسال إلى هذه يختص بمن كان على مثل حالها من التهمة القوية بالفجور، وإنَّما عُلِّق على اعترافها، لأنَّ حد الزنى لا يثبت في مثلها إلَّا بالإقرار، لتعذر إقامة البينة على ذلك»[١].

تمَّ جمع الاعتراضات بفضل من الله وحسن توفيقه، حامداً مصلّياً على محمد وآله وصحبه والحمد لله ربِّ العالمين.

❑❑❑

---

(١) الفتح (١٢/ ١٧٢).

حوالات الحافظ ابن حجر في فتح الباري[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة السنة النبوية التي تصدر عن جمعية الإمام البخاري بالمغرب العدد الرابع ربيع الأول ١٤٢٦هـ (ص٣٨٥).

حوالات الحافظ ابن حجر
في فتح الباري

مقدمة: لقد كان من محاسن المنهج الذي سلكه الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» طلب الاختصار، ومجانبة التكرار، وذلك بعدم التعريج على شرح الحديث المكرر في الجامع الصحيح، والحوالة على موضع شرحه، والدلالة على مكان بسط القول فيه.

ولقد كان من قدر الله وحسن تدبيره، أن استوقفتني هذه الجزئية من منهج الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، فأقبلت عليها دراسة وتحليلاً، وذلك لجملة بواعث وأسباب منها:

١ ـ عظم منزلة «فتح الباري» بين شروح «الجامع الصحيح»، وجلالة قدر مؤلفه بين أهل الشأن فهو حامل لواء شراح البخاري، والقائم بأعباء حل مكلات الصحيح، وله في صناعة الحديث اليد الطولى، والقدم الراسخة.

٢ ـ أني رأيت المشتغلين بالعلم الشرعي في هذا الزمان على «فتح الباري» مقبلين، وبفوائده وفرائده معتنين، بيد أن منهم طائفة من المبتدئين، قد استصعبوا خطة الحافظ ابن حجر في الحوالة، ولذلك ترى الواحد منهم قد طال عليه تتبع ما قد يحيل عليه الحافظ، فيدع كتابه ولما يقضي منه بغيته، فأردت بهذا البحث أن أسهل عليهم ما قد

استصعبوه، وأذلل لهم ما استوعروه.

٣ ـ أني قرأت كلمة للحافظ ابن حجر يقول فيها: «**أود لو تتبعت الحوالات التي تقع فيه ـ يعني في فتح الباري ـ فإن كان المحال به مذكوراً، أو ذكر في مكان آخر غير المحال عليه، فينبهني عليه ليقع إصلاحه**»[(١)]، فوقع في نفسي الإقبال على دراسة حوالات ابن حجر في فتح الباري، مع عدم ادعاء تتبع ما قد أرشد إليه رحمه الله، فإن ذلك عمل ليس يقوم به شخص واحد، وإنما هو ثمرة جهود مضنية، وأعمال رجال متضافرة.

٤ ـ تعلق موضوع الحوالات الواقعة للحافظ ابن حجر في «فتح الباري» بموضع بما قد يرجحه من الاحتمالات، أو الأقوال في موضع، ثُمَّ يرجح غير ذلك في موضع آخر، إذ ربما عدَّ الواقف على الموضع الأول ـ من غير التفاتٍ إلى حوالة ابن حجر على الموضع الثاني ـ أن ما رجحه الحافظ هو منتهى رأيه، وآخر قوله، بينما يكون الحال بخلاف ذلك.

هذا وقد رتبت القول في هذه الدراسة على ستة مباحث، يسبقها مبحث تمهيدي في تعريف الحوالة لغةً واصطلاحاً، ثُمَّ تتابعت المباحث الستة على هذا النحو:

---

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٧٨) للسخاوي تحقيق إبراهيم باجس عبد الحميد دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ؛ وإرشاد الساري (١/ ٤٢) للقسطلاني، دار الفكر ـ بيروت ١٤١٠هـ، وقال السخاوي معلقاً على قول شيخه: «فما فعل ذلك فأعلمه».

المبحث الأول: فضائل «فتح الباري» وخصائصه.

المبحث الثاني: أسباب استعمال ابن حجر للحوالة في «فتح الباري».

المبحث الثالث: منهج الحافظ ابن حجر في الحوالة.

المبحث الرابع: موضوع حوالات الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

المبحث الخامس: المستفاد من حوالات الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

المبحث السادس: التعقبات على الحافظ ابن حجر في حوالاته في «فتح الباري».

خاتمة وفيها خلاصة بأهم النتائج مع بعض المقترحات للوصول إلى الموضع المحال عليه.

ولقد سلكتُ في هذه الدراسة منهجاً يقوم على ما يلي:

أولاً: الاستقراء والتتبع للمواضع التي أحال فيها الحافظ ابن حجر على مواضع أخرى من كتابه، ولقد أحصيت هذه المواضع إحصاءً بالغتُ فيه، في التحرير والتدقيق، والتقريب والتسديد، مع عدم ادعاء الإحاطة، إذ المواضع المشار إليها كثيرة جدًّا، قد ينِدُّ منها شيء كثير أو قليل.

ثانياً: بعد الإستقراء والتتبع كان الاستنباط والاستخراج لأسباب استعمال الحافظ ابن حجر للحوالة في «فتح الباري»، ثُمَّ وصف

منهجه في الحوالة، فالوقوف على موضوع الحوالة، وما استفيد منها، ثُمَّ الاعتراض على الحافظ في منهجه في الحوالة.

ثالثاً: ضرب الأمثلة والإتيان بالشواهد التي تعين على فهم المباحث الستة التي بنيت الدراسة عليها.

ولمَّا نجز هذا البحث واكتمل، بما أنعم الله تعالى وأسدى وتكرم سميته: «حوالات الحافظ ابن حجر في فتح الباري» راجياً من الله المتفضل الباري الفاتح المنعم، التوفيق والسداد، والتوفيق والتأييد، إنه على كل شيء قدير، وهو نعم المولى ونعم النصير.



المبحث التمهيدي

تعريف الحوالة لغة واصطلاحاً

١ ـ الحوالة[١] **لغة**: مشتقة من التحول بمعنى الانتقال، قال في الصحاح: «والتحول التنقل من موضع إلى موضع، والاسم الحِول، ومنه قوله تعالى: «خالدين فيها لا يبغون عنها حولاً»[٢].

ويقال أيضاً: أحال الشيءَ: تحول من حال إلى حال، أو أحال الرجل: تحول من شيء إلى شيء، كحال حولاً وحؤولاً، وأحال الغريم: زجاه عنه إلى غريم آخر، والاسم: الحوالة كسحابة، وأحال عليه: استضعفه، وأحال عليه الماء من الدلو: أفرغه وقلبها، والحوالة: تحويل نهر إلى نهر»[٣].

---

(١) بفتح الحاء المهملة وقد تكسر والفتح أفصح انظر معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية للدكتور محمود عبد الرحمن عبد المنعم دار القصيد ـ القاهرة، دون تاريخ (١/ ٦٠٠).

(٢) الصحاح للجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة الأولى١٣٧٦هـ (٤/ ١٦٧٩) مادة حول.

(٣) تاج العروس للزبيدي المطبعة الخيرية مصر ١٤٠٢هـ (٧/ ٢٩٥) مادة حول؛ وانظر المحكم لابن سيده تحقيق عبد الستار أحمد فراج معهد المخطوطات لجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ (٤/ ٧ ـ ٨).

٢ ـ **الحوالة اصطلاحاً**: لم أجد من عرَّج على تعريف الحوالة في اصطلاح المؤلفين[1]، وأقرب ما قد يقال في تعريفها: «الحوالة أسلوبٌ يلجأ إليه الكاتب أو المتكلم، وذلك بتحويل الكلام من موضع إلى موضعٍ آخر، لسبب يدعو إلى ذلك».

---

(١) استُعملت الحوالة وأريد بها شرعاً: «نقل الديْن وتحويله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه» التعريفات للجرجاني (ص٩٣) والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي تحقيق د/ محمد رضوان الداية دار الفكر المعاصر ـ بيروت، سوريا، الطبعة الأولى١٤١٠هـ (ص٢٦٦) ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (١/ ٦٠٠).
واستُعملت الحوالة حديثاً وأريد بها: «صك يحول به المال من جهة إلى جهة أخرى» كما في المعجم الوسيط (١/ ٢٠٩)، واستعمل الباحثون المعاصرون الحوالة، فعبروا عنها بلفظ الإحالة، بينما الإحالة: «عبارة عن تغيير الشيء في الكيفيات كالتسخين والتبريد. . .» كما في كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي تحقيق صلاح الدِّين مقبول أحمد مكتبة المعلا ـ الكويت، الطبعة الأولى١٤٠٧هـ (٢/ ١٢٧)، ولقد درج الحافظ ابن حجر على استعمال الحوالة التي ننوه بها هنا في فتح الباري بعناية الشيخ عبد العزيز بن باز دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ، فمن ذلك قوله في (٢/ ١٩٣): «. . . وإنَّما قدمتُ ذكر هذه لتسهل الحوالة عليها»، وقال في (٣/ ١١): «. . . وجرى البخاري على عادته في الحوالة على ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده»، ووجدت ذلك لغير الحافظ كالتاج السبكي في طبقاته دار إحياء الكتب العربية وأيضاً طبعة دار المعرفة ـ بيروت، الطبعة الثانية (١/ ١٩١)، وإني هنا أجنح إلى ما اختاره ابن حجر، ولذلك جريتُ عليه.

فالمراد بالأسلوب كل عبارة يفهم منها الانتقال، كقول الكاتب أو المتكلم: سيأتي الكلام على هذا»، ونحو ذلك، وقولي: «من موضع إلى موضع آخر»، يتناول الانتقال من موضع إلى موضع آخر يأتي، أو إلى موضع آخر تقدم.

وقولي: «لسبب يدعو إلى ذلك» من جملة هذه الأسباب زيادة شرح، أو ذكر فائدة زائدة، أو بسط لمعنى غامض، أو نحو.

٣ ـ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للحوالة:

إنَّ الجامع بين معنى الحوالة لغة، وبين معناها اصطلاحاً، هو صفة التحول والانتقال، فالمحيل على كلام له تقدم، أو سيأتي لافتٌ نظرَ القارئ أو السامع إلى ضرورة الانتقال والتحول من الموضع الذي هو فيه إلى الموضع المحال عليه.



المبحث الأول

فضائل فتح الباري وخصائصه

لمَّا نجز «فتح الباري» وكمل، جاء ديواناً جامعاً لعدة فضائل، مشتملاً على جملة من المزايا والخصائص، نوجز القول فيها على هذا النحو:

١ ـ امتاز «فتح الباري» بجمع طرق الحديث، التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً[١]، وربَّما صرَّح الحافظ أنَّه وقف على جميع طرق الحديث الذي يشرحه[٢]، وربَّما صرَّح أيضاً بقلة اطلاع شراح الجامع الصحيح على طرق حديث مخرج فيه[٣].

٢ ـ اعتناء الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» بإيراد مختلف الروايات التي نقل بواسطتها «الجامع الصحيح»، واعتماده خاصة على رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة: المستملي، والسرخسي،

---

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٧٠٧)؛ وإرشاد الساري (١/ ٤٢).

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٣٨).

(٣) انتقاض الاعتراض لابن حجر تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ (١/ ١٣٤).

والكشميهني، ويقول الحافظ معللاً ذلك: «. . . لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها»[1].

٣ ـ استفادة الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» من الفوائد المثبتة على نسخ نفيسة من «الجامع الصحيح»، اشتهر أصحابها بتجويد الرواية، وضبط الألفاظ، والتحري في النقل، ومن هذه النسخ نسخة أبي علي الصدفي، والنسخة البغدادية من الجامع التي صححها العلَّامة أبو محمد ابن الصنعاني اللغوي[2]، ونسخة الدمياطي[3].

٤ ـ مراجعة ابن حجر لكثير من كتب أهل العلم الموضوعة على «الجامع الصحيح»، فممَّا راجعه منها «شرح الخطابي»[4] والداودي، والمهلب بن أبي صفرة، وابن بطال، وابن التين، و«المتواري» لناصر الدِّين ابن المنير[5]، وشرح زين الدِّين ابن المنير، و«ترجمان التراجم» لابن رشيد السبتي[6]، وشرح القطب

---

(١) فتح الباري (١/ ٧).

(٢) فتح الباري (١/ ١٥٣).

(٣) الفتح (١/ ١٨١ و٢/ ١٠٥ و٣/ ١٥٦).

(٤) الفتح (٩/ ٢٧٢)؛ وقارن بأعلام السنن للخطابي تحقيق د/ يوسف الكتاني منشورات عكاظ ـ الرباط، بدون تاريخ (٢/ ١٠٨).

(٥) الفتح (٦/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)؛ وقارن بالمتواري على تراجم أبواب البخاري لناصر الدِّين ابن المنير تحقيق صلاح الدِّين مقبول أحمد مكتبة المعلا ـ الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ

(٦) الفتح (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤ و٢/ ٥٨٤).

الحلبي[١]، وشرح مغلطاي[٢]، وشرح الكرماني، وشرح ابن الملقن[٣]، وشرح سراج الدِّين البلقيني[٤]، وغير ذلك من الشروح والكتب التي اعتنى أصحابها بالجامع الصحيح[٥].

٥ ـ استمداد الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» من كتب كثيرة، متنوعة الفنون، مختلفة العلوم، بها نوادر المؤلفات، وغرائب المصنفات، وذلك دليل على سعة اطلاع الحافظ، وتبحره في العلم[٦].

---

(١) الفتح (١/ ١٥٨ و٤/ ٨٢ ـ ٨٣)؛ والقطب الحلبي هو عبد الكريم بن عبد النور الحلبي قطب الدِّين المتوفى سنة ٧٣٥هـ ترجمته في البداية والنهاية تحقيق جماعة من الأساتذة دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ (١٤/ ١٨٠ ـ ١٨١)؛ وذيل تذكرة الحفاظ للسيوطي دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ (ص٣٤٩).

(٢) الفتح (٩/ ٣٧٣).

(٣) الفتح (٢/ ٥٦٨ و٣/ ٣٣٣)؛ وابن الملقن هو عمر بن علي ابن الملقن سراج الدِّين المتوفى سنة ٨٠٤هـ ترجمته في إنباء الغمر لابن حجر مصورة عن الطبعة الهندية دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ (٥/ ٤١)؛ والضوء اللامع للسخاوي مكتبة دار الحياة ـ بيروت، دون تاريخ (٦/ ١٠٠).

(٤) الفتح (١/ ٢٠ و٤٨ و٤١١)؛ والبلقيني هو سراج الدِّين عمر بن رسلان البلقيني شيخ الإسلام، المتوفى سنة ٧٠٥هـ، ترجمته في إنباء الغمر (٥/ ١٠٩)؛ والضوء اللامع (٦/ ٨٥).

(٥) التزمت هنا ذكر أشهر الكتب التي اعتمد عليها ابن حجر في شرحه، وكثر ورودها في ثناياه، ولم أقصد الاستيعاب والتقصي.

(٦) بلغ عدد ما أحصاه صاحبا معجم المصنفات الواردة في فتح الباري =

٦ ـ وقوف ابن حجر في «فتح الباري» على نسخ قديمة متقنة بعض ما قد يراجعه من كتب، أو على كتب نفيسة بخطوط أصحابها، وتصريحه أحياناً بملكية نسخة من كتاب مفقود لم نعثر عليه في هذا العصر.

٧ ـ قوة بحث الحافظ ابن حجر، وذلك باستفراغ الجهد في التحقيق والتحرير، والإستقراء التام لمختلف الأقوال، والتتبع الزائد لشتى الآراء[١].

١١ ـ سبْقُ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» إلى فتح أبواب كانت مغلقة، واعترافه بالوقوف على ما لم يقف عليه غيره من الشراح السابقين[٢].

= دار الهجرة ـ الرياض١٤١٢هـ: ١٤٣٠ كتاباً، وأفاد مشهور سلمان في تراجعات ابن حجر العسقلاني (ص٣، هامش ٢) أن هناك أشياء قد فاتته ستظهر في طبعة ثانية من معجم المصنفات.

(١) استقراءُ ابن حجر وتتبعه بين واضح لكل من طالع شرحه يقول ابن حجر معبراً عن ذلك في موضع من الفتح (١/ ١٥٦): «. . . وهي دعوى مردودة، بدليل أني استقريتُ كثيراً من المواضع التي يقول فيها في الجامع: «قال لي»، فوجدته في غير الجامع يقول فيها حدثنا. . .».

(٢) كان من جاري عادة ابن حجر في شرحه، أن يصرح بسبقه إلى ما يستفرغ فيه وُسعه من الفوائد، فتراه يقول في الفتح (١/ ٤٥٨): «. . . هذا آخر ما ظهر من مناسبة ترتيب كتاب الصلاة من هذا الجامع الصحيح، ولم يتعرض أحد من الشراح لذلك، فلله الحمدُ على ما ألهم وعلم»، وقال في (١١/ ٤٣٢): «. . . وهذا من النفائس التي فتح الله بها في فتح الباري، له الحمد».

١٢ ـ تعب الحافظ ابن حجر في تحرير فوائد «فتح الباري»، وعظم عنائه في تحقيق القول في مشكلات «الجامع الصحيح»، ولقد صرح بذلك الحافظ نفسه عندما قال في أثناء رده على البدر العيني: «. . . وهذه الفائدة لم يذكرها شيخنا ابن الملقن، ولا شيخه مغلطاي، ولا شيخه القطب، ولا ذكرها ابن بطال، ولا ابن التين، وهما أجدر بأمور مالك لكونهما على مذهبه، ولا الكرماني ولا الزركشي، وهؤلاء هم الذين يستمد من كلامهم من يتكلم على «صحيح البخاري»، لوجود شروحهم بين أيديهم، بخلاف كثير من الشارحين ممن بعُد العهدُ بالوقوف على كتبهم، وما ظفر ابن حجر بها إلَّا بعد التعب الشديد، والبحث الطويل. . .»[(١)].

وقال أيضاً واصفاً طريقته في جمع ما في «فتح الباري»: «. . . والشارحُ ما جمع ذلك إلَّا في أيام كثيرة، مع تعب قوي، وسهر شديد، وتتبع زائد»[(٢)].

ولاريب أن من كانت هذه سبيله، قويت حجته، وجاد بحثه، وغزرت تحقيقاته.

١٣ ـ محبة الحافظ ابن حجر للجامع الصحيح، وجلالة موضع الكتاب في نفسه، وانتصاره للإمام البخاري، وإعجابه الزائد بصنيعه في كتاب العظيم[(٣)].

---

(١) انتقاض الاعتراض (١/ ٧٣).

(٢) انتقاض الاعتراض (١/ ١٠٠).

(٣) من شواهد ذلك وأدلته ما قاله ابن حجر في (١/ ١٧٤) بعد أن أورد =

١٤ ـ تواضع الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، وعدم استشعاره الغرور، بما قد تفرد به شرحه من الفوائد التي ابتكرها، والتحقيقات الباهرة التي اخترعها، ومن الدليل على تواضع ابن حجر في شرحه أمران:

الأول: خفاء الأمر عليه، وعدم اهتدائه إلى الوجه فيه، وتصريحه بذلك[1].

= قولًا لبعض المتأخرين في وصف بعض صنيع البخاري في صحيحه: «... ومن هنا يظهر شفوف علمه ودقة نظره، وحسن تصرفه رحمه الله تعالى».

وقال ابن حجر في (١/ ٥٤٣) بعد أن شرح بعض صنيع البخاري: «... وهذا دالٌّ على دقة فهمه، وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث».

وقال في (٨/ ٣٨ ـ ٣٠) بعد أن أورد كلاماً طويلاً لبعض من خطَّأ ما وقع في الروايات الثابتة في الصحيح، ثُمَّ قال بعد أن نقضَ ذلك كله: «... وإنَّما أطلتُ في هذا الموضع، لأنني منذ طلبتُ الحديث، ووقفتُ على كلام الخطابي، وقعت عندي منه نفرة للإقدام على تخطئة الروايات الثابتة، خصوصاً ما في الصحيحين، فما زلتُ أتطلبُ المخلص من ذلك إلى أن ظفرتُ بما ذكرتُ، فرأيتُ إثباته كله هنا، والله الموفق».

(١) هذه بعض المواضع من فتح الباري التي صرح فيها ابن حجر بعدم وقوفه على دليل قول يحكيه، أو اسم راو وارد في الإسناد، أو نحو ذلك: (١/ ١٢٨ ـ ١٤٨ ـ ١٦٩ ـ ٢٢٤ ـ ٥٣٤ ـ ٥٤٧ و٢/ ٥٩ ـ ٦٧ و١٠٥ و١٤٥ و٣٢٣ و٥٣٦)، ولقد عزمت على تأليف كتاب في: «توقفات الحافظ ابن حجر في فتح الباري» يسر الله في التمام.

الثاني: رجوعه إلى الحق بعد ظهوره، وأوبته إلى القول الراجح في المسألة بعد تصحيح دليله، وميله على رأي جديد قد بدت وجاهته[1].

١٥ ـ فرحُ الحافظ ابن حجر بشرحه وإعجابه به، ورضاه عنه، فأمَّا فرحه به[2]، فظهر في الوليمة التي أوْلَمَ بها لما أتم كتابه[3]، وأمَّا إعجابه به فظاهر ممَّا نقله عنه تلميذه وخريجه السخاوي من قوله: «لست راضياً عن شيء من تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثُمَّ لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى شرح البخاري ومقدمته. . . ثُمَّ قال السخاوي: «. . . بل رأيته في موضع أثنى على شرح البخاري

---

(١) أحصى البحاثة مشهور حسن سلمان في رسالته النافعة الماتعة: «تراجعات ابن حجر العسقلاني في فتح الباري»، ٢٨ موطناً تراجع فيه ابن حجر عن أمر قد كان قرره.

(٢) قد يؤخذ فرح ابن حجر بكتابه من شكره الله تعالى، وحمده إياه على ما وفق إليه وألهم، وما أسدى وأنعم، كقوله في الفتح (١٣/ ٤١٧): «. . . وقد ذكرت في الزكاة أني لم أقف على رواية ورقاء هذه المعلقة، ثُمَّ وجدتها بعد ذلك عند كتابتي هنا، وقد تقدم شرح المتن في الزكاة ولله الحمد».

(٣) كان ذلك يوم السبت ثامن شعبان سنة ٨٥٢هـ، قال السخاوي: «وكان يوماً مشهوداً، لم يعهد أهل العصر مثله، بمحضر من العلماء والقضاة. . . وكان المصروف في الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار، ولم يترك من أنواع المآكل والمشارب والفواكه والحلوى، وما أشبه ذلك شيء، فكان شيئاً عجباً». انظر الجواهر والدرر (٢/ ٧٠٣ ـ ٧٠٤)؛ والضوء اللامع (٢/ ٨٣).

والتعليق والنخبة»[1].

١٦ ـ عناية أهل العلم بفتح الباري، وامتداحهم لصنيع ابن حجر فيه، فمن مظاهر عنايتهم بالكتاب، إقبال طائفة منهم على نسخه وكتابته، فمن الناسخين له الشيخ عز الدِّين عبد العزيز بن يوسف السنباطي[2]، قال السخاوي: «وكتب الكثير، ومن ذلك أربع نسخ من «فتح الباري» أجلها النسخة الكاملية البارزية»[3].

ومنهم نور الدِّين علي بن أحمد الملقب بابن أخي المنوفي[4]، قال السخاوي: «وكتب بخطه الكثير جداً لنفسه وغيره، ومما كتبه «فتح الباري» غير مرة»[5].

ولذلك كثُرت النسخ الخطية لفتح الباري في مكتبات العالم اليوم.

ومن عناية أهل العلم بفتح الباري استفادتهم من درره، والتقاطهم من فوائده، فمن المستفيدين: تقي الدِّين يحيى بن محمد

---

(١) الجواهر والدرر (٦/ ٦٥٩).
(٢) هو عبد العزيز بن يوسف بن عبد الغفار التونسي الأصل، السنباطي ثُمَّ القاهري الشافعي المتوفى سنة ٨٧٩هـ ترجمته في الضوء اللامع (٤/ ٢٧٣ ـ ٢٩٣).
(٣) الضوء اللامع (٤/ ٢٣٨).
(٤) هو علي بن أحمد بن محمد المنوفي القاهري الشافعي يعرف بابن أخي المنوفي المتوفى سنة ٨٨٩هـ، ترجمته في الضوء اللامع (٥٠/ ١٨٠ ـ ١٨١).
(٥) الضوء اللامع (٥/ ١٨١).

الكرماني (ت٨٣٣هـ) الذي ألف شرحاً للجامع الصحيح سماه: «مجمع البحرين وجواهر الحبرين»[1]، والبدر العيني في «عمدة القاري»، والشهاب القسطلاني في «إرشاد الساري»، حيث صرح بأنه اعتمد على شرح ابن حجر، ولخص منه أحياناً[2].

ومن أهل العلم من اختصر «فتح الباري»، فمنهم أبو الفتح المراغي (ت٨٥٩هـ)[3] الذي ألَّف: «مختصر فتح الباري».

وأمَّا ثناء أهل العلم على «فتح الباري»، وتقريظهم له شعراً ونثراً، فشيء كثير، نجتزئ بذكر طرف منه، فمن الشعر قول ابن مبارك شاه (ت٨٦٢هـ)[4]، يخاطب ابن حجر:

صحيح البخاري، مذ شرحتَ حديثه	بفتح من الباري، ونصر تأيَّدا
فكم مغلق بالفتح أصبح واضحاً	إلى فهمه لولاك ما كان يهتدى
فلله فتح، طنَّ في الكون ذكره	أغار إلى أقصى البلاد، وأنجدا[5]

---

(١) الجواهر والدرر (١/ ٣٣٦).

(٢) إرشاد الساري (١/ ٢٥٣ و٣٩٠ و١٠/ ١٦٨).

(٣) الجواهر والدرر (٢/ ٧٠٨) وكان ابن حجر ينكر إمكان اختصار الفتح ويقول: «ما أعلم فيه شيئاً زائداً عن المقصود».

(٤) هو الشهاب أحمد بن محمد بن حسين المعروف بابن مبارك شاه وهو لقب والده الحنفي الأديب، ولد سنة ٨٠٦هـ واشتغل بأنواع العلم وتفنن وجمع المجاميع، كان عالماً فاضلاً وشاعراً فائقاً، ترجمته في بدائع الزهور لابن أبي إياس المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر١٣١١هـ (٢/ ٣٤٥)؛ ونظم العقيان للسيوطي المكتبة العلمية ـ بيروت ١٩٢٧م (ص٥٤ ـ ٥٧).

(٥) هذه الأبيات في نظم العقيان (ص٥٤ ـ ٥٥) من قصيدة طويلة.

وقال العلَّامة البقاعي[1] (ت٨٨٥هـ) مادحاً «فتح الباري»:

شرح البخاري الذي في ضمنه نظمت علوم الشرع، مثل بحارِ
في كل طرس منه، روض مزهر وبكل سطر، منه نهر جاري
قد حررت فيه مباحث من مضى وكلامهم أضحى بغير غبارِ
وبه زوائد من فوائد جمة وفرائد، أعيَتْ على النظارِ
شرح الحديث به، فكم من مشكل فيه انجلى للعين بالآثارِ
يأتي إلى طرق الحديث يضمها فإذا العيان، مصدق الإخبارِ
سارت به لمشارق ومغارب نسخ، غدت تتلى على الأخيار[2]

ومن النثر قول ابن الشحنة (ت٨٩٠هـ)[3] وهو يذكر مصنفات ابن حجر: «وألف في فنون الحديث كتباً عجيبة، أعظمها شرح البخاري، وعندي أنَّه لم يشرح البخاري أحد قبله، فإنه أتى فيه بالعجائب والغرائب، وأوضحه غاية الإيضاح، وأجاب عن غالب الاعتراضات، ووجَّه كثيراً ممَّا عجز غيره عن توجيهه»[4].

---

(١) هو برهان الدِّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي الشافعي الشيخ المتقن والحافظ المتفنن المتوفى سنة ٨٨٥هـ ترجمته في الضوء اللامع (١/ ١٠١)؛ ونظم العقيان (ص٢٤ ـ ٢٥)؛ والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني دار المعرفة ـ بيروت، بدون تاريخ (١/ ١٩).

(٢) الأبيات من قصيدة طويلة أوردها السخاوي في الجواهر والدرر (١/ ٤٠٤ ـ ٤٠٦).

(٣) هو محب الدِّين محمد بن محمد الحلبي القاضي العلَّامة أحد الأعيان ترجمته في نظم العقيان (ص١٧١ ـ ١٧٢).

(٤) الجواهر والدرر (١/ ٣٢٩).

وقال السخاوي: «... وصرح كثير من العلماء أنَّه لم يشرح البخاري بنظيره، ولو تأخر ابن خلدون حتَّى رآه أو بعضه لقرَّ عيناً، حيث يقول ـ وهو متأخر عن شرحي الكرماني وابن الملقن، وإن لم يسلم قوله ـ : «شرح البخاري دين على هذه الأمة»[١].

ولما قيل للعلامة الشوكاني (ت١٢٥٠هـ): «أما تشرح «الجامع الصحيح للبخاري»، كما شرحه الآخرون؟» فقال: «لا هجرة بعد الفتح»[٢].

وكان الشيخ القصار (ت١٣٣٣هـ)[٣]، يقول في الفتح الباري: «اعلم أنَّه لم يؤلف في فقه معاني الحديث، مثل هذا الشرح في الإسلام»[٤].

---

(١) الجواهر والدرر (١/ ٧٠٧)؛ وقول ابن خلدون في المقدمة تحقيق د/ علي عبد الواحد وافي دار نهضة مصر ـ القاهرة، دون تاريخ (٣/ ١٠٤٢)؛ ونقل الكتاني في فهرس الفهارس تحقيق د/ إحسان عباس دار الغرب الإسلامي ـ بيروت، بدون تاريخ (١/ ٣٢٢) عن صاحب الحطة قوله تعليقاً على ما ذكره ابن خلدون: «ذلك الديْن أُدِّي بشرح الحافظ ابن حجر».

(٢) فهرس الفهارس (١/ ٣٢٣)، وقال الكتاني: «يعني فتح الباري للحافظ ابن حجر، ولا يخفى ما فيه من اللطف».

(٣) هو أبو عبد الله محمد القصار التونسي المالكي له ترجمة في شجرة النور في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف دار الفكر، دون تاريخ (ص٤٢٣).

(٤) فهرس الفهارس (١/ ٣٢٣)، وقال الكتاني: «وحسبك قول هذا الإمام»، وهو قول القصار، ونقل عن السلطان المغربي أبي عبد الله محمد الشيخ =

ولعظم منزلة «فتح الباري» أقبل الباحثون المعاصرون على خدمته، وذلك بتأليف رسائل علمية تتناول منهج ابن حجر في الكتاب وموارده، وغير ذلك[1].

❑❑❑

= المتوفى سنة ٩٥٨هـ في فتح الباري: «ما صنف في الإسلام مثله»، وانظر: نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي للإفراني تحقيق عبد اللطيف الشاذلي مكتبة النجاح الدار البيضاء المغرب ١٤١٩هـ (ص٦٣).

(١) من هذه الرسائل العلمية:
القواعد الأصولية والفقهية للحافظ ابن حجر في فتح الباري، للباحث دسوقي يوسف دسوقي من جامعة القاهرة.
القواعد المتعلقة بالقياس والتطبيق عليها من كتاب فتح الباري، للباحث سعدي علي الحداد.
المقاصد الشرعية عند ابن حجر العسقلاني من خلال فتح الباري، للباحث عبد المجيد بوسكيف من جامعة الحسن الثاني بالمغرب.
موارد الحافظ ابن حجر في فتح الباري، للباحث إدريس الخرشافي من كلية الشريعة بفاس بالمغرب.
منهج الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للباحث جميل أحمد منصور الشوادفي من جامعة الأزهر الشريف.
ابن حجر ومقدمته هدي الساري، للباحث محمد الناصر الزعايري من الكلية التونسية.
ومما طبع من كتب عن فتح الباري ممَّا أعلمه:
منهج الحافظ ابن حجر العسقلاني من خلال كتابه فتح الباري، للباحث محمد إسحاق كندو. =

المبحث الثاني

أسباب استعمال ابن حجر للحوالة في فتح الباري

هناك جملة أسباب دعت الحافظ ابن حجر إلى استعمال الحوالة في «فتح الباري»، وهذه الأسباب هي:

١ ـ مراعاة ذكر المسألة مشروحة في الموضع اللائق بها: ومن الأمثلة التي صرح فيها ابن حجر بهذا السبب، قوله عند حديث ابن عباس في تحريك رسول الله ﷺ شفتيه بالوحي الذي أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي[1]، وفيه: «فأنزل الله تعالى: «لا تحرك به لسانك لتعجل به، إن علينا جمعه وقرآنه، فإذا قرأناه فاتبع قرآنه، ثُمَّ إن علينا بيانه»، قال الحافظ: «. . . الكلام في تفسير الآيات المذكورة أخرته إلى كتاب التفسير فهو موضعه، والله أعلم»[2].

= الفوائد المنتقاة من فتح الباري، لمحمد بن عبد الله العوشن.

توجيه القاري إلى القواعد والفوائد الأصولية والحديثية والإسنادية في فتح الباري، لحافظ ثناء الله الزاهدي.

(١) حديث رقم (٥).

(٢) الفتح (١/ ٣٠) ولقد فصل ابن حجر القول في الآيات المذكورة في كتاب =

ومن هذا القبيل أيضاً: أن البخاري ساق في كتاب العلم في باب كتابة العلم ثلاثة أحاديث، فيها حديث أبي هريرة الذي يقول فيه: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني، إلَّا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[1]، فقال ابن حجر: «. . . وكلٌّ من الأحاديث يأتي بسط القول فيه، في مكانه اللائق به، إلَّا حديث عبد الله بن عمرو فهو عمدة الباب»[2].

٢ ـ عروض فوائد أخرى للحديث المشروح: ذلك أنَّه قد يتقدم للحافظ ابن حجر شرح الحديث، ثُمَّ يذكر الحديث نفسه في موضع آخر، فتعرض له فوائد أخرى يمكن استنباطها منه، ممَّا لم ينبه عليه آنفاً في الموضع الأول، فينبري لبيانها، ومن الأمثلة على ذلك، أن البخاري ساق حديث ابن عباس في وصف جود النبي ﷺ في كتاب فضائل القرآن: «باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ»[3]، فقال الحافظُ: «. . . وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي، فنذكر هنا نكتاً ممَّا لم يتقدم»[4].

= التفسير (٨/ ٦٨٢ ـ ٦٨٣)، وقال عند تمام التفصيل المشار إليه: «. . . ولقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في بدء الوحي، وأعيد بعضه هنا استطراداً».

(١) حديث رقم (١١٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٢٠٩)؛ وانظر أمثلة أخرى مع ذكر حوالاتها في: الفتح (١/ ٢٧ ـ ٢٨ و١٥٤ و٧/ ١٣٨ و١٠/ ٢٠ و١٤/ ٣٨٣).

(٣) حديث رقم (٤٩٩٧).

(٤) الفتح (٩/ ٤٣)؛ والموضع المحال عليه هو: (١/ ٣٠ ـ ٣١).

ومن هذا الضرب أيضاً: أن البخاريَّ ساق حديث عائشة رضي الله عنها في بدء الوحي[1] في كتاب التعبير: «باب أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي، الرؤيا الصالحة»، فقال ابن حجر: «. . . ساق المصنف حديث عائشة في بدء الوحي، وقد ذكره في أول الصحيح وقد شرحته هناك ثُمَّ استدركت ما فات من شرحه في تفسير: «اقرأ باسم ربك»، وسأذكر هنا ما لم يتقدم ذكره في الموضعين غالباً ممَّا يستفاد من شرحه. . »[2].

٣ ـ صنيع الإمام البخاري في كتابه: جرى الإمام البخاري في صحيحه على تكرار الحديث لفائدة يستنبطها أو حكم يتجدد له القول به، كما أنه علم من صنيعه في كتابه تقطيع الحديث وذكره في موضع مختصراً، وإيراده في موضع آخر بسياق أتم، وصيغة أطول، ولقد كان هذا الصنيع من البخاري، سبباً في إقبال الحافظ ابن حجر على استعمال الحوالة في شرحه.

ـ **أولاً: تكرار الحديث:** ومن الأمثلة التي وقعت لابن حجر في الفتح، هذا المثال الذي نورده من كتاب الجنائز باب الجريدة على القبر، فلقد ساق البخاري ههنا حديث ابن عباس في اللَّذَيْن يعذَّبان في قبريهما[3]، فلم يتعرض له ابن حجر بشرح، وقال:

---

(١) حديث رقم (٦٩٨٢).
(٢) الفتح (١٢/ ٣٥٤)، والموضع الأول المحال عليه (١/ ٢٣ ـ ٢٨)، وأما الموضع الثاني فهو في: (٨/ ٧٢٣).
(٣) حديث رقم (١٣٦١).

«. . . وقد تقدم الكلام على حديث ابن عباس في كتاب الوضوء، بما فيه مقنع بعون الله تعالى»(١).

ـ تقطيع الحديث وذكر طرف منه: ومما يمثل به لهذا السبب: حديث ابن عباس في كفران النساء العشير(٢) الذي أخرجه البخاري في الإيمان باب كفران العشير مختصراً، فقال ابن حجر: «. . . وحديث ابن عباس المذكور، طرف من حديث طويل أورده المصنف في باب صلاة الكسوف، بهذا الإسناد تامًّا، وسيأتي الكلام عليه ثم. . .»(٣).

ومن هذا الضرب أيضاً: أن البخاري أخرج حديث إصابة سعد في أكحله مختصراً في الصلاة باب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم(٤)، فقال ابن حجر عند شرحه: «. . . وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في كتاب المغازي، حيث أورده المؤلف هناك بأتم من هذا السياق»(٥).

٤ ـ الخلاف الواقع بين روايات الجامع الصحيح: ومن الأمثلة في هذا السبب أن البخاري قال: «باب قول الله عز وجل: «وهل أتاك

---

(١) الفتح (٣/ ٢٢٥)؛ وحوالة ابن حجر على هذا الموضع (١/ ٣١٧ ـ ٣٢١).
(٢) حديث رقم (٩٢).
(٣) الفتح (١/ ٨٤)؛ وما أحال عليه ابن حجر في (٢/ ٥٤٠ ـ ٥٤٣).
(٤) حديث رقم (٤٦٣).
(٥) الفتح (١/ ٥٥٧)؛ وما أحال عليه ابن حجر في (٧/ ٤١٣ ـ ٤١٦).

حديث موسى إذ رأى ناراً إلى قوله بالوادي المقدس طوى». . . قال ابن عباس: «المقدس: المبارك، طوى: اسم الوادي. . .»[1]، فقال ابن حجر معلقاً على هذا القدر من الترجمة: «هكذا وقع هذا التفسير وما بعده في رواية أبي ذر عن المستملي والكشميهني خاصة، ولم يذكره جميع رواة البخاري هنا، وإنَّما ذكروا بعضه في تفسير سورة طه، وها أنا أشرحه هنا، وأبين إذا أعيد في تفسير طه إن شاء الله تعالى ما سبق منه هنا»[2].

ومن الأمثلة أيضاً قول ابن حجر في أوائل كتاب العلم: «قوله: «كتاب العلم بسم الله الرحمن الرحيم، باب فضل العلم» هكذا في رواية الأصيلي وكريمة وغيرهما، وفي رواية أبي ذر تقديم البسملة، وقد قدمنا توجيه ذلك في كتاب الإيمان»[3].

٥ ـ ذهول ابن حجر عن أمر، وعدم استحضاره له في موضعه: ومما يوضح هذا السبيل ويجليه: ما ذكره ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة: «إنَّما مثلي ومثل الناس. . .»[4]، فإنه قال: «جزم المزي في الأطراف، بأن البخاري ذكره في أحاديث الأنبياء، ولم يذكر أنَّه

---

(١) انظر ترجمة رقم (٢٢) من كتاب أحاديث الأنبياء.

(٢) الفتح (٦/ ٤٢٤) وقال ابن حجر في تفسير سورة طه: «تقدم كله في أحاديث الأنبياء»؛ وانظر: الفتح (٨/ ٤٣٤).

(٣) الفتح (١/ ١٤٠)؛ وما أحال عليه ابن حجر في (١/ ٤٦).

(٤) أخرجه البخاري في الرقاق باب الانتهاء عن المعاصي برقم (٦٤٨٣).

أورده في الرقاق، فوجدته في أحاديث الأنبياء في ترجمة سليمان عليه السلام لكنه لم يذكر إلَّا طرفاً منه، ولم أستحضره إذ ذاك في الرقاق، فشرحته هناك، ثُمَّ ظفرت به هنا، فأذكر الآن من شرحه ما لم يتقدَّم»[1].

❑❑❑

---

(١) الفتح (١١/ ٣١٧) وقال ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة في كتاب أحاديث الأنبياء من الفتح (٢/ ٤٦٣): «. . . وكذلك أطلق المزي أن البخاري أخرجه في أحاديث الأنبياء، فإن كان عنى هذا الموضع، فليس هو فيه بتمامه، وإن كان عنى موضعاً آخر، فلم أره فيه، ثُمَّ وجدته في «باب الانتهاء عن المعاصي» من كتاب الرقاق، ويأتي شرحه هناك إن شاء الله تعالى».

المبحث الثالث

منهج الحافظ ابن حجر في الحوالة

للحديث عن منهج ابن حجر في الحوالة، لا بدَّ من الكلام على نوع الحوالة الواقعة في «فتح الباري»، ثُمَّ التعريج على طريقة ابن حجر في الحوالة، ثُمَّ الإلمام بالأسلوب الذي اختاره ابن حجر فيها:

١ ـ نوع الحوالة الواقعة في فتح الباري:

لقد ثبت بالاستقراء أن الحوالة الواقعة في «فتح الباري» نوعان:

١ ـ حوالة على ما تقدَّم.

٢ ـ حوالة على ما سيأتي.

فمن أمثلة النوع الأول: قول ابن حجر عند شرح حديث سويد بن النعمان[1]: «قوله باب السويق، ذكر فيه حديث سويد بن النعمان، وقد تقدم شرح كتاب الطهارة»[2].

---

(١) أخرجه البخاري في الأطعمة باب السويق برقم (٥٣٩) وفيه: «فدعا بطعام فلم يجده إلَّا سويقاً فلاك منه، فلكنا معه، ثُمَّ دعا بماء فمضمض ثُمَّ صلَّى وصلَّينا، ولم يتوضأ».

(٢) الفتح (٩/ ٥٣٤)؛ والحوالة على (١/ ٣١٢)؛ وانظر أمثلة أخرى في: =

ومن أمثلة النوع الثاني قول ابن حجر عند شرح حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة رسول الله ﷺ في التوراة[1]: «... وأورد المصنف فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي في صفة النبي ﷺ، والغرض منه قوله فيه: «ولا سخاب في الأسواق»، وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى في تفسير سورة الفتح»[2].

كما أن المستقرئ لفتح الباري، يجد ابن حجر قد يحيل أحياناً على مقدمة شرحه الموسومة بـ: «هدي الساري»[3]، وأحياناً أخرى قد يحيل على بعض كتبه، فممَّا أحال عليه من ذلك: «تغليق التعليق[4]، والنكت على ابن الصلاح[5]، وشرح نخبة الفكر[6]،

= (٣/ ٢٦٦ و٤/ ٣٠٠ و٥/ ٣١٢ و٦/ ٤٨ و٧/ ١٦٤ و٨/ ١٨١ و٩/ ١٦٦ و١٠/ ١٥٤ و١١/ ١٠ و١٢/ ١٠٩ و١٣/ ١٢٩).

(١) أخرجه البخاري في البيوع باب كراهية السخب في الأسواق برقم (٢١٢٥).

(٢) الفتح (٤/ ٣٤٣)؛ والحوالة على (٨/ ٥٨٥ ـ ٥١٦)؛ وانظر أمثلة أخرى في: (١/ ٦٥ و٢/ ٣٢٢ و٣/ ٣٣ و٤/ ٢٠٦ و٥/ ١٨ و٦/ ٤٦ و١١٦ و٧/ ٢١٠ و٨/ ٦٤ و٥٨٤ و٩/ ١٣٦ و١٠/ ٤٥ و١١/ ٢٥٢ و١٢/ ٧٥ و١٣/ ٢٧٤)، ومما أنبه عليه ههنا أن الحوالة على ما سيأتي كثيرة في الأجزاء الستة الأولى من فتح الباري، بينما تكثر الحوالة على ما تقدم في بقية الأجزاء.

(٣) انظر: الفتح (١/ ٨٤ و٣/ ٢٦٦).

(٤) الفتح (١/ ٤٥ و٨١ و١٣٨ و٢٦٠ و٣٤٠ و٥٢٤ و٣/ ٨١).

(٥) الفتح (١/ ٢٠٣ و٣/ ٢٩٢ و٦/ ٦١٤).

(٦) الفتح (١/ ٢٠٣ و٧/ ٥).

والإصابة[1]، وكتاب المدرج[2]، والأوائل»[3]، وغير ذلك.

٢ ـ طريقة ابن حجر في الحوالة:

تقوم طريقة ابن حجر في الحوالة على ما يلي:

١ ـ الحوالة على كتاب أو باب مخصوصيْن، والتنصيص على ذلك، فمن الحوالة على كتاب مخصوص، قول ابن حجر عند شرح حديث جابر بن عبد الله وقوله: «. . . فقضاني»[4]: «قوله: «فقضاني التفاتٌ، وهذا الدَّين هو ثمن جمل جابر، وسيأتي مطولاً في كتاب الشروط، ونذكر هناك فوائده إن شاء الله تعالى»[5].

ومن الحوالة على باب مخصوص: قول ابن حجر عند شرح حديث عائشة[6]: «وأما حديث عائشة الأول، فيشتمل على حديثين

---

(١) الفتح (٢/ ٤٩٧ و٦/ ١٨ و١٤٠ و٢٦٧ و٧/ ٥٥).

(٢) الفتح (٥/ ٢٣٩ و١٢/ ١٣٩)، وهو تقريب المنهج بترتيب المدرج؛ وانظر: معجم المصنفات الواردة في: فتح الباري لمشهور حسن سلمان ورائد بن صبري دار الهجرة بالرياض١٤١٢هـ.

(٣) الفتح (٧/ ١٤٥)، وهو إقامة الدلائل على معرفة الأوائل وانظر: معجم المصنفات الواردة في: فتح الباري (ص٧٢).

(٤) أخرجه البخاري في الصلاة باب إذا قدم من سفر برقم (٤٤٣).

(٥) الفتح (١/ ٥٣٨)؛ والحوالة على (٥/ ٣١٢ ـ ٣٢٢)؛ وانظر أمثلة أخرى في: (٢/ ٤٧١ و٣/ ١٤١ و٤/ ٤٤٦ و٥/ ٢٧٩ و٦/ ٣٤١).

(٦) أخرجه البخاري في التهجد باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل. . . برقم (١١٢٨).

أحدهما ترك العمل خشية افتراضه، ثانيهما: ذكر صلاة الضحى، وهذا الثاني سيأتي الكلام عليه في باب من لم يصل الضحى»[1].

ومن الحوالة على باب مخصوص من غير ذكر اسمه: قول ابن حجر: «... كما سيأتي تقريره بعد باب»[2]، أو كقوله: «... سيأتي تحقيقه في الباب الذي بعده»[3]، أو كقوله: «... وسيأتي الكلام على صيام عاشوراء بعد عشرين باباً»[4].

٢ ـ الحوالة على غير معين: كقول ابن حجر في صفة وضوء النبي ﷺ المنصوص عليها في حديث عبد الله بن زيد[5]: «... وقد تقدمت مباحثه»[6]، أو كقوله: «... ومباحث المتن تقدمت قريباً»[7]، أو كقوله: «... وسيأتي بقية الكلام على ذلك قريباً، إن شاء الله تعالى»[8].

---

(١) الفتح (٣/ ١١)؛ والحوالة على (٣/ ٥٥ و٥٧)؛ وانظر أمثلة أخرى في: (٣/ ٢٩٢ و٤/ ٢٨٤).

(٢) الفتح (٢/ ٥٥٥)؛ والحوالة على (٢/ ٥٥٧).

(٣) الفتح (٣٣٦٢)؛ والحوالة على (٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥).

(٤) الفتح (٤/ ٢٠١)؛ والحوالة على (٤/ ٢٤٥ ـ ٢٤٩).

(٥) أخرجه البخاري في الوضوء باب الغسل والوضوء في المخضب برقم (١٩٧).

(٦) الفتح (١/ ٣٠٢)؛ والحوالة على (١/ ٢٩٧) وما بعدها.

(٧) الفتح (١/ ٣١٦)؛ والحوالة على (١/ ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٨) الفتح (٢/ ٧٩).

٣ ـ الحوالة على موضعين أو أكثر في وقت واحد: فمن الحوالة على موضعين: قول ابن حجر عند شرح حديث أسامة بن زيد[١]: «وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من مباحث هذا الحديث في باب إسباغ الوضوء، ويأتيها باقيها في كتاب الحج»[٢].

ومن الحوالة على أكثر من موضعين قول ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة:[٣] «وسيأتي الكلام على بيع لحاضر للبادي بعد باب مفرد، وكذا على النجش في الباب الذي يليه. . . ويأتي الكلام على الخِطبة في كتاب النكاح إن شاء الله تعالى»[٤].

وربما أرشد الحافظُ القارئَ إلى الموضع الذي استوفى فيه شرح الحديث، إن هو أحال على موضعين أو أكثر، كقوله عند شرح حديث أنس: «قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم، فأخذ أبو طلحة بيدي، فانطلق بي رسول الله ﷺ فقال: يارسول الله إن أنساً غلام كيس فليخدمك، قال فخدمته في السفر والحضر، ما قال لي لشيء صنعته لم صنعت هذا هكذا؟ ولا لشيء لم أصنعه لمَ لمْ تصنع هذا هكذا؟»[٥]: «. . . وسيأتي الكلام على شرحه مستوفى أما صدره ففي

---

(١) أخرجه البخاري في الوضوء باب الرجل يوضئ صاحبه برقم (١٨١).
(٢) الفتح (١/ ٢٨٥).
(٣) أخرجه البخاري في البيوع باب لا يبيع على بيع أخيه برقم (٢١٤).
(٤) الفتح (٤/ ٢٥٣)؛ والحوالة على (٤/ ٣٥٥ و٣٧٠ و٩/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).
(٥) أخرجه البخاري في الوصايا باب استخدام اليتيم في السفر والحضر. . . برقم (٢٧٦٨).

الجهاد، وأمَّا بقيته ففي كتاب الأدب»[1].

٤ ـ قد تكون حوالة ابن حجر قريبة، وقد تكون بعيدة: فمن قُرب الحوالة: الحوالة على موضع من نفس حديث الباب[2]، أو الحوالة على موضع يأتي بعد باب[3]، أو بابين[4]، أو الحوالة على موضع تقدم قبل ثلاثة أبواب[5].

ومن بعد الحوالة، حوالة ابن حجر من كتاب الإيمان على كتاب الأحكام[6]، وحوالته أيضاً من كتاب الإجارة على كتاب أحاديث الأنبياء[7]، وكتاب الطب[8].

٥ ـ الغالب من صنيع الحافظ ابن حجر في حوالاته، أنَّه لا يذكر نص المحال عليه، بل يشير إليه إشارة مفهمة للمقصود[9].

٦ ـ يذكر الحافظ ابن حجر أحياناً بحوالته السابقة، ويفيد

---

(١) الفتح (٥/ ٣٩٥)، وانظر مثالًا آخر: (٥/ ١١٠).
(٢) الفتح (٢/ ٣٠٨ و٣٣١٨ و٥/ ٢٣٩).
(٣) الفتح (١/ ٢٦٠ و٢/ ٢٤٧ و٢٨٧).
(٤) الفتح (٢/ ٣٠٢).
(٥) الفتح (٢/ ٢٩٩).
(٦) الفتح (١/ ١٣٠).
(٧) الفتح (٤/ ٤٥٠).
(٨) الفتح (٤/ ٤٥٣ و٤٥٧).
(٩) كقوله: «. . . وسأذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذي يليه»، وانظر: الفتح (٤/ ٣٠٨)؛ وأيضاً: (٥/ ٦٦ و٨/ ١٧٢).

القارئ أنَّه سيوفي بها في الموضع الذي أحال عليه، كقوله في شرح حديث أبي هريرة في قوله تعالى: «وقولوا حطة...»[1]، «... ثمَّ ذكر المصنف حديث أبي هريرة في قوله تعالى: «وقولوا حطة»، وقد تقدم ذكره في قصة موسى من أحاديث الأنبياء، وأحلتُ بشرحه على تفسير سورة الأعراف، وسأذكره هناك إن شاء الله تعالى»[2].

٧ ـ قد يقع للحافظ ابن حجر أحياناً ـ وهو قليلٌ جدًّا بل نادر ـ تنبيه القارئ إلى مراجعة كلامه المحال عليه، من ذلك قوله: «... وقد تقدَّم في التيمم في الكلام على حديث عمران في قصة المرأة صاحبة المزادتين، ما يتعلَّق بكونه ﷺ كان تنام عيناه ولا ينام قلبه، فليراجع منه من أراد الوقوف عليه»[3].

٣ ـ أسلوب الحافظ ابن حجر في الحوالة:

تختلف عبارة ابن حجر عن الحوالة، بحسب نوعيها، فإذا كانت الحوالة على أمر سيرد ذكره، عبر الحافظ بالفعل المضارع: «سيأتي»، ثُمَّ أسند ما يفيد تأخير الكلام على ما هو بصدده إلى حين، كقوله: «سيأتي مزيد بيان لهذا»[4]، أو «سيأتي بسط القول في ذلك»[5]،

---

(١) أخرجه البخاري في التفسير سورة البقرة باب وإذ قلنا ادخلوا هذه القرية... برقم (٤٤٧٩).
(٢) الفتح (٨/ ١٦٤)؛ وانظر أيضاً: (٦/ ٢٧٩ و٨/ ٢٨١).
(٣) الفتح (٦/ ٥٨٠).
(٤) الفتح (١/ ٧١).
(٥) الفتح (١/ ٢٨)؛ ونحو ذلك في (١/ ١٥١).

أو سيأتي شرحها»[١]، أو سيأتي الكلام عليه ثمَّ»[٢]، أو «سيأتي ذلك واضحاً في المغازي»[٣]، أو «وسيأتي تقرير ذلك»[٤]، أو «سيأتي تحقيقه»[٥]، أو «سيأتي التنصيص عليه»[٦]، أو «سيأتي تفصيل هذه المسألة»[٧]، أو «سيأتي بقية مباحث هذا الحديث»[٨]، أو «سيأتي تصويره»[٩]، أو «سيأتي البحث في ذلك»[١٠]، أو ما أشبه ذلك وقاربه.

وربما تنكب ابن حجر الفعل: «سيأتي»، فعبر بقوله: «سأنبه عليه هناك»[١١]، أو قال: «سيحصل إلمام بشيء منها»[١٢]، أو قال: «وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسألة»[١٣]، أو قال:

---

(١) الفتح (١/ ٣٤).
(٢) الفتح (١/ ٣٧).
(٣) الفتح (١/ ٣٩).
(٤) الفتح (١/ ١٨٣).
(٥) الفتح (١/ ٢٦٩).
(٦) الفتح (١/ ١٩٦).
(٧) الفتح (١/ ٢١٢).
(٨) الفتح (١/ ٢٤٠).
(٩) الفتح (١/ ٣٩٢).
(١٠) الفتح (٢/ ٣٠).
(١١) الفتح (١/ ١٩٩).
(١٢) الفتح (٢/ ٥٥٤).
(١٣) الفتح (١/ ١٦٧)؛ ونحوه في: (١/ ٤٥٣).

«وسنحرر هذا الموضع»...»[1]، أو قال: «... وفيه فوائد زوائد، سنشير إليها...»[2]، أو نحو ذلك[3].

بيد أنَّ استعمال الفعل المضارع: «سيأتي» غالبٌ في حوالات الحافظ ابن حجر على ما سيرد من مواضع في «فتح الباري».

وربما عبر ابن حجر عن حوالته على أمر سيأتي بقوله: «... ولهذه المسألة تكملة تذكر في كتاب الرقاق»[4]، أو قال: «ومحل بسط هذا يقع في الكلام على حديث الشفاعة...»[5]، أو قال: «... والكلام عليه يستوفى هناك إن شاء الله تعالى»[6].

ومما يعنُّ للناظر في حوالات ابن حجر ممَّا هذه سبيلُه، إكثار الحافظ من قوله عند تمام الحوالة: «إن شاء الله تعالى»[7]، وذلك يستفاد منه أمران:

---

(١) الفتح (١/ ٢٧٢).
(٢) الفتح (١/ ١١٥).
(٣) كقول ابن حجر: «سنذكر»، أو «سنوضحه» أو «سأستوفي»، وانظر: الفتح (١/ ٨٧ و٤/ ٨٢ و٧/ ٢٩).
(٤) الفتح (١/ ٧١).
(٥) الفتح (١/ ٧٣).
(٦) الفتح (١/ ٧٠).
(٧) الفتح (١/ ٣٨ و٦٤ و٦٦ و٧٦ و٧٩ و٨١ و٨٤ و٨٦ و٨٧ و٩٣ و٩٧ و١٠١ و١٠٩ و١٢٠ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٦ و١٣٧ و٢/ ٧٩ و٨٦ و٩٠ و٩٧ و٩٩ و١٠٢ و١١١ و١١٤ و١٣٧ و٣/ ١٣٨ و١٣٩ و١٤٨ و١٥٩ و١٧٧ =

الأول: طول المدة التي قضاها ابن حجر الحافظ في تأليف فتحج الباري على ما أومأنا إليه آنفاً.

الثاني: تجرد ابن حجر من الحول والقوة، فلولا توفيق الله ولطفه ما قدر له إتمام كتاب كبير الحجم، كفتح الباري.

وإذا كانت الحوالة على أمر قد مضى، استعمل ابن حجر الفعل المضارع: «تقدَّم» مسنداً إليه موضوع الحوالة ومضمونها[1]، وربما استعمل ابن حجر أيضاً بقلة صيغاً أُخرى، كقوله: «قدمنا»[2]، و«قدمت»[3]، و«أشرنا»[4]، و«قد أسلفنا»[5]،

= و٢١١ و٤/ ٢٧٥ و٢٧٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩٦ و٢٩٨ و٣١٢ و٣١٥ و٣١٨ و٥/ ١٥ و٢٨ و٣٠ و٣٣ و٣٤ و٣٧ و٣٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٧ و٦٨ و٧١ و٧٧ و٨٠ و٦/ ٥٦ و٩٣ و١١٩ و١٢٨ و٧/ ٢٨ و٣٩ و٤٠ و٥١ و٥٦ و١٢٨ و١٣٦ و٨/ ١٨٤ و١٨٩ و١٩٤ و٦٠٥ و٩/ ١٣٦ و١٩٣ و٢١١ و٢٢١ و١٠/ ١٣٩ و١٤٣ و١٥٧ و١١/ ٩٦ و١٢٩ و١٢/ ٢٤ و٢٠ و٢٥ و١٣/ ٢٠٠).

(١) وذلك كثير جدًّا في: الفتح ومنه ما وقع في: (١/ ٩ و٢/ ١٤٨ و٤٣٦ و٥١٣ و٣/ ٢٤٢ و٢٧٥ و٤٨٢ و٥٩٩ و٤/ ٢٢ و٤٢ و٥٧ و٧٤ و٥/ ٢٧ و٤٣ و٤٧ و٤٩ و٦٨ و٦/ ٢٩ و٢٨٢ و٢٩٥ و٧/ ٢٨٤ و٢٨٧ و٢٨٨ و٨/ ١٨٦ و١٨٧ و٢٠٠ و٩/ ٤ و٨ و٤٢ و٤٣ و١٤٤ و١٠/ ٣٣ و٩٨ و١٠٢ و١١/ ٢٣١ و٢٤٥ و٢٤٩ و١٢/ ١٠ و١٩٨ و١٣/ ٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٩ و٢٣٧).

(٢) الفتح (١/ ١٥٦ و٢/ ٦٢ و٤/ ٤٤٦).

(٣) الفتح (٥/ ٣٩٣).

(٤) الفتح (١/ ٤٠٩ و٢/ ٥٧٣).

(٥) الفتح (٢/ ٢٩٧).

و«سبق»[1]، و«مضى»[2]، و«بسطت»[3]، و«أشبعت»[4]، و«بينته»[5]، و«أحلت بشرحه على...»[6]، و«قد شرحته هناك»[7]، و«استوفيت هناك الكلام على شرحه»[8].

ويلوح من تصرفات ابن حجر في حوالاته على ما تقدَّم أربعة أمور:

الأول: فرح ابن حجر بما وُفِّق إليه من التحقيق الباهر، والتحريرات الشافية الكافية، التي اشتمل عليها «فتح الباري»، ولذلك يجعل مسك ختام حوالته على ما تقدم قوله: «ولله الحمد»[9]، وربما استمد من الله التأييد فقال: «وبالله التوفيق»[10].

الثاني: يقين ابن حجر الجازم بأن ما هُدي إليه في «فتح الباري»، هو الرأي المقنع، والقول المحرر السالم من الإيراد

---

(١) الفتح (٢/ ١٥٨ و٣٧٦ و٣/ ٦٠٥).

(٢) الفتح (٤/ ٢٥٨ و٢٩٦ و٥/ ٦١ و٧٣ و٧٤).

(٣) الفتح (٦/ ٢٥٤ و٩/ ٥٠٤).

(٤) الفتح (٧/ ٥٤).

(٥) الفتح (٧/ ٤٥٣).

(٦) الفتح (٢/ ٦٧ و٤/ ٢٥٤).

(٧) الفتح (١١/ ٢٧٨).

(٨) الفتح (١٢/ ٣٥٤).

(٩) الفتح (١٣/ ٢٣٧).

(١٠) هذا الحكم غير مطرد لابن حجر فهو قليل؛ وانظر: الفتح (١٢/ ٢٣)، وقد يقول الحافظ: «بعون الله تعالى»، وانظر: الفتح (١٣/ ٢٣٧).

والاعتراض، ولذلك قد يقع له إنهاء الحوالة على ما تقدم بقوله: «... بما فيه مقنع بحمد الله تعالى»[١].

الثالث: ظنُّ ابن حجر الغالب أنَّه قد بالغ في التحرير والتدقيق، فاستوعب في البحث، فأشفى فيه على الغاية، وبلغ به النهاية، ولذلك كثيراً ما يقع في حوالته على ما تقدَّم، قوله: «... وتقدَّم شرحه مستوفى...»[٢].

الرابع: طلبُ ابن حجر للاختصار، وفراره من التكرار، ولذلك فقد يقع له في حوالته على ما تقدَّم أن يقول: «... وقد تقدم البحث في هذا الكلام... ممَّا يغني عن إعادته»[٣].

❏❏❏

---

(١) الفتح (٣/ ٤٦٦).
(٢) الفتح (١٠/ ١١٨ و١١/ ٢٤٥ و٢٦٢ و١٢/ ١٣/ ٢١٨)، وقد ينص ابن حجر على استيفاء البحث فيما سيأتي له، وانظر: الفتح (٦/ ١٩ و١٠/ ١٣).
(٣) الفتح (١٣/ ١٢٣)، وانظر أيضاً: (١١/ ١٨٣).

المبحث الرابع

موضوع حوالات الحافظ ابن حجر في فتح الباري

يصعب حصر موضوع حوالات ابن حجر في «فتح الباري»، لأنَّه يتعدد بعدد الحوالات نفسها، ولذلك سنجمل القول فيما يلي عن أهم موضوعات الحوالة عند ابن حجر في كتابه:

١ ـ **الحوالة على وجه التوفيق بين حديثين**: ومن الأمثلة في ذلك ما قد وقع لابن حجر عند شرح حديث البراء في تحويل القبلة[١]، فإنه قال: «... قوله: «فخرج رجلٌ» هو عباد بن بشر قيظي، وأهل المسجد الذين مرَّ بهم قيل هم بني سلمة، وقيل هو عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما سيأتي بيان ذلك في حديث ابن عمر، حيث ذكره المصنف في كتاب الصلاة، ونذكر هناك تقرير الجمع بين هذين الحديثين وغيرهما، مع التنبيه على ما فيهما من الفوائد إن شاء الله تعالى»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري في الإيمان باب الصلاة من الإيمان برقم (٤٠).

(٢) الفتح (١/ ٩٥)؛ وحوالة ابن حجر في (١/ ٥٠٢)؛ وانظر أمثلةً أخرى في: (٢/ ٤٢٨ و٣/ ٩٣ و٤/ ٢ و٧/ ٢٩١).

٢ ـ الحوالة على الجواب عن إشكال، ومن الأمثلة في ذلك: ما قد ورد عند شرح حديث: «مثلكم ومثل أهل الكتابين، كمثل رجل استأجر أجراء فقال من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود، ثُمَّ قال من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: «إلى صلاة العصر»، يحتمل أن يريد به أول وقت دخولها، ويحتمل أن يريد أول حين الشروع فيها، والثاني يرفع الإشكال السابق في المواقيت على تقدير تسليم أن الوقتين متساويان، أي ما بين الظهر والعصر، وما بين العصر والمغرب، فكيف يصح قول النصارى إنهم أكثر عملاً من هذه الأمة؟ وقد قدمت هناك عدة الأجوبة عن ذلك فلتراجع من ثمَّ...»[٢].

٣ ـ الحوالة على وجه الجمع بين ترجمة وترجمة: ومن أمثلة ذلك: ما قد ذكره ابن حجر عند شرح حديث عائشة في نظرها إلى لعب الحبشة يوم العيد[٣]، فإنه قال: «... وقد تقدمت بقية فوائده في أبواب المساجد، وسيأتي بعد ستة أبواب وجه الجمع بين ترجمة البخاري هذا الباب، والباب الآتي هناك، حيث قال: «باب ما يكره

---

(١) أخرجه البخاري في الإجارة باب الإجارة إلى نصف النهار برقم (٢٦٨).

(٢) الفتح (٤/٤٤٦)؛ وحوالة ابن حجر على (٢/ ٣٩ ـ ٤٠)؛ وانظر: الفتح (٢/ ٢١٥).

(٣) أخرجه البخاري في العيدين باب الحراب والدرق يوم العيد برقم (٩٤٩ و٩٥٠).

من حمل السلاح في العيد إن شاء الله تعالى»[1].

٤ ـ الحوالة على أقوال أهل العلم في المسائل المختلف فيها: ومن الأمثلة في ذلك، قول ابن حجر عند شرح ترجمة البخاري: «باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر»[2]: «وهذه الترجمة والتي بعدها وهي تحري ليلة القدر معقودتان لبيان ليلة القدر، وقد اختلف الناس فيها على مذاهب كثيرة سأذكرها مفصلةً بعد الفراغ من شرح أحاديث البابين»[3].

٥ ـ الحوالة على ما يقع بين روايات الجامع الصحيح من اختلاف: ففي شرح قول البخاري: «باب قول الله تعالى إذ تستغيثون ربكم إلى قوله شديد العقاب[4]، قال ابن حجر: «كذا للأكثر وساق في رواية كريمة الآيات كلها، وقد تقدمت الإشارة إليه في الذي يليه»[5].

٦ ـ الحوالة على ما يقع في كتب الحديث من روايات: فمن ذلك عند شرح حديث المغيرة بن شعبة في الذكر عقب الصلاة[6]،

---

(١) الفتح (٢/ ٤٤٥)؛ والحوالة على (٢/ ٤٥٥).

(٢) انظر: ترجمة رقم (٢) من كتاب فضل ليلة القدر.

(٣) الفتح (٤/ ٢٥٦)؛ والحوالة على (٤/ ٢٦٢ ـ ٢٦٧)، وانظر أمثلةً أخرى في: (٣/ ٧٣ و٨٠ و٨٧ و٤/ ١٥١ و٢٥٥ و٥/ ٨٤ و٩/ ٢٣ و١١/ ٤٩٩ و٥٩٧).

(٤) انظر: ترجمة رقم (٤) من كتاب المغازي.

(٥) الفتح (٧/ ٢٨٧)؛ والحوالة على (٧/ ٢٨٥)، وانظر أيضاً: (٢/ ٢٨٨ و٩/ ٥٤٤).

(٦) أخرجه البخاري في الأذان باب الذكر بعد الصلاة برقم (٨٤٤).

قال ابن حجر: «اشتهر على الألسنة في الذكر المذكور زيادة: «ولا رادَّ لما قضيت» وهي في مسند عبد بن حميد... لكن حذف قوله: «ولا مُعطي لما منعت» ووقع عند الطبراني تامًّا من وجه آخر كما سنذكره في كتاب القدر إن شاء الله تعالى»[1].

٧ ـ **الحوالة على ما يقع في طرق الحديث**: ومن أمثلة ذلك، ما ذكره ابن حجر عند شرح حديث ابن عمر في النحر[2] الوارد في قول البخاري: «باب النحر والذبح بالمصلى» فإنه قال: «قال الزين ابن المنير: عطف الذبح على النحر في الترجمة وإن كان حديث الباب ورد بِـ: «أوْ» المقتضية للتردد إشارة إلى أنَّه لا يمتنع أن يجمع يوم النحر بين نُسكين: أحدهما ممَّا ينحر، والآخر ممَّا يذبح انتهى، ويحتمل أن يكون أشار إلى أنَّه ورد في بعض طرقه بواو الجمع كما سيأتي في كتاب الأضاحي، ويأتي الكلام هناك على فوائده، إن شاء الله تعالى»[3].

٨ ـ **الحوالة على الأوهام التي تقع لبعض شراح الجامع الصحيح**: فمن ذلك أن الحافظ ابن حجر قال عند شرح حديث سعد بن معاذ في قتلى بدر[4]: «قوله: «فوالله لقد سمعت رسول الله ﷺ

---

(١) الفتح (٢/ ٣٣٣)؛ والحوالة على (١١/ ٥١٣).

(٢) أخرجه البخاري في العيدين برقم (٩٨٢).

(٣) الفتح (٢/ ٤٧٠)؛ وحوالة ابن حجر على (١٠/ ٩)، وانظر (١/ ٧١).

(٤) أخرجه البخاري في المغازي باب ذكر النبي ﷺ من يقتل ببدر برقم (٣٩٥٠).

يقول: «إنهم قاتلوك». . . وقد قدمت في علامات النبوة. .بيان وهَم الكرماني في شرح هذا الموضع، وأنَّه ظنَّ أن الضمير لأبي جهل، فاستشكله. . .»[1].

٩ ـ الحوالة على ذكر فوائد الحديث: والحوالة على ذلك كثيرة في فتح الباري، فمن ذلك قول ابن حجر عند شرح حديث عائشة الذي فيه «أين فيها عمرو بن لحي وهو الذي سيب السوائب»[2] ـ : «. . . وفي هذا الحديث أن المشي القليل لا يبطل الصلاة، وكذا العمل اليسير، وأن النار والجنة مخلوقتان موجودتان، وغير ذلك من فوائده التي تقدمت مستقصاة في صلاة الكسوف»[3].

١٠ ـ الحوالة على تكميل المسألة: فممَّا وقع لابن حجر من ذلك قوله عند شرح حديث ابن مسعود: «لا حسد إلَّا في اثنتين. .»[4]، : «وعند الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري. . . أنه سمع رسول الله ﷺ يقول فذكر حديثاً طويلاً فيه استواء العامل في المال

---

(١) الفتح (٧/ ٢٨٤).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العمل في الصلاة باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة. . . برقم (١٢١٢).

(٣) الفتح (٣/ ٨٣)؛ والحوالة على (٢/ ٥٢٩ ـ ٥٣٢ و٥٣٤ ـ ٥٣٦)، وانظر أمثلة أخرى في: (١/ ٥٣٧ و٥٤٩ و٢/ ٦٨ و١٦٢ و٤٥٣ و٣/ ٢٤٢ و٤/ ٢٧٣ و٢٧٥ و٥/ ٨٥ و٩١ و٦/ ٣٤٢).

(٤) أخرجه البخاري في العلم باب الاغتباط في العلم والحكمة. . . برقم (٧٣).

بالحق، والمتمني في الأجر ولفظه: «وعبد رزقه الله علماً ولم يرزقه مالاً، فهو صادق النية يقول: لو أن لي مالاً لعملت مثل ما يعمل فلان فأجرهما سواء»، وذكر في ضدها: «أنهما في الوزر سواء»، وقال فيه: «حسن»، وسيكون لنا عودة إلى البحث في هذه المسألة في حديث الطاعم الشاكر كالصائم الصابر»، حيث ذكره المؤلف في كتاب الأطعمة إن شاء الله تعالى»[1].

١١ ـ الحوالة على شرح الحديث: وذلك كثير في حوالات ابن حجر في «فتح الباري»، فمنه ما وقع لابن حجر عند شرح حديث ابن عباس، وحديث ابن عمر[2]، فإنه قال: «قوله: «باب السراويل «ذكر فيه حديث» ابن عباس رفعه: «من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل، وحديث ابن عمر فيما لا يلبس المحرم من الثياب، وقد تقدما، وشرحهما في كتاب الحج»[3].

١٢ ـ الحوالة على ترجيحات ابن حجر في مواضع من فتح الباري، فمن ذلك ما ذكره ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة في فضل العمرة[4] إذ قال: «قوله: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما»

---

(١) الفتح (١/ ١٦٧)؛ والحوالة على (٩/ ٥٨٣)، وانظر أيضاً: (١/ ٤٥٣)، ويدخل في هذا حديث أحال الحافظ ابن حجر على شرح بقيته، وانظر: (٣/ ٣٠٠ و٦/ ٣٢ و٩/ ٤٧ و١١/ ٩٦).

(٢) أخرجهما البخاري في اللباس باب السراويل برقم (٥٨٤ و٥٨٠٥).

(٣) الفتح (١٠/ ٢٧٢)؛ والحوالة على (٣/ ٤٠١ و٤٠٤)، وانظر أيضاً: (٣/ ١٧١ و٥/ ٦٩ و٦/ ٢٤٩ و٩/ ٤٢ و١١/ ٢٤٩ و١٣/ ٢١٨).

(٤) أخرجه البخاري في العمرة باب العمرة برقم (١٧٧٣).

أشار ابن عبد البر إلى أن المراد تكفير الصغائر دون الكبائر، قال: وذهب بعض العلماء من عصرنا إلى تعميم ذلك، وبالغ في الإنكار عليه، وقد تقدم التنبيه على الصواب في ذلك أوائل مواقيت الصلاة»[1].

١٣ ـ الحوالة على توجيه معنى مشكل: فمن ذلك أن ابن حجر ساق قول ابن بطال في المراد بالكفر الذي ورد في حديث: «لا ترغبوا عن آبائكم، فمن رغب عن أبيه فهو كفر»[2]، ثُمَّ قال: «وقد تقدَّم توجيهه في مناقب قريش، وفي كتاب الإيمان في أوائل الكتاب»[3].

١٤ ـ الحوالة على ضبط لفظ وشرحه: فمن ذلك، عند شرح حديث الرجل المتوفى وعليه دين[4]، قال ابن حجر: «ذكر فيه حديث أبي هريرة بلفظ: «من توفي من المؤمنين، فترك ديناً فعليَّ قضاؤه، ومن ترك مالاً فلورثته، وأمَّا لفظ الترجمة فأورده في الاستقراض... ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عن أبي هريرة... والضياع تقدَّم ضبطه وتفسيره في الكفالة وفي الاستقراض...»[5].

---

(١) الفتح (٣/ ٥٩٨)؛ والحوالة على (٢/ ١١ و١٢).

(٢) أخرجه البخاري في الفرائض باب من ادعى إلى غير أبيه برقم (٦٧٦٨).

(٣) الفتح (١٢/ ٥٥) والحوالة على (١/ ٨٣)، وانظر أيضاً: (٢/ ٤٤٧ و٣/ ٤٨٢ و٥/ ٣٧٠ و٦/ ٤٣٧).

(٤) أخرجه البخاري في النفقات باب قول النبي ﷺ: «من ترك كلًّا أو ضياعاً فإليَّ» برقم (٥٣٧١).

(٥) الفتح (٩/ ٥١٦)؛ والحوالة على (٤/ ٤٧٧)، وانظر الحوالة على ضبط كلمة أخرى في: (١/ ٤٨٨).

وبالجملة فإن موضوعات حوالات ابن حجر في «فتح الباري» يطول تتبعها، ويشق استقراؤها، لكثرتها وغزارتها، ولقد ألمعنا إلى مجملها ونبذ منها، ونشير ههنا إلى طرف آخر منها على وجه الاختصار، مع الحوالة على أمثلتها في مظانها من «فتح الباري»، حتَّى يقف عليها طالبها، ويصل إليها مراجعها، فمن ذلك الحوالة على اللغات الواردة في لفظ[1]، والحوالة على الفرق بين لفظة ولفظة[2]، والحوالة على بيان ما في المتابعات[3]، والحوالة على التفاوت الواقع بين روايتين[4]، والحوالة على توجيه معنى ترجمة[5]، والحوالة على الإشكال الذي قد يقع فيها[6]، والحوالة على انتقاد بعض أهل العلم لإسناد حديث[7]، والحوالة على تسمية رجل مبهم في المتن[8]، والحوالة على الزيادة في المتن[9]، والحوالة على ما ورد في معنى حديث مشروح[10]، والحوالة على تمام نسب

---

(١) الفتح (١١/ ٥٢١ ـ ٥٢٢).

(٢) الفتح (١/ ٥٠٩).

(٣) الفتح (١١/ ٥٣٢).

(٤) الفتح (٢/ ٤٢٨).

(٥) الفتح (٢/ ٤٣٩).

(٦) الفتح (٣/ ٧١) و(١٠/ ٢١٥).

(٧) الفتح (١/ ١٩٧).

(٨) الفتح (١/ ٢٠٦)

(٩) الفتح (١/ ٧٦ و٢٧٧).

(١٠) الفتح (١/ ٧٢).

راو[١]، والحوالة على وجه المطابقة بين الحديث والترجمة[٢]، والحوالة على ما قد بوَّب عليه البخاريُّ في بعض الكتب[٣]، والحوالة على بعض ما استنبطه البخاري من الحديث[٤]، والحوالة على ما قد يرجحه أهل العلم من روايات[٥]، والحوالة على نسخ الحكم من عدمه[٦]، والحوالة على مستند بعض أهل العلم في الذي ذهبوا إليه[٧]، والحوالة على بعض الأقوال في تأويل الحديث[٨]، والحوالة على الاختلاف على راو[٩]، والحوالة على وصل المعلقات[١٠]، والحوالة على من أخرج الحديث[١١]، والحوالة على ما قيل من إدراج شيءٍ في الرواية[١٢]، والحوالة على الاعتذار عن البخاري لم أورد

---

(١) الفتح (١/ ٧٩).
(٢) الفتح (١/ ٨٠).
(٣) الفتح (١/ ١٣٠).
(٤) الفتح (١/ ١٣٥).
(٥) الفتح (٢/ ٤٤).
(٦) الفتح (٢/ ٦٩).
(٧) الفتح (٣/ ٩٣).
(٨) الفتح (٣/ ١٥٢).
(٩) الفتح (٣/ ٢٠٢).
(١٠) الفتح (٦/ ١١ و٧/ ٥٤ و١١٥ و٩/ ٤ و١٣/ ٥٣٣).
(١١) الفتح (٧/ ٣٤).
(١٢) الفتح (٧/ ٢٢٥).

الحديث معنعناً[1]، والحوالة على شواهد المتن[2]، والحوالة على ما يرجحه بعض أهل العلم[3]، والحوالة على النكتة في اقتصار البخاري على لفظة معينة في الحديث[4]، والحوالة على مخالفة الراوي لغيره من الرواة[5]، والحوالة على ذكر اسم من ورد في المتن وصفته[6] إلى غير ذلك.

❑❑❑

---

(١) الفتح (١١/ ٢٣٩).
(٢) الفتح (١٣/ ١١٦).
(٣) الفتح (١٠/ ٤٢٤ و١١/ ٥١).
(٤) الفتح (١١/ ٣٧).
(٥) الفتح (١١/ ١٣٤).
(٦) الفتح (١٣/ ٩٨).

المبحث الخامس

المستفاد من حوالات الحافظ ابن حجر في فتح الباري

للواقف على حوالات الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» أن يستنتج جملة من الفوائد، نذكر منها:

١ ـ معرفة الراجح من أقوال ابن حجر، والاطلاع على الرأي المعتمد الأخير من قبل الحافظ[١].

٢ ـ الوقوف على ما تجدد لابن حجر من رأي أو نظر، ومعرفة تراجعه عن أمر كان قد قرره[٢].

---

(١) الفتح (١١/ ٩٠)، ويقول ابن حجر هنا: «... وقد قدمت الراجح من ذلك هناك».

(٢) الفتح (٨/ ٤٦٣)، ويقول ابن حجر هنا: «... وقد كنت أمليت في أوائل كتاب الوضوء، أن قصة الإفك وقعت قبل نزول الحجاب، وهو سهو والصواب بعد نزول الحجاب، فليصلح هناك»، وانظر أيضاً: (٨/ ١٥١) ويقول ابن حجر هنا: «... وقد جوزت أن يكون موصولاً لما شرحت هذا الحديث في أوائل صفة النبي ﷺ حتَّى ظفرت به الآن كما حررت ولله الحمد».

٣ ـ الاطلاع على خلاف أهل العلم في مسألة من المسائل، ومعرفة دليل كل قول، والوقوف على ثمرة الخلاف، والرأي المختار[١].

٤ ـ معرفة الموضع الذي بسط فيه الحافظ ابن حجر القول في شرح الحديث[٢].

٥ ـ الاطلاع على المواضع التي أخرج البخاري فيها الحديث، والوقوف على تفننه في إخراج الحديث مفرقاً على عدة أبواب من أجل الفقه والاستنباط[٣].

---

(١) انظر: الفتح (١١/ ١٩٦)، ويقول ابن حجر هنا: «... وقد تقدم شرحه في تفسير سورة البقرة، وأشرت إلى اختلاف العلماء في صلاة الوسطى، وبلغته إلى عشرين قولاً»، وانظر أيضاً: (١١/ ١٩٩)، ويقول ابن حجر هنا: «... وتقدم سياق الحديث في كتاب الجمعة... وقد ذكرتُ شرحه هناك، استوعبت الخلاف الوارد في الساعة المذكورة فزاد على الأربعين قولاً...» وانظر أمثلةً أخرى في: (٢/ ٤٤٣ و٣/ ١٦ و٨/ ٣٤٥).

(٢) انظر الفتح (٢/ ٤٦٢)، ويقول ابن حجر هنا: «وسيأتي بسط الكلام عليه في كتاب الحج إن شاء الله تعالى»، وأيضاً: (٩/ ٤٩٩)، وفي هذا الموضع يقول ابن حجر: «... وسيأتي شرح حديث شعيب مبسوطاً في التوحيد...»، وانظر: الفتح (٧/ ٤٥٥).

(٣) الفتح (٨/ ٢١)، ويقول ابن حجر هنا: «... وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في أبواب محرمات الإحرام من كتاب الحج، وبعضه في كتاب العلم، ويأتي بعض شرحه في الديات...»، وانظر: نظائر هذا في: الفتح (١/ ١٨) و(١٢/ ٣٥٤).

٦ ـ قوة استحضار الحافظ ابن حجر، ومعرفته التامة بما وقع للبخاري في الجامع الصحيح، وذلك يستفاد ممَّا يلي:

١ ـ استحضاره لتخريج البخاري للحديث في موضع آخر من كتابه[١].

٢ ـ استحضاره لما قد بوَّب عليه البخاريُّ في كتابه[٢].

٣ ـ استحضاره لما قد وصله البخاري في جامعه[٣].

٤ ـ استحضاره لما يقع للبخاري من إيراد الحديث من طريق أو طرق ستأتي[٤].

٥ ـ استحضاره للصيغة المطولة للحديث[٥].

---

(١) انظر: الفتح (١/ ١٦٤ و٢/ ٢١ و٣/ ٢٥٢ و٣٢٦).

(٢) الفتح (١/ ١٣٠)، وقال ابن حجر هنا: «... قال القرطبي: «فيه دليل على أنة ابن عباس كان يكتفي في الترجمة بواحد»، قلتُ: وقد بوَّب عليه البخاري في أواخر كتاب الأحكام كما سيأتي». وانظر: الفتح أيضاً (١/ ١٣٥).

(٣) الفتح (١/ ١٤٤)، وقال ابن حجر هنا في كتاب العلم: «... هذا التعليق طرف من الحديث المشهور في خلق الجنين، وقد وصله المصنف في كتاب القدر».

(٤) الفتح (١/ ٢٠٢)، وقال ابن حجر هنا: «... وقد ذكر المؤلف هذا الحديث بتمامه في كتاب الأدب من هذا الوجه، ويأتي الكلام عليه فيه إن شاء الله تعالى»، وانظر أيضاً: الفتح (٤/ ١٣).

(٥) انظر: الفتح (١/ ٥٤٣)، وقال ابن حجر هنا: «... وساق يعني البخاري المتن هنا مختصرا، وساقه بتمامه في البيوع بهذا الإسناد».

٦ ـ نظرُ الحافظ ابن حجر في كتابه بعد الفراغ منه تهذيباً وتنقيحاً، وإلحاقه فيه للشيء بعد الشيء يقف عليه[1].

❑❑❑

---

(١) يقول ابن حجر (٣/ ٢٨٠ ـ ٢٨١) تعليقاً على قول البخاري: «وقال ورقاء عن ابن دينار عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة: «. . . ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة»، ثُمَّ قال بعد حين: «تنبيه: وقفت على رواية ورقاء موصولة، وقد بينت ذلك في كتاب التوحيد»، وهذا التنبيه الذي اشتمل على هذه الحوالة ملحق استدركه ابن حجر بعد فراغه من تأليف كتابه، وآية ذلك أنَّه قال في كتاب التوحيد (١٣/ ٤١٧): «. . . وقد ذكرت في الزكاة أني لم أقف على رواية ورقاء هذه المعلقة، ثُمَّ وجدتها بعد ذلك عند كتابتي هنا».
ومن الأدلة التي تشهد على أن ابن حجر أضاف أشياء إلى كتابه بعد الفراغ منه سنة ٨٤٢هـ قوله عند شرح الأحاديث الواردة في فضل مكة وبنيانها. . .» ـ : «وقد ترادفت الأخبار الآن في وقتنا هذا في سنة اثنتين وعشرين، أن جهة الميزاب فيها ما يحتاج إلى ترميم، فاهتم بذلك سلطان الإسلام الملك المؤيد. . . ثم حججت سنة أربع وعشرين، وتأملت المكان الذي قيل عنه، فلم أجده في تلك البشاعة، وقد رمم ما تشعث من الحرم في أثناء سنة خمس وعشرين إلى أن نقض سقفها في سنة سبع وعشرين على يدي بعض الجند، فجدد لها سقفاً، ورخم السطح، فلما كان في سنة ثلاث وأربعين صار المطر إذا نزل ينزل إلى داخل الكعبة، أشد ممَّا كان أولًا. . .»، قلت: ظاهرٌ من هذا إلحاق الحافظ ابن حجر لقوله في المطر الذي بداخل الكعبة بعد سنة ٨٤٢هـ؛ وانظر: الفتح (٣/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩).

المبحث السادس

التعقُّبات على الحافظ ابن حجر في حوالاته في فتح الباري

هذا المبحث معقودٌ لبيان جملة من أوهام الحافظ ابن حجر في حوالاته في «فتح الباري» وقبل الكلام على هذه الأوهام، لا بد من لفت نظر القارئ الكريم إلى أمر نبَّهنا عليه في مقدمة هذه الدراسة، ذلك هو استشعار ابن حجر للتقصير في حوالاته في كتابه، ورغبته في أن لو تتبع متتبع وجوه هذا التقصير، فصوب وهذب ونقح، بيْد أن الحافظَ لم يجد لدعوته ملبِّياً[1].

وجملة ما وقع للحافظ ابن حجر من أوهام في الحوالات يرجع إلى ما يلي:

١ ـ ذهول ابن حجر عن شرح الحديث في الموضع الذي أحال عليه، وتصريحه بذلك، ولنضرب على ذلك مثالاً من كتاب الشهادات، حيث أخرج البخاريُّ حديث أنس في سؤال السائل عن الكبائر[2]، فقال ابن حجر: «. . . وكأن المراد بالكبائر أكبرها كما في

(١) الجواهر والدرر (٢/٧٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في باب ما قيل في شهادة الزور. . . برقم (٢٦٥٣).

حديث أبي بكرة الذي يليه... وليس القصد حصر الكبائر فيما ذكر، وسيأتي الكلام إن شاء الله تعالى في تعريفها، والإشارة إلى تعيينها في الكلام على حديث أبي هريرة: «اجتنبوا السبع الموبقات»، وهو في آخر كتاب الوصايا[1]، فقد أحال الحافظ ابن حجر ـ كما هو بينٌ في شرح حديث أبي هريرة على كتاب الوصايا، بيْد أنَّه لم يتفق له الوفاء بحوالته، فقال عند شرح الحديث المذكور[2] من كتاب الوصايا ـ معتذراً: «وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الحدود إن شاء الله تعالى، وكنت قدمتُ في الشهادات أنني أشرح هذا الحديث هنا، ثُمَّ حصل ذهولٌ فاستدركته في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود...»[3].

---

(١) الفتح (٥/ ٢٦٢).

(٢) أخرجه البخاري في الوصايا باب قول الله: «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً... برقم (٢٧٦٦).

(٣) الفتح (٥/ ٣٩٣)؛ وحوالة على (١٢/ ١٨١) وما بعدها من صفحات، حيث أخرج البخاري حديث أبي هريرة في الحدود باب رمي المحصنات... برقم (٦٨٥٧)، وانظر أيضاً: (١١/ ٢٤٩)، وقال ابن حجر هنا: «... وقد تقدم ذكره في الجنائز وأحلت شرحه على ما هنا، وذكر في الهجرة في موضعين، وفي غزوة أحد في موضعين، وأحلت به في الهجرة على المغازي، ولم يتيسر في المغازي التعرض لشرحه ذهولًا والله المستعان...».
وقال ابن حجر أيضاً في (١١/ ٢٧٨): «الحديث الثاني، حديث خباب بن الأرت وقد تقدم بعض شرحه في الجنائز فيما يتعلق بالكافر ـ كذا ولعلها الكفن ـ ونحو ذلك، وذكر في موضعين من الهجرة، وأحلت بشرحه على المغازي، فلم يتفق ذلك ذهولاً».

٢ ـ عدم وفاء ابن حجر ابن حجر بحوالته في الموضع الذي أحال عليه، ولذلك صورٌ نعرض لبعض ما تيسر الوقوف عليه منها:

أ ـ قد يقع للحافظ ابن حجر أن يحيل في الموضع الذي أحال عليه، على موضع ثان، من غير وفاء بما وعد به: ولنضرب لذلك مثالاً من كتاب فرض الخمس، حيث قال البخاريُّ: «باب ما كان رسول الله ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم...»[١]، فقال الحافظ ابن حجر: «سيأتي بيانهم، وأنهم من أسلم ونيته ضعيفة، أو كان يتوقع بإعطائه إسلام نظرائه في تفسير براءة»[٢]، فظاهرُ حوالة ابن حجر ههنا على تفسير سورة التوبة، عند تفسير قوله تعالى: «... والمؤلفة قلوبهم»[٣]، لكن بعد الكشف على موضع الحوالة من كتاب التفسير، تبين أن الحافظ ابن حجر لم يوف بما ذكره في الموضع الأول، وقال: «... وقد تقدم بيان جميع ذلك في غزوة حنين من المغازي»[٤].

ب ـ قد يقع لابن حجر أن يحيل في الموضع الذي أحال عليه على موضع ثان، مع الوفاء بما وعد به، لكن بإشارة خفيفة ومن ذلك أن البخاري أخرج حديث جابر قال: «اصطبح ناس الخمر يوم أحد، ثُمَّ قتلوا شهداء»، فقيل لسفيان من آخر ذلك اليوم؟ قال: ليس هذا

---

(١) انظر: ترجمة رقم (١٩) من كتاب فرض الخمس.
(٢) الفتح (٦/ ٢٥٢).
(٣) سورة التوبة: الآية رقم (٦٠).
(٤) الفتح (٨/ ٣٣٠).

فيه[1]، فقال ابن حجر تعليقاً على قول سفيان: «أي أن في الحديث: «فقتلوا شهداء من آخر ذلك اليوم»، فأنكر ذلك سفيان... وقد أخرجه المصنف في المغازي عن عبد الله بن محمد بن سفيان بدون الزيادة، وأخرجه في تفسير المائدة عن صدقة بن الفضل عن سفيان بإثباتها، وسيأتي بقية شرحه في كتاب المغازي إن شاء الله تعالى»[2]، ففهم من عبارة ابن حجر أنَّه متمٌّ شرح حديث جابر في المغازي بيْد أن ذلك كان في المغازي بإشارة خفيفة، في أقل من أربعة أسطر، قال ابن حجر في آخرها: «... وقد تقدم التنبيه على شيء من فوائده في أول الجهاد»[3].

ت ـ قد يقع لابن حجر أن يحيل في الموضع الذي أحال عليه، على الموضع الأول من غير وفاء بما وعد: ومن ذلك أن ابن حجر شرح حديث زيد بن خالد في اللقطة[4]، ثُمَّ قال: «وسأذكر بقية فوائد حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب إن شاء الله تعالى»[5]، وليست حوالة ابن حجر بمغنية شيئاً لطالب بقية فوائد حديث زيد بن خالد، إذ فيها بعد الوقوف عليها، في باب «إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب فضل قول الله تعالى: ﴿ولا تحسبنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً﴾ برقم (٢٨١٥).

(٢) الفتح (٦/ ٣١ و٣٢).

(٣) الفتح (٧/ ٣٥٣).

(٤) أخرجه البخاري في اللقطة باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها برقم (٢٣٣٩).

(٥) الفتح (٥/ ٨٥).

ردها عليه، لأنها وديعة عنده»[1] ـ شرحٌ وبيانٌ لترجمة البخاري، وفي أثناء ذلك قال ابن حجر: «. . . وتقدم الكلامُ على بقية فوائده قبل أربعة أبواب»[2].

ج ـ قد يقع لابن حجر أن يحيل على باب يسميه، وعند الكشف على الباب لا توجد فيه الحوالة، وتوجد في باب غيره قد يكون قريباً من الباب المحال عليه، فمن هذا الضرب، قول ابن حجر عند قول البخاري في الترجمة: «باب الاطمأنينة حين يرفع رأسه من الركوع. . .»[3]، فإنه قال: «قوله: «باب الاطمأنينة» كذا للأكثر، وللكشميهني: «الطمأنينة، وقد تقدم الكلام عليها في باب استواء الظهر»[4]، فأوهمت عبارة ابن حجر أن حوالته تقع في الباب الذي ذكره، بينما التحقيق أن ما أحال عليه يقع في باب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والاطمأنينة»[5]، حيث قال هناك: «قوله: «والاطمأنينة» كذا الأكثر بكسر الهمزة، ويجوز الضم وسكون الطاء، وللكشميهني: «والطمأنينة»، بضم الطاء وهي أكثر في الاستعمال، والمراد بها السكون، وحدها ذهاب الحركة. . .»[6].

---

(١) انظر: ترجمة رقم (٩) من كتاب اللقطة.
(٢) الفتح (٥/ ٩١).
(٣) انظر: ترجمة رقم (١٢٧) من كتاب الأذان.
(٤) الفتح (٢/ ٢٨٨).
(٥) انظر: ترجمة رقم (١٢١) من كتاب الأذان.
(٦) الفتح (٢/ ٢٧٦).

ح ـ قد يحيل ابن حجر على كتاب يسميه، وعند الكشف على ذلك الكتاب، يتبين أن الواقع بخلاف ما قرر، إذ المحال عليه موجود في كتاب آخر غير الذي سمي، وربما كان سبب ذلك وَهَمٌ عارضٌ أو سبْق قلمٍ، أو تحريف وقع في نسخ «فتح الباري» التي اعتمدت في إخراجه.

ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الباب: قول ابن حجر في شرح حديث: «ليس من رجل ادعى لغير أبيه ـ وهو يعلمه ـ إلَّا كفر بالله، ومن ادعى قوماً ليس له فيهم نسب فليتبوأ مقعده من النار»[1]، وقوله: «فليتبوأ»، أي ليتخذ منزلاً من النار، وهو إما ادعاءٌ أو خبرٌ بلفظ الأمر، ومعناه هذا جزاؤه إن جوزي، وقد يعفى عنه، وقد يتوب فيسقط عنه، وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الإيمان في حديث: «من كذب عليَّ»[2]، كذا قال ابن حجر والصواب أن ما أشار إليه تقدَّم الكلام عليه في كتاب العلم، لا في كتاب الإيمان»[3].

د ـ عدم وفاء عبارة ابن حجر أحياناً في الحوالة بالمطلوب: ذلك أن ابن حجر قد يحيل على الموضع، فتكون عبارته في الحوالة غير وافيةٍ بالمطلوب، إذ لا ترشد القارئ أو المطلع على المحال عليه إلَّا بعد عنت ومكابدة.

---

(١) أخرجه البخاري في المناقب باب رقم (٥)، وهو بلا ترجمة برقم (٣٥٠٨).

(٢) الفتح (٦/ ٥٤١).

(٣) انظر: الفتح (١/ ٢٠١).

ومن الأمثلة في هذا الباب: ما ذكره ابن حجر عند شرح حديث أنس في تضييع الصلاة[1]، فإنه قال: «إطلاق أنس محمول على ما شاهده من أمراء الشام والبصرة خاصة، وإلَّا فسيأتي في هذا الكتاب أنَّه قدم المدينة فقال: «ما أنكرت شيئاً إلَّا أنكم لا تقيمون الصفوف» والسبب فيه أنَّه قدم المدينة وعمر بن عبد العزيز أميرها حينئذ، وكان على طريقة أهل بيته، حتَّى أخبره عروة عن بشير بن أبي مسعود عن أبيه بالنص على الأوقات، فكان يحافظ بعد ذلك على عدم إخراج الصلاة عن وقتها كما تقدم بيانه في أوائل الصلاة. . .»[2]، فقَوْلُ ابن حجر هنا: «في أوائل الصلاة» فيه نظرٌ، إذْ من حق العبارة أن يقول: في أوائل مواقيت الصلاة»، لأنَّ ما أحال عليه موجودٌ هناك يقيناً[3].

ر ـ عدم وفاء ابن حجر بما وعد به في الموضع الذي أحال عليه: وسنقف بالقارئ الكريم هنا على جملة من حوالات الحافظ ابن حجر التي لم يقع فيها الوفاء[4].

---

(١) انظر: حديث رقم (٥٢٩ و٥٣٠)، من مواقيت الصلاة باب تضييع الصلاة عن وقتها.

(٢) الفتح (٢/ ١٤).

(٣) انظر: الفتح (٢/ ٣) وما بعدها.

(٤) من ذلك:

ـ في الفتح (١/ ١/ ٢٠٢)، حيث أحال ابن حجر هنا على كتاب الجنائز وقال: «ونذكر فيه الاختلاف في توبة من تعمد الكذب عليه هل تقبل أو لا؟»، ولا شيء موجود ممَّا ذكره في (٣/ ١٦١ ـ ١٦٢).

ـ في الفتح (٢/ ٢٦٦)، حيث أحال ابن حجر هنا على باب ذكر =

. . . .

= الملائكة من كتاب بدء الخلق للبحث في مسألة هل الملائكة أفضل من الآدميين؟ ولا أثر للمسألة فيما أحال عليه (٦/ ٣٠٢) وما بعدها، وقال هناك: «وقد ذكرت مسألة تفضيل الملائكة في كتاب التوحيد عند شرح حديث: «ذكرته في ملأ خير منهم»».

ـ في الفتح (٣/ ١١٨)، أحال ابن حجر هنا على باب صفوف الصبيان مع الرجال على الجنازة» للكلام على حكم الصلاة على القبر، لكنه لم يف هناك٣/ ١٨٩ بما وعد به.

ـ في الفتح (٣/ ٢٢)، حيث قال ابن حجر: «. . . أورد المصنف حديث سعيد بن المسيب عن أبيه في قصة أبي طالب عند موته، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في تفسير براءة»، وعند تفسير براءة (٨/ ٣٤١) قال ابن حجر محيلاً على الموضع الأول من غير وفاء بما وعد به: «قد سبق شرحه في كتاب الجنائز، ويأتي الإلمام بشيء منه في تفسير القصص إن شاء الله تعالى».

ـ في الفتح (٤/ ٢٥٥)، قال ابن حجر هنا في تفسير سورة القدر: «وسيأتي في التفسير ذكر الاختلاف في سبب نزولها، وغير ذلك من تفسيرها» بيْد أنَّه هناك (٨/ ٧٢٥) لم يذكر البتة شيئاً من الاختلاف الذي أشار إليه.

ـ في الفتح (٥/ ٩)، قال ابن حجر تعليقاً على إيراد البخاري لحديث رافع بن خديج في كراء الأرض: «. . . وسيأتي الكلام عليه مستوفًى بعد أربعة أبواب»، لكن ابن حجر لم يف بحوالته (٥/ ١٥)، وقال: «. . . وسيأتي البحث فيه بعد خمسة أبواب».

ـ الفتح (٦/ ١٢٨)، قال ابن حجر تعليقاً على إيراد البخاري حديث أبي هريرة في مفاتيح خزائن الأرض: «وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب التعبير إن شاء الله تعالى»، بيد أنَّه لم يستوف الكلام على الحديث =

ومهما يكن من أمر، فإن الأوهام التي وقعت لابن حجر في حوالاته في «فتح الباري» يمكن أن يعتذر عنها بأمور ثلاثة:

الأول: الذهول الذي لا يسلم منه أحدٌ.

الثاني: طول المدة التي قضاها ابن حجر في تأليف كتابه، إذ يطول عهده بالموضع الأول الذي أحال فيه على ما سوف يأتي.

الثالث: طول الكتاب الذي انتدب لشرحه، وصعوبة مسالكه، لأنَّ جامعه ارتضى لنفسه فيه خطة قلَّ نظيرها، من تكرار الحديث وإعادته في أبواب كثيرة من أجل الفقه والاستنباط.

ونرى أنَّه من الإنصاف أن نختم هذا المبحث بالقول إن ابن حجر قد وفَّى بكثيرٍ من حوالاته، ونحيل القارئَ على بعض المواضع من «فتح الباري» تشهد على ذلك[1].

= المذكور هناك في التعبير (١٢/ ٤٠١)، وأحال على كتاب الاعتصام.

ـ الفتح (٦/ ٣١١) وهنا قال ابن حجر: «الحديث الرابع: حديثه في مدارسة جبريل في رمضان، وقد تقدم شرحه في كتاب الصيام»، بيد أن ابن حجر لم يفِ بما أحال عليه، وقال في الصيام (٤/ ٤٤٦): «وقد تقدم الكلام عليه أي على حديث المدارسة مستوفى في بدء الوحي».

(١) سأذكر هنا الموضع الأول الذي فيه الحوالة، ثُمَّ أُتبع ذلك بذكر الموضع الثاني المحال عليه:

الفتح (١/ ٢٤٤ و١/ ١٧٠).

الفتح (١/ ٢٤٥ و١/ ١٧٠).

الفتح (١/ ٢٤٩ و٨/ ٥٢٨ ـ ٥٣١).

الفتح (١/ ٢٧٨ و٥/ ٤١ ـ ٤٢). =

. . . .

= الفتح (٢/ ٤٢ و٢/ ٤٨ ـ ٤٩).
الفتح (٢/ ١٣٩ و٦/ ٤٣ ـ ٤٤،)
و(٢/ ١٧٢ و١٣/ ٢٣٦).
و(٣/ ٣٣ و٢/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠).
الفتح (١/ ١٠١ ـ ١٠٢)
و(٣/ ٣٦) و(١٠/ ٥٣٨ ـ ٥٥٠).
و(٤/ ١١٢ ـ ٧/ ٢٨ ـ ٢٩)
و(٤/ ٢٨٩) و(١٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)
و(٤/ ٣٠٣ ٥/ ١٤٠)
و(٥/ ٤٩) و(٦/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)
و(٥/ ٥٩) و(٦/ ٥٩٢ ـ ٥٩٥)
و(٦/ ٢١٠) و(٨/ ١٤٩)
و(٦/ ٢١٤) و(١٠/ ٣١٢ ـ ٣١٣)
و(٦/ ٢٦٧) و(٥/ ٣٥٥)
و(٧/ ١٢) و(١/ ٥٥٩)
و(٧/ ٦٩) و(١٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧)
و(٧/ ١١٣) و(١/ ٦٣)
و(٨/ ١٨٣) و(٤/ ١٣٢ ـ ١٣٥).
و(٨/ ١٨٦) و(٣/ ٣٨٥)
و(٩/ ١١٣) و(٣/ ٤١٩)
و(٩/ ١٢٢ ـ ١٢٣) و(٩/ ٣٤٠)
و(٩/ ٣٠٣) و(٨/ ٧٠٥)
و(١٠/ ١٠٢) و(٧/ ٥٨٦) =

. . . .

❑❑❑

= و(١٠/ ١١٢) و(٣/ ١١٢)
و(١١/ ٢٤٥) و(٦/ ٢٦٣)
و(١١/ ٢٤٩) و(٧/ ٤)
و(١٢/ ٢٣) و(٥/ ٣٧٢)
و(١٢/ ٥٥) و(١/ ٨٣).
و(١٣/ ٤) و(١١/ ٤٦٦)
و(١٣/ ١١٥) و(١٣/ ٧٨)
و(١٣/ ٢٣٠) و(٣/ ٤٤٣).

خاتمة الدراسة

قصدت هذه الدراسة: «حوالات الحافظ ابن حجر في فتح الباري» لفت النظر إلى جزئية مهمة من المنهج العام الذي انتهجه ابن حجر في كتابه العظيم «فتح الباري»، وذلك بغية الوصول إلى ما يلي:

١ ـ الإلمام بالبواعث التي دعت الحافظ ابن حجر إلى استعمال الحوالة في «فتح الباري».

٢ ـ وصف منهج الحافظ ابن حجر في حوالاته في كتابه المنوه به.

٣ ـ معرفة موضوع حوالات ابن حجر في «فتح الباري».

٤ ـ الوقوف على جملة من الفوائد المستخلَصة من حوالات الحافظ ابن حجر في كتابه.

٥ ـ بيان جملة من المؤاخذات على ابن حجر في حوالاته في «فتح الباري».

ولقد كنتُ قدَّمت في مقدمة هذه الدراسة أنني سأسهِّل على بعض المراجعين لفتح الباري ما قد استصعبوه من طريقة ابن حجر في الحوالة في كتابه، لذلك فسأذكرُ هنا سبيل الخلاص من تلك الصعوبة، فمن ذلك:

١ ـ الاستعانة في معرفة الموضع المحال عليه، بما يذكره من رقَّم كتب وأبواب وأحاديث الجامع الصحيح، من أرقامِ أطرافِ الحديث الذي وقعت الحوالة في أثناء شرحه.

٢ ـ الاهتداء بما يُسميه الحافظُ ابن حجر من كتابٍ أو بابٍ أثناء الحوالة.

٣ ـ عندما يحيل الحافظ ابن حجر على كتابٍ من غير تعيين الباب، ويكون ذلك الكتاب مشتملاً على عدة أبواب، فلا بد هنا من التأني والتَّرفق في طلب الموضع المحال عليه، وذلك بمراعاة المناسبة بينه وبين الموضع الأول.

وملاكُ الأمرِ كلِّه في التَّخلص إلى الموضع المحال عليه، طولُ ممارسة «فتح الباري»، وإدمان النظر فيه، فمَنْ أكثرَ من مطالعة الكتاب ومراجعته، حصل له به أنسٌ، ونشأت له دُربةٌ انتفع بها للوصول إلى ما يحيل عليه الحافظُ ابن حجر.

على أنَّ ذلك ليس يغني عن أمرين مهمَّين يخدمان «فتح الباري» خدمة علمية، هما:

الأول: إخراجُ «فتح الباري» إخراجاً علميًّا، وذلك بتحقيقه على أصول موثوقٍ بها، وإسناد ذلك إلى كبار المحققين ممن لهم ذوقٌ في الفن، وطول ممارسة للحديث وعلومه.

الثاني: تلبية رغبة الحافظ ابن حجر في تتبع ما وقع له في «فتح الباري» من حوالات، وذلك بالنظر في المحال عليه،

فإن كان مذكوراً في الموضع اللائق به، فهو الذي أراده ابن حجر، وإلَّا وقع الإصلاح والتهذيب والتنقيح.

وبعد: فعسى أن تكون هذه الدراسة كالتقدمة لجهود نفرٍ من الباحثين المولعين بفتح الباري، والحمد لله ربِّ العالمين.





اعتراضات البدر العيني على الحافظ ابن حجر في شرحه للبخاري وجواب ابن حجر عنها[1]

(١) نُشرت في دعوة الحق المغربية العدد ٣٠٩ ـ ٣١٠ في ذي القعدة وذي الحجة من عام ١٤١٥هـ.

اعتراضات البدر العيني
على الحافظ ابن حجر في شرحه للبخاري
وجواب ابن حجر عنها

المقدمة:

ظهرت في المائة التاسعة للهجرة النبوية شروح كثيرة للجامع الصحيح لأئمةٍ كبارٍ معروفين منها:

شرح سراج الدِّين ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) الذي سماه: «التوضيح لشرح الجامع الصحيح»[1]، وشرح سراج الدِّين عمر بن رسلان البلقيني (ت٨٠٥هـ) الذي سماه: «فيض الجاري»[2]، بيد أن شرحين عظيمين قد اشتهرا في هذه المائة هما:

* شرح الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ) الذي سماه: «فتح الباري»، وشرح العلَّامة بدر الدِّين محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ) الموسوم بـ: «عمدة القاري».

---

(١) طبعته وزارة الأوقاف في قطر سنة ١٤٢٩هـ في ٣٦ جزءاً، وصدر في حلة جميلة.

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٧)، طبعة دار الفكر.

شهرة فتح الباري ومميزاته:

بيد أن شهرة «فتح الباري» فاقت شهرة «عمدة القاري»، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ وقوف أكابر علماء عصر ابن حجر على شرحه، وشهادتهم له بأنه لم يسبق إليه، قال السخاوي: «ولو تأخر ابن خلدون حتَّى رآه أو بعضه لقرَّ عيناً، حيث يقول ـ وهو متأخرٌ عن شرحي الكرماني وابن الملقن ـ وإن لم يسلم قوله: «شرح البخاري دين على هذه الأمة»[1].

٢ ـ طلب ملوك الأمصار لفتح الباري وسعيهم في اقتنائه وتحصيله، وفي ذلك يقول ابن حجر: «. . . وفي أثناء العمل كثرت الرغبات في تحصيله ممن اطلع على طريقتي فيه، حتَّى خطبه جماعة من ملوك الأطراف، بسؤال علمائهم لهم في ذلك، فاستنسخت لصاحب المغرب الأدنى نسخة ممَّا كمل منه. . . واستُنسخت لصاحب المشرق نسخة»[2].

٣ ـ امتياز «فتح الباري» بمنهج فذ وطريقة فريدة، بحيث إن الناظر فيه يجده شرحاً جامعاً لكثير من الفوائد الحديثية، والنكات الأدبية، والفرائد الفقهية، مع أمانة النقل، وسلاسة العرض، ودقة التعبير،

---

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (١/لوحة ٢٧٩)، نسخة الخزانة الحسنية بالرباط برقم (١٥٠٠)؛ وقول ابن خلدون في مقدمته (ص٣٥١) مطبعة التقدم.

(٢) انتقاض الاعتراض (١/لوحة١).

وحسن التلخيص، ووجازة القول، ونصاعة الرأي، وقوة العارضة في الإعراب عما يراه حقًّا، وتفنيد ما يلوح وهنه أو بطلانه»[١].

فلهذه الأسباب وغيرها، سار الفتح في الآفاق، واشتهر تلك الشهرة الواسعة، بحيث جعلت الحافظ ابن حجر يثني عليه ويشكر الله عز وجل على ما فتح به عليه[٢].

يقول السخاوي: «وقد سمعته يقول: لستُ راضياً عن شيء من تصانيفي لأني علقتها في ابتداء الأمر، ثُمَّ لم يتهيأ لي من يحررها معي، سوى البخاري ومقدمته والمشتبه والتهذيب ولسان الميزان»[٣].

وكان من نتائج هذه الشهرة الواسعة لفتح الباري، أنْ أقبل عليه العلماء مستفيدين منه، وناهلين من حياضه، فكثُرت لذلك مختصراته، وزاد عددُ من التقط من فوائده وفرائده[٤]، إلَّا أن العلَّامة العيني كان من أعظمهم في ذلك حظًّا، وأكثرهم فيه قدراً، وبيان ذلك أن الحافظ ابن حجر كان قد ابتدأ شرحه سنة ٨١٧هـ[٥]، وسلك في تأليفه طريقة الإملاء يقول شارحاً ذلك: «وقد اجتمع عندي من طلبة العلم المهرة جماعةٌ وافقوني على تحرير هذا الشرح، بأن أكتب الكراس،

---

(١) من تقديم السيد أحمد صقر لفتح الباري.

(٢) انظر: الفتح (١١/ ٤٣٦) طبعة دار الفكر.

(٣) الجواهر والدرر (١/لوحة ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

(٤) انظر: طائفة من المختصرين والمستفيدين في الجواهر والدرر (١/لوحة ٧٩).

(٥) انتقاض الاعتراض (لوحة ١).

ثُمَّ يحصله كل منهم نسخاً، ثُمَّ يقرؤه أحدهم، ويعارض معه رفقتُه مع البحث في ذلك والتحرير، فصار السِّفر لا يكمُل منه، إلَّا وقد قوبل وحرر من ذلك»[1].

ولقد سار الحافظ ابن حجر على هذه الطريقة في تأليف فتح الباري، حتَّى كمُل في شهر رجب سنة ٨٤٢هـ[2].

وكان ابتداء العيني في شرحه سنة ٨٢٠هـ، وانتهاؤُه منه بعد فراغ الحافظ ابن حجر من كتابه بنحو خمسة أعوام[3].

وكان البرهان ابن خضر ـ أحد أصحاب ابن حجر ـ ينقل فتح الباري جزءاً جزءاً إلى البدر العيني، فيستفيد منه، وينقل من فوائده غير ناسب لها إلى صاحبها[4].

استفادة العيني من ابن حجر في شرح صحيح البخاري:

ولقد نبه غير واحد من أهل العلم على استفادة العيني من ابن حجر، فهذا السخاوي ـ وهو تلميذ ابن حجر وخريجه ـ يقول أثناء كلامه على شرح العيني: «استمد فيه من شرح شيخنا بحيث ينقل

---

(١) انتقاص الاعتراض (لوحة ١).
(٢) انتقاص الاعتراض (لوحة ١). .
(٣) تقديم الشيخ سليمان محمد الروبي والأستاذ الهادي عرفة لكتاب مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، للشيخ عبد الرحمن البوصيري (ص٢٣) دار النصر ـ شبرا ـ مصر.
(٤) المصدر السابق.

منه الورقة بكمالها»[1]

كما نبَّه على ذلك القسطلاني، والسيوطي وحاجي خليفة[2].

ولم يكتف البدر العيني بالنقل من «فتح الباري» بلا عزو، حتَّى أضاف إلى ذلك الاعتراض على الحافظ ابن حجر، فيما يورد من آراء، وتوهين ما يتوصل إليه من استنباط واجتهاد[3].

مظاهر المنافرة بين ابن حجر والعيني:

وقبل أن نقف بالقارئ الكريم على حقيقة هذه الاعتراضات والتعقبات، نحب أن نلفت نظره إلى وجود منافرة شديدة، وجفوة عظيمة بين الحافظين ابن حجر والعيني، يمكن رصد أهم مظاهرها في الآتي:

١ ـ لما عمر السلطان المؤيد المدرسة المؤيدية سنة ٨١٩هـ وأتمها، مالت المئذنة التي بنيت على البرج الشمالي، فخيف سقوطها، فهدمها، فقال ابن حجر في ذلك معرضاً بالعيني:

لجامع مولانا المؤيد رونق   منارته بالحسن تزهو، والزين

---

(١) الضوء اللامع (١٠/ ١٣٣) دار الحياة ـ بيروت.

(٢) إرشاد الساري (١/ ٥) المطبعة الأميرية ـ بولاق ١٣٢٣هـ؛ والبارق في قطع يمين السارق (ص١٦) للسيوطي، رسالة منشورة في مجلة عالم الكتب السعودية؛ وكشف الظنون (١/ ٥٤٨ ـ ٥٤٩).

(٣) بدر الدِّين العيني وأثره في علم الحديث (ص٢٤٥)، صالح يوسف معتوق دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

تقول: وقد مالت عليهم، أمهلوا فليس على جسمي، أضر من العين[1]

فبلغ ذلك العيني فقال:

منارةٌ كعروس الحسن إذ جُلِّيت وهدمُها بقضاء الله والقَدر

قالوا: أُصيبتْ بعينٍ، قلتُ: ذا غلط ما أوجب الهدمَ، إلَّا خسة الحجر[2]

فلمَّا علم ابن حجر بجواب العيني قال: «وهذان البيتان عملهما له النواجي[3] لا بارك الله فيه»[4].

ولم يرتض البردعي ما قاله ابن حجر والعيني فقال:

كلاكما أحسن التعريض حين هجا وقال قولاً بديعاً، رائقاً بهجا

فاستغفروا الله، يا شيخي وانتدبا لتوبة، وطريق الحق فانتهجا[5]

٢ ـ لمَّا نظم البدر العيني سيرة المؤيد، جرد الحافظ ابن حجر ما فيها من البيات الركيكة، والتي بلا وزن في كتاب سماه: «قذى العين من نظم غرائب البين»[6].

---

(١) الخطط المقريزية (٢/ ٣٢٩) طبعة مكتبة الثقافة الدينية ـ مصر.

(٢) حسن المحاضرة للسيوطي (٢/ ٢٧٢) دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

(٣) هو الأديب الشاعر محمد بن علي النواجي المتوفى سنة ٨٥٩هـ انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٧/ ٢٢٩ ـ ٢٣٢).

(٤) الجواهر والدرر (٢/لوحة ٧٩)؛ واليواقيت والدرر للمناوي (١/ ٥٧) طبعة مكتبة الرشد.

(٥) المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور لأحمد ابن القاضي (١/ ٢٩٤) طبعة المعارف ـ الرباط.

(٦) بغية الوعاة (٢/ ٢٧٦)، طبعة عيسى الحلبي ـ مصر.

٣ ـ لمَّا ألَّف البدر العيني شرحه لصحيح البخاري ووقف عليه الحافظ ابن حجر، وجد أن مقدمته منتزعة من كلام لشيخ الإسلام النووي، مع كثرة تصحيف للأسماء والمسميات، وتحريف لبعض الكلمات، فتتبع ما وقع له من ذلك في جزء سماه: «الاستنصار على الطاعن المعثار»، وقف عليه الأكابر من سائر المذاهب كالجلال البلقيني، والشمس البرماوي، وابن الديري، والجمال الأقفهسي، وكتبوا كلهم بتصويب ما تعقبه عليه، وأنزلوا ابن حجر منزلة رفيعة[١].

٤ ـ عندما تولى محمد بن جقمق حصلت بينه وبين العيني جفوة، وتولى قضاء الشافعية في عهده ابن حجر، وقضاء الحنفية سعد الدِّين ابن الديري، وكانا يترددان على السلطان في الجمعة مرتين، أو ثلاثاً، فقال العيني عنهما: «كان يقاسيان مشقة تلك السلالم والمدارج، حتَّى كان الناس يسمونهما فقهاء الأطباق، وكل هذا من عدم حفظ حرمة العلم»[٢].

ورغم وجود هذه المنافرة الشديدة بين الحافظين ابن حجر والعيني، فقد كان كل واحد منهما يستفيد من صاحبه، ويستمد من علمه، فقد علق ابن حجر من فوائد العيني، وسمع منه ثلاثة أحاديث لأجل البلدانيات، كما يقول السخاوي[٣]، ولذلك ترجمه في معجم

---

(١) الضوء اللامع (١٠/ ١٣٤).
(٢) الضوء اللامع (٧/ ٢١٠).
(٣) الضوء اللامع (١٠/ ١٣٣).

شيوخه، وأدخله في قضاة مصر في كتابه رفع الإصر، بينما استفاد العيني من ابن حجر عند تصنيفه في رجال الطحاوي[1].

وقال السخاوي: «ورأيته يسأل شيخنا في مرض موته، وقد جاء يعوده عن مسموعات الزين العراقي فقال له: ليست مجموعة في كتاب، لكنني أوردت في ترجمته من معجمي ما أخذته عنه، وذُكر شيءٌ كثيرٌ، فانظروه فإذا حصلتموه نأخذ في النظر في الباقي»[2].

منهج العيني في الاعتراض على ابن حجر في شرحه للبخاري:

ذكرنا فيما سبق أن البدر العيني قد تعقب الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري، وأورد عليه عدة اعتراضات وتعقبات يمكن الوقوف على جليتها من خلال الآتي:

١ ـ لا يذكر البدرُ العينيُّ الحافظَ ابن حجرَ بالاسم أو الكنية، أو اللقب في المواضع التي اعترض فيها، وإنَّما يشير بلفظة: «بعضهم»، ثُمَّ يُسند إليها قال، أو ذكر، أو رأى، أو زعم ونحو ذلك.

ثم إنَّ العيني أعرض عن ذكر شرح الحافظ ابن حجر باسمه، ممَّا حذا بالحافظ ابن حجر أن يشير إلى ذلك بقوله: «. . . ولذلك

---

(١) الضوء اللامع (١٠/ ١٣٣). .

(٢) الضوء اللامع (١٠/ ١٣٣)؛ والتبر المسبوك في ذيل السلوك (ص٣٧٧) للسخاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، دون تاريخ.

لم يسم كتابه الذي ذكره فيه، حتَّى لا ينوه بذكره، ويأبى الله إلَّا أن يُتِمّ نوره»[1].

٢ ـ كثيراً ما يقع للبدر العيني أن ينقل من كلام الحافظ ابن حجر، وقد حذف منه كلمة، أو جملة، أو أكثر من ذلك، ثُمَّ يورد الاعتراض عليه، فعند شرح قول هرقل لأبي سفيان: «فأشراف الناس يتبعونه أم ضعفاؤهم»[2]، قال ابن حجر: «والمراد بالأشراف هنا أهل النخوة والتكبر منهم لا كل شريف، حتَّى لا يرد مثل أبي بكر وعمر، وأمثالهما ممن أسلم قبل هذا السؤال»[3].

ولما حكى العينيُّ كلامَ ابن حجر هذا قال: «قال بعضهم: المراد بالأشراف أهل النخوة لا كل الأشراف، قلتُ: هذا على الغالب وإلَّا فقد سبق إلى اتباعه أكابر وأشراف منهم: الصديق والفاروق، وحمزة، وغيرهم، وهم أيضاً كانوا أهل النخوة»[4].

فحذف العيني من كلام الحافظ ابن حجر قوله: «والتكبر» قال ابن حجر: «وبهذه اللفظة يندفع اعتراضه، لأنَّ أبا بكر ومن ذكر معه، وإن كانوا أشرافاً أهل النخوة، لم يكونوا أهل مكنة، فالتكبُّر محط

---

(١) انتقاض الاعتراض لوحة ١٠٧ نسخة المسجد الأعظم بزاوية وزان بالمغرب الأقصى.

(٢) هذه قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري في بدء الوحي من حديث عبد الله بن عباس (١/ ٣١).

(٣) الفتح (١/ ٣٥).

(٤) العمدة (١/ ٣٧).

الفرق بين الفريقين، فحذَفها المعترضُ ليعترض، وهذا ذكرته على سبيل المثال، وإلَّا فقد استعمل مثل هذا في بقية هذا الحديث، وفي غيره»[1].

٣ ـ ربما تكون النسخة التي وقف عليها البدرُ العينيُّ من «فتح الباري»، قد وقع فيها تحريفٌ، فيعترض على كلامٍ غير موجود إلَّا في النسخة التي نقل عنها، بينما كلام الأصل سليم لا يتطرق إليه النقد، ولا يتوجه إليه الاعتراض، فعند حديث عبد الله بن زيد في وضوء رسول الله ﷺ الذي فيه: «واستنشق من كفة واحدة»[2]، قال الحافظ: «قوله من كفة واحدة»، كذا في رواية أبي ذر، وفي نسخة: «من غرفة واحدة»، وللأكثر: «من كف»، بغير هاء، قال ابن بطال: «المراد بالكفة: الغرفة، فاشتق لذلك من اسم الكف عبارة عن ذلك المعنى، قال: ولا يعرف في كلام العرب إلحاق هاء التأنيث في الكف»، ومحصله أن المراد بقوله كفة: فعلة، لا أنها تأنيث الكف»[3]، فتعقبه العيني قائلاً: «هذا محصل غير حاصل، فكيف تكون كفة تأنيث كف، والكف مؤنث»[4].

---

(١) انتقاض الاعتراض (لوحة ٥) نسخة وزان.
(٢) أخرجه البخاري في الوضوء باب من مضمض واستنشق من غرفة واحدة (١/ ٢٩٧).
(٣) انتقاض الاعتراض (لوحة ٧١) نسخة وزان.
(٤) العمدة (٣/ ٨٠).

وانبرى الحافظ ابن حجر لرد هذا التعقب فقال: «انظر وتعجب، حرف الكلامَ، ثُمَّ اعترض عليه، ويحتمل أن يكون وقع في النسخة التي وقف عليها، فبنى اعتراضه عليها، وإلَّا فالذي في الأصل ما ذكرته، ولا إشكال فيه»[1].

٤ ـ قد يكون للحافظ ابن حجر رأيٌ في تفسير حديث، أو توجيه معنى، أو ينكر وجود رواية ما، فيلجأ البدر العيني في نقد ذلك كله إلى الاعتراضات الجدلية، والأسئلة الدَّورية، ونحو ذلك من ضروب المغالطة والتعنت كقوله: «من تأمل هذا الكلام وجده في غاية الوهاء»[2]، أو كقوله: «. . . فإن كان استدلاله بهذا الحديث في رده على الكرماني، فلا وجه له، وهو ظاهرٌ لا يخفى»[3].

وقد يلجئ حبُّ الاعتراض البدر العينيَّ إلى التعنت البيِّن، والتحامل المكشوف، ففي شرح حديث عبادة بن الصامت: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا. . . »[4].

قال الحافظ ابن حجر: «زاد في رواية الصنابحي عن عبادة في هذا الحديث: «ولا ينتهب»، وهو مما يُتمسك به في أن البيعة متأخرة، لأنَّ الجهاد عند بيعة العقبة، لم يكن فرضاً، والمراد

---

(١) انتقاض الاعتراض (لوحة ٧١).

(٢) انتقاض الاعتراض (لوحة ٥٥).

(٣) عمدة القاري (٣/ ١٩٩).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب علامة الإيمان حب الأنصار (١/ ٦٤).

بالإنتهاب ما يقع بعد القتال في الغنائم»[1]، فتعقبه العيني بقوله: «وتمسك هذا القائل بما وقع في حديث الصنابحي في الحديث المذكور من زيادة قوله: «ولا ينتهب»، على أن هذه البيعة متأخرة، لأنَّ بيعة الحرب إنَّما شرعت بعد ليلة العقبة، والإنتهاب فرع مشروعية الحرب، وهذا التمسك فاسد، لأنَّ الإنتهاب أعم من أن يكون في المغانم وغيرها»[2].

ولما وقف الحافظ ابن حجر على هذا الاعتراض قال: «لكنه المتبادر، فالتمسك به صحيح، ولو لم يكن في هذا الكتاب ـ يعني العمدة ـ إلَّا هذا الموضع لكان في غاية الدلالة على التحامل والتغيير في وجوه المحاسن، وطمس معالم الصواب، والله المستعان»[3].

٥ ـ قد تقع للبدر العيني أثناء إيراد الاعتراضات ألفاظ نابية، كان عليه أن يصون نفسه وقلمه عنها، ويلتزم بأدب المناظرة والمباحثة، فمن ذلك ما وقع له عند تعليقاً على كلام ابن حجر على حديث: «أرأيتكم ليلتكم هذه»[4]، قال: «هذا تصرف من لا يد له في العربية؟؟؟»[5].

---

(١) الفتح (١/ ٦٨).
(٢) العمدة (١/ ١٥٩).
(٣) انتقاض الاعتراض (لوحة ١٧).
(٤) أخرجه البخاري في العلم باب السمر في العلم من حديث ابن عمر (١/ ٢١١).
(٥) عمدة القاري (٢/ ١٧٦).

وعند تضعيف ابن حجر لحديث جابر أن النبي ﷺ مرَّ على قبرين من بني النجار هلكا في الجاهلية، فسمعهما يعذبان في البول والنميمة[1]، تبعاً لتضعيف أبي موسى المديني له، قال العينيُّ: «هذا من تخليط القائل، لأنَّ أبا موسى لم يصرح بأنه ضعيفٌ، بل هذا حديث حسن، وإن كان إسناده ليس بقوي، ولم يعلم هذا القائلُ الفرقَ بين الحسن والضعيف!»[2].

وثارت ثائرة الحافظ ابن حجر عند وقوفه على هذا الاعتراض فقال: «وأما قوله إن الشارح لا يفرق بين الحسن والضعيف، فهو كقول المثل: «رمتني بدائها وانسلت. . . ولا يسمع في الوقاحة والبهت أشد من قول هذا المعترض إن الشارح المذكور لا يفرق بين الحسن والضعيف مع اشتهار تصانيفه في تقرير ذلك وتحقيقه، بحيث أبدى ما أزال كثيراً من المشكلات في هذا الفن»[3].

٦ ـ قد يكون الحامل للبدر العيني على الاعتراض على ابن حجر، تعصبه لمذهبه الحنفي، وإفراطه في الانتصار له، فعند شرح حديث: «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو»[4]، قال الحافظُ: «واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة ممَّا اختار المصلي

---

(١) الفتح (١/ ٣٢١).
(٢) عمدة القاري (٣/ ١٢١).
(٣) انتقاض الاعتراض (لوحة ٧٤).
(٤) أخرجه البخاري في الأذان باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد وليس بواجب من حديث عبد الله بن مسعود (٢/ ٣٢٠).

من أمر الدنيا والآخرة، قال ابن بطال: خالف في ذلك النخعي وطاووس وأبو حنيفة، فقالوا لا يدعو في الصلاة، إلَّا بما يوجد في القرآن، كذا أطلق هو ومن تبعه عن أبي حنيفة، والمعروف في كتب الحنفية أنَّه لا يدعو في الصلاة إلَّا بما جاء في القرآن، أو ثبت في الحديث، وعبارة بعضهم ما كان مأثوراً، قال قائلهم والمأثور أعم من أن يكون مرفوعاً، أو غير مرفوع، لكن ظاهر حديث الباب يرد عليهم، وكذا يرد على قول ابن سيرين: «لا يدعو في الصلاة إلَّا بأمر الآخرة»[1]، فتعقبه العيني بقوله: «ليس ما نقله عن كتب الحنفية كذلك، بل المذكور في كتبهم أنَّه لايدعو في الصلاة إلَّا من الأدعية المأثورة أو بما شابه ألفاظ القرآن، وقوله: يرد عليه ردٌّ عليهم، لأنَّ فيما ذهبوا إليه إعمالاً لحديث مسلم، وهو إن صلاتنا هذه... «الحديث، ونحن عملنا بالحديث لأنَّا نختار من الأدعية المأثورة، أو ما شابه ألفاظ القرآن»[2].

ولمَّا فسر الحافظ ابن حجر صنيع البخاري في إيراده لبعض الأحاديث في كتاب الوضوء بأنه أراد بذلك «رد قول من قال بنجاسة الماء المستعمل»[3]، لم يُعجب ذلك العينيَّ، فتعقبه بقوله: «قضية هذا الكلام التشنيع على أبي حنيفة بهذا الرد البعيد، إذ ليس في الأحاديث ما يدل صريحاً على أن المراد من فضل وضوئه هو الماء المتقاطر من

---

(١) الفتح (٢/ ٣٢١).

(٢) انتقاض الاعتراض (لوحة ٩٩).

(٣) الفتح (١/ ٢٩٦).

أعضائه الشريفة، ولئن سلمنا فأبو حنيفة لا ينكر هذا، ولا يقول بنجاسة ذلك[١]، وكيف يقول ذلك وهو القائل بطهارة بوله وسائر فضلاته، ومع هذا فقد قلنا لم يصح عن أبي حنيفة تنجيس الماء المستعمل»[٢].

٧ ـ حرص الحافظ ابن حجر في فتح الباري على تتبع ما وقع للشراح قبله من أوهام، والتنبيه عليها والدلالة على مواطن الضعف فيها، وكان الكرماني والزركشي من بين هؤلاء الشراح الذين وجه إليهم نقده، وبالغ في ذلك، بيد أن البدر العيني لم يرتض نقد الحافظِ للكرماني الحنفي، فرأى فيه تحاملاً شديداً، وتعسفاً مجحفاً، فتعقبه في كثير من المواطن، فعندما انتقد ابن حجر الكرماني في ادعائه أن الرواية في لفظة «الحجاج» الواردة في حديث محمد بن عمرو بن الحسن بن علي[٣]، بضم أوله[٤]، وبيَّن أن ذلك تحريف بلا خلاف[٥]،

---

(١) في عمدة القاري (٣/ ٧٩): «فأبو حنيفة ينكر هذا، ويقول بنجاسته»، ورجحنا ما في انتقاض الاعتراض لوحة ٧٠، وقد رأى بعض الأحناف نجاسة الماء المستعمل، واستدلوا بحديث: «لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من جنابة»، قال السرخسي: «فالتسوية بينهما تدل على أن الاغتسال يفسد الماء»؛ وانظر: المبسوط (١/ ٤٦).

(٢) عمدة القاري (٣/ ٧٩).

(٣) فإنه قال: «لما قدم الحجاج فسألنا جابر بن عبد الله فقال: «كان النبي ﷺ يصلي بالهاجرة، والعصر والشمس نقية، والمغرب إذا وجبت. . . الحديث أخرجه البخاري في المواقيت باب وقت المغرب (٢/ ٤١).

(٤) انظر: شرح الكرماني (٤/ ٢٠٥) مطبعة عبد الرحمن لنشر القرآن، بلا تاريخ.

(٥) الفتح (٢/ ٤١).

انتصر العيني للكرماني في ذلك بغير دليل[1]، فثارت ثائرة الحافظ وقال: «أفما يستحيي العيني من هذا الانتصار البارد!»[2].

وقد يبهم الحافظ من ينتقده، فيظنه العينيُّ الكرمانيَّ، فينبري للانتصار له[3].

ويظهر أن العيني قد أكثر من الانتصار لمن يردُّ ابن حجر أقوالهم، وينقض آراءهم، لمجرد أن الحافظَ

بادر إلى النكير عليهم، فعند تفسير قوله تعالى: «أياماً معدودات»[4]، قال ابن حجر: «وللزمخشري في إعرابه ـ يعني أياماً ـ كلامٌ متعقبٌ ليس هذا موضعه»[5].

فقال العيني: «التعقب في كلام المتعقب، فقد سمعتُ الكبار من علماء العربية والعجم يقولون من ردَّ على الزمخشري في غير الاعتقاد، فهو ردٌّ عليه»[6]، وسارع ابن حجر إلى ردِّ هذا الاعتراض قائلاً: «قائل هذا إن كان يعتقد عصمته من الخطأ، أحق أن يرد عليه،

---

(١) العمدة (٥/ ٥٦).

(٢) انتقاض الاعتراض (لوحة ١٠٣).

(٣) الفتح (١٠/ ٢٣٢)؛ وعمدة القاري (٢١/ ٢٨٣)؛ وانتقاض الاعتراض لوحة ١٩٣ نسخة تشستربتي.

(٤) سورة البقرة: الآيتان (١٨٣ و١٨٤).

(٥) الفتح (٨/ ١٧٩)، والكلام المتعقب عند الزمخشري هو قوله: «وانتصاب أياماً بالصيام كقولك: نويت الخروج يوم الجمعة»، وانظر: الكشاف (١/ ٢٢٥)، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

(٦) العمدة (١٨/ ١٠٤).

فإنه بشر يخطئ ويصيب، وهذه كتبُ من جاء بعده ممن يتعانى التفسير طافحةٌ بالرد عليه، لكن ليس كله مقبولاً، ولا كله مردوداً، والذي تعقبه أولا: أبو البقاء[1]، وتبعه جماعةٌ منهم البيضاوي[2]، فهذا عالمٌ من علماء العرب، وآخر من علماء العجم سبقا الكبار الذين أشار إليهم، فهما أحق في القبول. . .»[3].

٨ ـ قد تختلف النسخ الخطية للكتب التي ينقل منها الحافظ ابن حجر بالزيادة أو النقصان فيكون ذلك سبباً في اعتراض البدر العيني، فعندما نبه ابن حجر عمَّا وقع في اسم عمير بن سعيد من الإختلاف وقال: «وقع للنسائي والطحاوي: عمر «بضم العين وفتح الميم»[4]، انبرى العيني قائلاً: «لم يقع في الطحاوي ما ذكره، فإني شرحتُ معاني الآثار للطحاوي»[5].

وقد ينفي ابن حجر وجود رواية في كتابٍ من الكتب لعدم وقوفه

---

(١) هو أبو البقاء العكبري الحنبلي وانظر إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (١/ ٨٠) دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (١/ ٢١٦) مؤسسة شعبان ـ ببيروت.

(٣) انتقاض الاعتراض (لوحة ١٦٥) نسخة تشستربتي.

(٤) الفتح (١٢/ ٦٨).

(٥) العمدة (٢٣/ ٢٦٩)، وقال ابن حجر في الجواب: «كذا قال ونسخ الطحاوي غير متقنة ولا مانع من أن تختلف مع أنَّه لم يتقدم دعوى حصر في ذلك»؛ وانظر: الانتقاض لوحة ٢١٧ نسخة تشستربتي؛ وانظر: شرح معاني الآثار للطحاوي (٣/ ١٥٣) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٩هـ وفيها: «عمير بن سعيد».

عليها، فينبري العيني للاعتراض والتعقب، فعندما علق ابن حجر على قول البخاري: «وقال منصور بن النعمان عن عكرمة عن ابن عباس: وحرم بالحبشية وجب»، قائلا: «لم أقف على هذا التعليق موصولاً، وقرأت بخط مغلطاي، وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره، فقالوا: أخرجه أبو جعفر عن ابن قهزاد عن أبي عوانة عنه، قلتُ: ولم أقف على ذلك في تفسير أبي جعفر الطبري...»[1] ـ ناقش العيني بقوله: «هذا مجرد تشنيع، وعدم وقوفه لا يستلزم عدم وقوف غيره، ونسخ البخاري كثيرة لا تخلو من زيادة ونقصان»[2]، ولقد ردَّ ابن حجر هذا الاعتراض فقال: «قلتُ: دعواه أن نسخ الطبري كثيرة باطلة فما علمنا بعد البحث من تفسير الطبري نسخة كاملة إلَّا واحدة، وفيها نسختان ناقصتان»[3].

معالم منهج ابن حجر في رد اعتراضات العيني:

ولما انتشر شرح البدر العيني وخرج سائراً بين الناس، ووقف عليه الحافظ ابن حجر، جرد كتاباً حافلاً في الرد على ما ساقه العيني من اعتراضات وتعقبات سماه: «انتقاض الاعتراض»[4]، وقد بين الحافظُ في مقدمة هذا الكتاب، كيفية تأليفه لفتح الباري، وتكلم على مزاياه، ووصف رغبة الملوك في الحصول عليه[5]، ثُمَّ انتقل إلى

---

(١) الفتح (١١/ ٥٠٣).

(٢) وانظر: العمدة (٢٣/ ١٥٦).

(٣) انتقاض الاعتراض (لوحة ٢١٥).

(٤) انتقاض الاعتراض (لوحة ٣) نسخة وزان.

(٥) انتقاض الاعتراض (لوحة ١) نسخة وزان

الكلام على ما ورد في خطبة البدر العيني في «عمدة القاري» من هفوات، وأشار إلى أنَّه قد جمع في بيانها كتابه الذي سماه: «الاستنصار على الطاعن المعثار»، ثُمَّ تكلم على كيفية إغارة العيني على «فتح الباري» وقال: «وقد رأيت أن أسوق من ذلك أمثلة كثيرة يتعجب منها كلٌّ من وقف عليها، ثُمَّ أعود إلى إيراد ما أردت من الجواب عن اعتراضاته على «فتح الباري»، وقد رمزتُ إلى الفتح بحرف ح، مأخوذة من الفتح وأحمد، وإلى شرحه بحرف ع، مأخوذة من العمدة، ومن المعترض»[1].

وبإلقاء نظرة على هذا الكتاب تتضح المعالم المحددة لمنهج المؤلف فيه كالآتي:

١ ـ اهتم الحافظ ابن حجر في أوائل الكتاب ببيان ما نقله البدر العيني من «فتح الباري»، من غير نسبة إلى صاحبه، وقال: «فالكتاب كله ملآن من ذلك... وكل ما وقع له من ذلك في أوائل الكتاب قليل ممَّا فعله في وسطه، وأمَّا في الثلث الثالث، وخصوصا في النصف الثاني من هذا الثلث، فلو قال قائلٌ إنه لم يزد على نسخه لما أبعد»[2].

وقد كان منهج استفادة العيني «فتح الباري» مختلفاً؛ فهو تارةً: «يأخذ كلام الأصل فيدعيه لنفسه، ويسبك منه سؤالاً وجواباً قائلاً: قلت»[3].

---

(١) انتقاض الاعتراض (لوحة ٣) نسخة وزان.

(٢) انتقاض الاعتراض (لوحة ٣٦) نسخة وزان.

(٣) انتقاض الاعتراض (لوحة ٩٧) نسخة وزان.

وتارةً يتصرف في عبارة «فتح الباري» بالتقديم والتأخير، ويأخذ المعنى ويبسطه، وتارة ينقل ما تفرد به ابن حجر من تنبيه على معنى، أو حلٍّ لمشكل، مُصدِّراً ذلك بقوله: «قلتُ» وحينئذ تثور ثائرة الحافظُ فيقول: «. . . وأنا فما ظننتُ أن أحداً يرضى لنفسه بذلك، وإذا تأمل من ينصف هذه الأمثلة عرف أن هذا الرجل عريضُ الدعوى بغير موجبٍ، كمتشبعٍ بما لم يعط، منتهبٌ لمخترعات غيره، ينسبها إلى نفسه من غير مراعاة عاتب عليه، وطاعن ممن يقف على كلامه، وكلام من أغار عليه، ولو حلفتُ أنَّه لم يخل باباً من أبواب هذا الكتاب على غزارتها من شيء من ذلك لبررتُ، وشاهدي على ذلك عِدْل» من كلامه نصًّا، لا اختصاراً، بل مصالقة ومناهبة، حتَّى إنه يغفل فينقل لفظ قلتُ الدال على أن الاختراع له، والاعتراض منه، ويكون ذلك كله لمن سبقه»[1]، وتارة أخرى يذكر العيني ما يأخذه من «فتح الباري» في غير المكان الذي استلبه منه[2].

وقد تطول استفادة العيني أو تقصر، فمنها ما يجيء في ورقة، ومنها ما يكون في ثلاثين سطراً، ومنها ما يصل إلى أكثر من ذلك[3].

٢ ـ لم يُفض الحافظُ ابن حجر في بيان ما استلبه العيني من «فتح الباري» لأنَّه «لو وقع تتبعه بطريق الاستيعاب لطال»[4]، وشرع في

---

(١) انتقاض الاعتراض (لوحة ٩) نسخة وزان.
(٢) المصدر السابق (لوحة ٨).
(٣) المصدر السابق (لوحة ٦ و٣٩).
(٤) المصدر السابق (لوحة ٨).

الرد على الاعتراضات وفق ترتيب أبواب «صحيح البخاري»، وكان من خطته في ذلك أن يذكر الكتاب والباب فيقول: «من كتاب العلم قوله: «باب فضل العلم»، وقول الله تعالى: «يرفع الله الذين آمنوا . . . الآية»[1]، ثُمَّ يسوق اعتراض العيني، والجواب عنه مصدِّراً ذلك بقوله: «قلتُ، لكن هذا ليس يطرد في جميع الكتاب.

٣ ـ أجاب الحافظ ابن حجر عن أكثر الاعتراضات، وأعرض عن بعضها إما لأنه لم يحضره جوابٌ عنها وقتَ تأليف الكتاب، وإما لأنَّه يرى أن بعض هذه الاعتراضات لا يُتشاغل بتكلف الجواب عنها[2].

وقد كان الحافظُ ابن حجر رغب إلى بعض طلبته ممن له مشاركة في فنون كثيرة، أخْذ الكتاب، والمرور عليه، والإلحاق فيه لما ينبغي إلحاقه، وإن اختار أن ينسبه لنفسه آثره بذلك، فما وجد من فيه قابلية لذلك[3].

٤ ـ قد يرجع الحافظ ابن حجر إلى قول البدر العيني، ويرى أن الصواب حليفه في نقده، ويقل بعد حكاية الاعتراض: «نقول بموجبه»[4].

٥ ـ يناقش الحافظُ ابن حجر ما ورد في العمدة من تصحيف، أو فهم لمعنى على وجه غير سديد ويقول: « . . . وله من ذلك ما لو تصدَّى العارف له، ونقله من خطه، لما سلمت ورقة واحدة من

---

(١) المصدر السابق (لوحة ٤١).

(٢) المصدر السابق لوحة (١٤ و٤٩).

(٣) الجواهر والدر (لوحة ٢٧٤).

(٤) انتقاض الاعتراض (لوحة ٥١) نسخة وزان.

اعتراض، ولاسيما أسماء الرواة»[١].

٦ ـ يختلف أسلوب الحافظ ابن حجر في نقض الاعتراضات بحسب اختلاف المقام فهو تارةً يكون لاذعاً مقذعاً، يصف صنيع العيني بأنه «قصور شديد في هذا الفن»[٢]، ويجب أن «يقال له كيف ساغ لك أن تتكلم في علم الحديث، وتتصدى لأعظم شيء فيه، وهو شرح هذا الجامع الذي جمع فنونه ونور عيونه؟»[٣]، «وأنت استلبتَ فوائد «فتح الباري»، وكتبت ذلك كتابة مستريحة، والشارحُ ما جمع ذلك إلَّا في أيام كثيرة، مع تعب قوي، وتتبع زائد»[٤].

وتارة يكون أسلوب الحافظ ابن حجر مهذباً، عف اللفظ، يكل الحكم إلى الله تعالى وهو خير الفاتحين[٥].

وبعدُ فليس ثمة شيءٌ يمنع من أن يقال إن كتاب انتقاض الاعتراض نموذج فذٌّ للردود العلمية التي كانت تكون بين العلماء، والتي تجلي صورة عصر زاخر بالعطاء، الذي لم ينقطع حتَّى يوم الناس هذا.

❑❑❑

---

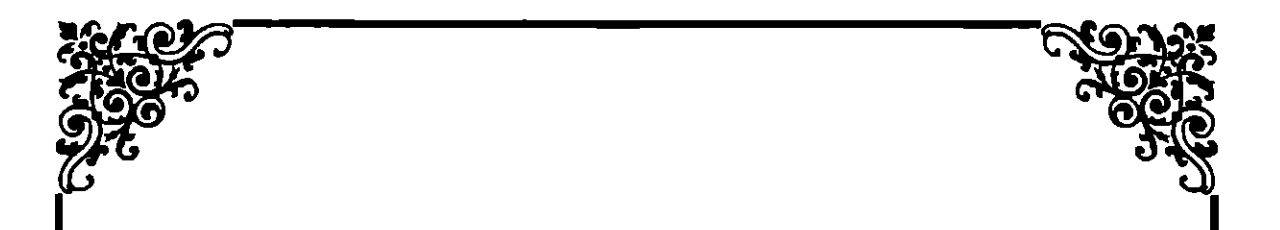
(١) المصدر السابق (لوحة ٣٩).

(٢) انتقاض الاعتراض (لوحة ٤٤) نسخة وزان.

(٣) المصدر السابق (لوحة ٢٠٤) نسخة تشستربتي.

(٤) المصدر السابق (لوحة ٩٨) نسخة وزان.

(٥) المصدر السابق (لوحة ٥٥ و٦٢).



القسم الثاني

أول شارح مغربي لصحيح الإمام البخاري[1]

(دراسة عن شرح الداودي المسيلي لصحيح البخاري)

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق المغربية في العدد ٣١٣ سنة ١٤٠٦هـ (ص٩٥).

أول شارح مغربي
لصحيح الإمام البخاري

شُغل علماء الغرب الإسلامي بكتاب «الجامع الصحيح»، فأقبلوا عليه شرحاً لمتنه، وتعليقاً على أسانيده، واختصاراً لمشكلاته وألفاظه، وتعريفاً برجاله ورواته، واستخراجاً لدقائق فقه تراجم أبوابه.

ومن مظاهر عناية علماء الغرب الإسلامي بالجامع الصحيح، أنْ وُجد فيهم شرح قديم يعد ثاني شرح لكتاب البخاري، وهو كتاب النصيحة في شرح البخاري، للحافظ الإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي.

وسنقوم فيما يلي بدراسة تحليلية لهذا الشرح وفق الخطة التالية:

أولاً: التعريف بصاحب الشرح:

لم يُترجم للإمام أبي جعفر الداودي إلَّا فئةٌ قليلة من علماء التراجم والوفيات، وأقدمُ من علمتُه ترجم له القاضي عياض، ثُمَّ تلاه برهان الدِّين ابن فرحون، فابن صعد التلمساني، فصاحب «شجرة النور الزكية»، فصاحب «معجم المؤلفين».

على أنَّ بعض هؤلاء ينقل عن بعض، والمصدر واحد

وهو القاضي عياض في ترتيب المدارك[١].

وأمَّا مترجمنا فهو الإمام أبو جعفر أحمد بن نصر[٢] الداودي الأسدي المسيلي الجزائري من أئمة المالكية بالمغرب، لم يذكر من ترجمه ممن تقدم آنفاً سنة مولده، إلَّا أن القاضي عياض بن موسى السبتي قال: «إن أصله من المسيلة، وقيل من بسكرة، كان بطرابلس، وبها أملى كتابه في شرح الموطأ، ثُمَّ انتقل إلى تلمسان»[٣].

---

(١) وممن اعتنى بالكتابة عن الإمام الداودي بعدي، الدكتور عز الدِّين زغيبة الذي كتب مقالة موسومة بـ: «**أحمد بن نصر الداودي الطرابلسي التلمساني حياته وآثاره**»، نُشرت ضمن أبحاث ندوة التواصل الثقافي بين أقطار المغرب العربي سنة ١٩٩٨م كلية الدعوة الإسلامية جامعة الفاتح طرابلس ليبيا، والأستاذ الدكتور عبد العزيز الدخان، فلقد نشر عن الداودي بحثاً في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي سنة ٢٠٠٧م وسمه بـ: «**الإمام أحمد بن نصر الداودي المسيلي المالكي وكتابه النصيحة في شرح صحيح البخاري**»، ولعله هو الذي نشره الدكتور في كتابه الموسوم بـ: «**الإمام الداودي أحمد بن نصر المسيلي المالكي محدثاً فقيهاً**» المطبوع في الشارقة سنة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩م، ولم أوفق في الوقوف على الدراستين، وإن كان الدكتور الفاضل قد نشر الدراسة الأولى مجزأة على موقعه على الإنترنيت.

(٢) وسماه القسطلاني في إرشاد الساري (١/ ٤٢) طبعة دار الفكر، عند ذكره شراح البخاري: «أحمد بن سعيد»؛ وتابعه المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥) دار الفكر؛ وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٤٥) دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

(٣) ترتيب المدارك (٧/ ١٠٢) طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

ولم يُعرف عن الداودي أنَّه حمل عن أحد من المشايخ، قال ابن فرحون: «وكان درسه وحده، لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنَّما وصل بإدراكه»[1].

ولقد عدَّ القاضي عياض ذلك عيباً ومغمزاً فقال: «بلغني أنَّه كان ينكر على معاصره من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد، وبقاءهم بين أظهرهم، وأنَّه كتب إليهم مرة بذلك فأجابوه: «اسكت لا شيخ لك». . . يشيرون أنَّه لو كان له من يفقهه حقيقة الفقه لعلم أن بقاءهم، مع من هناك من عامة المسلمين، تثبيت لهم على الإسلام، وبقية صالحة للإيمان، وأنَّه لو خرج العلماء من إفريقية لما بقي فيها من العامة آلاف الآلاف، فرجَّحوا خيرَ الشريْن»[2].

ومع ذلك فقد وصف الداوديَّ غيرُ واحد بالتقدم والرياسة في العلم، فقال فيه ابنُ فرحون: «. . . وكان فقيهاً فاضلاً متقناً، مؤلِّفاً مجيداً، له حظ من اللسان والحديث والنظر»[3].

وقال محمد بن أبي الفضل بن سعيد بن صعد التلمساني فيه:

---

(١) الديباج المذهب (١/ ١٦٦) تحقيق د/ محمد الأحمدي أبو النور دار التراث ـ القاهرة، ولقد توقف د/ عبد العزيز دخان في هذا، وبحث عن شيوخ للداودي فكشف له البحث عن طائفة منهم، انظر: دراسته المنشورة على موقعه في الأنترنيت عن الداودي.

(٢) ترتيب المدارك (٧/ ١٠٢).

(٣) الديباج المذهب (١/ ١٦٦).

«كان رحمه الله علَّامة العلماء، من أكابر الأولياء، مشهوراً بإجابة الدعاء»[1].

وحلاه الشيخ محمد بن محمد مخلوف بقوله: «الإمام الفاضل العالم المتفنن الفقيه»[2].

وأشهر من حمل عنه أبو عبد الملك مروان بن علي الأسدي القطان المعروف البوني أبو عبد الملك القرطبي[3] المتوفى قبل ٤٤٠هـ، وأبو بكر بن محمد بن أبي زيد، وأبو علي بن الوفاء[4].

لبث الإمام أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي بطرابلس زمناً ألَّف فيه شرحه للموطأ، ثُمَّ انتقل منها إلى تلمسان، وبها توفي سنة ٤٠٢هـ، وقبره عند باب العقبة.

قال القاضي عياض: «وقرأت في بعض التواريخ أن وفاته سنة إحدى عشرة، والأول أصح»[5].

---

(١) النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب (١/ورقة٩١) مخطوط مؤسسة الملك عبد العزيز في الدار البيضاء في المغرب.

(٢) شجرة النور الزكية (١/ ١١١) دار الفكر، بلا تاريخ.

(٣) ترجمته في الصلة (٣/ ٨٨٩) تحقيق إبراهيم الأبياري المكتبة الأندلسية؛ وترتيب المدارك (٢/ ٣٤).

(٤) ترتيب المدارك (٧/ ١٠٣)؛ والديباج المذهب (١/ ١٦٦).

(٥) ترتيب المدارك (٧/ ١٠٣)؛ والديباج المذهب (١/ ١٦٦)؛ وفي شجرة النور الزكية أن الداودي توفي سنة ٤٤٠هـ، وهو مخالف للمسطور في المصادر المعتمدة.

أَلَّف الداودي كتباً متنوعة في الحديث والفقه والأصول والعقيدة، تشهد له بسعة الإطلاع، والشهرة في العلم، من بينها[1]:

١ ـ «كتاب النامي في شرح الموطأ»[2].

٢ ـ «الواعي في الفقه».

٣ ـ «النصيحة في شرح البخاري»، وسيرد الكلام عليه مفصلاً بعد حين إن شاء الله تعالى[3].

٤ ـ «الإيضاح في الرد على القدرية».

٥ ـ «كتاب الأصول».

٦ ـ «كتاب البيان».

٧ ـ «كتاب الأموال»: وقد طُبع بتقديم وتحقيق الأستاذ سالم شحادة، ونشر بعناية دار الثقافة ـ مركز إحياء التراث المغربي بالرباط.

---

(١) ذكر هذه المؤلفات القاضي عياض في ترتيب المدارك (٧/ ١٠٢) وابن فرحون في الديباج المذهب (١/ ١٦٦)؛ وصاحب شجرة النور الزكية (١/ ١١١)؛ وانظر: تقديم الأستاذ سالم شحادة لكتاب الأموال؛ ومعجم المؤلفين (٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥).

(٢) كان الاعتقاد أنَّه يوجد من الكتاب بعضه بخزانة القرويين، حتَّى كشف البحث أن الموجود هو شرح البوني تلميذ الداودي.

(٣) ولقد ألف الداودي شرحه على البخاري في تلمسان، انظر: الإمام الداودي المسيلي وآثاره العلمية للدكتور عبد العزيز دخان المنشور على موقع الدكتور المذكور.

ثانياً: تحقيق اسم شرح الداودي:

ذكرتْ أكثرُ المصادر التي ترجمتْ للإمام الداودي شرحه للبخاري وسمَّته: «النصيحة في شرح البخاري»، ومن بين هذه المصادر القاضي عياض[1]، وابن فرحون[2]، والقنوجي[3]، والشيخ محمد بن محمد مخلوف[4]، ومحمد رضا كحالة[5]، وأشار إليه من غير تصريح بالإسم القسطلاني[6]، والمباركفوري[7]، وحاجي خليفة[8].

ثالثاً: مكان وجود شرح الإمام الداودي:

لم ينص أحد ممن اهتم في هذا العصر بتتبع المخطوطات وذكر أماكن وجودها على مكان وجود شرح الإمام الداودي، حتَّى قال الدكتور يوسف الكتاني: «أما عن شرح النصيحة فلا يعرف أثره إلى

---

(١) ترتيب المدارك (٧/ ١٠٣).

(٢) الديباج المذهب (١/ ١٦٦).

(٣) في الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٢) دار الجيل ـ بيروت، ودار عمار ـ عمان، دراسة وتحقيق علي حسن الحلبي.

(٤) في شجرة النور الزكية (١/ ١١١)، وفيها: «النصيحة في شروح البخاري»، وهو تحريف ظاهر.

(٥) في معجم المؤلفين (٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥) طبعة دمشق.

(٦) في إرشاد الساري (١/ ٤٣).

(٧) في مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥).

(٨) كشف الظنون (١/ ٥٤٥).

اليوم، وقد كان المظنون أنَّه من ذخائر خزانة القرويين، وقد بحثت عنه طويلاً، وبمساعدة قيمها المرحوم العابد الفاسي، ومساعدوه الذين أكدوا عدم العثور عليه، كما أنه لا يوجد مسجلاً ضمن الكتب المفهرسة بها، ولا ذكر له في مختلف القوائم والفهارس المتعلقة بخزانة القرويين منذ فهرس بِلْ سنة ١٩١٧م إلى اليوم، ولكنني أميلُ إلى وجوده إما بين الكتب التي لم تفهرس بعد، والتي أخذت الأرضة تأكل بعضها، وإما بين مئات الكتب التي استعيرت من خزانة القرويين، وبقيت ضائعة عند المستعيرين إلى الآن وما زلت آمل العثور على هذا الشرح النفيس»[1].

قلتُ: كتب د/ يوسف الكتاني هذا الكلام منذ سنوات خلت، والمأمولُ من القائمين على خزانة القرويين، وعلى رأسهم محافظها أن يبالغوا في التنقيب عن هذا السفر النفيس، والكتاب الجليل، ضمن الكتب التي لم تفهرس بعدُ.

ولقد حملني شوقي لشرح الإمام **الداودي** إلى جمع مادته المتناثرة في الشروح المتأخرة عنه، كشرح ابن بطال، وشرح الكرماني، وشرح ابن حجر والعيني والقسطلاني، فتجمعت عندي مادة علمية كثيرة كتبتُ حولها هذه الدراسة.

---

(١) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠) دار لسان العرب ـ بيروت، بلا تاريخ.

رابعاً: الكلام على منهج الداودي في الشرح:

لما كان شرح الإمام الداودي مفقوداً استخرت الله عز وجل في جمع ما تناثر منه في الشروح المتأخرة عنه، والتي تكثر نقول أصحابها منه، ولقد أشرنا آنفاً إلى أصحاب هذه الشروح.

وبعد استخراج النصوص، وجمعها من هذه الشروح تبين ما يلي:

أ ـ كثرة المادة العلمية التي تتكون من نصوص منقولة عن الإمام **الداودي**، أو مستفادة من كلامه، أو مشتملة على رأي ذهب إليه، أو استنباط حكم من حديث أو غير ذلك.

ب ـ اشتملت كتب الأئمة الخمسة المشار إليها آنفاً على أكثر من ستمائة نص ورد صحيح النسبة إلى الإمام الداودي.

ت ـ تضمنت النصوص المستخرجة كلام الإمام **الداودي** على أغلب كتب الجامع الصحيح، وهناك كتب لا يوجد فيها للداودي ذكرٌ، فما أدري أتكلم عليها في أصله أم لا؟ وقد تكون ممَّا تكلم عليه، فأغفل ذلك كله هؤلاء الذين نقلوا عنه، والعلم عند الله تعالى.

د ـ تتضح معالم منهج الإمام **الداودي** من خلال النصوص المستخرجة، ويمكن أن نلم بها على النحو التالي:

١ ـ مصادر الداودي في الشرح وموارده: لم يسم الإمام الداودي في شرحه أحداً نقل عنه، أو استفاد منه، ولعل مرد ذلك إلى ما ذكره القاضي عياض من «أنه لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور،

وإنَّما وصل إلى ما وصل بإدراكه»[1].

والذي يمكن تقريره ههنا أن **الداودي** استعان أثناء الشرح بكتب كثيرة في اللغة والحديث والتفسير والفقه وغير ذلك.

٢ ـ طريقة الداودي في الشرح والكلام عليها من وجوه:

الوجه الأول: اهتمام الشارح بالجانب اللغوي.

وهذا أمر بين ظاهرٌ لمن عاين النقول الكثيرة عنه، ويبرز هذا الاهتمام في أمرين اثنين:

١ ـ شرح غريب الحديث النبوي: والأمثلة على ذلك كثيرة منها: عند كلامه على قوله ﷺ: «... فيخرجون من النار قد امتحشوا»[2]، قال: «امتحشوا: انقبضوا واسودوا»[3].

٢ ـ ضبط المفردات: من ذلك عند شرحه لقوله ﷺ: «ما من الناس من مسلمٍ يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث...»[4]، فقد حكى ابن قرقول[5] عن الداودي أنَّه ضبط الحنث بفتح المعجمة والموحدة،

---

(١) ترتيب المدارك (٧/ ١٠٢).

(٢) هذه قطعة من حديث طويل أخرجه البخاري في الأذان باب فضل من مات له ولد فاحتسب حديث رقم (٨٠٦).

(٣) عمدة القاري (٦/ ٨٦).

(٤) أخرجه البخاري في الجنائز باب فضل من مات له ولد فاحتسب... برقم (١٢٤٨).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف الحمزي المعروف بابن قرقول بضم القافين وسكون الراء بينهما وبعد الواو لام من مواليد المرية، =

وفسره بأن المراد لمن يبلغوا أن يعملوا المعاصي»[1].

الوجه الثاني: عناية الشارح بالصناعة الحديثية.

وذلك من عدة جوانب: منها:

١ ـ التنبيه على أوهام الرواة: والأمثلة على ذلك كثيرة منها: عند قول عاصم الأحول أن النبي ﷺ كان قاعداً في مكان فيه ماء قد كشف عن ركبتيه أو ركبته، فلمَّا دخل عثمان غطاها»[2]، قال **الداودي**: «هذه الرواية وهَمٌ، وقد أدخل بعضُ الرواة حديثاً في حديث، إنَّما أتى أبو بكر إلى رسول الله ﷺ وهو في بيته منكشف فخذه، فجلس أبو بكر، ثُمَّ أتى عمر كذلك، ثُمَّ استأذن عثمان، فغطى النبي فخذه، فقيل له في ذلك، فقال: إن عثمان رجل حييٌّ، فإن وجدني على تلك الحالة لم يبلغ حاجته»، وأيضاً فإن عثمان أولى بالإستحياء لكونه ختنه، فزوج البنت أكثر حياء من أبي الزوجة»[3].

= ونشأ بها وأصله من حمزة موضع بناحية المسيلة بالجزائر، ، وصفه ابن الأبار بالفقه والأدب والبصر بالحديث ورجاله، توفي سنة ٥٦٩هـ، انظر: ترجمته في تكملة الصلة (١/ ١٣٠ ـ ١٣١) تحقيق د/ عبد السلام الهراس، دار الفكر ـ لبنان ١٤١٥هـ.

(١) فتح الباري (٣/ ٩٣) دار إحياء التراث العربي؛ وعمدة القاري (٨/ ٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في فضائل الصحابة باب مناقب عثمان بن عفان حديث رقم (٣٦٩٥).

(٣) عمدة القاري (١٦/ ٢٠٢).

٢ ـ **الكلام على صنيع البخاري في التراجم**: وأكثر ما وقع **للداودي** ذلك في مناقشة البخاري في إخراج الحديث في باب معين: مثاله قوله ـ عند حديث النبي ﷺ أن رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل، بأن يسلفه ألف دينار فدفعها إليه، فخرج في البحر، فلم يجد مركباً، فأخذ خشبة، فنقرها...»[١] الحديث ـ : «حديث الخشبة ليس من هذا الباب في شيء»[٢].

٣ ـ **بيان المهمل**: من ذلك عند حديث أن عطية الأنصارية قالت: «دخل علينا رسول الله ﷺ حين توفيت ابنته فقال...» الحديث[٣]، قال ابن حجر: «قوله ابنته، حكى ابن التين عن **الداودي** الشارح أنَّه جزم بأن البنت المذكورة أم كلثوم زوج عثمان»[٤].

٤ ـ **بيان سبب اختلاف الروايات**: مثاله قول **الداودي** عند حكاية الخلاف في ثمن الجمل الذي اشتراه النبي ﷺ من جابر[٥]: «ليس لأوقية الذهب قدر معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهماً، قال:

---

(١) انظر الحديث بطوله في: البخاري في الزكاة باب ما يستخرج من البحر حديث رقم (١٤٩٨).

(٢) فتح الباري (٣/ ٢٨٣)؛ وعمدة القاري (٩/ ٩٧).

(٣) أخرجه البخاري في الجنائز باب غسل الميت ووضوئه بالماء والسدر حديث رقم (١٢٥٣).

(٤) الفتح (٣/ ٩٩)؛ وعمدة القاري (٨/ ٤٠).

(٥) انظر الحديث بطوله في: كتاب الشروط باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز حديث رقم (٢٧١٨).

وسبب اختلاف هذه الروايات أنهم رووا بالمعنى وهو جائز، فالمراد أوقية الذهب، وأمَّا من روى خمس أواق من الفضة، فهي تقدير أوقية الذهب في ذلك الوقت، فيكون الإخبار بأوقية الذهب عما وقع به العقد، وعن أواقي الفضة عما حصل به الإيتاء...»[1].

٥ ـ التنبيه على أن الحديث أو طرفاً منه ليس محفوظاً: مثاله تعليق **الداودي** على حديث نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «إذا تبايع الرجلان، فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا، وكانا جميعاً...»[2]، فإنه قال: «قول الليث في هذا الحديث: «وكنا جميعاً إلى آخره، ليس بمحفوظ، لأنَّ مقام الليث في نافع، ليس كمقام مالك ونظرائه»[3].

الوجه الثالث: العناية بالاستنباط وبيان فقه الحديث: وفيه:

١ ـ استخراج الأحكام وبيان فوائد الحديث: والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، نسوق منها مثالاً واحداً ففي كتاب الغسل عند قول عائشة رضي الله عنها: «كنت أغتسل أنا والنبي ﷺ في إناء واحد...»[4]، نقل الحافظ ابن حجر عن **الداودي** أنَّه استدل بهذا الحديث على جواز

---

(١) الكواكب الدراري (١٢/ ٢٩) طبعة مصر سنة ١٣٥٦هـ؛ وفتح الباري (٥/ ٢٤٥)؛ وعمدة القاري (١٣/ ٢٩٨).

(٢) أخرجه البخاري في البيوع باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع حديث رقم (٢١١٢).

(٣) فتح الباري (٤/ ٢٦٥).

(٤) أخرجه البخاري في الغسل باب غسل الرجل مع امرأته حديث رقم (٢٥٠).

نظر الرجل إلى عورة امرأته وعكسه»[1].

٢ ـ مناقشة الآراء وبيان الراجح مع ذكر الدليل: ففي كتاب الأذان في باب الكلام في الأذان، ذكر البخاري في الترجمة كلام سليمان بن صرد في أذانه، ثُمَّ ساق حديث ابن عباس وكلامه مع المؤذن وأمره له بأن ينادي: «الصلاة في الرجال»، فعلق **الداودي** على ذلك بقوله: «لاحجة فيه على جواز الكلام في الأذان، بل القول المذكور مشروع من جملة الأذان في ذلك المحل»[2].

٣ ـ توجيه معاني الحديث: مثاله عند شرح حديث: «إذا أتى أحدكم الغائط، فلا يستقبل القبلة، ولا يولها ظهره، شرقوا أو غربوا»[3].

قال الداودي: «اختلف في قوله: «شرقوا أو غربوا»، فقيل إنَّما ذلك في المدينة، وما أشبهها كأهل الشام واليمن، وأمَّا من كانت قبلته من جهة المشرق، أو المغرب فإنه يتيامن أو يتشاءم»[4].

٤ ـ حكاية مذهب الإمام مالك وتقريره والدفاع عنه: وهذا ليس بالأمر الغريب، فقد كان الداودي من المالكية، الذين تصدوا لشرح «موطأ الإمام مالك».

---

(١) فتح الباري (١/ ٢٩٠).

(٢) فتح الباري (٢/ ٧٧)؛ وإرشاد الساري (٢/ ١٠).

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء باب لايستقبل القبلة بغائط أو بول. . . حديث رقم (١٤٤).

(٤) عمدة القاري (٢/ ٢٧٧).

ولبيان أثر فقه مالك في شرح الداودي نسوق المثال التالي، ففي شرح حديث أبي بردة رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يقول: «لا يجلد فوق عشر جلدات إلَّا في حد من حدود الله»[1]، قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر اختلاف العلماء في جواز الزيادة على العشر: «وقال مالك والشافعي وصاحبا أبي حنيفة: تجوز الزيادة على العشر... واعتذر **الداودي** فقال: لم يبلغ مالكاً هذا الحديث، فكان يرى العقوبة بقدر الذنب»[2].

خامساً: القيمة العلمية للنصيحة في شرح البخاري:

اشتهر الإمام الداودي بين أهل العلم بكونه محدِّثاً فقيهاً أصوليًّا، ثُمَّ بكونه من أوائل شرَّاح «صحيح البخاري»، بل هو أول شارح مغربي للصحيح على الإطلاق، وثاني شارح للصحيح، بعد الإمام الخطابي (ت٣٨٨هـ)[3].

ولقد صار شرحه بعد وفاته عمدة الشارحين الذين أتوا بعده، يستفيدون منه، وينقلون من دررِه، ودقيق علمه، وممن استفاد منه ابن بطال، وعبد الواحد ابن التين الصفاقسي[4]، والقاضي عياض

---

(١) أخرجه البخاري في الحدود باب كم التعزير والأدب حديث رقم (٦٨٤٨).

(٢) الفتح (١٢/ ١٥٠)؛ وانظر المواضع التالية: الفتح (٤/ ١٩٠)؛ وعمدة القاري (١/ ١٢٤)؛ والكواكب الدراري (٩/ ١٤٣).

(٣) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (٢/ ٥٨٠).

(٤) إرشاد الساري (١/ ٤٣).

وابن قرقول، والعلامة شمس الدِّين الكرماني، والحافظ علاء الدِّين مغلطاي في شرحه المسمى: «التلويح»، والحافظ ابن حجر في «فتح الباري»[1]، والبدر العيني في «عمدة القاري»، والقسطلاني في «إرشاد الساري».

ونورد فيما يلي نماذج ممَّا نقله بعض هؤلاء الأعلام:

أ ـ **نُقولُ ابن التين**: وهي كثيرة متنوعة، نوه بها حاجي خليفة فقال: «. . . وكذا أبو جعفر أحمد بن سعيد (كذا) **الداودي**، وهو ممن ينقل عنه ابن التين»[2].

ونختار فيما يلي واحداً من تلك النقول من كتاب الأشربة فقد قال ابن حجر: «ونقل **ابن التين عن الداودي** أن سبب النهي[3]، أنَّ النبيذ يكون حلواً، فإذا أضيف إليه الآخر أسرعت إليه الشدة، وهذه صورة أخرى. . .»[4].

ب ـ **نُقول القاضي عياض**: ففي شرح حديث: «الخيل ثلاثة:

---

(١) من عناية ابن حجر بكتب الداودي روايته لكتابيه: شرح الموطأ وشرح البخاري بالسند المتصل انظر المعجم المفهرس (ص٣٩٨) مؤسسة الرسالة ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٢) كشف الظنون (١/ ٤٢).

(٣) يعني عن خلط الزهو والرطب والتمر والزبيب، وذلك الذي ورد إليه الإشارة في حديث البخاري: «نهى النبي ﷺ أن يجمع بين التمر والزهو والتمر والزبيب، ولينبذ كل واحد منهما على حدة».

(٤) فتح الباري (١٠/ ٥٦).

لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر. . . فأمَّا الرجل الذي هي عليه وزر، فهو رجل ربطها فخراً ورياءً، ونواءً لأهل الإسلام. . .»[1]، قال ابن حجر: «وحكى عياض عن **الداودي** الشارح أنَّه وقع عنده: ونوى بفتح النون والقصر. .»[2].

ج ـ **نُقول علاء الدِّين مغلطاي**: قال العيني تعليقاً على قول البخاري عقب حديث: «وعن أيوب عن رجل عن أنس رضي الله عنه: «نقل صاحب التلويح ـ يعني مغلطاي ـ عن **الداودي** أنَّه قال في آخره ليس بمسند، لأنَّ بين أيوب وأنس رجل مجهول، ولو كان عن أبي قلابة محفوظاً لم يكن عنه، لجلالة أبي قلابة وثقته، وإنَّما يكني عمن فيه نظر»[3].

سادساً: نقد الداودي الشارح:

تعقب الأئمة الشراح الداودي في شرحه لصحيح البخاري من عدة جوانب هي:

أ ـ **اللغة**: من ذلك في شرح الألفاظ الغريبة: ففي شرح لفظ: «قشبني» الوارد في حديث طويل[4]، قال **الداودي**: «معناه غيَّر جلدي

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب الخيل ثلاثة حديث رقم (٢٨٦٠).

(٢) الفتح (٦/ ٥٠)؛ وعمدة القاري (١٤/ ١٥٣).

(٣) عمدة القاري (٨/ ٤٠)؛ وانظر: الفتح (٣/ ٩٩).

(٤) أخرجه البخاري في الرقاق باب الصراط جسر جهنم حديث رقم (٦٥٧٣).

ـ... ـزتي»، فتعقبه ابن حجر بقوله: «ولا يخفى حسن قول الخطابي، ... نداودي فكثيراً ما يفسر الألفاظ الغريبة بلوازمها، ولا يحافظ على أصول معانيها»[1].

ب ـ فقه الحديث واستخراج الحكم: ففي كتاب الجمعة باب قول الله تعالى: «فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله»[2]، قال ابن حجر: «قوله باب قول الله عز وجل: «فإذا قضيت الصلاة...»، الآية جنح الداودي إلى أنَّه علم الوجوب في حق من يقدر على الكسب، وهو قول شاذ نقل عن بعض الظاهرية، وقيل هو في حق من لا شيء عنده ذلك اليوم، فأمر بالطلب بأي صورة اتفقت، ليفرح عياله ذلك اليوم، لأنَّه يوم عيد»[3].

ت ـ الحديث: وفيه ما يلي:

١ ـ في بيان المهمل أو صاحب القصة: ففي قصة شرب العسل[4]، جزم الداودي بأن حفصة هي التي شربته، فتعقبه ابن حجر بأن ذلك «غلطٌ، وإنَّما هي صفية بنت حيي، أو زينب بنت جحش»[5].

---

(١) الفتح (١١/ ٣٨٨) ويشير ابن حجر إلى قول الخطابي: «قشبه الدخان: إذا ملأ خياشيمه، وأخذ يكظمه»؛ وانظر: عمدة القاري (٦/ ١٨٧).

(٢) سورة الجمعة الآية رقم (١٠).

(٣) الفتح (٢/ ٣٤٢).

(٤) انظر القصة بطولها في: البخاري في كتاب الطلاق باب لم تحرم ما أحل الله لك، حديث رقم (٥٢٦٧ و٥٢٦٨).

(٥) الفتح (٩/ ٣٠٩).

٢ ـ **في رد الروايات الثابتة**: ففي شرح حديث سعد أنَّه قال: «اللهم إنك تعلم أنَّه ليس أحدٌ أحب إليَّ أن أجاهدهم فيك من قوم كذبوا رسولك، وأخرجوه، اللهم فإني أظن أنك قد وضعت الحرب بيننا وبينهم»[١] ـ قال ابن حجر: «وزعم **الداودي** أن المراد بالقوم قريظة، ثُمَّ قال في الرواية المعلَّقة: هذا ليس بمحفوظ، وهو إقدامٌ منه على ردِّ الروايات الثابتة بالظن الخائب، وذلك أن في رواية ابن نمير أيضاً ما يدل على أن المراد بالقوم قريش، وإنَّما تفرد أبان بذكر قريش في الموضع الأول، وإلَّا فسيأتي في المغازي في بقية هذا الحديث من كلام سعد، وقال: «اللهم فإن كان بقي من حرب قريش شيء، فأبْقني له الحديث، وأيضاً ففي الموضع الذي اقتصر **الداودي** على النظر فيه ما يدلُّ على أن المراد قريش، لأنَّ فيه: «من قوم كذبوا رسولك وأخرجوه، فإن هذه القصة مختصة بقريش، لأنهم الذين أخرجوه، وأمَّا قريظة فلا»[٢].

٣ ـ **في الكلام على الأسانيد**: فعند حديث علي رضي الله عنه: «يأتي في آخر الزمان قوم حُدثاء الأسنان... الحديث[٣]، تكلم **الداودي** على إسناده» فزعم أنَّه وقع هنا: «عن سويد بن غفلة قال:

---

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة حديث رقم (٣٩٠١).

(٢) الفتح (٧/ ١٨٢)؛ وعمدة القاري (١٧/ ٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب إثم من راءى بقراءة القرآن حديث رقم (٥٠٥٧).

سمعت النبي ﷺ، قال: واختلف في صحبة سويد، والصحيح ما هنا أنَّه سمع من النبي ﷺ»، قال ابن حجر متعقباً ذلك كله: «كذا قال معتمداً على الغلط الذي نشأ له عن السقط، والذي في جميع نسخ صحيح البخاري: عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال سمعت، وكذا في جميع المسانيد، وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي، ولم يسمع سويد من النبي ﷺ على الصحيح، وقد قيل إنه صلى مع النبي ﷺ ولا يصح، والذي يصح أنَّه قدم المدينة حين نفضت الأيدي من دفن رسول الله ﷺ، وصح سماعه من الخلفاء الراشدين، وكبار الصحابة، وصح أنَّه أدى صدقة ماله في حياة النبي ﷺ»[1].

ولقد أكثر كل من جاء بعد **الداودي** من انتقاده كابن التين، والزين ابن المنير، والإمام النووي، وغالب هذه الإنتقادات حكاها ابن حجر في الفتح[2].

وبالجملة فإنَّ **شرح الداودي لصحيح البخاري**، لحقيقٌ أن يُعنى به أهلُ العلم، بحثاً عن أصله، وتنقيباً عن نسخه،

---

(١) الفتح (٧/ ٢٢٢).

(٢) قمتُ بدراسة إحصائية لعيِّنة من النصوص المستخرجة من أربعة شروح لصحيح البخاري فكانت النتيجة كما يلي:

ـ تعقب الكرمانيُّ الداودي في موضعين.

ـ تعقب ابنُ حجر الداودي في إحدى وثمانين موضعاً.

ـ ناقش العينيُّ الداودي في ثلاثين موضعاً.

ـ انتقد القسطلانيُّ الداودي في ثمانية مواضع.

وإخراجاً لمتنه، وتنويهاً بصاحبه، وجاءت هذه الدراسة لتلفت أنظار الباحثين إلى هذا العلق النفيس، والكنز الثمين، الذي اغترف منه الأعلام الكبار شرقاً وغرباً، وصاحبها لم يدع أنها وافية بالمقاصد التي أمَّل الوصول إليها، كيف وهذا الأمر لا يؤمن فيه العثار، ولا يجتنب فيه الشطط والخطأ والنسيان، لأنَّ الأصل مفقود، والشرح غير موجود، حتَّى إذا ظهر ذات يوم فتح باب الإصلاح والتقويم والاستدراك.



أبو عبد الله القزاز القيرواني
وشرحه لغريب الجامع الصحيح[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة القاضي عياض بني ملال المغرب العدد (٨/ ٢٠٠٧م).

أبو عبد الله القزاز القيرواني
وشرحه لغريب الجامع الصحيح

شغل علماء الغرب الإسلامي بالجامع الصحيح للإمام البخاري، منذ أن نقل إليهم مرويًّا بالسند المتصل إلى جامعه، فأقبلت طائفة منهم على شرح غريبه، وحل غامض لفظه، وتوضيح المشكل من كلماته وجمله.

وتعنى هذه الدراسة بالتنويه بعمل أحد علماء الغرب الإسلامي الموضوع في شرح غريب الجامع الصحيح، ولقد بعثني عليها أسباب منها:

١ ـ قلَّة الدراسات الموضوعة عن أبي عبد الله القزاز[١].

٢ ـ عدم معرفة الباحثين المعاصرين بالقزاز معرفةً تخرجه من زمرة المغمورين، وتلحقه بمن نبه من العلماء المشهورين.

---

(١) من هذه الدراسات التي لم أقف عليها: «القزاز القيرواني» للمنجي الكعبي، نوه بذلك الزركلي في الأعلام (٦/ ٢٧) دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، وأفاد أن الكتاب مطبوع في تونس، وقرأت في موقع الألوكة الإلكتروني أن بعض الباحثين بجامعة الأزهر صنع بحثاً للماجستير عن القزاز وجهوده في اللغة.

٣ ـ ظهور أثر عمل القزاز في الشروح المشرقية للجامع الصحيح، على ما سيأتي بسطُ القول فيه لاحقاً.

ولما كان القزاز لا يعرفه من الباحثين المعاصرين إلَّا الواحد بعد الواحد، رأيتُ هنا أن أسوق ترجمته للتعريف به، وتجلية أمره وحاله[1].

أولاً: ترجمة أبي عبد الله القزاز القيرواني

هو محمد بن جعفر أبو عبد الله القزاز[2] التميمي القيرواني[3]، لم تذكر المصادر التي وقفتُ عليها في ترجمته تاريخ مولده ولا مكانه، ولا عرجت تلك المصادر على تاريخ طلبه للعلم، ولا على ذكر مشايخه فيه.

والظاهر أنَّ القزاز قد ألَمَّ في أوليته بمعارف عصره، فدارَ على

---

(١) ممن ترجم للقزاز ستة من أعلام كتاب السير والتراجم، وهم القفطي في إنباه الرواة؛ وياقوت الحموي في معجم الأدباء؛ وابن خلكان في وفيات الأعيان؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء؛ والصفدي في الوافي بالوفيات؛ والسيوطي في بغية الوعاة، ومادة الترجمة عند هؤلاء متشابهة، وكأن المتأخر منهم أخذها عن المتقدم إلَّا في النادر.

(٢) قال ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ١٧٩) تحقيق يوسف الطويل ومريم طويل دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ: «والقزاز بفتح القاف وزايين بينهما ألف والأولى منهما مشددة، هذه النسبة إلى عمل القز وبيعه، وقد اشتهر به جماعة».

(٣) إنباه الرواة (٣/ ٨٤) تحقيق أبو الفضل لإبراهيم دار الفكر العربي ـ القاهرة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ؛ ووفيات الأعيان (٤/ ١٧٧)؛ وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٦) دار القلم ـ بيروت، بدون تاريخ.

المشايخ، وجدَّ في طلب العلوم، بيْد أنَّ الغالب عليه طلب علوم العربية من نحو ولغة وأدب، ولذلك وصفه غيرُ واحدٍ ممن ترجم له بالتقدم فيها، فقال القفطي: «كان الغالب عليه علم النحو واللغة»[١].

وقال ياقوت الحموي: «كان إماماً علَّامة قيِّماً بعلوم العربية»[٢].

وقال الذهبيُّ: «القزازُ العلَّامة إمام الأدب النحوي»[٣].

ولمَّا ذكر الصلاح الصفديُّ القزَّازَ عظَّم أمره وفخَّم حاله فقال: «شيخ اللغة بالمغرب كان لغويًّا نحويًّا بارعاً»[٤].

ولقد كانت للقزاز رحلة من القيروان إلى مصر، وإن لم يرد ذلك منصوصاً عليه في كلام من اعتنى بالترجمة له، لكن يتعين القول بذلك، والمصير إليه لأمرين اثنين:

ـ **الأول**: خدمة القزاز للعزيز بن المعز العبيدي صاحب مصر[٥]، وتصنيفه الكتب له.

---

(١) إنباه الرواة (٣/ ٨٤).

(٢) معجم البلدان (١٨/ ١٠٥) دار الفكر ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١١هـ.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٦).

(٤) الوافي بالوفيات (٢/ ٣٠٤)، طبعة ألمانيا، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ؛ ونقل السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٧١) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ بيروت، بدون تاريخ عبارة الصفدي.

(٥) هو نزار بن المعز ويكنى بأبي منصور ويلقب بالعزيز، تولى الحكم بعد وفاة أبيه المعز سنة ٣٦٥هـ، وكانت ولايته بعد أبيه إحدى وعشرين سنة وخمسة أشهر وعشرة أيام، إذ توفي سنة ٣٨٦هـ انظر البداية والنهاية =

ـ **الثاني**: عرفت للقزاز بمصر شهرة، وعلم له بها صيتٌ حسن، نوه بذلك الذهبي لما قال: «. . . وله نظمٌ جيدٌ، وشهرة بمصر»[1].

واختص القزاز بجملة صفات أنزلته مكاناً عليًّا بين ملوك وعلماء عصره، فمن ذلك:

١ ـ حب الناس له وإقبالهم عليه، يقول أبو علي الحسن بن رشيق في كتاب الأنموذج واصفاً القزاز: «. . . وكان مهيباً عند الملوك والعلماء وخاصة الناس محبوباً عند العامة»[2].

٢ ـ صيانة القزاز للسانه، وعدم خوضه فيما لا طائل تحته، وفي ذلك يقول القفطي: «. . . وكان مهيباً. . . قليل الخوض إلّا في علم دين أو دنيا، يملك لسانه ملكاً شديداً»[3].

٣ ـ رُزق القزاز حسًّا مرهفاً، وطبعاً مواتياً، بعثه على قول الشعر وتعاطيه، مع الإجادة والإتقان يقول الحسن بن رشيق واصفاً طريقة القزاز في الشعر: «وكان له شعرٌ مطبوع مصنوع، ربما جاء به مفاكهةً وممالحةً من غير تحفُّزٍ ولا تحفُّلٍ، يبلغ بالرفق والدَّعة على الرحب والسَّعة أقصى ما يحاوله أهل القدرة على الشعر، من توليد المعاني، وتوكيد المباني، علماً بتفاصيل الكلام وفواصل النظام. . .»[4].

= (١١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢)، تحقيق جماعة من الأساتذة دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

(١) وفيات الأعيان (٤/ ١٧٧)؛ وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٧).

(٣) وفيات الأعيان (٤/ ١٧٨).

(٤) إنباه الرواة (٣/ ٨٤).

ثم ذكر الحسن بن رشيق للقزاز مقطعات شعرية، استشهد بها على صحة ما قرره في شعره[1]، ثُمَّ قال: «وشعر أبي عبد الله يعني القزاز المذكور أحسن ممَّا ذكرت، لكني لم أتمكن من روايته»[2].

٤ ـ رُزق القزاز اقتداراً على التأليف وافتناناً فيه، مع التفرد في منهاج التصنيف، وطرافة الموضوع المطروق يقول القفطي مشيراً إلى هذه الصفة التي كان عليها القزاز: «كان الغالب عليه علم النحو واللغة، والافتنان في التأليف الذي فضح المتقدمين، وقطع ألسنة المتأخرين»[3].

ولما كان القزاز معروفاً بالاقتدار على التأليف، تقدم إليه العزيز بن المعز العبيدي[4]، أن يؤلِّف كتاباً يجمع فيه سائر الحروف التي ذكر النحويون أن الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وأن يقصد في تأليفه إلى ذكر الحرف الذي جاء لمعنى، وأن يجري ما ألَّفه من ذلك على حروف المعجم»[5].

---

(١) انظر هذه المقطعات الشعرية في: وفيات الأعيان (٤/ ١٧٨ ـ ١٧٩)؛ وإنباه الرواة (٣/ ٨٤ ـ ٨٥)؛ وانظر أيضاً: معجم الأدباء (١٨/ ١٠٧ ـ ١٠٩).

(٢) وفيات الأعيان (٤/ ١٧٨).

(٣) إنباه الرواة (٣/ ٨٤).

(٤) هكذا في وفيات الأعيان (٤/ ١٧٧)؛ وفي إنباه الرواة (٣/ ٨٦) أن أبا تميم معد المدعو بالمعز هو الذي أمر عسلوج بن الحسن الدنهاجي ـ هكذا ـ أن يأمر القزاز بتأليف الكتاب.

(٥) وفيات الأعيان (٤/ ١٧٧).

فقال القزاز: «ما علمت أن أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب ولا اهتدى أحدٌ من أهل الصنعة إلى تقريب البعيد، وتسهيل المأخذ، وجمع المفرق على مثل هذا المنهاج»[1].

ثم سارع القزاز إلى تأليف ما أشير عليه به، فتمَّ له المراد، وتحقق له الرجاء سنة ٣٦١هـ[2] على أقصد سبيل، وأقرب مأخذ، وأوضح طريق[3].

وهذه تسمية مؤلفات القزاز:

١ ـ أدب السلطان والتأدب له[4]: أفاد ياقوت الحموي أنَّه في عشر مجلدات[5].

٢ ـ إعراب الدريدية، أو شرح المقصورة لابن دريد[6]، وأفاد ياقوت الحموي أن الكتاب في مجلد[7].

٣ ـ الجامع في اللغة: وسيأتي بسط القول فيه.

---

(١) إنباه الرواة (٣/ ٨٧).

(٢) إنباه الرواة (٣/ ٨٦).

(٣) وفيات الأعيان (٤/ ١٧٧).

(٤) معجم الأدباء (١٨/ ١٠٩)؛ وبغية الوعاة (١/ ٧١)؛ وهدية العارفين (٢/ ٦١) دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٢هـ.

(٥) معجم الأدباء (١٨/ ١٠٩).

(٦) المصدر السابق.

(٧) معجم الأدباء (١٨/ ١٠٩)؛ وبغية الوعاة (١/ ٧١).

كما عرفت للقزاز مؤلفات لغوية وأدبية أخرى تنظر في ترجمته في الكتب التي اعتنت بذكره.

ولما كان القزاز على هذه الصفات الحميدة، انبرى الشعراء لمدحه والثناء عليه، فقال فيه يعلى بن إبراهيم الأربسي قصيدة منها:

أبداً عَلَى طَرَفِ السُّؤَالِ جَوابُه فَكَأَنَّمَا هُوَ دُفْعَةٌ مِنْ صَيِّبِ
يَغْدُو مُسَاجِلُهُ بِغُرَّة صافحٍ ويَرُوحُ مُعْتَرِفاً بِذِلَّة مُذْنِبِ
فالأَبْعَدُ النَّائِي عَلَيْهِ فِي الَّذِي يَفْتُرُ، كالدَّانِي إِلَيْهِ الأَقْرَبِ.

ولقد كان القزاز معجباً بهذه القصيدة، ويقول: «ما مُدحتُ بأحب إليَّ منها»[1].

وفاة القزاز:

توفي القزاز بعد أن عمَّر طويلاً بالقيروان سنة ٤١٦هـ عن نحو تسعين سنة[2].

---

(١) معجم الأدباء (١٨/ ١٠٦).
(٢) معجم الأدباء (١٨/ ١٠٧).
(٣) هذا الذي ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٧)؛ والسيوطي في بغية الوعاة (١/ ٧١)؛ بينما ذكر ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ١٧٩) أن وفاة القزاز كانت سنة ٤١٢هـ، وقد قارب السبعين؛ وتبعه على ذلك صاحب هدية العارفين (٢/ ٧١) فبنى عليه تاريخ مولد القزاز، فحدده في سنة ٣٤٢هـ.

ثانياً: هل للقزاز تأليف مفرد في شرح غريب الجامع الصحيح؟

وأنت إذا تأملتَ كتب التراجم التي عرَّفت بالقزاز، لم تجد التنصيص على أن القزاز ألَّف في شرح غريب «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، بينما يصح عندي ذلك للأدلة الآتية:

١ ـ ورودُ التنصيص على التأليف المذكور، في كلام بعض منْ شرح «الجامع الصحيح»، كالحافظ ابن حجر الذي صرَّح به علانيةً عند شرحه لحديث أبي أمامة: «لقد فتح الفتوح قومٌ ما كانت حلية سيوفهم الذهب ولا الفضة، إنَّما كانت حليتهم العلابي والآنك والحديد»[١] ـ فإنه قال: «قوله العلابي بفتح المهملة وتخفيف اللام وكسر الموحدة جمع علباء بسكون اللام... وزعم الداودي أن العلابي ضرب من الرصاص فأخطأ كما نبه عليه **القزاز في شرح غريب الجامع**...»[٢].

٢ ـ نبَّه السخاوي في سياق ذكره للتآليف الموضوعة على «الجامع الصحيح» للإمام البخاري على أن للقزاز كتاباً في شرح غريبه فقال: «... **وشرح غريبه القزاز**...»[٣].

٣ ـ تدل عبارات المترجمين للقزاز على أنهم لم يستوعبوا ذكر مؤلفاته كلها، فمن ذلك قول ياقوت الحموي عند الشروع في ذكر

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب ما جاء في حلية السيوف برقم (٢٩٠٩).

(٢) الفتح (٦/ ٩٦) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ؛ وانظر أيضاً: إرشاد الساري (٥/ ٩٨) دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٠هـ.

(٣) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/ ٧١٢) دار ابن حزم ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

تصانيف القزاز: «. . . ومن تصانيف أبي عبد الله. . .»[1]، وقول السيوطي عند تمام ذكر بعض تآليف القزاز: «. . . وغير ذلك»[2]، وهذا دليل قوي على أن شرح غريب الجامع للقزاز، داخل في جملة ما لم يذكر من كتبه.

وقد يرد على هذا الذي قويناه واستدللنا عليه، أن مراد من قال كابن حجر والسخاوي ـ إن القزاز شرح غريب الجامع، الدلالة على أن ذلك موجود في كتابه: «الجامع في اللغة»، وهذا الإيراد مردود، بأن ابن حجر الذي صرح في «فتح الباري» بالنقل من شرح غريب الجامع للقزاز كما مرَّ آنفاً، قد اقتبس نقولاً أخرى عن القزاز، وعزاها إلى الجامع في اللغة[3]، فلو كان الكتابان عنده كتاباً واحداً، لما احتاج إلى المغايرة في العنوان عند العزو إليهما.

وأيضاً فما أورده ابن حجر من نقول عن القزاز لم يذكر فيها مورد النقل، فإنه يصعب ادعاء أنها من الجامع في اللغة، لأنها بخصوص أمور قد ذكرت في «صحيح البخاري» كقول ابن حجر عند شرح حديث عائشة في بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ[4]، قوله: «من الوحي» يحتمل أن تكون «من» تبعيضية أي من أقسام الوحي، ويحتمل

---

(١) معجم الأدباء (١٦/ ١٠٩).

(٢) بغية الوعاة (١/ ٧١).

(٣) الفتح (١/ ٩٩ و٤٣٣ و٣/ ٢٨٥ و٤/ ٣٩٥ و٧/ ١١١ و٣٣٣ و٨/ ٣٥٩ و١٠/ ٢١٦).

(٤) أخرجه البخاري في بدء الوحي حديث رقم (٣).

أن تكون بيانية، ورجحه القزاز»[1]، فلم يبق بعدُ إلَّا أن يقال إن هذا النقل ونظائره، مأخوذ من شرح غريب الجامع للقزاز.

وذكر هذا الكتاب ابن دقيق العيد في شرحه على عمدة الأحكام فقال: «قال أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي المعروف **بالقزاز في كتاب تفسير غريب صحيح البخاري**: «الفطرة تنصرف في كلام العرب على وجوه...»[2].

ثالثاً: منهج القزاز في شرح غريب الجامع الصحيح

وأنتَ فلا تحسبن أنَّنا نرجع في الوقوف على معالم منهج القزاز في شرح غريب الجامع، إلى كتاب موجود واقع بأيدي الناس اليوم، إذ قصارى ما نفعله هنا هو استخراج معالم المنهج من نقول مقتبسة، من شرح غريب الجامع، والجامع في اللغة، قد وردت عند هؤلاء الشراح الثلاثة:

١ ـ الشهاب ابن حجر في «فتح الباري».

٢ ـ البدر العيني في «عمدة القاري».

٣ ـ الشهاب القسطلاني في «إرشاد الساري».

وإنَّما ضممنا الجامع في اللغة، إلى شرح غريب الجامع، لأمرين اثنين:

الأول: ورود نقول كثيرة منه في الكتب المشار إليها آنفاً، مدار غالبها على شرح غريب ألفاظ الأحاديث الواردة في «صحيح البخاري».

---

(١) الفتح (١/ ٢٢ ـ ٢٣)؛ وانظر: إرشاد الساري (١/ ٦١).

(٢) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، (ص٦١).

الثاني: منزلة الجامع في اللغة بين الكتب المؤلفة في موضوعه، إذ يقع بينها بالمحل الأرفع، حتَّى أثنى عليه أهل العلم ثناءً حسناً، فوصفوا من حجمه فقال القفطي: «وهو أكبر كتاب صنف في هذا النوع»(١)، يعني في اللغة، وقال ابن خلكان: «وهو من الكتب الكبار المختارة المشهورة»(٢).

ومن أهل العلم من وصف الكتاب بالحسن والنفاسة، فقال ياقوت: «وهو كتاب كبيير حسن متقن...»(٣)، وقال الذهبي: «وهو من نفائس الكتب»(٤)، بل إنَّ الصفدي قال فيه: «يقال إنه ما صنف مثله»(٥).

وبعد أن تتبعتُ النقول الواردة عن القزاز في الشروح التي أومأت إليها، أقبلت عليها تأملاً ودراسة، فتكشفت لي بعض معالم المنهج الذي ارتضاه القزاز في شرح غريب الجامع، أوجز القول فيها على هذا النحو:

---

(١) إنباه الرواة (٣/ ٨٦).

(٢) وفيات الأعيان (٤/ ١٧٧).

(٣) معجم البلدان (١٨/ ١٠٥).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٧).

(٥) الوافي بالوفيات (٢/ ٣٠٤)، ويقول حاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٧٦) في الجامع في اللغة: «وهو كتاب معتبر، لكنه قليل الوجود» وأفاد القفطي ـ وهو من أهل المائة السابعة ـ والصلاح الصفدي ـ وهو من أهل المائة الثامنة ـ أن من الكتاب نسخة في وقف الفاضل عبد الرحيم بن علي بالقاهرة المعزية؛ وانظر: إنباه الرواة (٣/ ٨٦)؛ والوافي بالوفيات (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

١ ـ يترجح الاحتمال القوي بأن القزاز قد استمد في شرح غريب الجامع، من كتب أهل اللغة عامة، ومن شروح «الجامع الصحيح» المعروفة في زمانه خاصة، ومن هذه الشروح التي عرفت في الغرب الإسلامي شرح الداودي[١].

٢ ـ يستمد القزاز في شرح غريب «الجامع الصحيح»، ممَّا قد يروى عن بعض الصحابة الذين تنقل أقوالهم في شرح غريب، أو إيضاح مشكل، ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الباب، قول ابن حجر في شرح ما قد ترجم به البخاري من قوله في كتاب «الأشربة»: «باب شراب اللبن وقول الله عز وجل: «يخرج[٢] من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين»[٣] ـ والفرث بفتح الفاء وسكون الراء بعدها مثلثة هو ما يجتمع في الكرش، وقال **القزاز**: هو ما ألقي من الكرش، تقول فرثت الشيء إذا أخرجته من وعائه، فشربته فأمَّا بعد خروجه فإنَّما يقال له سرجين وزبل، وأخرج **القزاز** عن ابن عباس أن الدابة إذا أكلت العلف واستقر في كرشها طبخته، فكان أسفله فرثاً وأوسطه لبناً، وأعلاه دماً، والكبد مسلطة عليه، فتقسم الدم،

---

(١) الفتح (٦/ ٩٦).

(٢) قال ابن حجر تعليقاً على هذه اللفظة: وقع بلفظ: «يخرج في أوله» في معظم النسخ، والذي في القرآن: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ﴾، وأمَّا لفظ: «يخرج» فهو في الآية الأخرى من السورة: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ. . .﴾.

(٣) انظر: ترجمة رقم (١٢) من كتاب الأشربة من الجامع الصحيح.

وتجريه في العروق، وتجري اللبن في الضرع ويبقى الفرث في الكرش وحده»[1].

٣ ـ قد يقع للقزاز أن يستمد من كلام متقدم عليه، ثُمَّ هو لا يصرح بالمصدر، ولا يعين مورد النقل كقوله عند شرح قوله ﷺ: «ومثل المنافق كالأرزة لا تزال حتَّى يكون انجعافها مرة واحدة»[2]، فإنه قال: «قاله[3] قوم بالتحريك، وقالوا: هو شجر معتدل صلب لا يحركه هبوب الريح، ويقال له الأرزن»[4].

٤ ـ عناية القزاز بضبط الألفاظ، فمن ذلك:

أ ـ ضبط مطلق الألفاظ التي تحتمل وجوها كثيرة من الضبط: فمن أمثلة ذلك ما قد ورد في حديث عبد الله بن مغفل قال: «كنا محاصرين قصر خيبر، فرمى إنسان بجراب فيه شحم. . .»[5]، قال القزاز عند قوله: «بجراب: «بالفتح وعاء من جلود، وبالكسر جراب الركية، وهو ما حولها من أعلاها إلى أسفلها»[6].

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٦٩)؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (٢١/ ١٨١) دار الفكر ـ بيروت، بدون تاريخ.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب المرضى باب ما جاء في كفارة المرض. . . برقم (٥٦٤٣).
(٣) يعني القزاز هنا قوله ﷺ: «كالأرزة».
(٤) الفتح (١٠/ ١٠٧).
(٥) أخرجه البخاري في فرض الخمس باب ما يصيب من الطعام في أرض الحرب برقم (٣١٥٣).
(٦) عمدة القاري (١٠/ ٧٦)؛ وإرشاد الساري (٥/ ٢٢٨).

وقد يقع للقزاز أن يرجح ضبطاً على ضبط، فيجزم أنَّه الأفصح، فمن ذلك أن القسطلاني قال عند حديث: «الحرب خدعة»[(١)]، تعليقاً على قوله ﷺ: «خدعة» ـ : «بفتح الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة... وهي الأفصح، وجزم بها أبو ذر الهروي **والقزاز**»[(٢)].

ب ـ ضبط أسماء الأعلام المذكورين في المتون: ومن أمثلة ذلك، ما ذكره القسطلاني في شرح حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل[(٣)]، فإنه قال: «هرقل بكسر الهاء وفتح الراء كدمشق... وحُكي فيه هرقل بسكون الراء وكسر القاف... والأول هو الأشهر، والثاني حكاه الجوهري وغيره، واقتصر عليه صاحب الموعب **والقزاز**»[(٤)].

ت ـ ضبط أسماء الأماكن: ومن الأمثلة عليه، ما ذكره ابن حجر في الفصل الذي عقده في مقدمة «فتح الباري»، وساق فيه ما وقع في «صحيح البخاري» من الألفاظ الغريبة ـ فإنه قال: «قوله: «برك الغماد» المشهور في الروايات كسر الغين، وجزم ابن خالويه بضمها وخَّطأ الكسر، ونسبه النووي لأهل اللغة، لكن جوز أبو عبيد البكري وغيره الضم والكسر، وجوز القزاز وغيره الفتح أيضاً...»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب الحرب خدعة برقم (٣٠٣٠).

(٢) إرشاد الساري (٥/ ١٥٥)؛ وانظر: الفتح (٦/ ١٥٨).

(٣) انظر الحديث بطوله في: كتاب بدء الوحي برقم (٧).

(٤) إرشاد الساري (١/ ٧٣).

(٥) هدي الساري (ص١٦٣).

٥ ـ يعرج القزاز على الروايات التي قد ينقل بها الحديث: فمن ذلك ما قد وقع له عند الوقوف على قوله: «وينصع طيبها»[١]، فقد ضبط اللفظ الأخير بكسر أوله والتخفيف، ثُمَّ استشكله فقال: «لم أر للنصوع في الطيب ذكراً، وإنَّما الكلام يتضوع بالضاد المعجمة وزيادة الواو الثقيلة»، قال: «ويروى»: «وتنضح» بمعجمتين»[٢].

وقد يبادر القزاز أحياناً إلى إنكار بعض ما يقع في رواية بعض الأحاديث من ألفاظ، وكان ذلك مدعاة للإعتراض عليه كما سيأتي بيانه، ومن الأمثلة التي نوردها هنا على هذا الذي أومأنا إليه ما ذكره ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة الذي لقيه النبي ﷺ وهو جنبٌ، قال: «فانخنست منه»[٣] ـ فإنه قال: «وقال **القزاز**: وقع في رواية: «فانبخست»، يعني بنون، ثُمَّ موحدة ثُمَّ خاء معجمة ثُمَّ سين مهملة... ولا وجه له، والصواب أن يقال: «فانخنست»... والمعنى مضيت عنه مستخفياً، ولذلك وصف الشيطان بالخناس، ويقويه الرواية الأخرى فانسللت»[٤].

---

(١) هذه قطعة من حديث: «المدينة كالكير تنفي خبثها وينصع طيبها»، أخرجه البخاري في فضائل المدينة باب المدينة تنفي الخبث برقم (١٨٨٣).

(٢) الفتح (٤/ ٩٧)؛ وعمدة القاري (١٠/ ٢٤٥).

(٣) أخرجه البخاري في الغسل باب عرق الجنب وأن المسلم لا ينجس برقم (٢٨٣).

(٤) الفتح (١/ ٣٩٠)، وقال ابن حجر تعليقاً على صنيع القزاز، وكأنه يدفع في صدره، ويعترض عليه: «ووجهت الرواية التي أنكرها «القزاز» بأنها مأخوذة من البخس وهو النقص، أي اعتقد نقصان نفسه بجنابته عن مجالسة رسول الله ﷺ...».

٦ ـ سلك القزاز في شرح غريب اللفظ الواقع في صحيح البخاري عدة مسالك منها:

أ ـ بيان وجه تسمية الشيء على نحو معين: ومن الأمثلة الواردة في ذلك ما وقع له عند شرح حديث ابن عمر: «... ويهل أهل نجد من قرن...»[١]، فإنه وقف عند قوله: «أهل نجد»، وقال: «سمي نجداً لعلوه»[٢].

ب ـ بيان أصل اللفظة: ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري ذكر في ترجمة: «الطيب عند الإحرام...»، قول عطاء: «يتختم ويلبس الهميان»[٣] ـ فقال القزاز معلقاً على لفظة: «الهميان»: «فارسي معرب يشبه تكة السراويل، تجعل فيه الدراهم ويشد على الوسط»[٤].

جـ ـ بيان هيئة الكلمة: ومن أمثلته ما ذكره القزاز عند حديث: «هلك كسرى، ثُمَّ لا يكون كسرى بعده...»[٥]، فإنه قال بخصوص: «كسرى»: «الجمع كسور وأكاسرة وكياسرة، والقياس أن يجمع كسرون، كما يجمع موسى موسون»[٦].

---

(١) أخرجه البخاري في العلم باب ذكر العلم والفتيا في المسجد برقم (١٣٣).

(٢) عمدة القاري (٢/ ٢١٨) ومعلوم أن النجد في اللغة ما أشرف من الأرض واستوى.

(٣) انظر: ترجمة رقم (١٨) من كتاب الحج من الجامع الصحيح.

(٤) إرشاد الساري (٣/ ١٠٦).

(٥) أخرجه البخاري في الجهاد باب الحرب خدعة برقم (٢٠٢٧).

(٦) عمدة القاري (١٢/ ٣٧٤).

د ـ الشرح بما يرادف اللفظ الغريب في المعنى: ومن الشواهد على ذلك ما نقله العيني في شرح: «أشواب»، فإنه قال: «قوله: «أشواباً»[1]، بتقديم الشين المعجمة على الواو، وقال الخطابي: يريد الأخلاط من الناس. . . وعن القزاز مثل الأوباش»[2].

هـ ـ الشرح بما يضاد معنى اللفظ الغريب: كقول القزاز عند قول المرأة في حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في أصحاب الصفة»: «لا وقرة عيني»[3]: «هو ضد أسخن الله عينيه»[4].

و ـ يذكر القزاز حجة ما قد يقال في اختيار معنى من معاني اللفظ المشروح: ففي شرح حديث: «خيركم قرني. . »[5]، نقل العيني عن ابن التين الخلاف في معنى القرن»، إذ قال: «قال قوم: القرن ثمانون سنة، وقيل أربعون، وقيل مائة سنة، قال: وقال **القزاز**: واحتج لهذا الباب بأن النبي ﷺ مسح بيده على رأس غلام، وقال له عش قرناً، فعاش مائة سنة»[6].

---

(١) هذه لفظة من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب الشروط باب الشروط في الجهاد برقم (٢٧٣١ و٢٧٣٢).
(٢) عمدة القاري (١٤/ ١٠).
(٣) انظر الحديث الذي أخرجه البخاري في: مواقيت الصلاة باب السمر مع الضيف والأهل برقم (٦٠٣).
(٤) عمدة القاري (٥/ ١٠٠).
(٥) أخرجه البخاري في الشهادات باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد برقم (٢٦٥١).
(٦) عمدة القاري (١٣/ ٢١٣).

٧ ـ ينبه القزاز على ما قد يقع في ألفاظ الحديث من اللغات المنسوبة إلى بعض العرب، فمن ذلك أن العيني قال: «قوله: «فلن تعدو»[١] بالنصب بكلمة لن، وقال الصفاقصي: وقع هنا فلن تعد بغير واو، وقال **القزاز**: هي لغة لبعض العرب، يجزمون بلن مثل لم»[٢].

رابعاً: منزلة كلام القزاز على غريب الجامع الصحيح

لقد حظي شرح القزاز لغريب «الجامع الصحيح» بعناية شراح «صحيح البخاري»، إذ أقبلوا عليه مستفيدين من محتواه، ناهلين من فوائده وفرائده، فمن مكثر ومن مقل[٣].

وإنَّما رغب هؤلاء الشراح في شرح غريب الجامع للقزاز، ثلاثة أمور لفتت أنظارهم إليه، وهي:

١ ـ رفع الإشكال اللغوي الذي قد يعرض لبعض ألفاظ الجامع الصحيح، ونمثل له بهذا المثال المأخوذ من حديث ابن عباس في قصة وفد عبد القيس، وفيه أن النبي ﷺ قال لهم: «مرحباً بالقوم ـ أو الوفد ـ غير خزايا ولا ندامى...»[٤]، قال ابن حجر:

---

(١) هذه لفظة من حديث ابن عمر في قصة ابن صياد الذي أخرجه البخاري في الجنائز باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه؟ برقم (١٣٥٤).

(٢) عمدة القاري (٨/ ١٧١).

(٣) نقل العيني عن القزاز في عمدة القاري في ١٥٦ موضعاً؛ وابن حجر في فتح الباري في ٨٣ موضعاً؛ والقسطلاني في ١٨ موضعاً؛ وهناك نقول أخرى لابن التين ومغلطاي عن القزاز لكنها قليلة جدًّا.

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان باب أداء الخمس من الإيمان برقم (٥٣).

«قال الخطابي: «كان أصله نادمين، جمع نادم، لأنَّ ندامى إنَّما هو جمع ندمان أي المنادم في اللهو، وقال الشاعر:

فإن كنت ندماني فبالأكبر اسقني

لكنه هنا خرج على الإتباع كما قالوا العشايا والغدايا، وغداة جمعها الغدوات، لكنه أتبع انتهى، وقد حكى القزاز والجوهري وغيرهما من أهل اللغة أنَّه يقال نادم وندمان في الندامة بمعنى، فعلى هذا، فهو على الأصل ولا إتباع فيه والله أعلم»[1].

٢ ـ بيان خفي صنيع الإمام البخاري في كتابه: ومن أمثلة هذا الضرب: أن البخاري أخرج حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ أنَّه قال: «إن ممَّا أخاف عليكم من بعدي ما يفتح عليكم من زهرة الدنيا وزينتها، فقال رجل: «يارسول الله، أو يأتي الخير بالشر؟ فسكت النبي ﷺ. . . فرأينا أنَّه ينزل عليه، قال: فمسح عنه الرحضاء، فقال: أين السائل؟. . . فقال: إنه لا يأتي الخير بالشر، وإن ممَّا ينبت الربيع يقتل أو يلم. . . »[2]، قال العيني: «قوله: «يقتل أو يلم» قال القزاز: «هذا حديثٌ جرى فيه البخاريُّ على عادته في الاختصار والحذف، لأنَّ قوله: «فرأينا أنَّه ينزل عليه»، يريد الوحي، وفي قوله: «وإن ممَّا ينبت الربيع يقتل، أو يلم» حذف ما أي كلمة ما قبل يقتل،

---

(١) الفتح (١/ ١٣١ و١٣٥)؛ وما ذكره ابن حجر عن الخطابي في أعلام السنن في شرح صحيح البخاري (١/ ١٥٢) طبعة المغرب؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (١/ ٣٠٦)؛ وإرشاد الساري (١/ ١٤٥).

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة باب الصدقة على اليتامى برقم (١٤٦٥).

وحذف: «حبطاً»، والحديث: «إنَّما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم»[1]، فحذف حبطاً، وحذف ما...»[2].

٣ ـ تحقيقات القزاز وتدقيقاته التي يمكن بها دفع إنكار أمر، وادعاء عدم ثبوته: ومما يظهر استفادة شراح صحيح البخاري من القزاز من هذه الجهة، هذا المثال الذي نسوقه من حديث أبي هريرة الذي فيه: «... فبينا نحن على ذلك، أتي النبي ﷺ بعرق فيها تمر...»[3]، قال ابن حجر: «قوله: «بعرق بفتح المهملة والراء بعدها قاف، قال ابن التين كذا لأكثر الرواة، وفي رواية أبي الحسن ـ يعني القابسي ـ، بإسكان الراء، قال عياض: «والصواب الفتح، وقال ابن التين: أنكر بعضهم الإسكان، لأنَّ الذي بالإسكان هو العظم الذي عليه اللحم، قلتُ[4]: إن كان الإنكار من جهة الإشتراك مع العظم فلينكر الفتح، لأنَّه يشترك مع الماء الذي يتحلب من الجسد، نعم الراجح من حيث الرواية الفتح، ومن حيث اللغة أيضاً، إلَّا أن الإسكان ليس بمنكر، بل أثبته بعض أهل اللغة **كالقزاز**»[5].

---

(١) الربيع: الجدول، والحبط: انتفاخ البطن من كثرة الأكل، ويلم: يقرب من الهلاك، وانظر: الفتح (١١/ ٢٤٧).

(٢) عمدة القاري (٩/ ٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في الصوم باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر برقم (١٩٣٦).

(٤) القائل ابن حجر.

(٥) الفتح (٤/ ١٦٨).

خامساً: التعقبات على شرح القزاز لغريب الجامع الصحيح

إذا كان شراح «الجامع الصحيح» قد استفادوا من القزاز في شرح غريب «صحيح البخاري»، فإن لبعضهم اعتراضات وتعقبات على بعض المواضع من كلامه في هذا الباب، وهذه خلاصة بأهم هذه اعتراضات:

١ ـ الاعتراض على القزاز من جهة إنكاره لورود لفظ من الحديث على هيئة مخصوصة: فمن ذلك: أنَّه وقع في حديث أبي بكرة: «كنا عند رسول الله ﷺ فانكسفت الشمس...»[١].

قال ابن حجر: «قوله: «فانكسفت يقال كسفت الشمس بفتح الكاف، وانكسفت بمعنى، وأنكر **القزاز** انكسفت وكذا الجوهري حيث نسبه للعامة، والحديث يرد عليه»[٢].

٢ ـ الاعتراض على القزاز في دعواه عدم وجدان أمر على وجه مخصوص: فمن ذلك: أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة الدال على سبب قوة حفظه، وفيه: «فلم ينس شيئاً سمعه مني...»[٣]، قال ابن حجر: «قوله: «فلم ينس في رواية الكشميهني: «فلن ينسى»،

---

(١) أخرجه البخاري في الكسوف باب الصلاة في كسوف الشمس برقم (١٠٤٠).

(٢) الفتح (٢/ ٥٢٧)؛ وهذا الاعتراض وارد عند العيني في عمدة القاري (٧/ ٦٣)؛ والقسطلاني في إرشاد الساري٢/ ٢٦٠.

(٣) أخرجه البخاري في الإعتصام بالكتاب والسنة باب الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة برقم (٧٣٥٣).

ونقل ابن التين أنَّه وقع في رواية: «فلن ينس»، بالنون وبالجزم، وذكر أن القزاز نقل عن بعض البصريين أن من العرب من يجزم بلن، قال[1]: وما وجدت له شاهداً، وأقره ابن التين ومن تبعه، وقد ذكر غيره لذلك شاهداً وهو قول الشاعر:

لن يحب اليوم من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة. . . »[2].

٣ ـ الاعتراض على القزاز في فهم أمر على نحو معين، فمن ذلك أن البخاري أخرج حديث أبي موسى الأشعري: «من صلَّى البردين دخل الجنة»[3]، فقال القزاز: «إن الله تعالى أدخل الجنة كل من صلى تلك الصلاة، ممن آمن في أول دعوته، وبشر بهذين الخبرين[4]، من صلاهما معه في أول فرضه، إلى أن نسخ ليلة الإسراء، أدخلهم الله الجنة كما بادروا إليه من الإيمان تفضلاً منه تعالى»[5]، قال العيني معترضاً: «كلامه يؤدي إلى أن هذا مخصوص

---

(١) القائل القزاز كما لايخفى.

(٢) الفتح (١٣/ ٣٢٣)؛ وانظر: إرشاد الساري (١٠/ ٣٤٥)؛ وفي الفتح (٢/ ١٤٠) مثال آخر.

(٣) كتاب المواقيت الصلاة باب فضل صلاة الفجر حديث رقم (٥٧٤) والمراد بالبردين صلاة الفجر والعصر.

(٤) يعني خبر أبي موسى الأشعري وخبر جرير بن عبد الله قبله برقم (٥٧٣) وفيه: أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا يعني القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا. . . ».

(٥) عمدة القاري (٥/ ١٢).

لأناس معينين، ولا عموم فيه، وأنَّه منسوخ، وليس كذلك من وجوه:

الأول: أن راويه أباموسى سمعه في أواخر الإسلام، وأنَّه فهم العموم، وكذا غيره فهم ذلك، لأنَّه خير فضل لمحمد ﷺ ولأمته.

الثاني: أن الفضائل لا تنسخ، الثالث: أن كلمة من شرطية، وقوله: «دخل الجنة» جواب الشرط، فكل من أتى بالشرط فقد استحق المشروط لعموم كلمة الشرط...»[1].

وبالجملة فإن اعتراضات شراح «الجامع الصحيح» فيما وقفت عليه منها، قليلة جدًّا، بل لو قال قائل إنها معدودة محصورة فيما ذكرته آنفاً لما أبعد النجعة.

وبعدُ فهذه لمحات سريعةٌ عن حلقة من حلقات سلسلة أعمال علماء الغرب الإسلامي الموضوعة على «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، وهي لا شك تنزل القزاز مكانه اللائق به ضمن أعلام شرَّاح غريب الحديث كأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، والخطابي (ت٣٨٨هـ) وغيرهم، حتَّى إذا ذُكر غريبُ الحديث وشرحه، لم يسعنا حينئذ أن نهمل القزاز وشرحه لغريب «الجامع الصحيح».

❑❑❑

---

(١) عمدة القاري (٥/ ١٢)..



شرح أبي عبد الله
محمد بن أبي صفرة المري
للجامع الصحيح[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة النور التي تصدر في تطوان بالمغرب في العدد ٤٤٩ و٤٥٠ من سنة ١٤٢٧هـ.

شرح أبي عبد الله
محمد بن أبي صفرة المري
للجامع الصحيح

١ ـ التعريف بمحمد بن أبي صفرة المري:

لم تسعفنا كتب التراجم الأندلسية بمعلومات كافية عن هذا الشارح، وغاية الموجود فيها سطران أو أقل في الترجمة له، لا تشفي غلة، ولا تبرئ علة، ولقد وردت ترجمته في «جذوة المقتبس» للحميدي، و«بغية الملتمس» للضبي، ثُمَّ في «الصلة» لابن بشكوال، ومادة الترجمة في البغية منقولة بحروفها على عادة الضبي الجارية في النقل من الحميدي ـ من «جذوة المقتبس»، واستفاد ابن بشكوال ترجمة ابن أبي صفرة من الحميدي أيضاً، ونقلها بحروفها وغيَّر وبدَّل، بيْد أنَّه لم يزد شيئاً جديداً، واعتنى المتأخرون بالترجمة لابن أبي صفرة، فترجمه ابن فرحون في «الديباج المذهب» في أقل من سطرين، بيْد أن فيهما ما ليس في المصادر السابقة، كما وردت ترجمة هذا الشارح الأندلسي عند صاحب «شجرة النور الزكية»، وصاحب «معجم المؤلفين»، وهما عالة على من سبقهما.

والشارح هو محمد بن أبي صفرة بن سراق[1] الأسدي، من أهل المرية، ويكنى أبا عبد الله[2].

لم تذكر المصادر التي بين يدي تاريخ مولد ابن أبي صفرة، ولا مكان ذلك، وإن كانت المصادر الأندلسية تعتني بذكر ذلك في تراجم أعلام آخرين.

ولم يرد التنصيص على مشايخ ابن أبي صفرة في أثناء ترجمته، ولا ذكر مقروءاته العلمية، ولا الإشارة إلى زمن ابتداء طلبه للعلم، بيْد أنَّ ابن فرحون والشيخ مخلوف نصَّا على أنَّ ابن أبي صفرة، أخذ عن الأصيلي، وأبي الحسن القابسي[3]، ومعلومٌ من خلال الوقوف على ترجمة المهلب بن أبي صفرة أخو المنوَّه به هنا ـ أن المهلب صحب الإمام الثبت المحدث الأصيلي، وتفقه معه،

---

(١) هكذا في الصلة (٢/ ٧٥١) المكتبة الأندلسية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ، وقال المحقق في الهامش: «الأصلان: أسير»، وما أثبتناه من جمهرة أنساب العرب (ص٣٦٧)، قلت: ولعل ما رجحه المحقق هو الصواب، وإن كان ابن فرحون في الديباج المذهب (ص٣٦٢) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ قال في نسب ابن أبي صفرة مثل ما وقع في أصل الصلة، لكن تحرفت أسير في المطبوع من الديباج إلى أسيد بدال مهملة.

(٢) جذوة المقتبس (١/ ١٠٨) المكتبة الأندلسية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ؛ وبغية الملتمس (١/ ١١٤) المكتبة الأندلسية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ؛ والصلة (٢/ ٧٥١).

(٣) الديباج المذهب (ص٣٦٢)؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١١٤) دار الفكر، دون تاريخ.

وكان صهره، [1] فلا يبعد أن يكون محمد بن أبي صفرة مصاحباً لأخيه في هذا التفقه على الأصيلي.

ويترجح عندي أيضاً أن يكون محمد بن أبي صفرة رحل مع أخيه المهلب إلى القيروان ومصر، فسمعا من القابسي[2]، بل لقد سمع محمد من أخيه المهلب[3].

ولمحمد بن أبي صفرة شرحٌ في اختصار ملخص القابسي[4].

وأثنى جميع من ترجم لمحمد بن أبي صفرة عليه بما هو أهله، فقال الحميدي: «. . . فقيه مشهور»[5].

وقال الضبي: «. . . وهو أخو المهلب، فقيه مشهور، وكلاهما بالفضل مذكور»[6].

ونقل ابن بشكوال هذا الثناء عينه في الصلة[7].

توفي محمد بن أبي صفرة المري قبل العشرين وأربعمائة[8].

---

(١) ترتيب المدارك (٤/ ٥٧١) مكتبة دار الحياة، وأيضاً دار الكتب العلمية ١٤١٨هـ؛ وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٩) المكتب الإسلامي.

(٢) انظر: المصدرين السابقين.

(٣) الديباج المذهب (ص٣٦٢).

(٤) المصدر السابق.

(٥) جذوة المقتبس (١/ ١٠٨).

(٦) بغية الملتمس (١/ ١١٤).

(٧) الصلة (٢/ ٧٥٢).

(٨) جذوة المقتبس (١/ ١٠٨)؛ وبغية الملتمس (١/ ١١٤) وقال الحميدي وابن بشكوال: «فيما أخبرني به أبو محمد الحفصوني»؛ الصلة (٢/ ٧٥٢).

٢ ـ إسناد محمد بن أبي صفرة في رواية الجامع الصحيح:

لم أجد بعد البحث الكثير والتتبع الزائد مَنْ نصَّ على إسناد محمد بن أبي صفرة في رواية صحيح الإمام البخاري، بيْد أنَّ الذي يغلب على الظن، وترجِّحه النصوص المتوفرة، وتؤيده الأخبار المتواترة، أنَّ محمد بن أبي صفرة يعدُّ من كبار أصحاب أبي محمد الأصيلي الذين جلسوا إليه من أجل التفقه وسماع الحديث[١].

وأرفع كتابٍ كان يُسمعه الأصيلي، «الجامع الصحيح» للإمام البخاري الذي يرويه عن أبي زيد المروزي[٢]، ومعلوم أنَّ أبا زيد تحمل الجامع الصحيح عن الفربري الراوي له عن جامعه رحمه الله[٣].

كما أن للأصيلي طريقاً آخر في رواية «الجامع الصحيح»، إذ سمعه أيضاً من أبي أحمد الجرجاني الذي تحمل الكتاب عن الفربري[٤].

ومن الجائز إذن أن يكون إسناد محمد بن أبي صفرة المري في رواية صحيح البخاري هو إسناد الأصيلي فيه.

---

(١) الديباج المذهب (ص٣٦٢).

(٢) ترتيب المدارك (٢/ ٢٤٢).

(٣) البداية والنهاية (١١/ ٢٨) دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ.

(٤) الأنساب للسمعاني (٢/ ٤١) دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٣ ـ هل لمحمد بن أبي صفرة شرحٌ على صحيح الإمام البخاري؟

الذي دلَّت عليه عبارات المترجمين لمحمد بن أبي صفرة، أنَّه ألف شرحاً في اختصار ملخص القابسي[١]، ولم تنص كلمات هؤلاء المترجمين على كتاب لمحمد بن أبي صفرة غيره[٢]، ولقد بحثت عما يشير إلى هذا الشرح في فهارس المكتبات التي اعتنت بذكر الذخائر المخطوطة من الكتب الإسلامية، فلم أظفر بشيء، ثُمَّ راجعت الشروح المعروفة للجامع الصحيح، فظفرتُ بعد البحث الطويل، والعناء الكثير على مادَّة الشرح المذكور في شرح «صحيح البخاري» لابن بطال القرطبي، ولقد تتبعتُ هذه المادة من الشَّرح المذكور، وبالغتُ في التتبع حتَّى أحصيت منها ٢٩ نصًّا.

---

(١) الديباج المذهب (ص٣٦٢)، وعبارة ابن فرحون: «وله شرح في اختصار ملخص القابسي»، ومنها في النفس شيء، ومعلوم أن عنوان كتاب القابسي بالكامل هو: الملخص: ـ بكسر الخاء، وقد تفتح ـ لما في الموطأ من الحديث المسند، وهو كتاب يلخص المتصل من حديث مالك في الموطأ برواية سحنون عن ابن القاسم؛ وانظر: كشف الظنون (٢/ ١٨١٨).

(٢) كما أن من اعتنى بذكر الشروح الموضوعة على صحيح البخاري، أغفل الإشارة إلى شرح محمد بن أبي صفرة كالسخاوي في الجواهر والدرر (٢/ ٧١٠ ـ ٧١٢) دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ؛ والقسطلاني في مقدمة إرشاد الساري (١/ ٣٥) دار الفكر؛ وحاجي خليفة في كشف الظنون (١/ ٥٤٥ ـ ٥٥٤) دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، بلا تاريخ، وغيرهم.

وتتوزع هذه النصوص على الجامع الصحيح على الكتب الآتية: «كتاب العلم»، «كتاب الحيض»، «كتاب التيمم»، «كتاب الصلاة»، «كتاب الجهاد والسير»، «كتاب البيوع»، «كتاب الحوالة والكفالة»، «كتاب المزارعة»، «كتاب الهبة»، «كتاب الطلاق»، «كتاب العدة».

وربَّ قائل أن يقول: لقد ثبت أن لمحمد بن أبي صفرة شرحاً في اختصار ملخص القابسي، فلعل ما أورده ابنُ بطال في شرحه للبخاري إنَّما نقله من عمل ابن أبي صفرة على ملخص القابسي، وليس من شرحه على البخاري، ويمكن الانفصال عن هذا الإشكال بأن يقال، إن المتأمل لهذه النصوص التي توجد منقولة عن ابن أبي صفرة عند ابن بطال، يترسخ في نفسه أنها من شرحٍ وضعَهُ ابن أبي صفرة على البخاري، وإن ذلك ليزداد رسوخاً عندماً نجد ابن أبي صفرة يتكلم على صنيع البخاري في التراجم، أو يتساءل لمَ ترك البخاريُّ تخريج حديث في باب معين، وأخرج في موضعه حديثاً آخر.

وقد يرد بعدُ سؤال آخر بعد أن وصل بنا البحث إلى مرتبة اليقين، في أن لابن أبي صفرة شرحاً على البخاري، وهو هل كان شرح ابن أبي صفرة بالقول، أو كان ذلك كتابةً وتأليفاً؟

ويصعب الجواب عن هذا السؤال بجواب كاف شاف، لعدم وجود دليل بيِّن واضح، يرفع الإشكال، وتطمئن به النفس، ويركن إليه الخاطر والبال، بيد أن الذي أجنح إليه أن شرح ابن أبي صفرة لصحيح البخاري قد وُضع كتابة وتأليفاً، لأنَّ عصر واضعه في الأندلس كان عصر تأليف وكتابة للشروح المبسوطة على البخاري، كشرح أخيه المهلب بن أبي صفرة وشرح ابن بطال وغير ذلك.

٤ ـ معالم منهج ابن أبي صفرة في شرح صحيح البخاري:

نبادر بادئ ذي بدء إلى القول بأننا لسنا نزعم فيما نروم ـ ههنا ـ الإحاطة بمعالم منهج ابن أبي صفرة في شرحه للبخاري، ذلك لأنَّ النصوص التي نعتمدها في رسم معالم هذا المنهج قليلة جدًّا، لا تفي بالغرض المقصود، ولا تصل بنا إلى الهدف المنشود، بيْد أنَّ تلك النصوص القليلة، قد تمكننا من الإلمام ولو من قريب بالمنهاج العام الذي سار عليه ابن أبي صفرة في الشرح.

فمن هذه المعالم:

١ ـ الوقوف عند تراجم البخاري في جامعه: وذلك من خلال ما يأتي:

أ ـ بيان سبب تخريج البخاري لحديث دون حديث في باب معين: ومن الأمثلة في ذلك: أن البخاري خرَّج حديث ابن عباس في إقباله راكباً على أتان، ورسول الله ﷺ يصلِّي بمنًى، قال: فمررت بيت يدي بعض الصفوف... ودخلت في الصف، فلم ينكر ذلك عليَّ[1]، وخرَّج عقبه حديث محمود بن الربيع قال: «عقلتُ من النبي مجَّة مجَّها في وجهي وأنا ابن خمس سنين[2]...، في باب متى يصح سماع الصغير؟ فقال أبو عبد الله بن أبي صفرة: «أخرج البخاري في هذا الباب حديث ابن عباس، ومحمود بن الربيع، وأصغرُ سناً منهما

---

(١) أخرجه البخاري في العلم برقم (٧٦).

(٢) أخرجه البخاري في العلم برقم (٧٧).

عبد الله بن الزبير، ولم يخرجه يوم رأى أباه يختلف إلى بني قريظة في غزوة الخندق، فقال لأبيه يا أبتاه، رأيتك تختلف إلى بني قريظة، فقال يا بني إن النبي عليه السلام أمرني أن آتيه بخبرهم، والخندق على أربع سنين من الهجرة، وعبد الله أول مولود في الهجرة»[1].

ب ـ شرح ما يقع في تراجم البخاري من آثار: أن البخاري قال في كتاب الجهاد باب الطعام عند القدوم، وكان ابن عمر يفطر لمن يغشاه»[2]، فقال ابن بطال: «. . . وقال **أبو عبد الله بن أبي صفرة** قوله: «كان ابن عمر يفطر لمن يغشاه، أي إذا قدم من سفر، أطعم من يغشاه، وأفطر معهم، أي ترك قضاء رمضان، لأنَّه كان لا يصوم رمضان في السفر أصلاً، فإذا انقضى إطعامه وزاده، ابتدأ قضاء رمضان الذي أفطره في السفر، وقد جاء مفسَّراً في الأحكام لإسماعيل»[3].

ت ـ تنزيل قول المذهب على الترجمة، وتخريج وجه مطابقته لها: ومن الأمثلة في ذلك أن البخاري قال: «باب من دخل ليؤم الناس، فجاء الإمام الأول فتأخر الأول، أو لم يتأخر جازت

---

(١) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٦٢) مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

(٢) باب رقم (١٩٩) من كتاب الجهاد.

(٣) شرح ابن بطال على البخاري (٥/ ٢٤٤)؛ وقارن بفتح الباري (٦/ ١٩٤) دار الفكر، دون تاريخ، وإسماعيل المذكور هنا هو القاضي المالكي صاحب أحكام القرآن.

صلاته»[1]، فقال ابن أبي صفرة: «وقد روى عيسى عن ابن القاسم في الإمام يحدث فيستخلف، ثُمَّ ينصرف فيأتي، ثُمَّ يخرج المستخلف، ويتم الأول بالناس أن الصلاة تامة، قال: فإذا تمت الصلاة فينبغي أن يسير إليهم حتَّى يتم لنفسه، ثُمَّ يسلم ويسلموا، فيجوز التقدم والتأخر في الصلاة، وهذا القول مطابق للحديث وبه ترجم البخاري...»[2].

٢ ـ **دفع التعارض بين الأحاديث**: فمن هذا القبيل أن البخاري أخرج حديث ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز، وكان رسول الله ﷺ لما ظهر على خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين...[3]، فقال ابن بطال: «وقال **أبو عبد الله بن أبي صفرة**: « قوله: «وكانت الأرض لما ظهر عليها لله وللمسلمين» يريد حين ظهر عليها كلَّ الظهور، حين صالحوه بالخروج عن أموالهم، على أن يحقن دماءهم، فكانت خيبر لله ولرسوله، وللمسلمين بما أخذ منهم في الصلح، وخمس ما أخذ عنوة، لأنَّ المسلمين أخذوا سهامهم من العنوة، ولا يعارض ما روي في كتاب الخمس: «وكانت الأرض لما ظهر عليها لليهود والرسول وللمسلمين»، وهذا معناه حين ظهر عليها في العنوة، قبل أن يصالحوه، فلمَّا صالحوه كانت بعد الصلح، وقبل قسمة العنوة لله ولرسوله، ثُمَّ لما قسم العنوة، كانت لله ولرسوله،

---

(١) باب رقم (٤٨) من كتاب الصلاة ـ الأذان.

(٢) شرح ابن بطال (٢/ ٣٠٤).

(٣) أخرجه البخاري في الحرث والمزارعة برقم (٢٣٣٨).

الصلح وخمس العنوة، وللمسلمين أربعة أخماس العنوة»[1].

ومن ذلك أيضاً أن البخاري أخرج حديث عائشة في التيمم، وفيه «أنها استعارت من أسماء قلادة فهلكت، فبعث رسول الله رجلاً فوجدها الحديث. . .»[2]، فقال ابن بطال: «قوله: «فبعث رسول الله ﷺ رجلاً فوجدها، فإنه لا يعارض ما رواه القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: «فبعثنا البعير الذي كنت عليه، فأصبنا العقد تحته»، وقد حمل إسماعيلُ بن إسحاق على هشام بن عروة، وجعل حديثه مناقضاً لحديث عبد الرحمن بن القاسم، قال **أبو عبد الله بن أبي صفرة**: «وليس بمناقض، ويحتمل أن يكون قوله: «فبعث رجلاً»، يعني أسيداً فوجدها أسيد بعد رجوعه من طلبها، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ وجدها، عند إثارة البعير بعد انصراف المبعوثين من موضع طلبها، ويتفق الحديثان بغير تعارض والحمد لله»[3].

٣ ـ **بيان أوهام الرواة**: وذلك يدل على سعة اطلاع ابن أبي صفرة، وجودة بحثه، وكثرة تحقيقه وتحريره، ومن الأمثلة التي نسوقها هنا على ذلك أن البخاري أورد حديث ابن عباس الذي فيه: «أن هلال بن أمية قذف امرأته، فجاء فشهد. . .»[4]، فقال **أبو عبد الله بن**

---

(١) شرح ابن بطال (٦/ ٤٨١ ـ ٤٨٢)؛ وقارن بالفتح (٥/ ٢٢)، وابن حجر هنا ينقل عن المهلب أخي محمد بن أبي صفرة.

(٢) أخرجه البخاري في التيمم برقم (٣٣٦) باب إذا لم يجد ماء.

(٣) شرح ابن بطال (١/ ٤٧٣)، وانظر أيضاً: (٧/ ٥١٠).

(٤) أخرجه البخاري في الطلاق باب يبدأ الرجل بالتلاعن برقم (٥٣٠٧).

أبي صفرة معلقاً: «الصحيح أن القاذف لزوجته عويمر، وهلال بن أمية خطأ، وقد روى القاسم عن ابن عباس، أن العجلاني قذف امرأته، كما روى ابن عمر، وسهل بن سعيد، وأظنه غلط من هشام بن حسان، ومما يدل على أنها قصة واحدة، توقف النبي ﷺ فيها، حتَّى أنزل الله فيها الآية، ولو أنها قضيتان لم يتوقف عن الحكم فيها، ولحكَمَ في الثانية بما أنزل الله في الأولى»[1].

٤ ـ استنباط الفقه واستخراج الأحكام:

ولقد كان هذا هو المقصد الأهم لابن أبي صفرة من الشرح، ولذلك فهذا المعلم بارز بروزاً واضحاً في منهاج الشارح وخطته.

وفي هذا المعلم شواهد كثيرة وأدلة متوافرة، نسوق منها واحداً نستدل به على ما وراءه: فمن ذلك أن البخاري أخرج حديث عائشة في مرض رسول الله ﷺ وخروجه ذات يوم وهو مريض وصلاته بالناس، إذ وجد في نفسه خفة. . .»[2]، فقال ابن بطال: «قال **أبو عبد الله ابن أبي صفرة**: فيه من الفقه جواز الأخذ بالشدة لمن جازت له الرخصة، لأنَّ الرسول ﷺ، كان له أن يتخلف عن الجماعة، لعذر المرض، فلمَّا تحامل على نفسه، وخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض، دلُّ على فضل الشدة على الرخصة، ورغب أمته في شهود الجماعات، لما لهم فيها من عظيم الأجر، ولئلا يعذر أحد

---

(١) شرح ابن بطال (٧/ ٤٦٣).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان باب حد المريض أن يشهد الجماعة برقم (٦٦٤).

منهم في التخلف عنها، ما أمكنه وقدر عليه...»[1].

ولقد كان من منهج ابن أبي صفرة في الاستنباط من جهة العبارة والصيغة المستعملة أن يقول: «وفيه من الفقه...»، ثُمَّ يذكر ما يفتح الله به عليه من أسرار المعاني ودقائق الفقه[2].

والمتأمل في استنباطات ابن أبي صفرة يجده مطلعاً على طرق الاستنباط، وقواعد تعليل الأحكام، كما أنه يجده عارفاً بمصطلحات أهل الفقه والصول، ملمًّا بمدلولاتها ومفاهيمها، ففي شرح حديث علي قال: «أهدى لي النبي ﷺ حلة سيراء، فلبستها، فرأيت الغضب في وجهه، فشققتها بين نسائي»[3]، قال ابن بطال بعد أن عرج على أقوال بعض أهل العلم في هل كراهة النبي للبس علي الحلة، كراهة تحريم أو كراهة تنزيه؟: «... وقال **أبو عبد الله أخو المهلب**: «وقول علي: فرأيت الغضب في وجهه» يدل على أن النهي عن الحرير على غير التحريم، وإنَّما هو على الكراهية، ولو كان تحريماً لما عرف علي الكراهية إلَّا من نهيه، لا بدليل من وجهه...»[4].

ولقد كان ابن أبي صفرة غواصاً على المعاني الخفية، مستثيراً لدفائن الألفاظ، واقفاً على دقائق الإشارات، وذلك يدل لعمرُ الله

---

(١) شرح ابن بطال (٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠)؛ وقارن بالفتح (٢/ ١٥٦)، وانظر مثالًا آخر في: شرح ابن بطال (٤/ ٥١٩).

(٢) انظر أمثلة على ذلك في: شرح ابن بطال (٥/ ٨٤ و٦/ ٤٤٢).

(٣) أخرجه البخاري في الهبة باب هدية ما يكره لبسه برقم (٢٦١٤).

(٤) شرح ابن بطال (٧/ ١٢٨).

على ثقوب ذهنه، وفرط ذكائه، وتوقد ملكته الفقهية، وحسه الاستنباطي[1].

ومن الدليل أيضاً على رسوخ الملكة الفقهية المتميزة عند ابن أبي صفرة، اهتباله بتنزيل الأحداث والأدلة على واقعه، وافتراض وقوع المستفاد من تلك الأدلة في زمانه ووقته، ففي شرح حديث بريرة المشهور الذي فيه قول النبي ﷺ: «. . . ما كان من شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل، وإن كان مائة شرط. . .»[2]، قال **ابن أبي صفرة**: «فلو وقع اليوم مثل هذا، وباع رجل جارية، على أن يتخذها المشتري أم ولد، أو على ألَّا يبيعها ولا يهبها، ثبت البيع ورجع البائع بقيمة ما وضع»[3].

٥ ـ حضور مذهب الإمام مالك في شرح ابن أبي صفرة: وذلك ليس يستغرب من مالكي من الغرب الإسلامي، ومن أمارات ذلك:

أ ـ حكاية مذهب مالك رحمه الله: والأمثلة على ذلك بينة ظاهرة لكل من طالع كلام ابن أبي صفرة على «الجامع الصحيح»، نختار منها واحداً، ففي شرح حديث مروان والمسور في صنيع النبي ﷺ في سبي هوازن ـ قال ابن بطال: «**وقال أبو عبد الله بن أبي صفرة**: «فعل الرسول في سبي هوازن، يدل أن الغنائم على حكم

---

(١) انظر أمثلة أخرى توضح لك ذلك في: شرح ابن بطال (٥/ ٨ و٢١٢).

(٢) أخرجه البخاري في البيوع باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل برقم (٢١٦٨).

(٣) شرح ابن بطال (٦/ ٢٩٧).

الإمام، إن رأى أن يصرفها إلى ما هو أوكدُ وأعظم مصلحة للمسلمين، من قسمتها على الغانمين، صرفها ولم يعط الغانمين شيئاً، كما فعل بمكة، فتحها عنوة ومن عليهم، ولم يعط أصحابه منها شيئاً، بل أبقاها للرحم التي بينه وبينهم، وكذلك أراد أن يفعل بهوازن للرضاعة فيهم، حين استأنى بالغنائم، فلمَّا أبطئوا قسم، ثُمَّ لما جاؤوا رد بعضاً، وأبقى للغانمين بعضاً عن طيب أنفسهم، ولم يستطب أنفسهم بمكة، لأنَّه لم يملكهم، واستطاب أنفسهم بهوازن، لأنَّه قد كان قسم لهم وملكهم، فصح بهذا أنَّه لا شيء لهم إلَّا أن يملكوا، ولذلك قال مالك: لا يحد الزاني، ويقطع السارق، وإن كان له في الغنيمة سهم، إذا فعل ذلك قبل القسمة، فلو كان له فيها شبهة لدرأ بها، لقوله عليه السلام: «ادرءوا الحدود بالشبهات»، فدلَّ أنَّه لا شبهة لهم فيها، إلَّا أن يملكوها بالقسمة»[1].

ب ـ توجيه قول مالك: ومن أمثلته، قول ابن أبي صفرة عند شرح حديث أبي هريرة في قصة اغتسال ثمامة بن أثال النصراني عندما عزم على الدخول في الإسلام[2]: «. . . وأمَّا قول مالك الآخر: عليه الغسل، لأنهم لا يتطهرون، فإن معناه لا يتطهرون من النجاسة في أبدانهم، لا يجوز غير هذا، لأنَّه يستحيل عليهم التطهير من الجنابة، وإن نووها لعدم الشرع. . .»[3].

---

(١) شرح ابن بطال (٥/ ٣٠١).

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة باب الاغتسال إذا أسلم. . . برقم (٤٦٢).

(٣) شرح ابن بطال (٢/ ١١٠).

ت ـ الإحتجاج لأقوال فقهاء المذهب: ومن الأمثلة فيه ما وقع لابن أبي صفرة عند عروض حديث عائشة في فاطمة بنت أبي حبيش التي كانت تُستحاض[1]، فإن ابن بطال قال بعد أن حكى قول ابن القاسم في المستحاضة: «أنها إذا تركت الصلاة جاهلة، أنها لا تعيدها، ولو أعادتها كان أحب إليَّ» ـ : «واحتج **أبو عبد الله بن أبي صفرة** لقول ابن القاسم أنَّه لا إعادة عليها، بحديث بنت حبيش فقال: ألا ترى قولها: «إني لا أطهر أفأدع الصلاة؟ فدلَّ ذلك أنَّه طال انتظارها للدم، حتَّى تفاحش عليها، وهي في ذلك تاركة للصلاة، فقالت للنبي: «إني لا أطهر، أفأدع الصلاة، فقال: إنَّما ذلك عرق»، ولم يأمرها بإعادة ما تركته من الصلاة في أول انتظارها»[2].

وبعد فلقد كانت الدراسة عرضاً تحليليًّا لشرح أندلسي لصحيح الإمام البخاري، أوقفنا القارئ الكريم من خلالها على تعريف موجز بصاحب الشرح المغمور، ثُمَّ عرَّجنا على ذكر معالم منهج الشارح وخصائصه.

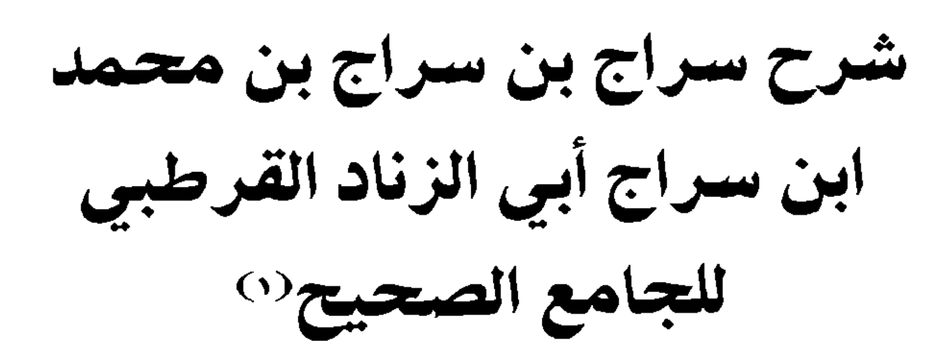
ولعل جدة هذه الدراسة وطرافتها تظهر في كون الشرح لا يعرفه فضلاء الباحثين المدققين من المتخصصين في تاريخ العلوم الشرعية في الأندلس، كما أن جدة هذه الدراسة تتبدى في **أنها تضع الفُروق بين شارحيْن أخويْن، توارد كلٌّ واحدٍ منهما على شرح كتابٍ واحد.**

❑ ❑ ❑

---

(١) أخرجه البخاري في الحيض باب الإستحاضة برقم (٣٠٦).

(٢) شرح ابن بطال (١/ ٤٣٢)، وانظر أمثلة أخرى في: (٢/ ٤١٠ و٤/ ٢٧٢).



شرح سراج بن سراج بن محمد ابن سراج أبي الزناد القرطبي للجامع الصحيح[1]

(١) نُشرت هذه الدراسة ضمن كتابي «الصحيحان في الأندلس» دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٠م، ورأيتُ إعادة نشرها هنا لمناسبة ذكر جهود علماء الغرب الإسلامي الموضوعة على صحيح البخاري.

شرح سراج بن سراج بن محمد ابن سراج أبي الزناد القرطبي للجامع الصحيح

١ ـ التعريف بأبي الزناد سراج بن سراج القرطبي:

ليس لدينا معلومات ضافية عن هذا الشارح الأندلسي لصحيح الإمام البخاري، إذ لم يترجمه حسب اطلاعي وعلمي، غير ابن بشكوال ترجمة موجزة مختصرة.

وساق ابن بشكوال نسبه هكذا: «سراج بن سراج بن محمد بن سراج»[١]، وأرشد إلى أصله من قرطبة، كما نبه على أنَّه يكنى أبا الزناد[٢].

كان مولد أبي الزناد سراج بن سراج القرطبي سنة ٣٦٤هـ[٣].

ومن ذوي قرابة مترجمنا ابن عمه القاضي سراج بن عبد الله القرطبي المتوفى سنة٤٥٦هـ[٤].

---

(١) الصلة (١/٣٥٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) نبه على ذلك ابن بشكوال وترجمه عقب ترجمة مترجمنا في الصلة =

أخذ أبو الزناد سراج بن سراج القرطبي العلمَ عن جماعة من أهل بلدته قرطبة، ذكر منهم ابن بشكوال أبا محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي[1]، ويترجح أنَّه يروي عنه «الجامع الصحيح» بأسانيده المعروفة.

ولقد حدث عن أبي الزناد سراج بن سراج جماعة من بينهم أبو حفص عمر بن كريب السرقسطي، لقيه بها، وقال فيه: «كان فقيهاً حاذقاً»[2].

وذكر ابنُ خزرج أبا الزناد سراج بن سراج القرطبي فقال: «كان من أهل العلم، قديم الإعتناء به، ثقة صدوقاً»[3].

وأفاد ابن خزرج أن أبا الزناد القرطبي أجاز له مع أبيه سنة سبع عشرة وأربعمائة[4].

توفي أبو الزناد القرطبي في محرم سنة ٣٦٤هـ[5].

= تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب المصري ـ القاهرة، ودار الكتاب اللبناني ـ بيروت، الطبعة الأولى١٤١٠هـ (١/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

(١) الصلة (١/ ٣٥٣).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

٢ ـ تحقيق القول في شرح أبي الزناد القرطبي للجامع الصحيح:

أعرض ابن بشكوال في الصلة عن الإشارة إلى أن لأبي الزناد القرطبي شرحاً لصحيح البخاري، وأولُ من وجدته نسب هذا الشرح إلى أبي الزناد، السخاويُّ في «الجواهر والدرر»[١]، ثُمَّ تلاه القسطلاني، وحاجي خليفة، والقنوجي والمباركفوري ومحمد عصام عرار[٢].

ولمَّا كان شرح أبي الزناد القرطبي مغموراً، لا يكاد يعرفه من أهل التخصص إلَّا الواحد بعد الواحد، عقدت العزم على البحث عنه في فهارس مكتبات المخطوطات التي وقعت بيدي، فلم أظفر بشيء،

---

(١) الجواهر والدرر (٢/ ٧١٠) دار ابن حزم ـ بيروت، ووردت فيه تسمية أبي الزناد محرفةً هكذا: «أبو الزياد».

(٢) انظر: إرشاد الساري (١/ ٤١) دار الفكر، بلا تاريخ؛ وكشف الظنون (١/ ٥٤٦) دار الفكر؛ والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٣) تحقيق علي حسن الحلبي، دار الجيل ـ بيروت، ودار عمار ـ عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ؛ وسيرة الإمام البخاري (ص١٨٧) الطبعة الهندية؛ وإتحاف القاري (ص١٢٨ ـ ١٢٩) دار اليمامة ـ دمشق ١٤٠٨هـ؛ ومن أهل العلم من لم يذكر شرح أبي الزناد، وكأنه لم يعرفه كالمباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥١ ـ ٢٥٧) دار الفكر ـ بيروت، كما أن من الباحثين المعاصرين من لم يعرج عليه، وإن كان ذكره على شرطه في البحث كالدكتور يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٩) دار لسان الدِّين ـ بيروت، فلقد ذكر الدكتور المشار إليه هنا طائفة من شراح الصحيح من أهل الأندلس، وغفل عن أبي الزناد القرطبي، وكأنه استظهر أنَّه ليس أندلسيًّا.

ثُمَّ أقبلتُ على مسألة بعض أهل العلم عنه، فذكر لي فاضل منهم أنَّه سمع به، بيد أنَّه لا يعرفه مخطوطاً ولا مطبوعاً، فجزمت بأن الشرح قد فُقد في كتب أندلسيَّة قد ضاعت، ثُمَّ أُلهمتُ البحثَ عن شذرات منقولة منه في بعض الشروح المتأخرة عنه لصحيح البخاري، فوقفتُ من ذلك على مقتبسات في الكتب الآتية:

- «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (ت٤٤٩هـ).
- «مصابيح الجامع الصحيح» لمحمد بن أبي بكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨هـ.
- «فتح الباري» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ).
- «عمدة القاري» للعلَّامة بدر الدِّين العيني (ت٨٥٥هـ).

ولقد ذكر أصحاب هذه الشروح المقتبسات منسوبة إلى أبي الزناد القرطبي صراحةً، بينما ذكر طرفاً منها غير منسوب إلى الشارح الأندلسي القاضي عياض في «إكمال المعلم بفوائد مسلم»، والقرطبي في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، والنووي (ت٦٧٦هـ)، في «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج».

ولقد رأيتُ أن أذكر هنا هذه المقتبسات، مرتِّباً لها وفق ترتيب «الجامع الصحيح»، مصدِّراً النص المقتبس بقولي: «قال فلان...»، ثُمَّ أذكر كلام أبي الزناد القرطبي، بحسب سياق المقتبس له، ناقلاً مناسبة النص، والسبب الداعي إلى النقل، متخيِّراً في ذلك النقل عن ابن بطال دون سواه من الشُّراح الذين تقدَّمت الإشارةُ إليهم، لسبب سوف يأتي ذكره، ثُمَّ أعلق على النص المنقول بما قد يجلي معناه ويوضح مبناه، وهذا أوان الشروع في المقصود على الوجه المشروح.

٣ ـ نصوص مقتبسة من شرح أبي الزناد القرطبي:

كتاب بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ

١ ـ قال ابن بطال في شرح حديث: «... فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها...»[١]: «وقال **أبو الزناد بن سراج**: «إنَّما خص المرأة بالذكر، من بين سائر الأشياء في هذا الحديث، لأنَّ العرب في الجاهلية كانت لا تزوج المولى العربيةَ، ولا يزوجون بناتهم إلَّا من الأكفاء في النسب، فلمَّا جاء الإسلام سوَّى بين المسلمين في مناكحهم، وصار كل واحد من المسلمين كفئاً لصاحبه، فهاجر كثيرٌ من الناس إلى المدينة، ليتزوج بها، حتَّى سمي بعضهم مهاجر أم قيس»[٢].

٢ ـ قال ابن بطال في شرح قوله ﷺ: «أحياناً يأتيني في مثل صلصلة الجرس...»[٣]: «وقال **أبو الزناد**: إنَّما ذكر عليه السلام أنَّه يأتيه الوحي في مثل صلصلة الجرس، ويتمثل له رجلاً، ولم يذكر الرؤيا، وقد أعلمنا عليه السلام، أن رؤياه وحيٌ، وذلك أنَّه أخبرهم

---

(١) حديث رقم (١) من صحيح البخاري.

(٢) شرح ابن بطال على البخاري (١/ ٣٢)، دار الرشد ـ الرياض، ونقل ابن حجر في فتح الباري (١/ ١٧) دار الفكر بيروت كلام أبي الزناد القرطبي ثُمَّ قال: «ويحتاج إلى نقل ثابت أن هذا المهاجر، كان مولى، وكانت المرأة عربية، وليس ما نفاه عن العرب على إطلاقه، بل قد زوج خلق كثير منهم جماعة، من مواليهم وحلفائهم قبل الإسلام...».

(٣) حديث رقم (٢) من صحيح البخاري.

بما ينفرد به دون الناس، لأنَّ الرؤيا الصالحة قد يشركه غيره فيها»[1].

٣ ـ قال ابن بطال: «وقال **أبو الزناد**: «قوله: «فغطني»[2]، ثلاث مرات، فيه دليل على أن المستحب في مبالغة تكرير التنبيه والحض على التعليم، ثلاث مرات، وقد روي عنه عليه السلام: «أنه كان إذا قال شيئاً أعاده ثلاثاً للإفهام، وقد استدل بعض الناس من هذا الحديث، أن يؤمر المؤدب أن لا يضرب صبياً أكثر من ثلاث ضربات»[3].

كتاب الإيمان

باب أمور الإيمان

٤ ـ قال ابن بطال: «قال **أبو الزناد**: «وقوله: «الحياء شعبة من الإيمان»[4]، يريد ـ والله أعلم ـ أن الحياء يبعث على طاعة الله، ويمنع من ارتكاب المعاصي، كما يمنع الإيمان، وإن كان الحياء غريزة، فالإيمان فعل المؤمن، فاشتبها من هذه الجهة»[5].

---

(١) شرح ابن بطال (١/ ٣٦)؛ ونقل الدماميني في المصابيح (لوحة٣/أ) مخطوط الخزانة الناصرية بتامكروث كلام أبي الزناد القرطبي، ثُمَّ قال متعقباً: «فيه نظر، إذ لا شركة في التحقيق، لأنها بالنسبة إليه وحي، وبالنسبة إلى غيره، فيمن هو غير نبي ليس وحياً».

(٢) حديث رقم (٣) من صحيح البخاري.

(٣) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٣٧)، وكأن في العبارة شيئاً.

(٤) حديث رقم (٩).

(٥) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٦١).

باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده

٥ ـ قال ابن بطال: «وقوله: «والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»[١]، قال أبو الزناد: «لما انقطعت الهجرة وفضلها، حزن على فواتها من لم يدركها من أصحاب الرسول عليه السلام، فأعلمهم أن المهاجر على الحقيقة من هجر ما نهى الله عنه»[٢].

باب إطعام الطعام من الإيمان

٦ ـ قال ابن بطال: «قال أبو الزناد: في هذا الحديث[٣] الحضُّ على المواساة، واستجلاب قلوب الناس بإطعام الطعام، وبذل السلام، لأنَّه ليس شيء أجلب للمحبة، وأثبت للمودة منهما، وقد مدح الله المطعم للطعام فقال: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ . . .﴾ الآية، ثُمَّ ذكر الله جزيل ما أثابهم عليه فقال: ﴿فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمِ وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴿١١﴾ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا . . .﴾ الآيات»[٤].

باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه

٧ ـ قال ابن بطال في شرح حديث أنس: «لا يؤمن أحدكم حتَّى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[٥]: « . . . وقال أبو الزناد ظاهره التساوي

---

(١) انظر: حديث رقم (١٠) من الجامع الصحيح.
(٢) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٦٢).
(٣) يعني حديث: «تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»، حديث رقم (١٢).
(٤) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٦٣).
(٥) حديث رقم (١٣).

وحقيقته التفضيل، لأنَّ الإنسان يحب أن يكون أفضل الناس، فإذا أحب لأخيه مثله، فقد دخل هو في جملة المفضولين، ألا ترى أن الإنسان يحب أن ينتصف من حقه ومظلمته، فإذا كمل إيمانه، وكانت لأخيه عنده مظلمة أو حق، بادر إلى إنصافه من نفسه، وآثر الحق، وإن كان عليه فيه بعض المشقة، وقد روي هذا المعنى عن الفضيل بن عياض أنَّه قال لسفيان بن عيينة: «إن كنت تريد أن يكون الناس كلهم مثلك، فما أديت لله النصيحة، كيف وأنت تود أنهم دونك»[1].

باب حب الرسول من الإيمان

٨ ـ قال ابن بطال: «قال **أبو الزناد**: «هذا[2] من جوامع الكلم الذي أوتيه عليه السلام، لأنَّه قد جمع في هذه الألفاظ اليسيرة معاني كثيرة، لأنَّ أقسام المحبة ثلاثة: محبة إجلال وعظمة، كمحبة الوالد،

---

(١) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٦٥) ونقل عياض في إكمال المعلم (١/ ٢٨٢) هذا النص وصدره بقوله: «قيل...»، وأشار ابن حجر في فتح الباري (١/ ٥٨) إلى نقل عياض، ثُمَّ تعقبه قائلاً: «أقر القاضي عياض هذا، وفيه نظر إذ المراد الزجر عن هذه الإرادة، لأنَّ المقصود الحث على التواضع، فلا يجب أن يكون أفضل من غيره، فهو مستلزم للمساواة، ويستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾، ولايتم ذلك إلَّا بترك الحسد والغل والحقد والغش، وكلها خصال مذمومة»، والنص يوجد أيضاً عند الدماميني في المصابيح لوحة١٠ب.

(٢) الإشارة إلى حديث رقم (١٤): «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم، حتَّى أكون أحب إليه من والده وولده...».

ومحبة شفقة ورحمة كمحبة الولد، ومحبة استحسان ومشاكلة كمحبة سائر الناس، فحصر صنوف المحبة»[(١)].

باب من الدِّين الفرار من الفتن

٩ ـ قال ابن بطال: «. . . وقال **أبو الزناد**: خص الغنم[(٢)] من بين سائر الأشياء، حضًّا على التواضع، وتنبيهاً على إيثار الخمول، وترك الاستعلاء والظهور، وقد رعاها الأنبياء والصالحون، وقال عليه السلام: «ما بعث الله نبيًّا إلَّا رعى الغنم»، وأخبر أن السكينة في أهل الغنم»[(٣)].

باب قول الرسول عليه السلام: «أنا أعلمكم بالله»

١٠ ـ قال ابن بطال: «قال **أبو الزناد**: «وقولهم: «لسنا كهيئتك يا رسول الله، إن الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر»، فإنَّما قالوا ذلك رغبة في التزيد من الأعمال، لما كانوا يعلمون من اجتهاده في العبادة وهو قد غُفر له ما تقدَّم من ذنبه، فعند ذلك غضِبَ، إذ كان أولى منهم بالعمل، لعلمه بما عند الله تعالى، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، وقد قال عليه السلام: «أفلا أكون عبداً شكوراً، وفي اجتهاده في عمله وغضبه من قولهم، دليلٌ أنَّه لا يجب أن يتكل العامل على عمله، وأن يكون بين الرجاء والخوف»[(٤)].

---

(١) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٦٦)؛ وإكمال المعلم (١/ ٢٨٠)؛ والمفهم للقرطبي (١/ ٢٢٥)؛ وشرح النووي لصحيح مسلم (٢/ ١٥).

(٢) يعني في حديث رقم (١٩): «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنماً. . .».

(٣) شرح ابن بطال للبخاري١/ ٧١.

(٤) شرح ابن بطال للبخاري١/ ٧٢.

باب السلام من الإسلام...

١١ ـ قال ابن بطال: «قال **أبو الزناد**: جمع عمار في هذه الألفاظ الثلاث[١] الخير كله، لأنك إذا أنصفت[٢] من نفسك، فقد بلغت الغاية بينك وبين خالقك، وبينك وبين الناس، ولم تضيِّع شيئاً، وبذل السلام للعالَم هو كقوله عليه السلام: «وتقرأ السلام على من عرفتَ ومن لم تعرف»، وهذا حض على مكارم الأخلاق، واستئلاف النفوس، والإنفاقُ من الإقتار هي الغاية في الكرم، وقد مدح الله مَن هذه صفتُه بقوله: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾، وهذا عامٌّ في نفقة الرجل على أهله، وفي كل نفقة هي طاعةٌ لله تعالى، ودلَّ ذلك أن نفقة المعسر على أهله أعظم أجرا من نفقة الموسر، وهذا كله من كمال الإيمان...»[٣].

باب المعاصي من أمر الجاهلية

١٢ ـ قال ابن بطال: «... وقال **أبو عبد الله بن أبي صفرة** في حديث أبي بكرة[٤]: «انظر حرص المقتول على قتل صاحبه،

---

(١) يشير إلى قول ابن عمار: «ثلاث من جمعهن جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار».

(٢) في الأصل: «أنصفته»، والصواب ما أثبته.

(٣) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٨٤)؛ ونقل ابن حجر في الفتح (١/ ٨٣) هذا النص متصرفاً فيه.

(٤) حديث رقم (٣١): «إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار...».

وأنَّه لو بقي لقتله وعوقب عليه، عذب الله[1] الذين تقاسموا بالله على صالح، لنبيتنه وأهله، فأهلكهم كلهم»، قال **أبو الزناد**: «ليس هذا بشيء، لأنَّ الذين أرادوا قتل صالح كانوا كفرة، فعاقبهم الله بكفرهم، وأن الذي كان حريصاً على قتل صاحبه، أوجب له النبي ﷺ النار بنيته، ومباشرته للقتل، ولا يعارض هذا قوله عليه السلام: «من هم بسيئة، فلم يعملها، كتبت له حسنة»، لأنَّ الذي لم يعمل السيئة ليس كمثل الذي شرع في القتال مع الإصرار»[2].

باب علامات المنافق

١٣ ـ قال ابن بطال: «قال **أبو الزناد**: «ولم يرد النبي ﷺ بالنفاق المذكور في هذين الحديثين[3]، النفاق الذي صاحبه في الدرك الأسفل من النار، الذي هو أشد الكفر، وإنَّما أراد أنها خصال تشبه معنى النفاق في اللغة، لأنَّ النفاق يظهر المرء خلاف ما يبطن، وهذا المعنى موجود في الكذب، وخُلف الوعد والخيانة»[4].

باب الدِّين يسر...

١٤ ـ قال ابن بطال: «قال **أبو الزناد**: «والمراد بهذا الحديث[5]،

---

(١) كذا بالأصل، ولعل في العبارة سقطاً.

(٢) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٨٨).

(٣) انظر: حديث رقم (٣٣و٣٤) من الجامع الصحيح.

(٤) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٩١).

(٥) هو حديث: «إن الدِّين يسر، ولن يشاد الدِّين أحد إلَّا غلبه...» حديث رقم (٣٩).

الحض على الرفق في العمل، وهو قوله عليه السلام: «عليكم من العمل ما تطيقون»، وقال لعبد الله بن عمر: «وإذا فعلتَ هجمت عينك، ونقمت نفسك»[1].

باب اتباع الجنائز من الإيمان

١٥ ـ قال ابن بطال في شرح حديث الباب[2]: «... وقال **أبو الزناد**: حض عليه السلام على التواصل في الحياة وبعد الممات، والذي حض عليه في الحياة قوله عليه السلام: «صِلْ من قطعك، وأعط من حرمك»، وقال: «لا تقاطعوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً»[3].

باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر

١٦ ـ قال ابن بطال: «وقال **أبو الزناد**: «إنَّما يحبط عمل المؤمن وهو لا يشعر، إذا عد الذنب يسيراً، فاحتقره وكان عند الله عظيماً، وليس الحبط ها هنا بمخرج من الإيمان، وإنَّما هو نقصان منه، ولا قوله: ﴿أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾، يوجب أن يكفر المؤمن وهو لا يعلم، لأنَّه كما لا يكون الكافر مؤمناً إلَّا باختيار الإيمان على الكفر، والقصد إليه، فكذلك لا يكون المؤمن كافراً من حيث لا يقصد إلى الكفر ولا يختاره، رحمة من الله لعباده، والدليل

---

(١) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٩٦).
(٢) هو حديث: «من اتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً وكان معه حتَّى يصلى عليها ويفرغ من دفنها فإنه يرجع بقيراطين...».
(٣) شرح ابن بطال (١/ ١٠٨).

على صحة هذا قوله: «وما كان الله ليضل قوماً بعد أن هداهم حتَّى يبين لهم ما يتقون»، فإن قيل فما أنت قائل في حديث أبي بكر الصديق، وأبي موسى أن النبي عليه السلام قال: «الشرك أخفى فيكم من دبيب النمل على الصفا»، وهذا يدل على أنَّه قد يخرج من الإيمان إلى الكفر من حيث لا يعلم، بخلاف ما قلت، قيل له: ليس كما ذكرت، وليس هذا الحديث بمخالف لما شرحناه، بل هو مبين له وموضح لمعناه، وذلك أنَّه قد ثبت عن الرسول عليه السلام، أنَّه قال: «اتقوا الرياء، فإنه الشرك الأصغر»، والرياء ينقسم قسمين، فإن كان الرياء في عقد الإيمان فهو كفر ونفاق، وصاحبه في الدرك الأسفل من النار، فلا يصح أن يخاطب بهذا الحديث، وإن كان الرياء لمن سلم له عقد الإيمان من الشرك، ولحقه شيء من الرياء في بعض أعماله، فليس ذلك بمخرج من الإيمان إلَّا أنه مذموم فاعله، لأنَّه أشرك في بعض أعماله حمْدَ المخلوقين مع حمد ربه، فحرم ثواب عمله ذلك، يدل على هذا حديث أبي سعيد الخدري قال: «خرج علينا رسول الله، ونحن نتحدث عن الدجال، فقال: إن أخوف عندي من ذلك الشرك الخفي، أن يعمل الرجل لمكان الرجل، فإذا دعا الله بالأعمال يوم القيامة، قال هذا لي، فما كان لي قبلته، وما لم يكن لي تركته» رواه الطبري، فلا محالة أن هذا الضرب من الرياء، لا يوجب الكفر، وهذا المعنى في الحديث، قال عليه السلام: «الشرك أخفى فيكم من دبيب النمل»، ثُمَّ قال: «يا أبا بكر، ألا أدلك على ما يذهب صغير ذلك وكبيره، قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك، وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم»، وفي بعض الطرق يقول ذلك ثلاث مرات،

فبان بهذا الحديث، أن من كان هذا القدر من الرياء فيه خفيًّا، كخفاء دبيب النمل على الصفا، أن عقد الإيمان ثابت له، ولا يخرج بذلك الخاطر الفاسد من الرياء، الذي زين له الشيطان فيه محمدة المخلوقين إلى الشرك، ولذلك علم النبي عليه السلام، أمته مداواة ذلك الخاطر بالاستعاذة، ممَّا يذهب صغير ذلك وكبيره، وليست هذه حالة المنافقين، ولا صفات الكافرين، وليس هذا بمخالف لما بينا والله أعلم»[١].

كتاب العلم

باب القراءة والعرض على المحدث...

١٧ ـ قال ابن بطال في شرح حديث أنس بن مالك[٢]: «قال **أبو الزناد**: وفيه جواز الاتكاء بين الناس في المجالس»[٣].

١٨ ـ قال ابن بطال: «... وقال أبو الزناد: وقوله: «إني سائلك، فمشددٌ عليك»[٤]، فيه من الفقه، أن يقدم الإنسان بين يدي حديثه مقدمة يعتذر فيها، ليحسن موقع حديثه عند المحدث، ويصبر له على ما يأتي منه، وهو من حسن التوصل»[٥].

---

(١) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١١٢ ـ ١١٤).
(٢) انظر: حديث أنس برقم (٦٣).
(٣) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٤٥).
(٤) انظر: حديث أنس برقم (٦٣).
(٥) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٤٥) وقوله: التوصل هكذا وأحسن منها: «التوسل».

باب قول الرسول ﷺ: «رب مبلغ أوعى من سامع»

١٩ ـ قال ابن بطال: «. . . وقال **أبو الزناد**: «وفيه[١] جواز القعود على ظهور الدواب، إذا احتيج إلى ذلك، ولم يكن لأشر، لقوله عليه السلام: «لا تتخذوا ظهور الدواب مجالس»، وإنَّما خطب على البعير ليسمع الناس، وإنَّما أمسك إنسان بخطامه ليتفرغ للحديث، ولا يشتغل بإمساك البعير»[٢].

باب العلم قبل القول والعمل...

٢٠ ـ قال ابن بطال: «. . . قال **أبو الزناد**: «وقد قال عليه السلام: «أتيت بقدح لبن، فشربت ثُمَّ أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا فما أولته يا رسول الله؟ قال: العلم»[٣].

باب من جعل لأهل العلم أياماً معلومة

٢١ ـ قال ابن بطال في شرح حديث: «. . . وإني أتخولكم بالموعظة كما كان عليه السلام يتخولنا بها مخافة السآمة علينا»[٤]، قال **أبو الزناد**: «أراد عليه السلام الرفق بأمته، ليأخذوا الأعمال بنشاط وحرص عليها، وقد وصفه الله بهذه الصفة، فقال: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[٥].

---

(١) يعني حديث الباب برقم (٦٧).

(٢) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٥٠).

(٣) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٥٢).

(٤) انظر: حديث رقم (٧٠).

(٥) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٥٣).

باب الفتيا وهو واقف على الدابة وغيرها

٢٢ ـ قال ابن بطال: «قال أبو الزناد: «فيه[١] من الفقه أن الرجل إذا أشار بيده، أو برأسه، أو بشيء يفهم به إشارته، أنَّه جائز عليه»[٢].

باب الغضب في الموعظة والتعليم إذا رأى ما يكره

٢٣ ـ قال ابن بطال: «قال أبو الزناد: «قول الرجل لا أكاد أدرك الصلاة ممَّا يطول بنا فلان»[٣]، يدل أنَّه كان رجلا مريضاً، أو ضعيفاً، فكان إذا طول به الإمام في القيام، لا يكاد يبلغ الركوع والسجود، إلَّا وقد زاد ضعفاً عن اتباعه، فلا يكاد يركع معه ولا يسجد[٤]، وإنَّما غضب عليه لأنَّه كره التطويل في الصلاة من أجل أن فيهم المريض، والضعيف وذا الحاجة، فأراد الرفق والتيسير بأمته، ولم يكن نهيه عليه السلام عن الطول في الصلاة من أجل أنَّه لا يجوز ذلك، لأنَّه كان عليه السلام يصلِّي في مسجده ويقرأ بالسور الطوال،

---

(١) يعني في حديث الباب برقم (٨٣).

(٢) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٦٦).

(٣) انظر: حديث رقم (٩٠).

(٤) نقل ابن حجر في الفتح (١/ ١٨٦) هذا المعنى عن أبي الزناد القرطبي بتصرف ثُمَّ قال: «قلت: وهو معنى حسن، لكن رواه المصنف عن الفريابي عن سفيان بهذا الإسناد بلفظ: «إني لأتأخر عن الصلاة فعلى هذا فمراده بقوله: «إني لا أكاد أدرك الصلاة» أي لا أقرب من الصلاة في الجماعة، بل أتأخر عنها أحياناً من أجل التطويل.

مثل سورة يوسف وغيرها، وإنَّما كان يفعل هذا، لأنَّه كان يصلي معه جلة أصحابه، ومن أكثر همه طلب العلم والصلاة، وكذلك غضبه حين سئل عن ضالة الإبل، لأنَّه لا يُخشى عليها ضياع، ففارق المعنى الذي أبيح من أجله أخذ اللقطة، وهو خوف تلفها»[1].

باب من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم...

٢٤ ـ قال ابن بطال: «قال **أبو الزناد**: «إنَّما كان يكرر الكلام ثلاثاً، والسلام ثلاثاً، إذا خشي أن لا يفهم، أو لا يسمع سلامه، أو إذا أراد الإبلاغ في التعليم، أو الزجر في الموعظة»[2].

باب السمر في العلم

٢٥ ـ قال ابن بطال في شرح حديث ابن عباس[3]: «. . . وقال **أبو الزناد**: السامر في بيت ميمونة كان ابن عباس»[4].

باب حفظ العلم

٢٦ ـ قال ابن بطال في شرح حديث أبي هريرة[5]: «قال **أبو الزناد**: فيه حفظ العلم والدؤوب عليه، والمواظبة على طلبه، وهي فضيلة لأبي هريرة، فضَّله عليه السلام بها بأن قال له: ابسط رداءك، ثُمَّ قال: ضمه»، فما نسي شيئاً بعد»[6].

---

(١) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(٢) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٧٢)؛ وانظر: عمدة القاري (٢/ ١١٥).

(٣) انظر: حديث رقم (١١٧).

(٤) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٩٢).

(٥) حديث رقم (١١٩).

(٦) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٩٤).

٢٧ ـ قال ابن بطال: «وقوله: «وأما الآخر لو بثته قطع هذا البلعوم»، قال **المهلب وأبو الزناد**: يعني أنها كانت أحاديث أشراط الساعة، وما عرف به عليه السلام، من فساد الدين، وتغير الأحوال، والتضييع لحقوق الله تعالى، كقوله عليه السلام: «يكون فساد هذا الدِّين على يدي أُغيلمة سفهاء من قريش، وكان أبو هريرة يقول: لو شئت أن أسميهم بأسمائهم، فخشي على نفسه، فلم يصرح»(١).

باب الإنصات للعلماء

٢٨ ـ قال ابن بطال: قال **أبو الزناد**: «الإنصات للعلماء، والتوقير لهم، لازم للمتعلمين، لأنَّ العلماء ورثة الأنبياء، وقد أمر الله عباده المؤمنين ألا يرفعوا أصواتهم فوق صوت النبي، ولا يجهروا له بالقول خوف حبوط أعمالهم، وكان عبد الرحمن بن مهدي إذا قرأ حديث الرسول ﷺ، أمر الناس بالسكوت وقرأ: ﴿لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ﴾، ويتأول أنَّه يجب من الإنصات والتوقير عند قراءة حديث الرسول، مثل ما يجب له عليه السلام، فكذلك يجب توقير العلماء، والإنصات لهم، لأنهم الذين يحيون سنته، ويقومون بشريعته»(٢).

---

(١) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ١٩٥).

(٢) شرح ابن بطال (١/ ١٩٦)؛ ونقل ابن حجر هذا النص في فتح الباري (١/ ٢١٧) وعزاه إلى ابن بطال وهو لأبي الزناد كما ترى.

باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس، فيقع في أشد منه

٢٩ ـ قال ابن بطال في شرح حديث عائشة:[١] «قال **أبو الزناد**: إنَّما خشي أن تنكره قلوب الناس، لقرب عهدهم بالكفر، ويظنون إنَّما يفعل ذلك، لينفرد بالفخر دونهم»[٢].

كتاب الوضوء، باب إسباغ الوضوء...

٣٠ ـ قال ابن بطال في شرح حديث أسامة: «دفع رسول الله ﷺ من عرفة، حتَّى إذا كان بالشعب نزل، فبال ثُمَّ توضأ، ولم يسبغ الوضوء. . .»[٣]: «وقال **أبو الزناد**: توضأ ولم يسبغ، لذكر الله تعالى، لأنهم يكثرون ذكر الله عند الدفع من عرفة»[٤].

باب وضع الماء عند الخلاء

٣١ ـ قال ابن بطال في شرح حديث ابن عباس: «اللهم فقهه في الدين»[٥]، قال **أبو الزناد**: «دعا له النبي عليه السلام، أن يفقهه الله في الدين، سروراً منه بانتباهه إلى وضع الماء، وهو من أمور الدين»[٦].

---

(١) حديث رقم (١٢٦).
(٢) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٢٠٥).
(٣) حديث رقم (١٣٩).
(٤) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٢٢٨)؛ وانظر: عمدة القاري (٢/ ٢٦٠).
(٥) حديث رقم (١٤٣).
(٦) شرح ابن بطال للبخاري (١/ ٢٣٥).

٤ ـ التعليق على النصوص المستخرجة من شرح أبي الزناد القرطبي:

وبعد استخراج هذه المقتبسات من شرح أبي الزناد القرطبي من الكتب التي أومأنا إليها آنفاً، تعنُّ ملاحظات نجمل القول فيها على هذا النحو الآتي:

١ ـ تظهر هذه المقتبسات من شرح أبي الزناد القرطبي، بعض معالم منهجه في الشرح، فمن ذلك:

أ ـ عنايته بالكلام على ما في تراجم الأبواب من آثار.

ب ـ عنايته باستنباط الأحكام من أحاديث الأبواب، ومن خطته في ذلك أن يقول: «في هذا الحديث...»، أو يقول: «... فيه من الفقه...»، أو يقول: «فيه...»، ثُمَّ يسوق ما قد لاح له في الحديث من فقه وأحكام.

ت ـ اهتمامه بتفسير المراد من الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى، ومحاولة بيان مقصود الشارع من هذه الألفاظ[١].

ج ـ اهتمامه بتفسير بعض صنيع النبي ﷺ، وطلب المخارج الصحيحة لذلك، حتَّى يُفهم فعله ﷺ على أحسن الوجوه، وأصوب المحامل[٢].

---

(١) انظر: نص رقم (١٣).

(٢) انظر: نص رقم (٢٩).

ح ـ لفتُ النظر إلى النُّكات التي اشتمل عليها الحديث، ممَّا لا يستطيع غير الحاذق المنتهي الوقوف عليه[1]، وأبو الزناد القرطبي في هذا الباب غوَّاصٌ على الدقائق، مستثير للدفائن، وذلك دليلٌ على قوة الذكاء، وسلامة الفهم.

٢ ـ تُظهر النُّصوص الباقية من شرح أبي الزناد القرطبي، أنَّه اعتنى بانتقاد كلام مَن سبقه إلى شرح شيء من صحيح البخاري[2].

٣ ـ يعد شرح ابن بطال المصدر الأول، في النقل عن أبي الزناد القرطبي، والإكثار من ذلك[3]، وهذا يقوي الظنَّ بأن ابن بطال قد اطلع على شرح أبي الزناد، واستفاد منه في شرحه للجامع الصحيح.

٤ ـ نقل ابنُ بطال جميع المقتبسات عن أبي الزناد القرطبي، مسلِّماً بها، غير منتقدٍ لمعانيها.

٥ ـ لم يُثبت البحثُ إلى هذا الحين أن أحداً من علماء الغرب الإسلامي، نقل عن أبي الزناد القرطبي في شرحه، وصرَّح باسمه، إلَّا ما كان من ابن بطال، كما سبق بيانه، وما ورد عند القاضي عياض والقرطبي من إشارات إلى كلام أبي الزناد، فلم يقع فيها التصريح

---

(١) انظر: نص رقم (٢ و١٨).

(٢) انظر: نص رقم (١٢).

(٣) نقل ابن بطال عن أبي الزناد القرطبي في إحدى وثلاثين موضعاً، وتلك عدة المقتبسات المستخرجة.

باسمه[1]، على أنَّه يترجح أن يكون عياض والقرطبي قد نقلا ذلك من ابن بطال.

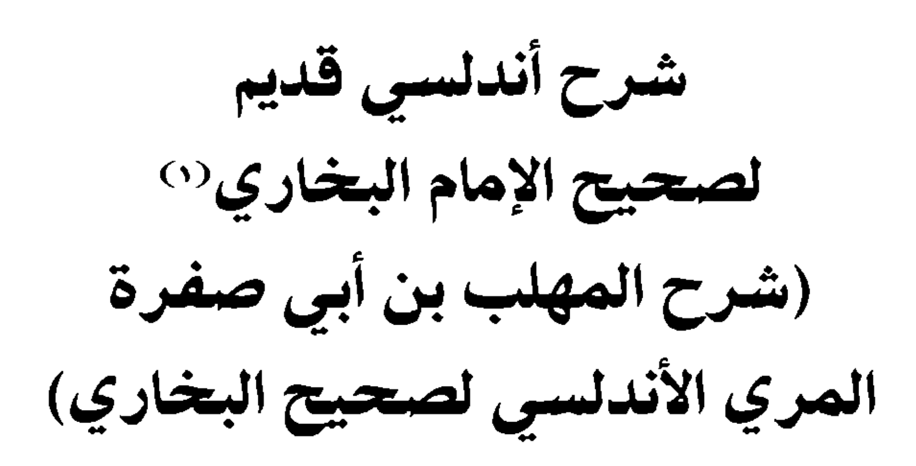
٦ ـ تشتمل النصوص المستخرجة من شرح أبي الزناد القرطبي على كلامه على الكتب التالية: «كتاب بدء الوحي»، و«كتاب الإيمان»، و«كتاب العلم»، و«كتاب الوضوء»، وقد يفهم من ذلك أن أبا الزناد القرطبي، لم يشرح بقية كتب «الجامع الصحيح»، ولقد كان يصحُّ هذا الفهم، لو لم يصرح أبو الزناد القرطبي باستقصاء الكلام في معنى قوله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما» في «كتاب الفتن»[2]، ومعلومٌ أن كتاب الفتن واقعٌ في أواخر «الجامع الصحيح».

❑ ❑ ❑

---

(١) لا اكتراث بالنقول التي ينقلها القاضي عياض عن ابن سراج في إكمال المعلم (١/ ٤٥٤ و٥١٦ و٣٠٨ و٥٦٦ و٥٦٩ و٥٨٣)، دار الوفا ـ مصر ١٤١٩هـ، فليس هو صاحبنا الذي نعنيه هنا، وما عناهُ هو الأموي اللغوي الذي ترجم له في الغنية (ص٢٠١ ـ ٢٠٥) تحقيق ماهر جرار، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

(٢) انظر: نص رقم (١٢) ولقد يصح أن يقال إن أبا الزناد قال: سأستقصي الكلام في كتاب الفتن، ولكن لم يوفق للوصول في الشرح إلى هذا الموضع، فتنزل المسألة على احتمال أنَّه من الممكن أن يكون شرح الجميع، ولم يصل إلينا، أو يكون لم يصل في الشرح إلى هذا الموضع.



شرح أندلسي قديم
لصحيح الإمام البخاري(1)
(شرح المهلب بن أبي صفرة
المري الأندلسي لصحيح البخاري)

---

(1) نُشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق المغربية التي تصدر عن وزارة الأوقاف في المغرب في العدد ٣١٧ شوال ١٤١٦هـ = مارس ١٩٩٦م.

شرح أندلسي قديم لصحيح الإمام البخاري (شرح المهلب بن أبي صفرة المري الأندلسي لصحيح البخاري)

أولاً: تعريف موجز بالمهلب بن أبي صفرة:

ترجم للمهلب بن أبي صفرة غير واحد من العلماء، وأقدم من ذكره الحميدي (ت٤٨٨هـ) في «الجذوة» (ص٣٣٠) ثُمَّ تلاه القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) في «ترتيب المدارك» (٤/ ٥٧١) وابن بشكوال (ت٥٧٨هـ) في «الصلة» (٢/ ٦٢٧) والذهبي (ت٧٤٨هـ) في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٥٧٩) و«العبر» (٣/ ١٨٦) وابن فرحون (ت٧٩٩هـ) في «الديباج المذهب» (٢/ ٣٤٨) وابن العماد (ت١٠٨٩هـ) في «شذرات الذهب» (٥/ ١٦٧) وصاحب «هدية العارفين» (٦/ ٤٨٥) ثُمَّ الحجوي الثعالبي في «الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي» (٢/ ٢٠٨)، وكان هؤلاء في الترجمة له بين متوسط ومقل.

وأما مترجمنا فهو المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صُفرة، ومن أهل التراجم[1] من يقول المهلب بن أحمد بن أبي صفرة أسيد بن عبد الله الأسدي التميمي قاضي ألمرية، يكنى بأبي القاسم.

---

(١) كالذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٩) مؤسسة الرسالة.

كان ابتداء سماع المهلب بن أبي صفرة بقرطبة، حيث صحب الحافظ الثبت أبا محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي (ت٣٩٢هـ)، وتفقه معه وكان صهره، ثُمَّ رحل فسمع من جماعة بالقيروان، وبمصر، فسمع من القابسي (٤٠٣هـ)، والحافظ أبي ذر الهروي (ت٤٣٤هـ)، ويحيى بن محمد الطحان، وعبد الوهاب بن حسن بن منير الخشاب، وأخيه عبد الله، وأبي بكر بن زيد الأنطاكي، ومحمد بن عباس، وأبي جعفر بن مسار، وأبي عبد الله بن يسار، وأبي بكر أحمد بن إبراهيم البغدادي المعروف بابن الحداد، وأبي إسحاق المصري، وأبي عبد الله محمد بن صالح المصري، ومحمد بن شاكر، وسمع المهلب أيضاً من أبي الحسن علي بن بندار القزويني[1].

وتخرج بالمهلب بن أبي صفرة عدد من الأعلام نذكر من بينهم ابنَ المرابط، وأبا العباس العذري الدلائي وحاتم بن محمد الطرابلسي، وأبا عبد الله بن عابد، وأبا عمر ابن الحذاء الذي روى عنه، ووصفه بقوة الفهم وبراعة الذهن، فقال: «كان أذهن من لقيته، وأفصحهم وأفهمهم»[2].

---

(١) ترتيب المدارك (٤/ ٥٧١ ـ ٥٧٢) طبعة دار مكتبة الحياة؛ والصلة (٢/ ٦٢٧) الدار المصرية للتأليف ١٩٦٦م؛ وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٩)؛ وشذرات الذهب (٥/ ١٦٧) طبعة دار ابن كثير ـ سوريا.

(٢) الصلة (٢/ ٦٢٧)؛ وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٩)؛ وشجرة النور الزكية لمخلوف، دار الفكر (١/ ١١٤).

وقد أجمع من ترجم لمهلب بن أبي صفرة على وصفه بالعلم والفضل، فقال ابن بشكوال: «وكان من أهل العلم والمعرفة، والذكاء والفهم، من أهل التفنن في العلوم، والعناية الكاملة بها»[1].

ونوه الذهبي بما كان عليه المهلب من الفصاحة والذكاء فقال: «وكان أحد الأئمة الفصحاء الموصوفين بالذكاء»[2].

وقال أبو الأصبغ عيسى بن سهل القاضي: «كان أبو القاسم من كبار أصحاب الأصيلي، وبه حيي كتاب البخاري بالأندلس، لأنَّه قرأه تفقهاً أيام قراءته»[3].

ومع هذه المنزلة العلمية المرموقة، فلم يكن المهلب بن أبي صفرة المري غزير التأليف، وجلُّ ما ألف يدور حول الجامع الصحيح للإمام البخاري، فقد اختصره في مختصر سمَّاه: «النصيح في اختصار الصحيح»[4]، ثُمَّ شرحه[5]،

---

(١) الصلة (٢/ ٦٢٧).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٩).

(٣) الديباج المذهب (١/ ١٦٦) تحقيق د/ الأحمدي أبو النور دار التراث ـ القاهرة.

(٤) ترتيب المدارك (٤/ ٥٤٢)، وطبع هذا المختصر بأخرةٍ بتحقيق د/ أحمد فارس السلوم، ونشر في مكتبة دار التوحيد ـ بالرياض سنة ٢٠٠٩م بعنوان: «المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح»، كما كان قد خرج قبل ذلك مطبوعاً في الرباط بتحقيق بعض الموريتانيين، وكلا الرجلين لم يشيرا إلى دراستي هذه عن المهلب.

(٥) الصلة (٢/ ٦٢٧)؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١١٤).

وعُلق عنه تعليق حسنٌ عليه[1]، كما أن للمهلب بين أبي صفرة كلاماً في شرح الموطأ[2].

ولقد اختُلف في تحديد سنة وفاة المهلب بن أبي صفرة على أقوال منها، أنَّه توفي سنة (٤٢٠هـ)[3]، ومنها أنَّه توفي سنة (٤٣٣هـ)[4]، ومنها أنَّه توفي سنة (٤٣٥هـ)[5]، وتردد محمد بن محمد مخلوف بين سنة (٤٣٥هـ) وسنة (٤٣٦هـ)[6]، والراجح ـ والله أعلم ـ قولُ من قال سنة (٤٣٥هـ) لاتفاق الأكثر عليه.

ثانياً: تحقيق اسم شرح المهلب بن أبي صفرة:

يظهر من عبارة من ترجم للمهلب بن أبي صفرة أن له شرحاً مستقلًّا على صحيح الإمام البخاري كما سبق بيانه آنفاً، وأهمل جميع من ترجم للمهلب ذكر اسم الشرح صراحة، واكتفوا بعبارات عامة مثل قول الحميدي: «. . . وله كلام في شرح الموطأ، وفي كتاب الجامع

---

(١) الديباج المذهب (٢/ ٣٤٦)؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١١٤).

(٢) جذوة المقتبس للحميدي (ص٣٣٠) تحقيق محمد ابن تاويت مكتبة الخانجي ـ القاهرة، بلا تاريخ.

(٣) جذوة المقتبس (ص٣٣٠).

(٤) ترتيب المدارك (٤/ ٥٧٢)؛ والديباج المذهب (١/ ١٦٦).

(٥) الصلة (٢/ ٦٢٧)؛ وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٩)؛ والعبر (٢/ ٢٧٢)؛ وزاد الذهبي أن ذلك كان في شوال؛ وشذرات الذهب (٥/ ١٦٧)؛ وكشف الظنون (١/ ٥٤٦) دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٢هـ.

(٦) شجرة النور الزكية (١/ ١١٤).

لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري»[1].

ومثل قول ابن بشكوال: «... وله كتاب في شرح البخاري»[2]، وقول الذهبي عندما ذكر المهلب: «مصنف شرح صحيح البخاري»[3].

ولعلَّ ذلك يرجع إلى أحد أمرين:

الأول: أن يكون المهلب بن أبي صفرة لم يذكر لشرحه عنواناً أصلاً، كما كان يفعله غيره من المؤلفين الشارحين، بأن يعمد أحدهم إلى تسمية شرحه لكتاب من الكتب بقوله: «شرح كتاب كذا».

الثاني: أن يكون هؤلاء الذين ترجموا للمهلب بن أبي صفرة ممن وقف على اسم شرحه لصحيح البخاري، لكنهم تركوا التصريح به، اكتفاء بشهرته في ذلك العصر، ومعرفة أهل العلم به[4].

ثالثاً: تحقيق القول في مكان وجود الشرح:

لمَّا كتبتُ هذه الدراسة عن شرح المهلب بن أبي صفرة قبل أكثر من خمسة عشر عاماً، كنت أظن أنَّه توجد منه قطعة خطية بخزانة بن يوسف بمراكش بالمغرب الأقصى، وذلك لسببين:

---

(١) جذوة المقتبس (ص٣٣٠).

(٢) الصلة (٢/ ٦٢٧).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٩).

(٤) وأما الموجود من تلك القطعة المنسوبة إلى المهلب بن أبي صفرة باسم: «الكوكب الساري في شرح صحيح البخاري»، الموجودة مصورتها في مكتبة الحرم المكي، فهي جزء من المختصر النصيح المطبوع.

الأول: اعتقاد شيخنا الفقيه المحدث المحقق محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التطواني المغربي، بأن تلك القطعة من الشرح هي من شرح المهلب بن أبي صفرة.

الثاني: الواقفُ على تلك القطعة يجزم أنها من شرح المهلب بن أبي صفرة، لأنها من أولها إلى آخرها فيها عند تمام ذكر أحاديث الباب: «قال المهلب...»، كما أنها لا أوَّل لها ولا آخر، ولا إشارة فيها إلى صاحب الشَّرح، ولا دلالة على اسم الناسخ.

ولقد لبثت على ظني بأن تلك القطعة المراكشية هي من شرح المهلب سنين طويلة[1]، حتَّى كشف لي البحثُ أنها ليست كذلك، إذ عندما طُبع شرح ابن بطال لصحيح البخاري ـ تلميذ المهلب ـ وكنتُ عزمتُ على تحقيق تلك القطعة المراكشية، أقبلت على المقارنة بينها وبين شرح ابن بطال فكشفتْ لي المقارنةُ على أن تلك القطعة المراكشية جزء من شرح ابن بطال، وأنها ليست من شرح المهلب[2].

---

(١) وتابعني على هذا الظن، واعتمد علي فيه د/ مصطفى محمد حميداتو في كتابه مدرسة الحديث في الأندلس (١/ ٣٣٥ ـ ٣٤٢)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ؛ ود/ خالد الصمدي في كتابه مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، وزارة الأوقاف المغربية ـ الرباط ١٤١٧هـ.

(٢) هذا الذي انتهيتُ إليه أمرٌ قد وُفِّقتُ إليه ولم يوقفني عليه أحدٌ والحمد لله ربِّ العالمين، والعجبُ أنَّه مازال بعضُ مشايخي ـ على ما بلغني ـ ينسب إليَّ القول بوجود شرح المهلب في مراكش، وكأنه لم يقرأ ما كتبته في بعض كتبي من العلم المستجد لي بخصوص هذا الأمر!!.

ومن أجل ما سبق نستطيع أن نقول إن البحث العلمي لم يثبت إلى الآن وجود شرح المهلب بن أبي صفرة مخطوطاً، ولذلك يصحُّ لنا أن نحكم بأنه مفقود، وعساه يظهر في يوم من الأيام.

رابعاً: بيان منهج المهلب بن أبي صفرة المري في شرح صحيح البخاري:

رأيت بتوفيق من الله تعالى أن الكلام على شرح المهلب بن أبي صفرة للجامع الصحيح لن يأتي على هيئة كاملة، أو صورة وافية إلَّا بعد جمع مادة هذا الشرح من كتب الشارحين المتأخرين عنه، وهكذا بادرت إلى التقاط هذه المادة الغزيرة من تلك الكتب المبسوطة، والشروح المستفيضة كشرح ابن بطال تلميذ المهلب، وشرح الكرماني، وشرح ابن حجر، وشرح العيني، وشرح القسطلاني، وكان من منهجي في هذا الجمع أن ألتقط كل ما قدرتُ عليه ممَّا نسبه هؤلاء الأئمة الخمسة إلى المهلب بن أبي صفرة، وهو على ثلاث مراتب، بعضها فوق بعض وهي:

١ ـ ما جاء منسوباً إلى المهلب بن أبي صفرة المري صراحة، كأن يقول ابن بطال أو ابن حجر: «قال المهلب أو ادعى المهلب أو أغرب المهلب فقال. . . ، ثُمَّ يكر نص كلامه.

٢ ـ ما جاء منسوباً إلى المهلب بنم أبي صفرة على وجه دون الوجه السابق، وذلك كأن يقول العيني بعد حكاية رأي، أو مذهب: «كذا قرره المهلب».

٣ ـ ما جاء معزوًّا إلى المهلب بن أبي صفرة على وجه الإشارة

والتلميح، لا على وجه الجزم والتصريح، وذلك يشمل كل رأي أو مذهب، أو حكم، أو استنباط، أو اعتراض منسوب إلى المهلب على غير صيغة المرتبتين السابقتين.

ولا يخلو طريق جمع المادة العلمية من عثار ومخاوف، لكن أجلها وأعظمها أمران:

الأمر الأول: صعوبة التميز بين كلام المهلب بن أبي صفرة وبين كلام الناقلين عنه، وقد يكون الأمر سهلاً إذا قال أحد الناقلين: «قال المهلب، لكنه سرعان ما يعظم الخطب عند تمام النقل، فلا يُدرى آخره، فتزل الأقدام، ويصعب التمييز في ذلك المقام.

الأمر الثاني: قد يزيغ البصر، ويشرد الذهن، ويغفل الفكر، ويكل الخاطر، وتفتر القوى، فيدع المتتبع نصًّا أو نصوصاً صحيحة النسبة إلى المهلب بن أبي صفرة، ومما يهوِّن هذه الصعوبة عدم دعوى الإحاطة والاستيعاب من قِبل المتتبع.

ويمكن الحديث عن هذه المعالم من خلال العناصر التالية:

العنصر الأول: الشرح اللغوي: لم يهمل المهلب بن أبي صفرة هذا الجانب، فقد عني بشرح غريب الحديث النبوي، فمن ذلك قوله عند شرح حديث أم قيس بنت محصن أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ فأجلسه رسول الله في حجره، فبال على ثوبه فدعا بماء فنضحه ولم يغسله»[1] ـ : «والدليل على أن النضح يراد به

---

(١) أخرجه البخاري في الوضوء باب بول الصبيان.

كثرة الصبِّ والغسل، قول العرب للجمل الذي يستخرج به الماء من الأرض: ناضح»[1].

العنصر الثاني: الصناعة الحديثية:

صرف المهلب بن أبي صفرة همته إلى هذا الجانب المهم في شرحه لأحاديث الجامع الصحيح، وذلك من خلال الأمور الآتية:

أ ـ بيان أوهام الرواة: ففي شرح حديث مجاهد: «كنا عند ابن عباس رضي الله عنهما، فذكروا الدجال أنَّه قال: «مكتوب بين عينيه: «كافر»، فقال ابن عباس: لم أسمعه، ولكنه قال: «أما موسى كأني أنظر إليه، إذا انحدر في الوادي يلبي»[2]، قال **المهلب**: «هذا وهَمٌ من بعض رواته، لأنَّه لم يأت أثرٌ ولا خبر أن موسى حي، وأنَّه سيحج، وإنَّما أتى ذلك عن عيسى، فاشتبه على الراوي، ويدل عليه قوله في الحديث الآخر: «ليهلنَّ ابن مريم بفج الروحاء»[3].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣٣٣) مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤٢٠هـ.

(٢) أخرجه البخاري في الحج باب التلبية إذا انحدر في الوادي حديث رقم (١٥٥٥).

(٣) الكواكب الدراري (٨/ ٨) المطبعة البهية ـ مصر ١٣٥٦هـ؛ وعمدة القاري (٩/ ١٨١) دار الفكر؛ وإرشاد الساري (٣/ ١١٩) دار الفكر؛ وقد أطنب ابن حجر في: الفتح (٣/ ٣٢٣) دار إحياء التراث العربي، في رد توهيم المهلب للرواة هنا، فأحسن وأجاد وبلغ المراد، فارجع إليه فإنه نفيس جدًّا.

ب ـ بيان مناسبات تراجم صحيح البخاري لما تحتها من الأحاديث: ونورد ههنا مثالاً واحداً يوضح ذلك ويجليه: ففي أثناء شرح **المهلب** لحديث ابن عمر أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنيا على الحمى فقال: «يا هني: اضمم جناحك عن المسلمين الحديث...»[1] ـ قال: «وإنَّما أدخل [أي البخاري] حديث[2] هني تحت هذه الترجمة لأنَّ أهل المدينة أسلموا عفواً، فكانت لهم أموالهم، ألا ترى أنَّه ساوم بمكان المسجد بني النجار»[3].

ج ـ الاعتراض على البخاري في إدخال الحديث في باب معين: وهذا باب واسع لمن أراد أن يتتبعه في شرح المهلب، وحسبنا هنا أن نسوق مثالاً واحداً لذلك:

فقد قال ابن حجر في بيان وجه إدخال البخاري لحديث عبد الله بن عمر في الثلاثة الرهط أصحاب الغار في باب: «من استأجر أجيراً فترك أجره، فعمل فيه المستأجر فزاد أو عمل في مال غيره فاستفضل» ـ : «وقد تعقب **المهلب** ترجمة البخاري بأنه ليس في القصة دليل لما ترجم له، وإنَّما اتجر الرجل في أجر أجيره، ثُمَّ أعطاه

---

(١) أخرجه البخاري في الجهاد باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون فهي لهم حديث رقم (٣٠٥٩).

(٢) سقطت من شرح ابن بطال المطبوع وهي ثابتة في القطعة المخطوطة من الشرح في خزانة ابن يوسف لوحة ٣٧.

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/ ٢١٨)؛ ونقل ابن حجر في الفتح (٦/ ١٣٣) قول المهلب وناقشه.

له على سبيل التبرع، وإنَّما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة»[1].

العنصر الثالث: استخراج الفقه والعناية بالاستنباط:

احتل هذا الجانب من شرح المهلب بن أبي صفرة مكاناً واسعاً، ويتجلى ذلك فيما يلي:

أ ـ استخراج الحكم الشرعي من الدليل: والأمثلة على ذلك يطفحُ بها شرحُ المهلب بن أبي صفرة، منها: قول **المهلب** عند حديث جرير، وما أمره به رسول الله ﷺ من هدم ذي الخلصة[2]: «في حديث جرير من الفقه جواز هتك كل من افتتن الناس به من بناء أو إنسان، أو حيوان أو غيره»[3].

ب ـ حكاية مذهب إمام دار الهجرة: كان حقًّا على **المهلب بن أبي صفرة** ـ وهو المالكي ـ أن يحتفي بما ورد في المذهب من آراء وأقوال: فمن ذلك قوله عند ذكر ما يتنجس به الماء ـ : «وهذا عند أصحاب مالك على سبيل الاستحسان والكراهية لعين النجاسة وإن قلَّت، وهذا القول يستنبط من حديث الفأرة تموت في السمن، لأنه ﷺ منع من أكل السمن لما خشي أن يكون يسري شيء من الميتة المحرمة، وإن لم يتغير لون السمن، أو ريحه، أو طعمه بموت الفأرة فيه»[4].

---

(١) فتح الباري (٤/ ٤٥٠) ولقد تعقب ابنُ حجر هذا القول.

(٢) كان بيتاً في خثعم يسمى كعبة اليمانية، وانظر الحديث في: البخاري كتاب الجهاد باب حرق الدور والنخيل برقم (٣٠٢٠).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/ ١٨٠).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣٤٩).

ت ـ بيان غلط أصحاب المذاهب ونصرة مذهب مالك: من ذلك ردُّ **المهلب** لمذهب داود الظاهري فيمن بال في إناء وصبه في الماء الدائم جاز له الوضوء به، وانتصاره لمذهبه في هذه المسألة[1].

خامساً: قيمة الشرح وأثره في شروح صحيح البخاري:

حظي **شرح المهلب بن أبي صفرة** بشهرة واسعة في عصر مؤلفه، وبعد عصره، ففي عصره أقبل طلبة العلم على أخذه عن مؤلفه وقراءته، وفي ذلك يقول ابن بشكوال: «**وله كتاب في شرح البخاري أخذه الناس عنه**»[2].

ومن مظاهر عناية أهل عصر المهلب بالشرح، اختصار تلميذ المهلب له، قال حاجي خليفة: «**واختصر شرح المهلب تلميذه أبو عبد الله محمد بن خلف بن المرابط**، وزاد عليه فوائد، وهو ممن نقل عنه ابن رُشيد»[3].

واعتنى أبو الحسن علي بن خلف بن بطال المالكي (ت٤٤٤هـ) تلميذ المهلب الذي كان شديد الملازمة لشيخه، كثيرَ السؤال له عما يعرض له من مسائل وقضايا في شرح الصحيح الذي اضطلع به.

وقد نوه ابن حجر بسؤالات ابن بطال للمهلب، فمن ذلك قوله عند شرح حديث: «من حلف بملة غير الإسلام كاذباً فهو

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣٥٢).
(٢) الصلة (٢/ ٦٢٧).
(٣) كشف الظنون (١/ ٤٢).

كما قال...»[1]، قال ابن بطال: «**كنتُ أسأل المهلب** كثيراً عن هذا الحديث لصعوبته، فيجيبني بأجوبة مختلفة، والمعنى واحد، قال قوله: «فهو كما قال»، يعني فهو كاذب، لا كافر، إلَّا أنه لما تعمد الكذب الذي حلف عليه، والتزم الملة التي حلف بها، قال عليه السلام: «فهو كما قال» من التزام تلك الملة إن صح قصده بكذبه إلى التزامها في تلك الحالة، لا في وقت ثان، إذا كان على سبيل الخديعة للمحلوف له»[2].

ولقد نقل ابنُ بطال عن شيخه المهلب بن أبي صفرة في شرحه للبخاري حتى بالغ، وأربى في ذلك على غيره[3].

وظهر أثر شرح المهلب بن أبي صفرة بارزاً في كتب الأئمة الشراح الذين أتوا بعد عصره، فمن الذين استفادوا من الشرح:

أ ـ ابن حجر: *وهو أوفر الشراح المتأخرين حظًّا في الاستفادة من المهلب بن أبي صفرة إيراداً لأقواله، وحكايةً لآرائه، وتعقباً لمسائله ونوادره، حيث بلغت النقول عنده ٤٠١ نقلاً ونصًّا.*

ب ـ العيني: وهو في مرتبة تلي مرتبة ابن حجر في النقل عن المهلب بن أبي صفرة، حيث بلغ مجموع النقول عنده (٣٧٤) نقلاً

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال برقم (٦١٠٥).

(٢) الفتح (١٠/ ٤٢٣) وانظر طرفاً من سؤالات ابن بطال للمهلب في: الفتح (٥/ ٧)؛ والكواكب الدراري (٢٤/ ١١٩)؛ وعمدة القاري (٢٤/ ١٥٢).

(٣) نقل ابن بطال عن المهلب في ١٢٦٠ موضعاً من شرحه على البخاري.

ونصًّا، كان غالبها في استنباط الأحكام، واستخراج فوائد الحديث من فقه وحكم.

ت ـ القسطلاني: وهو ممن ينقل عن المهلب بن أبي صفرة تبعاً لابن حجر غالباً، واستقلالاً أحياناً، وبلغت النقول عنده ٦٩ نقلاً ونصًّا.

ولشرح **المهلب بن أبي صفرة** قيمة علمية رفيعة من جهات أخرى منها:

١ ـ أن صاحب الشرح قد جمع في كتابه بين الحديث والفقه، ليبين أن هاتين الصناعتين لا يستغني محدث أو فقيه عن إحداهما بالأخرى، وبذلك يكون **المهلب بن أبي صفرة** قد أثبت عُوار وتهافت مقالة من قال إن الأكثرين من أهل الحديث والأثر «إنَّما وُكدهم الروايات، وجمع الطرق، وطلب الغريب والشاذ من الحديث الذي أكثره موضوع، أو مقلوب، لا يراعون المتون، ولا يتفقهون المعاني، ولا يستنبطون سرها، ولا يستخرجون ركازها وفقهها، وادعوا عليهم مخالفة السنن»[1].

٢ ـ يبرز شرح **المهلب بن أبي صفرة** أمراً قد تذهل عنه القلوب، وتزيغ عنه الأنظار، وهو أن المغاربة وأهل الأندلس منهم خاصة، قد اعتنوا بصحيح البخاري قراءةً وإقراءً، وشرحاً ودراسة، ذلك أنَّه قد شاع عنهم أنهم صرفوا همهم إلى «صحيح مسلم» فرووه بروايات

---

(١) معالم السنن للخطابي (١/ ٤) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١١هـ.

متعددة، وفضَّلوه على صحيح البخاري، وكثُر عددُ منْ ألف منهم الكتب المبسوطة شرحاً لمتنه، وتعليقاً على أصله.

سادساً: تعقب المهلب بن أبي صفرة في شرح صحيح البخاري:

لقد تناول الأئمة شراح صحيح البخاري شرح المهلب بن أبي صفرة بالنقد والاعتراض من نواح مختلفة منها:

١ ـ **الشرح اللغوي**: ومن الأمثلة التي نسوقها على ذلك، ما قاله ابن حجر في شرح قوله ﷺ لعائشة: «أريتك في المنام، يجيء بك الملك في سرقة من حرير»[1] السرقة بفتح المهملة، والراء والقاف: هي القطعة، ووقع في رواية ابن حبان: «في خرقة حرير»، وأغرب **المهلب** فقال: السرقة كالكلة أو البرقع»[2].

٢ ـ **الاستنباط واستخراج الأحكام**: وقد نوقش **المهلب** في هذا الباب من عدة وجوه:

الأول: في تعلق الحديث بما يذكره من فوائد وحكم: مثاله ما استنبطه **المهلب** من قوله ﷺ: «إن له دسماً»[3]، فإنه قال: «فيه بيان

---

(١) أخرجه البخاري في النكاح باب النظر إلى المرأة قبل التزويج برقم (٥١٢٥).

(٢) الفتح (٩/ ١٤٨) وقال العيني عندما وقف على قول المهلب: «وهو غريب»؛ وانظر: عمدة القاري (٢٠/ ٧٥).

(٣) هذه قطعة من الحديث الذي أخرجه البخاري في الوضوء، باب هل يمضمض من اللبن؟ برقم (٢١١).

علَّة الأمر بالوضوء ممَّا مست النار، وذلك لأنهم كانوا قد ألفوا في الجاهلية التنظيف، فأُمروا بالوضوء ممَّا مست النار، فلمَّا تقررت النظافة في الإسلام نسخ»[1]، فتعقبه ابن حجر بقوله: «كذا قال، ولا تعلُّق لحديثِ الباب بما ذكر، وإنَّما فيه بيان العلة للمضمضة من اللبن، فيدل على استحبابها من كل شيء دسِم»[2].

الثاني: في ادعاء الإجماع على أمر من الأمور: ومن الأمثلة فيه: ما حكاه **المهلب بن أبي صفرة** من وقوع الإجماع على أن النوم ينقض الوضوء[3]، أخْذاً من قوله ﷺ: «إذا نعس أحدكم ـ وهو يصلي ـ فليرقد حتَّى يذهب عنه النوم، فإنَّ أحدكم إذا صلَّى وهو ناعس لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه»[4]، فقد ناقشه ابن حجر بقوله: «. . . وما ادعاه من الإجماع منتقض، فقد صحَّ عن أبي موسى الأشعري، وابن عمر وسعيد بن المسيب أن النوم لا ينقض مطلقاً. . .»[5].

الثالث: في الاعتماد على طريق واحدة لحديث في الاستنباط:

---

(١) نقل كلام المهلبِ ابنُ بطال في شرحه مقرًّا له انظر شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣١٨)؛ كما نقله الكرماني في شرحه (٣/ ٥٩).

(٢) الفتح (١/ ٢٥٠).

(٣) حكى ابنُ بطال هذا القول عن المهلب، انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣١٩).

(٤) أخرجه البخاري في الوضوء باب الوضوء من النوم برقم (٢١٢).

(٥) الفتح (١/ ٢٥١).

ومن أمثلته ما ذكره **المهلب** عند شرحه لقول الراوي: «. . . فعقله النبي ﷺ من عنده»[1]، فإنه فهم منه أنَّه يوافق قول البخاري في الترجمة: «والمصالحة مع المشركين بالمال»، فقال: «إنَّما وداهُ من عنده استئلافاً لليهود، وطمعاً في دخولهم في الإسلام»[2]، قال ابن حجر متعقباً: «وهذا الذي قاله يرده ما في نفس الحديث من غير هذه الطريق: «فكرِه النبي ﷺ أن يبطل دمه: ، فإنه مشعرٌ بأن سبب إعطائه ديته من عنده، كان تطييباً لقلوب أهله، ويحتمل أن يكون كلّ منهما سبباً لذلك، وبهذا تتم الترجمة»[3].

الرابع: في بناء الحكم على أصل فيه نظر: ومن أمثلته ما استنبطه **المهلب بن أبي صفرة** من حديث أسماء بنت أبي بكر، وخدمتها زوجها الزبير، وحملها النوى على رأسها[4]، فإنه قال: «وفيه أن المرأة الشريفة إذا تطوعت بخدمة زوجها بشيء لا يلزمها، لم ينكر عليها ذلك أب ولا سلطان»[5]، قال ابن حجر منتقداً ذلك: «وتُعقب بأنه بناه على ما أصَّله من أن ذلك كان تطوعاً، ولخصمه أن يعكس

---

(١) هذه قطعة من حديث البخاري في الجزية والموادعة باب الموادعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره برقم (٣١٧٣).

(٢) نقل ابنُ بطال هذا القول عن المهلب في شرحه على البخاري (٥/ ٣٥٥) وأقره.

(٣) الفتح (٦/ ٢١١ ـ ٢١٢).

(٤) أخرجه البخاري في النكاح باب الغيرة. . . برقم (٥٢٢٤).

(٥) نقل ابنُ بطال عن المهلب هذا القول وأقره، وانظر: شرحه للبخاري (٧/ ٣٥٠).

فيقول لو لم يكن لازماً، ما سكت أبوها مثلاً على ذلك، مع ما فيه من المشقة عليه وعليها، ولا أقر النبي ﷺ ذلك مع عظمة الصديق عنده»[1].

الخامس: الصناعة الحديثية: وذلك من خلال الأمور التالية:

أ ـ ادعاء الشك في اسم الصحابي: ومن الأمثلة عليه، ما ادعاه **المهلب** في قول عبد الرحمن بن غنم الأشعري: «حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري»[2] من أن سبب كون البخاري لم يقل فيه: «حدثنا هشام بن عمار، وجود الشك في اسم الصحابي»[3]، قال ابن حجر متعقّباً ذلك: «وهو شيء لم يوافَق عليه، والمحفوظُ روايةُ الجماعة، وقد أخرجه البخاري في التاريخ من طريق إبراهيم بن عبد الحميد عمن أخبره عن أبي مالك وأبي عامر على الشك، وقال: إنَّما يعرف هذا عن أبي مالك الأشعري»[4].

ب ـ ادعاء انفراد الراوي بالزيادة: ومن أمثلته ما ادعاه **المهلب بن أبي صفرة** من أنَّ قوله ﷺ في حديث الشفاعة: «فأقول

---

(١) الفتح (٩/ ١٦٦).

(٢) انظر الإسناد بتمامه في: الصحيح كتاب الأشربة باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه برقم (٥٥٩٠).

(٣) نقل ابنُ بطال عن المهلب هذا القول وأقره، وانظر: شرحه للبخاري (٦/ ٥٠).

(٤) الفتح (١٠/ ٤٥)؛ وانظر أيضاً: الكواكب الدراري (٢٠/ ١٤٧)؛ وعمدة القاري (٢١/ ١٧٥).

يا رب أمتي»[1] من زيادة سليمان بن حرب على سائر الرواة، قال ابن حجر رادًّا ذلك: «وهو اجتراء على القول بالظن الذي لا يستند إلى دليل، فإن سليمان بن حرب لم ينفرد بهذه الزيادة، بل رواها معه سعيد بن منصور عند مسلم، وكذا أبو الربيع الزهراني عند مسلم والإسماعيلي. . . وكذا وقعت هذه الزيادة في هذا الموضع من حديث الشفاعة في رواية أبي هريرة الماضية في كتاب «الرقاق» وبالله التوفيق»[2].

ج ـ الكلام على تراجم البخاري: من ذلك ادعاء **المهلب بن أبي صفرة** أنَّ في ترجمة البخاري لحديث نعي النجاشي[3] بقوله: «باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه» خللاً، قال: «والصواب: الرجل ينعي بنفسه إلى الناس الميت بنفسه»[4]، فتعقبه ابن حجر قائلاً: «كذا قال، ولم يصنع شيئاً، إلَّا أنه أبدل لفظ الأهل بالناس، وأثبت المفعول المحذوف، ولعله كان ثابتاً في الأصل، فسقط، أو حذف عمداً لدلالة الكلام عليه، أو لفظ: «ينعى» بضم أوله، والمراد بالرجل الميت، والضمير حينئذ له كما قال الزين ابن المنير، ويستقيم عليه رواية الكشميهني، وأمَّا التعبير بالأهل فلا خلل فيه، لأنَّ مراده به

---

(١) انظر الحديث بطوله في التوحيد باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة. . . حديث رقم (٧٥١٠).

(٢) الفتح (١٣/ ٤٠٦)؛ وانظر: عمدة القاري (٢٥/ ١٦٦).

(٣) انظره في: صحيح البخاري في الجنائز برقم (١٢٤٥).

(٤) نقل ابنُ بطال عن المهلب هذا القول في شرحه (٣/ ٢٤٣).

ما هو أعم من القرابة، وهو أخوة الدين، وهو أولى من التعبير بالناس، لأنَّه يخرج من ليس له به أهلية كالكفار»[1].

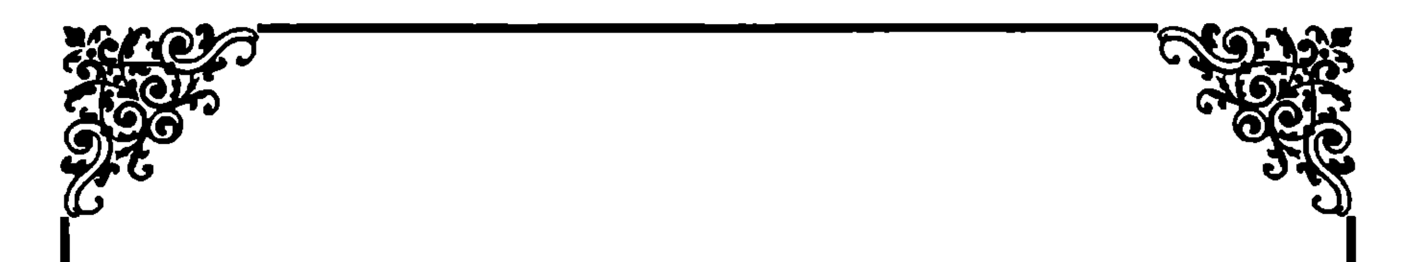
وتجدر الإشارة هنا إلى أن المهلب بن أبي صفرة قد تعرض للنقد من قبل ابن العربي المعافري والقاضي عياض، والزين ابن المنير، وابن التين، ولولا خشية الطول لأتينا بدليل ذلك.

ومهما يكن من أمر فإن شرح المهلب بن أبي صفرة لصحيح البخاري من الشروح التي استفاد منها الشراح المتأخرون، واستمدوا منها كثيراً، وحسبنا أن نعلم أنَّ أربعة من جلَّة الشراح المشارقة، وهم الكرماني وابن حجر والعيني والقسطلاني، قد نقلوا منه، وصدروا عنه، حتَّى إذا علمنا ذلك واستيقناه جلَّ الشرحُ في أعيننا وعظُم.



---

(١) الفتح (٣/ ٩٠)؛ وعمدة القاري (٨/ ١٨).



شارح مالكي لصحيح الإمام البخاري من الغرب الإسلامي[1]

(شرح ابن بطال القرطبي لصحيح الإمام البخاري)

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة «الإحياء» التي تصدر عن رابطة علماء المغرب العدد العاشر ربيع الأول ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م (ص١٠٧) وأقبل الباحثون بعد هذه الدراسة على ابن بطال بحثاً، فمن هذه الدراسات التي عرفت: «ابن بطال ومعالم منهجه في شرحه =

شارح مالكي لصحيح الإمام البخاري من الغرب الإسلامي
(شرح ابن بطال القرطبي لصحيح الإمام البخاري)

لعلماء المغرب والأندلس ولعٌ شديدٌ بشرح صحيح الإمام البخاري، وقد ظهر ذلك بيِّناً واضحاً في أنْ كان منهم ثاني شارح للجامع الصحيح على الإطلاق فيما بسطنا فيه القول في موضعه آنفاً.

وتتابع أهل المغرب والأندلس مع اختلاف طبقات علمائهم، وتعدد مشاربهم وتنوع مناهج التأليف عندهم على شرح الجامع الصحيح، فكان لهم في ذلك حضور بارز، وحظ عظيم.

= صحيح البخاري» للدكتور محمد زهير عبد الله الحمد، من قسم أصول الدِّين كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة اليرموك الأردن، وبتأمل ما نشر من ملخصها على ملتقى أهل الحديث يظهر أن الدكتور لم يطلع على دراستي، ثُمَّ رأيته نشر دراسته في مجلة كلية الشريعة بالكويت العدد ٧٦، ١٤٣٠هـ (ص١٩٧)، ومن هذه الدراسات أيضاً: «أقوال ابن بطال في التفسير من خلال كتابه شرح صحيح البخاري جمعاً ودراسة» وهي عبارة عن رسالة ماجستير للباحث سيف بن منصور الحارثي قُدمتْ لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٢٦هـ، ولم أقف عليها ووقفت على ملخصها منشوراً على الإنترنيت، وهناك من اعتنى بابن بطال ضمن كتابٍ كالدكتور مصطفى حميداتو في: «مدرسة الحديث في الأندلس».

وسنفرد هذه الدراسة لأحد أعلام شراح البخاري من أهل الأندلس، وهو الإمام علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي.

أولاً: نبذة عن حياة ابن بطال:

لم يحظ ابن بطال بعناية المؤرخين والمشتغلين بالتراجم وسير الأعلام، لذلك جاءت الأخبار عنه قليلة، لا تكفي في كتابة ترجمة مستفيضة له، مع أنَّه لم يكن خامل الذكر، مغمور الوصف، فشهرته بين أعلام شراح البخاري معلومة في المشرق والمغرب.

وإن تعجب فعجبٌ إعراض بعض علماء التراجم والوفيات من أهل المشرق عن الترجمة له مع أنَّه على شرطهم، واكتفاء بعضهم بالنزر القليل عنه، وكأنه لم يصل إليهم إلَّا ذلك القليل.

وأقدمُ من علمناه ترجم لابن بطال القاضي عياض ثُمَّ تلاه ابن بشكوال، والذهبي فابن فرحون فابن العماد الحنبلي، ثُمَّ أتى على أثرهم صاحب «شجرة النور الزكية» وصاحب «الفكر السامي»[1].

وأوسعُ هؤلاء ترجمةً له القاضي عياض، وابن بشكوال، ومادة الترجمة عندهما متشابهة، كما أن عند كلٍّ منهما ما ليس عند الآخر.

وأمَّا الذهبيُّ فلم يترجم لابن بطال في «تذكرة الحفاظ» وكأنه ليس على شرطه، واكتفى فيها بالتنبيه على أنَّه من وفيات سنة ٤٤٩هـ[2].

---

(١) انظر: الفكر السامي (٣/ ٢٤٤) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٦هـ.

(٢) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٢٧) دار إحياء التراث العربي، بلا تاريخ.

وأمَّا في «سير أعلام النبلاء»، فترجم لابن بطال ترجمة متوسطة، أخذها من ابن بشكوال[١].

وأمَّا في العبر فجرى على عادته في الإختصار والإيجاز، فترجم لابن بطال ترجمةً موجزة جدًّا[٢].

واستقى ابن فرحون في الترجمة لابن بطال من القاضي عياض، وابن بشكوال حيث لم يأت بشيء جديد[٣].

وقلَّد ابن العماد الحنبلي الذهبي، في الترجمة لابن بطال فنقلها من العبر حذو القذة بالقذة[٤].

وأمَّا الشيخ محمد بن محمد مخلوف، فأوجز في ترجمة ابن بطال، وكأن نظر في كتابتها «العبر» أو «شذرات الذهب»[٥].

وأما مترجمنا فهو أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي[٦]، يعرف بابن اللجام، لم أجد من عين تاريخ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧)، طبعة مؤسسة الرسالة.
(٢) العبر في خبر من غبر (٢/ ٢٩٤) تحقيق أبو هاجر محمد والسعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ــ بيروت.
(٣) الديباج المذهب (٢/ ١٠٥) تحقيق د/ حمدي أبو النور.
(٤) شذرات الذهب (٥/ ٢١٤)، طبعة دار ابن كثير.
(٥) شجرة النور الزكية (١/ ١١٥) دار الفكر، بلا تاريخ.
(٦) ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠) تحقيق سعيد أعراب طبع وزارة الأوقاف المغربية؛ والصلة (٢/ ٣٩٤) تحقيق السيد عزت العطار الحسني ــ القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

مولده، وأصله من قرطبة، لكنه خرج منها للفتنة إلى بلنسية فسكنها[1].

أخذ ابن بطال العلم عن جماعة من أهل الأندلس، ليس فيهم إلّا من وصف بالحفظ والإمامة والجلالة، كأبي عمر الطلمنكي المقرئ الإمام (ت٤٢٩هـ)، والقاضي أبي الوليد يونس بن عبد الله بن مغيث (ت٤٢٩هـ)، والمهلب بن أبي صفرة المري (ت٤٣٥هـ)، والحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي (ت٤٠٢هـ) وغيرهم[2].

وحمل العلمَ عن ابن بطال جماعةٌ من العلماء من بينهم: أبو داود المقرئ، وعبد الرحمن بن بشرى[3].

ووصف بابن بطال بالعلم والفهم، والعناية التامة بفنون الحديث، قال القاضي عياض: «. . . وكان ابن بطال رحمه الله نبيلاً جليلاً متصرفاً»[4]، ونوه ابن بشكوال به قائلاً: «. . . وكان من أهل العلم والمعرفة والفهم، مليح الخط، حسن الضبط، عني بالحديث العناية التامة، وأتقن ما قيد منه»[5].

---

(١) هكذا في الصلة والديباج المذهب، وفي ترتيب المدارك والصلة في طبعة أخرى: «ابن اللحام بإهمال الحاء وفي شجرة النور الزكية: «ويعرف بابن اللجام»، واللجام نسبة إلى عمل اللجم.

(٢) ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠)؛ والصلة (٢/ ٣٩٤)؛ وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧).

(٣) المصادر السابقة.

(٤) ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠).

(٥) الصلة (٢/ ٣٩٤).

ونعته صاحب «شجرة النور الزكية» بقوله: «الإمام العالم الحافظ المحدث الراوية الفقيه»[١].

وعُرفت لابن بطال مؤلفاتٌ منها:

١ ـ «شرح صحيح البخاري»، وسيأتي الكلام عليه.

٢ ـ «الإعتصام في الحديث»، ذكره له ابن فرحون[٢].

٣ ـ «كتاب في الزهد والرقائق»: ذكره له القاضي عياض[٣].

وتذكر كتب التراجم أن ابن بطال ولي خطة القضاء في لورقة[٤].

واختلف في سنة وفاة ابن بطال، فقيل سنة ٤٤٤هـ[٥]، وقيل سنة ٤٤٩هـ وعليه الأكثر[٦]، وعين القاضي عياض مكان الوفاة في بلنسية[٧].

وقال ابن بشكوال: «وقرأت بخط أبي الحسن المقرئ، أنَّه توفي ليلة الأربعاء، وصُلِّي عليه عند صلاة الظهر آخر يوم من صفر»[٨].

---

(١) شجرة النور الزكية (١/ ١١٥).

(٢) الديباج المذهب (٢/ ١٠٥).

(٣) ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠).

(٤) الصلة (٢/ ٣٩٤)؛ والديباج المذهب (٢/ ١٠٥)؛ وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧).

(٥) انفرد بهذا القول القاضي عياض في: ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠).

(٦) الصلة (٢/ ٣٩٤)؛ والعبر (٢/ ٢٩٤)؛ والديباج المذهب (٢/ ١٠٥)؛ وشذرات الذهب (٥/ ٢١٤).

(٧) ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠).

(٨) الصلة (٢/ ٣٩٤).

ثانياً: إثبات صحة نسبة شرح صحيح البخاري إلى ابن بطال:

وردت نسبة شرح «صحيح البخاري» إلى ابن بطال في جميع المصادر التي ترجمت له، أو في الكتب التي ذكرت الشروح الموضوعة على الجامع الصحيح، فالقاضي عياض يقول: «. . . وألَّف شرحاً لكتاب البخاري كبيراً. . . »[1].

وقال ابن بشكوال: «وشَرَحَ صحيح البخاري في عدة *أسفار*. . . »[2].

وقال الذهبي: «ابن بطال شارح صحيح البخاري»[3]، وقال في العبر: «وابن بطال مؤلف شرح البخاري»[4].

وقال ابن فرحون: «. . . وألَّف شرح البخاري»[5].

وقال ابن العماد: «وفيها (أي في سنة ٤٤٩) توفي ابن بطال مؤلف شرح البخاري»[6].

---

(١) ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠).
(٢) الصلة (٢/ ٣٩٤).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧).
(٤) العبر (٢/ ٢٩٤).
(٥) الديباج المذهب (٢/ ١٠٥).
(٦) شذرات الذهب (٥/ ٢١٤).

كما نسب الشرحَ إلى ابن بطال حاجي خليفة والمباركفوري ومحمد عصام عرار الحسني[1].

ولم تنصَّ هذه المصادر على عنوان لشرح ابن بطال.

وللشرح نسخٌ مخطوطة متعددة في العالم ـ في تركيا والمغرب ومصر ودبلن وبريل بهولندا ـ نوَّه بها غير واحد من المفهرسين للمخطوطات[2]، وكنتُ في دراستي هذه المنشورة عن الشرح قد اعتمدت في كتابتها على نسخة الخزانة العامة بالرباط برقم (٢٣٩ ق) في جزئها الأول، وخرج الشرح بعدُ مطبوعاً سنة ١٤٢٢هـ، بعناية أبي تميم ياسر بن إبراهيم، فرأيت هنا أن أُحيل عليه.

ثالثاً: منهج ابن بطال في شرح صحيح البخاري:

للحديث عن منهج ابن بطال في شرح البخاري، لا بد من الإلمام بالعناصر الآتية:

*** مصادر ابن بطال وموارده:**

تعددت مصادر ابن بطال في شرحه للبخاري، فانقسمت إلى هذه الأقسام:

---

(١) كشف الظنون (٢/ ٥٤٦) دار الفكر؛ وتحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥) دار الفكر؛ وإتحاف القاري بجهود العلماء على صحيح البخاري (ص١٩٨)، اليمامة ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

(٢) انظر: تاريخ التراث العربي (١/ ٢٢٩)، نشرة إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٠٣هـ؛ وإتحاف القاري بجهود العلماء على صحيح البخاري (ص١٩٨).

١ ـ شيوخه: ومن أعلام هؤلاء المشايخ **الإمام المهلب بن أبي صفرة** الذي أكثر ابنُ بطال من النقل عنه، والاستفادة منه، وله في ذلك طريقتان:

الأولى: سؤاله عن الأمر يشكل عليه، كقوله عند شرح حديث ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال: «من حلف بملة غير الإسلام كاذبا، فهو كما قال.. الحديث»[١] ـ : «تقدَّم معناه في كتاب الجنائز في باب قاتل النفس، وفي كتاب الأيمان والنذور في باب من حلف بملَّة سوى الإسلام بما فيه كفاية، لكني كرهت أن أخلي هذا الباب من الكلام فيه، **لأني كثيراً ما كنتُ أسألُ المهلبَ عن هذا الحديث لصعوبته،** فيجيبني عنه بألفاظ وطرق مختلفة والمعنى واحد، فقال لي: «قوله: «فهو كما قال» يعني فهو كاذب لا كافر إلَّا أنه تعمد بالكذب الذي حلف عليه التزام الملة التي حلف بها قال عليه السلام: «فهو كما قال» من التزام اليهودية والنصرانية...»[٢].

الثانية: النقل عن المهلب بن أبي صفرة من غير تصريح بسؤاله: والنقول على هذا الوجه كثيرة جدًّا، نجتزئ ههنا بواحد منها، من كتاب بدء الوحي، ذلك أنَّ ابن بطال قال تعليقاً على قول عائشة رضي الله عنها: «... فكان لا يرى رؤيا إلَّا جاءت مثل فلق

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال برقم (٦١٠٥).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٢٨٩).

الصبح..»[1] ـ: «قال المهلب: هي تباشير النبوة، وكيفية بدئها، لأنَّه لم يقع فيها ضغث، فيتساوى مع الناس في ذلك، بل خص بصدقها كلها»[2].

٢ ـ مصادر عامة: فمنها ما هو في التفسير كالنقل عن الإمام بقي بن مخلد (ت٢٧٦هـ) والإمام أبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)[3].

ومنها ما هو في الحديث وفقهه: كالنقول عن الإمام ابن قتيبة (ت٢٤٦هـ)، والحافظ ابن المنذر (ت٣١٨هـ)، والإمام أبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ) والحافظ أبي محمد الأصيلي (ت٣٩٢هـ)[4].

ومنها في فقه الفروع: كالنقول عن بعض نقله مذهب الإمام مالك، كالنقول عن أشهب بن عبد العزيز (ت٢٠٤هـ)، وابن حبيب عبد الملك السلمي (ت٢٣٨هـ)، وابن القصار (ت٣٩٨هـ) وغيرهم[5].

ومنها ما هو في اللغة وبيان غريب الحديث، كالنقول عن

---

(١) أخرجه البخاري في بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ برقم (٣).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣٦ ـ ٣٧).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١١٤ و١٦٢ و١٧٠ و٩/ ٣٨ و٤٠ و٦٦ و٧٥).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٦٠ و٣٩٠ و٤١٨ و٢/ ١٥٠ و٥/ ١٤٢).

(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ١٢٥ و١٣٤ و٧/ ٢٢ و٨/ ٥٤٤ و٩/ ٤٤٢ و١٠/ ١١٣).

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، وغيرهم[١].

وقد يهمل ابن بطال ذكر مصدره بما يميزه، فيشير إليه بلفظ عام من غير تعيين كقوله: «... وقال لي بعض الناس»[٢]، أو يقول: «وقال غيره»[٣]، أو يقول: «... ورأيتُ لبعض مَنْ فسَّر هذا الحديث...»[٤].

ولقد رتَّب **ابن بطال** شرحه وفق ترتيب ما وقع إليه من رواية الجامع الصحيح، وكان من عادته في ذلك أن يقول: «كتاب كذا، باب كذا، ثُمَّ يقول فيه حديث فلان وفلان، ثُمَّ يذكر الحديث بكماله، أو يقتصر على طرف منه، ثُمَّ يمضي معلقاً عليه بقوله: «قال المؤلف»، وقد ينطلق متكلماً على الحديث من غير فصل[٥].

وقد يطول كلام ابن بطال على الحديث أو يقصر، وذلك بحسب السبب الداعي إلى الشرح والتعليق.

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٥٢ و٧٩ و٣٣١ و٢/ ٥٥٣ و٥/ ٨٣ و١٠/ ٣٥٥).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ٣٠٦).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٥٠ و٢/ ١٣١).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١٣٥).

(٥) يعني أنَّه لا يفصل بين الحديث وبين كلامه بفاصل.

والكلام على طريقة ابن بطال في الشرح يكون من وجوه:

الوجه الأول: اهتمام الشارح بالجانب اللغوي، وذلك من خلال ما يلي:

١ ـ ضبط الألفاظ: ومن الأمثلة فيه، قول ابن بطال في شرح حديث أنس بن مالك الذي فيه أن الأعرابي قال: «يارسول الله بشق المسافر، ومنع الطريق»[١] ـ : «وذكر الرواة في هذا الحديث: «بشق المسافر، بالباء ولم أجد له في اللغة معنى، ووجدت في نوادر اللحياني: نشق بالنون وكسر الشين وارتبق وانربق بمعنى نشب، وعلى هذا يصح المعنى لقوله: ومنع الطريق»[٢].

٢ ـ شرح مدلولات الألفاظ: من ذلك شرح ابن بطال لقوله ﷺ: «فيفصم عني»[٣]، فإنه قال: «وقوله: «فيفصم عني، قال صاحب الأفعال: فصمت الشيء فصماً: صدعته من غير أن أبينه، ونفصم الشيء عني ذهب، وفصمت العقدة: حللتها...»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في الاستسقاء باب رفع الناسي أيديهم مع الإمام في الاستسقاء برقم (١٠٢٩).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٢١ ـ ٢٢)؛ وانظر: شرح الكرماني (٦/ ١١٨)؛ والفتح (٢/ ٤١٤)؛ وعمدة القاري (٧/ ٥١)، فلقد نقل هؤلاء عن ابن بطال نصَّ كلامه.

(٣) أخرجه البخاري في بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ برقم (٣).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٥١).

ومما يدخل في هذا الجانب اللغوي، تنبيهُ **ابن بطال** على النكات البلاغية التي اشتمل عليها الحديث النبوي، ومن هذا الضرب قوله عند شرح حديث أنس رضي الله عنه الذي فيه: «. . . فيقال لا دريت ولا تليت»[١] ـ : «وقوله: «لا دريت ولا تليت»، الأصل فيه تلوت، فردوه إلى الياء ليزدوج الكلام»[٢].

الوجه الثاني: عناية الشارح بالصناعة الحديثية، وذلك من خلال ما يأتي:

أولاً ـ الكلام على تراجم البخاري وصنيعه فيها: ويشغل هذا الجانب حيزاً مهمًّا من شرح ابن بطال، ويمكن الحديث عنه في العناصر التالية:

١ ـ الكلام على فقه الإمام البخاري في تراجمه: والأمثلة على ذلك كثيرة منها قول **ابن بطال** تعليقاً على قول البخاري في الترجمة: «باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان. . . وسؤر الكلاب وممرها في المسجد. . .»[٣]: «فتقدير الترجمة باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، وباب سؤر الكلاب وممرها، وغرضه في ذلك إثبات طهارة الكلب، وطهارة سؤره. . .»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في الجنائز باب الميت يسمع خفق النعال برقم (١٣٣٨).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٣٢١)؛ وانظر: شرح الكرماني (٧/ ١١٧)؛ وعمدة القاري (٨/ ١٤٥) فلقد نقل الكرماني والعيني نصَّ كلام ابن بطال.

(٣) انظر الصحيح مع الفتح (١/ ٢٧٢).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٦٦).

٢ ـ بيان احتجاج البخاري بحديث في باب معين: ومن هذا الضرب أن البخاري ساق حديث عائشة رضي الله عنها: «كل شراب أسكر فهو حرام»[١] في باب لا يجوز الوضوء بالنبيذ ولا المسكر» فعلق ابن بطال على هذا الصنيع بقوله: «ووجه احتجاج البخاري رحمه الله في هذا الباب بقوله: «كل شراب أسكر فهو حرام، هو أنه إذا أسكر الشراب، فقد وجب اجتنابه لنجاسته، وحرم استعماله في كل حال، ولم يحل شرابه، وما لم يحل شربه لا يجوز الوضوء به، لخروجه عن اسم الماء في اللغة والشريعة، وكذلك النبيذ غير المسكر أيضاً. . . »[٢].

٣ ـ بيان مناسبة ترجمة معينة لتراجم سابقة: ختم البخاري أبواب كتاب الصلاة بباب قال فيه: «المرأة تطرح عن المصلي شيئاً من الأذى» ثُمَّ ساق فيه حديث عبد الله بن مسعود في قصة طويلة[٣]، فانبرى **ابن بطال** مبيِّناً وجه مناسبة هذه الترجمة للتراجم التي قبلها قائلاً: «هذه الترجمة قريبة من معنى الأبواب المتقدمة قبلها، وذلك أن المرأة إذا تناولت طرح ما على المصلي من الأذى، فإنَّها لا تقصد إلى أخذ ذلك من ورائه، إلَّا كما تقصد إلى أخذه من أمامه، بل تتناول ذلك من أي جهات المصلي أمكنها تناوله، وسهل عليها طرحه، فإن لم يكن هذا المعنى أشد من مرورها من بين يديه فليس بدونه»[٤].

---

(١) انظر: الصحيح مع الفتح (١/ ٣٥٣).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٣٦١).

(٣) انظر: حديث رقم (٥٢٠) من الصحيح مع الفتح (١/ ٥٩٤).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ١٤٦)، ونقل ابن حجر في الفتح (١/ ٥٩٤)؛ والعيني في عمدة القاري (٤/ ٣٠٦)، هذا عن ابن بطال.

٤ ـ الاعتراض على البخاري في تراجمه: وذلك من جهتين:

الأولى: ذكر أمر في الترجمة لا تعلق له بما ذكره في أولها: من ذلك أن البخاري قال في كتاب: «سجود القرآن»: باب سجود المسلمين مع المشركين، والمشرك نجس ليس له وضوء، وكان ابن عمر رضي الله عنه يسجد على وضوء»، فاعترضه **ابن بطال** قائلاً: «. . . فإن ذهب البخاري إلى الإحتجاج بقول ابن عمر، والشعبي: نسجد مع المشركين، فلا حجة فيه، لأنَّ سجود المشركين لم يكن على وجه العبادة لله والتعظيم له، وإنَّما كان لما ألقى الشيطان على لسان الرسول من ذكر آلهتهم. . . فقال: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهم لترتجى، فسجدوا لما سمعوا من تعظيم آلهتهم. . . فلا يُستنبط من سجود المشركين جوازُ السجود على غير وضوء، لأنَّ المشرك نجس لا يصح له وضوء ولا سجود إلَّا بعد عقد الإسلام، وإن كان أراد البخاري الرد على ابن عمر والشعبي بقوله: «والمشرك نجس ليس له وضوء، فهو أشبه بالصواب إن شاء الله تعالى»[1].

الثانية: سياق حديث لا تعلق لترجمة الباب به: ومن هذا النوع أن البخاري ترجم على حديث أنس بن مالك في فريضة الصدقة بقوله: «باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض، وليست عنده»[2]،

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦)، ونقل ابنُ حجر والعيني اعتراضَ ابن بطال وتعقباه؛ وانظر: الفتح (١/ ٥٥٤)؛ وعمدة القاري (٧/ ٩٩ ـ ١٠٠)؛ بينما نقله الكرماني في شرحه (٦/ ١٥٢) ولم يتعقبه.

(٢) انظر: حديث أنس برقم (١٤٥٣).

فكأن ابن بطال لم يفهم مقصود البخاري في إدخال حديث أنس تحت هذه الترجمة فقال: «. . . أمَّا قوله: «من بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده»، فلم يأت ذكره في هذا الحديث، وذُكر في باب العرض في الزكاة، وهذه غفلة من البخاري رحمه الله»[1].

ثانياً: التنبيه على طرق الحديث: وهو قليلٌ في شرح ابن بطال: ومنه قول الشارح عند شرح حديث ابن عباس في كيفية السجود[2]: «. . . وحجة من أوجب السجود على الجبهة والأنف جميعاً أنَّه قد رُوي في بعض طرق هذا الحديث: «أُمرت أن أسجد على سبعة أعضاء منها الوجه، فلا يخص بالجبهة دون الأنف. . »[3].

ثالثاً: ذكر روايات البخاري والموازنة بينها: من ذلك ما وقع لابن بطال في شرح ما قد ترجم به البخاري بقوله: «باب سجود المسلمين مع المشركين. . .»، فإنه قال: «. . . ووقع في نسخة الأصيلي: «وكان ابن عمر يسجد على وضوء»، وكذلك عند أبي الهيثم عن الفربري، ووقع في بعض النسخ: «على غير وضوء»، وهكذا في

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٤٦٠ ـ ٤٦١) وكلٌّ من جاء بعد ابن بطال واطلع على كلامه، دفع في صدره، ونقض قوله، كابن رشيد السبتي والزين ابن المنير وابن حجر والعيني؛ وانظر: الفتح (٣/ ٣١٧)؛ وعمدة القاري (٩/ ١٥).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان باب السجود على سبعة أعظم برقم (٨٠٩).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ٤٣١)؛ ونقل العينيُّ في عمدة القاري (٦/ ٩٠) هذا القول عن ابن بطال.

رواية ابن السكن بإثبات غير، والصواب رواية ابن السكن بإثبات غير، لأنَّ المعروف عن ابن عمر أنَّه كان يسجد على غير وضوء»[1].

الوجه الثالث: عناية ابن بطال بفقه الحديث والاستنباط:

كان من عادة **ابن بطال** في شرحه أن يذكر ما اشتمل عليه الحديث الذي يسوقه البخاري من فوائد فقهية وأحكام، قائلاً: «... فيه من الفقه كذا»، ويقول تارة أخرى: «فائدة هذا الباب أن...»، ثُمَّ يذكر فوائد الحديث، وقد يكون ذلك في أول الباب، وقد يكون في آخره.

وتتجلى عناية ابن بطال بالفقه والاستنباط في المباحث الآتية:

١ ـ استخراج الحكم الشرعي من الدليل الحديثي: والأمثلة على ذلك كثيرة منها: عند ذكر فوائد حديث ابن عباس في التسمية، [2] فإنه قال: «... وفيه أن التسمية عند ابتداء كل عمل مستحبة، تبركاً بها واستشعاراً أن الله سبحانه هو الميسر لذلك العمل والمعين عليه، وكذلك استحب مالك وعامة أئمة الفتوى التسمية عند الوضوء، وذهب بعض من زعم أنَّه من أهل العلم إلى أن التسمية فرض في الوضوء...»[3].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٦).

(٢) أخرجه البخاري في الوضوء باب التسمية على كلِّ حال وعند الوقاع برقم (١٤١).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

٢ ـ **العناية بذكر الخلاف الفقهي**: وشرح ابن بطال يطفح بذكر الخلاف الفقهي، وأدلة المختلفين في مسائل الفروع، من ذلك ما ذكره تعليقاً على حديث عمار في صفة التيمم[١]، فإنه قال: اختلف العلماء في صفة التيمم فقالت طائفة: هو ضربتان ضربة للوجه، يمسح بها وجهه، وضربة لليدين يمسحهما إلى المرفقين... روي هذا عن ابن عمر والشعبي والحسن وسالم، وهو قول مالك والثوري والليث وأبي حنيفة وأصحابه، والشافعي، وذكره الطحاوي عن الأوزاعي، وهؤلاء كلهم لا يجزئه عندهم المسح دون المرفقين... وقالت طائفة التيمم ضربتان يمسح بضربة منهما وجهه، وذراعيه إلى المرفقين، هذا قول ابن أبي ليلى والحسن بن يحيى... فأمَّا الذين اختاروا ضربتين: ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين، فإنهم قاسوا ذلك على الوضوء، واتبعوا فعل عمر في ذلك، وقالوا إنما[٢] كان غسل الوجه بالماء غير غسل اليدين، فكذلك يجب أن تكون الضربة للوجه في التيمم غير الضربة لليدين...»[٣].

٣ ـ **حكاية مذهب مالك وأقوال أعلام المالكية**: وكتابُ ابن بطال مشحونٌ بآراء مالك وحملة مذهبه، ولذلك تناقل بعضُ الباحثين بينهم

---

(١) انظر الحديث بطوله في: البخاري في التيمم باب التيمم ضربةٌ حديث رقم (٢٤٧).

(٢) هكذا في نسخة شرح ابن بطال من الخزانة العامة بالرباط، وفي الشرح المطبوع: لما.

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣).

أن ابن بطال ملأ شرحه بفقه مالك وأعلام المذهب، وبالغ في ذلك، حتَّى أعرض عن موضوع الكتاب الذي تصدى لشرحه.

وممن ذهبَ إلى ذلك **الكرمانيُّ** الذي قال في مقدمة شرحه: «وهاهو ذا كتاب الإمام أبي الحسن علي بن خلف المالكي المغربي المشهور بابن بطال، **إنَّما هو غالباً في فقه الإمام مالك رضي الله عنه من غير تعرض لما هو الكتاب مصنوع له**»(١).

وممن تابع الكرمانيَّ على هذا الرأي محمد بن عبد السلام الناصري المغربي الذي وجدته يقول في أول النسخة الخطية من الشرح الذي كان ممن ممتلكاته: «الحمد لله هذا جزء من **ابن بطال** على البخاري، وهو كتاب نافع جامع للفقه وأدلته واستنباطه، وربما استوعب غريب الحديث، وأمَّا الرجالُ وطرق الحديث وصناعته فقليل... وصاحبه مالكي المذهب بلا نزاع ينتصر لمذهب المالكية كثيراً»(٢).

ومن هؤلاء المباركفوري فإنه قال في شرح ابن بطال: «... وغالبه فقه مالك من غير تعرض لموضوع الكتاب غالباً»(٣).

ومنهم **مشهور حسن آل سلمان** الذي قال في الشرح: «ملأه

---

(١) الكواكب الدراري (١/ ٣).

(٢) انظر: أول شرح ابن بطال من الجزء الأول من نسخة الخزانة العامة بالرباط، فستجد مكتوباً على ظهر الغلاف ما نقلناه عن محمد بن عبد السلام الناصري.

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥) دار الفكر.

المؤلف بمذهب المالكية، كأنه قد حاد عن مقصده الأساسي، وهو شرحُ الكتاب، حتَّى أصبح الكتاب خزينة لمذهب المالكية»[1].

والحقُّ أن هؤلاء قد غلَوْا في هذا الرأي، وشايعهم عليه من لم ير **شرح ابن بطال**، ولا مارسهُ ممارسة الخبير المطلع، وإنَّما هو شيء قاله الأول فردده الآخر من غير تثبت أو معرفة.

وآيَةُ مغالاة هؤلاء في هذا الرأي أمران:

الأول: أنَّ **ابن بطال** تكلم في شرحه على قضايا مختلفة في فنون اللغة، وعلم الحديث ممَّا ألمعنا إليه آنفاً، كما أنه ألمَّ بمسائل تتعلق بعلم العقائد ممَّا سيأتي بيانه قريباً.

الثاني: أن **ابن بطال** كان يتتبع أقوال جميع أصحاب المذاهب في المسألة الفقهية، فيذكر خلافهم فيها ودليله، ومن الشواهد على ذلك ما قدمنا فيه القول من عناية الشارح بالخلاف الفقهي وبسط أدلته.

ولقد غاب عن هؤلاء المغالين في ابن بطال، أنَّ كلَّ ذي صنعة يُرى في عمله من أثرها ما يدل على تفننه فيها، وشهرته بها، فلمَّا كان ابن بطال مالكي المذهب، صرف همته إلى حكاية آراء مالك وأصحابه، وتتبع ذلك تتبع المطلع المتمكن، فلا يُقال بعد ذلك إنَّه قد خرج عن مقصود الكتاب الذي تصدَّى لشرحه؟

---

(١) معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص٢٢٦) دار الهجرة ـ السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

وههنا قضية نلمُّ بها لمناسبة ذكر عناية **ابن بطال** بفقه مالك، وهي هل كان الشارح متعصباً لمذهبه يرمي غيره بمخالفة الآثار، ومجانبة الصواب؟

والحقُّ أنَّ إكثار **ابن بطال** من ذكر أقوال مالك، والروايات عنه، وحكاية خلاف أصحابه، مشعرٌ بتعصبِ الرجل، لكن الذي نرتضيه في حاله، أنَّه كان ينتصر لمذهبه، وفرقٌ كبيرٌ بين المنتصر والمتعصب، لأنَّ المتعصب قد يعميه التعصب فيترك له الأخبار الصحيحة، ويدفع في صدرها، حتَّى يقع في السخف والتناقض، وأمَّا المنتصر فمحبٌّ للدليل الشرعي، ساعٍ إليه، يتلمس فيه الحجة لقول الإمام المتبوع، حتَّى إذا كان ذلك شغلَ نفسه بمناقشة الخصوم المخالفين للدليل الذي قال به صاحبُ المذهب.

ومن الدليل على ما سبق تقريره:

١ ـ أن **ابن بطال** لم يهمل بقية أصحاب المذاهب والأقوال الواردة في مسألة فقهية معينة، بل كان يسوق جميع الأقوال، ويحكي جميع الآراء، ثُمَّ يعقب ذلك بدليل كل قول ورأي، وليس هذا من شيم المتعصب في شيء.

٢ ـ لقد تتبعت ابن بطال في الجزء الأول من شرحه[1]، فما وجدت لغته في مناقشة الخصوم لغة متعصب غال في التعصب، وغاية ما يصنع أن يقول: «وذهب بعض من زعم أنَّه من أهل العلم إلى

(١) في النسخة الخطية من الشرح التي في الخزانة العامة بالرباط.

أنَّ. . .»[1]، أو يقول: «وفيه ردٌّ على أبي حنيفة في قوله إن. . .»[2]، أو يقول: «وأما قول ابن أبي ليلى والحسن بن حي فهو شذوذ»[3].

وقد لا يتجاسر ابن بطال على تسمية من لم يحسن الإحتجاج بالحديث لمذهبه، فيقول: «لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار»[4]، وأنكى ما وجدته له من عبارة، نسبته أبا حنيفة إلى التناقض[5].

رابعاً: خصائص شرح ابن بطال وأثره في شروح البخاري:

نال شرح ابن بطال لصحيح البخاري حظوة كبيرة من قبل أهل عصر ابن بطال، ثُمَّ من بعدهم، ففي عصر ابن بطال أقبل أهل العلم على الشرح روايةً ونقلاً، وفي ذلك يقول ابن بشكوال: «. . . وشرَحَ صحيح البخاري في عدة أسفار رواه الناس عنه»[6].

وقال القاضي عياض: «وألف شرحاً لكتاب البخاري كبيراً، يتنافس فيه، كثير الفائدة»[7].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٣٠).
(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٢٧).
(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٤٩٣).
(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٦/ ٣٨٢).
(٥) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٥٣٠ و٨/ ٣٢٢).
(٦) الصلة (٢/ ٣٩٤).
(٧) ترتيب المدارك (٨/ ١٦٠).

وإنَّما كانت الحُظوة لشرح ابن بطال لأنَّه جمع جملة من الخصائص نذكر من بينها:

١ ـ التتبع والإستقراء لأقوال العلماء في القضايا الفقهية: وهذه خصيصة ظاهرة في شرح ابن بطال، ومن الأمثلة عليه، ما ذكره ابن بطال من خلاف العلماء في الترتيب في غسل أعضاء الوضوء قال: «... واختلف العلماء في ذلك، فروي عن علي وابن مسعود وابن عباس أنهم قالوا لا بأس أن تبدأ برجليك قبل يديك في الوضوء، وهو قول عطاء وسعيد بن المسيب والنخعي، وإليه ذهب مالك والليث والثوري، وسائر الكوفيين، والأوزاعي والمزني، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يجزئه الوضوء غير مرتب حتَّى يغسل كلًّا في موضعه...» ثُمَّ ذكر ابن بطال دليل كل فريق[1].

٢ ـ الحس النقدي: ونعني بذلك أن **ابن بطال**، له نظرات وآراء فيما ينقله عن غيره من العلماء المتقدمين من أقوال ومسائل، متعلقة بما ورد في الجامع الصحيح من أحاديث نبوية، أو آثار في التراجم والأبواب، وينقسم نقد ابن بطال إلى قسمين:

الأول: نقد لمختلف الطوائف والفرق: وحطٌّ على المعتزلة والمجسمة والدهرية والقدرية وغيرهم ممن لهم مخالفات وطامات في العقيدة ومتعلقاتها.

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢١٧).

ومن هذا يعلم أنَّ ابن بطال كان على مذهب أهل السنة والجماعة، وأنَّه متبع غير مبتدع، كيف وهو القائل: «ما تعبد اللهُ به خلقه من شريعته ودينه، يجب أن يكون حجة على العقول، ولا تكون العقول حجة عليه...»[1].

الثاني: مناقشة الآراء العلمية: من ذلك أن الطحاوي قال في الإحتجاج لمذهب الأحناف في وجوب القصر في السفر: «لما كان الفرض لابد لمن هو عليه أن يأتي به، ولا يتخير في الإتيان ببعضه، وكان التخيير مختصًّا بالتطوع، دلَّ على أن المصلي لا يتخير في الاثنتين والأربع»، فتعقبه ابن بطال «بأنا وجدنا واجباً يتخير بين الإتيان بجميعه أو ببعضه، وهو الإقامة بمنى»[2].

ومن هذا القبيل أن أهل النظر وأهل الظاهر قالوا في هبة المريض أنها من جميع المال، فتعقب ابن بطال هذا الرأي بقوله: «وهذا القول لم نعلم أحداً من المتقدمين قاله»[3].

وبعد عصر **ابن بطال** حظي شرحه بعناية فائقةٍ من قِبل شرَّاح الجامع الصحيح وغيرهم ـ على اختلاف مشاربهم، وتنوع مناهجهم، وتباين مذاهبهم، كابن العربي المعافري وابن التين والنووي، والعلاء مغلطاي، والبدر الزركشي ومحمد بن الفضيل بن محمد الفاطمي

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ٢٠٠).

(٢) فتح الباري (٢/ ٤٥٢).

(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٨/ ١٤٦)؛ وانظر: عمدة القاري (٨/ ٩١)، فلقد نقل العينيُّ نصَّ كلام ابن بطال.

الشبيهي الزرهوني المغربي[1]، بيْد أنَّ أربعة من أعيان شُراح «صحيح البخاري» في الشرق، نقلوا عن ابن بطال فأكثروا وهم: الكرماني، وابن حجر والعيني والقسطلاني، ولقد تتبعت ما وقع عند كل واحد من هؤلاء من نقول عن ابن بطال، فكان ذلك على هذا النحو:

١ ـ **ابن حجر**: وهو كان أكثر الأربعة نقلاً عن ابن بطال، استفادةً من آرائه، ونقداً لاستنباطاته، وتعليقاً على أقواله، وبلغت النقول عنده ١٢٥٣ نقلاً.

٢ ـ **العيني**: وهو يلي ابن حجر في مقدار الاستفادة من ابن بطال وبلغت النقول عنده ١٢٣٤ نقلاً.

٣ ـ **الكرماني**: يصنف صاحب «الكواكب الدراري» في هذه المرتبة لأنَّ عدد النقول بلغ عنده ٢٩٧ نقلاً.

٤ ـ **القسطلاني**: يتبوأ القسطلاني هذه المرتبة في النقل عن ابن بطال، لأنَّ مبلغ النقل عنده لم يتجاوز ١٦٠ نصًّا.

ولقد نوه الشيخ الفقيه عبد الكريم بن علي الأنصاري المصري[2] بشرح **ابن بطال** أثناء تقريظه لشرح الزين ابن المنير على البخاري فقال:

---

(١) صاحب الفجر الساطع على الصحيح الجامع المطبوع.

(٢) حلاه العبدريُّ في رحلته (ص١٠٠) تحقيق محمد الفاسي وزارة الثقافة المغربية ـ الرباط ١٩٦٨م بقوله: «الشيخ الفقيه العالم قدوة المدرسين بديار مصر علم الدين سبط الإمام أبي إسحاق العراقي».

وكان ابن بطال تصدى لمثل ما   تصدى له قاضي القضاة من الشرح
فأجهد في شرح البخاري نفسه   وأظهر تحقيقاً وبالغ في النصح[1]

خامساً: التعقبات على شرح ابن بطال:

لم يسلم ابن بطال في شرحه للبخاري من انتقادات الأئمة الشراح الذي جاؤوا بعده، واطلعوا على كتابه، ويمكن تصنيف هذه الإنتقادات بحسب موضوعها إلى ما يلي:

١ ـ رد دعوى عدم الوقوف على هيئة معينة للألفاظ الغريبة: من ذلك أنَّ **ابن بطال** قال معلقاً على قول ابن عباس حكاية لحال النبي ﷺ: «ثم نام حتَّى سمعت غطيطه أو خطيطه ـ : «. . . لم أجدها عند أهل اللغة بالخاء[2] »، فتعقبه العيني بقوله: «وتبعه القاضي عياض، فقال: «هو هنا وهمٌ، قلتُ الصواب مع الداودي فإن صاحب العباب قال: وخط في نومه خطيطاً أي غطَّ»[3].

٢ ـ رد دعوى التصحيف اللاحق للألفاظ: من ذلك أن ابن بطال ادعى أن الرواية في قوله ﷺ: «من صلى نائماً فله نصف أجر القاعد» قد تصحفت، وأن الصواب: من صلى بإيماء» على جار ومجرور مصدر أومأ قال: «وقد غلط النسائي في حديث عمران بن حصين وصحفه، وترجم له: «باب صلاة النائم»، فظنَّ أن قوله ﷺ:

---

(١) رحلة العبدري (ص١١٠).
(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ١٩٣).
(٣) عمدة القاري (٣/ ٣٥٠)؛ وانظر: الفتح (١/ ١٧٢).

«من صلى بإيماء»، إنَّما هو ومن صلى نائماً»... والغلط فيه ظاهرٌ لأنَّه قد ثبت عن النبي ﷺ أن للمصلي إذا غلبه النوم أن يقطع الصلاة...»[1]، ولم يرتض العينيُّ مقالة ابن بطال فتعقبه قائلاً: «..وأما ما ادعاه **ابن بطال** عن النسائي من أنَّه صحفه فقال: «نائماً»، إنَّما الرواية بإيماء على الجار والمجرور، فلعل التصحيف من **ابن بطال**، وإنَّما ألجأه إلى ذلك حمل قوله: «نائماً» على النوم حقيقة الذي أُمر المصلي إذا وجده أن يقطع الصلاة، وليس المراد ههنا إلَّا الإضطجاع لمشابهته لهيئة النائم»[2].

٣ ـ دفع دعوى غلط نساخ صحيح البخاري: من ذلك أن البخاري قال في كتاب الجهاد: «باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو»: «وكذلك يُروى عن محمد بن بشر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وتابعه ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ...»، ثُمَّ أخرج في هذا الباب من طريق مالك حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو»[3]، فانبرى **ابن بطال** يناقش في ترتيب هذا الباب كما حكى ذلك عنه ابن حجر والعيني، قال ابن حجر: «ادعى **ابن بطال** أن ترتيب هذا الباب وقع فيه غلطٌ من الناسخ، وأن الصواب أن يقدم حديث مالك قبل قوله: «وكذلك يُروى عن محمد بن بشر...»، قال: وإنَّما احتاج

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ١٠٣).

(٢) عمدة القاري (٧/ ١٥٩).

(٣) انظر: حديث رقم (٢٩٩٠) من الجامع الصحيح.

إلى المتابعة لأنَّ بعض الناس زاد في الحديث: «مخافة أن يناله العدو»، ولم تصح هذه الزيادة عند مالك، ولا عند البخاري[1]، قال ابن حجر معترضاً: «وما ادعاه من الغلط مردود، فإنه استند إلى أنَّه لم يتقدَّم شيء يشار إليه بقوله كذلك، وليس كما قال لأنَّه أشار بقوله كذلك إلى لفظ الترجمة كما بينته من رواية المستملي[2]، وأمَّا ما ادعاه من سبب المتابعة فليس كما قال، فإن لفظ الكراهية تفرد به محمد بن بشر، ومتابعة ابن إسحاق له إنَّما هي في أصل الحديث، لكنه أفاد أن المراد بالقرآن المصحف لاحامل القرآن»[3].

٤ ـ **بيان ما في نقول ابن بطال من أوهام وأخطاء**: ومن الأمثلة عليه أن ابن بطال نقل عن الشافعي أن بين وقت الظهر، وبين وقت العصر فاصلة لا تكون وقتاً للظهر ولا للعصر[4]، فتعقبه ابن حجر الشافعي قائلاً: «ولا يعرف ذلك في كتب المذهب عن الشافعي، وإنَّما المنقول عنه أنَّه كان يذهب إلى أن آخر وقت الظهر ينفصل من أول وقت العصر»[5].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥/ ١٤٩).

(٢) يشير ابن حجر إلى قوله: «قوله: «باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو» سقط لفظ كراهية إلَّا للمستملي، فأثبتها، وبثبوتها يندفع الإشكال الآتي».

(٣) الفتح (٦/ ١٠١)؛ وعمدة القاري (١٤/ ٢١٤).

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ١٦٥).

(٥) الفتح (٦/ ١٠١).

٥ ـ بيان غفلة ابن بطال في حكاية الأقوال والمذاهب: ويدخل في هذا الضرب من النقد أمران:

أولاً: بيان ما فات ابنَ بطال: ومعنى ذلك أن يدَّعي ابن بطال اتفاق العلماء على مسألة ما، ويفوته قولٌ فيها مخالفٌ لبعض أصحاب المذاهب، فيكون ما نقل أولاً موضع نظر ونقاش، ومن ذلك أنَّ ابن حجر قال تعليقاً على قول البخاري: «باب إذا وهب هبة، فقبضها الآخر، ولم يقل قبلت»، أي جازت، ونقل فيه **ابن بطال** اتفاق العلماء، وأن القبض في الهبة هو غاية القبول[1]. . . **وغفَلَ رحمه الله** عن مذهب الشافعي، فإن الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية، إلَّا إن كانت الهبة ضمنية كما لو قال: اعتق عبدك عني، فعتقه عنه، فإنه يدخل في ملكه هبة، ويعتق عنه، ولا يشترط القبول»[2].

ثانياً: بيان غفلة ابن بطال عن رواية في مذهبه: من ذلك أنَّ **ابن بطال** قال عند قول البخاري: «باب الوليمة حق»: «يعني أن الزوج يندب إليها، وتجب عليه وجوب سنة وفضيلة، ولا أعلم أحداً أوجبها فرضاً. . .»[3]، فقال ابن حجر متعقباً: «**وغفل رحمه الله** عن رواية في مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي»[4].

---

(١) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ١١٨).
(٢) الفتح (٥/ ١٧٠).
(٣) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٧/ ٢٨٧).
(٤) الفتح (٩/ ١٨٨).

٦ ـ بيان ما في كلام ابن بطال على مسائل حديثية من نظر:

وذلك من خلال رد **تعيين مصدر الوهم في الحديث**: ففي حديث أنس بن مالك الذي قال فيه: «كنا نصلي العصر، ثُمَّ يذهب الذاهب منا إلى قباء...»[١]، اختلف في قوله: «إلى قباء» إذ روي إلى «العوالي»، ثُمَّ اختلف في تعيين مصدر الوهم في رواية هذه اللفظة، قال ابن حجر: «وأما استدلال ابن بطال على أن الوهم فيه ممن دون مالك برواية خالد بن مخلد المتقدمة الموافقة لرواية الجماعة عن الزهري[٢]، ففيه نظر، لأنَّ مالكاً أثبته في الموطأ باللفظ الذي رواه عنه كافة أصحابه، فرواية خالد بن مخلد عنه شاذة، فكيف تكون دالة على أنَّ رواية الجماعة وهمٌ؟ بل إنْ سلَّمنا أنها وهمٌ فهو من مالك كما جزم به البزار والدارقطني ومن تبعهما؟ أو من الزهري حين حدثه به؟ والأولى سلوكُ طريق الجمع التي أوضحناها والله الموفق»[٣].

٧ ـ بيان ما في كلام ابن بطال على قضايا الفقه والخلاف:

فمن ذلك قول ابن بطال في ذكر فوائد حديث أبي سعيد الخدري: «ليس فيما أقل خمسة أوسق صدقة...»: «اتفق الجمهور على اعتبار الخمسة الأوسق، وقال أبو حنيفة بعدم اعتبارها، وأوجب الزكاة في قليله وكثيره... وهذا خلاف السنة والعلماء، وقد ناقض حيث استعمل المجمل والمفصل في مسألة الرقة، ولم يستعمل في هذه

---

(١) أخرجه البخاري في المواقيت باب وقت العصر حديث رقم (٥٥١).

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٢/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

(٣) الفتح (٢/ ٢٣)؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (٥/ ٣٧).

المسألة كما أنه أوجب الزكاة في العسل، وليس فيها خبر ولا إجماع»[1]، ولما وقف العينيُّ على مناقشة ابن بطال لأبي حنيفة اعترضه قائلاً: «قلتُ قوله خلاف السنة باطل، لأنَّه احتج فيما ذهب إليه بحديث الباب... والذي ذهب إليه ابن بطال خلاف القرآن، لأنَّ عموم قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ يتناول القليل والكثير... وقوله خلاف العلماء أيضاً باطل، لأنَّ قول أبي حنيفة هو قول من ذكرناهم الآن... وقوله: «قد تناقض» غير صحيح، لأنَّ من نقل ذلك من أصحابه لم يقل أحدٌ منهم إنه استعمل المجمل والمفصل، وأصحابه أدرى بما قاله، وبما ذهب إليه...»[2].

ولقد قمتُ بدراسة إحصائية لمجموعة من التعقبات لابن بطال من شرح الكرماني وابن حجر والعيني والقسطلاني، ثُمَّ صنفتُ

---

(١) الكواكب الدراري (٨/ ٣٠)، ولم أجد نص كلام ابن بطال الذي نقله عنه العيني في شرحه المطبوع لكن فيه عند شرح حديث أبي سعيد الخدري (٣/ ٥٣١): «قال المؤلف: هذا الذي رواه البخاري، عليه أئمة الفتوى بالأمصار، وأن الخمسة الأوسق هو بيان المقدار المأخوذ منه العشر، أو نصف العشر، وشذَّ أبو حنيفة وزفر في ذلك، وقيل أنَّهما خالفا الإجماع، فأوجبا العشر أو نصف العشر في قليل ما تخرجه الأرض وكثيره، وخالفه صاحباه في ذلك... وخالف أيضاً أبو حنيفة معنى آخر في هذا الحديث، فأوجب العشر أو نصف العشر في البقول والرياحين والفواكه، وما لايوسق كالرمان والتفاح والخوخ وشبه ذلك، والجمهور على خلافه لا يوجبون الزكاة إلَّا فيما يوسق ويقتات ويدحر».

(٢) عمدة القاري (٩/ ٧٣ ـ ٧٤).

هؤلاء الشراح حسب قلة أو كثرة النقد، فكانوا جميعاً على النحو الآتي:

١ ـ **ابن حجر**: وهو كان أكثر الشراح اعتراضاً على ابن بطال، وتنكيتاً عليه، إذ تعقبه في ١٦٦ موضعاً، بعبارة مؤدبة، ولفظ مهذب، وقد يحكي انتقاد غيره، ثُمَّ ينقضه منتصراً لابن بطال.

٢ ـ **العيني**: وكان أشد على ابن بطال من ابن حجر، دفاعاً عن مذهبه، وانتصاراً لرأيه، ومع ذلك فقد كان مقلًّا من النقد إذ تعقب ابن بطال في ٧٥ موضعاً.

ولقد يحمله الإنصاف والعلم برسوخ قدم **ابن بطال** في الشرح والبيان على أن يقول: «**وليس أحدٌ من الشراح غير ابن بطال أعطى لهذا الحديث حقه**»[١] يعني من الشرح.

٣ ـ **القسطلاني**: وقد تعقب ابن بطال في ١١ موضعاً.

٤ ـ **الكرماني**: وقد تعقب ابن بطال في عشرة مواضع.

ولقد أكثر كلٌّ من أتى بعد **ابن بطال** من انتقاده، وتتبع كلامه، ومن هؤلاء القاضي عياض، والقرطبي والزين ابن المنير، وابن رشيد السبتي ومغلطاي، وكلامُ هؤلاء وغيرهم في نقد ابن بطال موجود في جملته في فتح الباري[٢].

---

(١) عمدة القاري (٦/ ٢٥٨)، والحديث المشار إليه حديث ابن عمر عن النبي ﷺ في صلاة الخوف.

(٢) انظر: الفتح (٢/ ١٨٢ و٢١٨ و٣/ ٢٤٦ و٩/ ٤٥٧ و١١/ ٦٥ و٣٦٥).

وبعد فلقد كان الغرضُ من هذه الدراسة إماطة اللثام، ونفض الغبار عن عِلْق نفيس من تراثنا المخطوط، الذي استفاد منه أكابر العلماء شرقاً وغرباً، عسى أن تسموَ هممُ الباحثين المشتغلين بالتحقيق إلى بعثه وإخراجه[1].

❏❏❏

---

(١) خرج شرح ابن بطال مطبوعاً محقَّقاً كما أومأتُ إلى ذلك آنفاً، لكن التحقيق ليس بذاك، وحققه مجموعةٌ من طلبة الماجستير في المغرب في بعض الجامعات، وعسى أن يُطبع تحقيقهم.



أجوبة ابن حزم على مواضع من صحيح الإمام البخاري[1]

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة آفاق الثقافة والتراث بدبي العدد ٣٣/ في المحرم ١٤٢٢هـ = إبريل ٢٠٠١م.

أجوبة ابن حزم على مواضع
من صحيح الإمام البخاري

عُرف أهل الأندلس للجامع الصحيح للإمام البخاري قدره، فأنزلوه من أنفسهم ومنزلة رفيعة، ومن أجل ذلك رحلوا إلى المشرق، لنقل الكتاب عن رواته الثقات الضابطين، وحمله بالأسانيد العالية المتصلة بنقلته من الأمناء العارفين، الذين جودوا الرواية، وضبطوا السماع.

ثم إنَّ أهل الأندلس لما قفلوا راجعين إلى بلادهم، واستقرَّ بهم المقامُ في أكنافها مطمئنين، أقبلوا على تسميع الكتاب لمن رغب فيه من أهل العلم الطالبين، ثُمَّ اعتنوا به بعد ذلك، شرحاً لمتونه، وتعليقاً على أحاديثه، وكلاماً على مشكلات أسانيده، فكان من ذلك تآليف كثيرة، حفلت بها المكتبة الأندلسية، وما كان للإمام ابن حزم (ت٤٥٦هـ) علَّامة الأندلس وريحانتها ـ وهو المكثر من التأليف ـ أن يفوته التصنيف في شيء من هذا الجامع الصحيح، فوضع فيه جزءاً لطيفاً نفرده بهذه الدراسة.

وكان الذي شدَّني إلى البحث في هذا الموضوع ثلاثةُ أمور:

الأول: عدم معرفة كثير من الباحثين المعاصرين بهذا الجزء

الذي أفرده ابن حزم للجواب عن مواضع مشكلة من «الجامع الصحيح»[1].

الثاني: إغفال بعض من ذكر هذا الجزء لابن حزم بسطَ القول في موضوعه، وبيان تفاصيله، والتعرض للغرض الذي رامه مؤلفه فيه.

الثالث: نفاسة هذا الجزء وقيمته العلمية، إذ اقتبس منه الحافظ ابن حجر في فتح الباري على ما سيأتي بيانه.

١ ـ عناية ابن حزم بالجامع الصحيح:

ونُبادر بادئ ذي بدء إلى القول، بأنَّ ابن حزم قد جرى على عادة أهل الأندلس في العناية بالجامع الصحيح، فسعى منْذ أنْ طلب هذا الشأن لسماعه على المشايخ الناقلين له بالسند المتصل إلى الإمام البخاري، ومن بين هؤلاء المشايخ:

أ ـ عبد الله بن ربيع بن محمد التميمي (ت٤١٥هـ)، الذي «كان ثقةً ثبتاً فاضلاً»[2]، «روى عنه أبو محمد علي بن أحمد»[3]، قلت: ومن جملة هذه المرويات الجامع الصحيح للبخاري[4].

---

(١) أشار إليه من المعاصرين صاحبًا معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص٤٠) دار الهجرة ـ الرياض ١٤١٢هـ.

(٢) الصلة (٢/٤٠٣) تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب المصري القاهرة دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٤١٠هـ.

(٣) جذوة المقتبس (ص٢٣٠) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(٤) ينظر المحلى لابن حزم (١/ ٨٢ و١٠٦) دار الآفاق، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، بلا تاريخ نشر.

ب ـ حمام بن أحمد الأطروش (ت٤٢١هـ)، الذي «ذكره أبو محمد بن حزم قال: كان واحد عصره في البلاغة، وفي سعة الرواية، ضابطاً لما قيَّده»[١]، ولذلك روى عنه ابن حزم الجامع الصحيح للبخاري[٢].

ومن عناية ابن حزم بصحيح البخاري، حرص على النقل منه في كتبه[٣]، وتنويهه بفضله، وتعظيمه لقدره، ولقد ذُكر له قول من يقول: «أجلُّ المصنفات الموطأ، فقال: بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان. . .»[٤].

٢ ـ تحقيق القول في وجود أجوبة ابن حزم على مواضع من البخاري:

ولم أجد في كلام مَن ترجم لابن حزم إشارة إلى الجزء المذكور، وليس ذلك بغريب مستغرب، فإن الواحد من هؤلاء المترجمين لم يزعم أبداً استيعاب ذكر مؤلفات ابن حزم، حتَّى لا يذهب عنه منها كتاب، وأولُّ من وجدته أثبت الجزء المشار إليه لابن حزم الشهابُ القسطلاني، فإنه قال في معرض سرده لجملةٍ من كتب أهل العلم الموضوعة على الجامع الصحيح: «ولابن عبد البر

---

(١) الصلة (١/ ٢٥٠).

(٢) المحلى (١/ ٧٣).

(٣) ينظر مثلًا: الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس (١/ ٣٣٧ و٢/ ٥٠٢ و٥٣٩).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٥٣) دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

الأجوبة على المسائل المستغربة من البخاري. . . وكذا لأبي محمد ابن حزم عدة أجوبة عليه»[1].

وتابع القسطلانيَّ في ذكر الجزء حاجي خليفة والقنوجي وعبد السلام المباركفوري[2].

ولقد نقل الأوَّلان من هؤلاء الثلاثة عبارة القسطلاني حذو القُذة بالقذة، بينما قال عبد السلام المباركفوري: «الأجوبة على المسائل المستغربة من البخاري، لابن عبد البر. . . وقد رتب أجوبة المهلب في كتاب، وفيه أجوبة ابن حزم أيضاً»[3].

وأوهمتْ هذه العبارة أن جزء ابن حزم المذكور يوجد ضمن أجوبة ابن عبد البر، والظاهرُ أنَّ الأمر ليس كذلك، ففي المصادر التي نقل منها المباركفوري ما يفيدُ أن لابن حزم أجوبة على المسائل المُشكلة من «صحيح البخاري»، على شاكلة أجوبة ابن عبد البر.

ولقد حملني شغفي بكتب ابن حزم على البحث عن أجوبته الموضوعة على البخاري في فهارس مكتبات المخطوطات التي وقعت بيدي، فلم أحلَ بطائل، ثُمَّ توجهتُ صوب تاريخ بروكلمان، وتاريخ فؤاد سزكين، ثقةً مني أني لا محالة واجدٌ ما أبحث عنه، بيد أني صدرتُ عن الكتابين، ولماَّ أقض منهما طِلْبتي.

---

(١) إرشاد الساري (١/ ٤٣) دار الفكر ـ بيروت ١٤١٠هـ.

(٢) انظر كشف الظنون (١/ ٥٤٥) دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٢هـ؛ والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٣) دار الجيل ـ بيروت، دار عمار ـ عمان ١٤٠٨هـ؛ وسيرة الإمام البخاري (ص١٨٧)، الطبعة الهندية.

(٣) سيرة الإمام البخاري (ص١٨٧).

وبينما أنا على تلك الحال، إذ مرَّ بي في كتاب «الحطة في ذكر الصِّحاح الستة»، قولُ المحقق عند ذكر القنوجي لأجوبة ابن حزم: «انظر تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦، فقد ذكر في ترجمته[١] عدة أجوبة عليه»[٢]، فبادرتُ إحالةَ المحقق أشتدُّ جذْلانَ فرِحاً، حتَّى إذا ما كشفتُ عن الموضع الذي أحال عليه، عدتُ منه خاوي الوفاض، إذ تبين أن المحقق قد ظنَّ ظناً لم يُرزق فيه التحقيق، ولا أصاب به وجه التوفيق، وبيان ذلك، أن في الموضع الذي أحال عليه المحقق قول ابن حزم عند سماعه قول من قال: أجلُّ المصنفات «الموطأ»: «بل أولى الكتب بالتعظيم الصحيحان...»[٣]، وليس هذا القول من أجوبة ابن حزم التي نعنيها ههنا في وِردٍ ولا صَدْر.

٣ ـ النصوص المقتبسة من أجوبة ابن حزم في فتح الباري والملاحظات عليها:

ثم أمعنتُ بعد ذلك في البحث عن الأجوبة في بعض الشُّروح المتأخرة لصحيح البخاري، فوقفتُ في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر على مواضع تشير إليها، فحمدت الله تعالى أن أبقى من هذه الأجوبة بقايا تدلُّ عليها، وتُرشد إليها.

ولمَّا ثبت عندي أن الحافظ ابن حجر قد نقل من أجوبة ابن حزم

---

(١) يعني ترجمة ابن حزم.

(٢) الحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٣).

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٥٣).

في «فتح الباري»، عزمتُ على المرور على الكتاب، فاستوعبته قراءةً، ثُمَّ التقطت منه كلَّ نص فيه ذكرٌ لابن حزم، فوقفتُ من ذلك على أكثر من مائة وثمانين نصًّا، وهي على ضربين: ضرب قد صرح ابن حجر فيه بموطن النقل، فأمره واضح، وضرب أغفل الحافظُ فيه ذكر مورد النقل، فأمره مشكل، ووجه إشكاله، حصول التردد بين إدخاله في أجوبة ابن حزم، وبين إسقاطه منها، وبعد إعمال نظر، وإجالة فكر، أسقطت الضرب الثاني من النقول، وانتقيت من الضرب الأول المصرَّح فيه بمورد النقل، ما قد صرح الحافظ ابن حجر بنقله من أجوبة ابن حزم خاصة، ولقد صفا لي من ذلك ثلاثةُ نصوص، يعنُّ للناظر المتأمل فيها ما يأتي:

١ ـ تصحيح نسبة الأجوبة المذكورة إلى ابن حزم، وإن أغفل ذكرها كما مرَّ، من ترجم لعلامة الأندلس وفقيهها، وذكرها ابنُ حجر، ومن هو دونه كالقسطلاني، ومن تقدمت الإشارة إليهم آنفاً.

٢ ـ ليست أجوبة ابن حزم هي ما نشره محقَّقاً العلَّامة أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري بعنوان: «نقد حديثين ورَدا في الصحيحين»[1]، فإن موضوع الأجوبة خاصٌّ بالجامع الصحيح، وما نُشر محقَّقاً في الصحيحين: البُخاري ومسلم، وقد يكون الحديث المنتقد على البخاري من الأجوبة، لكن يُشكل على هذا أمران:

---

(١) انظر: مجلة عالم الكتب السعودية، المجلد الأول، العدد الرابع، لسنة ١٤٠١هـ، (ص٥٩٢).

الأول: أن موضوع الأجوبة ظاهرٌ من اسمها، فهي حلٌّ للإشكال، ودفعٌ لما قد يرد على أحاديث «الجامع الصحيح» من اعتراض أو نقد.

الثاني: أن ما انتقده ابنُ حزم من الحديث الوارد في الجامع الصحيح، حكاه ابن حجر عنه في «فتح الباري»، لكنه لم يعزه إليه في أجوبته[1]، وابن حجر ـ كما سوف يأتي ـ كان يُصدِّر نقله عن ابن حزم بذكر ما يفيد أنَّه ناقلٌ عنه من الأجوبة.

٣ ـ تبيَّن من النصوص الثلاثة المنتقاة، أن موضوع الأجوبة في مواضع مشكلة من الجامع الصحيح، وأنها في ثلاثة أمور متعلقة بالصحيح:

* **الأول: بيان سرِّ سياق الإمام البخاري للحديث في باب من الأبواب**: ففي شرح حديث الأعمال بالنية، قال ابن حجر: «قوله: «فمن كانت هجرته إلى دنيا»، كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري، بحذف أحد وجهي التقسيم، وهو قوله: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله... إلخ». وقال الداودي الشارح: الإسقاط فيه من البخاري، فوجوده في رواية شيخه، وشيخ شيخه يدل على ذلك انتهى، وقد رويناه من طريق بشر بن موسى وأبي إسماعيل الترمذي، وغير واحد عن الحميدي تامًّا، وهو في مصنف قاسم بن أصبغ ومستخرجي أبي نعيم وصحيح أبي عوانة من طريق الحميدي، وإن كان الإسقاط من غير البخاري، فقد يقال لم اختار الابتداء بهذا

---

(١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٨٤) دار الفكر، بلا تاريخ.

السياق الناقص؟ فالجواب قد تقدمت الإشارة إليه، وأنَّه اختار الحميدي لكونه أجل مشايخه المكيين، إلى آخر ما تقدم في ذلك من المناسبة، وإن كان الإسقاط منه فالجواب ما قاله **أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ**[1] **في أجوبة له على البخاري**: إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال: لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدراً يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف، فكأنه ابتدأ كتابه بنية ردَّ علمها إلى الله، فإن علم منه أنَّه أراد الدنيا، أو عرَض إلى شيء من معانيها، فسيجزيه بنيته، ونكب عن أحد وجهي التقسيم مجانبةً للتزكية التي لا يناسب ذكرُها في ذلك المقام انتهى ملخصاً»[2].

* **الثاني: في استشكال لفظ وارد في بعض الحديث**: ففي شرح حديث أنس بن مالك في قصة الإسراء، الذي فيه قول النبي ﷺ: «. . . ثمَّ أُدخلتُ الجنة، فإذا حبائل اللُّؤلؤ، وإذا ترابها المسك»[3]،

---

(١) هو ابن حزم.

(٢) فتح الباري (١/ ١٥) وقال ابن حجر بعد ذلك: «وحاصله أن الجملة المحذوفة تُشعر بالقربة المحضة، والجملة المبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القربة أو لا، فلمَّا كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا بعبارة هذا الحديث، حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة فراراً من التزكية، وأبقى الجملة المترددة المحتملة تفويضاً للأمر إلى ربه المطلع على سريرته، المجازي له بمقتضى نيته».

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة باب كيف فُرضت الصَّلوات في الإسراء. . . برقم (٣٤٩).

قال ابن حجر: «قوله: «حبائل اللؤلؤ»، كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع، بالحاء المهملة، ثُمَّ الموحدة، وبعد الألف تحتانية، ثُمَّ لامٌ، وذكر كثير من الأئمة أنَّه تصحيف، وإنَّما هو: «جنابذ بالجيم والنون، وبعد الألف موحدة، ثُمَّ ذال معجمة، كما وقع عند المصنف في أحاديث الأنبياء من رواية ابن المبارك وغيره عن يونس، وكذا عند غيره من الأئمة، ووجدت في نسخة معتمدة من رواية أبي ذر في هذا الموضع: «جنابذ» على الصواب، وأظنه من إصلاح بعض الرواة، **وقال ابن حزم في أجوبته على مواضع من البخاري**: «فتَّشتُ على هاتين اللفظتين، فلم أجدهما، ولا واحدة منهما، ولا وقفتُ على معناهما انتهى»[1].

* **الثالث: في شرح معنى لفظ وارد في الحديث مقارنةً بغيره من الحديث**: ففي شرح الحديث الذي فيه: «سدِّدوا وأبشروا»[2]، قال ابن حجر: «**قال ابن حزم في كلامه على مواضع من البخاري**: معنى الأمر بالسَّداد والمقاربة[3]، أنه ﷺ أشار بذلك إلى أنَّه بُعث ميسِّراً مسهِّلاً، فأمر أمته بأن يقتصدوا في الأمور، لأنَّ ذلك يقتضي الاستدامة عادةً»[4].

---

(١) فتح الباري (١/ ٤٦٣) وقال ابن حجر بعد ذلك: «وذكر غيره أن الجنابذ يشبه القباب، واحدها جنبذة بالضم، وهو ما ارتفع من البناء، فهو فارسي معرب...».

(٢) هذه قطعة من حديث عائشة برقم (٦٤٦٧).

(٣) يعني الوارد في حديث عائشة برقم (٦٤٦٤) وفيه: «سددوا وقاربوا».

(٤) فتح الباري (١١/ ٣٠٠).

وتُظهر هذه الأجوبة من خلال النُّصوص الواردة في فتح الباري التي تيقَّنا أنَّها منها ـ عجيب قدرة ابن حزم على التخلص من الإشكال بالانفصال عنه انفصالاً يشعر برفع الالتباس، ودفع الاعتراض، ولقد ينصف ابن حزم من نفسه، فيظهر عدم اهتدائه إلى حلِّ الإشكال، كما هو بيِّن في قوله في لفظة حبائل، كما تقدم آنفاً، بيْد أن فيما ذكره ابن حزم في هذه اللفظة وفي غيرها منقبةً له، ذلك أن فيه إظهاراً لجِدِّه وتعبه في التتبع الزائد، والبحث الشَّديد عن الأمر الغامض يعرض له.

ولابد من التنبيه على أمر قبل إنهاء الحديث عن أجوبة ابن حزم، ذلك أن كيفية إحالة ابن حجر على الأجوبة تظهر أنها في مواضع من الجامع الصحيح، وذلك مشعرٌ بأنها صغيرة الحجم في ورقات قليلة، أو في جزء لطيف قد يكون ابن حزم ألفه ابتداءً، أو أملاه على تلاميذه في مجالسه العلمية بالأندلس، وفي الحالين، إما أن يكون ابنُ حزم سئل عما أشكل فهمه من «الجامع الصحيح» فأجاب، وإما أنَّه ابتدأ الجواب من غير سؤال أحدٍ، وذلك الذي نميلُ إليه ونرجِّحه.

❑ ❑ ❑

ابن المرابط الأندلسي
وشرحه للجامع الصحيح[1]

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة عالم الكتب بالرياض السعودية في العددين الأول والثاني رجب شوال ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

ابن المرابط الأندلسي
وشرحه للجامع الصحيح

من الشروح الأندلسية لصحيح البخاري التي عفا عليها الزمن، فلم يبق منها إلَّا أثراً، شرح القاضي أبي عبد الله محمد بن خلف **ابن المرابط**، وسنفرد هذه الدراسة لهذا الشارح ولشرحه.

١ ـ التعريف بابن المرابط:

هو محمد بن خلف بن سعيد بن وهب الأندلسي المري أبو عبد الله المعروف **بابن المرابط** المالكي[1].

لم تذكر المصادر التي وقعت لي تاريخ مولده، وغاية ما فيها أنَّه من أهل المرية[2].

ولقد روى ابن المرابط عن طائفة من أهل عصره، منهم، أبو علي أحمد بن محمد الطلمنكي، والمهلب بن أبي صفرة، وأبو الوليد بن ميقل، وأبو عمرو المقرئ، وخلف الجعفري، ومحمد بن عباس

---

(١) الصلة (٣/ ٨١٥) تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب المصري ـ القاهرة، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٤١٠هـ؛ والعبر في خبر من غبر (٢/ ٣٤٩) تحقيق أبو هاجر محمد السعيد زغلول دار الكتب العلمية ـ بيروت.

(٢) الصلة (٣/ ٨١٥)؛ وهدية العارفين (٢/ ٧٦) دار الفكر ـ بيروت ١٤٠٢هـ.

القيرواني[1]، وأفاد ابن فرحون أن أخْذ ابن المرابط عن الطلمنكي والمهلب بن أبي صفرة، كان مختلفاً، فقال: «سمع أبا القاسم المهلب، وأجازه أبو عمر الطلمنكي»[2].

ولما تضلع **ابن المرابط** في العلم، **تصدى** لنشره وإسماعه، فأخذ عنه جماعة من أهل هذا الشأن، لم يسمهم ابن بشكوال، واكتفى بالإشارة إليهم فقال: «أخبرنا عنه غير واحد من شيوخنا»[3].

بيْد أن ابن فرحون سمى أفراداً منهم فقال: «. . . ورحل إليه الناس، وسمعوا منه، فمنهم: القاضي أبو عبد الله التميمي، والقاضي أبو علي الحافظ، والفقيه أبو محمد بن أبي جعفر»[4] [5].

واستقضي **ابن المرابط** في المرية[6]، فكان مفتيها وعالمها[7].

---

(١) الصلة (٣/ ٨١٥)؛ والعبر في خبر من غبر (٢/ ٣٤٩)؛ والديباج المذهب (ص٣٦٩) تحقيق مأمون محيي الدِّين الجنان، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ.

(٢) الديباج المذهب (ص٣٦٩).

(٣) الصلة (٣/ ٨١٥).

(٤) هكذا في الديباج المذهب وفي شجرة النور الزكية (ص١٢٢) طبعة دار الفكر، بدون تاريخ: «محمد بن أبي جعفر».

(٥) الديباج المذهب (ص٣٦٩)؛ وشجرة النور الزكية (ص١٢٢).

(٦) العبر في خبر من غبر (٢/ ٣٤٩)؛ والوافي بالوفيات (٣/ ٤٦) دار النشر فرانز شتايز يفيسبادن ـ ألمانيا ١٤٠١هـ؛ وشذرات الذهب (٣/ ٣٧٥) دار الفكر، بدون تاريخ.

(٧) العبر في خبر من غبر (٢/ ٣٤٩)؛ والوافي بالوفيات (٣/ ٤٧).

ولابن المرابط تآليف منها:

١ ـ «تاريخ بلنسية»[١].

٢ ـ «تعليقاً على المدونة في الفقه»[٢].

٣ ـ «الوصول إلى الغرض والمطلوب من جواهر قوت القلوب»[٣].

٤ ـ «شرح البخاري» وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في موضعه إن شاء الله تعالى.

ولقد أجمع كلُّ من ترجم **لابن المرابط**، على وصفه بالعلم والفضل، فهذا ابن بشكوال يقول فيه: «وكان من أهل العلم والرواية، والفهم والتفنن في العلوم»[٤].

ووصفه الذهبي بأنه «قاضي المرية وعالمها... كان رأساً في مذهب مالك، ارتحل الناس إليه»[٥].

وحلاه ابن فرحون بقوله: «فقيه بلده ومفتيه... كان من أهل الفقه والفضل والتفنن»[٦].

---

(١) هدية العارفين (٢/ ٧٦)؛ ومعجم المؤلفين (٣/ ٢٧٧) مؤسسة الرسالة.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) السابق.

(٤) الصلة (٣/ ٨١٥).

(٥) العبر في خبر من غبر (٢/ ٣٤٩).

(٦) الديباج المذهب (ص٣٦٩).

ونعت الشيخ محمد بن محمد مخلوف **ابنَ المرابط** بـ: «الفقيه الفاضل الإمام العالم العمدة الكامل»[1].

توفي ابن المرابط يوم الأحد لأربع خلون من شوال سنة خمس وثمانين وأربعمائة[2].

٢ ـ تحقيق نسبة شرح البخاري إلى ابن المرابط:

ولقد أثبت معظم من ترجم **لابن المرابط** له هذا الشرح، لكنهم لم يعينوا له عنواناً يعرف به، واكتفوا في الدلالة عليه بعبارة مجملة، مثل قول ابن بشكوال: «... له تأليف في شرح البخاري»[3]، وكقول الذهبي: «... وصنَّف كتاباً كبيراً في شرح البخاري»[4]، وقال ابن فرحون منوها بالشرح: «... وله في شرح البخاري كتاب كبير حسن»[5].

---

(١) شجرة النور الزكية (ص١٢٣)

(٢) الصلة (٣/ ٨٥١)؛ والعبر (٢/ ٣٤٩)؛ والوافي بالوفيات (٣/ ٤٧)؛ وشذرات الذهب (٣/ ٣٧٥)؛ وشجرة النور الزكية (ص١٢٢) وقال ابن فرحون في الديباج (ص٣٦٩): «توفي بالمدينة بعد الثمانين وأربعمائة»؛ والذي في الصلة (٣/ ٨١٥) «أنَّ قبر ابن المرابط موجود على قارعة الطريق عند باب بجانة».

(٣) الصلة (٣/ ٨١٥).

(٤) العبر في خبر من غبر (٢/ ٣٤٩).

(٥) الديباج المذهب (ص٣٦٩)؛ ونقل مخلوف عبارة ابن فرحون في شجرة النور الزكية (ص١٢٢).

ويشكل على هذا الذي تقرر، أن القسطلاني لم يذكر لابن المرابط شرحاً مستقلًّا لصحيح البخاري، وإنَّما قال: «واختصر شرح المهلب تلميذه أبو عبد الله محمد بن خلف بن المرابط، وزاد عليه فوائد»[1]، فأوهمت عبارة القسطلاني أن ابن المرابط اكتفى باختصار شرح شيخه المهلب بن أبي صفرة مع زيادات يسيرة ولم تسم به همة إلى وضع شرح مستقل على الجامع الصحيح، وهذا الذي فهمه بعض من قلد القسطلاني كحاجي خليفة والقنوجي والشيخ عبد السلام المباركفوري، وإسماعيل باشا[2].

وليس ما فهمه هؤلاء الفضلاء من عبارة القسطلاني بجيد للأسباب التالية:

١ ـ أن الذين ذكروا **لابن المرابط** شرحاً على الجامع الصحيح، من الطبقة العليا من كُتَّاب السير والتراجم، وحسبك بابن بشكوال والذهبي جلالةَ قدر، وسعة اطلاع وقوة تحر وتيقظ، فلو كان ابن المرابط إنَّما اختصر شرح المهلب بن أبي صفرة، لما خفي ذلك على الذهبي الذي نوه بوفاة ابن المرابط، وذكره بوصف عُرف به فقال: «. . . وفيها ـ يعني سنة ٤٨٥ ـ مات المحدث جعفر بن يحيى الحكاك. . . وشارح البخاري القاضي أبو عبد الله محمد بن خلف

---

(١) إرشاد الساري (١/ ٤١) دار الفكر ـ بيروت ١٤١٠هـ.

(٢) كشف الظنون (١/ ٥٤٤)؛ والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٢) دار الجيل ـ بيروت، ودار عمار ـ عمان ١٤٠٨هـ؛ وسيرة الإمام البخاري (ص١٨٧) الدار السلفية ـ الهند ١٤٠٧هـ؛ وهدية العارفين (٢/ ٧٦).

ابن المرابط»[1].

٢ ـ لقد وصف الذين ذكروا لابن المرابط شرحاً على البخاري، بأنه كبير، فكيف يكون المختصر بهذا الوصف؟

٣ ـ ربما أدخل الوهم على القسطلاني في حسبانه أن ابن المرابط اختصر شرح شيخه، ما قد رآه في الشرح من كثرة النقول عن المهلب بن أبي صفرة، والعهد قريب به، وشرحه واقع بأيدي الناس.

٤ ـ لم يكن الوصف الغالب على مناهج التأليف في عهد ابن المرابط الاختصار، وإنَّما كان الزمانُ زمانَ اختراع وإبداع.

٥ ـ لقد ذكر ابن بشكوال أن **ابن المرابط** جلس إلى الناس لإسماع شرحه، [2] فلولا أنَّه من اختراعه لمَّا استجاز الناس الجلوس إليه على هذا النحو.

ولقد بحثت كثيراً عن شرح **ابن المرابط** فيما وقع تحت يدي من فهارس مكتبات العالم التي جمعت لها المخطوطات من كل حدب وصوب، فلم أجد للشرح فيها ذكراً، واستعنت في ذلك ببعض الفهارس الحديثة التي ترشد إلى أماكن وجود المخطوطات، كتاريخ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٢٧) والعجب من الذهبي كيف لم يترجم لابن المرابط، وإنَّما ذكره عرضاً في وفيات سنة ٤٨٥هـ وأعجب منه أن محققي ذاك الجزء من السير ما عرَّفا بابن المرابط، ولا ذكرا أين توجد ترجمته؟!!!

(٢) الصلة (٣/ ٨١٥).

بروكلمان وتاريخ التراث العربي، فلم أحل من ذلك بطائل، فأوشكتُ أن أقطع بفقدان الكتاب، وانقطاع أثره.

٣ ـ النصوص المقتبسة من شرح ابن المرابط الأندلسي:

وبينا أنا على تلك الحال، أتردد بين الأسف على الكتاب، وبين الطمع في العثور عليه، إذ مرَّ بي ذكر **ابن المرابط** في «فتح الباري» للحافظ ابن حجر، فأمعنتُ في تتبعه من الكتاب كله، ثُمَّ أضفت عليه «عمدة القاري» للبدر العيني، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، فوقفتُ في هذه الكتب الثلاثة على ثلاثة وعشرين نصاً منقولة عن ابن المرابط.

ولقد استخرتُ الله عز وجل في تجريد نُقول الشُّراح الثلاثة الذين أومأتُ إليهم آنفاً ـ عن **ابن المرابط**، فاستخرجت مادة علمية، رتبتُها على النحو التالي:

١ ـ جمعتُ كلَّ نصٍّ صريح الثبوت عن ابن المرابط، كأن يقول الناقل عنه: «قال ابن المرابط» ثُمَّ يذكر نص كلامه، كما التقطت كل كلام محكي عن ابن المرابط، كأن يقول الناقل: «وحكى ـ فلان عن ابن المرابط أن. . .»، ثُمَّ يذكر الكلام المحكي كما جمعت كل كلام مفهوم من صريح قول ابن المرابط، كأن يقول الناقل بعد ذكر أمر: «أشار إلى ذلك ابن المرابط».

٢ ـ رتبتُ ما التقطته على الكتب والأبواب، حسب ترتيب «الجامع الصحيح».

٣ ـ لم أنقل صيغ تراجم الأبواب بكاملها، فقد يُترجم البخاري بكلام يطول نقلُه، ويشقُّ ذكره، فلذلك قد أدعُ من الترجمة قليلاً أو كثيراً.

٤ ـ رقَّمتُ القدرَ المستخرجَ من شرح ابن المرابط، بأرقام متسلسلة.

٥ ـ صدَّرتُ ما استخرجته بقولي: «قال فلان في قوله كذا» فأذكر اسم الناقل عن ابن المرابط، ثُمَّ أنقل من لفظ الحديث، أو سنده، أو من كلام البخاري في الترجمة، القدرَ الذي شرحه ابن المرابط، ثُمَّ جاء الناقل فذكره عنه، وقد أخالف ذلك لبعض التدبير.

٦ ـ إذا كان النص وارداً عن اثنين من أصحاب الشروح الثلاثة المشار إليها آنفاً، تخيرت الصيغة الأتم فنقلتها عن أحدهما مع عدم إغفال ذكر الآخر، فأقول مثلاً: «قال القسطلاني وابن حجر واللفظ له...»، وأفعل ذلك أيضاً إذا اتفق أصحاب الشروح الثلاثة في النقل.

٧ ـ عزوتُ ما استخرجت إلى موضعه من الشروح الثلاثة المشار إليها آنفاً، ورددتُ القدرَ المتكلم عليه من لفظة أو رجل واقع في الإسناد إلى موضعه من الحديث أو الإسناد أو الترجمة.

٨ ـ ذكرتُ في الحاشية تعليقات بعض أهل العلم على كلام ابن المرابط.

٩ ـ إذا طال النقل، وامتد الكلام فإني أحذف من كلام الناقل عن ابن المرابط شيئاً قليلاً أو كثيراً، ولا يكون ذلك الحذف مخلًّا بمعنى الكلام المنقول، وأرشدُ إلى الحذف بنقاط تدل عليه.

١٠ ـ رقَّمت الكتب والأبواب وفق ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي للجامع الصحيح.

٢ ـ كتاب الإيمان

١ ـ باب قول النبي ﷺ:

«بني الإسلام على خمس»

١ ـ قال العيني في شرح قول عمر بن عبد العزيز: «إن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسنناً، فمن استكملها استكمل الإيمان...»[١]: قال **ابن المرابط**: «الفرائض ما فرض علينا من صلاة وزكاة ونحوهما، والشرائع كالتوجه إلى القبلة، وصفات الصلاة وعدد شهر رمضان، وعدد جلد القاذف وعدد الطلاق، إلى غير ذلك، والسنن ما أمر به الشارع من فضائل الأعمال، فمن أتى بالفرائض والسنن وعرف الشرائع فهو مؤمن كامل»[٢].

٢ ـ قال العيني في شرح قول معاذ: «اجلس بنا نؤمن ساعة»[٣]، قال **ابن المرابط**: «نتذاكر ما يصدق اليقين في قلوبنا، لأنَّ الإيمان هو التصديق بما جاء من عند الله تعالى»[٤].

---

(١) انظر: ترجمة رقم (١) من كتاب الإيمان.
(٢) عمدة القاري (١/ ١١٤).
(٣) انظر: إسناد الحديث رقم (٧٧) من الجامع الصحيح.
(٤) عمدة القاري (١/ ١١٥).

٣ ـ كتاب العلم

١٨ ـ باب متى يصح سماع الصغير؟

٣ ـ قال العيني وابن حجر واللفظ له: «قوله حدثنا محمد بن يوسف»[١]، هو البيكندي كما جزم به البيهقي وغيره، وأمَّا الفريابي، فليست له رواية عن أبي مسهر، وكان أبو مسهر شيخ الشاميين في زمانه، وقد لقيه البخاري وسمع منه شيئاً يسيراً وحدث عنه هنا بواسطة، وذكر ابن المرابط ـ فيما نقله ابن رشيد عنه أن أبا مسهر تفرد برواية هذا الحديث عن محمد بن حرب»[٢].

١٢ ـ كتاب الخوف

٥ ـ باب صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماءً

٤ ـ قال ابن حجر في شرح قول البخاري: «واحتج الوليد بقول النبي ﷺ: «لا يصلين أحدٌ إلَّا في بني قريظة»[٣]. . . والأولى في هذا

---

(١) انظر: إسناد الحديث رقم (٧٧) من الجامع الصحيح.

(٢) فتح الباري (١/ ١٧٢)؛ وعمدة القاري (٣/ ٥٨) وقال ابن حجر تعليقاً على قول ابن المرابط: «وليس كما قال «ابن المرابط»، فإن النسائي رواه في السنن الكبرى عن محمد بن المصفى عن محمد بن حرب، وأخرجه البيهقي في المدخل من رواية محمد بن جوصاء ـ وهو بفتح الجيم والصاد المهملة ـ عن سلمة بن الخليل، وأبي التقي ـ وهو بفتح المثناة وكسر القاف ـ كلاهما عن محمد بن حرب، فهؤلاء ثلاثة غيرُ أبي مسهر رووه عن محمد بن حرب، فكأنه المتفرد به عن الزبيدي».

(٣) انظر: ترجمة رقم (٥) من كتاب الخوف.

ما قاله **ابن المرابط** ووافقه الزين ابن المنير أن وجه الاستدلال منه[1] بطريق الأولوية، لأنَّ الذين أخروا الصلاة حتَّى وصلوا إلى بني قريظة لم يعنفوا مع كونهم فوتوا الوقت، فصلاة من لا يفوت الوقت بالإيماء ـ أو كيف ما يمكن ـ أولى من تأخير الصلاة، حتَّى يخرج وقتها»[2].

١٣ ـ كتاب العيدين

٧ ـ باب المشي والركوب إلى العيد بغير أذان ولا إقامة

٥ ـ قال ابن حجر عند شرح ترجمة الباب: «في هذه الترجمة ثلاثة أحكام: صفة التوجه... فأمَّا الأول فقد اعترض عليه ابن التين فقال: ليس فيما ذكره من الأحاديث ما يدل على مشي ولا ركوب... ويحتمل أن يكون البخاري استنبط من قوله في حديث جابر: «وهو يتوكأ على يد بلال»[3] مشروعية الركوب لمن احتاج إليه، وكأنه يقول: الأولى المشي حتَّى يحتاج إلى الركوب، كما خطب النبي ﷺ قائماً على رجليه، فلمَّا تعب من الوقوف توكأ على بلال، والجامع بين الركوب والتوكؤ الإرتفاق بكل منهما، أشار إلى ذلك **ابن المرابط**»[4].

---

(١) أي من حديث الباب: «لا يصلين أحدٌ العصر إلَّا في بني قريظة...».
(٢) فتح الباري (٢/ ٤٣٧).
(٣) انظر: حديث رقم (٩٦١) من الجامع الصحيح.
(٤) فتح الباري (٢/ ٤٥١).

٢٣ ـ كتاب الجنائز

٥ ـ باب الإذن بالجنازة

٦ ـ قال ابن حجر: «قوله: «باب الإذن بالجنازة»، قال ابن رشيد: ضبطناه بكسر الهمزة، وسكون المعجمة، وضبطه **ابن المرابط** بمد الهمزة، وكسر الذال على وزن الفاعل»[١].

٣٢ ـ باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله...»

٧ ـ قال ابن حجر في الجمع بين حديثي عمر وعائشة[٢]: «وقد جمع كثير من أهل العلم بين حديثي عمر وعائشة بضروب من الجمع، أولها... ثالثها: يقع ذلك أيضاً لمن أهمل نهي أهله عن ذلك، وهو قول داود وطائفة، ولا يخفى أن محله ما إذا لم يتحقق أنَّه ليست لهم بذلك عادة، ولا ظن أنهم يفعلون ذلك، قال **ابن المرابط**: إذا علم المرء بما جاء في النهي عن النوح وعرف أن أهله من شأنهم يفعلون ذلك، ولم يُعلمهم بتحريمه ولا زجرهم عن تعاطيه، فإذا عُذب على ذلك عُذب بفعل نفسه لا بفعل غيره بمجرده»[٣].

٨ ـ ثُمَّ قال ابن حجر في القول السادس من أقوال أهل العلم في الجمع بين الحديثين المذكورين: «سادسها معنى التعذيب تألمٌ بما يقع من أهله من النياحة وغيرها، وهذا اختيارٌ لأبي جعفر الطبري

---

(١) فتح الباري (٣/ ١١٧) وقال ابن حجر متعقباً قول ابن المرابط: «قلت: والأول أوجه».

(٢) انظر: الحديثين برقم (١٢٨٨ و١٢٩٠).

(٣) فتح الباري (٣/ ١٥٤).

من المتقدمين، ورجحه **ابن المرابط** وعياض ومن تبعه... واستشهدوا له بحديث قيلة بنت مخرمة...: «قلت: يا رسول الله قد ولدته فقاتل معك يوم الربذة، ثُمَّ أصابته الحمى، فمات ونزل عليَّ البكاء، فقال رسول الله ﷺ: «أيغلب أحدكم أن يصاحب صويحبه في الدنيا معروفاً، وإذا مات استرجع، فوالذي نفس محمد بيده، إن أحدكم ليبكي، فيستعبر إليه صويحبه، فيا عباد الله لا تعذبوا موتاكم»... قال ابن المرابط: حديث قيلة نصٌّ في المسألة فلا يعدل عنه»[1].

٣٣ ـ باب ما يكره من النياحة على الميت

٩ ـ قال ابن حجر: «قوله باب ما يكره من النياحة على الميت... ويحتمل أن تكون ما مصدرية، ومن تبعيضية والتقدير كراهية بعض النياحة، أشار إلى ذلك **ابن المرابط** وغيره»[2].

٥١ ـ باب السرعة بالجنازة، وقال أنس رضي الله عنه: «أنتم مشيعون فامش بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شمالها».

١٠ ـ قال ابن حجر: «قوله: «وقال أنس: أنتم مشيعون فامش...» قال الزين ابن المنير: «مطابقة هذا الأثر للترجمة أن الأثر

---

(١) فتح الباري (٣/ ١٥٥) وقال ابن حجر بعد أن نقل قول ابن المرابط: «واعترضه ابن رشيد بأنَّه ليس نصًا، وإنَّما هو محتمل، فإن قوله: «فيستعبر إليه صويحبه»، ليس نصًا في أن المراد به الميت، بل المحتمل أن يراد به صاحبه الحي، وأن الميت يعذب حينئذ ببكاء الجماعة عليه».

(٢) فتح الباري (٣/ ١٦١).

يتضمن التوسعة على المشيعين وعدم التزامهم جهة معينة، وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي، وقضية الإسراع بالجنازة أن لا يلزموا بمكان واحد، يمشون فيه لئلا يشق على بعضهم، ممن يضعف في المشي، عمن يقوى عليه. . . وقد سبق إلى نحو ذلك **أبو عبد الله بن المرابط** فقال: قول أنس ليس من معنى الترجمة إلَّا من وجه أن الناس في مشيهم متفاوتون»[1].

٥٦ ـ باب سنة الصلاة على الجنائز، وقال النبي ﷺ: «من صلى على الجنازة...».

١١ ـ قال القسطلاني وابن حجر ـ واللفظ له ـ: «قال ابن رشيد نقلاً عن **ابن المرابط** وغيره ما محصله: مراد هذا الباب، الرد على من يقول إن الصلاة على الجنازة إنَّما هي دعاء لها واستغفار، فتجوز على غير طهارة، فأَوَّلَ المصنف الرد عليه، من جهة التسمية التي سماها رسول الله ﷺ صلاة، ولو كان الغرض الدعاء وحده لما أخرجهم إلى البقيع، ولدعا في المسجد وأمرهم بالدعاء معه، أو التأمين على دعائه، ولما صفَّهم خلفه كما يصنع في الصلاة المفروضة والمسنونة، وكذا وقوفه في الصلاة، وتكبيره في افتتاحها وتسليمه في التحلل منها، كل ذلك دالٌّ على أنها على الأبدان، لا على اللسان وحده، وكذا امتناع الكلام فيها، وإنَّما لم يكن فيها ركوع ولا سجود لئلا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادة للميت، فيضل بذلك انتهى»[2].

---

(١) فتح الباري (٣/ ١٨٣).

(٢) فتح الباري (٣/ ١٩٢)؛ وإرشاد الساري٢/ ٤٢٦، وقد صرَّح القسطلاني بوجود هذا النص في فتح الباري.

٦٣ ـ باب أين يقوم من المرأة والرجل؟

١٢ ـ قال ابن حجر في شرح حديث سمرة بن جندب: «صليتُ وراء النبي ﷺ على امرأة ماتت في نِفاسها، فقام وسطها» ـ: «وحكى ابن رشيد عن **ابن المرابط** أنَّه أبدى لكونها نفساء علَّة مناسبة، وهي استقبال جنينها، ليناله من بركة الدعاء»[١].

٨١ ـ باب الجريدة على القبر، وأوصى بريدة الأسلمي أن يجعل في قبره جريدتان....

١٣ ـ قال ابن حجر: «قوله: «وأوصى بريدة الأسلمي. . . إلخ، قال **ابن المرابط** وغيره: يحتمل أن يكون بريدة أمر أن يغرزا في ظاهر القبر اقتداءً بالنبي ﷺ في وضعه الجريدتين في القبرين، ويحتمل أن يكون أمر أن يجعلا في داخل القبر، لما في النخلة من البركة لقوله تعالى: «كشجرة طيبة»، والأول أظهر، ويؤيده إيراد المصنف حديث القبرين في آخر الباب، وكأنَّ بريدة حمل الحديث على عمومه، ولم يره خاصا بذينك الرجلين»[٢].

٢٩ ـ كتاب فضائل المدينة

٥ ـ باب من رغب عن المدينة

١٤ ـ قال القسطلاني وابن حجر ـ واللفظ له ـ: «قوله: «فيجدانها وحوشاً»[٣]، قال النووي: الصحيح أن معناه يجدانها ذات

---

(١) فتح الباري (٣/ ٢٠١).

(٢) فتح الباري (٣/ ٢٢٣).

(٣) هذه قطعة من حديث أبي هريرة برقم (١٨٧٤).

وحوش قال: وقد يكون وحشاً بمعنى وحوش، وأصل الوحش كل شيء توحش من الحيوان، وجمعه وحوش، وقد يعبر بواحده عن جمعه، وحكى عن **ابن المرابط** أن معناه أن غنم الراعيين المذكورين، تصير وحوشاً، إما بأن تنقلب ذاتها، وإما أن تتوحش وتنفر منهما، وعلى هذا فالضمير في يجدانها يعود على الغنم، والظاهر خلافه»[1].

٦٥ ـ كتاب التفسير

٩٦ ـ سورة ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾

١٥ ـ قال ابن حجر: «قوله: «الصالحة»[2] قال **ابن المرابط**: هي التي ليست ضغثاً، ولا من تلبيس الشيطان، ولا فيها ضربُ مَثلٍ مُشكل»[3].

---

(١) قال ابن حجر، قال النووي: «الصواب الأول»، وانظر فتح الباري (٤/ ٩١)؛ وإرشاد الساري (٣/ ٣٣٤)، وأصل مقالة النووي في شرحه على مسلم (٩/ ١٦١)، ولقد نقل ما ذكره عن ابن المرابط بواسطة القاضي عياض، ثُمَّ قال: «وأنكر القاضي هذا، واختار أن الضمير في: «يجدانها» عائد إلى المدينة، لا إلى الغنم، وهذا هو الصواب، وقول ابن المرابط غلط والله أعلم».

(٢) من قول عائشة رضي الله عنها: «كان أول ما بدئ به رسول الله ﷺ الرؤيا الصالحة في النوم...» حديث رقم (٤٩٥٣) ووقع فيه: «الصادقة»، وهو مخالف لما ذكره ابن حجر.

(٣) فتح الباري (٨/ ٧١٧) وقال ابن حجر: «وتعقب الأخير بأنَّه إن أراد بالمشكل ما لا يوقف على تأويله، فمسلَّم، وإلَّا فلا».

٦٥ ـ كتاب النكاح

١٣ ـ باب من جعل عتق الأمة صداقها

١٦ ـ قال العيني والقسطلاني وابن حجر ـ واللفظ له ـ : «قوله: باب من جعل عتق الأمة صداقها»، كذا أورده غير جازم بالحكم وقد أخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم وطاوس. . . قالوا إذا أعتق أمته على أن يجعل عتقها صداقها، صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث[1]، وأجاب الباقون عن ظاهر الحديث بأجوبة أقربها إلى لفظ الحديث أنَّه أعتقها بشرط أن يتزوجها، فوجبت له عليها قيمتها، وكانت معلومة فتزوجها بها، ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب: «سمعت أنساً قال سبى النبي ﷺ صفية فاعتقها وتزوجها»، فقال ثابت لأنس: ما أصدقها؟ قال نفسها، فأعتقها». . . وقال آخرون: قوله: «أعتقها وتزوجها» معناه أعتق ثُمَّ تزوجها فلمَّا لم يعلم أنَّه ساق لها صداقاً، قال أصدقها نفسها أي لم يصدقها شيئاً فيما أعلم، ولم ينف أصل الصداق، ومن ثُمَّ قال أبو الطيب الطبري من الشافعية، **وابن المرابط** من المالكية، ومن تبعهما إنه قول أنس، قاله ظنًّا من قِبل نفسه، ولم يرفعه»[2].

---

(١) يعني: حديث أنس برقم (٥٠٨٦) أن رسول الله ﷺ أعتق صفية وجعل عتقها صداقها».

(٢) فتح الباري (٩/ ١٢٩)؛ وعمدة القاري (٢٠/ ٨٢)؛ وإرشاد الساري (٨/ ١٧).

٢٠ ـ باب: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

١٧ ـ قال ابن حجر: «وقال **ابن المرابط** حديث عم حفصة قبل حديث عمِّ عائشة(١)، وهما متعارضان في الظاهر، لا في المعنى، لأنَّ عم حفصة أرضعته المرأة مع عمر، فالرضاعة فيهما من قبل المرأة، وعم عائشة إنَّما هو من قبل الفحل، كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها، فجاء أخوه يستأذن عليها فأبت فأخبرها الشارع أن لبن الفحل يحرم كما يحرم من قبل المرأة انتهى»(٢).

---

(١) يشير ابن المرابط إلى الحديث الذي أخرجه البخاري عن عمرة بنت عبد الرحمن، أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرتها أن رسول الله ﷺ كان عندها، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة، قالت فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك، فقال النبي ﷺ: «أراه فلاناً ـ لعم حفصة من الرضاعة ـ قالت عائشة: «لو كان فلان حيًّا ـ لعمها من الرضاعة ـ دخل عليَّ؟ فقال: نعم، الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة»، حديث رقم (٥٠٩٩).

(٢) فتح الباري (٩/ ١٣٩) وقال ابن حجر تعليقاً على قول ابن المرابط: «فكأنه جوز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة، كان نظير عم حفصة في ذلك، فلذلك سألت ثانياً في قصة أبي القعيس، وهذا إن كان وجده منقولًا، فلا محيد عنه، وإلَّا فهو حمل حسن».

٨٦ ـ باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها لأحدٍ إلَّا بإذنه

١٨ ـ قال العيني عند قوله: «وما أنفقت من نفقةٍ عن غير أمره، فإنه يؤدى إليه شطره»[١]... وقال **ابن المرابط**: وهذه النفقة هي الخارجة عن المعروف الزائدة على العادة، بدليل نصِّ هند: «بالمعروف»، وحديث: «إن للخازن فيما أنفق أجراً، وللزوجة أجراً»، يعني بالمعروف، وهذا النصف يجوز أن يكون النصف الذي أبيح لها أن تتصدق به بالمعروف»[٢].

٦٨ ـ كتاب الطلاق

١١ ـ باب الطلاق في الإغلاق والكره...

١٩ ـ قال العيني وابن حجر ـ واللفظ له ـ: «وقال **ابن المرابط**: الإغلاق حرج النفس، وليس كل من وقع له فارق عقله، ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه: كنت غضباناً، انتهى»[٣].

٢٠ ـ قال ابن حجر: «قوله: «وقال عثمان: ليس لمجنون ولا لسكران طلاق»[٤]... وذهب إلى عدم وقوع طلاق السكران أيضاً أبو الشعثاء وعطاء وطاوس... وقال بوقوعه طائفة من التابعين...

---

(١) هذه قطعة من حديث أبي هريرة برقم (٥١٩٥).

(٢) عمدة القاري (٢٠/ ١٨٦).

(٣) فتح الباري (٩/ ٣٨٩)؛ وعمدة القاري (٢٠/ ٢٥٠).

(٤) قول عثمان واقع في ترجمة هذا الباب.

وقال **ابن المرابط**: إذا تيقنا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق، وإلَّا لزمه، وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة، أن لا يعلم ما يقول»[١].

١٨ ـ باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَـٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ ۚ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ﴾.

٢١ ـ قال ابن حجر عند شرح قول نافع أن ابن عمر كان إذا سئل عن نكاح النصرانية واليهودية قال: «إن الله حرم المشركات على المؤمنين، ولا أعلم من الإشراك شيئاً أكبر من أن تقول المرأة ربُّها عيسى، وهو عبد من عباد الله»[٢]، وقال أبو عبيد: المسلمون اليوم على الرخصة، ورُوي عن عمر أنَّه كان يأمر بالتنزه عنهن، من غير أن يحرمهن، وزعم **ابن المرابط** تبعاً للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً»[٣].

٢٣ ـ باب الظهار...

٢٢ ـ قال العيني عند شرح قول البخاري في الترجمة تعليقاً على

---

(١) فتح الباري (٩/ ٣٩١) وقال ابن حجر بعد حكاية قول ابن المرابط: «وهذا التفصيل لا يأباه من يقول بعدم طلاقه، وإنَّما استدل من قال بوقوعه مطلقاً، بأنَّه عاصٍ بفعله، لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الإثم، لأنَّه يؤمر بقضاء الصلوات وغيرها ممَّا وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه».

(٢) حديث رقم (٥٢٨٥).

(٣) فتح الباري (٩/ ٤١٧) وقال ابن حجر متعقباً: «لكنه خلاف ظاهر السياق».

قول عكرمة: «إن ظاهر من أمته، فليس بشيء، إنَّما الظهار من النساء، وفي العربية» لِما قالوا «أي فيما قالوا، وفي نقض ما قالوا: «وهذا أولى لأن الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور»[1]، قال ابن المرابط: «قالت فرقة ثُمَّ يعودون لما قالوا من الظهار، فيقولون بالظهار مرة أخرى وهو الذي أنكره البخاري»[2].

٨٧ ـ كتاب الديات

٤ ـ باب سؤال القاتل حتَّى يقرَّ والإقرار في الحدود

٢٣ ـ قال ابن حجر في آخر شرح حديث الباب[3]: «وادعى ابن المرابط من المالكية أن هذا الحكم كان في أول الإسلام وهو قبول قول القتيل، وأنَّ ما جاء أنَّه اعترف فهو في رواية قتادة ولم يقله غيره، وهذا ممَّا عُدَّ عليه انتهى»[4].

---

(١) قول عكرمة مع قول البخاري واقعان في ترجمة هذا الباب.

(٢) عمدة القاري (٢٠/ ٥٨٤).

(٣) هو حديث قتادة عن أنس رضي الله عنه أن يهوديًّا رضَّ رأس جارية بين حجرين، فقيل لها: «من فعل بك هذا أفلان أو فلان حتَّى سميَّ اليهودي، فأتى به النبي ﷺ، فلم يزل به حتَّى أقرَّ، فرضَّ رأسه بالحجارة».

(٤) الفتح (١٢/ ١٩٨) وتعقب ابن حجر قول ابن المرابط قائلاً: «ولا يخفى فساد هذه الدعوى، فقتادة حافظٌ، زيادته مقبولة لأنَّ غيره لم يتعرض لنفيها فلم يتعارضا، والنسخ لا يثبت بالإحتمال».

٥ ـ التعليق على النصوص المقتبسة من شرح ابن المرابط:

للمتأمل في هذه النصوص المنقولة عن ابن المرابط أن تعنَّ له الأمور الآتية:

١ ـ لقد تكلم **ابن المرابط** في شرحه على أسانيد الأحاديث، كما أنه اعتنى بشرح تراجم الأبواب، وبيان مناسبتها لما فيها من آثار، وتكلم ابن المرابط أيضاً على الأحاديث التي يسوقها البخاري في الأبواب، مستنبطاً ما فيها من فقه وأحكام، ودافعاً ما قد يكون بينها من تعارض وعدم انسجام.

٢ ـ وتظهر القيمة العلمية لشرح **ابن المرابط** للجامع الصحيح، فيما استفدناه من هذه النصوص ـ من نقول بعض أهل العلم عنه، واقتباسهم من فوائده، فمن هؤلاء القاضي عياض كما أفادته عبارة النووي التي نقلناها عنه آنفاً، ومنهم أيضاً الزين ابن المنير وابن رشيد السبتي الذي نقل عن **ابن المرابط** في «ترجمان التراجم».

٣ ـ يبدو أن الحافظ ابن حجر رجع في بعض ما نقله عن ابن المرابط إلى «ترجمان التراجم» لابن رشيد السبتي، لأنَّه صرح بذلك عندما قال: «ووقفت على مجلد من كتاب اسمه «ترجمان التراجم»، لأبي عبد الله بن رشيد يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب «الصيام»، ولو تمَّ لكان في غاية الإفادة. . .»[١].

---

(١) هدي الساري (ص١٤) ومن هذا النص تبين أن ابن حجر قد استفاد =

٤ ـ لم يكتف ابن حجر بالنقل المجرد عن ابن المرابط، من غير نقد أو تعقب، بل كان أحياناً يعترض عليه، وينقض قوله، ويبين الخطأ فيه.

وبعد فهذه شذرات أحسبها قليلة عن شرح أندلسي يكاد يكون مفقوداً، رجوتُ بها حصولَ العلم بهذا الشرح الجليل الذي نقل منه القاضي عياض، والزين ابن المنير، وابن رشيد السبتي، واقتبس من فوائده ابن حجر والعيني والقسطلاني، ولستُ أزعمُ لنفسي بلوغَ الغاية في هذه الشَّذرات، والباب مفتوح لاستدراك الفوات، ووصْل البحث بتكملةٍ تُشفي به على الغاية، وتصل به إلى النهاية.



= من كلام ابن المرابط من ترجمان التراجم إلى كتاب الصوم، وما بعد ذلك فيكون الحافظ رجع فيه رأساً إلى شرح ابن المرابط، أو نقل منه بواسطة ذكرها تارةً، وأسقطها تارةً أخرى.

شرح أندلسي نادر
لصحيح الإمام البخاري[1]
(شرح ابن ورد المري الأندلسي)

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة الذخائر اللبنانية العدد ٢٥ ـ ٢٦ ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.

شرح أندلسي نادر
لصحيح الإمام البخاري
(شرح ابن ورد المري الأندلسي)

سمع أهل المغرب والأندلس صحيح البخاري من رواته الأوائل في المشرق الإسلامي قديماً في أثناء الرحلة، وزمن الطلب، ثُمَّ حملوه إلى ديارهم فأدخلوه إليها، وجلسوا إلى الناس لإسماعه وروايته، ثُمَّ أقبلوا عليه بعدُ للتفقه في معانيه، وشرح ألفاظه، فعُرفت لهم في ذلك كتبٌ مبسوطة، وتآليف مشهورة، وتقاييد مأثورة وقف عليها بعد حين أعلام شراح «صحيح البخاري» في الشرق، فنهلوا من حياضها، واستمدوا من معينها، واقتبسوا من نور مشكاتها.

ومن أهل الأندلس خاصة، جمع من أهل العلم عرفوا بمزيد العناية في شرح صحيح البخاري، فصنفوا في ذلك مؤلفات أذهب أكثرها الزمن، وطواها النسيان، ولم يبق منها إلَّا بقية مخطوطة، عسى أن تمتد إليها أيدي العلماء المحققين الأثبات، لإخراجها إلى النور، وبعثها من جديد.

ومن الشروح الأندلسية لصحيح البخاري التي عفا عليها الزمن ولم يبق منها إلَّا أثراً شرح أبي القاسم أحمد بن محمد بن ورد المري.

١ ـ ترجمة أبي القاسم أحمد بن ورد المري:[١]

لعل أقدم منْ ترجم لابن ورد ابنُ بشكوال، ثُمَّ تلاه ابنُ الأبار، فلسان الدِّين ابن الخطيب، فابن فرحون المالكي، ثُمَّ جاء على أثرهم صاحب «شجرة النور الزكية».

ولقد بسط ابنُ الأبار القول في ترجمة ابن ورد، فأطال فيها، ويتلوه في الطُّول والبسط: ابنُ بشكوال في «الصلة»، وابنُ الخطيب في «الإحاطة»، وابنُ فرحون في «الديباج المذهب»، بيْد أن مادة الترجمة عند هؤلاء الثلاثة الأعلام متقاربة في الطول، متفقة في أخبار ابن ورد، وعند كل واحد منهم ما ليس عند الآخر، وأمَّا صاحب «شجرة النور الزكية»، فترجمَ لابن ورد ترجمة متوسطة الطول، وكأنْ نظر في كتابتها المصادر السابقة[٢].

ولقد ساق ابن بشكوال وابن الأبار نسب ابن ورد هكذا: «أحمد بن محمد بن عمر التميمي أبو القاسم بن ورد»[٣]، بينما ساقه

---

(١) نوَّه بهذه الترجمة ـ على أنها أول ترجمة علمية معاصرة لهذا العَلم، الدكتورُ قطب الريسوني في دراسته عن ابن ورد مفتياً.

(٢) خفيتْ ترجمة ابن ورد على محقق فهرس ابن خير في طبعة دار الكتب العلمية لسنة ١٤١٩هـ فقال في التعليق على اسم ابن ورد عندما ذكر ابن خير كتابه: «الجوابات الحسان» (ص٢١٩): «لم أعثر على ترجمة للمؤلف أو على ذكر الكتاب».

(٣) الصلة (١/ ٧٢) الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م؛ والمعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي (ص٢٠) دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٣٨٧هـ.

لسان الدِّين ابن الخطيب هكذا: «أحمد بن عمر بن يوسف بن إدريس بن عبد الله بن ورد التميمي»[1]، وجمع بين السياق الأول والثاني ابن فرحون وصاحب «شجرة النور الزكية» فقالا: «أحمد بن محمد بن عمر بن يوسف بن إدريس بن عبد الله ـ وأسقطها صاحب الشجرة ـ ابن ورد التميمي»[2].

واتفق الكلُّ على أنَّ ابنَ ورد من أهل المرية، لكن ابن الأبار نبَّه على أصله فقال: «... وكان أبوه من أهل القيروان، ورد المرية فوطنها إلى أنْ مات بها، ونشأ ابنُه هذا...»[3].

ولقد صرح ابنُ ورد بمولده فيما كتب به إلى عصْريِّه ابنِ بشكوال الذي قال: «وكتب إلينا بمولده... بخطه»، وقال: «وُلدت ليلة الثلاثاء لثلاثٍ بقين من جمادى الآخر من سنة خمس وستين وأربعمائة»[4].

وكان ابنُ ورد في أوليته قد تعلَّق بالسوق، وصحبه في ذلك أخوه أبو مروان عبد الملك، قال ابن الأبار: «ثم انتقلا إلى الطلب، وقراءة العلم»[5].

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة (١/ ١٦٩)، تحقيق محمد عبد الله عنان الطبعة المصرية ١٣٩٣هـ، وابن ورد صاحبنا المنوه به هنا خال التميمي، لكن غلبت عليه النسبة إليه، هكذا قال ابن الأبار.

(٢) الديباج المذهب (ص١٠٤) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤١٧هـ؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١٣٤) دار الفكر.

(٣) معجم ابن الأبار (ص٢٠).

(٤) الصلة (١/ ٧٢).

(٥) معجم ابن الأبار (ص٢٠).

ثم دأبَ ابنُ ورد في الطلب والسماع، فأخذ عن القاضي أبي عبد الله بن المرابط شارح البخاري، قال ابن الأبار: «واختلف إليه قديماً وسمع منه، وأجاز له جميع روايته عن الطلمنكي وابن مقبل، وأبي عمرو المقرئ، والمهلب بن أبي صفرة»[1].

وصحب ابنُ ورد بالمرية أبا محمد عبد الله المعروف بابن العسال الزاهد الطليطلي، وأبا محمد بن سابق الصقلي[2]، ودرس عليه الأصول[3].

وطلب ابن ورد الفقه، فأخذ عن أبي إسحاق بن الأسود الغساني[4]، ثُمَّ رحل إلى قرطبة فلقي بها فقهاءها الذين تصدَّروا للفُتيا والتدريس: أبا القاسم أصبغ بن المناصف، وأبا الوليد بن محمد بن أحمد بن رشد، وأبا الوليد هشام بن أحمد المعروف بابن العواد[5]، وأخذ الأدب والغريب عن ابن أبي الحسين بن سراج[6].

ثم أمعن ابن ورد في تحصيل المسموعات، فرحل سنة ٤٩٣هـ أو نحوها إلى سجلماسة، فسمع بها صحيح البخاري من أبي القاسم

---

(١) معجم ابن الأبار (ص٢١).

(٢) الصلة (١/ ٧٢)؛ ومعجم ابن الأبار (ص٢١)؛ والإحاطة (١/ ١٧٠).

(٣) معجم ابن الأبار (ص٢١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الصلة (١/ ٧٢)؛ ومعجم ابن الأبار (ص٢١)؛ والإحاطة (١/ ١٧٠).

(٦) معجم ابن الأبار (ص٢١)؛ والديباج المذهب (ص١٠٥).

بكار بن برهون بن عيسى الثعلبي الفاسي، ثُمَّ السجلماسي المعروف بابن الغرديس[1].

ثم لمَّا كانت سنة ٤٩٦هـ ورد على المرية أبو علي الجياني، للاستشفاء بعاصمتها فلازمه ابن ورد، فسمع عليه، «سنن أبي داود» السجستاني، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، و«تقييد المهمل وتمييز المشكل»[2].

ثمَّ لمَّا رحل أبو علي الجياني إلى قرطبة، تبعه ابن ورد، فسمع منه هناك «الموطأ» و«صحيح البخاري»، قال ابن الأبار: «وأجاز له، وشهد موته هنالك في شعبان سنة ٤٩٨هـ»[3].

وفي المرية سمع ابن ورد من أبي علي الصدفي، وروى عنه جملة من الكتب كرياضة المتعلمين لأبي نعيم، و«أدب الصحبة» للسلمي[4]، كما روى أيضاً عن أبي الحسن المبارك المعروف

---

(١) في معجم ابن الأبار (ص٢٢): «بن نزهون» وفي صحيح البخاري في الدراسات المغربية (ص٥) ما أثبته، وقال ابن الأبار في ابن الغرديس: «كان قد حجَّ قديماً وسمع الكتاب ـ يعني البخاري ـ من أبي ذر الهروي، وعمر طويلاً حتَّى انفرد بروايته، يقال إنه بلغ المائة أو أربى عليها، وبيته شهير بمدينة فاس».

(٢) معحم ابن الأبار (ص٢٢)؛ والإحاطة (١/ ١٧٠)؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١٣٤).

(٣) معحم ابن الأبار (ص٢٢).

(٤) المصدر السابق.

بابن الخشاب أحد الرواة عن أبي بكر الخطيب البغدادي، وأبي بكر القضاعي[1].

وتقدَّم ابنُ ورد في العلوم، حتَّى برَّز فيها، قال ابن الزبير: «... كان موفور الحظ من الأدب والنحو والتاريخ، متقدماً في علم الأصول والتفسير، حافظاً متقناً»[2].

وتصدى ابن ورد للتدريس، فكان له مجلسٌ يتكلم فيه على الصحيحين، ويخص الأخمسة بالتفسير[3].

وحمل عنه العلمَ لذلك طائفة من العلماء، وصفهم ابن الأبار بأنهم «جلة شاركوه في بعض شيوخه»[4]، ومن هؤلاء: أبو جعفر أحمد بن الباذش الغرناطي[5]، وأبو القاسم ابن عمران الخزرجي الفاسي وهو آخر من روى عن ابن ورد بفاس[6]، وعبد المنعم بن محمد الغرناطي المعروف بابن الفرس وغيرهم[7].

وألَّف ابن ورد كتباً في الحديث والفقه منها:

١ ـ «وضع على المدونة».

٢ ـ «تعليق على صحيح البخاري»، وسيأتي الكلام عليه بعد قليل.

---

(١) معجم ابن الأبار (ص٢٢)..

(٢) الديباج المذهب (ص١٠٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) معجم ابن الأبار (ص٢٢).

(٥) الإحاطة (١/ ١٧١)؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١٣٤)

(٦) الإحاطة (١/ ١٧١).

(٧) الإحاطة (١/ ١٧١)؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١٣٤)

٣ ـ **مسائل وأجوبة**: هكذا ذكرها ابن الأبار[١]، وسماها ابن خير في فهرسته: «كتاب الجوابات الحسان عن السؤالات ذوات الأفنان»، وأفاد أنَّه توجد فيه: «الجوابات الرائعة عن السؤالات الجامعة»، ومسائل أخرى شتى»، ثُمَّ قال: «حدثني بذلك كله إجازة منه لي ومشافهة»[٢].

وهذه الأجوبة الحسان في الفقه ومتعلقاته، وقد أخبرني شيخنا أبو أويس محمد بن الأمين بوخبزة ـ فيما كتب به إليَّ ـ أنَّه حقَّقها منذ سنوات، وناولها بعض الناشرين ليطبعها، فلم يفعل، قال الشيخ سلمه الله: «ولعلّه لمّا قلت في أولها من أن الونشريسي نقل معظمها في المعيار»[٣].

تولى ابنُ ورد القضاءَ في غير موضع من المدن الأندلسية، فاستقضي في إشبيلية وغرناطة[٤]، قال ابن الخطيب: «قال المؤرخون ولي قضاء غرناطة سنة عشرين يعين وخمسمائة ـ فعدل وأحسن السيرة، وبه تفقه طلبتها»[٥]، فاستقرت في النفوس جلالته، وعظُمت

---

(١) معجم ابن الأبار (ص٢٣).

(٢) فهرسة ابن خير (ص٢١٩)، وسمى صاحب شجرة النور الزكية الكتاب: «الأجوبة الحسان».

(٣) وحقق الأجوبة بعدُ شيخنا بوخبزة مع صديقنا الدكتور بدر العمراني الطنجي وصدرت ضمن مطبوعات الرابطة المحمدية للعلماء سنة ١٤٣٠هـ.

(٤) معجم ابن الأبار (ص٢٣)؛ والصلة (١/ ٧٢).

(٥) الإحاطة (١/ ١٧١).

في أعين الناس منزلته، ولذلك قرنه ابنُ الزبير بالقاضي أبي بكر ابن العربي المعافري فقال: «. . . انتهت إليه الرياسة في مذهب مالك، وإلى القاضي أبي بكر بن العربي المعافري في وقتهما، لم يتقدمهما بالأندلس أحدٌ في ذلك بعد وفاة القاضي أبي الوليد بن رشد»[١].

ولقد كانت بينه وبين ابن العربي المعافري مناظراتٌ ومذاكراتٌ، فقد نقل ابن الزبير أن أبا عمر بن عات قال: «حُدثت أن القاضي أبا بكر بن العربي اجتمع بابن ورد، وسهرا ليلة، وأخذا في التذاكر، فكانا عجباً، يتكلم أبو بكر، فيظنُّ السامع أنَّه ما ترك شيئاً إلَّا أتى به، ثُمَّ يجيبه أبو القاسم بأبدع جواب ينسي السامع ما سمع قبله، وكانا أعجوبتي دهرهما»[٢].

ووصف ابن بشكوال ابن ورد بالحفظ والإتقان فقال: «كان فقيهاً مثقفاً»[٣].

وأما ابن الأبار فقال في حليته ذاكراً المرية: «. . . فكان عالمها المنظور إليه، وحبرها المجمع عليه مع التحقيق، ودقة النظر، ولطف الاستنباط، وتوقد الذهن»[٤].

---

(١) الديباج المذهب (ص١٠٤).
(٢) المصدر السابق.
(٣) الصلة (١/ ٧٢).
(٤) معجم ابن الأبار (ص٢٠ ـ ٢١).

ونقل ابن الأبار عن أبي موسى عيسى بن عمران قوله في ابن ورد: «لم يكن بالأندلس مثل أبي القاسم ابن ورد، ولا أحاشي[1] من الأقوام من أحد»[2].

لبث ابنُ ورد في المرية، يسمع ويدرس، ويفتي إلى أنْ توفي في رمضان سنة أربعين وخمسمائة[3].

قال ابن الأبار: «ويُذكر أنَّه كفِّن في برد حبرة»[4].

٢ ـ تحقيق القول في شرح أبي القاسم بن ورد لصحيح البخاري:

وأقدمُ من وجدته ذكر لابن ورد شرحاً للجامع الصحيح، ابنُ الأبار، فإنه قال أثناء تعداد تآليفه: «... وتعليقٌ على صحيح البخاري»[5]، وذكره له القسطلانيُّ ووصفه بأنه واسعٌ جدًّا[6]،

---

(١) لا أحاشي: لا أستثني.

(٢) معجم ابن الأبار (ص٢٣).

(٣) الصلة (١/ ٧٣)؛ ومعجم ابن الأبار (ص٢٣)؛ والإحاطة (١/ ١٧١)؛ والديباج المذهب (ص١٠٥)؛ وشجرة النور الزكية (١/ ١٣٤).

(٤) معجم ابن الأبار (ص٢٣).

(٥) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي (ص٣٢) ويفهم من عبارة ابن الأبار أن شرح ابن ورد لطيف الحجم، وليس الواقع كذلك، إذ سيرد أنَّه واسع مبسوط كما سننقل عن السخاوي.

(٦) إرشاد الساري (١/ ٤٢) دار الفكر، بلا تاريخ، وتحرف ابن ورد فيها إلى بن فرد.

ونقل عبارةَ القسطلاني، حاجي خليفة، والقنوجي[1]، كما ذكره له صاحب شجرة النور الزكية وقال: «له شرح على البخاري، ظهر علمه فيه»[2].

وذكره له السخاوي وسماه: «**الاحتواء على غاية المطلب والمراد في شرح ما اشتمل عليه مصنف البخاري من علم المتن بعد التعريف برجال الإسناد**»، قال: «وهو واسعٌ جدًّا»[3].

وأغفل ذكر الشرح ممن له عناية بذكر شروح البخاري محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، وبروكلمان وفؤاد سزكين.

وما زلتُ أتطلبُ الأخبارَ عن هذا الشرح، وأراجع لذلك فهارس مكتبات المخطوطات شرقاً وغرباً، حتَّى يئست من الوقوف عليه، وقطعت أنَّه فُقد في جملة ما قد ضاع من تراث الأندلس المجيد، ثُمَّ طفقتُ أبحث في شروح المتأخرين عن مادة هذا الشرح، فلم أقف بعد الاستقراء التام، سوى على ثلاثة نُقولٍ عن أبي القاسم ابن ورد

---

(١) كشف الظنون (١/ ٥٤٦) دار الفكر؛ والحطة في ذكر الصحاح الستة (ص٣٢٣) تحقيق علي حسن الحلبي دار الجيل بيروت ودار عمار عمان ١٤٠٨هـ، وتحرف ابن ورد هناك إلى بن در، ولم يتجه للمحقق بعد ذكره للتحريف في الحاشية وجه، لأنَّه لم يعرف بابن ورد، ولا ترجمه كما صنع مع غيره.

(٢) شجرة النور الزكية (ص١٣٤).

(٣) الجواهر والدرر (٢/ ٧١١) تحقيق إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم ١٤١٩هـ، وأفاد السخاوي بأن ابن رشيد السبتي ينقل منه.

في «فتح الباري» قد تكون من شرحه[1].

وعبارة الشهاب القسطلاني تُشعر بأنه وقف على الشرح، إذ كيف يتهيأ له وصفه بالطول والسعة، وهو لم يره أو لم يقف عليه، إلَّا أن يقال، إنه نقل عبارة وصفه عمن سبقه ممن عاين الشرح ورآه، ويترجح ذلك بأن القسطلاني لم ينقل شيئاً عن ابن ورد أثناء الشرح، ولو أنه فعل لقوي الظنُّ بأنه طالع الشرح واستفاد منه.

وكلامُ صاحب «شجرة النور الزكية» مشعرٌ بأنه وقف على الشرح، لأنَّ فيه الحكم على ابن ورد بظهور علمه وفقهه في الشرح، وليس يتهيأ الحكم بذلك إلَّا بعد مطالعة الشرح، والوقوف عليه، وقد يقال ما قد قيل في عبارة القسطلاني، بأن صاحب الشجرة نقل رأي سابق عليه، قد مارس الشرحَ وخبره، حتَّى قال فيه ما قال، وهذا الاعتراض متجه وصحيح، وذلك لأنَّ صاحب الشجرة متأخر جدًّا.

ولقد رأيتُ أن أسوق هنا نُقولَ ابن حجر عن ابن ورد، مرتّباً لها على الكتب والأبواب، كسياق ابن حجر لها، فأذكر الكتاب ورقمه، والباب ورقمه، ثُمَّ أسوق من الترجمة أو الحديث القدرَ الذي تكلَّم عليه ابن ورد ونقله الحافظ ابن حجر، ورقمتُ النقول، وعلقتُ عليها بالقدر الذي يجليها ويقرب معناها.

---

(١) وفي الحق لقد وقفتُ في فتح الباري على أربعة نقول عن ابن ورد، أسقطت منها واحداً، لأنَّ ابن حجر نقله عن ابن رشيد الناقل له من أصل سماع ابن ورد للجامع الصحيح، ولقد نوه ابن رشيد بهذا الأصل في إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح تونس١٣٩٥هـ (ص١١٠)، فانظره فإنه نفيس.

٣ ـ نُقولُ الحافظ ابن حجر عن أبي القاسم بن ورد:

١٣ ـ كتاب العيدين

٢٥ ـ باب إذا فاته العيد يصلي ركعتين، وكذلك النساء ومن كان في البيوت والقرى، لقول النبي ﷺ: «هذا عيدنا أهل الإسلام...

١ ـ قال ابن حجر في شرح حديث الترجمة: «وأورد البخاري في هذا الباب حديث عائشة في قصة الجاريتين المغنيتين، وأشكلتْ مطابقته للترجمة على جماعة، وأجاب ابن المنير بأن ذلك يؤخذ من قوله ﷺ: «إنها أيام عيد»، فأضاف نسبة العيد إلى اليوم، فيستوي في إقامتها الفذُّ والجماعة والنساء والرجال، قال ابن رشيد: «وتتمته أن يقال إنها أيام عيد أي لأهل الإسلام بدليل قوله في الحديث الآخر: «عيدنا أهل الإسلام»، ولهذا ذكره البخاري في صدر الباب، وأهل الإسلام شامل لجميعهم أفراداً وجَمْعاً، وهذا يستفاد منه الحكم الثاني، لا مشروعية القضاء قال: والذي يظهر لي أنَّه أخذ مشروعية القضاء[١] من قوله «فإنها أيام عيد» أي أيام منى، فلمَّا سمَّاها أيام عيد كانت محلًّا لأداء هذه الصلاة، لأنها شرعت ليوم العيد فيستفاد من ذلك أنها تقع أداءً، وأنَّ لوقت الأداء آخراً، وهو آخر أيام منى قال ووجدت بخط **أبي القاسم ابن الورد**: لما سوغ ﷺ للنساء راحة العيد المباحة[٢]، كان آكد أن يندبهن إلى صلاته في بيوتهن»[٣].

---

(١) يعني: قضاء صلاة العيد.

(٢) يريد استراحة العيد

(٣) الفتح (٢/ ٤٧٥).

١٩ ـ كتاب التهجد

٤ ـ باب ترك القيام للمريض

٢ ـ قال ابن حجر في شرح حديث جندب بن عبد الله[١]: «تنبيه استشكل أبو القاسم ابن الورد مطابقة حديث جندب للترجمة، وتبعه ابن التين فقال احتباس جبريل ليس ذكره في هذا الباب في موضعه، انتهى»[٢].

٢٤ ـ كتاب الزكاة

١١ ـ باب فضل صدقة الشحيح الصحيح

٣ ـ قال ابن حجر في شرح حديث عائشة[٣] ـ عند ذكر الخلاف فيمن كانت أول نسائه ﷺ موتاً بعده: «. . . وهذا يخالف ما أطلقه الشيخ محيي الدين[٤] حيث قال، أجمع أهل السير على أن زينب أول من مات من أزواجه، وسبقه إلى نقل الاتفاق ابن بطال كما تقدم، ويمكن الجواب بأن النقل مقيد بأهل السير فلا يرد نقل قول من خالفهم من أهل النقل ممن لا يدخل في زمرة أهل السير. . . وقد تقدم

---

(١) أخرجه البخاري برقم (١١٢٥) وفيه: «احتبس جبريل على النبي ﷺ فقالت امرأة من قريش أبطأ عليه شيطانه فنزلت: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾.

(٢) الفتح (٣/ ٩).

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٤١٢) وفيه أن بعض أزواجه ﷺ قلن له: «أينا أسرع بك لحوقاً؟ قال: أطولكنَّ يداً. . . فكانت سودة أطولهنَّ يداً».

(٤) هو الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ.

عن ابن بطال أن الضمير في قوله: «فكانت» لزينب، وذكرتُ ما يعكر عليه، لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة، لكون غيرها لم يتقدم له ذكرٌ، فلمَّا لم يطلع على قصة زينب، وكونها أول الأزواج لحوقاً به جعل الضمائر كلها لسودة، وهذا عندي من أبي عوانة[1]، فقد خالفه في ذلك ابن عيينة عن فراس[2]، كما قرأت بخط ابن رشيد أنَّه قرأه **بخط أبي القاسم ابن الورد**»[3].

٤ ـ التعليق على النصوص المستخرجة من شرح ابن ورد من فتح الباري:

للناظر في هذه النصوص الثلاثة عن ابن ورد أن تعنَّ له الأمور الآتية:

١ ـ وقوف ابن رشيد السبتي على شرح ابن ورد لصحيح البخاري، واستمداده منه في «ترجمان التراجم»، ولقد صرح بذلك جهاراً عندما قال: «ووجدت بخط أبي القاسم بن الورد...».

٢ ـ لم يقف الحافظ ابن حجر على شرح ابن ورد لصحيح البخاري، ونقل عنه بواسطة ابن رشيد، ومن الأدلة التي تؤيد ذلك:

أ ـ ثبوت نقل ابن حجر من «ترجمان التراجم» لابن رشيد، وإعجابه بالكتاب، وإشادته به.

---

(١) يعني: الواقع في إسناد حديث عائشة.
(٢) يعني: الواقع في إسناد حديث عائشة.
(٣) الفتح (٣/ ٢٨٧).

ب ـ لو كان ابن حجر وقف على شرح ابن ورد، لما احتاج إلى هذا التنزل في النقل الذي يطالعك في قوله: «... كما قرأت بخط ابن رشيد أنَّه قرأه بخط أبي القاسم بن الورد».

ت ـ اعتاد ابن حجر في «فتح الباري»، أن يصرح ـ فيما وجده بخط مؤلفه ـ بقوله: «قرأتُ بخطِّ فلان»[1]، ويمعن في ذلك حتَّى في نُقُوله عن أهل المغرب والأندلس[2]، وقد يُشكل على هذا الرأي، ما قد ورد في النص الثاني من النقل عن ابن ورد من غير واسطة، وجوابه واضح، لأنَّ العادة جرت بإسقاط الواسطة في النقل، مع قيام القرائن الواضحة على وجودها.

٣ ـ يظهر من تأمل النصوص المستخرجة أنها كلها ما عدا النص الثالث، متعلقة بشرح تراجم «الجامع الصحيح»، والكلام على مطابقة الحديث للترجمة، والسبب في ذلك واضح، لأنها في جملتها منقولة بواسطة ابن رشيد السبتي من «ترجمان التراجم»، وهو كتاب في شرح تراجم «الجامع الصحيح»، وبيان مناسبتها لما فيها من أحاديث.

٤ ـ يظهر من النصوص المستخرجة أنها من الكتب الأُول من «الجامع الصحيح»، وذلك لأنها منقولة بواسطة ابن رشيد من «ترجمان التراجم»، وهو كتاب لم يتمَّه ووصل فيه إلى كتاب الصوم[3].

---

(١) كقوله: «وقرأت بخط مغلطاي...» الفتح (١/ ٣٩٤).
(٢) كقوله: «وقرأت بخط الحافظ أبي علي الصدفي...» الفتح (٢/ ٤٧٤).
(٣) هدي الساري (ص١٤).

فهذه شذرات أحسَبها قليلة عن شرح أندلسي مفقود لصحيح الإمام البخاري، قلَّ من تعرض له أو نوه بذكره، رجوتُ من خلالها التنويه بشرحٍ استمد منه ابن رشيد السبتي في «ترجمان التراجم»، ونقل منه ابن حجر في «فتح الباري» بالواسطة، وعرفه الشهاب القسطلاني، وصاحب «شجرة النور الزكية»، وعسى أن تحث هذه الشذرات ما سكن من عزم أهل العلم الفاتر على البحث عن هذا الشرح النفيس فيما لم يفهرس من مخطوطات المكتبات العامة المعروفة، أو فيما لم يعلم من ذخائر المكتبات الخاصة التي تحتوي على عشرات الكتب النفيسة التي لا وجود لمثلها في العالم، وقد بخل بها أصحابها فلم يظهروها للناس، وعسى أن يستفيد من هذه الشذرات الباحثون في تراث الأندلس العظيم، ومنهم طائفة لا تزال تردد أسماء مؤلفات معروفة، تحسبها غاية ما يوجد، ومنتهى ما وصل إلينا، وتنسى جهلاً هذا الضرب الذي عفا عليه الدهر، ونسيه أهله، فأوشك ذكره من الناس يُرفع، وأثره من الأرض يذهب، لولا أنْ لطف الله فأبقى منه بقية تدل على ما ضاع منه، لا يعلمها كثيرٌ من الناس.

❑ ❑ ❑

المخبر الفصيح
في شرح البخاري الصحيح
لعبد الواحد ابن التين الصفاقسي[1]
(دراسة وتحليل)

(١) نُشرت هذه الدراسة في مجلة دعوة الحق العدد ٣٣٨ جمادى الثانية ١٤١٩هـ/ أكتوبر ١٩٩٨م.

المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح
لعبد الواحد ابن التين الصفاقسي
(دراسة وتحليل)

وضع الإمام البخاري كتابه «الجامع الصحيح» على ترتيب بديع، ونسق فريد، ومنهج عجيب، وشط محكم قويم، فنهض العلماء لاستخراج ما فيه من عجائب الترتيب، ولطائف الحكم، ونفائس الفقه، ودرر الاستنباط.

واشتهر الكتاب شرقاً وغرباً بين علماء المذاهب المتبوعة، فأقبلوا عليه اختصاراً وشرحاً وتعليقاً.

وكان فقهاء المالكية من أكثر الناس عناية بهذا الكتاب: رواية لألفاظه، وضبطاً لحروفه، وشرحاً لمتونه، وتعليقاً على تراجم أبوابه، وحلًّا لمشكلاته.

وسنفرد هذه الدراسة للكلام على شرح أحد أعلام المالكية من الغرب الإسلامي، وهو عبد الواحد ابن التين الصفاقسي.

١ ــ ترجمة ابن التين:

لم أقف مع كثرة البحث على ترجمة مبسوطة لابن التين، وقصارى ما وقفتُ عليه شذرات قليلة في «نيل الإبتهاج»، حيث ترجم

التنبكتي له في أقل من سطرين، وقال: «لم أقف على ترجمته»[1]، والشيخ مخلوف في «شجرة النور الزكية» في سطور معدودة، غالبها في الكلام على شرح ابن التين، وكأن الشيخ وقف عليه[2].

والإمام ابن التين هو أبو محمد عبد الواحد بن التين[3] الصفاقسي، نسبة إلى صفاقس المدينة المشهورة في تونس[4].

لم تذكر المصادر التي وقفتُ عليها في ترجمته شيوخه في العلم، وبداية طلبه، وتلاميذه، واكتفى الشيخ محمد بن محمد مخلوف بالتنويه به ووصفه بـ: «الشيخ الإمام العلَّامة الهمام المحدث الراوية المفسر المتفنن المتبحر»[5].

توفي العلَّامة ابن التين سنة ٦١١هـ بصفاقس، قال صاحب «شجرة

---

(١) نيل الإبتهاج بتطريز الديباج بهامش الديباج المذهب (ص١٨٨)، دار الكتب العلمية، بلا تاريخ، وأشار التنبكتي في كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج (١/ ٢٢٩)، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ إلى ابن التين إشارة عابرة وقال: «لم أقف على ترجمته إلَّا أنه كان قبل المائة السابعة».

(٢) شجرة النور الزكية (١/ ١٦٨) دار الفكر، بلا تاريخ.

(٣) بالتاء المثناة فوق ثُمَّ بالياء التحتية كما في كشف الظنون (١/ ٤٥٤) دار الفكر، بلا تاريخ.

(٤) يصف ياقوت الحموي في معجم البلدان (٢/ ١٣٧) دار الكتب العلمية ١٩٩٠م صفاقس، فيقول: «مدينة من نواحي إفريقية جل غلاتها الزيتون، وهي على ضفة الساحل...».

(٥) شجرة النور الزكية (١/ ١٦٨).

النور الزكية»: «وقبره بها معروف»[1]، ولم يحدد أبو العباس أحمد بن أحمد التنبكتي تاريخ وفاته وقال: «. . . كان قبل المائة السابعة»[2].

٢ ـ عنوان الشرح وتصحيح نسبته إلى المؤلف:

هذا الشرح صحيح النسبة إلى ابن التين، ذلك أن طائفة من العلماء والباحثين ذكروه له، ومن هؤلاء ابن خلدون الذي قال أثناء كلامه على ما ينبغي للمتصدي لشرح «الجامع الصحيح» مراعاته: «. . . ومن شرح الكتاب، ولم يستوف هذا كله، فلم يوف حق الشرح كابن بطال، وابن المهلب، وابن التين وغيرهم. . »[3].

ومنهم أبو العباس التنبكتي، فإنه ذكر ابن التين وقال: «صاحب شرح البخاري. . . وشرح الإمام عبد الواحد متداول»[4].

ومنهم حاجي خليفة الذي قال أثناء كلامه على شروح «الجامع الصحيح»: «. . . وشرح الإمام عبد الواحد ابن التين»[5].

---

(١) شجرة النور الزكية (١/ ١٦٨). .

(٢) نيل الإبتهاج بتطريز الديباج بهامش الديباج المذهب (ص١٨٨)، وتحرفت في المطبوع إلى التاسعة، والتصويب من طبعة مكتبة الثقافة الدينية بمصر (١/ ٣٢١)، ولم يعين وفاة ابن التين أيضاً حاجي خليفة وإسماعيل باشا في هدية العارفين (٥/ ٦٣٥) دار الفكر، بلا تاريخ.

(٣) مقدمة ابن خلدون (٢/ ٥٣٨) تونس ١٩٨٤م.

(٤) نيل الإبتهاج بتطريز الديباج بهامش الديباج المذهب (ص١٨٨).

(٥) كشف الظنون (١/ ٥٤٥).

ومنهم إسماعيل باشا البغدادي الذي ذكر الشارح، وقال: «. . . له شرح الجامع الصحيح»[1].

ومنهم العلَّامة محمد بن عبد الرحمن المباركفوري الذي ذكر طائفة من شروح «صحيح البخاري»، ثُمَّ قال: «. . . ومنها شرح ابن التين»[2].

ويعلم ممَّا سبق أن هؤلاء ذكروا الشرح من غير تنبيه على اسمه، وذكره غيرهم مسمى، لكن اختلفوا في ذلك اختلافاً كثيراً، ومن هؤلاء صاحب «شجرة النور الزكية» الذي سماه: «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح»[3]، وتابعه على ذلك محمد عصام عرار[4]، ومنهم العلَّامة عبد السلام المباركفوري الذي سمى الشرح: «المنجد الفصيح في شرح البخاري الصحيح»[5].

ومنهم الشهاب المقري الذي سمى الشرح: «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح»[6].

---

(١) هدية العارفين ٥/ ٦٣٥.

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي (١/ ٢٥٥) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ.

(٣) شجرة النور الزكية (١/ ١٦٨).

(٤) إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري (ص١٩١) مكتبة اليمامة ـ دمشق ١٤٠٧هـ.

(٥) سيرة الإمام البخاري (ص١٨٨) الهند ١٤٠٧هـ.

(٦) أزهار الرياض في أخبار عياض (٢/ ٣٥٠)، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين الإمارات والمغرب، بلا تاريخ.

ومنهم د/ يوسف الكتاني الذي سمى الشرح: «الخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح»[1].

ولقد رأيت أن لا أخرج من خلاف هؤلاء، فاخترت ما اختاره صاحب «شجرة النور الزكية» وغيره.

ومما ينبغي التنبيه إليه ههنا، أن شرح ابنه التين كبير في «مجلدات»[2].

٣ ـ موضع وجود الشرح:

أفاد بعض المشتغلين بالعلم الشرعي أن من شرح ابن التين قطعاً متفرقة موجودة، منها قطعة تتكون من ٢٨٠ ورقة بمكتبة حسن حسني عبد الوهاب التي آلت إلى دار الكتب الوطنية بتونس برقم (١٨٤٧٤)، ومنها قطعة أخرى تضم الجزء الثالث في ٢٣٠ لوحة خطية محفوظة بدار الكتب الوطنية بتونس برقم (٧١٠٢)[3].

ولم أكن عندما كتبتُ هذه الدراسة عن شرح ابن التين، واقفاً على وجود الشرح في تونس، فكتبتُ ما قد كتبتُ على ضوء نُقول

---

(١) مدرسة الإمام البخاري (٢/ ٥٧٢) دار لسان العرب ـ بيروت.

(٢) هدية العارفين (٥/ ٦٣٥).

(٣) «في ملتقى أهل الحديث على الشبكة إعلانٌ من غير واحد من الباحثين بعزمه على تحقيق هذه القطع من شرح ابن التين، كما أنه كان يتصل بي قديماً طالب في مرحلة الدبلوم من مراكش، بخصوص قيامه ببحث عن ابن التين.

الشراح المتأخرين عن المنوه به هنا، ومنهم: الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»، والبدر العيني في «عمدة القاري»، والشهاب القسطلاني في «إرشاد الساري».

ولقد تجمعت عندي مادة علمية كثيرة منقولة عن ابن التين من هذه الشروح، عنَّتْ لي أمور عنها:

١ ـ أكثر هؤلاء الشراح الثلاثة من النقل عن ابن التين، حتَّى لقد أحصيت غير مستوعب نقولهم عنه فبلغت قدراً كبيراً.

٢ ـ اشتملت هذه المادة المستخرجة على كلام ابن التين الذي توزع على أغلب كتب «الجامع الصحيح».

٣ ـ اشتملت هذه المادة المستخرجة على كلام ابن التين على التراجم والأبواب، ولم تقتصر على أحدهما.

وبعد أن ظفرت بمادة شرح ابن التين، أقبلت عليها دراسة وتحليلاً.

٤ ـ مصادر ابن التين في الشرح وموارده:

استمد العلَّامة ابن التين في شرح البخاري من عدة مصادر، يمكن تصنيفها على هذا النحو:

١ ـ **الشروح الموضوعة على البخاري**: جرى ابن التين في الشرح على أن يستمد من شروح من سبقه إلى وضع كتاب على صحيح الإمام البخاري.

ومن هذه الشروح شرح العلَّامة المحدث أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي[1]، ومنها ثلاثة شروح لثلاثة مالكية من الغرب الإسلامي، وهي شرح الإمام أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي[2]، وشرح المهلب بن أبي صفرة[3]، وشرح الإمام علي بن خلف بن بطال[4].

٢ ـ كلام أهل اللغة والنحاة: استمد ابن التين في الشرح من كلام اللغويين والنحاة في شرح لفظ أو إعراب مشكل، وهو في هذا قد يصرح بمصدره كقوله: «... وهو ضبط الصحاح...»[5]، أو كقوله: «... وضبط ابن فارس بفتحها..»[6]، وقد لا يصرح ابن التين بالمصدر، ويقتصر على قوله: «... والمعروف في اللغة...»[7]، أو قوله: «... النحاة يقولون...»[8]، أو قوله: «... إن بعض اللغويين قال...»[9].

---

(١) فتح الباري (٩/ ٤٦٨) دار الفكر.
(٢) الفتح (١/ ٤٠٢ و٢/ ٢٥)؛ وعمدة القاري (٦/ ٢٣٨ و٧/ ٢١٢) دار الفكر.
(٣) الفتح (٦/ ١٢٠).
(٤) الفتح (٢/ ١٧٨)؛ وعمدة القاري (٢/ ١٨٦).
(٥) الفتح (١/ ٥٨٠ و٩/ ٥٣٠ و١٢/ ٤٤٤)؛ وعمدة القاري (٢١/ ١٠٧)؛ وإرشاد الساري (١/ ٤٠٣) دار الفكر.
(٦) عمدة القاري (١٢/ ٢١٧).
(٧) الفتح (٢/ ٥).
(٨) الفتح (٨/ ٣٦٩).
(٩) عمدة القاري (٤/ ١٨٥).

٣ ـ **كتب المذهب المالكي وكلام أعلام المالكية**: أمعن ابن التين في النقل من كتب المالكية كالمدونة والشروح عليها، ولقد أشار إلى ذلك المقري عندما قال واصفاً طريقة شرح ابن رشيد لمواضع من الصحيح: «وكان يعتمد في شرح كلام البخاري على المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح لأبي عمرو[١] الصفاقسي المعروف بابن التين، لأجل حضور البربر في مجلسه، ومعتمدهم المدونة، **وأبو عمرو في هذا الكتاب ينقل المدونةَ وكلام شراحها عليها**»[٢].

وقال الشيخ محمد بن محمد مخلوف في كلامه على شرح ابن التين: «. . . له شرحٌ على البخاري مشهورٌ، له اعتناءٌ زائدٌ في الفقه، ممزوجاً بكثير من كلام المدونة وشراحها مع رشاقة العبارات، ولطف الإشارات. . .»[٣].

ومن هؤلاء المالكية الذين أكثر ابن التين من نقل كلامهم عبد الرحمن بن القاسم (ت١٩١هـ)، وأشهب بن عبد العزيز (ت٢٠٤هـ)، وأبو مروان عبد الملك ابن الماجشون (ت٢١٢هـ)، ومحمد بن سحنون (ت٢٥٦هـ)، والقاضي إسماعيل بن إسحاق (ت٢٨٢هـ)، وأبو الحسن علي بن محمد اللخمي القيرواني (ت٤٧٨هـ)[٤].

---

(١) هكذا كنى المقري ابن التين، ولقد تقدم في الترجمة له أنَّه أبو محمد.

(٢) أزهار الرياض في أخبار عياض (٢/ ٣٥٠).

(٣) شجرة النور الزكية (١/ ١٦٨).

(٤) انظر النقول عن هؤلاء في: فتح الباري (٢/ ٥ و٣/ ١٤٥ و٤/ ٤٠١ و٨/ ٣٩٦)؛ وعمدة القاري (٤/ ١٨٥ و٧/ ٢٩٢ و١٢/ ٢٤٧).

٤ ـ مصادر أخرى: كالنقول عن عبد الملك غير مبين والقاضي أبي محمد، والشيخ أبي عمران أظنه الفاسي، والقابسي[(١)].

٥ ـ خصائص منهج ابن التين في الشرح:

تتجلى خصائص منهج ابن التين في شرح صحيح البخاري من خلال ما يأتي:

١ ـ الجانب اللغوي: لابن التين اعتناء زائد بهذه الناحية، ويظهر ذلك فيما يلي:

أ ـ إعراب الألفاظ: وبيان الوجوه الجائزة في ذلك:

فمن الأول: قوله عند شرح قول عمر لحفصة: «يا بنيَّة لا يغرنك من هذه التي أعجبها حسنُها حبَّ رسول الله إياها ـ يريد عائشة ـ...»[(٢)]: «حسنها بالضم لأنَّه فاعل، وحب بالنصب لأنَّه مفعول لأجله، أي أعجبه حسنها، لأجل حب رسول الله إياها...»[(٣)].

ومن الثاني: قوله عند شرح حديث أنس بن مالك الذي فيه: «... قال: يا معاذ...» ـ: «يجوز النصب على أن قوله معاذ زائد، فالتقدير: يا ابن جبل»[(٤)].

---

(١) انظر النقول عن هؤلاء في: فتح الباري (٢/ ٨٦ و٥/ ١٤ و٦ / ٣٠٠)؛ وعمدة القاري (١١/ ٢٣٢ و٩/ ٢٤ و٢١/ ٣٦).

(٢) هذا طرف من حديث طويل أخرجه البخاري في التفسير باب ﴿تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ...﴾ برقم (٤٩١٣).

(٣) عمدة القاري (١٩/ ٢٥١).

(٤) فتح الباري (١/ ٢٢٦).

ب ـ **ضبط الألفاظ وشكلها**: ولابن التين عناية فائقة بالضبط والشكل حتَّى كثر ذلك في شرحه ونقله عنه من تأخر من الشراح، ونورد ههنا مثالين لشارحين مختلفين مستفيدين من ابن التين:

١ ـ قال ابن حجر في شرح قوله: «قال أبو عبد الله: الغسل أحوط، وذاك الآخر...»[١]، وقال ابن التين: ضبطناه بفتح الخاء...»[٢].

٢ ـ قال العيني في قوله: «فقام وسطها»[٣]، يعني في جنازة المرأة ـ وضبطه ابن التين بفتح السين»[٤].

ولم يكن ابن التين يكتفي بحكاية وجه واحد في ضبط اللفظة، بل إنه كان يسرد كل ما وصل إليه علمه من أقوال في ذلك[٥].

قال العيني في شرح قوله ﷺ: «لا تكنوا»[٦]، قال ابن التين: «ضبط في أكثر الكتب بفتح التاء وضم النون المشددة، وفي بعضها بضم التاء والنون، وبعضها بفتح التاء والنون مشددة مفتوحة على حذف إحدى التاءين»[٧].

---

(١) انظر: حديث رقم (٢٩٣).

(٢) الفتح (١/ ٣٩٨).

(٣) أخرجه البخاري في الحيض باب الصلاة على النفساء برقم (٣٣٢).

(٤) عمدة القاري (٦/ ١١)

(٥) عمدة القاري (٣/ ٣٢٦).

(٦) من قوله ﷺ: «تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي» أخرجه البخاري في البيوع باب فضل مكة وبنيانها.

(٧) عمدة القاري (١٧/ ٤١١).

وكان ابن التين يوازن بين أقوال أهل الضبط، ويرجح بينها، قال العيني في قوله: «أريني إزاري»[١]، قال ابن التين: «ضبطه بإسكان الراء وبكسرها، قال والكسر أحسن عند بعض أهل اللغة، لأنَّ معناه أعطني، وليس معناه من الرؤية»[٢].

ج ـ **بيان الفصيح من اللفظ**: ومن هذا الباب هذا المثال، قال ابن حجر في قوله: «رؤياكم»[٣]... قال ابن التين: «كذا روي بتوحيد الرؤيا وهو جائز لأنها مصدر، قال: وأفصح منه: «رؤاكم» جمع رؤيا، ليكون جمعاً في مقابلة جمع»[٤].

د ـ **شرح الغريب**: وهو كثير في شرح ابن التين، وتسابق الشراح المتأخرون إلى نقله عنه، ومن ذلك قوله عند شرح مقالة أبي سعيد الخدري: «فثلطت»[٥]: «ثلطت ضبطه بعضهم بفتح اللام، وبعضهم بالكسر...»[٦].

---

(١) هذا طرف من حديث جابر بن عبد الله برقم (١٥٨٢) أخرجه البخاري في الحج باب فضل مكة وبنيانها.

(٢) عمدة القاري (٩/ ٢١٥)؛ وانظر: الفتح (٣/ ٤٤٢).

(٣) هذا طرف من حديث ابن عمر برقم (٢٠١٥) أخرجه البخاري في فضل ليلة القدر باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر.

(٤) الفتح (٤/ ٢٥٧).

(٥) من حديث أبي سعيد برقم (١٤٦٥) من كتاب الزكاة باب الصدقة على اليتامى.

(٦) عمدة القاري (٩/ ٤٠).

ر ـ **حكاية مذاهب النحاة**: لم يكن خلاف النحاة واللغويين بمنأى عن ابن التين، بل كان ذلك حاضراً في شرحه، ففي شرح قول النبي ﷺ: «وإن وجدناه لبحراً»[1]، قال: «هذا مذهب الكوفيين، وعند البصريين: «أن» مخففة من الثقيلة، واللام فيه زائدة»[2].

ز ـ **بيان الوجوه التي يستعمل فيها اللفظ**: ومثال ذلك، قال ابن التين في شرح قول البخاري: «باب عهد الله عز وجل»، هذا لفظ يستعمل على خمسة أوجه: الأول: علي عهد الله، الثاني: وعهد الله، الثالث: عهد الله، الرابع: أعاهد الله، الخامس: علي العهد»[3].

٢ ـ **الجانب الحديثي**: احتل هذا الجانبُ من شرح ابن التين مكاناً كبيراً، وذلك من خلال ما يلي:

أ ـ **بيان الروايات المختلفة في اللفظ الواحد**: من ذلك، أنَّ ابن حجر قال تعليقاً على قول الراوي: «وأشار بيديه كلتيهما»[4]، وحكى ابن التين أن في بعض الروايات: «كلتاهما»[5].

---

(١) انظر الحديث بطوله في كتاب الهبة باب من استعار من الناس الفرس برقم (٢٦٢٧).

(٢) عمدة القاري (٥/ ٢٤١).

(٣) الفتح (٥/ ٢٤١).

(٤) طرف من حديث جبير بن مطعم برقم (٢٥٤) من كتاب الغسل باب من أفاض على رأسه ثلاثاً.

(٥) الفتح (١/ ٣٦٥)؛ وانظر أيضاً: عمدة القاري (٣/ ٢٠١).

ب ـ التعليق على بعض هذه الروايات: من ذلك أن ابن حجر قال في قوله: «ونفهت»[1]، بكسر الفاء أي تعبت وكلت، ووقع في رواية النسفي: «نثهت» بالمثلثة بدل الفاء، وقد استغربها ابن التين فقال: لا أعرف معناها»[2].

ت ـ التوفيق بين هذه الروايات: ومثاله أن البخاري أخرج حديث أنس بن مالك في قصة ابنة ملحان، وفيه، قال أنس: فتزوجت عبادة بن الصامت. . »[3]، وكان قد تقدم له في أول كتاب الجهاد هذا الحديث بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام بنت ملحان فتطعمه، وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت. . »[4]، فظاهر الروايتين الإختلاف، لكن قال العيني: «وفق ابنُ التين بين الروايتين، بأن يحمل على أنها كانت زوجته، ثُمَّ طلقها، ثُمَّ راجعها بعد ذلك»[5].

ونشير هنا إلى أن ابن التين أكثرَ من ذكر ما وقع له من الروايات المختلفة لألفاظ «الجامع الصحيح»، وكان من عادته في ذلك أن

---

(١) هذه لفظة من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص برقم (١٩٧٩) في كتاب الصوم باب صوم داود عليه السلام.
(٢) الفتح (٤/ ٢٥٣).
(٣) انظر: حديث رقم (٢٨٧٧) في الجهاد باب غزو المرأة في البحر.
(٤) أخرجه البخاري في الجهاد باب الدعاء بالجهاد والشهادة للرجل والنساء برقم (٢٧٨٨).
(٥) عمدة القاري (١٤/ ١٦٥)؛ والفتح (٦/ ٧٦)؛ وإرشاد الساري (٥/ ٨٣).

يقول: «قرأناه بكسر السين»[1]، أو يقول: «هكذا رويناه»[2]، أو يقول: «... هو ما سمعناه»[3]، أو يقول: «كذا قرأته»[4]، أو يقول: «في روايتنا»[5]، إلى غير ذلك من الصيغ التي تدل على أنَّه تحمل صحيح البخاري بالأسانيد والطرق الموصلة إلى جامعه.

ج ـ **الكلام على الأسانيد**: وفيه:

١ ـ تعيين المبهم الواقع في السند: ومن الأمثلة عليه، قال ابن التين عند قول البخاري: «وقال إبراهيم بن يوسف عن أبيه»[6]، هو الأسود بن عبد يغوث الزهري»[7].

٢ ـ ضبط الأنساب: ومن هذا الباب قول ابن التين في التعليق على قول البخاري: «وحدثني محمد بن حرب حدثنا أبو مروان

---

(١) عمدة القاري (٤/ ١٦٩).

(٢) عمدة القاري (٤/ ٢٠٣).

(٣) عمدة القاري (١١/ ٢٥٩).

(٤) عمدة القاري (٢٣/ ٢٢٥).

(٥) الفتح (١٣/ ١٤٢)، وكقوله: «ووقع في روايتنا». انظر: الفتح (٢/ ٣٣٩).

(٦) قاله البخاري عقب حديث (١٥٦) من كتاب الوضوء باب لا يستنجى بالروث.
رقم (١٦٢٦) الذي أخرجه البخاري في الحج باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد.

(٧) الفتح (١/ ٢٥٧)؛ وعمدة القاري (٢/ ٣٠٢)، وانظر تعليق ابن حجر على قول ابن التين.

يحيى بن أبي زكرياء الغساني»[1] ـ قيل هو العشاني بعين مهملة، ثُمَّ معجمة خفيفة نسبة إلى بني عشانة، وقيل هو بالهاء يعني بلا نون نسبة إلى بني عشاه»[2].

د ـ الكلام على صنيع البخاري في كتابه، وفيه:

١ ـ مناقشة البخاري في إيراد بعض الأقوال عقب الأحاديث:

من ذلك أن البخاري ذكر عقب حديث ميمونة في حكم فأرة سقطت في سمن[3]، ـ : «قول معن: «حدثنا مالك ما لا أحصيه يقول: «عن ابن عباس عن ميمونة» فاستشكل ابن التين هذا الصنيع، قال ابن حجر: «مع كونه يعني قول ابن معن غير مخالف لرواية إسماعيل»[4].

٢ ـ الاعتراض على البخاري في إيراد الحديث في باب معين:

فقد أخرج البخاري حديث أنس الذي فيه: «دعا رجلٌ بالبقيع: «أبا القاسم، فالتفت إليه النبي ﷺ فقال: «لم أعنك قال: «تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي»[5]، في باب ما ذكر في الأسواق، فاعترض

---

(١) هذا طرف من إسناد حديث رقم (١٦٢٦) الذي أخرجه البخاري في الحج باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد.

(٢) الفتح (٣/ ٤٨٦) وانظر تعليق ابن حجر على قول ابن التين.

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء باب ما يقع ممن النجاسات في السمن والماء برقم (٢٣٦).

(٤) فتح الباري (١/ ٣٤٤)، وانظر فيه ردَّ ابن حجر لهذا الإشكال.

(٥) أخرجه البخاري في البيوع برقم (٢١٢١).

ابن التين قائلاً: «ليس هذا الحديث ممَّا يدخل في هذا التبويب، لأنَّه ليس فيه ذكر السوق»[١].

٣ ـ تفسير مراد البخاري من إيراد الحديث على كيفية مخصوصة: ومن هذا الباب أخرج البخاري عن عبد الرحمن بن جابر أن القاسم بن مخيمرة حدثه قال: «حدثني أبو بردة بن أبي موسى قال: وجع أبو موسى وجعاً، فغشي عليه، ورأسه في حجر امرأة من أهله، فلم يستطع أن يرد عليها شيئاً، فلمَّا أفاق قال: أنا بريء ممن برئ منه رسول الله ﷺ، إن رسول الله ﷺ بريء من الصالقة والحالقة والسالقة»[٢]، قال ابنُ التين مفسراً: «لم لمْ يسند البخاري هذا الحديث ـ: «إنَّما لم يسنده البخاريُّ، لأنَّه لا يخرج للقاسم بن مخيمرة»[٣].

٤ ـ تعيين المبهم الواقع في الترجمة: من ذلك أن البخاري قال في ترجمة حديث أبي هريرة: «العجماء جبار...»[٤]، وقال بعض الناس: «المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية» قال ابن التين: «المراد ببعض الناس أبو حنيفة»[٥].

---

(١) عمدة القاري (١١/ ٢٣٩).

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز باب ما ينهى عن الحلق عند المصيبة برقم (١٢٩٦).

(٣) عمدة القاري (٨/ ٩٢).

(٤) أخرجه البخاري في الزكاة برقم (١٤٩٩).

(٥) الفتح (٣/ ٣٦٤)؛ وعمدة القاري (٩/ ١٠٠)، وانظر فيه شدة نقد العيني لابن التين فيما ذهب إليه.

٣ ـ **الجانب الفقهي**: اعتنى ابن التين في شرحه لصحيح البخاري بالفقه والإسنباط، وشرح معاني الحديث، وذلك من خلال ما يأتي:

أ ـ **ذكر المعاني المحتملة للحديث**: ففي شرح قوله ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً قيل وقال...»[١]، قال ابن التين: «له تأويلان: أحدهما: أن يراد به حكاية أقوالهم وأحاديثهم، والبحث عنها، لينمى فيقول: قال فلان كذا، وفلان كذا، ممَّا لا يجر خيراً، إنَّما هو ولوع وشغب، وهو من التجسس المنهي عنه، والثاني أن يكون في أمر الدِّين فيقول: «قيل له فيه كذا، وقال فلان، فيقلد ولا يحتاط بمواضع الاحتياط بالحجج»[٢].

ب ـ **التوفيق بين المعاني المشكلة للحديث**: من ذلك أن البخاري أخرج حديث عائشة في المرأة التي تنفق من طعام بيتها، قال النبي ﷺ: «كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها بما كسب، وللخازن مثل ذلك، لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئاً»[٣]، ثُمَّ أخرج عقبه حديث أبي هريرة الذي فيه: «إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها عن غير أمره فلها نصف أجره»[٤]، فكأن استشعر ابن التين أن الحديثين

---

(١) أخرجه البخاري في الزكاة باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ برقم (١٤٧٧).

(٢) عمدة القاري (٩/ ٦١).

(٣) أخرجه البخاري في البيوع باب قول الله تعالى: أنفقوا من طيبات ما كسبتم برقم (٢٠٦٥).

(٤) أخرجه البخاري في موضع الذي قبله برقم (٢٠٦٦).

متناقضان، فبادر إلى الجمع بينهما قائلاً: «الحديثان غير متناقضين، وذلك أن قوله: «لها نصف أجره» يريد أن أجر الزوج وأجر مناولة الزوجة يجتمعان، فيكون للزوج النصف، وللمرأة النصف، فذلك النصف هو أجرها كله، والنصف الذي للزوج هو أجره كله»[١].

ت ـ **التنبيه على المعنى الخفي للحديث**: وهو يدل على دقة استنباط ابن التين، وجودة استخراجه، ومما وقع له من ذلك، تعليقاً على قول عمر: «إني لأجهز الجيش وأنا في الصلاة...»[٢]، فإنه قال: «إنَّما هذا فيما يقل فيه التفكر، فأمَّا أن يتتابع التفكر ويكثر، حتَّى لا يدري كم صلى، فهذا اللاهي في صلاته، فيجب عليه الإعادة»[٣].

ج ـ **بيان فوائد الحديث وأحكامه**: وهو كثير، ومنه عند شرح حديث كعب بن مالك أنَّه كانت له غنم ترعى بسلع، وفيه: «أن جارية كسرت حجراً وذبحت الغنم...»[٤] قال ابن التين: «فيه خمس فوائد: جواز ذكاة النساء والإماء، والذكاة بالحجر، وذكاة ما أشرف على الموت، وذكاة غير المالك بغير وكالة»[٥].

---

(١) عمدة القاري (١١/ ١٨٠).

(٢) ذكر البخاري قول عمر في قوله في الترجمة: «باب ينكر الرجل الشيء في الصلاة من كتاب العمل في الصلاة.

(٣) الفتح (٣/ ٩٠).

(٤) أخرجه البخاري في الوكالة باب إذا أبصر الراعي أو الوكيل شاة تموت... برقم (٢٣٠٥).

(٥) عمدة القاري (١٢/ ١٣٢).

ح ـ الاستدلال بالشاهد للمسألة الأصولية: من ذلك عند شرح حديث كعب بن عجرة عن رسول الله ﷺ أنَّه قال له: «لعلك آذاك هوامك؟ قال نعم يارسول الله، فقال رسول الله ﷺ: احلق رأسك وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك بشاة».[1] قال ابن التين: «جعل الشارع هنا صوم يوم معادلاً بصاع، وفي الفطر من رمضان عدل مد، وكذا في الظهار والجماع في رمضان، وفي كفارة اليمين بثلاثة أمداد وثلث، وفي ذلك أقوى دليل على أن القياس لا يدخل في الحدود والتقديرات...»[2].

د ـ حكاية المذاهب والآثار في المسألة النازلة: ففي شرح الأثر الذي علقه البخاري في الترجمة، وفيه: «ولمَّا مات الحسن بن الحسن بن علي ضربت امرأته القبة على قبره سنة...»[3]، قال ابن التين: «وممن كره ضربه على قبر الرجل ابن عمر وأبو سعيد وابن المسيب، وضربت عائشة على قبر أخيها فنزعه ابن عمر، وضربه محمد بن الحنفية على قبر ابن عباس»[4].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب المحصر باب قول الله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ...﴾ برقم (١٨١٤).

(٢) الفتح (٤/ ١٣).

(٣) انظر: ترجمة حديث رقم (١٣٣٠) من كتاب الجنائز.

(٤) عمدة القاري (٨/ ١٣٤).

ر ـ نقل الإجماع وبيان المخالفين له: ففي شرح حديث ابن عمر: «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته»[1]، قال ابن التين: «وعليه جماهير أهل العلم، وقام الإجماع على أنَّه لا يجوز تحويل النسب...»[2].

وقد ينبه ابن التين إلى من خرق الإجماع، ففي استنباط الأحكام من حديث عائشة في انتقاض وضوء الناعس[3]، ذكر العينيُّ أن النعاس إذا كان أقل من ذلك يعفى عنه، فلا ينتقض وضوؤه، قال: «وقد أجمعوا على أن النوم القليل، لا ينقض الوضوء، وخالف فيه المزني، قال ابن التين: «إن المزني خرق الإجماع»[4].

٤ ـ أثر مذهب مالك في الشرح: وأثر مذهب مالك وأصحابه في شرح ابن التين واضح جدًّا، ومن مظاهره.

أ ـ حكاية أقوال مالك: ولابن التين في ذلك طريقتان:

الأولى: حكاية قول الإمام مالك، ومن ذلك ما نقل عن مالك أنَّه سئل عمن جرب عليه كذب، فقال: أي نوع من الكذب؟ لعله حدث عن عيش له سلف، فبالغ في وصفه، فهذا لا يضر، وإنَّما يضرُّ من حدث عن الأشياء بخلاف ما هي عليه قاصداً الكذب...»[5].

---

(١) أخرجه البخاري في العتق باب بيع الولاء وهبته برقم (٢٥٣٥).

(٢) عمدة القاري١٣/ ٨٥.

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء باب الوضوء من النوم... حديث رقم (٢١٢).

(٤) عمدة القاري (٣/ ١١١).

(٥) فتح الباري (١/ ٩٠).

الثانية: نقل مذهب مالك: ومن ذلك قول ابن التين عند شرح حديث: «أمسك عليك بعض مالك، فهو خير لك...»[1]. «ومذهب مالك أنَّه لا يجوز إذا كان له صناعة، أو حرفة يعول بها على نفسه وعياله، وإلَّا فلا ينبغي له ذلك»[2].

ب ـ بيان المشهور من مذهب مالك، ومن ذلك: قوله: «احتج بهذا الحديث[3] من قال يقضي في العروض بالأمثال، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي، ورواية عن مالك، وفي رواية أخرى، كل ما صنع الآدميون غرم مثله كالثوب وبناء الحائط ونحو ذلك، وكل ما كان من صنع الله عز وجل مثل العير والدابة ففيه القيمة، والمشهور من مذهبه أن كل ما كان ليس بمكيل ولا موزون فيه القيمة، وما كان مكيلاً أو موزوناً فيقضى بمثله يوم استهلاكه»[4].

ت ـ استعمال قواعد المذهب المالكي: من ذلك أن البخاري قال عقب حديث أبي قتادة: «... وقال بعض أهل العراق: ما سمع أو رآه في مجلس القضاء قضى به، وما كان في غيره لم يقض إلَّا بشاهدين يحضرهما إقراره»[5]، فقال ابن التين: «وجرى به العمل،

---

(١) أخرجه البخاري في الوصايا باب إذا تصدق أو وقف بعض رقيقه، أو دوابه فهو جائز برقم (١٧٥٧).

(٢) عمدة القاري (١٤/ ٨٧).

(٣) انظر حديث أنس برقم (٢٤٨١) في الصحيح في كتاب المظالم باب إذا كسر قصعةً أو شيئاً لغيره.

(٤) عمدة القاري١٣/ ٧٦.

(٥) أخرجه البخاري في الأحكام باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولاية القضاء برقم (٧١٧٠).

ويوافقه ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن ابن سيرين قال: اعترف رجلٌ عند شريح بأمر ثُمَّ أنكره، فقضى عليه باعترافه، وقال: أتقضي علي بغير بينة؟ فقال: شهد عليك ابن أخت خالتك، يعني نفسه»[1].

ج ـ **حكاية اختلاف أصحاب مالك**: ففي حديث ابن عباس في الرجل الذي مات فدفنوه من الليل، حتَّى إذا علم به النبي ﷺ أتى قبره فصلى عليه[2]، قال ابن التين: «جمهور أصحاب مالك على الجواز، خلافاً لأشهب وسحنون، فإنهما قالا: إن نسي أن يصلي على الميت فلا يصلي على قبره وليدع له»[3].

ح ـ **التنبيه إلى أن بعض الأقوال تابعة لمذهب مالك**: من ذلك أن الداودي ذكر أن النسيان لا يكون في الطلاق، ولا العتاق إلَّا أن يريد أنَّه حلف بهما على فعل شيء، ثُمَّ نسي يمينه، فهذا إنَّما يوضع فيه النسيان، فعلق ابن التين على هذا بقوله: «هذا من الداودي على مذهب مالك رحمه الله»[4].

٥ ـ **النقد عند ابن التين في الشرح**: استفاد ابنُ التين من كلام مَن سبقه إلى شرح الجامع الصحيح، لكنه لم يسرف في تقليد السابق في نقل ألفاظ الجامع، أو في فهم مراد صاحبه، أو في شرح معاني

---

(١) عمدة القاري (٢٤/ ٢٤٩).
(٢) أخرجه البخاري في الجنائز باب الإذن بالجنازة حديث رقم (١٢٤٧).
(٣) عمدة القاري (٨/ ٢٦).
(٤) عمدة القاري (١٣/ ٨٦).

الحديث، ولذلك كانت له تعقبات واعتراضات على ما وصل إليه من كلام أهل العلم، ونُلمُّ ههنا بتعقباته للداوي لكثرتها في الشرح[1].

ويمكن إجمال هذه التعقبات والاعتراضات فيما يلي:

١ ـ الاعتراض على الداودي في مخالفة مذهب مالك:

ومن الأمثلة في ذلك: أن الداودي زعم أن ولاء سلمان كان لأهل البيت لأنَّه أسلم على يد النبي ﷺ، فكان له ولاؤه له، فتعقبه ابن التين بأنه ليس مذهب مالك قال: والذي كاتب سلمان كان مستحقًّا لولائه إن كان مسلماً، وإن كان كافراً فولاؤه للمسلمين»[2].

٢ ـ الاعتراض على نقل الرواية على كيفية مخصوصة: من ذلك أن الداودي روى قوله: «صاغيتي»[3]، بالظاء المشالة المعجمة، والعين المهملة بعدها نون: «ظاعنتي»، فسره بأنه الشيء الذي يسفر إليه، فاعترض عليه ابن التين بقوله: «ولم أر هذا لغيره»[4].

---

(١) ولابن التين تعقبات لغيره كالمهلب بن أبي صفرة، وانظر الفتح (٦/ ١٢٠)، كما أن لابن التين اعتراضات على البخاري في تراجمه وأبوابه، انظر بعضها في: الفتح (٥/ ١٤ و٦/ ١٩ و١٣/ ٥٠٧)؛ وعمدة القاري (١١/ ٢٣٩ و٢٥/ ١٤٩).

(٢) الفتح (٧/ ٢٧٧) وانظر فيه تعليق ابن حجر على اعتراض ابن التين.

(٣) من قول عبد الرحمن بن عوف: «كاتبت أمية بن خلف كتاباً بأن يحفظني في صاغيتي بمكة...»، أخرجه البخاري في الوكالة باب إذا وكل المسلم حربيًّا في دار حرب أو في دار الإسلام جاز برقم (٢٣٠١).

(٤) الفتح (٤/ ٤٨٠)؛ وعمدة القاري (١٢/ ١٢٩) ومعنى صاغيتي أهلي ومالي.

٣ ـ **الاعتراض على نقل الإجماع**: من ذلك ما نقله العيني عن الداودي في كلام جرى فيما يجوز من الإشتراط والثنيا في الإقرار والشروط، قال العيني: «. . . قال ابن التين: وهذا الذي ذكره الداودي أنَّه إجماع ليس كذلك، ولكن هو مشهور مذهب مالك»[١].

٤ ـ **الاعتراض على المستفاد من الحديث**: من ذلك أن الداودي قال في حديث عائشة الطويل[٢]: «وفيه عذر النبي ﷺ لزينب»، فاعترض عليه ابنُ التين بقوله: «ولا أدري من أين أخذه؟»[٣].

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الحافظ ابن حجر، كان في أغلب الأحيان يؤيِّد ابنَ التين في هذه الاعتراضات ويصوِّب رأيه فيها[٤].

٦ ـ منزلة شرح ابن التين بين شروح صحيح البخاري:

عرف الشارحون المتأخرون قدر شرح ابن التين، فأنزلوه منزلة رفيعة، وأقبلوا عليه مستفيدين منه، وناهلين من حياضه.

ولقد استفاد ابن رشيد السبتي من شرح ابن التين في أثناء تصديه للجامع الصحيح، فنقل منه، يقول المقري واصفاً طريقة شرح

---

(١) عمدة القاري (١٤/ ٢١).

(٢) هو حديث عائشة الذي أخرجه البخاري في الهبة باب من أهدى إلى صاحبه وتحرى بعض نسائه دون بعض برقم (٢٥٨٠).

(٣) الفتح (٥/ ٢٠٨).

(٤) انظر مثلًا تعليق ابن حجر على اعتراض ابن التين في: فتح الباري (٧/ ١١٥).

ابن رشيد لمواضع من الصحيح: «وكان يعتمد في شرح كلام البخاري على المحبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح لأبي عمرو[(١)] الصفاقسي المعروف بابن التين، لأجل حضور البربر في مجلسه، ومعتمدهم المدونة، وأبو عمرو في هذا الكتاب ينقل المدونة وكلام شراحها عليها»[(٢)].

يقول الشهاب القسطلاني في أثناء الكلام على شروح البخاري: «... والإمام عبد الواحد بن التين، وقد طالعته»[(٣)].

وكان البدر العيني ينقل من شرح ابن التين ويقول: «وفي كتاب ابن التين...»[(٤)].

وقد تأملت ما جمعته من مادة شرح ابن التين من كتب ثلاثة أعلام من شراح صحيح البخاري، فتوصلت إلى ما يلي:

ـ كان ابن حجر أوفر هؤلاء الشرَّاح حظًّا في الاستفادة من ابن التين، إذ نقل عنه في ١٠٥١ موضعاً.

ـ يُصنَّف البدر العيني في المرتبة الثانية بعد ابن حجر إذ نقل عنه في ١٠١٥ موضعاً.

ـ نقل القسطلاني عن ابن التين تبعاً لابن حجر غالباً، وبلغت النقول عنده ٢٥ نصًّا.

---

(١) هكذا كنى المقري ابن التين، ولقد تقدم في الترجمة له أنَّه أبو محمد.

(٢) أزهار الرياض في أخبار عياض (٢/ ٣٥٠).

(٣) إرشاد الساري (١/ ٤٢).

(٤) عمدة القاري (٤/ ٢٧١ و٥/ ٥).

كما أن في الفجر الساطع على الصحيح الجامع لمحمد الفضيل بن محمد الفاطمي الشبيهي المغربي نُقولاً عن ابن التين لكن بواسطة ابن حجر في الفتح[١].

٧ ـ التعقبات على شرح ابن التين:

لم يكتف شراح صحيح البخاري بالنقل من شرح ابن التين، مع التسليم لأقواله والموافقة على آرائه، بل إنهم تعقبوه في عدة مواضع من شرحه، فبينوا أخطاءه، وكشفوا عن عثراته وزلاته.

وهناك جوانب متعددة وجد فيها الاعتراض على ابن التين وهي:

الشرح اللغوي: من ذلك أن ابن التين شرح قول الراوي: «هُجر رسولُ الله ﷺ[٢] بمعنى هذى، فتعقبه العيني قائلاً: «وهذا غير لائق بقدره الرفيع، إذ لايقال، إن كلامه غير مضبوط في حالة من الحالات، بل كل ما يتكلم به حق لا خلف فيه ولا غلط، سواء كان في صحة أو مرض، أو نوم، أو يقظة أو رضى أو غضب، ويحتمل أن يكون المراد أن رسول الله ﷺ هجر من الهجر الذي هو ضد الوصل»[٣].

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق الفجر الساطع على الصحيح الجامع (١/ ٤٢) دار الرشد ـ الرياض.

(٢) هذا طرف من حديث ابن عباس الذي أخرجه البخاري في الجهاد باب هل يستشفع إلى أهل الذمة؟

(٣) عمدة القاري (١٤/ ٢٩٧)؛ وإرشاد الساري (٧/ ١٦٩).

٢ ـ في الكلام على الأسانيد: من ذلك أن البخاري قال في إسناد حديث: «عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه»[١]، فأراد ابن التين أن يعين المبهم الموجود في الإسناد، فقال: «هو الأسود بن يغوث الزهري»، فتعقبه ابن حجر قائلاً: «وهو غلط فاحش، فإن الأسود الزهري لم يسلم، فضلاً عن أن يعيش حتَّى يروي عن عبد الله بن مسعود»[٢].

٣ ـ ادعاء وصفٍ للراوي لا أصل له: من ذلك ذكر زينب ابنة أبي سلمة في سند بعض الأحاديث[٣]، قال ابن حجر: «وزعم ابن التين أنها لا رواية لها عن رسول الله ﷺ، كذا قال، وقد أخرج لها مسلم حديثها: «كان اسمي برة، فسماني رسول الله ﷺ زينب»، الحديث، وأخرج لها البخاريُّ حديثاً تقدم في أوائل السيرة النبوية»[٤].

٤ ـ الانتصار للبخاري: فقد يتعقب ابنُ التين البخاريَّ في شيء يظهر لبعض الشراح أنَّه أساء لنفسه بتعقبه فيه لأنَّ الصواب مع البخاري، ومن ذلك أنَّ البخاري أخرج حديث أنس في فضل المدينة

---

(١) هذا إسناد حديث ١٥٦ الذي أخرجه البخاري في الوضوء باب لا يستنجى بروث.

(٢) الفتح (١/ ٢٥٧)؛ وعمدة القاري (٢/ ٣٠٢).

(٣) انظر: إسناد حديث ٥٣٣٤ و٥٣٣٥ و٥٣٣٦ من كتاب الطلاق باب مراجعة الحائض.

(٤) الفتح (١٥/ ١٨٦).

وفيه: «المدينة حرم من كذا إلى كذا. . .»[1]، قال ابن حجر: «واتفقت روايات البخاري كلها على إبهام الثاني. . . وأمَّا قول ابن التين إن البخاري أبهم اسم الجبل عمداً لأنَّه غلط، فهو غلطٌ منه، بل إبهامه من بعض رواته، فقد أخرجه في الجزية فسماه، والله أعلم»[2].

٥ ـ **في حكاية المذاهب والأقوال**: من ذلك أن العيني قال عند شرح حديث: «قضى أن اليمين للمدعي. . .»[3] قال ابن التين: الأولى أن يقال: إنها نازلة في عينٍ، والأفعال لا عموم لها كالأقوال في الأصح، وقد جاء في الحديث: «إلَّا في القسامة»، أي فإنها على المدعي، إذا قال دمي عند فلان، وادعى ابن التين أن الشافعي وأبا حنيفة، وجماعة من متأخري المالكية أبَوْا ذلك، ثُمَّ قال: «وقيل يحلف المدعي، وإن لم يقل الميت: دمي عند فلان»، وهو قول شاذ لم يقله أحد من فقهاء الأمصار»[4].

٦ ـ **في استنباط الحكم من الحديث**: من ذلك أن ابن التين استنبط من حديث أبي أيوب الأنصاري: «إذا أتى أحدكم

---

(١) أخرجه البخاري في فضائل المدينة باب حرم المدينة برقم (١٨٦٧).

(٢) الفتح (٤/ ٨٢٣ ـ ٨٢٤).

(٣) طرف من حديث ابن عباس برقم (٢٥١٤) الذي أخرجه البخاري في الرهن باب إذا اختلف الراهن والمرتهن.

(٤) عمدة القاري (١٣/ ٧٥).

الغائط...»[1]، منع استقبال النيرين، قال العيني: «وكأنه قاسه على استقبال القبلة، وليس القياس بظاهر على ما لا يخفى»[2].

٧ ـ **في فهم مراد البخاري**: فقد يفهم ابن التين كلام البخاري على نحو غير مرادٍ، فيكون عرضة للنقد والاعتراض، ومن ذلك أنَّه شرح البعض الوارد في قول البخاري: وقال بعض الناس: المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية»[3]، على أن مقصود البخاري الإمام أبو حنيفة، فاعترضه العينيُّ متسائلاً: «مِن أين أخذه؟ فلم لا يجوز أن يكون مراده أبا سفيان الثوري من أهل الكوفة والأوزاعي من أهل الشام، فإنهما قالا مثل ما قاله أبو حنيفة، ولكن الظاهر أن ابن التين لما وقف على ما قاله البخاري في تاريخه في حق أبي حنيفة ممَّا لا ينبغي أن يذكر في حق واحد من أطراف الناس، فضلاً أن يقال في حق إمام هو أحد أركان الدِّين ـ صرَّح بأن المراد ببعض الناس أبو حنيفة، ولكن لا يُرمى إلَّا شجر فيه ثمر...»[4].

٨ ـ **في الوقوع في التصحيف**: من ذلك أن العيني قال عند شرح

---

(١) أخرجه البخاري في الوضوء باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول... برقم (١٤٤).

(٢) عمدة القاري (٢/ ٢٧٩).

(٣) انظر: ترجمة حديث رقم (١٤٩٩) من كتاب الزكاة.

(٤) عمدة القاري (٣/ ٤٢٧) وفي هذا الرد ما لايخفى من العصبية والتحامل ما لا يخفى.

قول: «واشترى ابن مسعود جارية فالتمس صاحبها سنةً»[1] ـ : «هذا في جميع النسخ والشروح وغيرها، إلَّا ابن التين، فإنه وقع عنده: «ستة أشهر»، فلفظ ستة تصحيف، ولفظ أشهر زيادة»[2].

وبالجملة فالنقلُ عن ابن التين في شرحه من غير اعتراض أكثرُ من النقل عنه ثُمَّ الاعتراض عليه، وذلك لعمرُ الله، دليلٌ على جلالة الشرح وصاحبه[3].

❑ ❑ ❑

---

(1) هذا من قول البخاري في ترجمة حديث رقم (٥٢٩٢) من كتاب الطلاق.

(2) عمدة القاري (٢٠/ ٢٧٨).

(3) جمعتُ ـ في دراسة إحصائية ـ عينةً من النصوص المستخرجة من شرح ابن حجر والعيني والقسطلاني فظهر ما يلي:
* تعقب ابن حجر ابن التين في ثلاثين موضعاً.
* انتقد العيني ابن التين في ستة وعشرين موضعاً.
* تعقب القسطلانيُّ استقلالاً من غير تقليد لابن حجر وابن التين في موضعٍ واحد.



كلام ابن رشيد السبتي
على
تراجم صحيح الإمام البخاري[1]

---

(١) نُشر أصل هذه الدراسة في مجلة دار الحديث الحسنية بالرباط العدد الخامس عشر /١٤١٨هـ، ١٤١٩هـ، ثمَّ نُشر ضمن كتابي: «ترجمان التراجم على أبواب صحيح البخاري (جمع ودراسة وتحقيق)» دار الكتب العلمية ـ بيروت ٢٠٠٨م.

كلام ابن رشيد السبتي
على تراجم صحيح الإمام البخاري

زيَّن الإمام البخاري «الجامع الصحيح»، بتراجم ضمنها من دقائق الفقه، ومحاسن الاستنباط، ولطيف المعاني شيئاً كثيراً، ذلك أنَّه رحمه الله، قد أخلص نيته في التأليف، وحسَّن مراده من التصنيف، فكان يُبَيِّض تراجم أبواب صحيحه بين قبر النبي ﷺ، ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين[1].

وما زال العلماء من جميع فنون العلم الشرعي يعجبون بهذه التراجم، ويُظهرون الحيرة والدهشة من هذا التفنن فيها، ومن تلك القدرة العجيبة على براعة صياغتها، وحُسْنِ رَصْفِها، قال القسطلانيُّ: «. . . وبالجملة فتراجمُهُ حيَّرت الأفكار، وأدهشتِ العقولَ والأبصار، ولقد أجاد القائلُ:

أعيا فحولَ العلم، حَلُّ رموزِ ما   أبداهُ في الأبوابِ مِنْ أسرار»[2]

واشتهر قول العلماء: «**فقهُ البخاريِّ في تراجمه**».

ونهض جمعٌ غفير من علماء المشرق والمغرب، لاستخراج

---

(١) إرشاد الساري (١/ ٦٤) دار الفكر.

(٢) إرشاد الساري (١/ ٢٤).

أسرار هذه التراجم، والكشف عن دقائق العلم المخبوء تحتها، وتتبع عجيب الصنعة فيها، فأفردوا في ذلك مؤلفات سيرد الإلماع إليها، والتنويه بذكرها.

وكان ممَّن ضرب ـ في المائة الثامنة ـ في ذلك بسهم وافر، وأبلى فيه بلاء مشكوراً حسناً، الحافظ الإمام المحدث الرحالة الجوال أبو عبد الله محمد بن عمر الفهري المعروف بابن رُشيد السَّبتي، فألفَّ في هذا المعنى كتابه الحافل الموسوم بِ: «ترجمان التراجم».

ولقد لبث أهل العلم بالحديث في هذا العصر، لا يقدرون على الوقوف على كلام ابن رشيد السبتي بخصوص التراجم، إلَّا من خلال نُقولِ بعض الشُّرَّاح المتأخرين للجامع الصحيح كالحافظ ابن حجر في «فتح الباري» والبدر العيني في «عمدة القاري»، والقسطلاني في «إرشاد الساري»، الذين اعتنوا بالإفادة من ابن رشيد في هذا المجال.

ولقد شاع عند بعض من ليس له تحقيق ولا تدقيق في أهل العصر، أن «ترجمان التراجم» مطبوع بالهند، وأنَّه توجد له نسخة خطية بالإسكوريال، وهذا وَهَمٌ سيَرِدُ بيانُ الحجة فيه، والدليل عليه[1].

ولمَّا صحَّ عندي أن «ترجمان التراجم» كتاب مفقود، وقع في نفسي التِقاطُ مادته من كتب الثلاث الشُّرَّاح المشاهير الذين قد خلَوْا في الذِّكر[2].

---

(١) سيرد بيان غلط هذا الرأي، فانتظره.

(٢) أخرجتُ المقتبسات عن ابن رشيد السبتي في كتاب طُبع سنة ٢٠٠٨م.

وكان من منهجي في الجمع والالتقاط ما يلي:

١ ـ استيعاب الشُّروح السالفة الذِّكر قراءةً، والتأني في ذلك، إذ الخطب جليل، والأمر خطير، والقارئ أمام شروح قد كثرت أجزاؤها، وبُسطتْ مناحي الشرح والتفسير على صحائفها، على أني استعنت مع ذلك بوسائل البحث الحديثة ومنها الحاسوب الذي يَكشفُ المخبوء، ويُبرز المَستور.

٢ ـ نظرتُ في المُستخْرَج الملتَقط من الشُّروح الثلاثة الماضية، فظهر أن فيه نصوصاً قد تكون من «ترجمان التراجم»، ونصوصاً أخرى قد لا تكون منه، فميَّزتُ بين النَّوعين، وفرَّقتُ بين الطائفتين، فجمعت النوع الأول دون الثاني، والتقطتُّ الطائفة الأولى دون الثانية.

٣ ـ ترفقتُ في انتزاع كلام ابن رشيد السبتي من سياق من ينقل عنه، إذ قد يهون الخطب فيما لو قال الناقل في مبتدأ النقل: «قال ابن رشيد. . .»، وقال في آخره: «انتهى»، لكنه قد يَعظُمُ، إذا لم ينصَّ على بداية النقل ولا على نهايته.

١ ـ عناية أهل العلم بالتأليف في تراجم صحيح الإمام البخاري:

من أنعم النظر في تراجم[1] أبواب «الجامع الصحيح»، وجد الإمام البخاري قد أحكم نظامها، وأتقن وضعها، وأحسن ترتيبها،

---

(١) الترجمة: وضع عنوان يبين معنى الحديث الوارد في الباب، أو يُوَجِّه معناه، وقد تُسمى الترجمة باباً.

وجَوَّد سياقها، وأودع فيها من دقائق الفقه، وشريف المعاني، وبليغ الإشارات، ولطيف النكات قدراً عظيماً، وقسطاً كبيراً.

ولقد اعتنى بعض أهل العلم باستخراج أسرار هذه التراجم، وحل رموزها، وتتبع عجيب الصنعة فيها، وتأمل مواطن الإتقان في جُملها وألفاظها، فأفردوا في ذلك مؤلفات معلومة، وكتباً عند أهل الشأن معروفة.

فممن اعتنى بالتأليف في ذلك:

١ ـ أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب الأندلسي(توفي بعد سنة٤٤٠هـ)، قال الحميدي أثناء الترجمة له: «وله كلام مدون على تراجم كتاب الصحيح لأبي عبد الله البخاري، ومعاني ما أشكل من ذلك»[١].

٢ ـ ناصر الدِّين أبو العباس أحمد بن محمد بن المنير خطيب الإسكندرية (توفي سنة٦٨٣هـ)، له «المتواري على أبواب تراجم البخاري»، وهو مطبوع بتحقيق: صلاح الدِّين مقبول أحمد، نشر مكتبة العلا بالكويت، سنة١٤٠٧هـ، وأيضاً بتحقيق علي حسن علي عبد الحميد، نشر المكتب الإسلامي، ودار عمار، بعنوان: «المتواري على أبواب البخاري».

٣ ـ زين الدِّين أبو الحسن علي بن محمد بن منصور بن المنير (توفي سنة٦٩٥هـ) له شرح على تراجم البخاري، ولقد نوهت بهذا

---

(١) جذوة المقتبس (ص١٩٦) دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

الشرح، وأثبتُّ بالدليل العلمي تأليف الزين ابن المنير له، في دراستي المنشورة عنه في مجلة الأحمدية، بدبي العدد الثامن جمادى الأولى ١٤٢٢هـ، بعنوان: «بيان مناسبات تراجم صحيح البخاري بين الزين ابن المنير وابن رشيد السبتي».

٤ ـ بدر الدِّين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الحموي(توفي سنة٧٣٣هـ)، له مناسبات تراجم البخاري، وهو مطبوع بتحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي، ونشر بالدار السلفية في الهند سنة١٤٠٤هـ.

٥ ـ أبو حفص سراج الدِّين عمر بن رسلان البُلقيني المصري الشافعي (توفي سنة ٨٠٥هـ)، له تأليف في مناسبات تراجم أبواب البخاري[١].

٦ ـ أبو عبد الله بدر الدِّين محمد بن أبي بكر الدماميني(توفي سنة٨٨٢هـ)، له «تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح»[٢].

٧ ـ محمد بن أحمد بن عبد الله اليمني الشافعي الحضرمي الشهير بابن علي بأفضل السعدي[٣] (توفي سنة ٩٠٣هـ)، قال ابن العماد

---

(١) لخصَّ الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٤٧٠ ـ ٤٧٣) دار الفكر ـ بيروت هذا المؤلف، واستفاد منه في الفتح، انظر مثلًا (٣/ ٥٤٢).

(٢) ذكره له الشاه عبد العزيز الدهلوي في بستان المحدثين كما في لامع الدراري (١/ ٢٨٦)، نقلا عن مقدمة تحقيق المتواري (ص١٣) مكتبة المعلا ـ الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

(٣) قال في النور السافر (ص٢٤) دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٤٠٥هـ في ترجمته: «المتفق على جلالة قدره علماً وعملاً وورعاً».

الحنبلي: «... وشرح تراجم البخاري»[1].

٨ ـ أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي المغربي (لم أقف على تاريخ وفاته)، له «فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة»[2]، قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري، أثناء الكلام على التآليف في تراجم البخاري: «وتكلم على ذلك أيضاً بعض المغاربة، وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي، ولم يكثر من ذلك، بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة»[3].

قلتُ: وكلام ابن حجر على هذا الكتاب مشعرٌ بأنه وقف عليه، بيد أنَّه من خلال الاستقراء ظهر أنَّه لم يَعْزُ إليه في الفتح.

٩ ـ الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (توفي سنة١١٧٦هـ)، وقد طُبعت هذه الرسالة في دائرة المعارف في حيدرآباد سنة١٩٤٩م، ثُمَّ طُبعت بمصر في مطبعة العاصمة.

---

(١) شذرات الذهب (٤/ ١٩ ـ ٢٠).

(٢) في كشف الظنون (١/ ٥٤١) دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ؛ والجواهر والدرر (٢/ ٧١١) دار ابن حزم، ورد عنوان هذا الكتاب هكذا: «حل أغراض البخاري المهمة ـ وفي كشف الظنون: «المبهمة» ـ في الجمع بين الحديث والترجمة»، وفي الجواهر بعد قوله: «والترجمة»، زيادة: «وهو ترجمة»، وبمراجعة نسخة الجواهر والدرر المحفوظة في الخزانة الحسنية برقم (١٥٠٠) (لوحة ٢٨١) تبين أن ما في الجواهر والدرر المطبوعة، قد سقط منه قوله: «وهو «مائة» ترجمة».

(٣) هدي الساري (ص١٤).

١٠ ـ عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الصمدي اليماني الزيدي البهكلي المؤرخ (توفي سنة ١٢٤٨هـ)، له: «الأفاويق بتراجم البخاري والتعاليق»[١].

١١ ـ محمد بن عثمان بن محمد النجار التونسي المالكي[٢] (توفي سنة ١٣٣١هـ) له «أمالي على أبواب صحيح البخاري»، بمناسبة أختامه الرمضانية بمسجدي الشيخ أحمد بن عروس والحرمل، قال محمد بن محمد مخلوف في بيان مقدار هذه الأمالي: «ولو جُمع لكان مؤلفاً مفيداً»[٣].

١٢ ـ عبد الحق بن عبد الواحد بن محمد أبو محمد بن الهاشم (كان موجوداً في عهد الملك عبد العزيز)، له «نصر الباري في شرح تراجم البخاري»[٤].

---

(١) الأعلام (٣/ ٢٩٨)؛ وإتحاف القاري (ص١٤٢) اليمامة ـ دمشق ١٤١٧هـ.

(٢) تَرْجَمَهُ محمد بن محمد مخلوف في شجرة النور الزكية (٤٢١ ـ ٤٢٢) دار الفكر ـ بيروت، ترجمةً حافلةً.

(٣) شجرة النور الزكية (ص٤٢٢)، هذا وقد ذكر محمد عصام عرار الحسيني في إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري (ص٩٣) لابن ورد الأندلسي المالكي (ت٥٤٠هـ)» المتواري على تراجم البخاري»، وأحال في الهامش على مصادر مختلفة، وراجعتها كلها فلم أجد فيها ذكراً للمتواري!!!، كما ذكر لابن ناصر الدِّين الدمشقي محمد بن عبد الله (ت٨٤٣هـ): «المتواري على تراجم البخاري»، وأحال في الهامش على جملة من المصادر التي تبين بعد البحث فيها، أنها لم تذكر لابن ناصر الدِّين الدمشقي هذا الكتاب، فتعجَّبْ!!.

(٤) الأعلام للزركلي (٣/ ٢٨١).

واعتنى شُرَّاح الجامع للإمام البخاري بالكلام على تراجم الصحيح، وإبداء مناسباتها لما تحتها من أحاديث، ومن هؤلاء:

١ ـ الإمام الخطابي حمد بن محمد السبتي (توفي سنة ٣٨٨هـ)، في شرحه الموسوم بـ «أعلام الحديث»، في تحقيق الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، والموسوم بـ«أعلام السنن» في تحقيق: د/ يوسف الكتاني.

٢ ـ الداودي أبو جعفر أحمد بن نصر (توفي سنة٤٠٢هـ) في شرحه المفقود، الموسوم بـ «النصيحة في شرح البخاري»، وقد نوهتُ بذلك في دراسة عن الشارح، بعنوان: «**أول شرح مغربي لصحيح الإمام البخاري**»، منشورة في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد ٣١٣، جمادى الأولى والثانية ١٤١٦هـ، (ص٩٥).

٣ ـ المهلب بن أبي صفرة الأندلسي(توفي سنة ٤٣٥هـ) في شرحه للبخاري، وقد أوضحتُ ذلك في دراسةٍ عن الشَّارح بعنوان: «**شرْحٌ أندلسي قديم لصحيح الإمام البخاري**»، منشورة في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد ٣١٧ شوال ١٤١٦هـ (ص١٣٣).

٤ ـ علي بن خلف بن بطال الأندلسي أبو الحسن(ت٤٤٩هـ) في شرح صحيح البخاري، وقد نوهت بذلك في دراسة عن الشارح بعنوان: «**شارح مالكي لصحيح الإمام البخاري في الغرب الإسلامي**»، ضمن مجلة الإحياء التي تصدر عن رابطة علماء المغرب، العدد العاشر، ربيع الأول ١٤١٨هـ (ص١٠٧).

٥ ـ محمد بن عبد الواحد بن التين الصفاقسي(توفي سنة٦١١هـ)في شرحه للبخاري، المسمى: «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح».

٦ ـ شمس الدِّين محمد بن يوسف الكرماني (توفي سنة ٧٨٦هـ) في شرحه المطبوع: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري».

٧ ـ الحافظ أحمد بن علي بن حجر(توفي سنة ٨٥٢هـ) في شرحه النافع الماتع: «فتح الباري شرح صحيح البخاري».

٨ ـ شهاب الدِّين أحمد بن محمد القسطلاني (توفي سنة ٩٣٢هـ) في شرحه المسمى: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري».

ولبعض أهل العلم في هذا العصر بحوثٌ ودراساتٌ، تتعلق بتراجم صحيح الإمام البخاري، منها:

١ ـ «الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح»، للدكتور نور الدِّين عتر، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد الرابع، ربيع الأول ١٤٠٦هـ، (ص٧٤).

٢ ـ «آراء الإمام البخاري الأصولية من خلال تراجم صحيحه»، للدكتور سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٢٥/المحرم ١٤١٢هـ (ص١٤٣).

٣ ـ «فقه الإمام البخاري في الوضوء والغسل مقارناً بفقه أشهر المحدثين»، للباحث نور حسن عبد الحليم قاروت، رسالة دكتوراة لسنة ١٤١١هـ، غير مطبوعة.

٤ ـ «تراجم أحاديث الأبواب»، دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري، للدكتور/ الزين علي عبد الله، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٥/ المحرم سنة ١٤١٢هـ

٥ ـ «الأحاديث التي يوردها الإمام البخاري في تراجم الأبواب، ولم يصرح بكونها أحاديث ليست على شرطه»، صالح محمد الشهري، ماجستير، من جامعة أم القرى لسنة ١٤١٨هـ[١].

٦ ـ «فقه الإمام البخاري في الأطعمة والعقيقة والذبائح والصيد والأضاحي»، للباحث عابد زليب القثامي، ماجستير من جامعة أم القرى لسنة ١٤١٩هـ[٢].

وكان من بين من اعتنى بالتراجم في المائة الثامنة الهجرية، ابن رشيد السبتي الذي سنخصه ههنا بتعريف مختصر وجيز.

---

(١) دليل الرسائل العلمية في علم الحديث (١/ ١٦).
(٢) دليل الرسائل العلمية في علم الحديث (١/ ٦٣).

٢ ـ التعريف بابن رشيد السبتي[1]:

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر الفهري

---

(١) ترجمة ابن رشيد السبتي في مصادر كثيرة منها: الإحاطة في أخبار غرناطة (٣/ ١٣٥) القاهرة ١٣٩٣هـ؛ والدرر الكامنة (٤/ ١١١)؛ وغاية النهاية (٢/ ٢١٩)؛ والوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥) ألمانيا ١٤٠١هـ؛ والديباج المذهب (٤٠٠) دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ؛ وذيل أبي المحاسن الحسيني على تذكرة الحفاظ (ص٩٧) دار إحياء التراث العربي، دون تاريخ؛ وبغية الوعاة (١/ ٢٠٠) المكتبة العصرية ـ صيدا، بيروت، دون تاريخ؛ وطبقات الحفاظ (ص٢٢٥) مكتبة وهبة ـ مصر، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ؛ والبدر الطالع (٢/ ٢٣٤) دار المعرفة ـ بيروت؛ وأزهار الرياض (٢/ ٣٤٧)، صندوق إحياء التراث الإسلامي بين الإمارات والمغرب؛ وجذوة الاقتباس (١/ ٢٨٩) دار المنصور ـ الرباط ١٩٧٣م؛ والإعلام بمن حل مراكش، وأغمات من الأعلام (٤/ ٣٤٢) المطبعة الملكية ـ الرباط ١٩٧٧م، وكان ابن رشيد السبتي موضوع رسائل وبحوث علمية في المشرق والمغرب، فمن ذلك:

* الحافظ ابن رشيد السبتي وجهوده في خدمة السنة النبوية للدكتور عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، مجلد ضخم في ١٠٥٠ صفحة، دار البشائر الإسلامية، والدراسة عبارة عن رسالة علمية مقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

* رحلة ابن رشيد السبتي، بحث للأستاذ أحمد الحدادي، تناول فيه بالدراسة والتحليل ما جمعه ابن رشيد في رحلته المشهورة من الفوائد العلمية في التفسير والتاريخ والحديث والفقه والأصول والتصوف والتراجم والأدب واللغة والنحو والطب، والكتاب من إصدارت وزارة الأوقاف بالمغرب، سنة ١٤٢٤هـ.

ابن رشيد ـ بضمِّ الراء كأنه تصغير رُشْد ـ محب الدِّين السبتي[1]، وُلد في جمادى الأولى سنة ٦٥٧هـ[2]، وقرأ ببلده سبتة على أبي الحسين ابن أبي الربيع، فأخذ عنه كتاب «سيبويه» و«القراءات»[3]، ثُمَّ ارتحل فسمع بإفريقية من أبي محمد عبد الله بن هارون[4]، وبمصر والشام والحرمين من جماعة منهم: أبو اليمن ابن عساكر، وشرف الدِّين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، وعلي بن أحمد المقدسي، وقطب الدِّين محمد بن أحمد القسطلاني[5]، وغيرهم ممن ضمنَّهم رحلته المشهورة التي سماها: «ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة، في الوجهة الوجيهة إلى مكة وطيبة».

---

* منهج ابن رشيد السبتي في الدراسات الحديثية من خلال رحلته، للدكتور إدريس الخرشافي، وهو عبارة عن دراسة نشرت في قسمين في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد ١١٢ والعدد ١١٥/ ١٤١٦هـ.

* بيان مناسبات تراجم صحيح البخاري بين الزين ابن المنير وابن رشيد السبتي، للدكتور محمد بن زين العابدين رستم، وهو عبارة عن دراسةمقارنة نشرت في مجلة الأحمدية بدبي، العدد الثامن ١٤٢٢هـ، (ص٨٧ ـ ١٥٢).

(١) ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني (ص٩٧).

(٢) الدرر الكامنة (٤/ ١١١)؛ والبدر الطالع (٢/ ٢٣٤).

(٣) الدرر الكامنة (٤/ ١١١)؛ والديباج المذهب (ص٤٠٠).

(٤) الديباج المذهب (ص٤٠٠).

(٥) الدرر الكامنة (٤/ ١١١)؛ والديباج المذهب (ص٤٠٠ ـ ٤٠١)؛ وبغية الوعاة (١/ ٢٠٠)؛ والبدر الطالع (٢/ ٢٣١).

ولما رجع ابن رشيد السبتي من رحلته إلى بلده، تولى الإمامة والخطابة في جامع غرناطة[1]، كما عقد هناك «مجالس للخاص والعام يُقرئ بها فنوناً من العلم»[2].

ولقد أثنى جمع من أهل العلم على ابن رشيد السبتي، فهذا لسان الدِّين ابن الخطيب يقول عنه: «كان متضلّعاً بالعربية واللغة والعروض، فريد دهره عدالةً وجلالةً، وحفظاً وأدباً وسمتاً وهدياً كثير السماع، عالي الإسناد، صحيح النقل، تامَّ العناية بصناعة الحديث، قيِّماً عليها، بصيراً بها، محقِّقاً فيها، ذاكراً للرجال، فقيهاً، أصيل النظر، ذاكراً للتفسير، ريَّانَ من الأدب، حافظاً للأخبار والتواريخ، مشاركاً في الأصلين، عارفاً بالقراءات، عظيم الوقار والسكينة، بارع الخط، حَسَن الخُلق، كثير التواضع، رقيق الوجه، مبذول الجاه، كهفاً لأصناف الطلبة»[3].

وحلَّاهُ أبو المحاسن الحسيني بقوله: «الإمام العلَّامة الحافظ أبو عبد الله عالم المغرب»[4].

ووصفه ابن فرحون بقوله: «الخطيب المحدث، المتبحر في علوم الرواية والإسناد»[5].

---

(١) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥)؛ والدرر الكامنة (٤/ ١١٢)؛ وطبقات الحفاظ (ص٢٢٥).
(٢) الديباج المذهب (ص٤٠١).
(٣) الإحاطة (٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦).
(٤) ذيل أبي المحاسن الحسيني على تذكرة الحفاظ (ص٩٧).
(٥) الديباج المذهب (ص٤٠٠).

وقال ابن القاضي المكناسي في ابن رشيد: «... وكان له تحقق بعلوم الحديث وضبط أسانيده، وتمييز رجاله، ومعرفة انقطاعه واتصاله، إماماً مشاراً إليه... وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية، كان أديباً خطيباً بليغاً»[1].

وأقبل ابن رشيد السبتي على التأليف، فحصل له من ذلك ما يلي:

١ ـ «السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن»[2].

٢ ـ «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»[3].

---

(١) جذوة الاقتباس (١/ ٢٨٩).

(٢) المراد بالإمامين البخاري ومسلم، وقد طبع الكتاب في تونس، ونشرته الدار التونسية للنشر بتحقيق د/ محمد الحبيب بلخوجة، وطبع أيضاً في مكتبة الغرباء الأثرية في المدينة المنورة سنة١٤١٧هـ، بتحقيق صلاح بن سلام المصراتي.

(٣) سماه الصلاح الصفدي في الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥): «إفادة النصيح في رواية الصحيح»، وسماه الشيخ محمد مخلوف في شجرة النور الزكية (ص٢١٧): «إفادة النصيح في شرح الصحيح»، وكأنه ظن أن الكتاب في شرح البخاري، ولقد طبع الكتاب بهذا العنوان: «إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح»، بتحقيق د/ محمد الحبيب بالخوجة، في الدار التونسية للنشر سنة ١٣٩٥هـ.

٣ ـ «إيضاح المذاهب في تعيين من ينطلق عليه اسم الصاحب»[١].

٤ ـ «الصراط السوي في اتصال سماع جامع الترمذي»[٢].

٥ ـ «فهرست مشايخه»[٣].

٦ ـ« ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة»[٤].

٧ ـ «المقدمة المُعرِّفة في علو المسافة والصفة«[٥].

٨ ـ «جزء فيه حكم رؤية هلال شوال ورمضان»[٦].

٩ ـ «تلخيص كتاب القوانين في النحو»[٧].

---

(١) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥)؛ والدرر الكامنة (٤/ ١١٢).

(٢) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥)، والديباج المذهب (ص٤٠١)، تقع الرحلة في سبعة أجزاء: الأول والرابع منها مفقودان، والباقي هو الجزء الثاني، وموضوعه تونس عند الورود، والجزء الثالث، وموضوعه الإسكندرية ومصر عند الورود، والجزء الخامس، وموضوعه الحرمان الشريفان، ومصر عند الصدور، والجزء السادس وموضوعه تونس عند الصدور، والجزء السابع وموضوعه تونس وسبتة، ولقد طبعت الرحلة بتحقيق/ محمد الحبيب بلخوجة بتونس، وحققت منها في تحقيق بلخوجة الأجزاء الآتية: الثاني والثالث والخامس.

(٥) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥).

(٦) المصدر السابق.

(٧) بغية الوعاة (١/ ٢٠٠).

١٠ ـ «شرح جزء التجنيس لحازم بن حازم الإشبيلي»[١].

١١ ـ «حكم الاستعارة»[٢].

١٢ ـ «وصل القوادم بالخوافي، في ذكر أمثلة القوافي»، وهو شرح لكتاب القوافي لأبي الحسن حازم القرطاجني[٣].

١٣ ـ لابن رُشيد في الحديث تخريجه وتتميمه لكتاب ابن المواق أبي عبد الله محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلف (ت٦٤٢هـ) في تعقيبه على شيخه ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)[٤].

ولابن رشيد السبتي خطب وقصائد نبوية، ومقطعات بديعة[٥].

لبث ابن رشيد السبتي يفتي ويدرس ويفيد، حتَّى توفاه الله إليه حميداً بفاس، في أواخر المحرم، سنة إحدى وعشرين وسبعمائة للهجرة النبوية[٦]، ودفن خارج باب الفتوح بالروضة المعروفة بمطرح الجلة[٧].

---

(١) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥)؛ وبغية الوعاة (١/ ٢٠٠).
(٢) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥)؛ وبغية الوعاة (١/ ٢٠٠).
(٣) جذوة الاقتباس (١/ ٢٩٠).
(٤) انظر: دراسة د/ محمد الخرشافي لكتاب بغية النقاد النقلة فيما أخلَّ به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمَّله (ص٩٠) أضواء السلف الرياض١٤٢٥هـ.
(٥) الوافي بالوفيات (٤/ ٢٨٥)؛ والدرر الكامنة (٤/ ١١٢).
(٦) الديباج المذهب (ص٤٠١)؛ والدرر الكامنة (٤/ ١١٣)؛ وبغية الوعاة (١/ ٢٠٠)؛ وطبقات الحفاظ (ص٥٢٥).
(٧) معجم المؤلفين (١١/ ٩٣) مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٣ ـ ترجمان التراجم لابن رشيد السبتي:

جرى ابن رُشيد السبتي على عادة أهل المغرب والأندلس، في العناية برواية «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، وضبط أحاديثه وسماع ذلك من الرواة الحفاظ الناقلين له بالأسانيد المتصلة إلى جامعه.

وقد وقع لابن رُشيد «الجامعُ الصحيح»، من طريقين صحيحين، وكان بينه وبين البخاري سبعة رجال في الطريق الأول، كما كان بينه وبين البخاري خمسةُ رجال في الطريق الثاني(١).

وأفاد ابن رشيد في رحلته، أنَّه وقف على أصل عتيق لصحيح البخاري بخط أصبغ بن راشد اللخمي(٢)، كتبه بمكة المكرمة، وسمع فيه على أبي ذر الهروي، فروى منه، وقال: «وقد كان هذا الأصل صار للإمام المقرئ العالم أبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة(٣)

---

(١) مدرسة الإمام البخاري في المغرب (١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢) دار لسان العرب ـ بيروت، دون تاريخ.

(٢) من أهل إشبيلية، رحل إلى القيروان، كان فقيهاً محدثاً، توفي قريباً من ٤٤٠هـ. ترجمته في الصلة (١/ ١٨١) القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ.

(٣) أبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف الأنصاري الأندلسي المري البلنسي، روى عن أبي علي بن سكرة، وتصدر ببلنسية لإقراء القراءات والفقه والحديث والنحو، ألف شرحاً كبيراً لسنن النسائي، توفي سنة ٥٦٧هـ معجم أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار (ص٢٩٢) دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٧هـ وشذرات الذهب (٢/ ٢٢٣) والعبر (٤/ ١٩٨) دار الكتب العلمية ـ بيروت، بلا تاريخ.

رحمه الله، واعتنى به عناية جيدة، وقد صار هذا الأصل إليَّ في أصله والحمد لله»[1].

ولما رجع ابن رشيد من رحلته المشرقية، استقر في جامع غرناطة يشرح «صحيح البخاري»، قال الحافظ ابن حجر مشيراً إلى ذلك: «واستمر ابن رشيد في الجامع، يشرح من البخاري حديثين، يتكلم على سندهما ومتنهما أتقن كلام»[2].

وعندما تصدَّى ابنُ رشيد السبتي للتأليف، صرف قسطاً من عنايته إلى «الجامع الصحيح»، فوضع عليه مؤلفاتٍ سبق ذكرُ بعضها في مسرد تآليفه، وبقيَ منها الحديث عن ترجمان التراجم.

وواضح من عنوان هذا الكتاب، أنَّه مفرد في بيان مناسبات تراجم «صحيح البخاري»، وقد أشار غير واحد ممن ترجم لابن رشيد إلى هذا الكتاب على أنحاء مختلفة:

فالحافظ ابن حجر قال مشيراً إليه: «... وكتاب ترجمان التراجم على أبواب البخاري»[3].

---

(١) انظر: «صحيح البخاري في الدراسات المغربية من خلال رواته الأولين ورواياته وأصوله» للعلامة الفقيه محمد المنوني رحمه الله، فصلة من مجلة مجمع اللغة العربية، بدمشق لسنة١٣٩٣هـ، الجزء الثالث، المجلد ٤٩/ (ص١٠).

(٢) الدرر الكامنة (٤/ ١١٢).

(٣) الدرر الكامنة (٤/ ١١٢)؛ وانظر أيضاً: هدي الساري (ص١٤).

ونقل السيوطي عبارة ابن حجر[1]، وتابعهما على ذلك الشوكاني، وحاجي خليفة، وصاحب «هدية العارفين»، والزركلي، وعمر كحالة[2].

وأشار شهاب الدِّين المقري إلى كتاب ابن رشيد بقوله: «ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبات تراجم صحيح البخاري، لما تُرجمتْ عليه»[3].

وأومأ ابن القاضي المكناسي إلى الكتاب بقوله: «ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري».[4]، وأشار التعارجي إلى الكتاب بنفس عبارة ابن القاضي[5].

واقتصر عبد الحي الكتاني ـ عند ذكره للكتاب ـ على قوله: «ترجمان التراجم»[6].

ونميلُ ـ بعد النظر في هذه الصيغ التي ورد عليها عنوان هذا

---

(١) ذيل السيوطي على تذكرة الحفاظ (ص٣٥٦)؛ وطبقات الحفاظ (ص٥٢٨).

(٢) البدر الطالع (٢/ ٢٣٤)؛ وكشف الظنون (١/ ٣٩٦)؛ وهدية العارفين (٢/ ٢٢) دار الفكر ١٤٠٢هـ؛ والأعلام (٦/ ٣١٤)؛ ومعجم المؤلفين (١١/ ٩٣).

(٣) أزهار الرياض في أخبار عياض (٢/ ٣٥٠).

(٤) جذوة الاقتباس (١/ ٢٩٠).

(٥) الإعلام بمن حلَّ مراكش وأغمات من الأعلام (٤/ ٣٤٥).

(٦) فهرس الفهارس (١/ ٤٤٤) دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ١٤٠٢هـ.

الكتاب عند هؤلاء الأعلام، إلى اختيار وَسْمِه بِـ«**تَرْجُمَان**[1] **التراجم**»، ومراد مَنْ زاد: «في إبداء(وجه) مناسبة(مناسبات) تراجم صحيح البخاري، لما تحتها من الأحاديث ممَّا تُرجمت عليه»، بيان موضوع الكتاب، ومقصد صاحبه فيه، كما أن مراد مَنْ أضاف: «على أبواب البخاري»، بيان خُطَّة ابن رشيد في الكتاب إذ جعله وِفق أبواب صاحب الصحيح.

ويُفهم من كلام ابن حجر، أن ابن رشيد أطال النَّفَسَ في هذا الكتاب، لكنه لم يُتمَّه، قال الحافظُ: «ووقفتُ على مجلَّد من كتاب اسمه: «ترجمان التراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبتي، يشتمل على هذا المقصد، وصل فيه إلى كتاب الصيام[2]، ولو تمَّ لكان في غاية

---

(١) في الصحاح في اللغة (٥/ ١٩٢٨) دار العلم للملايين ـ بيروت ١٣٧٦هـ مادة رجم: «قد ترجم كلامه: إذا فسره بلسان آخر، ومنه الترجمان، والجمع التراجم»، وفي لسان العرب (٢/ ٢٢٩) دار صادر ـ بيروت: «والترجمان المفسر، وقد ترجمه، وترجم عنه»، ووردت هذه الكلمة ـ ترجمان ـ في حديث عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد، إلَّا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان. . .»، أخرجه ابن ماجه في مقدمة السنن، حديث رقم (١٨٥)، والذي يلوح من استعمال ابن رشيد لهذه الكلمة، أنَّه أراد معنى الإيضاح والتفسير لما اشتملت عليه تراجم أبواب صحيح البخاري، من أسرار المعاني، ولطيف الإشارات، ودقائق الفقه.

(٢) قد يُشوِّشُ على هذا أني وجدتُّ ابن حجر، نقلَ عن ابن رُشَيْد في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، عند شرح حديث أبي هريرة: «يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة»، فإنه قال في الفتح (٥/ ١٩٨) دار الفكر ـ بيروت، دون تاريخ: «قال ابن رشيد: توجيهه أنَّه =

الإفادة، وإنه لكثير الفائدة مع نقصه»[1].

ومن الواقفين على ترجمان التراجم من أهل العلم بالمشرق الإمامُ السَّخاوي(توفي سنة ٩٠٢هـ)، الذي كان يمتلك نسخةً منه، يقول في ذلك: «... وكذا لأبي عبد الله بن رشيد ترجمان التَّراجم عندي مجلد ضخم منه إلى الصيام»[2].

ويُستفادُ من وصف ابن حجر والسخاوي لترجمان التراجم، أن الكتاب كبير الحجم، مع أن مؤلفه لم يُتمَّه، وعِظَمُ حجم الكتاب أمرٌ صحيحٌ، لأنَّ كتاب الصيام يقع في «الجامع الصحيح»، بعد تسعة وعشرين كتاباً وهي: كتاب «بدء الوحي»، وكتاب «الإيمان»، وكتاب «العلم»، وكتاب «الوضوء»، وكتاب «الغسل»، وكتاب «الحيض»، وكتاب «التيمم»، وكتاب «الصلاة»، وكتاب «مواقيت الصلاة»، وكتاب «الأذان»، وكتاب «الجمعة»، وكتاب «صلاة الخوف»، وكتاب «العيدين»، وكتاب «الوتر»، وكتاب «الاستسقاء»، وكتاب «الكسوف»، وكتاب «سجود القرآن»، وكتاب «تقصير الصلاة»، وكتاب «التهجد»، وكتاب «فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة»، وكتاب «العمل في الصلاة»، وكتاب «السهو»، وكتاب «الجنائز»،

= خاطب نساء بأعيانهن فأقبل بندائه عليهن، فصحت الإضافة على معنى المدح لهن، فالمعنى ياخيِّرات المؤمنات كما يقال رجال القوم» قلت: قد يكون الحافظ إنَّما نقل عن ابن رشيد في معنى حديث البخاري، من غير ترجمان التراجم.

(١) هدي الساري (ص١٤).

(٢) الجواهر والدرر (٢/ ٧١١).

وكتاب «الزكاة»، وكتاب «الحج»، وكتاب «العمرة»، وكتاب «المحصر»، وكتاب «جزاء الصيد»، وكتاب «فضائل المدينة».

ولقد غَلِطَ غلطاً فاحشاً بعضُ أهل العلم في هذا العصر، في اعتقاد أن «ترجمان التراجم»، قد طبع في الهند قديماً، وأن منه نسخة خطية في مكتبة الإسكوريال برقم (١٧٣٢ ـ ١٧٨٥)[1]، ولقد فحصتُ عن هذا الأمر، وسألتُ عنه كثيراً من أهل العلم بالكتب، وتراث ابن رشيد السبتي، ومن بينهم شيخنا العلّامة المحقق محمد بن الأمين بوخبزة الحسني التطواني فأفادني ـ فيما كتب إليَّ ـ بأن «ابن رشيد شهير، وترجمان التراجم مفقود»، وكتب إليَّ يقول أيضاً: «ومكتبة الإسكوريال نفضها المغاربة والمشارقة نفضاً، ولم يتركوا فيها ورقة

---

(١) انظر: الشروح المغربية لصحيح البخاري، مجلة دار الحديث الحسنية، الرباط، العددالثاني١٤٠١هـ، (ص١٤٥)، ومدرسة الإمام البخاري في المغرب (٢/ ٥٧٣)، ولقد كتبتُ إلى الدكتور يوسف الكتاني مرات أستثبته في الذي ذكره، فلم أتلق منه جواباً شافياً، ثُمَّ سألتُ الدكتور عبد اللطيف بن محمدالجيلاني ـ وهو من المتخصصين المؤلفين في ابن رشيد السبتي ـ عن حقيقة وجود ترجمان التراجم في الإسكوريال مخطوطاً، أو مطبوعاً في الهند، فأخبرني بما أقرَّ عيني، أنْ لا وجود للكتاب في مكتبة الإسكوريال وكان قد زارها، وأن رقم المخطوط الذي أحال عليه الكتاني، هو لجزء من رحلة ابن رشيد، وأن ما ذُكر من طباعة ترجمان التراجم بالهند لا أصل له، وكذلك أخبرني جمعٌ من أهل العلم ممن لهم اشتغال بالدراسات الحديثية في الغرب الإسلامي، كالدكتور خالد الصمدي وغيره.

إلَّا صوَّروها، ولو وجدوا فيها «ترجمان التراجم»، لطاروا به كل مطار».

وما زال بي حب الوقوف على ترجمان التراجم، حتَّى حملني ذلك على التقاط مادته من كتب ثلاثة من مشاهير شُرَّاح «الجامع الصحيح»، وهم: الحافظ ابن حجر في شرحه الحافل الممتع: «فتح الباري»، والبدر العيني في شرحه الجامع النافع: «عمدة القاري»، والشِّهاب القسطلاني في شرحه: «إرشاد الساري».

ولقد كان الحافظُ ابن حجر، أكثر الثلاثة نقْلاً لكلام ابن رُشيْد على التراجم، وأوفرهم به عناية، إذ نقل عنه بخصوص التَّراجم في١٣٥ موضعاً، ونقل عنه البدر العيني في ستة مواضع، بينما نقل عنه القسطلاني في سبعة مواضع[1].

ولعل الحامل للحافظ ابن حجر على الإكثار من النقل عن ابن رشيد أمران:

---

(١) لقد ثبت عندي بعد التمعن في نقول أصحاب هذه الشروح أن الأصل في النقول عن ابن رشيد هو الحافظ ابن حجر، الذي صرح أنَّه وقف على ترجمان التراجم، والبدر العيني والقسطلاني إنَّما استفادا النقل عن ابن رشيد من ابن حجر، ولقد ثبت بالدليل العلمي أن العيني قد نقل أشياء كثيرة من الفتح، وإن لم يعزها إليه، وهو أمر أكده ابن حجر في انتقاض الاعتراض، وأفردته في دراستي الموسومة بـ «اعتراضات البدر العيني على الحافظ ابن حجر، وجواب ابن حجر عنها»، مجلة دعوة الحق المغربية، العدد٣٠٩ ـ ٣١٠، ١٤١٥هـ (ص٣٧).

* **الأول**: وقوفه على قطعة من «ترجمان التراجم»، واستفادته منه، وفي ذلك يقول ـ كما نقلناه عنه آنفاً ـ: «ووقفتُ على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم...»[1].

* **الثاني**: إعجابه بِكُتبِ ابن رشيد السبتي عامة، ونقله من فوائدها في كتبه، وانتخابه لدررها في تآليفه، وفي ذلك يقول مُتَحدِّثاً عنْ رحلة ابن رشيد: «... وصنف الرحلة المشرقيَّة في ست مجلدات، وفيه من الفوائد شيء كثير، وقفتُ عليه وانتخبتُ منه»[2].

---

(١) هدي الساري (ص١٤).

(٢) الدرر الكامنة (٤/ ١١١)، ومن المواضع التي نقل ابن حجر فيها عن ابن رشيد من الرحلة في فتح الباري، هذا الموضع (٨/ ٣٦٥)، وفيه يقول الحافظ: «... وقد تكلف لها أبو الإصبع عيسى بن سهل في شرحه «فيما نقلته من رحلة أبي عبد الله بن رشيد» عنه ما ملخصه: ترجم البخاري «باب قوله ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾، وأدخل حديث ابن مسعود أن قريشا لما أبطئوا» الحديث، وأورد قبل ذلك في الترجمة عن ابن مسعود ﴿بَلۡ عَجِبۡتَ وَيَسۡخَرُونَ﴾ قال فانتهى إلى موضع الفائدة ولم يذكرها، وهو قوله ﴿وَإِذَا ذُكِّرُواْ لَا يَذۡكُرُونَ ۝١٣ وَإِذَا رَأَوۡاْ ءَايَةٗ يَسۡتَسۡخِرُونَ﴾، قال ويؤخذ من ذلك مناسبة التبويب المذكورة، ووجهه أنَّه شبه ما عرض ليوسف عليه السلام، مع إخوته ومع امرأة العزيز بما عرض لمحمد ﷺ، مع قومه حين أخرجوه من وطنه كما أخرج يوسف إخوته وباعوه لمن استعبده فلم يعنف النبي ﷺ، قومه لما فتح مكة كما لم يعنف يوسف إخوته حين قالوا له: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا...﴾، وموضع آخر في (١٣/ ٣٢٤)، قال فيه الحافظ: «قوله حدثنا حماد بن حميد، هو خراساني فيما ذكر أبو عبد الله ابن منده في رجال البخاري، «وذكر ابن رشيد في فوائد =

٤ ـ مصادر ابن رشيد السبتي في ترجمان التراجم:

يتضح من خلال المادة العلمية المتوفرة من «ترجمان التراجم»، أن ابن رشيد السبتي قد رجع في تأليف كتابه، إلى مصادر متعلقة بالجامع الصحيح، فمن هذه المصادر التي أوقفتنا عليها المادة المتوفرة:

١ ـ شرح أبي محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي التونسي (ت٦١١هـ) للجامع الصحيح، المسمى في بعض المصادر «المُحبَّر الفصيح، في شرح البخاري الصحيح»، ولقد وردت الإشارة إلى هذا المصدر في «ترجمان التراجم»، وصرَّح المقريُّ[١] (ت١٠٤١هـ) في ترجمة ابن رشيد بأنه اعتمد هذا المصدرَ في شرحه لكلام البخاري في التراجم، وذلك هو قوله: «وكان ـ يعني ابن رشيد ـ في شرح كلام البخاري على «المحبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح» لأبي عمرو[٢] الصفاقسي، المعروف بابن التين، لأجل حضور البربر في مجلسه، ومعتمدهم المدونة، وأبو عمرو في هذا الكتاب ينقل المدونة وكلام شراحها عليها»[٣].

= رحلته»، والمزي في التهذيب، أن في بعض النسخ القديمة من البخاري: حدثنا حماد بن صاحب لنا. . .».

(١) يستفاد من هذا أن المقري وقف على ترجمان التراجم، فيكون ضياع الكتاب قد وقع في زمن متأخر.

(٢) كذا، والذي في نيل الإبتهاج (ص١٨٨) دار الكتب العلمية ـ بيروت؛ وكفاية المحتاج (١/ ٢٢٩) طبعة الثقافة الدينية بمصر؛ وشجرة النور الزكية (ص١٦٨): «أبو محمد».

(٣) أزهار الرياض (٢/ ٣٥٠).

٢ ـ شرح أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال الأندلسي(ت٤٤٩هـ) للجامع الصحيح.

٣ ـ «المتواري على تراجم أبواب البخاري»، لناصر الدِّين أحمد بن محمد المعروف بابن المنير(ت٦٨٣هـ)، ولقد صرَّح ابن رشيد بتعقبه لابن المنير ناصر الدِّين في المتواري، عندما قال: «وقد استدركنا على الإمام ناصر الدِّين تراجم عديدة أغفلها، أو استشكلها فتركها، ونازعناه في بعض مطابقاته التي أبدى وأبدينا ما يُسلِّمه المُنصف، ولا ينكره إلَّا المتعسف، والحمد لله على نعمه»[1].

وعلى هذا يكون «ترجمان التراجم»، قد وقع الفراغ من تأليفه قبل الرحلة المشرقية إلى الديار الحجازية.

٤ ـ شرح محمد بن خلف بن سعيد الأندلسي المري المعروف بابن المرابط (ت٤٥٨هـ) على صحيح الإمام البخاري.

٥ ـ شرح أحمد بن محمد بن عمر أبي القاسم بن ورد المري الأندلسي (ت٥٤٠هـ) على الجامع الصحيح.

٦ ـ أصل ابن ورد المتقدم من الجامع الصحيح.

٧ ـ أصل حاتم بن محمد القرطبي المعروف الطرابلسي (ت٤٦٩هـ)، من الجامع الصحيح.

٨ ـ «سنن الترمذي».

---

(١) رحلة ابن رشيد (ملء العيبة) (٣/ ٣٦٩)، تحقيق محمد الحبيب بلخوجة ـ تونس.

٩ ـ «مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني».

١٠ ـ «سنن أبي داود».

والذي يغلب على الظن، أن ابن رشيد السبتي قد رجع إلى مصادر أخرى غير ما تقدم، يكون موضوعها، في نفس موضوع الجامع الصحيح، كمصادر الحديث النبوي الشريف، وكتب اللغة والغريب المعروفة في زمانه.

٥ ـ منهج ابن رشيد السبتي في بيان مناسبات تراجم الجامع الصحيح:

أدرك ابن رشيد السبتي جلالة الترتيب الذي سار عليه الإمام البخاري في تراجم كتابه، فشحذ فكره لاستخراج بدائع هذا الترتيب، ونفائس تلك الأبواب، ومحاسن تلك التراجم، ولقد كان رحمه الله، معجباً بدقة استنباط البخاري للمعانين وبراعة تفننه في رصف تلك المباني، استمع إليه يقول بعد بيان مناسبة ترجمةٍ لحديث الباب: «. . . وهذا كله يدل على براعة المصنف، ودقة فهمه، وسعة علمه»[١].

ويقول عند قول البخاري: «باب من رفع صوته بالعلم»: «في هذا التبويب رمزٌ من المصنف إلى أنَّه يريد أن يبلغ الغاية في تدوين هذا الكتاب، بأن يستفرغ وُسعَه في حُسن ترتيبه، وكذلك فَعلَ رحمه الله تعالى»[٢].

---

(١) فتح الباري (٣/ ١٩٢).

(٢) فتح الباري (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

ولقد كان نظر ابن رشيد إلى التراجم من جهات ثلاث:

* الجهة الأولى: **الترجمة في ذاتها**، وذلك من خلال الآتي:

١ ـ **صياغة الترجمة**: تتبع ابن رشيد طريقة البخاري في صياغة تراجم أبوابه، فوجد لذلك مقاصد وغايات ليس يقف عندها إلَّا المدقق المتأني، ومما أطال رحمه الله الوقوف عنده في هذا الباب:

أ ـ **إطلاق البخاري للفظ وارد في الترجمة**: ومن هذا الضرب أمثلةٌ نختار منها واحداً من كتاب تقصير الصلاة، حيث قال البخاري: «باب صلاة القاعد»، قال ابن رشيد: «أطلق الترجمة، فيحتمل أن يريد صلاة القاعد للعذر، إماماً كان أو مأموماً، أو منفرداً، ويؤيده أن أحاديث الباب دالة على التقييد بالعذر، ويحتمل أن يريد مطلقاً لعذر ولغير عذر، ليبين أن ذلك جائز إلَّا ما دل الإجماع على منعه، وهو صلاة الفريضة للصحيح قاعداً»[١].

ب ـ **عطف البخاري لقدر من الترجمة على ما قبله**: من ذلك أن البخاري ترجم في الأذان بقوله: «باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر، وما يجهر فيها وما يخافت»، قال ابن رشيد: «قوله: «وما يجهر» معطوف على قوله: «في الصلوات»، لا على القراءة، والمعنى وجوب القراءة فيما يجهر فيه ويخافت، أي أن الوجوب لا يختص بالسرية دون الجهرية، خلافاً لمن فرّق في المأموم»[٢].

---

(١) فتح الباري (٢/ ٥٨٤).

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٣٧).

٢ ـ ما يقع في الترجمة من المعنى المشكل: ذلك أن البخاري قد يترجم بلفظ يستغلق فهمه، ويستشكل معناه، فينبري ابن رشيد إلى إزالة الإشكال، وإيضاح المعنى، ومن هذا الباب قول البخاري: «باب حد المريض أن يشهد الجماعة»، قال ابن رشيد: «إنَّما المعنى ما يحد للمريض أن يشهد معه الجماعة، فإذا جاوز ذلك الحد لم يستحب له شهودها، ومناسبة ذلك من الحديث، خروجه ﷺ متوكئاً على غيره، من شدة الضعف، فكأنه يشير إلى أنَّه من بلغ إلى تلك الحال، لا يستحب له تكلف الخروج للجماعة، إلَّا إذا وجد من يتوكأ عليه، وأن قوله في الحديث الماضي «لأتوها ولو حبواً»، وقع على طريق المبالغة، ويمكن أن يقال معناه، باب الحد الذي للمريض أن يأخذ فيه بالعزيمة في شهود الجماعة»[(١)].

٣ ـ ما يقع في بعض الروايات من الزيادة في التراجم: من ذلك أن الحافظ ابن حجر قال: «قوله: باب ما يقول الإمام ومن خلفه إذا رفع رأسه من الركوع»، وقع في شرح ابن بطال هنا: «باب القراءة في الركوع والسجود، وما يقول الإمام، ومن خلفه إلى آخره... قال ابن رشيد: «هذه الزيادة لم تقع فيما رويناه من نسخ البخاري»[(٢)].

وقد يسلك ابن رشيد مسلك الترجيح بين الروايات المختلفة في الترجمة الواحدة، من ذلك أن الحافظ ابن حجر قال عند قول البخاري: «باب الرجل ينعى إلى أهل الميت بنفسه» كذا في أكثر

---

(١) فتح الباري (٢/ ١٥٢).

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٨٢).

الروايات ووقع للكشميهني، بحذف الموحدة، وفي رواية الأصيلي، بحذف: «أهل». . . وأمَّا رواية الأصيلي، فقال ابن رشيد: إنها فاسدة»[1].

٤ ـ استنباط ما يقع في الترجمة من الفقه: لقد استفرغ ابن رشيد السبتي وسعه في الغوص على دقائق فقه البخاري في تراجمه، ومما وقف عنده من ذلك: قول البخاري في كتاب الجنائز: «باب الدخول على الميت بعد الموت، إذا أدرج في أكفانه»، قال ابن رشيد: «موقع هذه الترجمة من الفقه، أن الموت لما كان سبب تغيير محاسن الحي التي عهد عليها، ولذلك أمر بتغميضه وتغطيته، كان ذلك مظنةً للمنع من كشفه حتَّى قال النخعي: ينبغي أن لا يطلع عليه إلَّا الغاسل له، ومن يليه، فترجم البخاري على جواز ذلك»[2].

وقد يقف ابن رشيد عند خفيٍّ إشارات البخاري في تراجمه، ممَّا ليس فيه فقه، فمن هذا الضرب: أن البخاري قال: باب قول المحدث: «حدثنا» أو «أخبرنا»، و«أنبأنا»، وقال لنا الحميدي: كان عند ابن عيينة حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحداً، وقال ابن مسعود: «حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق. . . فقال ابن رشيد موضحا غرض البخاري من هذه الترجمة: «أشار بهذه الترجمة إلى أنَّه بنى كتابه على المسندات المرويات عن النبي ﷺ»[3].

---

(١) فتح الباري (٣/ ١١٦.
(٢) فتح الباري (٣/ ١١٤).
(٣) الفتح (١/ ١٤٤).

الجهة الثانية: الترجمة وما اشتملت عليه من أحاديث: وذلك من خلال الآتي:

أولاً: بيان مناسبة الترجمة للحديث: والأمثلة على ذلك كثيرة منها: أن البخاري أخرج حديث حذيفة أن النبي ﷺ كان إذا قام للتهجد من الليل، يَشُوصُ فاه بالسواك، في «باب طول القيام في صلاة الليل»، فاستُشكل دخوله في هذا الباب، ووقع السؤال عن مناسبة الحديث للترجمة، فأجاب ابن رشيد عن ذلك بقوله: «الذي عندي، أن البخاري إنَّما أدخله لقوله: «إذا قام للتهجد» أي إذا قام لعادته، وقد تبينتْ عادته في الحديث الآخر، ولفظ التهجد مع ذلك مشعر بالسهر، ولا شك أن في التسوك عوناً على رفع النوم، فهو مشعر بالإستعداد للإطالة»[1].

وقد تكون المناسبة أظهر في بعض أحاديث الباب من بعض، فيبادر ابن رشيد إلى التنبيه على ذلك، فقد أخرج البخاري حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: «أحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام، وأحب الصيام إلى الله صيام داود، وكان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه ـ في باب من نام عند السحر ـ فكأن ابن رشيد استشعر أن مطابقة الحديث للترجمة غير ظاهرةٍ تمام الظهور فقال: «الظاهر من سياق حديث عبد الله بن عمرو مطابقة ما ترجم له، إلَّا أنه ليس نصًّا فيه، فبيَّنه بالحديث الثالث، وهو قول عائشة: «ما ألفاه السحر عندي إلَّا نائماً»[2].

---

(١) الفتح (٣/ ٢٠).

(٢) الفتح (٣/ ١٧).

ثانياً: بيان سر اقتصار البخاري على سياق سند الحديث دون متنه: من ذلك أن البخاري ساق بسنده عن قزعة قال: «سمعت أبا سعيد رضي الله عنه أربعاً، قال: «سمعتُ من النبي ﷺ، وكان غزا مع النبي ﷺ ثنتي عشرة غزوة»، ثُمَّ لم يذكر البخاري من المتن شيئاً، وساق بعد ذلك حديث أبي هريرة: «لا تشد الرحال إلَّا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ومسجد الأقصى»، قال ابن رشيد مبيناً سر اقتصار البخاري على سياق سند حديث أبي سعيد دون متنه: «لما كان أحد الأربع هو قوله: «لا تشد الرحال»، ذكر صدر الحديث إلى الموضع الذي يتلاقى فيه افتتاح أبي هريرة لحديث أبي سعيد، فاقتطف الحديث، وكأنه قصد بذلك الإغماض، لينبه غير الحافظ على فائدة الحفظ، على أنَّه ما أخلاه عن الإيضاح عن قرب، فإنه ساقه بتمامه خامس ترجمة»[1].

ثالثاً: بيان سر تخريج حديث إلى جنب حديث آخر: نظر ابن رشيد إلى ترتيب البخاري للأحاديث التي يُخرِّجها في الترجمة، فوجدوا لذلك أسراراً ونكاتٍ توضح مقصده في الترجمة وتُجلِّيه، ومن هذا الضرب: أن البخاري ساق حديث أنس، قال: «كنا نصلي العصر، ثُمَّ يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف، فيجدهم يصلون العصر»، ثُمَّ ساق عقبه بحديثين حديث مالك عن ابن شهاب عن أنس أيضاً، قال: «كنا نصلي العصر ثُمَّ يذهب الذاهب منا إلى قباء، فيأتيهم والشمس مرتفعة»، قال ابن رشيد: «قضى البخاري بالصواب

---

(١) الفتح (٣/ ٦٣و٦٤).

لمالك بأحسن إشارة، وأوجز عبارة، لأنَّه قدَّم أولاً المجمل، ثُمَّ أتبعه بحديث مالك المفسر المعين»[١].

الجهة الثالثة: الترجمة بالنسبة إلى تراجم قبلها أو بعدها: وذلك من خلال ما يأتي:

١ ـ **نفي تكرار معنى في الترجمة:** ذلك لأنَّ البخاري قد أحكم نظام تراجمه، وأجاد سبكها، فكيف يقال إنه حاد عن الصواب في تكرارها، وزَلَّ إذ أعادها؟!

ومن المواضع التي وقع للبخاري فيها شيء من ذلك هذا الموضع، من كتاب الاستسقاء، إذ قال: «باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء»، ثُمَّ قال بعده: «باب رفع الإمام يده في الاستسقاء»، فأوهم صنيعه هذا التكرار، فانبرى ابن رشيد لبيان الوجه في ذلك قائلاً: «مقصوده بتكرير رفع الإمام يده ـ وإن كانت الترجمة التي قبلها تضمنته ـ لتفيد فائدة زائدة، وهي أنَّه لم يكن يفعل ذلك إلَّا في الاستسقاء، ويحتمل أن يكون قصد التنصيص بالقصد الأول، على رفع الإمام يده، كما قصد التنصيص في الترجمة الأولى بالقصد الأول على رفع الناس، وإن اندرج معه الإمام، ويجوز أن يكون قصد بهذه كيفية رفع الإمام يده لقوله «حتى يرى بياض إبطيه»[٢].

٢ ـ **تعلق الباب الثاني بالأول:** ذلك أن البخاري قد يترجم

---

(١) الفتح (٢/ ٢٩).
(٢) الفتح (٢/ ٥١٧).

بقوله: «باب »، ويُبيِّض للترجمة، فلا يذكر فيها شيئاً، فَيَلُوحُ لابن رشيد نظر في صنيع البخاري فيقول: «إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب»[1]، يعني الذي قبله.

٣ ـ مناسبة الترجمة لما قبلها: اعتنى ابن رشيد السبتي بالتنبيه على تعلق الترجمة التي يسوقها البخاري بما قبلها من تراجم في المعنى، وإظهار مناسبة ذلك، ومن الأمثلة التي وقف عندها ابن رشيد في هذا الباب: ما قد ترجم به البخاري «باب من استوى قاعداً في وتر من صلاته، ثُمَّ نهض»، وقوله بعد ذلك: «باب كيف يعتمد على الأرض إذا قام من الركعة»، قال ابن رشيد: «أفاد في الترجمة التي قبل هذه إثبات الجلوس في الأولى والثالثة، وفي هذه أن ذلك الجلوس جلوس اعتماد على الأرض بتمكن، بدليل الإتيان بحرف: «ثم» الدال على المهلة وأنَّه ليس جلوس استيفاز، فأفاد في الأولى مشروعية الحكم، وفي الثانية صفته»[2].

٦ ـ القيمة العلمية لترجمان التراجم والاعتراضات عليه:

إن المتأمل لبعض الشروح المتأخرة للجامع الصحيح، يجد فيها نقولاً كثيرةً عن ابن رشيد السبتي[3]، وتنقسم هذه النقول إلى قسمين:

---

(١) الفتح (١/٥٥٨).

(٢) الفتح (٢/٣٠٣).

(٣) تقدم بيان نقول بعض شراح الجامع الصحيح عن ابن رشيد السبتي، في الحديث عن وَهَمِ بعض المعاصرين في ظنهم أن ترجمان التراجم مخطوط أو مطبوع.

قسم استفاد منه أصحاب هذه الشروح، وهذا الضرب يكتفي فيه صاحب الشرح بالنقل والحكاية، ثُمَّ الموافقة عليه، وقسم أدخله أصحاب هذه الشروح كتبهم، للاعتراض عليه وانتقاده، ولا شك أن بالقسمين معاً تظهر القيمة العلمية لترجمان التراجم.

ومن تعقبات شراح «الجامع الصحيح» لابن رشيد في «ترجمان التراجم» ـ التي سنعرج عليها ههنا، تعقبات ابن حجر في «فتح الباري» والعيني في «عمدة القاري» ونسوقها على هذا النحو:

*** أولاً: تعقبات الحافظ ابن حجر:**

أ ـ بيان غفلة ابن رشيد السبتي عن الصيغة المطولة للحديث:

ففي شرح قول البخاري: باب ما يجوز من التسبيح والحمد في الصلاة، قال ابن رشيد: «أراد إلحاق التسبيح بالحمد، بجامع الذكر، لأنَّ الذي في الحديث الذي ساقه، ذكر التحميد دون التسبيح»، قال ابن حجر بعد أن أورد قول ابن رشيد: «قلت: بل الحديث مشتمل عليهما، لكنه ساقه هنا مختصراً، وقد تقدم في باب من دخل ليؤم الناس، من أبواب الإمامة، من طريق مالك عن أبي حازم، وفيه: «فرفع أبو بكر يديه فحمد الله تعالى»[1]، وفي آخره: من نابه شيء في صلاته فليسبح»[2].

---

(١) هو حديث سهل برقم (١٢٠١)، وفيه: «فرفع أبو بكر يديه، فحمد الله، ثُمَّ رجع القهقرى وراءه، وتقدم النبي ﷺ، فصلى».

(٢) الفتح (٣/ ٧٥و٧٦).

ب ـ بيان خطأ ابن رشيد في نسبة قول إلى البخاري: فمن ذلك أن البخاري قال: باب استعانة اليد في الصلاة، إذا كان من أمر الصلاة، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «يستعين الرجل في صلاته من جسده بما شاء، ووضع أبو إسحاق قلنسوته في الصلاة ورفعها، ووضع علي رضي الله عنه كفه على رسغه الأيسر، إلَّا أن يحك جلداً أو يصلح ثوباً»، قال الحافظ: «هذا الاستثناء من بقية أثر علي على ما سأوضحه، وظن قوم أنَّه من تتمة الترجمة، فقال ابن رشيد: «قوله: إلَّا أن يحك جلداً أو يصلح ثوباً» هو مستثنى من قوله: إذا كان من أمر الصلاة»، فاستثنى من ذلك جواز ما تدعو الضرورة إليه من حال المرء، مع ما في ذلك من دفع التشويش عن النفس، قال: «والأولى في هذا الاستثناء أن يكون مقدماً قبل قوله: وقال ابن عباس» انتهى، وسبقه إلى دعواه أن الاستثناء من الترجمة الإسماعيلي في مستخرجه... وصرَّح بكونه من كلام البخاري لا من كلام علي، العلَّامة علاء الدِّين مغلطاي في شرحه، وتبعه من أخذ ذلك عنه ممن أدركناه، وهو وهَمٌ، وذلك أن الاستثناء بقية أثر علي، كذلك رواه مسلم بن إبراهيم أحد مشايخ البخاري عن عبد السلام بن أبي حازم، عن غزوان بن جرير الضبي عن أبيه، ـ وكان شديد اللزوم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ قال: «كان علي إذا قام إلى الصلاة، فكبر، ضرب بيده اليمنى على رسغه الأيسر، فلا يزال كذلك حتَّى يركع إلَّا أن يحك جلداً أو يصلح ثوباً»[1].

---

(١) الفتح (٣/ ٧٢)، ولقد اعترض العيني على قول ابن حجر، إن مغلطاي =

ت ـ إبعاد ابن رُشيد النُّجعة في توجيه وقوع ترجمة في مكان معين: من ذلك أن البخاري ترجم في أبواب الصفوف وإقامتها، بقوله: «باب صلاة الليل»، فأشكل وقوع هذا الباب ضمن هذه الأبواب، قال الحافظ ابن حجر: «. . . فأمَّا صلاة الليل بخصوصها فلها كتاب مفرد، سيأتي في أواخر الصلاة، وكأن النسخة وقع فيها تكرير لفظ صلاة الليل، وهي الجملة التي في آخر الحديث الذي قبله، فظن الراوي أنها ترجمة مستقلة، فصدَّرها بلفظ: باب، وقد تكلف ابن رشيد توجيهها بما حاصله أن من صلى بالليل مأموماً في الظلمة، كانت فيه مشابهة بمن صلى وراء حائل»[1].

ج ـ الاعتراض على ابن رشيد في إبداء مطابقة الحديث للترجمة: ومن ذلك أن البخاري قال: «باب صلاة القاعد بالإيماء»، ثُمَّ ساق فيه حديث: «من صلى قائماً فهو أفضل، ومن صلَّى قاعداً فله نصف أجر القائم، ومن صلَّى نائماً فله نصف أجر القاعد»،

= صرح في شرحه بأن قوله: «إلَّا أن يحك إلى آخره، من كلام البخاري، لا من كلام علي، وقال: «هذا القائل هو الذي وهم، فإن مغلطاي ما قال ذلك من عنده، وإنَّما نقله عن الإسماعيلي، فانظر في شرحه تراه قال: «قاله الإسماعيلي»، وانظر عمدة القاري (٧/ ٢٦٦) دار الفكر ـ بيروت، بلا تاريخ، ورد ابن حجر هذا الاعتراض، بأن مغلطاي حكى ذلك عن الإسماعيلي، ولم يتعقبه، قال: «فاقتضى ذلك أنَّه ارتضاه، ولو تفطن لوهمه لما أقره»، وانظر: انتقاض الاعتراض (١/ ٣٤٥) مكتبة الرشد ـ الرياض ١٤١٨هـ.

(١) الفتح (٢/ ٢١٥).

فقال ابن رشيد في بيان وجه مناسبة الحديث للترجمة: «مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن من صلَّى على جنب، فقد احتاج إلى الإيماء»، قال ابن حجر متعقباً هذا القول: «وليس ذلك بلازم، نعم يمكن أن يكون البخاري يختار جواز ذلك، ومستنده ترك التفصيل فيه من الشارع. . . »(١).

ح ـ الاعتراض على ابن رشيد في تفسير بعض تصرفات البخاري في الترجمة: ومن الأمثلة فيه: أن البخاري ساق في ترجمته الطويلة، قول قتادة فيمن يقرأ سورة واحدة في ركعتين أو يردد سورة واحدة في ركعتين قال: «كلٌّ كتاب الله»، قال الحافظ ابن حجر: «. . . وأمَّا قول قتادة في ترديد السورة، فلم يذكره المصنف في الترجمة، فقال ابن رشيد: لعله لا يقول به، لما روي فيه من الكراهة عن بعض العلماء، قلت: وفيه نظر، لأنَّه لايراعي هذا القدر إذا صح له الدليل»(٢).

د ـ بيان ما في اعتراض ابن رشيد على من يتعقبه من ضعف، ومن ذلك: أن البخاري قال: «باب إثم من لم يتم الصفوف»، ثُمَّ ساق فيه حديث أنس: «ما أنكرت شيئاً، إلَّا أنكم لا تقيمون الصفوف»، فقال ابن رشيد: «أورد فيه حديث أنس: «. . . ما أنكرت شيئاً إلَّا أنكم لا تقيمون الصفوف»، وتعقب بأن الإنكار قد يقع على ترك السنة، فلا يدل على حصول الإثم، وأجيب بأنه لعله حمل الأمر في

---

(١) الفتح (٢/ ٥٨٦).
(٢) الفتح (٢/ ٢٥٧).

قوله تعالى: «فليحذر الذين يخالفون عن أمره»، على أن المراد بالأمر الشأن والحال، لا مجرد الصيغة، فيلزم منه أن من خالف شيئاً من الحال التي كان عليها ﷺ أن يأثم، لما يدل عليه الوعيد المذكور في الآية، وإنكار أنس ظاهر، في أنهم خالفوا ما كانوا عليه في زمن رسول الله ﷺ من إقامة الصفوف، فعلى هذا تستلزم المخالفة التأثيم»[1].

وانبرى ابن حجر متعقباً كلام ابن رشيد، بعد أن حكاه ملخَّصاً، فقال: «وهو ضعيف، لأنَّه يفضي إلى أن لا يبقى شيء مسنون، لأنَّ التأثيم إنَّما يحصل عن ترك واجب»[2].

والمتأمل في اعتراضات الحافظ ابن حجر على ابن رشيد، يجده قد ترفَّق في إبدائها، وتلطف في بيانها، وغاية ما يقع له عند إيرادها أن يقول: «... وفيه نظر»[3]، أو «وفيه شيء»[4]، أو يقول: «ولا يخفى ما فيه»[5]، ونحو ذلك.

ولئن كان الحافظ ابن حجر قد اعترض على ابن رشيد، كما سبق آنفاً، فلقد انتصر له في مواضع كثيرة وقدَّم قوله، وصوَّب رأيه، فكان عندما يحكي الأقوال في توجيه معنى ترجمة، أو بيان مطابقتها

---

(١) الفتح (٢/ ٢١٠).
(٢) المصدر السابق.
(٣) الفتح (٢/ ٢٥٧).
(٤) الفتح (٢/ ٣٠٣).
(٥) الفتح (٢/ ١٣٨).

للحديث، يقول: «ولا يخفى أن بحث ابن رشيد أقوى»[1]، أو يقول: «. . .، أقربها توجيه ابن رشيد»[2]، أو يقول: «ولم أر أحداً من الشراح نبه على مناسبة حديث أبي الدرداء للترجمة إلَّا الزين ابن المنير. . . وذكر ابن رشيد نحوه وزاد. .»[3].

*** ثانياً: تعقبات البدر العيني:**

أ ـ الاعتراض على ابن رشيد في بيان مراد البخاري من الترجمة: ففي كتاب الحيض قال البخاري: «باب الصلاة على النفساء وسنتها»، ثُمَّ أخرج فيه حديث سمرة بن جندب أن امرأة ماتت في بطن، فصلى عليها النبي ﷺ، فقام وسطها»، فاختلف في مراد البخاري من هذه الترجمة، فقال ابن رشيد: «أراد البخاري أن يستدل بلازم من لوازم الصلاة، لأنَّ الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوماً بطهارته، فلمَّا صلَّى عليها أي إليها لزم من ذلك القول بطهارة عينها»، قال العيني معترضاً: «كل هذا لا يجدي، والحق أحق أن يتبع، والصواب من القول في هذا أن هذا الباب لا دخل له في كتاب الحيض، ومورده في كتاب الجنائز. . . وقول ابن رشيد أبعد من الكل[4]، لأنَّه ارتكب أموراً غير موجهة، الأول:

---

(١) الفتح (٣/ ١٩٢).
(٢) الفتح (٢/ ٣٣١).
(٣) الفتح (٢/ ١٣٨).
(٤) يعني قول ابن بطال وابن المنير ناصر الدين، وقد طويتُ ذكرهما اختصاراً.

أنه شرط أن يكون المستقبل في الصلاة طاهراً، فهذا فرض أو واجب، أو سنة أو مستحب؟ والثاني: ارتكب مجازاً من غير داع إلى ذلك، والثالث: ادعى الملازمة، وهي غير صحيحة على ما لا يخفى على المتأمل»[1].

ب ـ الاعتراض على ابن رشيد في إبداء مطابقة الحديث للترجمة: فقد قال البخاري: «باب جهر المأموم بالتأمين»، ثُمَّ ذكر فيه حديث: «إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم والضالين، فقولوا آمين...»، قال ابن رشيد في بيان مطابقة الحديث للترجمة: «تؤخذ المناسبة من جهة أنَّه قال: «إذا قال الإمام فقولوا»، فقابل القول بالقول والإمام إنَّما قال ذلك جهراً، فكان الظاهر الاتفاق في الصفة»، فتعقبه البدر العيني قائلاً: «هذا أبعد من الأول[2]، وأكثر تعسفاً، لأنَّ ظاهر الكلام أن لا يقولها الإمام كما روي عن مالك، لأنَّه قسَّم، والقسمة تنافي الشركة، وقوله: «إنَّما قال ذلك جهراً»، لا يدل عليه معنى الحديث أصلاً، فكيف يقول: «فكان الظاهر الاتفاق في الصفة»؟ والحديث لا يدل على ذات التأمين من الإمام، فكيف يطلب الاتفاق في الصفة، وهي مبنية على الذات؟»[3].

ت ـ الاعتراض على ابن رشيد في دعوى تكرار البخاري لمعنى ترجمة: فقد قال البخاري: «باب يكبر، وهو ينهض من السجدتين»،

---

(١) العمدة (٣/ ٣١٥).

(٢) يعني: من قول الزين ابن المنير.

(٣) العمدة (٦/ ٥٢).

قال ابن رشيد: «في هذه الترجمة إشكال، لأنَّه ترجم فيما مضى: «باب التكبير، إذا قام من السجود»، وأورد فيه حديث ابن عباس وأبي هريرة، وفيهما التنصيص على أنَّه يكبر في حالة النهوض، وهو الذي اقتضته هذه الترجمة، فكأن ظاهرها التكرار»، فاعترضه العيني فقال: «لا نسلم أن في هذه الترجمة إشكالاً ولا يلزم ممَّا ذكره التكرار، فقوله في باب التكبير إذا قام من السجود»، أعم من أن يكون من سجود الركعة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة، وهذه الترجمة في التكبير عند القيام إلى الركعة الثالثة من بعد التشهد خاصة، وأمَّا فائدة ذكر هذا بعد شمول الأعم إياه، فلأجل إيراده هنا حديثي أبي سعيد وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما»[1].

ج ـ **الاعتراض على ابن رشيد في بيان اختيار البخاري التعبير في الترجمة بلفظ دون لفظ**: ففي كتاب تقصير الصلاة، ترجم البخاري بقوله: «باب صلاة التطوع على الدواب، وحيثما توجهت به»، ثُمَّ ساق فيه حديث جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ كان يصلي التطوع وهو راكب في غير القبلة، قال البدر العيني: «فإن قلت: في حديثي الباب، وهما حديث عامر بن ربيعة، وحديث عبد الله بن عمر، لفظ «الراحلة»، وفي الترجمة لفظ «الدابة»، قلت: لفظ الدابة أعم من لفظ الراحلة، وفي الباب حديث جابر أيضاً، ولفظه: «وهو راكب في غير القبلة»، وهذا اللفظ يتناول الدابة والراحلة، فاختار في الترجمة لفظاً أعم، ليتناول اللفظين المذكورين وهذا أوجه من الذي قاله ابن رشيد:

---

(١) العمدة (٦/ ١٠٠).

«أورد فيه الصلاة على الراحلة، لتكون ترجمته بأعم ليلحق الحكم بالقياس»[1].

وبعد: فلقد كان من مقاصد هذه الدراسة استقراء نقول الشراح المشارقة عن ابن رشيد السبتي في ترجمان التراجم، وبيان منهجه فيه، كما كان من مقاصدها أيضاً بيان الأثر الجلي الواضح لأهل الغرب الإسلامي في شروح أهل المشرق، ذلك لأنَّ أولئك الأوَّلين من أهل الغرب الإسلامي استأثروا بشرح البخاري فأكثروا، حتى أربوا على غيرهم، فصار عليهم في هذا الشأن المعول، وإليهم المرجع، وبهم يقتدى، وعلى مثالهم يحتذى، حتَّى إنه ليصحُّ أن يقال: لئن كان البخاري مشرقيًّا، فلقد كان شراحه مغاربة[2].

تمَّ الكتاب

والحمد لله ربِّ العالمين

❑❑❑

---

(١) العمدة (٧/ ١٣٧).

(٢) ليس هذا القول مني عصبيةً ولا غضاً من شروح مَنْ سوى أهل المغرب والأندلس، فلقد سبرتُ فتح الباري وهو الذي أكاد أقطع قطعاً أنَّه لم يؤلف في شرح البخاري في الإسلام مثله، فألفيتُ ابن حجر قد ملأه بالنقول عن أهل المغرب والأندلس كالداودي والمهلب بن أبي صفرة وابن بطال وابن التين وابن قرقول وابن العربي المعافري، وأبي علي الجياني، وابن عبد البر، وعياض، والقرطبي، وأبي الوليد الباجي، وابن أبي جمرة والمازري والرشاطي، ومن هؤلاء طائفةٌ لها شيءٌ على صحيح البخاري.

فهرس الموضوعات

المستخرج على صحيح البخاري

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت٣٧١هـ)

(دراسة وتحليل)

المستخرج على صحيح البخاري

لأبي نعيم الأصبهاني

(دراسة وتحليل)

الزين ابن المنير
وشرحه لتراجم صحيح الإمام البخاري

حاشية الحافظ الدمياطي
على الجامع الصحيح للإمام البخاري

شمس الدين الكرماني
وشرحه للجامع الصحيح

اعتراضات الحافظ ابن حجر
على العلاء مغلطاي والبدر الزركشي في شرح البخاري

اعتراضات الحافظ ابن حجر
على الإمام النووي في فتح الباري

حوالات الحافظ ابن حجر
في فتح الباري

اعتراضات البدر العيني على الحافظ ابن حجر
في شرحه للبخاري وجواب ابن حجر عنها

القسم الثاني
أوَّلُ شارحٍ مغربيٍّ لصحيح الإمام البخاري
(دراسة عن شرح الداودي المسيلي لصحيح البخاري)

أبو عبد الله القزاز القيرواني
وشرحه لغريب الجامع الصحيح

شرح أبي عبد الله محمد بن أبي صفرة المري
للجامع الصحيح

شرحُ سراج بن سراج بن محمد بن سراج
أبي الزناد القرطبي للجامع الصحيح

شرحٌ أندلسيٌّ قديمٌ لصحيح الإمام البخاري
(شرحُ المهلب بن أبي صفرة المري الأندلسي لصحيح البخاري)

شارحٌ مالكيٌّ لصحيح الإمام البُخاري من الغرب الإسلامي
(شرح ابن بطال القرطبي لصحيح الإمام البخاري)

أجوبة ابن حزم على مواضع من صحيح الإمام البخاري

ابن المرابط الأندلسي
وشرحه للجامع الصحيح

شرحٌ أندلسيٌّ لصحيح الإمام البُخاري
(شرح ابن ورد المري الأندلسي)

المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح
لعبد الواحد ابن التين الصفاقسي (دراسة وتحليل)

كلام ابن رشيد السبتي
على تراجم صحيح الإمام البخاري

❑❑❑